
(حقوق الطبع محفوظة لوزارة الأوقاف)

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
مبحث الأمور التي يجمع منها الحدث الأصغر ٨٩	مقدمة الكتاب (الطبعة الثانية) .. ٩
مبحث ما حث العسل ٩١	مقدمة (الطبعة الأولى) ... ٤٩
مبحثات العسل ٩٢	كتاب الطهارة
شروطه ٩٥	أقسامها، أقسام المياه ... ١
فرائضه ٩٦	مبحث في تغير الماء عما لا يخرج عن الطهوية ٢
سنن العسل ومدو بانه ٩٨	حكم مياه الآبار ٨
أنواع العسل ١٠٠	مبحث أحكام المياه ٩
مبحث الأمور التي يجمع منها الحدث الأكبر ١٠٣	مبحث الأعيان الظاهرة ١٣
المسح على الخفين، دليله، حكمه ... ١٠٧	مبحث النجاسة ١٦
شروطه ١٠٨	حكم إزالة النجاسة ٢٤
القدر المعروض مسحه من الحلف ... ١١٣	مبحث ما يعنى عنه من النجاسة ... ٢٥
كيفية المسح المستونة ١١٤	مبحث فيما ترال به النجاسة وكيفية إزالتها ٣٢
مدة المسح على الخفين ١١٥	مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء ... ٤٠
مكروهات المسح على الخفين، مبطلات المسح ١١٦	مباحث الوضوء، تعريفه، شروطه ... ٥٠
مباحث التيمم، تعريفه، دليله، شروطه ١١٩	فرائض الوضوء ٥٣
الأسباب المبيحة للتيمم ١٢٢	مبحث شروط الية وعد فرائض الوضوء إجمالاً ٥٨
أركان التيمم ١٢٧	« سنن الوضوء ٥٩
سنن التيمم ١٣٤	مدو بات الوضوء أو وصفاته ... ٧١
مدو بات التيمم ومكروهاته ١٣٦	مكروهات الوضوء ٧٤
أنواع التيمم، مبطلات التيمم ... ١٣٧	مبحث نوافض الوضوء ٧٥
مبحث فاقد الطهورين ١٣٨	« وضوء المعذور ٨٣
« المسح على الجيرة ونحوها ، حكم	عد نوافض الوضوء إجمالاً ٨٨
المسح على الجيرة ١٣٩	

فهرس الكتاب

صحيفة	مبطلاته
مبحث السلام وترتيب الأركان وخلوس	١٤١
بين السجدين	١٤٣
مبحث عد فرائض الصلاة مجمعة عند كل	١٤٤
مذهب	١٤٤
مبحث واجبات الصلاة	١٤٦
» سنن الصلاة	١٤٨
» التبليغ خلف الامام	
» عد سنن الصلاة بمجملة في المذاهب	
» سنن الصلاة الخارجة عنها	
» المرودين لدى المصلي	
مكروهات الصلاة	
مبحث الصلاة في المقبرة	
عد مكروهات الصلاة مجمعة في المذاهب	
مبحث في ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره	
وما يتعلق بذلك	
مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض	
مبطلات الصلاة	
ذكر المبطلات مجمعة في كل مذهب	
مبحث المحاذاة عند الحنفية	
مباحث الأذان، تعرفه سبب مشروعته	
ألفاظ الأذان	
حكم الأذان	
شروط الأذان	
الأذان السلطاني	
مندوبات الأذان وسننه	
مكروهات الأذان	
الاقامة	
مبحث مسائل تتعلق بالأذان والاقامة	
صحيفة	
مباحث الحيض، تعريفه	
شروطه	
مدة الحيض والطهر	
القاس	
الاستحاضة	
كتاب الصلاة	
أنواع الصلاة، شروط الصلاة	١٥١
مبحث أوقات الصلاة المفروضة	١٥٤
» ستر العورة في الصلاة	١٦٣
» ستر العورة خارج الصلاة	١٦٦
استقبال القبلة، دليل اشتراطه	١٦٩
حد القبلة	١٧٠
مبحث ما تعرف به القبلة	١٧١
شرط استقبال القبلة، مبحث صلاة الفرض	
على الدابة ونحوها	١٧٥
مبحث الصلاة في جوف الكعبة	١٧٧
فرائض الصلاة، مبحث النية	١٧٨
مبحث تكبيرة الاحرام	١٨٣
شروطها	١٨٤
مبحث القيام	١٨٦
» قراءة الفاتحة	١٨٦
» الركوع	١٨٩
» السجود	١٩٠
» الرفع من الركوع والسجود والعلمانية	١٩٢
» القعود الأخير والتشهد	١٩٤

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
أحكام عامة تتعلق بالجمعة، وجوب السعي	باب صلاة التطوع ٢٨١
لصلاتها ٣٥٠	مبحث الوتر ٢٩٠
مبحث الكلام حال الخطبة ٣٥١	» صلاة التراويح ٢٩٦
» تخطي رقاب الناس يوم الجمعة وعدم	» صلاة كسوف الشمس، حكمها ... ٢٩٩
جواز السفر يومها ٣٥٣	» صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع ٣٠٢
مبحث تصح الجمعة ممن لا تجب عليه ... ٣٥٥	» صلاة الاستسقاء ٣٠٤
» لا يصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر أن	مباحث صلاة العيدين، دليل مشروعيتها ... ٣٠٨
يصلى الظهر قبل فراغ الإمام ٣٥٥	أحكامها ووقتها ٣٠٩
مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلى الظهر	كيفية صلاة العيدين ٣١٠
جماعة ٣٥٦	حكم الجماعة فيها وقضاءها إذا فات وقتها ... ٣١٣
مبحث من فاتته ركعة من الجمعة مع الإمام	سنن العيدين ومدنوباتهما ٣١٤
مبحث الترقية بين يدي الخطيب ٣٥٧	مبحث في المكان الذي تؤدى فيه صلاة العيد ٣١٧
مباحث صلاة الجماعة، تعريفها ٣٥٨	» تكبير التشريق ٣١٩
دليل مشروعيتها، حكمها ٣٥٩	أحكام عامة تتعلق بالنوافل ٣٢١
شروطها ٣٦٢	مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها ٣٢١
مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب ٣٦٦	» قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت
» تقدم المأموم على إمامه وتمكن	بعد الشروع ٣٢٥
المأموم من ضبط أفعال الإمام ... ٣٦٦	مبحث في مكان صلاة النافلة ٣٢٦
مبحث نية المأموم الانتدائية مع الإمام ٣٦٩	» في صلاة النافلة على الدابة ... ٣٢٦
» متابعة المأموم ٣٧٢	مباحث الجمعة، دليل فرضيتها، شروط الجمعة ٣٣٠
» الأعذار التي تسقط بها الجماعة ... ٣٨٠	أركان الخطبة ٣٣٧
» من له حق التقدم في الإمامة ٣٨٠	شروط الخطبة ٣٣٨
» مكروهات الإمامة ٣٨٢	سنن الخطبة ٣٤٢
» كيف يقف المأموم مع إمامه ٣٨٥	مكروهات الخطبة، مبحث مكان صلاة الجمعة ٣٤٥
» إعادة الصلاة جماعة ٣٨٨	مبحث عدد شروط صحة الجمعة مجتمعة ... ٣٤٦
» تكرار الجماعة في المسجد الواحد ... ٣٩٠	مدنوبات الجمعة ٣٤٩
» ما تدرك به الجماعة ٣٩١	

فهرس الكتاب

صحيفة	صحيفة
مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله ... ٤٦١	مبحث أحوال المقتدى ... ٣٩٢
« غسل الميت ، حكمه ، شروطه ... ٤٦٢ »	« الاستخلاف ... ٤٠٠ »
« لا يحل النظر إلى عورة الميت ولابسها ... ٤٦٤ »	مباحث سجود السهو ، حكمه ... ٤٠٤
سنن غسل الميت ومدنوباتها ومكروهاتها ... ٤٦٦	أسباب سجود السهو في المذاهب ... ٤٠٧
مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله ... ٤٦٩	محل سجود السهو وصفته ... ٤١٦
« كيفية غسل الميت ... ٤٧٠ »	مباحث سجدة التلاوة ، دليل مشروعيتها ... ٤١٧
التكفين ... ٤٧٤	حكمها ... ٤١٨
مبحث صلاة الجنازة ، أركانها ... ٤٧٧	شروط سجدة التلاوة ... ٤١٩
شروط صلاة الجنازة ... ٤٨٢	أسبابها وصفتها ومبطلاتها ... ٤٢١
سنن صلاة الجنازة ... ٤٨٣	المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة ... ٤٢٤
مبحث الأحق بالصلاة على الميت ... ٤٨٥	سجدة الشكر ... ٤٢٥
« كيفية صلاة الجنازة ... ٤٨٦ »	مباحث صلاة المسافرين ، دليلها ... ٤٢٦
أحكام عامة تتعلق بصلاة الجنازة ... ٤٨٨	حكم قصر الصلاة ... ٢٢٦
مكان صلاة الجنازة ، مبحث الشهيد ... ٤٩١	شروط صحة القصر ... ٤٢٧
حكم حمل الميت وكيفية ... ٤٩٤	مبحث ما يمنع القصر ... ٤٣٣
« تشيع الميت وما يتعلق به ... ٤٩٦ »	الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا ... ٤٤٠
مبحث البكاء على الميت وما يتبع ذلك ... ٤٩٨	مباحث قضاء الفوائت ، الأعذار التي تسقط
حكم دفن الميت وما يتعلق به ... ٤٩٩	بها الصلاة والأعذار التي تدبج تأخيرها
مبحث اتخاذ البناء على القبور ... ٥٠١	نقط ... ٤٤٦
« القعود والنوم على القبور ، أيتعلق به ... ٥٠٢ »	مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فورًا ... ٤٤٩
نقل الميت من جهة موته ... ٥٠٢	« كيف تقضى الفائتة ... ٤٥٠ »
مبحث نبش القبر ... ٥٠٣	« من عليه فوائت لا يدري عددها ،
« دفن أكثر من واحد في قبر واحد ،	هل تقضى الفائتة في وقت النهي من
التعزية ... ٥٠٤	النافلة ؟ ... ٤٥٥
مبحث ذبح الذبائح وعمل الأطعمة في المآتم ... ٥٠٥	مبحث صلاة المريض ... ٤٥٦
خاتمة في زيارة القبور ... ٥٠٦	مباحث الجنازة ، ما يفعل بالمتنصر ... ٤٦٠

صحيفة

٥٧٣ زكاة الغنم
٥٧٣ » الذهب والفضة
٥٧٥ » الدين...
٥٧٩ » عروض التجارة
٥٨٦ المعادن والركاز
٥٩١ زكاة الزرع والثمار
٥٩٧ مصرف الزكاة
٦٠٥ صدقة الفطر

كتاب الحج

٦١١ تعريفه، حكمه ودليله...
٦١٢ شروطه ..
٦١٩ أركان الحج
٦٢٠ مباحث الاحرام، تعريفه، مواقيت الاحرام
٦٢٢ ما يطلب من مرید الاحرام قبل أن يشرع فيه
٦٢٥ ما ينهى عنه المحرم بعد الدخول في الاحرام
٦٣٠ حكم نزع شجر الحرم وحديثه بالنسبة للحرم
٦٣٢ ما يباح للحرم
٦٣٣ ما يطلب من المحرم لدخول مكة
٦٣٤ الطواف
٦٤٠ السعي بين الصفا والمروة
٦٤٨ واجبات الحج
٦٥٢ سنن الحج
٦٥٧ ما يترتب من الجزاء على المخالف
٦٧٠ مبحث العمرة، حكمها ودليله
٦٧١ شروطها، أركانها
٦٧٢ ميقاتها

صحيفة

كتاب الصيام

٥٠٧ تعريف الصوم وأقسامه
٥٠٨ صوم رمضان، دليل فرضيته، ركن الصيام
٥٠٩ شروطه
٥١٤ ثبوت شهر رمضان
٥١٨ » » سؤال
٥١٩ مبحث صيام يوم الشك
٥٢١ » الصيام المحرم
٥٢٢ » الصوم المندوب...
٥٢٤ » الصوم المكروه
٥٢٥ ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٥٤٠ صوم الكفارات
٥٤٣ الأعداء المبيحة للفطر
٥٤٨ ما يستحب للصائم
٥٤٩ قضاء رمضان
٥٥١ الاعتكاف، تعريفه، أقسامه ومدته
٥٥٢ شروطه
٥٥٤ مفسداته
٥٥٩ مكروهات الاعتكاف وآدابه

كتاب الزكاة

٥٦١ تعريفها، حكمها ودليله، شروطها
٥٦٧ الأنواع التي تجب فيها الزكاة
٥٦٨ زكاة النعم
٥٦٩ » الإبل
٥٧٢ » البقر

فهرس الكتاب

صحيفة

كتاب الأضحية

تعريفها ، دليلها ، حكمها ... ٧١١ ...
 شروطها ... ٧١٢ ...
 مبحث اذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية ٧٢٠ ...
 مبحث مدونات الأضحية ومكروهاها ... ٧٢١ ...
 كتاب الذكاة ... ٧٤٥ ...
 باب ما يحوزأ كله وما لا يحوز ... ٧٢٣ ...
 مبحث ما يحل اسمه ولا يحل ... ١٣٤ ...
 مبحث لسس الدماء والفصحة واستعمالها ... ٧٣٥ ...
 خاتمة في تفسير بعض الألفاظ الاصطلاحية ٧٣٧ ...

صحيفة

واجباتها وسننها ومفسداتها ... ٦٧٤ ...
 مبحث الخس من المير ... ٦٧٥ ...
 مبحث القران والتمتع ... ٦٨٢ ...
 مبحث الهدى ... ٦٩٢ ...
 تعريفه ... ٦٩٢ ...
 أقسام الهدى ... ٦٩٣ ..
 وقت ذبح الهدى ومكانه ... ٦٩٣ ...
 مبحث الأكل من الهدى ونحوه ... ٦٩٥ ...
 ما يشترط في الهدى ... ٦٩٥ ...
 الاحصار والعوات ... ٦٩٨ ...
 زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ... ٧٠٥ ...

مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق .

أرسل الله محمدا صلى الله عليه وسلم ليخرج الناس من الظلمات الى النور ويهديهم الى طريق الخير الذى فيه صلاح معاشهم ومعادهم فقام بالدعوة الى ربه وبلغ للناس ما نزل اليهم فأنازل سبيل الرشاد وطمس معالم الضلال فأشرقت الأرض بنوره ودخل الناس فى دين الله أفواجا يسترشدون برشده ويهتدون بهديه وكانوا كما قال الله تعالى فيهم : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ .

كانت رسالته صلى الله عليه وسلم نحو ثلاث وعشرين سنة أنزل الله عليه فيها الكتاب تبياناً لكل شئ من أخلاق وعبادات وحدود وأحكام مدنية وتجارية وجنائية ودولية وأحوال شخصية ولكنه لم يذكر جميع هذه الأحكام متصلة بل كثير منها ورد مجزأ وبينه بعد ذلك صلى الله عليه وسلم فيما عرض من الحوادث : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ تَبِينَ لِلنَّاسِ لِلْمَاسِ مَا نَزَلَ بِهِمْ ﴾ . وكما أنه كان يبين آيات الكتاب كان يفتى فيما يعرض عليه من الحوادث وأحيانا كانت فتاوبه تبين حكم الحادثة المستعمل عنها وحكم غيرها من حوادث أخرى مثل ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنا نركب البحر ونحمل معنا

القليل من الماء فان توضعنا به عطشنا أفتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأؤه الحل ميتته . وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم يجتمعون به في أكثر وقته يسمعون منه ما نزل به الوحي ويعون عنه ما يقول وما يفعل ولكنهم لم يكونوا كلهم في ذلك سواء بل كان منهم المقل الذي يعي حديثاً أو حديثين ومنهم الأكثر الذي حفظ ووعى كثيراً ومنهم ما هو بين ذلك . والسبب في هذا راجع الى أن بعضهم كان يشتغل في إصلاح ماله أو يعمل في التجارة في الأسواق أو يسعى لطلب الرزق فلا يحضر مجلس الرسول صلى الله عليه وسلم في كل وقت ومنهم من كان يلازمه في أكثر أوقاته كأبي هريرة ولهذا كان من أكثر الصحابة رواية للحديث حتى لقد غاب عليه بعضهم كثرة حديثه فقال : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم تلا قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ** ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب **أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ إِنْ إِنْ إِيَّاهُمْ** من المهاجرين كان يشغلهم الصنف في الأسواق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم يشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .

وكما كان الأصحاب رضوان الله عليهم متفاوتين في هذا كانوا متفاوتين أيضاً في درجة الفهم والحفظ لما يسمعون . فمنهم من كان يسمع فلا يحفظ اللفظ فيروى بالمعنى حسب فهمه لما سمعه ومنهم من كان جيد الحفظ والفهم كابن عباس رضي الله تعالى عنه ومنهم الوسط بين ذلك . كذلك كان شأنهم في القرآن يتفاوتون في فهمه وفي القدر الذي يحفظونه منه ولهذا لم يتصدر للفتيا منهم إلا العلماء الذين برزوا في العلم بكتاب الله وسنة رسوله فهما ودراية ومن هؤلاء أبو بكر وعمر وعثمان

وعلى وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وعمار
ابن ياسر وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري وسليمان
الفارسي وقد كانوا يفتون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

روى أبو داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن
قال له بم تقضى قال بكتاب الله قال فإن لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فإن لم تجد
قال فبرأى . وليس الرأى هذا إلا الاجتهاد وقياس الأمور بأسبابها أو العمل بقواعد
الشريعة العامة وهو ما يسمى الآن بقواعد العدل الطبيعي ولا يقدر على مثل هذا
إلا العلماء الخذاق الذين عندهم بصر بما تضمنه كتاب الله وسنة رسوله .

توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه على ما ذكرنا في العلم بكتاب الله
وسنة رسوله . أما كتاب الله فمكتوب ومحفوظ في الصدور . وأما السنة فلم تكن إلا
ما وعاه الأصحاب من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم . ومن كتب منها شيئاً منهم
فالظاهر أنه كتبه لنفسه لئلا ينسى وقد صح أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان
يكتب حديثه وكان مما كتبه صحيفة تسمى الصادقة وهى من أصح الأحاديث احتج
بها الأئمة الأربعة وكان بعضهم يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر .

ولعدم تدوين السنة كانت تتلقى عن الصحابة بالرواية إما بنفس الألفاظ التي
سمعت من الرسول صلى الله عليه وسلم وإما بالمعنى الذي فهمه الراوى عند سماعه الحديث .
وكان مدار الفتوى على ما ورد في القرآن وما يروى من السنة إلا أنه كان
يحصل ألا يجد المتقن نصاً في الكتاب ولا حديثاً يحكم في الحادثة فكان يجتهد برأيه
ويقيس الأمور بأمثالها وكان بعضهم يتلقى الحديث عن غيره وإن كانوا من ذوى
الماكانة العالية في العلم ولا يرى الواحد منهم بأساً أن يسأل غيره عن نص من كتاب

أوسنة فيما يعرض عليه من الحوادث . قال ابن جرير: إن ابن عمر وجماعة ممن عاش بعده بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفتون بمذاهب زيد ابن ثابت وما كانوا أخذوا عنه مما لم يكونوا حفظوا فيه عن رسول الله قولاً .

وقال مسروق لقد رأيت مشيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عائشة في الفرائض . وكانت القضية تنزل بأبي بكر رضى الله تعالى عنه فيقضى فيها بما علم من كتاب أوسنة فإن لم يجد سأل من يحضره من الصحابة فإن وجد عندهم علماً بها رجع إليه وإلا اجتهد برأيه . وكان الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم في كثير من المسائل يجعون الصحابة ويعرضون عليهم ما أشكل عليهم أمره لعل بعضهم يكون عنده حديث أو علم من الكتاب ويناقشون في الأمر وعلى ضوء هذه المناقشة يفصلون في هذه المسائل . وكان عمر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت يستفتى بعضهم من بعض وكان على وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري يستفتى بعضهم من بعض . وذكر ابن القيم أن الفتوى حفظت عن أكثر من مائة وثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين رجل وامرأة وكان المكثرون منهم سبعة . عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب . وعبد الله بن مسعود وعائشة أم المؤمنين . وزيد بن ثابت . وعبد الله بن عباس . وعبد الله بن عمر . والمتوسطون منهم فيما روى عنهم من الفتيا أبو بكر . وأم سلمة . وأنس بن مالك . وأبو هريرة . وعثمان . وعد عشرين منهم وقال إن الباقرين مقلون في الغيبة لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسلتان والزيادة اليسيرة على ذلك اهـ .

وكان أفراد من هؤلاء متخصصين في نوع من العلم يشبه أن يكون كتنحصيل القضاء الموجود الآن ولكن لا على معنى أن استفتاء شخص بعينه لازم ولكن لأن

بعضهم كان ممتازا في نوع من العلم ومقدما على غيره فيه فكانوا يلجئون اليه فيما يعرض لهم من الحوادث لأنه أعلم بحكم الحادثة من غيره . قال ابن وهب خطب الناس يوم الجابية عمر بن الخطاب فقال من أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ومن أراد المال فليأتني . وكانت عائشة مقدمة في الفرائض والأحكام والحلال والحرام وقد قلنا آنفا إن المشيخة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسألونها عن الفرائض .

امتدت الفتوحات في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم واتسعت المملكة الإسلامية بعد أن صحت اليها البلاد التي فتحها المسلمون في عصر الخليفين أبي بكر وعمر فقد تم فتح الشام والعراف في السنة السابعة عشرة من الهجرة وفتحت مصر في سنة عشرين وتم فتح بلاد فارس في السنة الحادية والعشرين ثم نتاج الفتح بعد ذلك شرقا وغربا حتى عم كثيرا من البلاد .

انتقل الصحابة إلى هذه البلاد تبعا لسنة الفتح وفيهم العلماء من الحفاظ والمحدثين والفقهاء فوجدوا فيها من مختلف العادات والمعاملات ما ليس معروفا في جزيرة العرب وواجهوا كثيرا من الحوادث التي أنتجت حالة الفتح واحتكاك المسلمين بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة وكان لكل قطر عاداته وأخلاقه ونظامه المالي والتجاري ففى فارس عادات ونظم خاصة ككوتتها مدينة الفرس وقوانينهم وفي مصر والشام كذلك عادات ومعاملات خاصة متأثرة بالقانون الروماني وفي جزيرة العرب بدواة بعيدة عن زخرف مدينة الفرس والروم وعادات ونظم ليس بينها وبين ما في هذين القطرين من صلة . واجه علماء الصحابة هذه الحوادث فلم يكن بد من الاجتهاد بالرأى في المسائل التي ليس فيها نص من كتاب أو سنة . ولكن ليس الرأى

هو الهوى وإنما هو الرأى الذى تشهد له نصوص الكتاب أو السنة بالقبول . وإن كانت آراء المجتهدين قد تأثرت الى حد ما بالوسط الذى كان يحيط بهم فى البلاد التى يقيمون بها فالذين كانوا منهم بالعراق مثلاً تأثروا عند الاجتهاد فى المسائل التى عرضت لهم بحالة أهل العراق التى ألفوها منذ أجيال طويلة بناء على ما كان لهم من تشريع خاص ومدينة خاصة كذلك الذين كانوا بمصر أو بالشام واطلعوا على ما ألفه الناس فى معاملاتهم المدنية وما كان لهم من نظم وعادات صقلتها قوانين الرومان ومدنيهم تأثروا بما أحاط بهم ووقع تحت نظرهم لأن الإسلام لم يأت ليهدم كل ما كان عليه الناس من مدنية وأخلاق وعادات يؤسس على أنقاضها مدنية وعادات وأخلاقاً أخرى وإنما كان ينظر الى الأشياء من جهة ما فيها من مصالحة ومضار فما كان منها صالحاً أقره وجعله من شريعته وما كان ضاراً نهى عنه وحرمه وما احتاج منها الى التنقيح والتهديب أدخل عليه من التهديب ما جعله صالحاً وفيه خير للناس . فقد أقر الإسلام الحج وجعله أحد أركان الإسلام الخمسة بعد أن جرده من عقائد الوثنية وأقر الزواج والطلاق والعدة والبيوع والرهون وكثيراً من المعاملات بعد أن هذب منها ما استدعت المصلحة تهذيبه . وحرم الخمر والميسر والربا وأكل بعض أنواع الحيوان . وجعل للمرأة حقوقاً كانت ممنوعة عنها فى الجاهلية . وإذا كان المشرع الأعظم قد فعل ذلك وهو أمر طبيعى فلا ضير على المجتهدين أن يعرضوا الحوادث وأموال الناس التى لم يجدوا للحكم فيها نصاً من الكتاب والسنة على قواعد الشريعة ليجعلوا لها حكماً مما يتفق وهذه القواعد . وهذا يفسر لنا الصلة التى وجدت بين القانون الرومانى والفقهاء الإسلامى فقد وجد القانون الرومانى فى كثير من أحكامه متفقاً مع ما قاله الفقهاء فظن بعض الباحثين أنه كان . صمدراً من . مصادر الفقه استمد الفقهاء منه

هذه الأحكام وهذا وهم . لأن المجتهدين من الصحابة والتابعين وغيرهم من فقهاء الإسلام إنما كانوا يستمدون آراءهم من أحكام دينهم وأصوله الكتاب والسنة . وعقيدتهم أن الله أنزل من الأحكام ما يصلح لكل زمان ومكان فمنها ما نص عليه نصا صريحا ومنها قواعد عامة يمكن تطبيقها حسب ظروف الناس وأحوالهم وبيئاتهم . ولا يمكن مع هذه العقيدة الخالدة أن يأخذوا أحكاما غير إسلامية ويدمجوها في شريعتهم على أنها من الشريعة الإسلامية وإنما كان الأمر على النحو الذى ذكرناه . وأيضاً كان عرب الحجاز يذهبون إلى الشام ويتجرون وكانت لهم مع أهل الشام معاملات فلا يبعد أن يكونوا قد نقلوا إلى الحجاز شيئا من عرف الشاميين في المعاملات المالية والعقود مما كان أثرا من آثار التقاضى على أحكام القانون الرومانى فلما جاء الإسلام أقر هذه المعاملات كلها أو بعضها .

وأهم البلاد التى كانت مراكز العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم وعن أصحابهم انتشر الفقه والعلم فى الأمة الإسلامية المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر .

أما المدينة فكان بها أكابر العلماء من الصحابة كعمر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وكثير غير هؤلاء ولكن أشهر من تفرغ منهم للعلم وكثر بها أصحابه وتلاميذه عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت .

أما عبد الله فكان ورعا تقيا ثقة فى روايته دقيقا فى تحريه عن لفظ النبى صلى الله عليه وسلم فيما تعلمه من أحاديثه شديد المحافظة على ما سمعه منه ولكن ورعه وخوفه من الله جعله لا يكتر من الفتوى ويتخرج من ابداء الرأى مع كثرة جمعه للحديث .

وأما زيد بن ثابت فكان واسع العلم والمعرفة وله قدرة عظيمة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وكان عمر وعثمان لا يقدمان عليه أحدا في القضاء والفتوى والفرائض والقراءة .

قال قبيصة (كان زيد بن ثابت مترئسا بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض في عهد عمر وعثمان وعلى في مقامه بالمدينة وبعد ذلك خمس سنين حتى ولى معاوية سنة ٤٠ فكان كذلك أيضا حتى توفى سنة ٤٥) . وكان ابن عباس يأخذ بركابه ويقول هكذا يفعل بالعلماء والكبراء .

ثم صارت الفتوى والفقهاء بعد الصحابة الى التابعين وكان من أشهرهم سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد وأبو بكر بن عبد الرحمن ابن حارث بن هشام وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وكان أفقه هؤلاء فقهاء وأعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت وفتاويهم سعيد بن المسيب وكان تلميذ زيد ويفضل قوله على قول غيره . وعن هذه الطبقة أخذ كثيرون من فقهاء المدينة ومن أشهرهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن شهاب الزهري وكان من أسبق العلماء الى تدوين العلم وقد حفظ فقه علماء المدينة وحديثهم وجمع محمد بن نوح فتاويه في ثلاثة أسفار ضخمة على أبواب الفقه . وأخيرا في وسط هذا المجتمع العلمي تخرج مالك بن أنس فكان إمام دار الهجرة .

وأما مكة فبعد أن فتحها الرسول صلى الله عليه وسلم خاف فيها معاذي فقهه الناس ويعلمهم الحلال والحرام ويقرئهم القرآن وكان من المتوسطين في الفقه والفتيا ولكنه كان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام وأقرئهم الكتاب الله . وقد روى عنه عمر

وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر . ولكن لم يكن تعليم معاذ قاصرا على مكة فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد بعثه لأهل اليمن مرشدا وقاضيا وكان في خلافة أبي بكر يفتى بالمدينة ويفقه الناس في الدين ولما خرج الى الجهاد بالشام قال عمر لقد أدخل خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه وما كان يفتيهم به . وفي خلافة عمر أرسله الى الشام . وكان بمكة أيضا عبد الله بن عباس في حياته الأخيرة يعلم الناس التفسير والحديث والفقه بالمسجد الحرام وكان واسع العلم والمعرفة بالسنة وتفسير الحديث والفقه .

وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى فتاويه في عشرين كتابا .

قال مجاهد إنه كان يسمى البحر من كثرة علمه وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ما رأيت أحدا أعلم بالسنة ولا أجلد رأيا ولا أتعقب نظرا مثل ابن عباس .

وكان عمر بن الخطاب يقول له : قد طرأت علينا أفضية أنت لها ولأمثالها .

وعن ابن عباس وأصحابه انتشر العلم والفقه بمكة وبهم صارت لها الشهرة العلمية . ومن أشهر من تلقوا العلم عن ابن عباس من مقى التابعين وفقهاءهم عطاء بن أبي رباح فقيه أهل مكة وطاووس بن كيسان وقد صار فقيه أهل اليمن . ثم جاءت بعد ذلك طبقة ثالثة فكان من مشهورها أبو الزبير المكي فطبقة رابعة ومن أشهر منها عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح وسفيان بن عيينة . فغامسة كان من مشهورها مسلم ابن خالد الزنجي . وعن ابن عيينة والزنجي تلقى محمد بن ادريس الشافعي العلم في حياته الأولى .

وأما الكوفة فقد بناها المسلمون في خلافة عمر واتخذ الصحابة لهم بها مساكن ومنهم فريق من أهل الفقه والعلم العارفين بكتاب الله وسنة نبيه . وكان أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود .

أما ابن مسعود فقد أرسله عمر وكتب الى أهل الكوفة إنى قد بعثت اليكم بعبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وآثرتم به على نفسى نخذوا عنه . فقدم الكوفة وبني بها دارا الى جانب المسجد وكان من أجل الصحابة علما بالكتاب والسنة لازم خدمة النبي صلى الله عليه وسلم وشغف بحفظ القرآن وتفهم معانيه . قال عقبة بن عمرو ما أرى أحدا أعلم بما أنزل على عهد صلى الله عليه وسلم من عبد الله وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عليم معلم .

وكانت آراؤه سديدة فى استنباط الأحكام ولذلك كان عمر يقدر آراءه قدرها ويستفتيه فيما يشكل عنده من المسائل .

كذلك كان هو يأخذ بفتاوى عمر ويرجع اليه يستفتيه فيما يشكل عليه من الحوادث . وقد أقام بالكوفة يعلم الناس القرآن وفسر لهم معانيه ويروى لهم ماسمعه او رآه من النبي صلى الله عليه وسلم ويبقى فيما يعرض عليه من الحوادث . ولكن مع سعة علم ابن مسعود بكتاب الله وسنة نبيه كان فى كثير من الحوادث يجتهد فيها برأيه لأنه لم يجد فيها نصا . فقد استوطن الكوفة كثير من أهل العراق وبلاد فارس وهؤلاء كانت لهم معاملات خاصة مؤسسة على ما كان بالعراق من نظم ومدنيات ، وجدت بعد الفتح حوادث لم تكن فى الحجاز من قبل وطبعى أن تعرض هذه الاحداث ليبدى عالم الكوفة رأيه فيها . وقد نتابت الحوادث فى تجدها بعد ابن مسعود فكان أصحابه يفتون فيها برأيهم . وكذلك من أتى بعدهم فشاع استعمال الرأى كثيرا بين العلماء فى العراق . ويظهر أن قلة الحديث فى العراق ساعد على انشار اجتهاد الفقهاء برأيهم وقد قال ابن خلدون إن أكثر رواة الحديث كانوا بالحجاز أما العراق فكان الحديث فيه قليلا .

وأما علي بن أبي طالب فع أنه كان من أعلم الصحابة وأحلمهم فان اشتغاله بالحروب والفتن لم يمكنه من التفرغ لنشر العلم والفقه في الكوفة وإن كان قد تلقى عنه الفقه والفتيا فرنق من الصحابة والتابعين .

ومن اشتهر من المفتين بالكوفة ممن درسوا على بن مسعود وعلى وغيرهما من الصحابة علقمة بن قيس النخعي وشرح بن الحارث الفاضى وعبد الله بن عتبة بن مسعود الفاضى والأسود بن يزيد النخعي وعمرو بن شرحبيل الهمداني ومسروق بن الأجدع وعبد الرحمن بن أبي لىلى وقد أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ومن اشتهر من أهل الطبقة الثالثة إبراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبير ثم بعد هؤلاء طبقة حماد بن أبى سليمان وسليان الأعمش ثم الطبقة التى أنجبت أبا حنيفة وفيها عبد الله بن شبرمة وسفيان الثورى .

وأما البصرة فقد اشتهر فيها من الصحابة أبو موسى الأشعرى وأنس بن مالك وقد عدهما ابن القيم فى الطبقة الثانية من علماء الصحابة الذين اشتغلوا بالفتيا بعد النبى صلى الله عليه وسلم . ولكن أنسا كان محدثا أكثر منه فقيها .

أما أبو موسى فكان بارعا فى العلم والفقه وكان بصيرا فى القضاء وفصل الخصومات وقد ولاه عمر رضى الله عنه القضاء وأرسل اليه كتابه المشهور الذى جعله العلماء أساسا لأصول الشهادة والحكم . .

ونظرا لما يشتمل عليه هذا الكتاب من القواعد الصحيحة لنظام القضاء والحكم نذكره بنصه قال :

بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله عمر أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس سلام عليك ، أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فانه

لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يبتس ضعیف من عدلك . البينة على من أدعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ومن أدعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له أمدا ينتهي إليه فان بينه أعطيته بحقه وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية فان ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعناء . ولا يمتنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فان الحق قديم لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التماذى في الباطل . والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجربا عليه شهادة زور أو مجلودا في حد أو ظنينا في ولاء أو قرابة فان الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والايمان . ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس الأمور عند ذلك وأعرف الأمثال ثم أعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق . وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس والتكر عند الخصومة فان القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر . فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين بما ليس في نفسه شأنه الله فان الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصا فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه ونخلائ رحمة والسلام عليك ورحمة الله .

وقد اشتهر بالتيا بالبصرة من التابعين ومن جاء بعدهم خلق كثير من أهل الطبقة الأولى الحسن البصرى وقد ذكر ابن القيم أنه أدرك خمسمائة من الصحابة وقد جمع بعض العلماء فتاويه في سبعة أسفار ضخمة . ومع أنه كان معدودا من الفقهاء

المجسدين الذين يرجع اليهم في الفتيا فانه شهر أيضا بأرائه في القضاء والقدر وحرية
إرادة الإنسان والمعتلة يعدونه رأس شعبتهم .

ومنهم محمد بن سيرين وهو تلميذ زيد بن ثابت وأنس بن مالك وشريح وكان
محدثا ثقة وفقها يفتى فيما يعرض من الشؤون . ومنهم مسلم بن يسار .

ومن أهل الطبقة التي تلى هؤلاء أيوب الشخيثاني وقتادة وحفص بن سليمان .
ثم تلى ذلك طبقة عثمان بن سليمان البتي ثم طبقة حماد بن سلمة .

أما الشام فقد أرسل اليها عمر بعد فتحها معاذ بن عباد بن الصامت وأبا الدرداء
ليعلموا الناس ويفقهوهم في دينهم . أما معاذ فقد سبق تعريفه وقد نزل فلسطين وأخذ
يعلم فيها . وأما عبادة فمن جمع القرآن وكان شديدا في الحق ومن أفقه الناس
في دين الله وقد ولى قضاء فلسطين وتوفى بالشام . وأبو الدرداء كان من أجلاء الصحابة
علما وفقها وتولى القضاء بدمشق وبوفى بها . ثم بعث عمر بعد هؤلاء عبد الرحمن بن
غنم فكان لهم جميعا فضل نشر العلم والفقه في ربوع الشام وعندهم تلقى الفقه كثير من
من التابعين . ومن أشهر من تخرج على أيديهم أبو ادريس الخولاني وشرحيل بن
السمط وقبيصة بن ذؤيب الخزاعي . ومن مشهورى الطبقة التي تلى هذه عبد الرحمن
ابن جبير ومكحول وعمر بن عبد العزيز .

ثم تلى ذلك الطبقة التي تخرج منها عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي إمام أهل
الشام الذي انتشر مذهبه بعد ذلك في بلاد المغرب والأندلس وإن كان لم يقو على
البقاء أمام مذهبي مالك والشافعي .

أما مصر فقد رحل اليها كثير من الصحابة ولكن اشتهر بالفتيا منهم عبد الله ابن عمرو بن العاص وكان يعدّ من أهل الطبقة الثانية من المفتين ولكنه كان جيد الحديث يكتب ما يسمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال مجاهد : (رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألته عنها فقال : هذه الصادقة فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس يبنى وبينه فيها أحد) . وكانت صحيفته هذه من أصح الأحاديث وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر وقد احتج بها الأئمة الأربعة وغيرهم . قدم مصر في عصر أبيه وعلم بها وتفقه عليه كثير من أهل مصر ويظهر أن بعضهم كان يكتب عنه ما يسمع فقد ذكر في المقرئ أن حيوة بن شريح دخل على شفي بن مانع الأصبحي وهو يقول : نعل الله بفلان . فقال له حيوة : ماله ؟ فقال له : عمد الى كتابين كان شفي سمعهما من عبد الله بن عمرو بن العاص : أحدهما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، والآخر ما يكون من الأحداث الى يوم القيامة فأخذهما فرمى بهما بين الخولة والرباب يقصد مركبين كبيرين من سفن الجسر كانا يكونان عند رأس الجسر مما على القسطنطينية تجوز من تحتها لكبرهما المراكب .

وأشتهر بعد عصر الصحابة من المفتين يزيد بن حبيب وقد تلقى العلم عن بعض الصحابة الذين أقاموا بمصر وهو أحد الثلاثة الذين ولاهم عمر بن عبد العزيز فتيا مصر اثنان من الموالى وهما يزيد وعبيد الله بن أبي جعفر وواحد من العرب وهو جعفر ابن ربيعة . وقد أنكر العرب على عمر ذلك فقال : ما ذبي إن كانت الموالى تسمو بأنفسها صعدا وأتم لا تسمون .

ومن أشهر تلاميذ يزيد بن حبيب الليث بن سعد كان متبحرا في العلم والفقه طاف في كثير من البلدان لأخذ العلم عن أهلها فرحل الى مكة والشام وبغداد ولقي تسعة ونحسين تابعيا حدث عنهم وكان له اتصال بالامام مالك في المدينة يكتبه في بعض المسائل وكان ثقة في العلم يستشيره الولاة والقضاة في عظام الأمور وكان له مذهب خاص قلده فيه المصريون زمنا . ثم اشتهر بعد ذلك بمصر أصحاب الامام مالك ثم الشافعي وأصحابه . ثم صار الفقه تقليدا .

المذاهب الأربعة

قد مرّ بنا فيما كتبنا ذكر بعض المجتهدين الذين كانت لهم مذاهب معروفة شهروا بها كالنوري والحسن البصري وابن أبي ليلى والأوزاعي والليث وأبي حنيفة ومالك والشافعي ولكلنا نرى هنا بالأربعة مذاهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل لأنها هي التي اتبعها جمهور المسلمين في جميع أقطار الأرض وكتب لها البقاء الى اليوم . أما المذاهب الأخرى فلم تقو على البقاء أمام المذاهب الأربعة بل درست مع مرور الزمان وسنعرض لبعضها فيما نكتب عند المناسبة .

مذهب الامام أبي حنيفة

ولد الامام أبو حنيفة النعمان سنة ٨٠ هجرية وثقفه بالكوفة وبها أسس مذهبه وتوفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ .

تلقى العلم عن حماد بن أبي سليمان وهذا تلقى عن ابراهيم النخعي وارايم أخذ عن علقمة بن قيس تلميذ عبد الله بن مسعود وكان ابن مسعود يميل الى الاجتهاد بالرأى فلما أرسله عمر الى الكوفة وجد بها مرتعا خصيبا نمت فيه هذا الميل وقوى

عنده ملكة استنباط الأحكام لأنه وجد بالعراق مسائل كثيرة لم يكن له بها عهد بالمدينة واحداث جزئية كانت تتجدد كل يوم فكان لا بد من عرض هذه المسائل والأحداث على قواعد الشريعة لاستنباط الأحكام التي تناسبها .

وقد سار على طريقته تلاميذه الذين تلقوا العلم عنه ثم من تلقى عنهم فانتشر الاجتهاد بالرأى في العراق ومهر فيه علمائه وساعد على ذلك قلة الأحاديث في هذا الاقليم ولهذا سمي علماء العراق أصحاب الرأي كما سمي علماء المدينة أصحاب الحديث ، لأن المدينة كانت مهبط الوحي وموطن النبي صلى الله عليه وسلم وموطن أصحابه من بعده وكانت مركز الخلافة مدة أبي بكر وعمر وعثمان . وهذا جعل لها ميزة خاصة في انتشار الحديث بها لكثرة ما فيها من الصحابة المتفقيين والذين رأوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وسمعوا منه .

وقد مهر أبو حنيفة في الفقه واشتهر في العراق وشهد له بعلو مقامه في الفقه مالك والشافعي وكثير من علماء وقته .

وصحب أبا حنيفة فريق من العلماء تلقوا مذهبه عنه ودونوه وعرفوا بأصحاب أبي حنيفة . ثم تفرغ جماعة منهم لدراسة المذهب والبحث في مسائله وأصوله العامة خالفوه في بعض هذه المسائل . واشتهر من هؤلاء أبو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر .

دونت بعد ذلك أقوال الامام وأقوال أصحابه الذين خالفوه مختلطه مع بعضها وسمى الكل مذهب أبي حنيفة وذلك لأن مذهبه هو الأصل والمسائل التي خالفوه فيها قليلة وقد تجت من اجتهادهم في التطبيق على أدلة مذهبه .

وقد قسم علماء الحنفية مسائل الفقه عندهم الى ثلاث طبقات: (الطبقة الأولى) مسائل الأصول . و (الطبقة الثانية) مسائل النوادر وغيرها . و (الطبقة الثالثة) الفتاوى والواقعات .

أما مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية فهي التي رويت عن أبي حنيفة وأصحابه أبي يوسف ومحمد والحسن وزفر وغيرهم ممن أخذ الفقه عنه لكن الغالب في هذه المسائل أن تكون قول الامام وصاحبيه أبي يوسف ومحمد أو قول بعضهم .

وقد جمع الامام محمد هذه المسائل في كتب ستة تسمى كتب ظاهر الرواية وهي : المبسوط ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والزيادات ، والسير الصغير ، والسير الكبير . وسميت ظاهر الرواية لأنها رويت عن الامام محمد برواية الثقات بخلاف مسائل النوادر الآتي الكلام عنها . وهذه الكتب جمعها الحاكم الشهيد المتوفى سنة ٣٣٤ هـ في كتاب واحد سماه الكافي ثم شرح الكافي بعد ذلك محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ في كتابه المبسوط .

أما مسائل النوادر فهي التي رويت عن أبي حنيفة وأصحابه في كتب أخرى غير كتب ظاهر الرواية كالمهارونيات والخرجانات والكياسيات للامام محمد وكتاب المجتد للحسن بن زياد .

أما الفتاوى والواقعات فهي المسائل التي استنبطها المجتهدون المتأخرون من علماء الحنفية لما سئلوا عن هذه المسائل ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين وأول كتاب عرف في هذا الموضوع كتاب النوازل للفتية أبي الليث السمرقندي .

وقد شاع مذهب أبي حنيفة في كثير من بلاد الإسلام كبغداد وبلاد فارس والهند وبخارى واليمن ومصر والشام وغيرها .

وأول من نقله الى مصر القاضى الحنفى اسماعيل بن اليسع الكوفى عند ما ولى قضاء مصر من قبل المهدي سنة ١٦٤ هـ . ولكنه لما كان يذهب الى ابطال الأحباس ثقل أمره على أهل مصر وقالوا إنه أحدث لنا أحكاما لا نعرفها ببلدنا فعزلوه المهدي . ولكن المذهب فشا بعد ذلك فان الامام أبا يوسف لما ولى القضاء فى عصر الرشيد بعد سنة ١٧٠ هـ . وصار أمر تولية القضاة بيده كان لا يولى ببلاد العراق ونحراسان والشام ومصر الى أقصى عمل أفريقية إلا من أشار به وكان لا يولى إلا من كان على مذهبه فاضطرت العامة الى تعرف أحكام القضاء وفتاوى أهل الرأى من علماء المذهب . ولهذا انتشر المذهب فى هذه البلاد انتشارا عظيما . وسيأتى أن مذهب الإمام مالك انتشر بالأندلس بسبب تمكن يحيى بن يحيى بن كثير من الحكم المرتضى ابن هشام الملقب بالمتنصر ولهذا قال ابن حزم (مذهبنا انتشرا فى بدء أمرهما بالرياسة والسلطان الحنفى بالمشرق والمالكي بالأندلس) .

وقد بقى مذهب أبي حنيفة فاشيا فى مصر مدة تمكن الدولة العباسية منها ولكن لا انتشار مذهبي مالك والشافعى لم يكن القضاء مقصورا على الحنفية بل كان يتولاه حنفيون تارة ومالكيون أو شافعيون أخرى . وقد بقى الحال كذلك الى أن غلبت الدولة الفاطمية على مصر سنة ٣٥٨ هـ . فولوا القضاء من الشيعة فظهر مذهبهم بمصر وصار هو المعول عليه فى الفتيا والقضاء .

أما العبادات فقد أبيع للناس أن يتبعوا فيها أى مذهب من مذاهب أهل السنة ولكن فى مذهبهم خبا مذهب أبي حنيفة لأنهم كانوا يغضون منه . وقد استظهر

بعض الباحثين أن ذلك كان ناشئا من أنه مذهب الدولة العباسية المناوئة لهم في الشرق وهو استظهار وجهه .

ولما اقضت الدولة الفاطمية وتولى على مصر الأيوبيون سنة ٥٦٧ هـ عادت مذاهب أهل السنة في الظهور وبني صلاح الدين الأيوبي المدرسة السيوفية بالقاهرة لتدريس مذهب أبي حنيفة . وفي سنة ٦٤١ هـ بنى الصالح نجم الدين أيوب مدرسة الصالحية بالقاهرة ورتب بها دروسا لأربعة للمذاهب الأربعة وهو أول من أحدث هذا النوع من المدارس بمصر .

ومع أن مذهب الحنفية قد عاد إلى الانتشار بمصر مدة الأيوبيين فإن القضاء كان خاصا بمذهب الشافعي ولكن كان للتفاضل الشافعي نواب من الحنفية والمالكية والحنابلة .

وبعد انتهاء دولة بني أيوب من مصر صار القضاء في المذاهب الأربعة في عهد الظاهر بيبرس .

وبعد أن استولى العثمانيون على مصر سنة ٩٢٣ هـ جعل القضاء مقصورا على الحنفية اتباعا لمذهب الدولة فرغب فيه كثير من أهل العلم طمعا في تولي القضاء ولا يزال القضاء والافتاء مقصورا على الحنفية إلى الآن . أما المذهب فأكثر انتشاره في المدن . أما أفريقية فكان الغالب على أهلها السنن إلى أن قدم إليها عبد الله بن فزوخ أبو محمد الفارسي فنقل إليها مذهب أبي حنيفة ثم انتشر بها لما ولي قضاءها أسد ابن الفرات بن سنان وكان قد تفقه على أصحاب أبي حنيفة . وبقي مذهب أبي حنيفة فاشيا في أفريقية حتى ولي أمرها المعز بن باديس سنة ٤٠٧ هـ فحمل الناس على مذهب مالك وكان قد نقل إليها من قبل .

وقد نقل المذهب الى بلاد الأندلس وبقى بها الى أن تغلب عليه مذهب
الامام مالك .

وذكر المقدسي في أحسن التقاسم حكاية لسبب تغلبه تقلا عن بعض أهل
المغرب وذلك أن الفريقين من الحنفية والمالكية تناظرا يوما أمام السلطان فقال
لهم من أين كان أبي حنيفة ؟ قالوا : من الكوفة . فقال : ومالك ؟ قالوا : من
المدينة . قال : عالم أهل المدينة يكفيننا وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة وقال :
لا أحب أن يكون في عملي مذهبان .

ولا يزال مذهب أبي حنيفة موجودا ببلاد أفريقية (الجزائر وتونس وطرابلس)
ولكن المقلدين له قليلون وهم من بقايا الأسر التركية وأكثرهم في تونس .

وأسرة البيت المالكي في تونس من الأحناف ولهذا امتازت عاصمتها بأن بها
القضاء الحنفي مشاركا للقضاء المالكي بخلاف سائر الجهات الأخرى فان القضاء بها
مالكي . وبأن بها أيضا كبرى المفتين وهما الحنفي وله التقدم والزعامة المعنوية على
الجميع ويلقب بشيخ الاسلام والمالكي وله المقام الثاني . وأيضا جرت العادة بأن
يكون نصف مدرسي جامع الزيتونة من الأحناف والنصف الثاني من المالكية .

أما البلاد الأخرى التي ذكرنا أن مذهب أبي حنيفة انتشر بها فقد نقل الى
بعضها في مبدأ ظهوره ونقل الى البعض الآخر في أزمنة مختلفة إما لذهاب العلماء
من الحنفية في هذه البلاد ونشر مذهبهم بها أو لأن سلطان القضاة والمفتين من
الحنفية الذين تولوا القضاء والافتاء بها قضى على الأهلين باتباع مذهبهم أو أن فريقا
ممن ينتمون الى المذهب انتقلوا الى بلد واستوطنوه فتكاثروا مع بقائهم محافظين على

مذهبهم أو غير ذلك من الأسباب . وعلى الجملة فإن أتباع هذا المذهب منتشرون في أكثر ممالك المعمورة وهو الغالب في بلاد العراق، والشام، والهند، وأفغان، والتركستان « الشرقية والغربية »، والقوقاز، والغالب على الأتراك العثمانيين والألبانيين وسكان البلقان . ويقدر أتباعه في الهند بنحو ٤٨ مليوناً . وفي البرازيل بأمريكا الجنوبية نحو ٢٥ ألف مسلم مذهبهم حنفى .

مذهب الامام مالك

الامام مالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي امام دار الهجرة وأجل علمائها ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ . ونشأ بالمدينة وفيها تلقى العلم عن ربيعة الرأي ورحل الى خيار التابعين من الفقهاء وأخذ عنهم وسمع الزهري ونافعا مولى ابن عمر وغيرهما من رواة الحديث وما زال يدأب في تحصيل العلم وجمع الحديث حتى صار سيد فقهاء الحجاز وشهر ذكره في البلاد . ولما حج المنصور اجتمع به وأشار عليه بأن يدون في كتاب ما ثبت عنده من مسائل العلم فألف كتابه الموطأ في الحديث والفقه . فلما جاء المهدي حاجا سمعه منه وأمر له بخمسة آلاف دينار ثم رحل اليه الرشيد مع أولاده وسمعه منه وأغدق عليه الخير الكثير . ويظهر أن الموطأ وقع من نفس الرشيد موقع الإعجاب ولهذا حاول أن يعلقه في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه لولا أن راجعه في ذلك الامام مالك . روى أبو نعيم في الحلية عن مالك ابن أنس قال . شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب فقال وفقك الله يا أبا عبد الله .

وقد روى الموطأ عن مالك كثير من العلماء. ورواه عنه محمد بن ادريس الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. ومن أجل أصحابه الذين تفقهوا عليه ورووه عنه عبد الله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم وقد صحبه كل منهما نحو عشرين سنة. وقد دوننا مذهبه مع غيرهما من أصحابه ونقلوه الى أمصار الاسلام ثم نقله عنهم غيرهم ممن تلقاه عنهم من العلماء وهكذا أخذ ينتشر حتى غلب على مصر وأفريقيا والأندلس والمغرب الأقصى في الغرب كما غلب على البصرة وبغداد وغيرهما من بلاد المشرق وان كان قد ضعف أمره بعد ذلك .

وبنى الامام مالك مذهبه على الأصول الأربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وذكر ابن حلدون أنه اختص بمدرسة آخر الاحكام وهو عمل أهل المدينة لأنه رأى أنهم فيما يفسون عليه من فعل أو ترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم واقتدائهم وهكذا الى الجيل المباشرين لفعل النبي صلى الله عليه وسلم الآخذين ذلك عنه .

وأول من أدخل فقه مالك الى مصر عثمان بن الحكم الجرامى من أصحاب مالك المصريين وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد بن يحيى مولى جمع وكان فقيها روى عنه الليث بن سعد وابن وهب ورشيد بن سعد وتوفى بالاسكندرية سنة ١٦٣ هـ . ثم نشره بمصر عبد الرحمن بن القاسم وأشهب بن عبد العزيز وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين ومن في طبقتهم فاشتهر بها أكثر من مذهب أبي حنيفة لتوفر أصحاب مالك بها .

ولم يزل مذهب مالك مشتهرا بمصر حتى قدم اليها محمد بن ادريس الشافعي ونشر مذهبه بها فشارك مذهب مالك في الشهرة والذيع . وصارت المذاهب الثلاثة

الحنفى والمالكى والشافعى تتداول القضاء بمصر حتى غلب الفاطميون عليها فأبطلوا العمل بمذاهب أهل السنة كما سبق ذكره، وفى زمن الدولة الأيوبية عاد مذهب مالك إلى الظهور وبُنيت لفقهاؤه المدارس، وفى سنة ٥٦٦ هـ بنى لهم صلاح الدين المدرسة القمحية وفى سنة ٦٤١ هـ رتب الصالح نجم الدين أيوب فى مدرسته الصالحية بالقاهرة دروساً أربعة للمذاهب الأربعة ثم كثر هذا النوع من المدارس بعد ذلك . ثم فى دولة المماليك البحرية جعل الظاهر بيبرس القضاء أربعة بعد أن كان القضاء مقصوراً على الشافعية فى الدولة الأيوبية ومن ثم عاد القضاء للمذهب المالكى استغلالاً وكان قاضيه فى المرتبة الثانية بعد الشافعى .

ومع أن القضاء قصر على الحنفية فى الدولة العثمانية ولا يزال مقصوراً عليهم إلى الآن فإن مذهب مالك بقى حافظاً مركزه فى الشهرة والذيع إلى الآن وأكثر انتشاره فى الصعيد .

وكان أهل الأندلس ملترمين مذهب الأوزاعى أدخله بها صعصعة بن سلام لما انتقل إليها وبقى مذهبه غالباً بها حتى أدخل مذهب مالك إلى الأندلس زياد ابن عبد الرحمن القرطى الملقب بشبطين بعد أن لقي الإمام مالكا وأخذ عنه فقهه وذلك فى زمن هشام بن عبد الرحمن (١٧١ - ١٨٠ هـ) فمن ثم أخذ مذهب مالك فى الانتشار والتغلب على مذهب الأوزاعى ..

وشبطين أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس مكملاً متقناً وقد تلقاه عنه يحيى ابن يحيى بن كثير وبعد أن أخذه عنه حج وسمعه من الإمام مالك إلا أبواباً منه ثم أخذ عن ابن وهب وابن القاسم وغيرهما كثيراً من العلم وعاد إلى الأندلس فاشتهر أمره وتفقه عليه كثير من أهل الأندلس واختص به الحكم بن هشام الملقب بالمختصر (١٨٠ - ٢٠٦ هـ) فنال من الرياسة والسلطان ما لم ينله غيره .

وصارت الفتيا إليه فكان لا يقلد قاض في سائر أعمال الأندلس إلا بإشارته واعتنائه ولا يقلد إلا من كان على مذهب مالك فاتبع الناس مذهبه وتركوا مذهب الأوزاعي . ولم تنته المائة الثانية من الهجرة حتى أخذ مذهب الأوزاعي في الزوال ثم لم يلبث أن تقلص ظله بالأندلس وساد المذهب المالكي .

ويظهر أن ثلاثة أسباب اجتمعت فكان لها أكبر أثر في انتشار مذهب مالك بالأندلس وسيادته في أرجائها (الأول) ما ذكر في نفع الطيب وغيره من أن الأمير هشام بن عبد الرحمن قد نقل إليه ما عليه الامام مالك من سعة العلم وجلالة القدر والتقوى وأنه عند ما سمع بسيرته من بعض الأندلسيين قال لهم نسأل الله أن يزين حرمانا بملككم فأحب مالكا ومذهبه وحمل الناس على اتباعه . (الثاني) ما حصل في زمن الحكم بن هشام من تمكين يحيى بن يحيى منه وجعله القضاء والإفتاء في الأندلس قاصرا على المالكية . فقد جعل هذا الناس يتفقهون على مذهب مالك رغبة فيما عند السلطان من الوظائف وحرصا على طلب الدنيا لأنه ما كان يتولى الفتيا أو القضاء في المدن والقرى إلا من تسمى بالفقيه على مذهب مالك . وقد جرى العامة إثر الخاصة في ذلك أتباعا لأحكام القضاة وفتاوى العلماء . (الثالث) أن أهل الأندلس كانت تغلب عليهم البداوة وأهل الحجاز كانوا كذلك ولما كان مذهب مالك قد نشأ في وسط الحجاز ولم يأخذه تفتيح الحضارة وتهذيبها كان أوفق لطبيعة الأندلسيين ومزاجهم الفطري .

وكان الغالب على أهل أفريقيا المذهب الحنفي إلى أن ولي سحنون بن سعيد التنوخي قضاء أفريقية بعد أسد بن الفرات فنشر فيها مذهب مالك وصار القضاء في أصحابه . ولما تولى المعز بن باديس على أفريقية سنة ٤٠٧ هـ . حمل أهلها وأهل

ما والاھل من بلاد المغرب على المذهب المالكي وترك ما عداھ من المذاهب الأخرى فاستمرت له الغلبة على أفريقية وعلى سائر بلاد المغرب .

وفي زمن دولة بنى تاشفين بالمغرب الأقصى والأندلس كان على بن يوسف ابن تاشفين تانى أمرائهم (٥٠٠ - ٥٣٥ هـ) يقدم أهل الفقه ويؤثرهم على غيرهم ولم يكن يقرب منهم ويحظى عنده إلا من كان عنده علم مذهب مالك وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء وألزم القضاة بأن لا يتنوا حكومة في صغير الأمور وكبيرها إلا بحضور أربعة من الفقهاء فنفتت في زمنه كتب مذهب مالك وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها .

وفي زمن دولة الموحدين بالمغرب جمع الناس على مذهب مالك في الفروع عبد المؤمن بن علي تانى خلفائهم (٥٢٤ - ٥٥٨ هـ) . ولكن في زمن حفيده بعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (٥٨٠ - ٥٩٥ هـ) انقطع علم الفروع وأمر بإحراق كتب مذهب مالك بعد أن بجؤد ما فيها من القرآن والحديث فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون وكتاب آبن يونس ونوادير آبن أبى زيد ومختصره والتهذيب للبرادعى وواضحة آبن حبيب وغير ذلك من الكتب . وأمر بجمع أحاديث من الصحيحين والترمذى والموطأ وسنن أبى داود والنسائى والبخارى والدارقطنى والبيهقى ومسند آبن أبى شعبة في الصلاة وما يتعلق بها . فكان يملى هذا المجموع بنفسه على الناس يأخذهم بحفظه ويعمل لمن يحفظه الجعل السننى من الكسب والأموال . وكان على مذهب أهل الظاهر ولهذا عظم أمر الظاهرية في مدته بالمغرب ولكنهم كانوا مغمورين بالمالكية .

ورغما عما حصل فإن مذهب المالكية بقى غالبا على بلاد المغرب الأقصى ولا يزال كذلك الى اليوم . وهو الغالب أيضا على الجزائر وتونس وطرابلس ولا يكاد يوجد في هذه الأقاليم من مقلدى غيره إلا الحنفية بقله على الصفة التى سبق ذكرها .

وأشهر الكتب التي اعتمد عليها أهل الأندلس وأفريقية بعد كتاب الموطأ كتاب الواضحة ألفه عبد الملك بن حبيب بعد أن رحل من الأندلس وأخذ فقه مالك عن ابن القاسم وطبقته . وكتاب العتبية ألفه العتبي تلميذ ابن حبيب .

هذا في الأندلس . أما في أفريقية فقد كتب أسد بن الفرات على بن القاسم كتابا في سائر أبواب الفقه وسماه الأسدية بعد أن قرأ مذهب أبي حنيفة وانتقل الى مذهب مالك فقرأه عليه سحنون ثم رحل الى المشرق وأخذ عن ابن القاسم وعارضه بمسائل الأسدية فرجع عن كثير منها وكتب سحنون مسائلها ودونها وأثبت ما رجع عنه وكتب لأسد أن يأخذ بكتات سحنون فأنف من ذلك فترك الناس كتابه واتبعوا مذبونة سحنون .

وقد نلخص المذبونة أبو سعيد البرادعي من فقهاء القيروان في كتابه النهذيب الذي اعتمده المشيخة من أهل أفريقية وأخذوا به وتركوا ما سواه . كذلك اعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية وهجروا الواضحة وما سواها .

ثم أخذ علماء المذهب يتناولون المذبونة والعتبية بالشرح والإيضاح بما شاءوا أن يكتبوا فكتب على المذبونة ابن يونس والنجمي وابن محرز وغيرهم من علماء أفريقية وكتب على العتبية ابن رشد وأضرابه من علماء الأندلس . ثم جمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتابه النوادر فاشتمل على جميع أقوال المذهب . (ابن خلدون) .

هذا ما كان من شأن مذهب مالك في المغرب أما في المشرق فقد نقل الى بغداد وظهر بها ظهورا واضحا وزاحم فيها مذهب أبي حنيفة ولكن أنصاره صاروا قلة بعد القرن الرابع . ونقل أيضا الى البصرة وبقي بها الى القرن الخامس ثم ضعف شأنه بها . ولا يزال له بقية من مقلديه في بلاد العراق الى الآن . كذلك مقلدوه على قلة اليوم في أرض الحجاز وفلسطين . وقد انشروا باليمن ثم تلاشي . وهو المذهب

الغالب الآن في أرض الكويت وقطر والبحرين . وأكثر أهل السنة في الأحساء مالكية وحنابلة .

أما في مصر فيغلب على أهل الصعيد كما أنه غالب على أهل السودان .

مذهب الإمام الشافعي

هو أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي القرشي . ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ . وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ . حفظ القرآن بمكة وبها تعلم اللغة والشعر وفنون الأدب وعلوم القرآن والحديث والفقه وكان في ذلك موضع إعجاب شيوخه من فرط ذكائه وشدة فهمه . ومن مشهورى العلماء الذين تلقى عنهم العلم سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد الزنجي .

ولما قارب العشرين من عمره انتقل الى المدينة وكان قد سمع بالامام مالك وعلو مقامه في العلم فذهب اليه وتلقى عنه فقهه ثم رحل الى العراق ولقى أصحاب الامام أبي حنيفة وأخذ عنهم فقههم ورحل الى بلاد فارس وشمال العراق وكثير من البلاد ثم عاد الى المدينة بعد أن قضى سنتين في هذه الرحلة من سنة ١٧٢ الى سنة ١٧٤ هـ . وقد زادته هذه الرحلة علما ومعرفة بشؤون الحياة وطبائع الناس .

وبعد أن توفي الامام مالك سافر الى اليمن مع واليها وأقام بها ملازما الامام يحيى ابن حسان ومتفرغا لتدريس العلم وافادته فاستمر أمره بها . ثم وشى به الى الخليفة هرون الرشيد فأخذ الى بغداد وهناك ظهرت براءته وعرف فضله وعلمه فأغدق عليه الرشيد الخير الوفير فأقام ببغداد يدرس العلم وينشر مذهبه فأقبل عليه الناس أفواجا يأخذون عنه . وقد أم في مدة إقامته بها كتابه القديم أو مذهبه القديم .

ثم عاد الى مكة وفيها تفرغ لنشر مذهبه فتلقاه عنه بعض العلماء الوافدين الى الحج ونقلوه الى بلادهم . وفي سنة ١٩٨ هـ . قدم الى مصر من بغداد بعد أن ذهب اليها وأقام بها شهرا وأقام بمصر حتى توفي .

وقد كان الشافعي في مبدأ أمره يعد من أتباع مالك لأنه أخذ عنه مذهبه وأملى الموطأ على بعض الوافدين الى المدينة من علماء الأمصار .

ولما رحل الى العراق وقرأ كتاب الأوسط للإمام أبي حنيفة ودرس مذهبه ومذهب أصحابه ورأى في العراق من الأحداث والتقصايا ما لم يره في الحجاز استجذبت له آراء تخالف آراءه الأولى المالكية وتتفق وهذه الأحداث الجديدة وما ألفه الناس في بلاد العراق ولهذا ألف مذهبه (العديم) وخالف في كثير من مسائله مذهب أستاذه الامام مالك .

ذكر ابن خلدون أن الامام الشافعي رحل الى العرف من بعد ذلك ولحق أصحاب الامام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العرف واختص بمذهب وخالف مالكا رحمه الله في كثير من مذهبه .

ولما جاء الشافعي الى مصر واستقر بها دون مذهبه الجديد ورجع عن بعض الأحكام التي كانت له بالقديم . ويظهر لنا أنه تأثر بالبيئة المصرية وهـ . كان فيها من نظم وعادات خاصة . وقد وجد لمن تقدمه من العلماء بمصر فقهى خاصة بأحوال المصريين لم يكن اطلع عليها من قبل فرجع عن بعض آرائه العرفية ما يخالفها من الأحكام .

قدم الشافعي مصر وكان الغالب على لمصرين لمذهب المالكي والمذهب الحنفي فنشر مذهبه بها ودون كثيرا من الكتب . فمن : كتابه (الجلد) وكان يدرس فيه مذهبه بمسجد عمرو بن العاص . وكتاب (لأهـ) والآلهـ والخبزى . ولا ملاء

الصغير، وكتاب الرسالة، وغير ذلك من الكتب . ووضع بمصر علم أصول الفقه وهو أول من وضعه ودوّنه .

وتلقى عن الشافعي مذهبه كثير من العلماء وكتبوا عنه ما ألفه وعملوا بما ذهب إليه . ومن أشهرهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، والربيع الحيزي . كذلك أخذ عنه أشهب، وابن القاسم من أصحاب الامام مالك .

ولم يزل مذهب الشافعي يقوى بمصر وذكره ينتشر حتى استولت على مصر دولة الفاطميين فأبطلت العمل به مع باقي المذاهب الأربعة كما سبق ذكره . وفي الدولة الأيوبية عادت القوة والنشاط لمذهب الشافعي لأنه كان مذهب الأيوبيين وقد اختص بالقضاء لأنه مذهب الدولة .

وبنى صلاح الدين لعلماء الشافعية سنة ٥٦٦ هـ المدرسة الناصرية بجوار جامع عمرو، وهي أول مدرسة بنيت بمصر . ولما كملت وقف عليها الصاغة وكانت بجوارها . وفي سنة ٥٧٢ هـ . بنى بجوار قبر الامام الشافعي المدرسة الصلاحية لتدريس مذهبه بها ووقف عليها جزيرة القيل وأوقافا أخرى دائرة . وكانت أعظم المدارس في ذلك العهد سعة وعمرانا . وقد وصف نخامتها ابن جبير في رحلته وقال إنه يخيل لمن يتطوّف عليها أنها بلد مستقل بذاته . وهذه المدرسة هي التي بنى مكانها الأمير عبد الرحمن كتنخدا سنة ١١٧٥ هـ . مسجد الامام الشافعي الذي انتهت عمارته أخيرا الى الشكل الموجود عليه الآن . وفي سنة ٦٠٨ هـ ، بنى الملك الكامل ابن الملك العادل بن أيوب القبة العظيمة التي على ضريح الامام الشافعي وصفحها بالرصاص وأفلق عليها خمسين ألف دينار مصرية .

وبقي مذهب الشافعي مختصا بالقضاء بمصر في الشطر الأول من عصر دولة المماليك البحرية حتى أحدث الظاهر بيبرس القضاء الأربعة وجعل لكل قاض

التحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والقسطاط ونصب التواب وميز الشافعى باستقلاله بتولية التواب فى سائر بلاد القطر كما خصه بالنظر فى مال الأيتام والأوقاف وجعل له المرتبة الأولى بين باقى القضاة . واستمر الحال كذلك فى باقى مدة هذه الدولة ودولة المماليك الثانية حتى جاء العثمانيون فقصروا القضاء على الحنفى .

وأول من أدخل مذهب الشافعى الشام القاضى الشافعى أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقى المتوفى سنة ٣٠١ هـ على بعض الأقوال وكان المذهب الغالب على أهل الشام مذهب الأوزاعى فلما ولى أبو زرعة القضاء حكم به ونشره بين الناس .

وكان يعطى لمن يحفظ مختصر المزنى مائة دينار . ومن عصر أبو زرعة أخذ علماء الشافعية يكثرون حتى غمروا الشام بمذهب إمامهم . وذكر المقدسى فى أحسن التقاسيم أن الفقهاء بإقليم الشام فى زمنه أى فى القرن الرابع كانوا شافعية .

قال : ولا ترى به ماليكيا ولا داوديا . وانتشر مذهب الشافعى بما وراء النهر بمحمد بن اسماعيل القفال الكبير الشافعى المتوفى سنة ٣٦٥ هـ .

وكان الغالب على بغداد مذهب أبى حنيفة ثم زاحمه فيها مذهب الشافعى وقد نشره فيها بنفسه كما ذكرنا . واستمر ظاهرا ببغداد بمن كان بعد الشافعى من علماء مذهبه ومن أشهرهم الحسن بن محمد الزعفرانى المتوفى سنة ٢٦٠ هـ .

والذى أدخل مذهب الشافعى إلى مرو أحمد بن سيار ثم أظهره بها الحافظ عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي . فإن ابن سيار حمل كتب الشافعى إلى مرو فأعجب بها الناس . ولما أراد عبد الله أن ينسخها أبى عليه ذلك فباع ضيعة له ونخرج إلى مصر فأدرك الربيع الحيزى وغيره من أصحاب الشافعى فسخ كتب الشافعى ورجع بها إلى مرو وأظهر مكتبته بها فعرف الناس مذهبه ثم توفى فى سنة ٢٩٣ هـ .

وأول من أدخل مذهب الشافعي وتصانيفه إلى أسفرين أبو عوانة يعقوب ابن إسحاق النيسابوري الأسفرائني صاحب الصحيح المستخرج على مسلم وقد أخذ فقه الشافعي عن الربيع والمزني وتوفي سنة ٣١٦ هـ .

ونقل مذهبه إلى غزنه وخراسان على يد وجيه الدين أبي الفتح محمد بن محمود المروزي . فقد اتصل بغيث الدين صاحب غزنه وبعض خراسان وكان على مذهب الكرامية وأوضح له مذهب الشافعي وبين له فيه فساد مذهب الكرامية فصار شافعيًا وذلك في سنة ٥٩٥ هـ ثم بنى بغزنه مسجداً للشافعية وبالق في مراعاتهم .

وعلى الجملة فإن مذهب الشافعي انتشر في أهم البلاد الإسلامية في بلاد الشرق وانتقل منها إلى ما عداها من الممالك والأمصار .

وهو الآن غالب على ما عدا الصعيد من القطر المصري وغالب على فلسطين وبلاد الكرد وأرمينية وأكثر أهل السنة من أهل فارس شافعية ومسلمو جزيرة سيلان وجزائر الفلبين ومسلمو الجاوة وما جاورها من الجزائر ومسلمو الهند الصينية وأستراليا شافعية . وأهل عسير شافعية . والسنيون في اليمن وعدن وحضرموت شافعية عدا عدن فإن بها بعض حنفية .

وهو غالب على الحجاز مع مذهب أحمد بن حنبل . ويتبعه نحو الربع من مسلمي الشام ويلى مذهب أبي حنيفة في الانتشار في بلاد العراق . ويوجد بقلة في جهات أخرى غير ما ذكر ويتبعه في الهند نحو مليون مسلم . والله أعلم .

مذهب الامام أحمد بن حنبل

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ . وتوفي سنة ٢٤١ هـ على الصحيح .

طلب العلم صغيرا ثم رحل في طلبه الى الشام والحجاز واليمن وسمع من سفيان ابن عيينة وطبقته ولازم الامام الشافعي مدة إقامته ببغداد وقد قال في حقه : خرجت من بغداد وما خلفت فيها أنقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن حنبل . وقد روى عن الامام أحمد خلق كثير منهم جماعة من شيوخه ومنهم البخارى ومسلم . وقد صنف كثيرا من الكتب قيل إنها بلغت اثني عشر حملا . وله كتاب المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتاج به وقد انتقاء من أكثر من سبعة وخمسين ألف حديث . وكتب من أقواله وفتاويه أكثر من ثلاثين سفراً وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً . وكان في فتاويه شديد التحري لفتاوى الصحابة فيما لا نص فيه حتى أنهم اذا اختلفوا في المسألة على قولين جاء عنه فيها روايتان . وقد بنى مذهبه على أربعة أصول مرتبة على الوجه الآتى :

(الأول) النص : فاذا وجد في المسألة نص من الكتاب أو السنة الصحيحة أفتى بموجبه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان ولهذا لم يلتفت الى قول عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ولا الى قول ابن عباس واحدى الروایتين عن علي في أن عدة المتوفى عنها زوجها الحامل أبعد الأجلين لصحة حديث سبيعة الأسلمية ولا الى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من غير المسلم لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما . (الثاني) ما أفتى به الصحابة : فاذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعدها الى غيرها ولم يقل إن ذلك إجماع وإنما كان بقول لا أعلم شيئاً يدفعه . أما اذا اختلفوا تخير من أقوالهم ما كان أقرب الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فان لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف في المسألة ولم يجزم بقول أحد . (الثالث) الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه . وليس المراد بالضعيف عنده

الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بل المراد به ما كان من أقسام الحسن . فاذا لم يحد في الباب أثرا يدفعه ولا قول أحد من الصحابة ولا اجماعا على خلافه كان العمل به أولى من القياس وهو الأصل الرابع فانه لا يصر الى القياس عنده إلا للضرورة .

هذه هي الأصول التي بنى عليها الامام أحمد مذهبه . وكان يتوقف في الفتوى أحيانا اذا تعارضت الأدلة عنده أو لاختلاف الصحابة في المسألة أو لعدم اطلاعها على أثر أو قول أحد من الصحابة أو التابعين .

وكان شديد الكراهة والمنع للفتاء بمسألة ليس فيها نص أو أثر عن السلف .

ويظهر أن تسدد الامام أحمد في أن يكون في الحادثة نص أو أثر وتخرجه من الفتوى فيما ليس فيه نص أو أثر وأوقف مذهبه من الانتشار في أقطار الأرض كغيره من المذاهب الأخرى . فان أصحابه من بعده كانوا يتحرون أقواله في فتاويهم ولا يعدونها بخلاف أهل المذاهب الأخرى فانهم اجتهدوا في مذاهب أئمتهم اتباعا لتجدد الحوادث وأحيانا كانوا يخالفونهم في الفروع استنباطا من قواعد أصولهم . ولهذا كان الحبالبة في الجهة التي ظهر فيها مذهبهم قليلين . والجهات التي كثر فيها أتباعه صغيرة في جانب غيرها من الممالك والاصقاع التي انتشر فيها غيره من باقي المذاهب الأربعة . قال ابن خلدون (وأما أحمد بن حنبل فقلده قليل لبعده مذهب عن الاجتهاد واصالته في معاضدة الرواية وللإخبار بعضها ببعض وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها وهم أكثر الناس حفظا للسنة ورواية الحديث) .

وكان أول ظهور المذهب ببغداد موطن الامام أحمد ثم انتقل إلى غيرها من البلاد . وقد كثر أصحابه ببغداد وقوى أمرهم في القرن الرابع فقد ذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٣٢٣ هـ أنهم قد عظم أمرهم وقويت شوكتهم فصاروا يكسبون دور القواد والعامة وإن وجدوا نبذا أراقوه وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا

آلة الغناء واعترضوا في البيع والشراء ومشى الرجال مع النساء والصبيان فان رأوا ذلك سألوه عن الذي معه من هو فأخبرهم وإلا ضربوه وحملوه الى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأرهبوا بغداد . فركب صاحب الشرطة بدر الخرسنى ونادى في جانبي بغداد في أصحاب أبي محمد البرهاري الحنابلة ألا يجتمع منهم اثنان ولا يتناظرون في مذهبهم فلم يفد فيهم ذلك . وزاد شرمهم بأن أغروا العميان الذين كانوا يغشون المساجد بايذاء الشافعية فكانوا يضربونهم ضربا مبرحا ولم تهدأ هذه الفتنة إلا بعد أن صدر مكتوب الخليفة الراضى بالتشريع على آرائهم ومعتقداتهم وتوعدهم بالقتل والتشريد واحراق دورهم . وقد حصلت بينهم وبين الشافعية فتنة في بغداد أيضا في سنة ٤٧٥ هـ . ذكرها ابن الأثير في حوادث هذه السنة مما دل على أنه كان لا يزال الى ذلك الوقت فرق كبير منهم ببغداد . ومع أن المذهب كان ظاهرا في بعض بلاد العراق الأخرى فانه مع مرور الزمان غمرته المذاهب الأخرى كالشافعى والحنفى حتى صار أصحابه الآن قليلين في جميع نواحي العراق .

أما في مصر فقد ذكر السيوطى في حسن المحاضرة أنه لم يسمع بخبر الحنابلة بمصر إلا في القرن السابع وما بعده وذلك لأن الامام أحمد رضى الله عنه كان في القرن الثالث ولم يبرز مذهب خارج العراق إلا في القرن الرابع وفي هذا القرن ملك العبيديون مصر وأفنوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة قتلا ونفيا وتشريدا وأقاموا مذهب الرضى والشيعية ولم يزوا منها إلا في أواخر القرن السادس فتراجعت اليها الأئمة من سائر المذاهب وأول إمام من الحنابلة علمت حلوله بمصر الحافظ عبد الغنى المقدسى صاحب العمدة » . انتهى

وما ذكره السيوطى إنما هو بالنسبة للعلماء الظاهرين من الحنابلة أما غيرهم من مقلدى المذهب ومتبعى أحكامه فهو لاء كانوا موجودين بمصر زمن الدولة الفاطمية ومدة الأيوبيين قبل عصر المقدسى . فقد ذكر المقدسى أن الفتيا بمصر

في مدته كانت على مذهب الفاطميين ولكن المذاهب الأخرى كانت موجودة ظاهرة بالقسطاط .

وفي صبح الأعشى "أن الفاطميين كانوا يتألفون أهل السنة والجماعة ويكثونهم من إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم ولا يمنعون من إقامة صلاة التراويح في الجوامع والمساجد على مخالفة معتقدهم في ذلك . ومذاهب مالك والشافعي وأحمد ظاهرة الشعائر في ممالكهم بخلاف مذهب أبي حنيفة . ويراعون مذهب مالك ومن سألهم الحكم به أجابوه " وفي خطط المقرئ " أنه لم يكن في الدولة الأيوبية بمصر كثير ذكر لمذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ثم اشتهر مذهبهما في آخرها " وسبق أن قلنا إنه كان للحنابلة نائب عن القاضي الشافعي في مدة الأيوبيين وإنه في زمن الظاهر بيبرس جعل القضاة أربعة من المذاهب الأربعة واستمر الأمر كذلك حتى جاء العثمانيون فقصروا القضاء على الحنفية .

وخلاصة ما ذكر أن مذهب الامام أحمد كان طاهرا بمصر مدة الفاطميين والأيوبيين ودولة المماليك الأولى والثانية وإنما كان أتباعه قليلين وهم لا يزالون قليلين إلى الآن .

وأظهر ما يكون مذهب الامام أحمد في نجد فإن النجديين حنابلة . وهو الغالب على الحجاز مع المذهب الشافعي والغالب على أهل السنة بالاحساء مع مذهب مالك . ومذهب الشافعي هو الغالب على فلسطين ويلييه الحنبلي ونحو الربع من أهل السنة بالشام حنابلة . وله أتباع قليلون في قطر والبحرين من النازحين اليهما من نجد .

الى هنا ينتهي تاريخ المذاهب الأربعة ومنه يتبين أنها قد انتشرت في سائر بلاد الاسلام واتبعها المسلمون في سائر أقطار الأرض . ولقد كتب الله لها البقاء والتغلب

على غيرها من المذاهب الأخرى . فمذهب الأوزاعي لم يقو على البقاء أمام مذهب المالكية بالأندلس ومذهب الليث بن سعد بمصر لم يجد من الأصحاب من يدونه وينشره بين الناس كما فعل أصحاب المذاهب الأخرى وقد وجد المصريون من مذهب مالك أولا والشافعي ثانيا ما فيه غناء لهم . ومذهب داود الظاهري درس بدروس أئمتة وإنكار الجمهور على منتحليه ولم يبق إلا في الكتب المجلدة كما ذكر ابن خلدون . كذلك مذاهب أخرى من مذاهب الفقهاء درست على ممر الزمان ولم يبق لها ذكر إلا في الكتب . أما بعض المذاهب الموجودة الآن في بلاد المشرق كمذهب الإباضية في عمان ومذاهب الشيعة في فارس فهذه مع اتصالها بعقائد خاصة لم تقو على الانتشار خارج البيئة التي نبتت فيها ولم يعول جمهور المسلمين على شيء منها .

وعلى الجملة قد صارت هذه المذاهب الأربعة مذاهب الجمهور في أهل الاسلام في جميع الأمصار ووقف الناس عند تقليدها وعادوا من تمذهب بغيرها وأنكروا عليه وأقنوا العلماء بوجوب اتباعها وعدم جواز تقليد غيرها وصار لا يولى الإفتاء والقضاء بين المسلمين إلا من كان على أحد هذه المذاهب قال ابن خلدون : ” ووقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة ودرس المقلدون لمن سواهم وسد الناس باب الخلاف وطرقه لما كثر تشعب الاصطلاحات في العلوم ولما عاف عن الوصول الى رتبة الاجتهاد ولما خشي من إسناد ذلك الى غير أهله ومن لا يوثق برأيه ولا بدينه فصرحوا بالعجز والاعواز وردوا الناس الى تقليد هؤلاء كل من اختص به من المقلدين وحظروا أن يتداول تقليدهم لما فيه من التلاعب ولم يبق إلا نقل مذاهبهم وعمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم بعد تصحيح الأصول واتصال سندها بالرواية لا محصول اليوم للفقه غير هذا ومدعى الاجتهاد لهذا العهد مردود على عقبه مهجور تقليده . وقد صار أهل الاسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة ” انتهى : وفي خطط المقرئى : ” فلما كانت سلطنة الظاهر بيبرس البندقدارى ولّى بمصر

والقاهرة أربعة قضاة وهم شافعى ومالكي وحنفى وحنبل فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة حتى لم يبق فى مجموع أمصار الاسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الاسلام سوى هذه المذاهب الأربعة وعقيدة الأشعرى وعملت لأهلها المدارس والخوانك والزوايا والتربط فى سائر ممالك الاسلام وعودى من تمذهب بغيرها وأنكر عليه ولم يول قاض ولا قبلت شهادة أحد ولا قدم للخطابة والامامة والتدريس أحد ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب وأقى فقهاء الأمصار فى طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب ونحریم ما عداها والعمل على هذا الى اليوم“ انتهى .

وقد مضى على ابن خلدون والمقريزى أكثر من خمسة قرون والجمهور من المسلمين لا يزالون ينبعون هذه المذاهب ولا تزال لها منزلتها فى قوسهم لا يغيون بها بدليلا .

وهى أظهر ما تكون فى المملكة المصرية حيث يوجد الجامع الأزهر ذلك المعهد الدينى العظيم الذى يقصده المسلمون من جميع أقطار الأرض لتلقى علوم الدين وغيرها فيه . ففى هذه الجامعة الدينية الكبرى يدرس فقه المذاهب الأربعة وعلم أصول الفقه دراسة مستفيضة كما يدرس الفقه كذلك فى معاهد أخرى تابعه لهذه الجامعة توجد فى بعض البلاد المهمة بالقطر المصرى وهذه الجامعة مع معاهدها زاخرة بالشيوخ من علماء المذاهب الأربعة يدرسونها لألوف الطلاب من المعريين وغيرهم من الأقطار الأخرى .

كذلك كان يوجد بالمساجد بعض العلماء أو المعلمين الذين درسوا فسطا من العلم بالأزهر أو غيره ليؤموا الناس فى الصلاة ويقرأوا لهم دروسا من الفقه أو غيره من علوم الدين، ولكن درس الفقه كان يقرأ حسب مذهب الذى يقرؤه فقد يكون المدرس شافعىا ومن يحضر درسه مالكي أو حنفى وقد يكون غير ذلك .

ولما توجهت عناية حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم "فؤاد الأول" الى إصلاح التعليم الديني بمصر ليال حفظه من الرقي والتقدم أبدى حفظه الله رغبته في أن ينال التدريس والإرشاد بالمساجد أيضا قسطه من الإصلاح كي يجد المسلمون في محال عبادتهم من يرشدهم الى طرق الخير ويثبت فيهم روح الفضيلة ويعلمهم أحكام دينهم على الوجه الأفضل . وتحقيقا لهذه الرغبة السامية وضعت وزارة الأوقاف في لائحته الداخلية التي أصدرتها سنة ١٩٢٢ م نظاما يقضى بأن الذى يقوم بوظيفة الخطابة والامامة والتدريس بالمساجد يجب أن يكون من العلماء ما عدا الزوايا فانها يجوز أن يوظف فيها غير عالم ان لم يتيسر وجود عالم ثم نفذت هذا النظام بالفعل . من ذلك التاريخ فصار لا يعين بالمساجد لوظيفة من الوظائف المذكورة إلا من كان من العلماء . وفي سنة ١٩٢٦ م وضعت نظاما يقضى بالآعيين في إحدى هذه الوظائف إلا العالم الذى يجوز امتحانا خاصا يدل به على أنه متفوق في العلم بدرجة تمكنه من القيام بوظيفة الوعظ والإرشاد بالمساجد على الوجه الأفضل . ثم في سنة ١٩٢٢ م أيضا ألفت لجنة علمية من شيوخ المذاهب الأربعة بالجامع الأزهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه لوضع كتاب في العبادات على المذاهب الأربعة لتدريسه بالمساجد فوضعت هذا الكتاب بالصفة المشروحة في مقدمة طبعته الأولى . وبعد أن تم طبعه في أواخر سنة ١٩٢٨ م وزع على أئمة المساجد لتدريسه بها فسد نقصا ظاهرا في تعليم الناس أحكام العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج على حسب مذاهب الأئمة الأربعة التي يتعبدون على مقتضى أحكامها وصار الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من عامة المسلمين بالقطر المصرى يمكنهم أن يعرفوا أحكام مذاهبهم في مساجدهم التي يتعبدون فيها .

ولم تقتصر الوزارة على هذا فقط بل رتبت أيضا في كل مسجد درسا في التوحيد ودرسا في الأخلاق وناطت بفريق من مفتشيها مراقبة القائمين بهذه الدروس في أداء وظائفهم وإبلاغ الوزارة كل ما يبدو لهم من الملاحظات أثناء الفحص في وقته .

طُبعت الوزارة من كتاب الفقه مقدارا وفيرا وعرضته في مخازنها لمن شاء ليكون أعم نفعاً وأعظم فائدة مما لو قصرته على التدريس في مساجدها فتتابع الناس في طلبه من جهات شتى ولم يمض على عرضه وقت كثير حتى نفذت جميع نسخه .

أبدى بعض حضرات العلماء الذين درسوا الكتاب ملاحظات بعضها خطأ مطبعي وبعضها يتعلق بمسائل متفرقة يقضى حسن الترتيب أن تكون مجمعة في باب واحد وبعضها يتعلق بالعبارات الفقهية . وكان أهم هذه الملاحظات ما أبداه حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الله دراز شيخ معهد دمياط ومن أجلاء علماء المالكية .

لهذا قبل أن تشرع الوزارة في إعادة طبع الكتاب ألقت لجنة من حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري المفتش الأول بقسم المساجد ومن علماء الحنفية والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ علماء الحنابلة بالجامع الأزهر والشيخ عبد الحليل عيسى من علماء المالكية والشيخ محمد الباهي والشيخ محمد إبراهيم شوري من العلماء الشافعية وعهدت إليها دراسة الكتاب مع ما أبدى من الملاحظات وناطت بأول أعضائها الشيخ عبد الرحمن الجزيري تحرير عبارات الكتاب على الوجه الذي يتفق مع ما رأيته اللجنة من التنقيح وأن يشرف على طبعه وتصحيحه من الخطأ فقامت اللجنة بما عهد إليها حتى أتمته .

ثم روي أن يلحق بالكتاب بعض أبواب الفقه التي لا غنى للجمهور عن تعلمها وهي أبواب الأضحية والذبائح وما يحل وما لا يحل من الطعام والشراب واللباس فقام بوضع هذه الأبواب على المذاهب الأربعة فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري وعرض ما كتبه على باقي أعضاء اللجنة وبعد أن اتفقوا على صحة ما في هذه الأبواب طُبعت وجعلت ملحقا بالكتاب .

مقدمة الطبعة الثانية

وإنا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا الى خير العمل وأن يجعل في هذا الكتاب الخير والهداية الى أقوم الطرق وأمنها بركة ورشدا وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك الذي أرسلته هداية للناس ورحمة للؤمنين ٥

٢٨ شعبان سنة ١٣٤٩ هـ (١٧ يابرسة ١٩٣١ م) .

عبد الرحمن حسن

مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف

مصادر هذه المقدمة

- نيل الأوطار للشوكاني . سبل السلام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني .
- إعلام الموقعين لابن القيم . شرح منظومة عقود رسم المفتي لابن عابدين .
- مفتاح السنة للأستاذ الشيخ عبد العزيز الخولي . بخر الاسلام للأستاذ أحمد أمين .
- مقدمة ابن خلدون . خطط المقرئ . خطط التوفيقية . حسن المحاضرة للسيوطي . حقائق الأخبار للرحوم اسماعيل سرهنتك باشا . تاريخ الأمم الإسلامية للرحوم الأستاذ محمد بك الخضري . تاريخ الطبري . ابن خلكان . رسالة المرحوم أحمد تيمور باشا في حدوث المذاهب الأربعة . رحلة ابن جبير .

مقدمة الطبعة الاولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم كتبت على نفسك الرحمة، وأتممت على خلقك العمة، وأرسلت المرسلين مبشرين ومنذرين. رَبِّ لَئِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا .

سبحانك لانحصى شأء عليك، رضيت لنا الإسلام ديناً، وبعثت فينا محمداً سراجاً منيراً، أرسلته رحمة للعالمين، وحجة على المبطلين: ((لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُطْلَأَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ)).

اللهم صلِّ عليه وعلى آله وصحبه الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، واتبعوا البور الذى أنزل معه، فأبدلهم من الضعف قوة، ومن العداوة أخوة، وأيدهم بروح من عنده، وأنجز لهم صادق وعده: «إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا». «وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» .

أما بعد، فإن الله سبحانه برحمته الواسعة . وحكمته البالغة . بنى الإسلام على خمس دعائم . كل دِعاة منها أساس ثابت لسعادة الدنيا وحسن ثواب الآخرة، وعماد قوي لإصلاح المجتمع وإسعاد بنيه .

روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَإِقَامِ الصَّلَاةِ . وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ . وَصَوْمِ رَمَضَانَ . وَحَجِّ الْبَيْتِ » .

مقدمة الطبعة الأولى

فالدعامة الأولى الشهادتان وهما تتضمنان عقائد حقّة تعتمد عليها سعادة الناس وروابطهم ، فأما شهادة أن لا إله إلا الله فهي عماد كل دين إلهي : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ نَعَالُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

وهي تتحقق باعتقاد القلب واعتراف اللسان بأن الله موجود وأنه واحد لا شريك له ، وهاتان العقيدتان فطريتان يؤدي إليهما النظر الصحيح ولا ترتاب فيهما فطرة سليمة ، لأن الفطرة التي لم يعبث بسلامتها تقليد ولا تضليل تؤمن بأن كل موجود لابد له من مُوجد وأي أثر لا ينتج من غير مؤثر . وأن هذا العالم المحكم صنعه البديع نظامه لا بد له من خالق أوجده وقادر أبدعه : ﴿ نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴾ . ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

وكذلك يطمئن القلب الى أن هذا الكون الذي تجرى سُنُّهُ على نسق واحد . وتسير نُظْمُهُ على غير خلف ، لا تدبره أرباب متفردون . لأن في تفرق المدبرين اختلاف المذاهب في التدبير . ومع الاختلاف لا يتحد للكون نظام . ولا يتسق له سنن : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَعَلَىٰ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ . ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

ولها تين العقيدتين أثر بالغ في تهذيب النفوس . وتقوية الوحدة الاجتماعية . فإنّ بهما تحرير العقول من رق الأوهام وتطهير النفوس من ضلال الشرك والعلو بها عن العبودية لغير الله والانحطاط الى عبادة جماد أو حيوان . وبهما جمع القلوب على معبود واحد وتوجيه الوجوه الى قبلة واحدة ولهذا التوحيد أثره في جمع الكلمة ونعاون بني الانسان : ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَتَفَرِّقُونَ خَيْرًا مِ اللَّهِ الْوَاحِدَ الْقَهَّارَ ﴾ .

وأما شهادة أن محمدا عبده ورسوله فتتحقق بإيمان القلب وإقرار اللسان بأن محمدا بن عبد الله بن عبد المطلب العربي القرشي عبد من عباد الله أصطفاه ليبلغ للناس رسالاته وأنزل عليه القرآن هدى للمؤمنين ورحمة . وما كان أبنا لله ولا ملكا من ملائكته وما جاء بأمر من تلقاء نفسه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ۚ ﴾ .

وفي المعجزات التي أيده الله بها ، والشدائد التي صبر عليها ، والبجاح الذي لقيته دعوته ، والتطور العام الذي أحدثته في العالم ، والآثار التي بقيت لها ، والأخلاق الكريمة التي تخلف بها من نشأته . أصدق برهان على صدقه وأنه رسول الله . وفي الشهادة برسالاته والإيمان بما جاء به تقويمٌ للنفوس وإصلاح للنظم الاجتماعية فإن محمدا صلى الله عليه وسلم إنما بعث ليتم مكارم الأخلاق ويحلّ الطيبات ويحزم الخبائث ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وهذه أسس سعادة الإنسان وصلاح شؤونه . ولذا قال حكيم العرب أكرم بن صيفي : « إن ما جاء به محمد لو لم يكن ديننا لكان في أخلاق الناس حسنا » .

والدعامة الثانية لإقام الصلاة وذلك بأداء الصلوات الخمس في مواقيتها مفقومة الأركان مستكملة الشرائط مع الخشوع والخضوع واستشعار العبد جلال المعبود واستحضار عظمته في القيام والقعود والركوع والسجود . وكل في هذه العبادة وسائلها من منافع للناس ، ففي التزام المصلي طهارة بدنه ونوبه ومكانه ، وفي تحرزه عن الانجاس والأفذار تعويذٌ على النظافة ووسيلة إلى سلامة الحواس ، وفي اجتماع المصلين على أدائها متجهين إلى قبله واحدة متساوين في صفوف واحدة نوثيقٌ للألفة وباعث على التعارف والتعاون ، وفي تكرير ذلك خمس مرات في اليوم تذكيرٌ للعبد بربه

مقدمة الطبعة الأولى

وتعويد القلب على مراقبته ومن راقب الله وقف عند حدوده وأنهى عن محارمه .
﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ أَلْسِنَاتٍ ﴾ .
﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ .

والدعامة الثالثة إيتاء الزكاة وذلك بإعطاء الأغنياء في كل عام مرة نصيبا من
مالهم الذي آتاهم الله من فضله لسد حاجة الفقراء والمساكين ومعونة الغارمين
وأبناء السبيل .

ولله في هذه الزكاة حكمة بالغة جمعت بين إصاف الأغنياء والرحمة بالفقراء
فاشتراط نصاب معين يكون ما دونه عفوا . واشتراط نمائه ومضى الحول عليه .
وتحديد القدر الواجب بنسبة يسيرة . وتعين موعد الأداء بانتضاء الحول . كل هذا
مُرَاعَى فيه العدل وإنصاف ذى المال حتى تكون زكاته من ثمار أمواله لا من
رءوسها . وتكون رحمته بالفقراء من فضل ما آتاه الله . وفيما شكر الله على النعمة
وتربية لعاطفة الرحمة ، وشكر النعمة يزيد بها . والرحمة بالناس تسئل من قلوبهم الأضغان
وتغرس بدنها المحبة فلا يحقد فقير على غنى ولا يطمع محروم في غير ماله . وفيها علاج
النفس من داء الشح وتطهيرها من أدرانها : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ .

والدعامة الرابعة صوم رمضان وذلك بالإمساك عن الطعام والشراب والامتناع
عن الشهوات شهرا في كل عام من قبيل طلوع الفجر الى غروب الشمس وفي هذا
رياضة للنفس بكبح جماح شهواتها . وابتلاء للعبد ليعرف مبلغ احتماله المشاق
وصبره على ما يكلفه به مولاه . وفيه إشعار المترفين بالأم البائسين ليقدروا نعمة الله

عليهم ويعطفوا على المحرومين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

والدعامة الخامسة حج البيت لمن أستطاع اليه سبيلا وذلك بقصد البيت الحرام
بمكة مرة في العمر للطواف بالكعبة . والوقوف بعرفة بعد الإحرام والتجرد من
التياب والإكتفاء بإزار ورداء .

وفي هذا الجل تتعارف الشعوب الاسلامية وتشعر النفوس بالإخاء والمساواة
فكلهم عارى الرأس سترته إزار ورداء لا فرق بين غنى وفقير وعبد وأمير وفيه تعظيم
المسلمين لمهدي دينهم وذكري أول أمرهم وفيه عدة مصالح اجتماعية ومنافع اقتصادية:
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ . ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ
وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ .

من هذا يتبين أن قواعد الإسلام الخمس إنما هي دعائم لمصالح الناس .
وأسسُ بُنْيَانٍ عليها سعادتهم . وكل قاعدة منها عماد لأمات من الفضائل وسبيل
الى خيرى الدنيا والآخرة لو راعاها المسلمون حق رعايتها . وألّموا بأحكامها وأسرارها
وقاموا حق القيام بواجباتها .

وأجل خدمة علمية دينية للمسلمين أن يمهّد لهم السبيل الى العلم بهذه القواعد
ومعرفتها على أكمل وجوهها حتى يكون المسلم فى عقيدته مؤمنا على علم مطمئنا الى
الايمان قلبه لا تشوب عقيدته أوهام ولا باطيل . وفى عبادته عليا باركانها وشرائطها
وآدابها وسننها مُلِمًا بِحِكْمِهَا وأسرارها مؤدّيا لها حق أدائها . وبهذا نمر العقائد
والعبادات مكارم الأخلاق وتستقيم أحوال الناس .

مقدمة الطبعة الأولى

ولما وجه حصره صاحب الجلالة "الملك فؤاد" عنايته السامية الى التعليم الدينى في مصر وسمل جلالته معاهد العلم الدينى برعايته وبعث روح النهوض في أهلها ورفع من مستوى الدراسة فيها . رأى أبد الله ملكه أن يشمل برعايته الأمة عامة وأن يثبّت في أفرادها روح الدين ويشير بينهم أصوله وما تمسّ اليه حاجتهم من علومه فأشار حفظه الله بطبع كتاب الله الكريم على الرسم العثمانى مع دقة الضبط وإتقان الطبع فعينت الحكومة بما أشار به جلالته ، وأخرجت للناس مصححاً آية في الإتيان مصداقاً لقول الله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

وأبدى جلالته رغبته في أن تُعمر المساجد بالدروس الدينية وتوضع المؤلفات التي تلائم هذه الدروس حتى تكون المساجد معابد لإقامة شعائر الدين ، ومعاهد انتفقه المسلمين ، وذلك إنما يكون بترتيب دروس الدين فيها ترتيباً يكفل تعليم الأمة قواعد الدين ويرتد الى الأخلاق والآداب وبوضع المؤلفات في هذه الموضوعات على نسق يوصل الى هذه الغاية المحمودة وينفع الأمة كافة .

وقد عُيِّنَ وزاره الأوقاف بتحقيق هذه الرغبة وبدأت بإخراج هذا الكتاب الجامع لأحكام العبادات على المذاهب الأربعة وسعمل على أن تُتبعه بإخراج كتابين في العقائد والأخلاق الدينية ، والمرجو من الله عز شأنه أن يمدّ جلاله الملك بنصره وتأيدته ، ويديم على الأمة حيره وبرّه ، ليمّ تحقيق ما يرجوه جلالته من خدمة الدين ونفع أهله .

وكان البدء في هذا العمل الجليل في سنة ١٩٢٢ م وقد ألفت لجنة علمية من علماء المذاهب الأربعة في الجامع الأزهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه . وهذه اللجنة احتارت بعض علماء المذاهب من أعصائها ومن غيرهم ووُضِعَ نموذج

مقدمة الطبعة الأولى

ليكون الكتاب على نسقه وعرض على اللجنة العلمية العامة ووافقت عليه في ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ ثم سارت اللجنة في عملها حتى أتمت أحكام العادات : الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والنج .

وأعضاء هذه اللجنة العاملة هم :

الشيخ محمد السمالوطي ، والشيخ محمد عبد الفتاح العناني من علماء المالكية .

الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، والشيخ محمود الببلاوي من علماء الحنفية .

الشيخ محمد شبيب ، والشيخ أبو طالب حسنين من علماء الحنابلة .

الشيخ محمد الباهي من علماء الشافعية .

ولما تم جمع هذه الأحكام عهدت الوزارة بهذه المجموعة الى أحد أعضاء اللجنة الشيخ عبد الرحمن الجزيري المفتش الأول بالمساجد ليرتب وضعها حتى يكون الكتاب على نسق واحد ويصوغ العبارات حتى لا يستغلظ على الناس فهم حكم من الأحكام وقد قام بما عهد اليه مستعينا ببعض أعضاء اللجنة على لتفصيل المبحث بقرارهم .

والنسق الذي رتب عليه الكتاب أنه جمع في كل باب أحكامه على المذاهب الأربعة ودون الحكم الذي اتفق عليه إمامان أو أكثر في أعلى الصفحة والحكم المخالف في أدناها وفصل بينهما بخط أفقي بحيث لو جردت الأحكام المدونة في أعلى صفحات الكتاب يخلص للقارئ أحكام العادات التي اتفق عليها إمامان أو أكثر من الأئمة الأربعة . وإذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة أن فيها تفصيلا أو فيها اختلاف المذاهب ودون ذلك في أدناها .

مقدمة الطبعة الأولى

وفي كثير من المواضع يُبين مع الحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس لتبين وجهات نظر الأئمة وما في اختلافهم من اليسر والرحمة .

وهذا طريق في تأليف الفقه جديد . والصعاب فيه كثيرة . لأن المؤلفات في المذاهب الأربعة ليست على ترتيب متفق والرجوع الى كتب المذاهب لتعرف أحكامها جميعها في مسألة واحدة فيه من العسر ما لا يقدره إلا من كابده . وقد بذل أقصى المجهود في ضبط الأحكام والتحقق من نسبة كل مذهب الى إمامه . وليس عيباً أن يؤخذ على هذا الكتاب مأخذ لأن الكمال لله وحده إنما العيب على من أبصر خطأ ولم يُرشد الى صوابه وعلى من أرشد الى الصواب ولم يتدارك خطاه .

نسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب عباده وأن يتولى جزاء مؤلفيه ويجعله في المساجد منارا للعلم النافع والعمل الصالح إنه سبحانه مجيب الدعاء

عرة جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

عبد الوهاب خلاّف

كتاب الطهارة

أقسامها

تتقسم الطهارة الى قسمين : طهارة من الحدث وتخص بالبدن ، وطهارة من الخبث ، وتكون في البدن والثوب والمكان ؛ والطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء ، وغسل ، وبذل منهما وهو التيمم . والوضوء يشمل المفروض وغيره كالوضوء على الوضوء ، وكذلك الغسل يشمل المفروض كغسل الجنابة وغسل الميت ، وغير المفروض كالاغتسالات المستنونة ، فكل هذه الأمور الآتى بيانها تسمى طهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث قسمان أصلية وهى القائمة بالأعيان الطاهرة بأصل خلقها ، وعارضة وهى التى تحصل باستعمال المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وغيره . والمطهرات أنواع : ماء وتراب وغيرهما مما سيأتى بيانه فى مبحث إزالة النجاسة .

أقسام المياه

تتقسم الى ثلاثة أقسام طهور وطاهر غير طهور ومتنجس :
(أما القسم الأول) وهو الطهور أى الطاهر فى نفسه المطهر لغيره فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض باقيا على أصل خلقته لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة وهى اللون والطعم والرائحة . أو تغير بشئ لا يسلب طهوريته من الأشياء التى يأتى بيانها ولم يكن مستعلا^(١) وسيأتى بيان المستعمل فى القسم الثانى ، ومن الطهور

(١) المالكية — قالوا إن الماء المستعمل طهور لأن الاستعمال لا يخرج

عن الطهورية وإن كان مكروها كما يأتى .

ماء المطر لقوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ ولقوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ وماء البحر لقوله صلى الله عليه وسلم جواباً لمن سألته عن الوضوء بماء البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» صححه الترمذى وكذا ماء الأنهار والعيون والآبار وما ذاب من ثلج وبرد وجليد أو جمع من الندى، ومن الطهور ملح انعقد من الماء ثم ذاب بنفسه أو ذوبه أحد لأنه طهور تجدد ثم ذاب طهوراً^(١).

مبحث فى تغير الماء بما لا يخرج منه كونه طهوراً

وقد يتغير الماء بما لا يغير طهوريته فمن ذلك تغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذى استقر فيه أو مر به كأن استقر أو جرى على بعض المعادن مثل الملح والكبريت فتغيرت به أوصاف الماء كلها أو بعضها، ومن ذلك تغير كل أوصافه أو بعضها بطول مكثه أو بما تولد فيه من سمك أو طحلب بشرط أن لا يطبخ في الماء أو يلقى فيه بعد الطبخ : والطحلب خضرة نعلو على وجه الماء، ومن ذلك تغير الماء بدائع إنائه كالقطران والقرظ وبما يعسر الاحتراز منه كالذين وورق الشجر الذى تلقىه الرياح فى ثرا أو عين أو غدير وبما جاوره بحيفة ملقاة بشاطئ الماء تغير الماء بريحها الذى حمله الهواء اليه .

(١) الحنفية — قالوا إن الماء الذى ينعقد فيه الملح طهور قبل الانعقاد أما بعد الانعقاد فإنه اذا ذاب يكون طاهراً غير طهور وبعض الحنفية يقول إنه قبل الانعقاد وبعده غير طهور لأنه على خلاف طبيعة الماء حيث يجمد تسنأ ويزوب صيفاً .

(٢) الحنابلة — قالوا لا يشترط الطبخ بل يضر تغير الماء به اذا طرحه فى الماء آدمى عاقل قصدا سواء أكان مطبوحاً أم غير مطبوخ .
الشافعية — زادوا على المطبوخ ما اذا أخرج من الماء ودق ثم ألقى فيه فغيره ولا بد أن يكون التغير كثيراً يقينا ومثل الطحلب فى ذلك الزرنيخ .

ومن ذلك تغيره بتراب طاهر ونحوه كما هو مفصل في المذاهب^(١) بشرط أن لا يخرج من رفته وسيلانه بحيث لا يسمى ماء ولو طرح فيه قصدا .

(١) الحنابلة — اشترطوا كون التراب طهورا بأن لم يكن مستعملا كالمتناثر من أعضاء الميتيم وألحقوا بالتراب الملح المائي وقطع الكافور والدهن وكل طاهر غير ممازج .

الحنفية — ألحقوا بالتراب كل جامد طاهر غير الماء بغير الطبخ إلا اذا كان الجلامد المطبوخ في الماء مقصودا به التنظيف كالصابون والأشنان بشرط أن لا يخرج من رفته وسيلانه فان الماء بقي على طهوريته، وأما المائع الذي خالط الماء ففيه تفصيل عندهم لأنه إن كان موافقا للماء بأن لم يكن له وصف يخالف وصف الماء كما ورد الذي ذهب ربحه والماء المستعمل فاعبرة فيه بما غلب وزنه فان كانت الغلبة للماء فهو طهور وإن كانت للمخالط الموافق فالماء طاهر غير طهور وإن استويا كان الماء طاهرا فقط وإن كان مخالفا للماء في جميع أوصافه كاخلل فان له أوصافا ثلاثة فان الماء يخرج عن طهوريته بتغير أكثر أوصافه ويصير طاهرا غير طهور وإن كان المخالط مخالفا للماء في بعض أوصافه دون البعض كاللبن له طعم ولون ولا رائحة له فان الماء يخرج عن طهوريته بتغير وصف واحد ويصير طاهرا غير طهور .

المالكية — ألحقوا بالتراب كل أجزاء الأرض كالكبريت والحديد والنحاس فإنها لا تسلب طهورية الماء اذا غيرت أوصافه ولو طرحت فيه قصدا وكذا لا يضر الطهور تغيره بإنائه أو آلة سقيه اذا كانا من أجزاء الأرض كنجاس وحديد فان كانت آلة السقي من غير أجزاء الأرض كدلو من خشب أو جلد وحبل من كتان أو ليف ونحوها يغفر تغيره بها اذا كان يسيرا .

الشافعية — ألحقوا بالتراب الملح المائي والتغير بمقر الماء وممره والطحلب والمجاور ونحو ذلك مما تقدم بيانه .

(وأما القسم الثاني) وهو الطاهر غير الطهور فهو ثلاثة أنواع^(١): (أحدها) الماء الطهور في الأصل إذا خالطه طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة وكان مما يسلب طهوريته، وفيما يسلب الطهورية تفصيل المذاهب^(٢).

(١) المالكية — قالوا الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط وذلك لأن ماء الورد والبطيخ ونحوه ليس داخلا في أقسام المياه عندهم والمستعمل طهور.

(٢) الحنفية — قالوا يسلب طهورية الماء فيصير طاهرا غير طهور شيئان طاهران جامد ومائع. أما الجامد فيسلب الطهورية إذا أخرجه عن رفته وسيلانه أو غيره بالطبخ الذي لم يقصد به التنظيف كالصابون والأشنان وإلا فهو طهور. وأما المائع فيسلب الطهورية بغلبة وزنه إذا وافقه في أوصافه وذلك كالماء المستعمل وماء الورد الذي ذهب ريحه أو بظهور أكثر أوصافه إذا خالفه في جميعها كأنحل أو بظهور وصف واحد إذا خالفه في بعضها كما يعلم مما سبق في تعليقات الطهور.

المالكية — قالوا يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يفارق الماء في غالب الأوقات وليس من أجزاء الأرض ولا دابغا لإنائه ولا مما بعسر الاحتراز منه كالصابون وماء الورد والزعفران والليمون وروت المشاية ودخان شئ محروق ولو من أجزاء الأرض وورق الشجر أو تبين بتريسهل تغطيتها أو ملح صنع من زرع أو طحلب طبخ في الماء أو طرح فيه مطبوخا أو سمك ميت فهذه الطاهرات كلها إذا غير شئ منها أحد أوصاف الماء ولو ريحه الخفى خرج عن كونه طهورا وصار طاهرا فقط، وأما المتغير بإنائه أو بآلة السقي إذا كانا من غير أجزاء الأرض كإناء من جلد أو خشب وجبل من تكان أو ليف فإن كان التغير بهما فاحشا عرفا فالماء طاهر غير طهور وإن كان يسيرا في العرف فالماء طهور كما تقدم، أو ما المتغير بقطران غير دباغ فإن تغيرت به ريحه فقط فهو طهور وإن تغير طعمه أو لونه فهو طاهر غير طهور. =

(ثانيها) الماء القليل المستعمل^(١) والقليل هو ما نقص عن القلتين بأكثر من رطلين ومقدار القلتين وزنا بالرطل المصرى أربعائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة

= الشافعية — قالوا الذى يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يستغنى الماء عنه اذا غيره تغيرا كثيرا يقينا ولم يكن المغير ترابا ولا ملحا منعقدا من الماء ولو طرحا قصدا وذلك كزعفران وتمر ساقط من الماء وطحلب طرح بعد دقة أو قبله وتفتت فى الماء وكالمغير يجاوره الذى تحلل منه شئ كماء تقع فيه كئان أو (عرق سوس) ونحوهما وكالمغير بقطران لا دهنية له لغير إصلاح القرب وكالمغير بملح غير مائى اذا لم يكن الملح مقزّه أو ممزّه وكالذى استعمل وصب على طهور بحيث لو قدر مخالفا له فى أحد أوصافه كان له مغيرا وكذا ما خالطه من نحو سدر غسل به ميت غير الماء .

الحنابلة — قالوا الذى يخرج الماء عن كونه طهورا أشياء : (أولها) طاهر لا يعسر الاحتراز منه اذا خالط الماء فغير أحد أوصافه تغيرا كثيرا وكان ذلك الطاهر فى غير محل التطهير سواء طبخ فيه كماء الباقلا والحمص أو لم يطبخ كالزعفران والملح المعدنى اذا سقط فيه أحدها فان كان المخالط الطاهر مما يعسر الاحتراز منه كطحلب وورق شجر فلا يخرج الماء من طهوريته إلا اذا طرحه آدمى عاقل قصدا .
(ثانيها) ماء مستعمل فى رفع حدث أو إزالة خبث اذا طهر المحل به وانفصل غير متغير ثم خالط طهورا دون القاتين ومثل المستعمل ما ألحق به كماء يأتى . (ثالثها) مائع لم يخالف الماء الطهورى فى أوصافه اذا غلبت أجزاءه على الطهور وذلك كماء الورد الذى ذهب رائحته .

(١) المالكية — قالوا استعمال الماء لا يسلب طهوريته ولو كان قليلا فهو

من قسم الطهور .

(٢) الحنفية — قالوا ان الماء ينقسم الى قسمين كثير وقليل : فالأول كماء

البحر والأنهار والترع والمجارى الزراعية ومنه الماء الراكد فى الأحواض المربعة البالغة مساحتها عشرة أذرع فى عشرة بذراع العامة والأحواض المستديرة البالغة =

أسباع الرطل ومقدارهما مساحة في مكان مربع ذراع وربع ذراع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الآدمي المتوسط . وفي المكان المدور كالبرذرّاع عرضاً وذراعان ونصف ذراع عمقاً وثلاثة أذرع وسبع ذراع محيطاً . وفي مكان مثلث ذراع ونصف عرضاً ومثل ذلك طولاً وذراعان عمقاً . أما المستعمل ففي تعريفه اختلاف المذاهب .
(نالتها) ما أخرج من نبات الأرض بعلاج كماء الورد أو بغيره كماء البطيخ .

= مقياس محيطها ستة وثلاثين ذراعاً والمدار في عمقها على أن أرضها لا تتكشف بالاغتراف منها ، والثاني هو ماعدا ذلك .

المالكية — قالوا ان القليل هو ما لم يزد عن كفاية الغسل وقدر ذلك بملء صاع وهو خمسة أرتال وثلاث لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بمدّ واغتسل بصاع ، والكثير ما زاد على ذلك .

(١) الحنفية — قالوا الماء المستعمل هو ما أدى به قربة أو رفع به حدث أو أسقط به فرض وإن لم يرفع حدنا كالماء الذي غسل به بعض أعضاء الوضوء قبل إتمامه فإنه أسقط فرضاً ولم يرفع حدثاً لتوقف رفع الحدث على تمام الطهارة فانها لا تنجز أو استعمل لتذكر ما اعتاده من العبادة كوضوء الحائض المستحب عند كل وقت صلاة لتذكر ما اعتاده من الصلاة ولا يكون الماء مسجعاً في كل ذلك إلا اذا انفصل عن العضو وإن لم يستقر في مكان .

الشافعية — قالوا الماء المستعمل هو القليل الذي أدى به ما لا بد منه من رفع حدث ولو صورة كوضوء الصبي ولا يكون مسجعاً إلا اذا انفصل عن العضو ومن المستعمل أيضاً ما أزيل به خبث بشرط أن يكون الماء وارداً على النجاسة وقت تطهيرها وأن ينفصل طاهراً بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث وأن لا يزيد وزنه بعد اعتباره ما تشر به المغسول من الماء وبعد اعتبار ما تحال في الماء من =

= الأوساخ مثال ذلك أن تغسل النجاسة بعشرة أرتال من الماء فيتشرب المغسول منها رطلا ويتحلل في الماء من الأوساخ قدر أوقيتين إذا كان الماء المنفصل تسعة أرتال وأوقيتين أو أقل فالماء طاهر مستعمل فإن تخلف شرط من ذلك فالماء متنجس ، ومن المستعمل الماء القليل الذي اغترف منه لغسل يديه في الوضوء بعد غسل وجهه وإنما قيد بذلك لأن الترتيب في الوضوء لا بد منه ومحل هذا إذا لم ينو الاعتراف عند إرادته غسل اليدين بأن لم يقصد نقل الماء من إنائه لغسلها خارجه فإن نوى الاعتراف فهو طهور وكذلك الحال في الغسل عند مماسة الماء لشيء من بدنه بعد نيته رفع الحدث المقترنة بغسل جزء من البدن كأن غسل بعض أعضائه بنية رفع الحدث ثم اغترف لغسل ما بعده فإن نوى الاعتراف فلا يصير مستعملا وإلا فهو مستعمل .

الحائبة — قالوا المستعمل هو القليل الذي رفع به حدث أو أزيل به خبث وانفصل غير متغير عن محل طهر بغسله سبعا كما هو المذهب في تطهير النجس فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس والمنفصل بعدها مستعمل وألحفوا بالمستعمل ما غسل به ميت أو غمس فيه يده كلها أو صبه على يده كلها قائم من نوم ينقض الوضوء إذا كان اليوم بالليل وكان الشخص مسلما عاقلا بالغاً وكان الغمس أو الصب المذكوران قبل أن يغسل يده ثلاثا بنية وتسمية فيصير الماء بالغمس أو الصب مستعملا ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

المالكية — قالوا المستعمل هو الطهور الذي رفع به حدث أو أزيل به خبث أو استعمل فيما يتوقف على طهور سواء كان واجبا كغسل الميت وغسل الذمية بعد انقطاع دم الحيض والنفاس ليحل وطؤها أو كان غير واجب كالوضوء على الوضوء وغسل الجمعة والعيد بن والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء ولا يحكم باستعمال ما سال على العضو في غير إزالة الخبث إلا إذا تقاطر بعد ذلك وكذا ما غمس فيه العضو لا يكون مستعملا إلا إذا ذلك فيه .

(وأما القسم الثالث) من المياه وهو الماء المتنجس فهو نوعان : (الأول) ما كان طهورا في الأصل وحلت فيه نجاسة غيرت أحد أوصافه الثلاثة قليلا كان أو كثيرا : (الثاني) ما كان طهورا في الأصل قليلا وحلت به نجاسة لم تغير أحد أوصافه .

حكم مياه الآبار

ماء البئر إذا كان أقل من القلتين ومات فيه ماله دم سائل يتنجس ولو لم يتغير كما إذا سقطت فيه نجاسة وإذا كان قلتين فأكثر فلا يتنجس إلا بالتغير كما تقدم في الماء المتنجس .^(٢)

(١) المالكية — قالوا إن القليل من الطهور إذا حلت فيه نجاسة لم تغير أحد أوصافه باق على طهوريته إلا أنه بكره استعماله إن وجد غيره مراعاة للخلاف كما سيأتي بيانه .

الشافعية — قالوا بطهورية الماء المطلق القليل إذا حلت فيه نجاسة معفو عنها لعسر الاحتراز بشرط أن لا يطرحها فيه أحد كأن ألقيها الريح أو وقعت بنفسها كهيئة ما لا دم له سائل مثل الذباب والتحل .

(٢) المالكية — قالوا إذا مات في البئر حيوان برى ذودم سائل ولم يتغير البئر فلا يتنجس ويندب أن يترج منها بقدر ما تطيب به النفس ولا يحسد ذلك بمقدار معين .

الحنفية — قالوا إذا مات في ماء البئر حيوان له دم سائل فإنه يتنجس هو وحيطانها ودلوها وحبيلها . ثم إن انتفخ الحيوان الذي وقع فيها أو تفسخ بأن تفرقت أعضاؤه أو تمعط بأن سقط شعره فإنها لا تطهر إلا بترج جميع ما فيها إن أمكن ، فإن لم يمكن نزحه جميعه تطهر بترج مائتي دلو بالدلاء المستعملة فيها ولا يكون الزرح إلا بعد إخراج الميت منها وبالزرح يطهر مأوها وحيطانها ودلوها وحبيلها ويد النازح . وإن مات فيها ولم يتفخ أو يتفسخ أو يتمعط فإن كان كبيرا كالآدمي والشاة والجدى =

مبحث أحكام المياه

حكم الماء الطهور أنه يرفع الحدث الأصغر والأكبر ويزيل النجاسة وتؤدي به القرب غير الواجبة كغسل الجمعة والعيدن وكالوضوء المجدد ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتطيف نوب وبدن وسقي زرع وغير ذلك .

ونتعلق به من حيث الاستعمال الأحكام الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة فيجب التطهر به لأداء فرض يتوقف على الطهارة وجوبا موسعا إن اتسع الوقت ومضيقا إن ضاق ويندب في الطهارات المندوبة كوضوء مجدد وغسل الجمعة وعيد ونحو ذلك . ويحرم استعماله في أحوال . منها أن يكون مسبلا لغير التطهير به . ومنها أن يكون مملوكا للغير ولم يأذن في استعماله كالمسروق والمنغصوب .

= فحكمه كذلك وإن كان صغيرا كالحمامة والهريرة تطهر بترج أربعين دلوًا وإن كان أصغر من ذلك كمصفور وفأرة فيترج عشرون دلوًا، ولا فرق في الآدمي والدجاجة والفأرة بين الصغير والكبير من نوعها لورود النص . وأما غير ذلك فكل نوع يلحق بصغيره بكبيره . فإن وقع في البرّ حيوان وخرج حيا فلا يخلو إما أن يكون نجس العين أو لا فإن كان نجس العين وهو الخنزير فإن ماءها وما يتعلق به يكون نجسا ولا يطهر إلا بترجه إن أمكن أو بترج مائتي دلو منه وإن لم يكن نجس العين فإن كان على بدنه نجاسة مغلظة فحكمه كذلك وإن لم يكن على بدنه نجاسة فلا يترج منها شيء وجوبا بل يندب ترج عشرين دلوًا ليطمئن القلب . هذا إذا لم يصب فيه الماء فإن أصاب فيه الماء فيعتبر بسؤره وهو ميبين في أحكام السؤر . ولا ينتجس الماء بسقوط مالا دم له سائل كالضفادع ونحوها ويعفى عما لا يمكن الاحتراز منه كسقوط روث ونحوه إن كان قليلا ويعتبر القليل والكثير بتقدير الناظر إليه .

(١) المالكية — قالوا غسل الجمعة سنة فاستعمال الماء الطهور فيه مسنون

لا مندوب .

ومنها ما تحقق الضرر باستعماله كما اذا كان مريضا وعلم أن استعمال الماء يضره ضررا يبتا وكما اذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقيق الضرر البين باستعماله . ومنها التطهر بماء احتيج اليه لإزالة عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعا فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الطهور فيها وإن صح التطهر به لأن الحرمة فيه عارضة ^(١) .

ويكره استعماله في أحوال . منها أن يكون الطهور شديد الحرارة أو البرودة بحيث لا يشتد ضرره وإنما يكره لأنه مظنة عدم الإسباغ في الوضوء وعدم الخشوع . ومنها المشمس أى الساخن بالشمس اذا كان تسميسه في إناء . منطبع غير الذهب والفضة كأن كان نحاسا أو رصاصا في بلد حار فيكره استعماله في البدن ظاهرا وباطنا وفي غسل ثوب يباشر البدن رطبا .

وهناك مياه أخرى مكروهة مفصلة في المذاهب ، وتزول الكراهة في جميع المياه المكروهة بالاحتياج اليها لعدم وجود غيرها .

(١) الحنابلة — قالوا ما حرم استعماله لا يصح التطهير به من حدث اذا كان المتطهر به ذا كرا ويصح التطهير به من الخبث .

(٢) الشافعية — قيدوا كراهته بما اذا علته زهومة وبما اذا استعمل قبل تبريده .

الحنابلة — قالوا ان استعمال الماء المشمس غير مكروه مطلقا .

(٣) الحنفية — زادوا فيما يكره استعماله سؤر شارب الخمر ان شرب من الإناء بعد زمن تردد فيه لعابه بأن ابتلعه أو بصقه أما اذا شرب من الماء عقب شرب الخمر مباشرة فسؤره نجس ، وزادوا أيضا سؤر سباع الطير كالحدأة والغراب وما في حكمهما كالذبابة غير المحبوسة . وإنما كره سؤر ما ذكر لاحتمال أن تكون مستنجاسة بمنقارها . وأما سؤر سباع البهائم ونحوه وكل ما لا يؤكل لحمه فانه نجس لاختلاطه بلعابه بالنجس ومثل سؤره ما خالط عرقه لتولد كل من اللعاب والعرق من لحمه السجس وسؤر البغل والحمار مستكوك في طهور بته لا في طهارته فيزيل الخبث

= ويتطهر به من الحدث إن لم يوجد غيره احتياطا وسؤر الهرة الأهلية مكروه لأنها لا تنحائى النجاسة وإنما كان سؤرها مكروها ولم يكن نجسا مع أنها مما لا يجوز أكله «لقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست نجسة إنما من الطوافين عليكم والطوافات» . الشافعية - زادوا فى المياه المكروهة الماء المتغير بجواره الملاقي له من مائع أو جامد كعود ودهن ونحوهما اذا لم يسلب عنه اسم الماء .

الحنابلة - زادوا فى المياه المكروهة ماء بثر بمقبره وماء مسخا بوقود مغصوب لأن به أثر محرم . وماء مسخا بنجاسة ولو بعد ذهاب سخونته لعدم سلامته غالبا من وصول أجزاء من النجاسة اليه . وماء مستعملا فى طهارة غير واجبة كالوضوء المجدد . وماء تغير أحد أوصافه بملح منعقد من الماء . وهاء بثر فى أرض مغصوبة أو حفرت غصبا أو كانت أجرة حفرها مغصوبة . وهاء غلب على الظن تنجسه .

المالكية - زادوا فى المياه المكروهة الماء المستعمل فى أمر متوقف على طهور فيكره استعماله نائيا فيما يتوقف على الطهور إن كان قليلا ووجد غيره ولم يكن استعماله أولا فى وضوء غير واجب سواء استعمله بالغ أو صبي . وإنما كره مراعاة الخلاف فى طهوريته ولعدم استعمال السلف إياه . والماء القليل الذى خالطته نجاسة لم تغير أحد أوصافه ولم يكن جاريا وليست له مادة كماء البثر وكانت النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة أو أكثر ووجد غيره وإلا لم يكره . والماء الذى ولغ فيه كلب أو كلاب ولو مرارا ومعنى ولوغ الكلب تحريك لسانه داخل الماء . أما ما ورد من إراقة الماء الذى ولغ فيه وغسل إنائه سبعا فمحمول عندهم على الدب . والماء الذى شرب منه معتاد شرب المسكر ولو مرتين أو غسل فيه عضوا من أعضائه إن كان قليلا ووجد غيره وشك فى طهارته فله أو عضوه فال كان على منه أو على عضوه نجاسة فإن غيرت أحد أوصاف الماء فهو نجس وإن لم تغير أحد أوصافه فهو من القليل الذى حلت فيه نجاسة ولم تغيره وحكمه الكراهة إن وجد غيره كما تقدم . والماء الذى شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة كالطير والسبع والدجاج إلا أن يعسر الاحتراز منه كالهرة والفأرة فلا يكره استعماله لاشقة .

وحكم الماء الطاهر أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث ^(١) ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقي بهيمة وزرع ونحو ذلك . وحكم الماء المتنجس أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث ويجوز الانتفاع به لضرورة كإزالة غصّة لمن لم يجد ماء طاهراً ويحرم استعماله بدون ضرورة إلا في أمور مفصلة في المذاهب ^(٢) . ودليل التحريم قوله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) ولا يخفى أن المتنجس منها .

= وكذا لا يكره أن علمت أو ظنت طهارة فم علمت النجاسة أو ظنت فحكمه حكم القليل الذي حلت فيه نجاسة . أما الماء الراكد إن كان غير مستبحر وليس له مادة كثيرة فإنه يكره تعبدًا اغتسال الجنب فيه ولو لم يكن يجسده أوساخ . أما الوضوء فيه أو الاعتسال خارجه بالاغتراف منه فلا كراهة فيه وإنما كره لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الراكد وهو جنب » ويكره أيضا استعمال الماء الطهور غير الجاري ولو كثيرا إن مات فيه آدمي أو حيوان ميتة نجسة ولم يتغير أحد أوصافه قبل أن ينزح منه ما يظن بنزحه زوال الفضلات التي خرجت منه عند خروج روجه .

(١) الحنفية — أجازوا إزالة الخبث به .

(٢) المالكية — أجازوا الانتفاع به وبكل متنجس في غير مسجد وباطن بدن آدمي . أما تلطخ ظاهر بدنه به فالمعتمد عندهم كراهته لا تحريمه . وتجب إزالته عند إرادة الصلاة وما شرطه الطهارة .

الحنفية — قالوا يجوز الانتفاع بالماء المتنجس إذا لم يتغير وصفه في تخيير الطين وسقي الدواب .

الشافعية — قالوا يجوز استعماله في إطفاء تنور وسقي بهيمة وشجر وزرع .

الحنابلة — قالوا يجوز استعماله في بل التراب وجعله طينا يستعمل في غير المسجد وغير ما يصلح عليه .

مبحث الأعيان الطاهرة

اعلم أن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل . والأشياء الطاهرة كثيرة . منها الجماد وهو كل جسم لم تحله الحياة ولم ينفصل عن حى وينقسم الى قسمين : جامد ومائع فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنها كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ونحوها ومنه جميع أنواع النبات ولو كان مخدرا ويقال له المفسد . وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب كالخشيشة والأفيون أو كان مرقدا وهو ما غيب العقل والحواس معا كالذاتورة والبنج . أو كان يضر بالبدن كالنباتات السامة فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها . ومن المائع المياه والزيت وعسل القصب وماء الأزهار والطيب والخل فهذه كلها من الجماد الطاهر ما لم يطرأ عليها ما ينجسها . ومنها دمع الحى وعرقه ولعابه ومخاطه على تفصيل في المذاهب ^(١) وكذلك نفس الحيوان الحى وبيضه الذى لم يفسد ولبنه اذا كان آدميا أو ما كول اللحم .

(١) الشافعية — قالوا بطهارة هذه الأشياء اذا كانت من حيوان طاهر سواء كان ما كول اللحم أولا وقالوا بنجاسة سم الحية والعقرب .

المالكية — قالوا بنجاسة اللعاب اذا خرج من المعدة بأن خرج من نائم على غير وسادة أو كان اللعاب متنا وقالوا بطهارته فيما عدا ذلك .

الحنابلة — قالوا بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط اذا كانت من حيوان يؤكل أو من غيره بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الحرة أو أقل منها وأن لا يكون متولدا من النجاسة .

الحنفية — قالوا فى عرق الحى ولعابه إن حكمهما حكم السور طهارة ونجاسة .

(٢) الشافعية — استثنوا الكلب والخنزير وما نولد منهما أو من أحدهما . =

ومنها البلغم والصفراء والنخامة لما رواه الدارقطني عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال « أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على برء أدلو ماء في ركوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته فقال «يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمنى يا عمار ما نخامتك والماء الذي في ركوتك إلا سوء» . ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيتة الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذي يكون داخل الجلد المعروفة فهذا الماء طاهر وكذلك جلدة المراءة لأنها جزء من الحيوان المذكي تابع له في طهارته^(١) . ومنها ميتة الآدمي ولو كافرا لقوله تعالى ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ﴾ وتكريمهم يقتضي طهارتهم أحياء وأمواتا . أما قوله تعالى ﴿ انما المشركون نجس ﴾ فالمراد بنجاستهم المعنوية . ومنها ميتة الحيوان البحري ولو طالعت حياته في البر كالتمساح^(٢) والضفدع والسلاحف البحرية أو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمي سواء مات في البر أو في البحر وسواء مات حتف أنفه أو بفعل فاعل لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا الحنابلة - استثنوا الكلب والخنزير أيضا وما نولد منهما أو من أحدهما مع غيره وكذا ما لا يؤكل لحمه اذا كان أكبر من الهر في خلقته . الحنفية - استثنوا الخنزير فقط .

(١) الشافعية - قالوا بنجاسة ماء المراءة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتطهر بغسلها كالكرش فان ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به ويظهر بغسله .

الحنفية - قالوا ان حكم مرارة كل حيوان حكم بوله فهي نجسة بنجاسة مغلطة في نحو ما لا يؤكل لحمه وخفيفة في مأكول اللحم والجلدة تابعة للماء الذي فيها .

(٢) الشافعية والحنابلة - استثنوا من ميتة الحيوان البحري ثلاثة أشياء : التمساح ، والسمندل والحية فانها نجسة وما عداها من ميتة البحر فهو طاهر .

ميتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال» . ومنها ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث ^(١) .
ومنها الخمر اذا صارت خلا على تفصيل فى المذاهب ^(٢) .
ومنها ما كول اللحم المذكى ذكاة شرعية .

(١) الشافعية — قالوا بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .
الحنابلة — قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة كدود الجرح .
(٢) المالكية — قالوا ان الخمر تطهر اذا صارت خلا أو تحجرت ولو كان كل منهما بفعل فاعل ما لم يقع فيها نجاسة قبل تحليلها . وبطهر إناؤها تبعاً لها .
الحنفية — قالوا ان الخمر تطهر ويطهر إناؤها تبعاً لها اذا استحالت عينها بأن صارت خلا حيث يزول عنها وصف الخمرية وهى المرارة والإسكار ويجوز تحليلها ولو بطرح شئ فيها كالمالح والماء والسمك وكذا بايقاد النار عندها واذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً طهر وان غلب الخمر، ولو وقعت فى العصير فأرة وأخرجت قبل التفسخ وترك حتى صار خمرًا ثم تخللت أو خللها أحد طهرت .
الشافعية — قالوا لا تطهر الخمر إلا اذا صارت خلا بنفسها بشرط ألا تحل فيها نجاسة قبل تحليلها وإلا فلا تطهر ولو زعيت النجاسة فى الحال وبشرط أن لا يصاحبها طاهر الى التخال اذا كان مما لا يتسق الاحتراز منه لأنه يتنجس بها ثم ينجسها وأما الطاهر الذى يتسق الاحتراز منه كفايل بذر العنب فانه يطهر تبعاً لها كما يطهر إناؤها تبعاً لها .

الحنابلة — قالوا تطهر الخمر اذا صارت خلا بنفسها ولو بنقلها من شمس الى ظل أو عكسه أو من إماء لآخر بغير قصد التخليل ويطهر إناؤها تبعاً لها ما لم يتنجس بغير المتخللة من خمر أو غيره فانه لا يطهر .

ومنها الشعر والصوف والوبر والريش من حي ما كول أو غير ما كول أو ميتهما سواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف على تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث النجاسة

النجاسة في اللغة اسم لكل مستقذر وكذلك النجس بكسر الجيم وفتحها وسكونها والفقهاء يقسمون النجاسة الى قسمين : حكية وحقيقية . وفي تعريفهما

(١) المالكية — قالوا بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان سواء أكان حيا أم ميتا ما كولا أم غير ما كول ولو كلبا أو خنزيرا وسواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف بجزءها أو حلقها أو قصها أو إزالتها بنحو النورة . لأنها لا تحلها الحياة أما لو أزيلت بالتف فأصولها نجسة والباقي طاهر وقالوا بنجاسة قصبه الريش من غير المذكى أما الزغب النابت عليها الشبيه بالشعر فهو طاهر مطلقا .

الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا فى الخنزير فإن شعره نجس سواء كان حيا أو ميتا منصلا أو منفصلا وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة ان كانت من حي غير ما كول إلا شعر الأدمى غير المنوف فإنه طاهر . أو كانت من ميتة غير الأدمى فن كانت الأشياء المذكورة من حي ما كول اللحم فهي طاهرة إلا اذا انفصلت بتنف وكانت فى أصولها رطوبة أو دم أو قطعة لحم لا نقصد أى لا قيمة لها فى العرف فان أصولها متنجسة وباقيها طاهر فن انفصل معها عند الشف قطعة لحم ذا قيمة فى العرف فهي نجسة تبعا .

الحنابلة — قالوا بطهارة الأشياء المذكورة اذا كانت من حيوان ما كول اللحم حيا كان أو ميتا أو من حيوان غير ما كول اللحم مما يحكم بطهارته فى حال حياته وهو ما كان قدر الهره قتل ولم يتولد من نجاسة . وأصول تلك الأشياء المغروسة فى جلد الميت نجسة ولو لم تنفصل عنها . أما أصولها من الحى الطاهر فهي طاهرة إلا اذا انفصلت بالتف فتكون ملك لأصول نجسه ويكون الباقي طاهر .

اختلاف في المذاهب^(١) ويخصون النجس بالفتح بما كان نجساً لذاته فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة . وأما النجس بالكسر فإنه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية فالدم يقال له نجس ونجس بالفتح والكسر والثوب المتنجس يقال له نجس بالكسر فقط . والأعيان النجسة لذاتها كثيرة . منها ميتة الحيوان البرى غير الآدمي إذا كان له دم ذاتي يسيل عند جرحه بخلاف ميتة الحيوان البحري فإنها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وبخلاف ميتة الآدمي فإنها طاهرة كما تقدم وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذي ليس له دم ذاتي يسيل عند جرحه كالجراد فإنها طاهرة^(٢) .

(١) الحنابلة — عرفوا النجاسة الحكيمة بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروها فيشمل النجاسة التي لها جرم وغيرها متى تعلقت بشيء طاهر وأما النجاسة الحقيقية فهي عين النجس بالفتح .

الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وهي المراد بالعينية عندهم . والنجاسة الحكيمة بأنها التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تدرك له صفة فإنه نجس بنجاسة حكيمة .

المالكية — قالوا النجاسة العينية هي ذات النجاسة والحكيمة أثرها المحكوم على المحل به .

الحنفية — قالوا إن النجاسة الحكيمة هي الحدث الأصغر والأكبر وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقة هي الخبث وهو كل عين مستقدرة شرعاً .

(٢) الشافعية — قالوا بنجاسة ميتة ، لا نفس له سائلة إلا ميتة الجراد ولكن يعفى عنها إذا وقع شيء منها بنفسه في الماء أو المائع فإنه لا ينجسه إلا إذا تغير أما إذا طرحه إنسان أو تغير ما وقع فيه فإنه ينجس ولا يعفى عنه .

ومنها أجزاء الميتة التي تحملها الحياة وفي بيانها تفصيل المذاهب^(١) وكذا الخارج منها من نحو دم ومخاط وبيض ولبن وانفحة على تفصيل^(٢) . ومنها الدم بجميع أنواعه إلا الكبد والطحال فانهما طاهران للحديث المتقدم وكذا دم الشهيد ما دام عليه والمراد بالشهيد شهيد القتال، وما بقى في لحم المذكاة أو عروقها ودم السمك والقمل

(١) المالكية — قالوا إن أجزاء الميتة التي تحملها الحياة هي اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش فانها لا تحملها الحياة فليست بنجسة .

الشافعية — قالوا إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس لأنها تحملها الحياة عندهم .

الحنفية — قالوا إن لحم الميتة وجلدها مما تحمله الحياة فهما نجسان بخلاف نحو العظم والظفر والمنقار والمخالب والحافر والقرن والظلف والشعر إلا شعر الخنزير فانها طاهرة لأنها لا تحملها الحياة لقوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة «إنما حرم أكلها» وفي رواية «لحمها» فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة فانها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة . ولعصب فيه روايتان المشهورانه طاهر وقال بعضهم الأصح نجاسه .

الحنابلة — قالوا إن جميع أجزاء الميتة تحملها الحياة فهي نجسة إلا الصوف والشعر والوبر والريش فانها طاهرة واستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ لأن ظاهرها يعم حاتى الحياة والموت وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(٢) الحنفية — قالوا بطهارة ما نخرج من الميتة من لبن وانفحة وبيض رقيق القشرة أو غليظها ونحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

الحنابلة — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

والبرغوث والبق ودم الكَّان وهي دويبة حمراء شديدة اللسع فهذه الدماء طاهرة وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب ^(١) .

ومنها القيح ، وهو المدة التي يخالطها دم . ومنها الصديد وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم وما يسيل من القروح ونحوها ^(٢) .

= الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض اذا تصلب قشره سواء كان من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره فانه طاهر .

المالكية — قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(١) المالكية — قالوا الدم المسفوح نجس بلا استثناء ولو كان من السمك والمسفوح هو السائل من الحيوان . أما غير المسفوح كالباقى فى خلال لحم المذكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول اذا خرج بلون الدم ، والمني اذا خرج بلون الدم أيضا وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض اذا استحال لونه الى لون الدم بشرط أن يبقى صالحا للتخلق ، ودم الحيوان اذا انقلب علة أو مضغة بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية — قالوا بطهارة الدم الذى لم يسيل من الانسان أو الحيوان وبطهارة الدم اذا استحال الى مضغة أما اذا استحال الى علة فهو نجس .

(٢) الحنفية — قالوا إن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد ان كان لعله ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر وهذا يشمل النقط (وهى القرحة التى امتلأت وحن قشرها) وماء السرة ، وماء الأذن ، وماء العين . فالدم الذى يخرج من العين المريضة نجس ولو خرج من غير ألم كالدم الذى يسيل بسبب الغرب (وهو عرق فى العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم .

الشافعية — قيدوا نجاسة السائل من القروح غير الصديد والدم بما اذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر كالعرق .

- ومنها الكلب والخنزير^(١) وما تولد منهما أو من أحدهما ولو مع غيره .
- أما نجاسة الكلب فلا أمر باراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل انائه فقد قال صلى الله عليه وسلم «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات» رواه مسلم .
- وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب لأنه أسوأ حالا منه لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه .
- ومنها ما يرشح منهما من لعاب ومخاط وعرق ودمع^(٢) .
- ومنها فضلة الآدمي من بول وعذرة وإن لم تتغير عن حالة الطعام ولو كان الآدمي صغيرا لم يتناول الطعام .
- ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالجمار والبغل^(٣) .
- أما فضلة ما يؤكل لحمه فالمذاهب فيها خلاف^(٤) .

(١) المالكية — قالوا كل حي طاهر العين ولو كلبا أو خنزيرا ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب ما دام حيا على الراجح إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته فلو وقع في بئر وخرج حيا ولم يصب فيه الماء لم يفسد الماء وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه .

(٢) المالكية — قالوا كل ذلك طاهر لقاعدة أن كل حي وما رشح منه طاهر .

(٣) الحنفية — قالوا فضلات غير ما كول اللحم فيها تفصيل فان كانت مما يطير في الهواء كالغراب فنجاستها مخففة والا فمغلظة غير أنه بمعنى عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحديد فالحرج .

(٤) الشافعية — قالوا بنجاسة فضلة ما كول اللحم أيضا بلا تفصيل .

الحنفية — قالوا إن فضلات ما كول اللحم نجاسة نجاسة مخففة إلا أنهم فصلوا في الطير فقالوا: إن كان مما يذرق (ذرق الطائر خرؤه) في الهواء كالجمام والعصفور =

ومنها منى الآدمى وغيره وهو ماء يخرج عن اللذة بجماع ونحوه وهو من الرجل
عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ومن المرأة أصفر رقيق . ومنها المذى والودى^(٢)

= فضيلته طاهرة وإلا فتجسة نجاسة مخففة كالدجاج والبط الأهل والأوز عند
الصباحين ومغلظة عند الامام .

المالكية — قالوا بطهارة فضلة ما يحل أكل لحمه كالبقرة والغنم اذا لم يعتد
التغذى بالنجاسة أما اذا اعتاد ذلك يقينا أو ظنا ففضيلته نجسة . واذا شك فى اعتياده
ذلك فان كان شأنه التغذى بها كالدجاج ففضيلته نجسة وان لم يكن شأنه ذلك
كالحمم ففضيلته طاهرة .

الحنابلة — قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ولو أكل النجاسة ما لم تكن
أكثر طعامه وإلا ففضيلته نجسة وكذا لحمه فان منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول
فيها إلا غذاء طاهرا ففضيلته بعد الثلاثة طاهرة وكذا لحمه .

(١) الشافعية — قالوا بطهارة منى الآدمى حيا وميتا إن خرج بعد استكمال السن
تسع سنين ولو خرج على صورة الدم اذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه
المعتاد وإلا فتجس ودليل طهارته ما رواه البيهقى من أنه صلى الله عليه وسلم سئل
عن المنى يصيب الثوب فقال ما معناه "انما هو كاللبصاق أو كالخاط" وقيس عليه منى
خرج من حى غير آدمى لأنه أصل للحيوان الطاهر إلا أنهم استثنوا من ذلك منى
الكلب والخنزير وما تولد منهما فقالوا بنجاسته تبعا لأصله .

الحنابلة — قالوا إن منى الآدمى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد دفقا بلذة
بعد استكمال السن تسع سنين للآثى وعشر سنين للذكر ولو خرج على صورة الدم
واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضى الله عنها "كنت أفرك المنى من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلى فيه" أما منى غير الآدمى فان كان من
حيوان ما كول اللحم فطاهر وإلا فتجس .

(٢) الحنابلة — قالوا بطهارة المذى والودى اذا كانا من ما كول اللحم .

والمدى ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها . والودى ماء أبيض ثخين يخرج عقب البول غالبا .

ومنها المسكر المائع سواء كان مأخوذا من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجسا والرجس في العرف النجس أما كون كل مسكر مائع نجسا فلا يرواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم "كل مسكر نمر وكل مسكر حرام" وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيرا وتغليظا وزجرا عن الاقتراب منه . ومنها القيء والقلس على تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا إن القيء نجس بنجاسة مغلظة اذا ملا الفم بحيث لا يمكن إمساكه ولو كان مرة أو طعاما أو ماء أو علقا وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة إرضاعه بخلاف ماء فم النائم فإنه طاهر وبخلاف ما لو قاء دودا قليلا أو كثيرا صغيرا أو كبيرا فإنه طاهر أيضا والقلس كالقيء أقوله صلى الله عليه وسلم «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فليتنصرف وليتوضأ» وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالبراق فقالوا إن البلغم إذا خرج خالصا ولم يختلط بشئ فإنه طاهر وإذا خرج مخلوطا بالطعام فإن غلب عليه الطعام كان نجسا وإن استوى معه فيعتبر كل منهما على انفراده بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم فيكون حكمه حكم القيء أما الدم المخلوط بالبراق فقالوا إذا غلب البراق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر وإن غلب الدم بأن كان أحمر سواء كان الدم مساويا أو غالبا فإنه نجس ولو لم يملأ الفم . وما اجتريته الأبل والغنم نجس قل أو كثر، واعلم أنه لو قاء مرات متتوقة في آن واحد وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

المالكية — عرفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها فحكوا بنجاسته بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ولو بمحوضة فقط بخلاف القلص وهو الماء الذي تقذفه المعدة عند امتلائها فإنه لا يكون نجسا إلا اذا شابه العذرة ولو في أحد =

ومنها البيض الفاسد من حى على تفصيل في المذاهب . ومنها الجزء المنفصل ^(٢)

= أوصافها ولا تضر الحوضه وحدها فاذا خرج الماء الذى تقذفه المدة حامضا غير متغير لا يكون نجسا لخفة الحوضه وتكرر حصوله وألحقوا اللعاب بالقيء المتغير في النجاسة اذا كان من المدة بأن لم يكن نائما على وسادة أو كان اللعاب منتنا إلا أنه يعفى عنه اذا كان ملازما للشقة .

الشافعية — قالوا بنجاسة القيء وان لم يتغير كأن خرج في الحال سواء كان طعاما أو ماء بشرط أن يتحقق خروجه من المدة وهى هنا ما وراء مخرج الحاء المهملة من داخل الحلق فان شك في خروجه منها فالأصل الطهارة وجعلوا منه الماء الخارج من فم النائم ان كان أصفر منتنا ولكن يعفى عنه في حق من ابتلى به وما تجتره الإبل والغنم نجس قل أو أكثر .

الحنابلة — قالوا ان القيء والقلس نجسان بلا تفصيل .

(١) المالكية — ضبطوا الفاسد بأنه ما تغير بعفونة أو زرقه أو صار دما أو مضغة أو فرخا ميتا بخلاف البيض الذى اختلط بياضه بصفاره ويسمى بالمرقوق وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح فانهما طاهران . أما بيض الميتة فهو نجس كما تقدم . الشافعية — ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره وان انزن وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

الحنابلة — قالوا ان البيض الفاسد هو ما اختلط بياضه بصفاره مع التعفن وصححو طهارته وقالوا ان النجس من البيض ما صار دما وكذا ما خرج من حى اذا لم يتصل قشره .

الحنفية — قالوا ينجس البيض اذا صار دما أما اذا تغير بالتعفن فقط فهو طاهر كاللحم المنتن .

(٢) الحنابلة — استثنوا من المنفصل من حى ميتته نجسة شيئين حكوا بطهارتهما وهما البيض اذا تصلب قشره والجزء المنفصل من الحى الذى لا يقدر على ذكاته عند تذكيته الاضطرارية . =

من حي ميتته نجسة إلا الأجزاء التي سبق استثنائها في الميتة وإلا المسك المنفصل من غزال حي وكذا جلده فانهما طاهران ومنها لبن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي^(١) ومنها رماد النجس المتحرق بالنار ودخانه^(٢).

حكم إزالة النجاسة

يحب إزالة النجاسة عن بدن المصلي وثوبه ومكانه إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته أو عسر الاحتراز منه دفعا للخروج. أما عن ثوب المصلي فلقوله تعالى: «وَيُثَابِكْ فَطَهِّرْ» . وأما عن البدن فلان البدن أولى بالطهارة من الثوب المنصوص على طهارته في الآية .

= الشافعية — قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حي مأكول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة أي لها قيمة في العرف فان انفصل قطعة لحم كذلك تتجست تبعاً لها فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس فالأصل الطهارة وسبق أنهم حكموا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(١) الحنفية — قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت مأكول وغير مأكول إلا لبن الخنزير فانه نجس في حياته وبعد مماته .

(٢) المالكية والحنفية — قالوا بطهارتهما وزاد الحنفية ما اذا صار النجس تراباً من غير حرق فانه يطهر .

(٣) المالكية — ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة . أحدهما أنها تجب شرطاً في صحة الصلاة . ثانيهما أنها سنة وشرط وجوبها أو سنتها أن يكون ذا كرا للنجاسة قادراً على إزالتها فان صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى اصفرار الشمس . والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر، والصبح إلى طلوع الشمس . أما إن صلى بها عامداً أو جاهلاً فصلاته باطلة على القول الأول وصحيحة على القول الثاني فيجب عليه إعادة الصلاة أبداً في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها ويندب له إعادةتها أبداً على القول الثاني .

وأما عن مكانه فلان إزالة النجاسة يقصد منها تحسين حال المصلى حال مناجاة ربه والمكان كالثوب في ذلك . وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب .^(١)

مبحث ما يعفى عنه من النجاسة

(١) المالكية - عدّوا من المعفو عنه ما يأتي :

سلس الأحداث كبول أو غائط أو مذى أو ودى أو منى إذا سال شئ منها بنفسه فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذى لا يمكن التحول عنه الى مكان آخر اذا حصل شئ منها ولو كل يوم مرة .

بلل الباسور اذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة وأما يده فلا يعفى عن غسلها إلا اذا كثرت استعمالها فى ارجاعه بأن يزيد على مرتين كل يوم وانما اكتفى فى الثوب والبدن بمرة واحدة فى اليوم ولم يكتف فى اليد إلا بما زاد على اثنتين لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة بخلاف الثوب والبدن .

ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيها ولو لم يكن وليدها اذا اجتهدت فى التحرز عنهما حال نزولها ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .
ما يصيب ثوب أو بدن الخزار ونازح المراحيض والطبيب الذى يعالج الجروح ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

ما يصيب ثوب المصلى أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدميا كان أو غيره ولو خنزيرا اذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلى وهو الدائرة السوداء التى تكون فى ذراع البغل ولا عبرة بالوزن ومثل الدم فى ذلك القيح والصدید .

ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير اذا كان ممن يباشر رعيها أو علمها أو ربطها أو نحو ذلك فيعفى عنه لمشقة الاحتراز .

أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئا منها فيتعلق برجله أو فمه ثم يقع على ثوبه أو بدنه أو مكانه لا يمسح بالنجاسة ولا يمسح بالثوب =

= أتردم موضع الحجامة بعد مسحه بخرقه ونحوها فيعفى عنه الى أن يبرأ فيغسله .
 ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة ما دام موجودا
 في الطرق ولو بعد انقطاع المطر فيعفى عنه بشروط ثلاثة : (أولاً) أن لا تكون
 النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقيقاً أو ظناً . (ثاني) أن لا تصيبه
 النجاسة بدون ماء أو طين . (ثالثاً) أن لا يكون له مدخل في الاصابة بشئ من
 ذلك الطين أو الماء كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك الى طريق فيها ذلك ومثل
 طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

المدة السائلة من دمامل أكثر من الواحدة سواء سالت بنفسها أو بعصرها ولو غير
 محتاج اليه لأن كثرتها مظنة الاحتياج الى العصر فيعفى عما سال عنها ولو زاد على قدر
 الدرهم وأما الدمل الواحدة فيعفى عما سال منها بنفسه أو بعصر احتيج اليه فان
 عصرت بغير حاجة فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .

نحره البراغيث ولو كثرت لأنها تتغذى بالدم المسفوح نفروها نجس ولكن يعفى عنه
 وأما دمها فانه كدم غيرها لا يعفى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي كما تقدم .

لعاب النائم اذا خرج من المعدة بحيث يكون أصفر منتناً فانه نجس ولكن يعفى
 عنه اذا لازم .

القليل من ميتة القمل فيعفى منه عن ثلاث فأقل .

أثر النجاسة على السبيلين بعد ازالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه فيعفى
 عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم يتشتر كثيراً فان اندشر تعين غسله بالماء كما يتعين
 الماء في ازالة النجاسة عن قبل المرأة وسأى تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية — قالوا تنقسم النجاسة الى قسمين : مغلطة ، ومخففة ، فالمغلاة عند
 الامام هي ماورد فيها نص لم يعارض بنص آخر، والمخففة عنده هي ماورد فيها نص
 عورض بنص آخر قبول ما يؤكل لحمه وذلك لأن حديث استزهوا من البول يدل =

= على نجاسة كل بول وحديث العرنين يدل على طهارة بول ما كول اللحم فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث العرنين فهو ما روى من أن قوماً من عرينة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى ابل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها فخرجوا وشربوا فكان ذلك سبباً في شفائهم .

ويعنى في النجاسة المغلظة عن أمور : منها قدر الدرهم ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطاً وفي النجاسة الرقيقة بعرض مقعر الكف ومع كونه يعنى عنه في صحة الصلاة فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ولا وجه للقول بكراهة التحريم لأن العفو يقتضى رفع الاثم نعم ازالة قدر الدرهم أكد من ازالة ما هو أقل منه . والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم .

ومنها بول الهرة والفاة وخرؤهما فيما تظهر فيه حالة الضرورة فيعنى عن خروء الفاة اذا وقع في الخنطة ولم يكن حتى يظهر أثره ويعنى عن بولها اذا سقط في البئر لتحقق الضرورة بخلاف ما اذا أصاب أحدهما ثوباً أو إناء مثلاً فإنه لا يعنى عنه لا مكان التحرز . ويعنى عن بول الهرة اذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة بخلاف ما اذا أصاب خرؤها أو بولها شيئاً غير ذلك فإنه لا يعنى عنه .

ومنها بخار النجس وغباره فلو مررت الريح بالعذرات وأصابت الثوب لا يضر وإن وجدت رائحتها به وكذا لو ارتفع غبار الزبل فأصاب شيئاً لا يضر ومنها رشاش البول اذا كان دقيقاً كرؤوس الابر بحيث لا يرى ولو ملأ الثوب أو البدن فإنه يعتبر كالعدم للضرورة ومثله الدم الذى يصيب القصاب (أى الجزار) فيعنى عنه في حقه للضرورة فلو أصاب الرشاش ثوباً ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة حينئذ ومثل هذا أثر الذباب الذى وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلى فإنه يعنى عنه ، ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام في تغسيله .

= ومنها طين الشوارع ولو كان مخلوطا بنجاسة غالبية ما لم يرعيناها، ويعنى فى النجاسة المخففة عما دون ريع الثوب كله أو ريع البدن كله وإنما تظهر الخفة فى غير المسامع لأن المسامع متى أصابته نجاسة تتجس لا فرق بين مغلظة ومخففة ولا عبء فيه لوزن أو مساحة .

ويعنى عن بعر الإبل والغنم اذا وقع فى البئر أو فى الإناء ما لم يكثر كثرة فاحشة أو يتفتت فيتلون به الشيء الذى خالطه . والقليل المعفو عنه هو ما يستقله الناظر اليه والكثير عكسه . وأما روث الحمار وخثى البقر والفيل فانه يعنى عنه فى حالة الصرورة والبلوى سواء كان يابساً أو رطباً .

الشافعية — قالوا يعنى عن أمور :

منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ولو مغلظة .

ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار بخلاف نحو البخار المنفصل بلا واسطة ناره فانه طاهر .

ومنها الأثر الباقي بالحل بعد الاستنجااء بالحجر فيعنى عنه بالنسبة لصاحبه دون غيره فلو نزل فى ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تتجس به .

ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة أو المظنونة فاذا سلك فى نجاسة ذلك الطين كان طاهراً لا نجسا معفوا عنه، وإنما يعنى عنه بشروط ثلاثة : الأول أن لا تظهر عين النجاسة، الثانى أن يكون المائر محتزاً عن أصابتها بحيث لا يرنح ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء، الثالث أن يصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب، أما اذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه فلا يعنى عنه لدرة الوقوع .

ومنها الخبز المسخن أو المدفون فى الرماد النجس وإن نعلق به شيء من ذلك الرماد فانه يعنى عنه ولو سهل فصله منه وذا وضع فى ابن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب فانه يعنى عنه أيضاً . =

= ومنها دود الفاكهة والجبن اذا مات فيها فان ميتته نجسة معفو عنها وكذا الأنفحة التي تصلح الجبن .

ومنها المئعات النجسة التي تضاف على الأدوية والروائح العطرية لاصلاحها فانه يعنى عن القدر الذى به الاصلاح قياسا على الأنفحة المصلحة للجبن .

ومنها الثياب التي تنشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس فانه يعنى عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز .

ومنها الصمبان الميت (وهو فقس القمل) .

ومنها روث الذباب وإن كثر .

ومنها خرد الطيور فى الفرش والأرض بشروط ثلاثة : (أولا) أن لا يتعمد المشى عليه ، (ثانيا) أن لا يكون أحد الجانين رطبا إلا أن تكون ضرورة كما اذا وجد فى طريق رطبة يتعين المرور منها فانه يعنى عنه مع الرطوبة والعمد ، (ثالثا) أن يشق الاحتراز عنه .

ومنها قليل مقبرة منبوثة .

ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ما نولد منهما أو من أحدهما مع غيرهما ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعنى عن الكثير من شعر نجس من غير الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز .

ومنها روث سمك فى ماء اذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثا .

ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فانه يعنى عنه اذا وضع اللحم أو العظم فى القدر قبل غسل الدم ولو تغير به المرق فان غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع فى القدر حتى انفصل الماء عنه صافيا فهو طاهر وإن لم ينفصل الماء صافيا فهو نجس غير معفو عنه .

ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو منتنا يعنى عنه

فى حق صاحبه المبتلى به ولو كثر وسال والمشكوك فى كونه من المعدة محمول على الطهارة =

= ومنها جرة البعير ونحوه مما يحتر من الحيوانات فانه يعنى عنها اذا أصابت من يزاوله كمن يقوده أو نحو ذلك .

ومنها روث البهائم وبولها الذى يصيب الحب حين درسه .

ومنها روث الفأر الساقط فى حيضان المراحيض التى يستنجى منها فانه يعنى عنه اذا كان قليلا ولم يغير أحد أوصاف الماء .

ومنها الحصاة التى يتداوى بوضعها فى العضو المتلوث بالنجاسة فانه يعنى عنها اذا تعينت طريقا للتداوى .

ومنها ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المحلوبة أو من نجاسة على ثديها .

ومنها ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم .

ومنها نجاسة فم الصبي اذا أصاب ثدى مرضعته عند رضاعه أو أصاب فم من يقبله فى فمه مع الرطوبة .

ومنها مائع تجس بموت ما سقط فيه مما لا دم له سائل كمنل وزنبور ونحل ونحوها فيؤكل ذلك المائع المنتجس بما وقع ومات فيه منها اذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحه غير الهواء ولو بهيمة . ومنها أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق . ومعنى الوشم غرز الجلد بالابرة ونحوها حتى يبرز الدم فيعنى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي فى محله اذا كان الحاجة لاينفع فيها غيره أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف أو كان مكلفا ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم .

ومنها قليل الدم بثلاثة شروط : أن لا يكون من نجس نجاسته مغاظة كالكلب والخنزير ، وأن لا يكون بفعله بحيث لا يلطخ به نفسه ، وأن لا يختلط بشيء أجنبي غير ضرورى كماء ونحوه ومن ذلك قليل دم الائمة فانه يعنى عنه فى حق من ابتلى به ولو اختلط بريقة على الراجح .

= ومنها كثير الدم بأنواعه فيعنى عنه في حق من أصابه بشروط وهي أن لا يكون متعديا بفعله . وأن لا يقصع قنلا أو يعصر دملا مثلا أو يضع عليه ما يفتحه أو يشقه بنفسه أو يشقه له من يأذنه فلا يعنى من ذلك إلا عن القليل ما عدا دم الفصد والحجامة فإنه يعنى عنه وإن كثير ما لم يجاوز المحل . وأن لا يختلط بأجنبي غير ضرورى من كل مائع ولو كان طاهرا ، وأن لا ينتقل الدم من محله والمراد بالمحل ما يعلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب فإن جاوز ذلك عفى عن المجاوز إن قل فإن كثير واتصل بغير المجاوز وجب غسل الجميع وإن لم يتصل وجب غسل المجاوز فقط .

وأن يكون الدم في شيء ملبوس بالفعل ولو كان للتجميل بخلاف المحمول والمفروش للصلاة فلا يعنى عما فيه إلا إذا كان قليلا . وأن يكون العفو عن الكثير من الدم في حق الشخص نفسه أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به فلا يعنى عنه . والعفو المذكور إنما هو بالنسبة للصلاة فلو أصاب الدم الكثير مائعا أو ماء قليلا فلا يعنى عنه والمراد بالقليل والكثير ما يكون كذلك بحسب العرف وهذا كله فيما يرى بحيث يدركه البصر المعتدل وإلا فيعنى عنه مطلقا ولو كان من مغلظ .
الحنابلة — قالوا يعنى عن أمور :

منها يسير دم وقيح وصدید واليسير هو ما يعدّه الإنسان في نفسه يسيرا وإنما يعنى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعوم أما إذا أصابهما فلا يعنى عنه بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قبل ودبر، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوبا في مواضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض فإن كان المجموع يسيرا عفى عنه وإلا فلا ولا يضم مائى ثوبين أو أكثر بل يعتبر كل ثوب على حدة .

ومنها أثر استئجار بحله بعد الانتقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستئجار وسيأتى .

= ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز .

مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور منها الماء الطهور ولا يكفي في إزالتها الطاهر^(١)، وتطهير محل النجاسة به له كيفيات مختلفة في المذاهب^(٢).

= ومنها دخان نجاسة وغبارها وبخارها ما لم تظهر له صفة .

ومنها ماء قليل تتجس بمعفو عنه .

ومنها النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها .

ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسة .

(١) الحمية — قالوا إن الماء الطاهر غير الطهور مثل الطهور في إزالة النجاسة وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر كالخل وماء الورد فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ولو غليظه سواء كان ثوبا أو بدنا أو مكانا .

(٢) الحفية — قالوا يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة مني زالت عين النجاسة المرئية ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء أما إذا غسل في وعاء فانه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثا بشرط أن يعصر في كل واحدة منها . وإذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافيا ولو بماء أو غيره لا يضر بقاء الأثر كالون أو ريج في محل النجاسة إذا شق زواله والمشفة في ذلك هي أن يعالج في إزالتها لغير الماء كالصابون ونحوه ومن ذلك الاختصاص بالحاء المسحس فاذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة طهرت بانفصال الماء صافيا ومثل ذلك الوشم فانه إذا غرزت الإبرة في اليد أو الشفة مثلا حتى برز الدم ثم وضع مكان العرز صبغ والتأم الجرح عليه تتجس ذلك الصبغ ولا يمكن إزالة أثره بالماء فظهره يكون بغسله حتى ينفصل الماء صافيا ولا يعصر أثره من صابون أو غيره المجاوره —

= للغسل بخلاف شحم الميتة لأنه عين النجاسة أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها ، ويظهر المكان وهو الأرض بصب الماء الطاهر عليها ثلاثا وتجفف كل مرة بخرقه طاهرة . وإذا صب عليها ماء كثير بحيث لا يترك للنجاسة أثرا طهرت ، وتطهر الأرض أيضا باليس فلا يجب في تطهيرها الماء . ويظهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية وبغلبة الظن في غيرها أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار ، وخشب ، وحديد ، ونحوه .

وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق ، ونحت ، ومسح ، وغسل ، فإذا كان الاناء من فخار أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يطهر بالحرق وإن كان عتيقا يطهر بالغسل على الوجه السابق وإن كان من خشب فإن كان جديدا يطهر بالنحت وإن كان قديما يطهر بالغسل وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج فإن كان صقيلا يطهر بالمسح وإن كان خشنا غير صقيل يطهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة كالزيت والسمن فاما نطهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا أو توضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحركه ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء . هذا إذا كان مائعا .

فإن كان جامدا يقطع منه المتنجس وي طرح ، ويظهر العسل بصب الماء عليه وغليه حتى يعود كما كان ثلاثا .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ولو وضع الماء المتنجس في طشت أو قصعة ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فإنه يطهر على الراجح وإن لم يخرج مثل المتنجس وكذلك البئر وحوض الحمام فانهما يطهران بالجران . وبذلك يصير الماء طهورا .

وزادوا مطهرات أخرى . منها : الدلك وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحا قويا ومثل الدلك الحت وهو القشر باليد أو العود . الحك : ويظهر بذلك الخف =

= والنعل بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ولو كانت رطبة وهي ماترى بعد الجفاف كالعذرة والدم لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فان كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض فان الأرض لها طهور». أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم فانه يجب غسلها بالماء ولو بعد الجفاف . ومنها : المسح الذى يزول به أثر النجاسة . ويطهر به الصقيل الذى لامسام له كالسيف والمرأة وانظفر والعظم والزجاج والآنية المدهونة ونحو ذلك . ومنها : مسح محل الحجامه بثلاث خرق نظاف مبلولة . ومنها : الجفاف بالشمس أو الهواء وتطهر به الأرض وكل ما كان ثابتا فيها كالشجر والكلأ بخلاف نحو الإساط والحصير وكل ما يمكن نقله فانه لا يطهر إلا بالغسل وإنما طهرت الأرض باليبس لقوله صلى الله عليه وسلم « ذكاة الأرض يابسها » . فتصح الصلاة عليها ولكن لا يجوز منها التيمم وذلك لأن طهارتها لا تستدعى طهوريتها ويشترب في التيمم طهورية التراب كما يشترط في الوضوء طهورية الماء . ومنها : الفرق ويطهر به منى آدمى يابس أما الرطب فانه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « فاعسله ان كان رطبا وافركه ان كان يابسا » . ولا يضر بقاء أثره بعد الفرق وإنما يطهر بالفرق اذا نزل من مستنج بماء لا بمجر لأن الحجر لا يزال البول المنتشر على رأس الحشفة فاذا لم ينتشر البول ولم يمر عليه المني في الخارج فانه يطهر بالفرق أيضا إذ لا يضر مروره على البول في الداخل ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل لاختلاطه بمنى الرجل وقد ذكر في الحديث انه يطهر بالفرق أما منى غير آدمى فانه لا يطهر بالفرق لأن الرخصة وردت في منى الآدمى فلا يقاس عليه غيره . ومنها : الندف ويطهر به القطن اذا ندف .

وقد عدوا في المطهرات أمورا أخرى تساهل كقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه كما تقدم وهو المعبر عنه بالتقوير لأنه في الحقيقة عزل للجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ومثله قسمة المتنجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة وكذلك هبة المتنجس لمن لا يرى نجاسته فان الهبة لا تعد مطهرة له في الحقيقة .

= المالكية — قالوا يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا . ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها ولو عسر لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه وكذا يشترط زوال لونها وريحها عن محلها إذا لم يتعسر زوالها فإن تعسر زوالها عن المحل كالمصبوغ بنجس حكم بطهارته ولا يلزم تسخين الماء ولا الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة نجسة اما إن تغيرت بصبغ أو سخ فلا — ويكفى في تطهير الثوب والحصير والخف والنعل المشكوك في إصابته النجاسة إياها نضحها مرة أى رشها بالماء الطهور ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء .

وأما البدن والأرض المشكوك في إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل لأن النضح خلاف القياس فيقتصر فيه على ماورد وهو الثوب والحصير والخف والنعل ولو غسلها بالماء كان أحوط لأنه الأصل والنضح تخفيف .

والأرض المتنجسة يقينا أو ظنا تطهر بكثرة إفاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها لحديث الأعرابي الذى بال فى المسجد فصاح به بعض الصحابة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبا من ماء كما رواه الشيخان . والذنوب بفتح الذال هو الدلو .

ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة .

وأما المائعات غير الماء كالزيت والسمن والعسل فتتنجس بقليل النجاسة ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور فى غير الأرض ونحوها مما يأتى أن يغسل المتنجس سبع مرات متتية بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسلة السابعة فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما فانه يجب أن يضاف الى الماء فى احدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه والأولى أن يكون مزج التراب =

== ونحوه بالماء في الغسلة الأولى فان بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعا زيدا في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة فان تعذر زوال طعمها لم يطهر وعفى عنه وان تعذر زوال لونها أوريحها أوهما معا فالحل المتنجس يصير طاهرا .

ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة أن يعصر كل مرة خارج الماء ان أمكن عصره ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب أما ما لا يشرب النجاسة كالآنية فانه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات وأما ما لا يمكن عصره مما يشرب النجاسة فانه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه أو تقلبيه بحيث ينفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع .

أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر والأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فانه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة .

ويكفي في تطهير المتنجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يغمر بالماء ولو لم ينفصل ومثل بوله في ذلك قيؤه .

الشافعية — قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المعلظة وهي ما كانت من كلب أو حنزير أو متولد منهما أو من أحدهما هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ماء إحدى الغسلات تراب طهور أي غير نجس ولا مسعمل في تيمم والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض وما حلط بطاهر آخر نحو دقيق .

وللترب ثلاث كيفيات : أحدها مزج الماء بالتراب قل وصعه على محل النجاسة ، ثانيها أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء ولا تجزئ غسلة الترب بجميع كيفياتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة فان لم يكن للجسم جرم من كان محلها جافا أجزأ أي واحد من الكيفيات الثلاث وإن كان محل النجاسة رطبا لم تجزئ ==

= وضع التراب أولاً لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء وبجزئ الكيفيتان الأخرين .
ولو كانت النجاسة المغلظة في أرض بها تراب غير نجس العين كفى ترابها في تطهيرها
بالسبع بدون تراب آخر وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد
فلو أزيلت عين النجاسة واحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست ولو زالت بست
حسبت واحدة وزيد عليها ست ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها
ست وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد
الغسلات فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبعة .

أما النجاسة المخففة وكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم الحاسة وإن
لم يسلم والنجاسة المخففة هي خصوص بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين
ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه ومنه اللبن والقشدة والزبد سواء كان لبن آدمي أو غيره
بخلاف الأنثى والخنثى المشكل فإن بولهما يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم ،
(يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام) وألحق الخنثى بالأنثى فإذا زاد الصبي
على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاماً غير اللبن كما يجب غسل بوله إذا
غذى بغير اللبن ولو مرة واحدة ولكن إذا أعطى له شيء لا بقصد التغذية فتغذى منه
كدواء فإنه لا يمنع الرش ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء كأن
يعصر النوب أو يحفف وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات
النجسة فإنها يجب فيها الغسل .

أما النجاسة المتوسطة وهي غير ما تقدم فإنها تنقسم إلى حكيمية ، وهي التي
ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول غير الصبي إذا جف ، وعينية ، وهي التي
لها جرم أو طعم أو لون أو ريح . أما الحكيمية فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على
محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد . وأما العينية فكذلك ولكن بشرط زوال
عين النجاسة — أما أوصافها فإن بقي منها الطعم وحده فإن بقاءه يضر ما لم نتعذر
إزالته وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع وحينئذ يكون المحل نجساً معفواً عنه
فإن قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة ما صلاه قبل فإن تعسر زواله =

ومنها استحالة عين النجاسة الى صلاح كصيرورة الخمر خلا ودم الغزال مسكاً .
ومنها حرق النجاسة بالنار^(١) وأما دباج جلود الميتة ففي كونه مطهراً لها أو غير . يظهر
تفصيل في المذاهب^(٢) ، ولا تشترط النية في تطهير المتنجس .

= وجبت الاستعانة بصابون ونحوه الى أن يتعذر وان بقي اللون والريح معاً فالحكم
كذلك وان بقي اللون فقط أو الريح فقط فان المحل يطهر اذا تعسر زواله وضابط التعسر
أن لا يزول بالحت بالماء ثلاث مرات فاذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تحب
طهارة المحل . ويشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء وارداً على المحل
اذا كان الماء قليلاً فان كان قليلاً موروداً تنجس بمجرد الملاقاة واد' كان الماء
القليل نجساً غير منغير فأضيف اليه ماء طهور حتى بلغ قلتين طهر فان نجس الماء
بالتغير سواء كان قليلاً أو كثيراً فانه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور اليه حتى يزول
تغيره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة كبول أو خمر أن
تغمر بالماء اذا تشربت النجاسة أما اذا لم تشرب النجاسة فلا بد من تحقيقها أولاً
ثم يصب عليها الماء ولو مرة واحدة .

وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة هي أن ترفع عنها النجاسة فقط اذا لم يصب
شيء منها الأرض وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها اذا كانت رطبة
وأصاب الأرض شيء منها .

(١) الشافعية والحنابلة — لم يعدوه من المطهرات فيقولون ان رماد النجس
ودخانه نجسان .

(٢) الحنفية — لم يفرقوا في الدغ بين أن يكون حقيقياً كالديع بالقرض
والشب ونحوهما أو حكياً كالديع بالتريب أو التجفيف "شمس أو خواء" والدغ
يطهر جلود الميتة اذا كانت تحتل الديع أما ما لا يحمل به كجداحه فانه لا يطهر =

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات غير الماء كزيت وسمن وعسل^(١)
وأما الجامدات فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاءه النجاسة^(٢) على تفصيل
في المذاهب .

= بالدبغ . ولا يطهر بالدبغ جلد الخنزير . أما جلد الكلب فإنه يطهر بالدبغ لأنه ليس
بنجس العين على الأصح . ومتى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها إلا أكله فإنه
يتمتع وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر كما تقدم .

الشافعية — خصوا الدبغ المطهر بما له حرارة ولذع في اللسان بحيث يذهب
رطوبة الجلد وفضلاته حتى لا يتن بعد ذلك ولو كان الدابغ نجسا كزبل طير إلا أن
الجلد المدبوغ نجس يكون كالثوب المتنجس فيجب غسله بعد الدبغ ولا يطهر
بالدبغ عندهم جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر
وكذا لا يطهر عندهم بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش لكن قال
النووي يعني عن القليل من ذلك لمشعة إزالته .

• المالكية — لم يجعلوا الدبغ من المطهرات وحملوا الطهارة الواردة في الحديث
على النظافة وأباحوا استعمال المدبوغ في يابس وطهور أما اليابس فلائنه لا تتعلق به
نجاسة الجلد وأما الطهور فلائنه لبقوته يدفع النجاسة عن نفسه وأما ما على الجلد من
الصوف ونحوه فطاهر لأنه لا تخله الحياة فلم يتنجس بالموت كما تقدم . والقول بأن الدبغ
ليس من المطهرات هو المنهور عند المالكية والمحققون منهم يقولون إنه مطهر .

الحنابلة — لم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات إلا أنهم قالوا بإباحة استعمالها
بعد الدبغ في اليابسات فقط . أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فطاهر .
(١) الحنفية — قالوا إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء وقد تقدم
كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت
أجزاءه النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس بخلاف ما لو حات به النجاسة بعد نضجه =

مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء

يندب لقاضى الحاجة اذا أراد دخول بيت الخلاء أن يدخل برجله اليسرى ،
ويخرج برجله اليمنى عكس ما يفعله اذا أراد دخول مسجد أو الخروج منه ، وأن
يقول قبل دخوله ما ورد فى الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا دخلتم الخلاء
فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث » ونحو ذلك مما ورد ويؤخذ منه تقديم

= فانه يقبل التطهير وكذا لا يقبل التطهير البيض المصلوق بنجس والزيتون المالح به
والفخار الذى غاصت النجاسة فى أعماقه .

الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا فى البيض المصلوق فانه يقبل التطهير
لصلابة قشره المأعة من تشرب النجاسة ولم يفرقوا فى اللحم بين المطبوخ والمصلوق
فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقا .

الشافعية — قالوا إن الجامدات التى تشرب النجاسة تقبل التطهير فلو طبخ
لحم فى نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكين نجاسة فانها تطهر ظاهرا
وباطنا بصب الماء عليها إلا فى اللبن (أى الطوب النبي) الذى عجن بنجاسة جامدة
فانه لا يقبل التطهير ولو أحرق وغسل بالماء بخلاف المتنجنس بمائع فانه يطهر بغمره
بالماء الطهور .

الحنفية — فصلوا فى الجامدات فقالوا ان كانت آينة ونحوها تقبل التطهير
على الوجه المتقدم فى كمية التطهير وإن كانت مما يطبخ كاللحم والحنطة وإن أصابها
نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبدا على المقتى به لأن أجزائها تكون قد
تشربت النجاسة حينئذ ومن ذلك الدجاجة اذا غليت قبل شق بطنها ، انها لا تطهر
أبدا لتشرب أجزائها النجاسة فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل
غليها ومن ذلك رؤوس الحيوانات ولحم الكرش فانها لا تطهر أبدا اذا غليت قبل
غسلها ونظيرها .

التسمية على التعوذ، فإذا أراد قضاء حاجة في غير بيت الحلاء كالصحراء فإنه يأتي بالتسمية والتعوذ عند تشمير ثيابه قبل كشف عورته كما يندب له أن يقول عند الانصراف غفرانك، الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني وأمسك علي ما ينفعني . ويندب له عند إرادة قضاء الحاجة أن يعد ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحوه، وأن يجلس لقضاء حاجته فلا يقضيها قائماً^(١)، ويتأكد الجلوس عند التغوط كما يتأكد لبول امرأة وخصي، وأن يختار لقضاء حاجته مكاناً طاهراً رخوا فيتجنب الأمكنة النجسة لثلاث تجسه، والأمكنة الصلبة لثلاث يتطاير رشاش البول عليه، وأن يحتب ثقب الأرض سواء كان الثقب مستديراً أو مستطيلاً لثلاث يخرج منه ما يؤذيه وأن يختار مكاناً حالياً مما يؤذيه ولا يلتفت بعد جلوسه لثلاث يرى ما يفزعه فيقوم فيتنجس، وأن يتباعد عن أعين الناس حتى لا يراه أحد ولا يسمع صوت ما يخرج منه ولا يشم ريحه، وأن يرفع ثوبه تدريجاً ليستمر ستر عورته إلى أن يجلس حتى لا يكشف عورته بلا ضرورة . لقول أنس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد قضاء الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض، فإن كان بحضرة من يحرم عليه رؤية عورته وجب الستر، وأن يجلس معتمداً على رجله اليسرى مع رفع عقب رجله اليمنى وتفرج نخذه لأن ذلك أعون على خروج الخارج، وأن يغطي رأسه حال قضاء حاجته وحال الاستنجاء والاستنجار حياء من الله والملائكة، ويحرم على قاضي الحاجة في مرحاض أو قضاء قراءة قرآن^(٢) من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج منه

(١) المالكية — قالوا إذا أراد قضاء حاجته في مكان رخو نجس يندب له القيام لثلاث تنجس ثيابه لو جلس فإذا كان المكان رخوا طاهراً خيراً في القيام به والجلوس وهو أولى وإن كان طاهراً صلباً ندب الجلوس به وإن كان رخوا نجساً قام ندباً . وأما التجسس الصلب فإنه يحتب قياماً وقعوداً هذا بالنسبة للرجل أما المرأة فيكره لها القيام مطلقاً .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا بكرهه قراءة القرآن فيما ذكر .

وأما في القضاء فتحرم حال قضاء حاجته واستنجائه أو استنجاره الى أن يفارق المحل .
ويحرم عليه أن يدخل بمصحف أو بعضه ولو آية إلا إذا اتخذ حرزا . أو خاف عليه
الضياح فإنه يجوز ويحرم قضاء الحاجة فوق قبر لقوله صلى الله عليه وسلم لأن يجلس
أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر رواه مسلم
وغيره عن أبي هريرة ، وحمله العلماء على تحريم قضاء الحاجة على القبر ، ويحرم حال
قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستنجار استقبال القبلة أو استدبارها في قضاء بلا
ساتريحول بينه وبينها فإن كان في بناء أو قضاء بساترا لا يحرم لقوله صلى الله عليه
وسلم : « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن
شرقوا أو غربوا » أي إذا لم تكن القبلة في الشرق أو الغرب ، فإن كانت في أحدهما
اتجه جنوبا أو شمالا .

(١) الحنفية والشافعية — قالوا بكره الدخول بالمصحف أو ببعضه فيما ذكر .
(٢) المالكية — اشترطوا في جواز حمل المصحف أو بعضه معه فيهما أن
يكون مستورا بما يمنع من وصول الرائحة اليه .

(٣) الحنفية — قالوا يكره قضاء الحاجة فوق القبر كراهة تحريرية .
(٤) الحنفية — قالوا يكره استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة
والاستنجاء أو الاستنجار كراهة تحرير مطلقا داخل البناء أو القضاء لعموم الهى
في الحديث فإن جلس ساهيا وتذكر تحوّل عن القبلة عند تذكره إن أمكن .
الحنابلة — قالوا لا يحرم استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء
أو الاستنجار وإنما يكره ذلك فقط .

(٥) الشافعية — اشترطوا في الساتر أن لا ينقص ارتفاعه عن ثلثي ذراع وأن
لا يبعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع ، هذا إذا لم يكن القضاء بعد قضاء الحاجة
وإلا فلا كراهة في استقبال العملة أو استدبارها ولكنه حافى الأفضل .

وينهى عن قضاء الحاجة في الماء الراكد لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » ويلحق به التغوط لأنه أقيح وفي النهي تفصيل في المذاهب ^(١) ويحرم قضاؤها في موارد الماء ومحل مرور الناس واستظلالهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل » وإنما سميت ملاعن لأن قضاء الحاجة فيها يكون سببا للعن من فعل ذلك ويلحق بهذه الثلاث مواضع اجتماع الناس لشمس أو قمر أو حديث مباح .

ويكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب ريح لثلاث ترد عليه رسناش بوله فيتنجس ، ويكره له التكلم إلا الحاجة كطلب ما يزيل به النجاسة وقد يجب الكلام لصورة

(١) المالكية — قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد اذا كان قليلا فان كان مستبحرا أو جاريا لم يحرم إلا اذا كان مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .
الحنابلة — قالوا يحرم التغوط في الماء الراكد وغيره قل أو كثر ولا يحرم في البحر ويكره البول في الراكد كذلك وأما الجارى فان كان قليلا كره البول فيه وإن كان كثيرا لم يكره وكل ذلك ما لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فيه وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا .

الحنفية — قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد القليل فان كان كثيرا كره تحريما وأما الجارى فانه يكره فيه ذلك تنزيها ما لم يكن مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

الشافعية — قالوا يكره قضاء الحاجة في الماء القليل نهارا راكدا أو جاريا حذرا من تنجيسه ويكره في الليل سواء كان قليلا أو كثيرا وكل ذلك في الماء المملوك له أو المباح فان كان مملوكا للغير يحرم ما لم يأذن له وإن كان مسبلا فانه يحرم ما لم يستبحر .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ما لم تكن موقوفة للزور أو ملكا للغير فان كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

كالتقاذ أعمى من سقوط في مهلكة وحفظ مال من التلف ، ويكره له استقبال عين الشمس والقمر لأنهما من آيات الله الباهرة ، ويكره لقاضى الحاجة ذكر الله بلسانه بغير قرآن من حين دخول المرحاض الى أن يخرج ، وقد تقدم حكم قراءة القرآن فإذا كان في الفضاء كره حال الحدث والاستنجاء ، ويكره له حمل ورقة أو خاتم مكتوب فيه اسم الله إلا اذا كان مستورا أو خاف عليه الضياع — وزاد بعض المذاهب مكروهات أخرى ^(٢) .

ويجب إخراج ما بقى في المخرج من بول أو غائط حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، ومن اعتاد في ذلك شيئا فليتعله كقيام أو مشى أو ركض برحله أو تتحنح أو غير ذلك ، وهذا يسمى استبراء .

ويجب ^(٣) بعد الاستبراء الاستنجاء وهو غسل ما تلوث به المخرج من النجاسة الخارجة منه أو مسحه بالأحجار ونحوها مما ينقى ويسمى المسح الأحجار ونحوها استنجارا . ويكفى الاقتصار على أحدهما والماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها . ويندب الجمع بينهما فيمسح أولا بالأحجار ونحوها مما يخفف النجاسة بإزالة عينها ثم يغسل بالماء لإزالة أثرها .

(١) المالكية — قالوا استقبال عين الشمس والقمر حال قضاء الحاجة لا يكره وإنما هو خلاف الأولى .

(٢) الحنفية والشافعية — زادوا في المكروهات أمورا : منها البصق والتخطط بلا حاجة ، ومنها أن يعبت بيده ، وأن يرفع بصره الى السماء ، ومنها أن يقضيها تحت شجرة مثمرة عند الحنفية ، أو شأنها أن تمر عند الشافعية ، ومنها إطالة المكث بلا حاجة ، ومنها النظر الى عورته بلا حاجة ، وزاد الحنفية التحنح بلا حاجة .

(٣) الحنفية — قالوا الاستنجاء أى إزالة ما على نفس المخرج من النجاسة وكذا الاستنجار سنة مؤكدة للرجال والنساء سواء أكان الخارج معتادا أم غير معتاد كدم وقيح ولو كان الخارج زائدا على قدر الدرهم وإنما كان سة ولم يكن واجبا =

= لأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه وتركه في بعض الأحيان . ولقوله صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج » . ولا يسن في الاستنجاء ولا الاستجار عدد معين بل يستحب تثليث المسح أو الغسل . والمدار فيهما على إنقاء المحل بحيث يقع في نفسه انه طهر . والمخرج هو محل الخروج وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق عند القيام ونحوه فان جاوزت النجاسة نفس المخرج وزادت على قدر الدرهم فان إزالتها تكون فرضا ويتعين فيها الماء فلا يكفي الحجر ونحوه وتكون حينئذ من باب إزالة النجاسة لا من الاستنجاء وكذا لو أصاب طرف الإحليل من البول ما كان أكثر من الدرهم فانه يفترض غسله بالماء ولا يجزئ مسحه بالحجر على الصحيح . ومثل ذلك ما أصاب قلقة الألف من البول فانه اذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله وكذلك يفترض إزالة النجاسة التي لم تتجاوز المخرج قليلة كانت أو كثيرة بالماء قبل الاعتسال من الجنابة وغيرها لئلا تنتشر على البدن بالماء فتنجسه ومثل النجاسة الخارجة ما أصاب المخرج أو طرف الإحليل من نجاسة أجنبية فانها ان لم ترد على قدر الدرهم تسن إزالتها بالماء أو الحجر ونحوه وان زادت على قدر الدرهم فرض غسلها بالماء وتكون من باب إزالة النجاسة وكذلك بول المرأة اذا انتقل من محل خروجه وأصاب ظاهر فرجها أكثر من الدرهم فانه يفترض غسله بالماء . فان المرأة والرجل سواء في كل ما تقدم إلا في الاستبراء فانه ليس عليها استبراء بل تصبر زمنا يسيرا بعد فراغها من البول أو الغائط ثم تستنجي أو تستجمر أو تجمع بينهما على ما تقدم . واذا استجمر وبق أثر النجاسة ثم عرقت مقعدته وأصاب عرقها ثوبه فان الثوب لا ينتجس وإن زاد العرق على قدر الدرهم . أما اذا دخل المستجمر ماء قليلا فانه ينجسه . هذا وقد تقدم أن الدرهم يقدر في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطا وفي المائعة بماء مقعر الكف — أما القيراط فهو زنة خمس شعيرات غير مقشورة والمعروف في زماننا أن زنة القيراط تساوي (خروبة) بزة من بزر الخروب المتوسطة وأن الدرهم ستة عشر قيراطا و (الخروبة) زنة أربع قمحات من القمح البلدى القديم .

وانما يجوز الاستنجاء بالماء بشرط أن يكون الماء طهورا كما هو الشرط في إزالة كل نجاسة . وأن يزيل النجاسة عن المحل حتى يعود طاهرا بحالته التي كان عليها قبل تلويثه . وفي تقديم أحد السبيلين على الآخر تفصيل في المذاهب .^(٢)

ويندب الاستنجاء بيده اليسرى تكريما لليمنى . ويندب بلّ أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى لئلا يشتد تعلق النجاسة بها . ويندب أيضا غسل يده اليسرى بعد الفراغ بشيء منظف . ويندب الاسترخاء قليلا عند الاستنجاء .^(٣)
وفما يستجمر به من الأحجار ونحوها تمصيل في المذاهب .^(٤)

(١) الحنفية — قالوا ان الغسل بالماء الطهور أفضل للاتفاق على إزالة النجاسة به . وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف الاستنجاء وإزالة كل نجاسة بالمائع الطاهر ولو كان غير الماء بالشرط المتقدم .

(٢) المالكية — قالوا يندب تقديم قبله في إزالة النجاسة إلا اذا كان من عادته أن يتقاطر بوله اذا مس دبره بالماء فينبذ لا يندب له تقديم القبل .
الحنفية — لهم قولان في ذلك والمقتى به قول الامام وهو تقديم غسل الدبر لأن نجاسته أقدر من البول ولأنه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا يندب لمن يستحي بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر .
وأما اذا استجمر بالأحجار فانه يندب له تقديم الدبر على القبل .

الحنابلة — قالوا يسن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل اذا كان ذكرا أو أنثى بكرا وتخير الأثنى التيب في تقديم أيهما .

(٣) الشافعية — قالوا بوجوب الاسترخاء المذكور .

الحنفية — قالوا انما يندب الاسترخاء اذا لم يكن صائما محافظة على الصوم .

(٤) الحنفية — قالوا إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب وخرق بالية وحجر ومدر (وهو قطع الطين اليابسة) . ويكره تحريما الاستجمار =

= بالمنهى عنه كالعظم والروث لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالهما في ذلك ومثلهما طعام الآدمي والدواب . وكره تحريما الاستنجار بما هو محترم شرعا لما ثبت في الصحيحين من النهى عن إضاعة المال ويدخل فيما له احترام شرعا جزء الآدمي ولو كافرا . أو ميتا . والورق المكتوب ولو كانت الكتابة حروفا مقطعة لأن للحروف احتراماً . والورق غير المكتوب إذا كان صالحا للكتابة . أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستنجار به بدون كراهة وإنما يكره الاستنجار بما له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى اتلافه أو انقاص قيمته فإذا كان غسله بعد الاستنجار أو تحفيفه يعيده إلى حالته الأولى فإنه لا كراهة فيه . وكره الاستنجار بالطوب المحترق ، والفخار ، والزجاج ، والفحم ، والحجر الأملس . وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضارا إذ لا يجوز استعمال ما يضر . وتنزيهة إذا لم يكن استعمالها ضارا . وذلك لأنها لا تنقى المحل . والسنة لإتقاؤه . وكره تحريما الاستنجار بجدار غيره لأنه لا يجوز التعدي على مال الغير . أما جدار نفسه فلا كراهة فيه . ومثل جداره الجدار المستأجر . فإن استجمر بشيء مما ذكر أجزأه مع الكراهة التحريمية أو التنزيهة على التفصيل المتقدم — هذا وقد تقدم ما يتعين فيه الماء وما يكفي فيه الحجر ونحوه في أول المبحث .

الشافعية — قالوا يستترط فيما يستجمر به أن يكون جامدا طاهرا فلا يصح بمتنجس . وأن يكون قالعا للنجاسة فلا يصح بغير قالع كالأملس والرخو وأن يكون غير مبتل . فإن كان مبتلا بغير العرق فلا يحسئ . وأن يكون غير محترم شرعا فلا يصح بمحترم كالخبز والعظم . ومن المحترم شرعا ما كتب فيه علم شرعي كفقعه وحديث أو وسائله كنحو وصرف وحساب وطب وعروض . وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم . ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر وعمر ونحوهما . ومن المحترم أيضا المسجد فلا يجوز الاستنجار بجزء منه كحجر وخشب ولو انفصل عنه مادام منسوباً إليه ومن المحترم جزء الآدمي ولو مهدر الدم نظرا لصورته وإن أهدر دمه . =

= ويشترط في الخارج شروط : منها أن لا يكون جافاً لأنه لا يفيد الحجر ونحوه في إزالته . وأن لا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي أو طاهر غير العرق . وأن لا يجاوز الصفحة في الغائط والحشفة في البول . والصفحة ما ينضم من الأليين عند القيام . والحشفة ما فوق محل الختان — هذا اذا كان رجلاً فان كان المستحجر امرأة فانه يشترط في صفحة مسحها بالحجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكراً وأن لا يصل الى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيباً وإلا تعين الماء بالنسبة لهما كما يتعين بالنسبة للأقلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاث مسحات يعم المحل بكل مسحة ولو بثلاثة أطراف حجر واحد فلا يكفي أقل من ثلاث ولو أنقى المحل وإذا لم يحصل الانقاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الانقاء بحيث لا يسبق من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف .

المالكية — قالوا يجوز الاستنجار بما اجتمعت فيه شروط خمسة : أن يكون يابساً كحجر وقطن وصوف اذا لم يتصل بالحيوان (وإلا كره الاستنجار به) فان لم يكن يابساً كالطين فلا يجوز الاستنجار به لأنه ينشر النجاسة . فان وقع استنجار به فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك . وإن صلى بلا غسله كان مصلياً بالنجاسة وقد تقدم حكمه في باب إزالة النجاسة . وأن يكون طاهراً . فلا يجوز بنجس كعظم ميتة وروث حيوان محرم الأكل . فان استنجر به فان كان جامداً ولم يتحلل منه شيء وأنقى المحل أجزأ مع الإثم . وأن يكون متقياً للنجاسة . فلا يجوز بالألمس كرجاج وقصب فارسي لعدم الانقاء به . وأن يكون غير مؤذ فلا يجوز بما له حد كسكين وحجر محترق ومكسور زجاج . وأن يكون غير محترم شرعاً ، ومن المحترم شرعاً مطعوم آدمي ويشمل الملح والدواء ، ويلحق به الورق لما فيه من النشا المطعوم ، ومن المحترم شرعاً ماله شرف كالمكتوب لأن للحروف حرمة ، ومنه ما كان حقاً للغير سواء أكان موقوفاً أم ملكاً لغيره فيحرم الاستنجار بجداره وقوف أو مملوك للغير ، =

= فان كان الجدار مملوكا له كره الاستجمار به فقط ، ويكره الاستجمار بالعظم والروث الطاهرين واذا حصل بهما الانقاء أجزأ وكذلك كل ما حرم أو كره .

ويتعين الاستنجاء بالماء في أمور : منها بول أو غائط انتشر على المخرج كثيرا وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلويشه ، ومنها بول الخصى ، ومنها بول المرأة بركا أو ثيبا ، ومنها المذى الخارج بلذة معتادة وإلا كفى فيه الاستجمار بالحجر ونحوه . الم يلزم كل يوم ولو مرة فانه يعنى عنه فلا يتعين فيه ماء ولا حجر ومتى خرج بلذة معتادة وجب غسل جميع الذكر بنية فان اقتصر على غسل بعضه أو غسل جميعه بلا نية فقولان متساويان في بطلان صلاته وصحتها ، ومنها دم الحيض والنفاس لمن لا يجد ماء يكفى لغسلها ومعها ما يكفى لغسل الدم من المحل فيتعين غسله بالماء وتيمم ولا يكفى مسحه بالحجر ونحوه ، ومنها المني الخارج بلذة معتادة لمن لم يجد من الماء ما يكفى للغسل ولكنه يكفى لتطهير المحل ، وكذا ما يخرج بلذة غير معتادة اذا لم يلزم كل يوم ولو مرة فان لازم ولو كل يوم مرة عفى عنه فلا يجب فيه ماء ولا حجر ولا نحوه وكذا منى الرجل الخارج من قبل المرأة بعد غسلها .

الحنبالة — قالوا يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون طاهرا وأن يكون مباحا فلا يصح الاستجمار بمغصوب ونحوه ، وأن يكون متقيا وضابط الانقاء هنا أن يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا الماء فلا يصح بالأملس كرجاج ونحوه وأن يكون جامدا فلا يكفى بالطين . وأن لا يكون روثا أو عظما أو طعاما ولو لهيمة ، وأن لا يكون محترما شرعا كفرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى أو كتب فيه حديث أو علم شرعى أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعا ، أما ما كتب فيه محرم الاستعمال فليس من المحترم شرعا ، وأن لا يكون جزء حيوان كيده مثلا ، وأن لا يكون متصلا به كصوفه ، وأن لا يكون محرم الاستعمال كالذهب والفضة . ويشترط أن يكون المسح ثلاثا مع الإبقاء ، وأن تعم كل مسحة منها المحل فان حصل الانقاء بدون الثلاثة لا يجزئ ، وأن لا يكون المخرج منتجسا بغير الخارج منه ، وأن لا يتجاوز النجاسة موضع العادة فان تجاوزت تعين الماء ، وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة =

مباحث الوضوء

تعريفه

الوضوء طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة بعضها يغسل وبعضها يمسح ،
وهي أربعة : الوجه ، واليدان ، والرأس ، والرجلان ؛ وكلها تغسل إلا الرأس فانها
تسمح لسترها غالبا فيشقق غسلها . والأصل في فرضيته للصلاة قوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا
برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين) . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم
اذا أحدث حتى يتوضأ » رواه الشيخان . وقد انعقد الإجماع على ذلك فصار أمرا معلوما
عند العام والخاص كالأمور الضرورية فمن جمده بعد ذلك فهو مرتد عن الإسلام .
وللوضوء شروط وفرائض (أركان) وسنن ومندوبات ومكروهات ومبطلات
(نواقض) .

شروطه

أما شروطه فمنها شروط وجوب فقط ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه
دون صحته بحيث لو انعدم واحد منها لم يجب الوضوء وإن كان صحيحا . ومنها شروط
صححة فقط ، وهي الأمور التي تتوقف عليها صحته دون وجوبه ، ومنها شروط وجوب
وصححة معا ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه وصحته معا بحيث لو انعدم واحد
منها لم يكن واجبا ولا صحيحا — أما شروط وجوبه فقط فهي البلوغ فلا يجب
على صبي لكن يصح منه فإن توضأ في حال صباه أجزأه عن الواجب اذا بلغ وهو
متوضئ ، ودخول وقت الصلاة ، فيجب الوضوء بدخول الوقت وجوبا موسعا
كما تجب الصلاة كذلك ، فاذا ضاق الوقت صار الوجوب مضيقا ، وكذا لو أراد

= فيتعين فيه الماء ، وأن لا يخيَّف الخارج قبل الاستنجار فان جف تعين الماء . هذا
وقد عدَّ الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ولكنهم قالوا إنه لا يجب
غسله في الاستنجاء بل أوجبوا غسله . ١ . يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

الدخول في الصلاة ولو نفلا فإنه يجب عليه وجوباً مضيقاً عند إرادتها لحزمة الدخول فيها بدون طهارة — ويصح الوضوء قبل دخول الوقت إلا من المعذور فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت ^(١) وسيأتى للعدور مبحث خاص به .

والقدرة على الوضوء — بأن يجد الماء الكافي لوضوئه ويقدر على استعماله فلا يجب الوضوء على فاقد الماء ولو حكماً كأن يحتاجه لشرب ونحوه ، ولا على من لم يقدر على استعماله كمرضى يضره استعماله ومكره على تركه وأقطع لا يجد من يوضؤه ولا يمكنه أن يحتال على تحصيل الوضوء — ووجود ناقض — فلا يجب تجديده بعد دخول الوقت على من توضأ قبله ولم ينتقض وضوءه .

وأما شروط صحته فقط — فهي عدم الحائل المانع من وصول الماء إلى البشرة ، كشمع ودهن وعجين ونحوها ، ومنه عماس العين والأوساخ المتجمدة على العضو ، وعدم المنافي للوضوء ، فلا يصح حال حصول ما يبطله من النواقض ويستثنى من ذلك حدث صاحب العذر كالمستحاضة وصاحب السلس فيصح وضوءه مع وجود ذلك الحدث المسترسل على التفصيل الآتي في مبحث المعذور ، وأن يكون الماء طهوراً في ظن المتوضئ ، وقد سبق بيان الطهور ، وتميز صبي ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز .
وأما شروط وجوبه وصحته معا — فهي : بلوغ ^(٢) الدعوة بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل سيدنا محمداً رسولاً يدعو الناس إلى توحيدهِ وعبادته فمن لم تبلغه هذه الدعوة لا يجب عليه الوضوء ولا يصح منه .

(١) المالكية — قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعده .

الحنفية — قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ولكنه ينتقض عند خروجه بالحدث السابق على العذر فلو توضأ قبل الظهر لصلاة نافلة كالضحى ثم دخل وقت الظهر له أن يصلي بوضوئه هذا فرض الظهر ويظل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر على الراجح كما سيأتى .

(٢) الحنفية — لم يعتدوا بلوغ الدعوة لا شرطاً في الوجوب اكتفاءً بالاسلام

ولا شرطاً في الصحة لأن الوضوء يصح ممن لم تبلغه الدعوة .

« العقل »^(١) فلا يجب الوضوء على مجنون ولا مصروع ولا مغنى عليه ولا معتوه ولا يصح منهم وهم في هذه الحالة « نقاء المرأة من دم الحيض والنفاس » فلا يجب على حائض أو نفساء ولا يصح منهما « عدم النوم والغفلة » فلا يجب على نائم ولا غافل ولا يصح منهما حال النوم والغفلة .

« الاسلام »^(٢) ومعنى كونه شرطاً للوجوب والصحة أن الكافر لا يطالب به إلا بعد إسلامه وإن كان في حال كفره واجبا عليه بمعنى أنه يعاقب على تركه ولا يصح منه . وهناك شروط أخرى في بعض المذاهب^(٣) .

(١) الحنفية - عدوا العقل شرطاً في الوجوب وعدوا عدم المنافي شرطاً في الصحة ومن ذلك يتضح أن الجنون والصرع والاعماء والنوم والغفلة من المنافي لأنها من نواقض الوضوء فتكون من شروط الصحة بهذا الاعتبار وعدم وجودها شرط في التكليف فتكون من شروط الوجوب بهذا الاعتبار . وأما المعتوه وهو عندهم ما اختلط كلامه وفسد تدبيره بحيث لا يضرب ولا يشتم فإن العبادة لا تجب عليه وإن صححت منه كالصبي فعدم العتة من شروط الوجوب لدخوله في التكليف وليس شرطاً في الصحة .

(٢) الحنفية - جعلوا الاسلام شرطاً للوجوب فقط فلا يجب الوضوء على الكافر لكونه غير مخاطب بفروع الشريعة على المشهور فليس مطالباً به ويصح الوضوء منه قبل إسلامه لأن الوضوء لا يتوقف على نية بخلاف التيمم فإنه لا يصح من الكافر لتوقف صحته على النية كما يأتي .

المالكية - جعلوا الاسلام شرط صحة فقط لأن المعتمد عندهم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ويعاقبون على تركها، ولا نصح منهم إلا بعد الاسلام لتوقف صحتها على النية التي من شرطها الاسلام .

(٣) الحنابلة - زادوا في شروط الصحة فقط النية حقيقة أو حكماً، وأن يكون الماء مباحاً وأن يتقدم الاستنجاء أو الاستجار عايه .

فرائض الوضوء (أركانه)

أولها — هى غسل جميع الوجه بالماء الطهور مرة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم: «الوضوء مرة . مرة» . أما تكرار الغسل بعد المرة الأولى فليس بفرض وسيأتى حكمه .

وحد الوجه طولاً لمن لا لحية له من منابت شعر الرأس المعتاد الى منتهى الذقن^(١) ومنتهى الذقن من الوجه فيفترض غسله (والذقن بفتح القاف هو مجمع اللحيين وهما عظم الحنك الأسفل) والى منتهى اللحية لمن له لحية وإن طال^(٢)ت والواجب غسل أعلى اللحية من جهة الوجه لا أسفلها من جهة الصدر . وحده عرضاً ما بين وتدى الأذنين فيجب غسل الوترة وهى الحاجزين طاقى الأنف وغسل تكاميش الجهة وظاهر الشفتين وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً بلا تكلف وما غار من جفن أو أثر جرح أو ما خلق غائراً، وتحليل شعر لحيته وحاجبيه وشاربه، اذا كان الشعر خفيفاً بحيث يظهر الجلد تحته فيحركه ويعركه حتى يصل الماء للجلد، وأما الشعر

= الشافعية — زادوا فى شروط الصحة فقط مصاحبة النية حكماً حتى يفرغ الوضوء، بحيث لا ينوى بوضوئه نحو تبرد أو نظافة فقط أما لو نوى الوضوء مع التبرد والنظافة، فانه يصح، وأن يميز الفرض من غيره اذا كان قد اشتغل بالعلم زمناً كافياً لذلك ، أما العامى فالشرط فى حقه أن لا يعتقد الغرض نقلاً ولو اعتقد الكل فرضاً فانه يحزى .

(١) الشافعية — قالوا يجب غسل ما تحت الذقن أيضاً فهاية الذقن غير كافية وحدها .

(٢) الحنفية — قالوا المفروض فى ذلك هو غسل الشعر الذى يلاقى الخدين وظاهر الذقن لا ما نزل من اللحية عن ظاهر الذقن لأنه ليس مما يواجه به عادة فلا يعدّ من الوجه .

الغزير فيجب غسل ظاهره ويسن^(١) تخليله كما سيأتى فى السنن، ويجب غسل الجبينين المحيطين بالجهة يمينا وشمالا وغسل البياض الذى تحت وتدى الأذنين، وأما شعر الصدغين^(٢) والبياض الذى فوق وتدى الأذنين فمن الرأس لامن الوجه فلا يجب غسلهما وداخل الفم والأنف ليسا من الوجه فلا يجب غسلهما أيضا^(٣) .

ثانيها — غسل اليدين مع المرفقين مرة واحدة تعم، ويجب غسل تكاميش الأنامل وغسل ما تحت الأظافر الطويلة التى تستر رؤوس الأنامل، فان كان تحت الأظافر أوساخ ففى إزالتها تفصيل المداهب^(٤)، ومن قطع من يده بعض محل الفرض وبقى بعضه وجب غسل الباقي، ومن قطعت يده من المرفق وجب عليه غسل موضع القطع .

(١) المالكية — قالوا يجب تحريك الشعر الغزير وهو ما لا تظهر البشرة تحته حتى يدخل الماء فى خلاله وان لم يصل الى الجلد .

الشافعية — قالوا لا يجب تخليل شعر الحية والعارضين ان كان غزيرا بل يكتفى بغسله ويسن تخليله وأما باقى شعر الوجه من هذب وشارب ونحوها فانه يجب تخليله أى غسل ظاهره وباطنه إلا اذا خرج شئ منهما عن حد الوجه فانه يكتفى بغسل ظاهره فقط، والمراد بخروجه عن حد الوجه أن يلتوى بنفسه الى غير جهة استرساله وان لم يزد عن حد الوجه، فليس من الخارج عن حد الوجه ما طال من الشارب مثلا الى جهة استرساله ولو زاد عن حد الوجه .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا شعر الصدغين والبياض الذى فوق وتدى الأذنين من الوجه فيجب غسلهما عندهم .

(٣) الحنابلة — قالوا داخل الفم والأنف من الوجه فيفترض غسلهما .

(٤) المالكية — قالوا يعنى عن وسخ الأظفار فلا تجب إزالته اذا لم يتعاشش .

الحنابلة — قالوا يعنى عن وسخ الأظفار اذا كان يسيرا .

ثالثها — مسح الرأس مرة واحدة وإن لم يكن عليه شعرو في القدر المفروض مسحه تفصيل المذاهب^(١)، وغسل الرأس يكفي عن مسحه إلا أنه

= الحنفية — قالوا الأوساخ التي تكون تحت الأظافر لا تمنع صحة الوضوء سواء كانت كثيرة أو يسيرة دفعا للمخرج .

الشافعية — قالوا الأوساخ التي تحت الأظافر تجب إزالتها إن منعت من وصول الماء الى البشرة ويعنى عن القليل بالنسبة لمن ابتلى به كالذى يعمل في الطين ونحوه .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا يجب مسح جميع الرأس من منابت شعرها المعتاد الى نفرة القفا ويدخل فيه شعر الصدغين والبياض الذى خلفه فوق وتدى الأذنين، وكذا البياض الذى فوق الأذنين، والشعر المسترخى من الرأس يجب مسحه عند المالكية وإن طال كثيرا، أما الحنابلة فقالوا يجب مسح ما حاذى الرأس من الطويل دون ما زاد عنها، وأوجب المالكية نقص الشعر المضفور ان ضفر بثلاث خيوط وإن لم يشتد ضفره فإن ضفر بأقل من ثلاث وجب ان اشتد وإلا فلا وإن ضفر بلا خيوط لم ينقض وإن اشتد كما يأتى فى الغسل .

الشافعية — قالوا المفروض مسح بعض الرأس ولو قل، وإذا رش الماء على بعض الرأس من غير إمرار اليد أجزأه، ومن طال شعر رأسه لم يكف فيه مسح الزائد عن حد الرأس ولو كان معقوصا فوق الرأس .

الحنفية — قالوا المفروض هو مسح ربع الرأس على المعتمد ولا يلزم إمرار اليد على الرأس فلو أدخل رأسه فى الماء أو صب عليها ماء فأصاب ربعها أجزأه فإذا مسح بيده وجب عليه أن يمسح بثلاث أصابع لأجل أن يصيب الماء ربع الرأس قبل جفافه اذ لو مسح بأصبعين فقط ربما يحف الماء قبل مدهما فلا يصل الى القدر المطلوب مسحه فإذا مسح بإبهامه وسبابته مع ما بينهما أجزأه لأن ما بينهما بمنزلة أصبع ثالث فإذا مسح برؤوس أصابعه وكان الماء متقاطرا صح وإلا فلا، =

مكروه^(١) لأنه خلاف ما أمر الله به ومن مسح على شعر رأسه ثم أزاله لم يجب عليه تجديد المسح ولو كشط جلد رأسه بعد المسح، أما الأذنان فلا يفترض مسحهما لأنهما ليسا من الرأس^(٢).

رابعها — غسل الرجلين مع الكعبين مرة وهما العظام البارزان في أسفل الساق فوق القدم ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء لقوله صلى الله عليه وسلم « ويل للأعقاب من النار » كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في بطن القدم، ومن قطع من رحله بعض ما يجب غسله وجب عليه أن يغسل ما بقي فإن قطع موضع الفرض كله سقط الغسل.

خامسها — الترتيب بين الأجزاء الأربعة على الوجه الذي جاء في الكتاب العزيز فيغسل الوجه أولاً واليدين ثانياً ويمسح الرأس ثالثاً ويغتم بغسل الرجلين.

سادسها — الموالاة^(٤) وهي المتابعة بين الأجزاء المذكورة بحيث لا تتخلل بين العضوين مسافة يحف فيها الأول عند اعتدال الرمان والمكان ومزاج النخص

= ومن طال شعر رأسه فإن مسح عليه بثلاث أصابع ولم يكن المسح على شعر تحته جزء من رأسه كأن كان على جبهته أو عنقه لم يحزئه وإن كان تحته جزء من رأسه أجزاء، ولا يلزم في مسح الرأس تجديد الماء فلو مسح ببال في كفيه من غسل يديه أجزاء، أما لو أخذ البلل من عضو من أعضائه فإنه لا يكفي.

(١) الشافعية — قالوا غسل الرأس بدل المسح خلاف لأولى وليس بمكروه.

الحنابلة — قالوا إنما يجزئ غسلها بدل مسحها بشرط إمرار اليد على الرأس.

(٢) الحنابلة — قالوا الأذنان من الرأس فيفترض مسحهما.

(٣) المالكية والحنفية — جعلوا الترتيب بين تلك الفرائض سنة.

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا إن الموالاة سنة فيكره التفرق بين الأجزاء

إذا كان بغير عذر أما للعذر فلا يكره كما إذا كان ناسياً أو فرغ الماء المعد لوضوئه =

المتوضئ ويعتبر العضو الممسوح مغسولا فيضرب تأخير ما بعده مسافة يحف فيها الممسوح لو كان مغسولا .

سابعها — النية^(١) وهى قصد الفعل ومحلها القلب وتكون فى ابتداء الوضوء فلو تقدم غسل بعض الأعضاء عليها لم يصح تطهيره ووجب اعادته بعدها ويغفر تقدمها^(٢) على الفعل بزمن يسير عرفا لوجودها حكما .

= فذهب لىأتى بغيره ليكمل وضوءه ومحل كونه سنة عند الشافعية ما لم يكن صاحب ضرورة كصاحب السلس فانه يجب عليه التابع كما سبق .

المالكية — قالوا إن شرط وجوب الموالاة أن يكون المتوضئ ذا كرا قادرا فلو كان ناسيا أو عاجزا غير مفترط وغير المفترط هو من أعد من الماء ما يكفى للطهارة يقينا ثم ظهر عدم كفايته أو أريق منه شيء فإنه يبنى على ما فعل ولو طال الزمن وأما العاجز المفترط فهو من أعد ما يكفيه ظنا أو شكاً فلم يكفه وهو يبنى على ما فعل ما لم يطل الزمن إلا أن الناسي يحدد نية عند تكيله الوضوء لذهاب نيته الأولى بالنسيان بخلاف العاجز فلا يلزمه تجديد النية لعدم ذهابها .

(١) الحنفية — قالوا إن النية سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها فمن تركها بدون عذر على سبيل الإصرار يأثم إنما يسيرا وتكون فرضا فى حال التوضؤ بسؤر حمار ونبذ تمر كالتيمم وهى شرط فى كون الوضوء عبادة فاذا دخل الماء مكرها أو قصد التبرد أو النظافة فعم الماء أعضاء الوضوء بدون نية لا يكون متوضئا الوضوء المأمور به ولكن يصح له أن يصل بهذا الوضوء لأن الصلاة لا تتوقف على الوضوء المأمور به وإنما تتوقف على الطهارة وهى تحصل بمجرد سيلان الماء على الأعضاء لأنه مطهر بطبعه .

الحنابلة — جعلوا نية الوضوء شرطا .

(٢) الشافعية — قالوا لا بد من مقارنتها لأول جزء من العمل كالوجه فى الوضوء ولا يغفر تقدمها ولو كان يسيرا .

مبحث شروط النية

وشرطها الاسلام، والتمييز، والجزم؛ فلا تصح من كافر ولا مجنون أو صبي غير مميز ولا من متردد فيها كأن يقول في نفسه نويت الوضوء ان كنت قد أحدثت .
وكيفيتها في الوضوء أن يقصد المحدث بوضوئه استباحة ما منعه الحدث الأصغر أو أداء فرض الوضوء أو رفع الحدث^(٢) ولا يشترط التلفظ بها كما لا يشترط استحضارها لآخر الوضوء فلا يضر ذهوله عنها في أثناءه ويبطلها رفضها في أثناء الوضوء كأن يقصد إبطال الوضوء وعدم الاعتماد به أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء فلا يضر لأن الوضوء قد وقع صحيحاً فلا يبطله إلا ناقضه ولم يكن رفض النية من التناقض، هذا، وقد زاد بعض المذاهب في فرائض الوضوء غير ما ذكر^(٣).

(١) الحنفية — قالوا إن الاسلام ليس شرطاً في صحة النية في الوضوء كما تقدم.

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن نية رفع الحدث لا تصح من المعذور كصاحب الساس لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء إنما أمر بالوضوء وجوباً لا بآحة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فلا يكفيه أن ينوى رفع الحدث بل ينوى استباحة الصلاة ونحوها أو أداء فرض الوضوء .

(٣) المالكية — زادوا ذلك وجعلوه من فرائض الوضوء كتخليل الشعر وأصابع اليدين .

« ذكر فرائض الوضوء إجمالاً »

المالكية — عدّوا فرائض الوضوء سبعة وهي : النية، وغسل الوجه، وغسل اليدين مع المرفقين، ومسح جميع الرأس، وغسل الرجلين مع الكعبين، والفور، والتدليك على المعتمد عندهم لأنهم قالوا إنه داخل في حقيقة الغسل فلا يتحقق بدونه وإنما عدّوه فرضاً على حدة للبالغة في الحث عليه .

الشافعية — عدّوا فرائض الوضوء ستة وهي : النية، وغسل الوجه، وغسل اليدين مع المرفقين، ومسح بعض الرأس، وغسل الرجلين مع الكعبين، والترتيب . =

سنن الوضوء

وأما سنننه ، فمنها غسل اليدين الى الرسغين (والرسغ مفصل الكف) يغسلهما ثلاثا بالماء الطهور .

وفما تحصل به سنة غسل اليدين تفصيل في المذاهب .^(٢)

= الخنابلة — عدّوا فرائض الوضوء ستة وهي : غسل الوجه ومنه داخل الفم والأنف ، وغسل اليدين ، ومسح جميع الرأس ومنها الأذنان ، وغسل الرجلين ، والترتيب ، والموالاة ؛ وأما النية فعدّوها شرطا في صحته .

الحنفية — عدّوا فرائض الوضوء أربعة وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح ريع الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين .

(١) الخنابلة — قالوا إن غسل اليدين في الوضوء سنة إلا في حق من استيقظ من نوم ليل ينقض الوضوء فانه اذا أراد الوضوء كان غسل يديه في هذه الحالة واجبا يأثم لتركه وإن كان وضوءه صحيحا .

(٢) المالكية — قالوا إن كان الماء قليلا وهو ما لا يزيد عن صاع كما تقدّم ولم يكن جاريا فان أمكن الافراغ منه كالصحفة فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل ادخالهما فيه ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين فان أدخلهما في الاناء قبل غسلهما في هذه الحالة أو أدخل احدهما فعل مكروها وفاتته سنة الغسل ، وإن كان الماء كثيرا أو جاريا فان السنة تحصل بغسلهما مطلقا سواء كان الغسل داخل الماء أو خارجه فان كان الماء قليلا ولا يمكن الافراغ منه كالموض الصغير فان كانت يدها نظيفتين أو عليهما وساخة لا يتغير الماء بها اذا أدخلهما فيه فانه يعترف ببديه أو لإحدهما ويغسل خارجه وتحصل السنة بذلك فان كانت يدها غير نظيفتين وخاف تغير الماء بادخالهما فيه احتمال على الأخذ منه بقمه أو بخرقه نظية فان لم يمكن ذلك تركه وتيمم إن لم يجد غيره .

الحنفية — قالوا غسل اليدين الى الرسغين في الوضوء تارة يكون سنة مؤكدة وذلك بالنسبة لمن يريد الوضوء وهو مستيقظ من النوم اذا كان نائما بدون استنجاء =

= أو نام مستنجيا ولكن توهم بعد استيقاظه أن على يده نجاسة، وتارة يكون سنة غير مؤكدة وهو فيما عدا ذلك، وفي كيفية الغسل تفصيل ذلك لأن الإناء الذي يريد أن يتوضأ منه إما أن يكون صغيرا يمكن رفعه والصب منه أو لا فإن كان صغيرا رفعه وصب منه على اليمنى وغسلها ثلاثا مع ذلك بعض أصابعها ببعض ثم يفعل اليسرى كذلك وإنما قالوا بغسل كل واحدة منهما على حدة مع البداءة باليمنى لأن الثيامن مستحب فلو غسلهما معا ثلاثا أجزأه بلا كراهة، وإن كان الإناء كبيرا لا يمكن رفعه والصب منه فإن كان معه إناء صغير كالكوز اغترف به وغسل اليمنى ثم اليسرى على الوجه المتقدم، وإن لم يكن معه إناء صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون كفه وصب على اليمنى ثم أدخل اليمنى وغسل اليسرى فإن أدخل كفه مع أصابع يده اليسرى يصير الماء الملاقى للكف مستعملا ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل إذا غلب على ظن المتوضئ أن ما يعرفه كله أو نصفه صار مستعملا إلا إذا نوى الاعتراف لا الغسل فإن الماء لا يكون مستعملا فإن خالف هذه الكيفية بأن أدخل يده في الإناء الصغير الذي يمكن رفعه قبل غسلها، أو أدخلها في الإناء الكبير الذي لا يمكن رفعه ومعه إناء صغير يمكن الاعتراف به أو أدخل أصابع يده اليسرى في الإناء الكبير مع الكف عند عدم وجود الإناء الصغير فإن كل ذلك يكون مكروها تنزيها . هذا إذا لم يكن على يده نجاسة فإن كانت لا يجوز إدخالها في الإناء على أى حال ووجب عليه أن يحتال على تناول الماء بضمه أو بخرقة فإن عجز تركه وتيم ولا إعادة عليه حيث لا يجد غيره .

الشافعية — قالوا تحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاثا خارج الإناء وكذا بغسلهما في الماء القليل إذا تيقن طهارتهما فإن شك في طهارتهما كره غسلهما فيه، وإن تيقن نجاستهما حرم وعليه في هذه الحالة أن يغسلهما قبل إدخالهما في الإناء ثلاثا بتطهيرهما وهو سنة مستقلة ثم يغسلهما بعد ذلك ثلاثا لتحصل سنة الوضوء . هذا ولا بدّ لسنن الوضوء من نية خاصة بأن ينوى بقلبه سنن الوضوء عند غسل يديه ولا يكفي فيها نية رفع الحدث لأنها لا تكون إلا عند غسل الوجه وهو متأخر عن

وغسل اليدين المطلوب في كل وضوء لما نقل في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من مواظبته على ذلك . وأما ما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل إدخالها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » فإنه لبيان شدة تأكيد الغسل في هذه الحالة :

ومنها التسمية في ابتداء الوضوء على تفصيل في المذاهب .^(١)

= غسل اليدين وما بعده من السنن التي قبل غسل الوجه ، ولا تحصل سنة غسل اليدين إلا بشرط تقديمه على المضمضة .

الحنابلة — قالوا تحصل سنة غسلهما ثلاثا سواء كان الغسل خارج الإناء أو فيه .

(١) الحنفية — قالوا يكفي في حصول السنة أى ذكر كان فلو قال لا إله إلا الله أو سبحان الله حصلت به السنة إلا أن الأفضل عندهم التسمية بما ورد وهو بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام ، ويسن تقديم الاستعاذة على التسمية فإذا نسي أولا ثم ذكرها بعد غسل البعض فأتى بها لا يكون محصلا للسنة ولكن يندب له أن يأتي بها متى ذكرها .

الشافعية — قالوا إن أصل السنة لا يحصل إلا بلفظ بسم الله والأكل أن يتم البسملة فإن ترك التسمية في أول الوضوء أتى بها في الأثناء ويقول بسم الله أولا وآخره وكذا يأتي بها بعد نهاية الوضوء إلا إذا تشهد ودعا فإنه لا يأتي بها حينئذ لأنه يكون قد فرغ من الوضوء وتوابعه ، ويسن عندهم تقديم الاستعاذة عليها كالحنفية .

المالكية — قالوا إن التسمية مندوبة وتحصل بلفظ بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .

الحنابلة — قالوا إن التسمية في أول الوضوء واجبة فلو تركها عمدا بطل وضوءه بخلاف ما لو تركها جهلا أو سهوا فإن وضوءه يصح بدونها فإن تذكرها في أثناء الوضوء ابتدأه بالتسمية في أوله ولا تكفى التسمية عندهم إلا إذا كانت بلفظ بسم الله .

ومنها المضمضة وفي تفسيرها اختلاف المذاهب ^(١) .

ومنها الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه ^(٢) ، وتسنّ المبالغة ^(٣) في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم وتركه له إثم لا يفسد صومه وينبغي في المضمضة والاستنشاق أن يتضمن ويستنشق بست غرفات فيغترف ثلاثا للمضمضة وثلاثا

(١) الحنابلة — قالوا إن المضمضة فرض من فرائض الوضوء وكذا الاستنشاق لدخولها في حد الوجه كما تقدم ، وعرفوا المضمضة بأنها تحريك الماء في الفم ولو لم يطرحه بأن ابتلعه مثلا ولا تحصل بدون ذلك .

المالكية — عرفوا المضمضة بأنها إدخال الماء في الفم وطرحه فلو دخل الماء فيه بدون قصد أو أدخله ولم يحركه أو أدخله وحركه ولم يطرحه بأن ابتلعه فلا تحصل السنة .

الشافعية — قالوا إن المضمضة هي جعل الماء في الفم ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارة الماء ولا بجه بل هذا هو الأكمل نعم يشترط أن يتقدم على الاستنشاق .

الحنفية — عرفوا المضمضة بأنها استيعاب جميع الفم بالماء والمعتمد عندهم أن تحريك الماء وطرحه ليس بشرط في حصول السنة فلو شرب الماء عباً أجزاء عن المضمضة أما اذا شربه مصاً فإنه لا يجزئه .

(٢) الحنابلة — قالوا إن الاستنشاق فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا الاستنشاق إيصال الماء الى مارن أنفه وهو ما لان من الأنف ولا يشترط في حصول السنة جذبه بالنفس .

الشافعية — قالوا هو جعل الماء في الأنف وإن لم يصل الى أقصاه ولا يشترط جذب الماء بالنفس نعم هو أكمل .

(٤) المالكية — جعلوا المبالغة فيهما لغير الصائم مندوبة لا سنة .

للاستنشاق^(١)، ومنها الاستنثار وهو طرح الماء من الأنف بالنفس بأن يضع أصبعه (السبابة والإبهام) من يده اليسرى على أعلى مارن أنفه عند نثر الماء لأنه أبلغ في النظافة فلو كان بأنفه قذارة متجمدة أخرجها بمخصر يده اليسرى .

ومنها مسح الأذنين ظاهرا وباطنا، ومنها مسح صماخ الأذنين^(٢) .

ومنها تجديد الماء لمسح الأذنين بغير بلل الرأس والأفضل في كيفية المسح أن يدخل أطراف سبابتيه في صماخيها ويضع إبهامه خلفهما ويثنى أصبعيه (السبابة والإبهام) ويديرهما حتى يعم مسحهما ظاهرا وباطنا، وإن مسحهما بأي كيفية أخرى

(١) الشافعية — قالوا الأفضل أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ثم يكرر ذلك ثلاث مرات واشتروطوا في السنن الثلاثة أن تكون مرتبة فلو قدم المتأخر فاته سنة المتقدم .

الحنابلة — قالوا الأفضل أن تكون المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة بحيث يتضمن ثلاثا ويستنشق ثلاثا بتلك الغرفة جامعا بينهما في كل مرة .

(٢) الحنابلة — قالوا ان مسح الأذنين مع صماخهما فرض لدخولهما في حد الرأس كما تقدم .

الحنفية — قالوا ان ادخال الحنصر في صماخ الأذنين من آداب الوضوء لا من سننه .

(٣) الحنفية — قالوا بكراهة مسح الأذنين بماء جديد على الراجح .

(٤) الشافعية — قالوا إنما يسن تجديد الماء للأذنين اذا أراد مسحهما ببلل المسحة الأولى لرأسه لأن بلل هذه المسحة يكون مستعملا فاذا أعاد مسح رأسه ثانيا أو ثالثا لا يسن تجديد الماء للأذنين بل يحصل أصل السنة ببلل المسحة الثانية أو الثالثة نعم يكون تجديد الماء في هذه الحالة أكمل . هذا ولا تحصل سنة مسح الأذنين إلا بعد مسح الرأس .

وعمهما بالمسح أجزاءه ، ويكره تكرار مسحهما لأن المسح مبني على التخفيف وفي التكرار تشديد ؛ ومنها الترتيب بين الأعضاء الأربعة بأن تقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ؛ ومنها رد مسح الرأس إن بقي بيده بلل من المسحة الأولى وإلا فلا يستلزم الرد ؛ ومنها الاستثناء في ابتداء الوضوء ويكفي في تحصيل السنة أن يستاك بأصبعه ولكن عود الأراك أفضل .

ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين إن لم يتوقف عليه وصول الماء إلى خلاهما فان توقف عليه كان فرضاً ، وكيفية في اليدين أن يجعل باطن أحدهما على ظاهر الأخرى مع إدخال أصابع أحدهما بين أصابع الأخرى ، وكيفية في الرجلين أن يضع خنصر يده اليسرى بين كل أصبعين من أصابع رجله مبتدئاً من خنصر رجله اليمنى منتهاً بخنصر رجله اليسرى من أسفل رجله وهذه الكيفية مندوبة ؛ ومنها تحريك

(١) الشافعية — قالوا يستلزم تكرار مسح الأذنين مراعاة لمن يقول إنهما من الرأس كما يستلزم ثلث غسلهما مع الوجه مراعاة لمن يقول إنهما من الوجه ، وكذا يستلزم أن يلصق كفيه على ظاهرهما .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الترتيب بين هذه الأعضاء فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا إن مسح ربع الرأس فرض كما تقدم . واستيعابها بالمسح مرة واحدة سنة ، ورد مسحها سنة أخرى .

الشافعية — قالوا مسح بعض الرأس فرض واستيعابها بالمسح سنة . ورد المسح سنة أخرى بشرط أن يكون له شعر ينقلب .

(٤) المالكية — قالوا إن الاستاك فضيلة أي مندوب لا سنة .

(٥) الشافعية — قالوا إن أصبعه لا يكفي في تحصيل السنة على الراجح .

(٦) المالكية — قالوا يجب تخليل أصابع اليدين ون وصل الماء بدون التخليل ، أما أصابع الرجلين فيكفي وصول الماء إلى حلقها فلا يجب تخليلها إن وصل الماء بل يندب .

خاتمته الذى يصل الماء الى ماتحته فان منع وصول الماء الى ماتحته فرض تحريكه^(١) .

ومنها تخليل شعر لحيته الغزيرة لغير المحرم، أما المحرم فيكره له التخليل إن لم يؤد إلى سقوط شعر منه وإلا حرم، وكيفية التخليل أن يأخذ بيده اليمنى كفا من ماء جديد ثم يضع باطنها أسفل لحيته من جهة صدره ثم يفرق بها الشعر إلى أعلاها .

(١) المالكية — قالوا الخاتم إما أن يكون لهسه مباحا أو حراما أو مكروها فان كان مباحا لا يجب تحريكه سواء كان ضيقا أو واسعا وصل الماء الى ماتحته أو لم يصل لا فى الوضوء ولا فى الغسل، فان نزع بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب عليه غسل ماتحته إن كان ضيقا وظن أن الماء لا يصل الى ماتحته ؛ وإن كان حراما أو مكروها فان كان واسعا أجزأ تحريكه وإن لم تصل اليد الى ذلك ماتحته اكتفاء بالذلك به وإن كان ضيقا وجب نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ماتحته، ومثل الخاتم المباح فى ذلك ما كان مباحا للمرأة من أساور وخلاخل ونحوها فلا يجب عليها تحريكها سواء كانت واسعة أو ضيقة وإن لم يصل الماء الى ماتحتها فان نزعها بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب غسل ماتحتها إن كانت ضيقة وظنت عدم وصول الماء اليه . والخاتم المباح للرجل هو ما كان من فضة وكان وزنه لا يزيد عن درهمين وكان واحدا غير متعدّد . والمحترّم ما كان من ذهب أو من فضة تزيد على درهمين أو متعدّدا، والمكروه ما كان من نحاس أو رصاص أو حديد .

الحنفية — قالوا تحريك الخاتم الواسع مندوب لا سنة، أما الضيق الذى يمنع وصول الماء الى ماتحته فان تحريكه فرض كما ذكرنا لافرق فى ذلك بين المباح وغيره .

(٢) المالكية — قالوا بكراهة تخليل شعر اللحية الغزير الذى لا تظهر البشرة تحته لأنه تعمق فى الدين والتخليل المكروه هو إيصال الماء للبشرة بالذلك وأما تحريك الشعر ليدخل الماء بينه فواجب كما تقدّم فى الفرائض .

ومنها تقديم اليمنى على اليسرى في اليدين والرجلين ^(١) .

ومنها البداءة بمقدم الأعضاء ^(٢) بأن يغسل الوجه من أعلاه الى أسفله واليدين من الأصابع الى المرفق ويمسح الرأس من منابت الشعر الى أعلاه كما تقدم ويغسل الرجلين من أطراف الأصابع الى الكعبين .

ومنها إطالة الغرة في الوجه والتحجيل في اليدين والرجلين ^(٣) بأن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب بحيث يغسل شيئاً من صفحتي العنق ومقدم الرأس في الوجه ، ويزيد في غسل اليدين بأن يغسل شيئاً من عضديه ، ويزيد في غسل الرجلين بأن يغسل شيئاً من ساقيه فوق الكعبين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » . ومهما الغسلة الثانية والثالثة ولا تحقق الغسلة الأولى إلا بتعميم غسل العضو فان عمت بالثانية فهما واحدة وان لم تعم إلا بالثلاث فالكل واحدة ويطلب بعد ذلك بالثانية والثالثة .

ومنها استقبال القبلة حال الوضوء ^(٤) .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا التيامن مندوب لاسنة .

(٢) المالكية — قالوا البدء بمقدم الأعضاء مندوب لاسنة .

الشافعية — فصلوا في البدء بين من يغرف الماء وبين من يصب عليه فقالوا إن اغترف بنفسه يسن له البدء بمقدم الأعضاء ، أما إذا صب عليه الماء كأن توضأ من حنفية أو ابريق أو وضأه غيره بدأ في اليدين من المرفق وفي الرجلين من الكعبين . (٣) المالكية — قالوا بكراهة غسل ما زاد على ، لا يتم الواجب إلا به وأما غسل الجزء الزائد عن أصل محل الفرض الذي لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وتأولوا إطالة الغرة والتحجيل بإدامة الوضوء .

(٤) المالكية — جعلوا كلا من الغسلة الثانية والثالثة مندوباً على حدته .

(٥) المالكية والحنفية — عدوا استقبال المنوضي للقبلة مندوباً لاسنة .

ومنها الفور وهو التابع والموالة بين أعضاء الوضوء الأربعة بحيث لا تضي بين الانتهاء من العضو السابق والشروع في العضو اللاحق مسافة يحذف فيها الأول كما تقدم . هذا وقد عدت السنن وغيرها مجملة في أسفل الصحيفة في المذهب .^(١)
^(٢)
^(٣)

- (١) المالكية والحنابلة — جعلوه فرضاً من فرائض الوضوء كما تقدم .
(٢) الحنفية — قالوا لو جف المغسول لعذر كأن فرغ الماء وضوئه فذهب لإحضار غيره فجف العضو بسبب ذلك لا يكره على الصحيح .

بحث عد السنن مجملة

(٣) المالكية — قالوا سنن الوضوء هي : غسل اليدين أولاً ثلاثاً ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، ومسح الأذنين ظاهراً وباطناً ، ومسح صمخ الأذنين ، وتجديد الماء لمسح الأذنين ، ورد مسح الرأس ان يبق بيده بال بعد المسح المفروض وإلا فلا يتدب الرد . وان جدد الماء لرد المسح كره ، وترتيب الفرائض مع بعضها .

الشافعية — قالوا سنن الوضوء هي : استقبال القبلة ، وتوقى رشاش الماء عند الوضوء ، ووضع الإناء المفتوح عن يمينه وغيره عن يساره ، ونية سنن الوضوء بقلبه عند غسل كفيه ، وأن يتلفظ بالنية عند غسل الكفين وعند الشروع في غسل وجهه ، والاستعاذة ، والتسمية ، ودعاء الوضوء بأن يقول بعد التسمية الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها . ويقول عند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة . وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً . وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم حرم شعري وبشري على النار وأظني تحت ظل عرشك =

= يوم لا ظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام . وأن يقول عند الفراغ من الوضوء مستقبلاً القبلة رافعاً يديه ووجهه الى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم يقرأ سورة القدر، والاستياك بخشن غير أصبعه إن لم يكن صائماً فيكره له الاستياك بعد الزوال لا قبله، ونية الاستياك إذا قدمه على غسل كفيه. وأن يقول عند الاستياك اللهم بيض به أسناني وشده به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين . وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من فيه ثم بالأيسر وأن يجره على رؤوس أضراسه وسقف حلقه وسطح لسانه طولاً، والأفضل أن يكون السواك يابساً مرطباً بالماء ويسن استعماله على أسنانه عرضاً . ويتأكد في مواضع كالوضوء وتغير رائحة الفم وعند الصلاة والقراءة والذكر ودخول المنزل وغير ذلك ، ويسن أن يكون باليد اليمنى ، وكيفية إمساكه أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ولا يقبض عليه ، ويسن غسل السواك ثانياً إذا أصابه سبخ أو رائحة كريهة، ويكره أن يزيد طوله على شبر، والمضمضة ثلاثاً، والاستنشاق ثلاثاً، والبدء بمقدم الأعضاء على ما تقدم، وأن يغترف الماء لوجهه بكفيه معاً، وأن لا يلمط وجهه بالماء، وتخليل اللحية الغزيرة، وتعميم الرأس بالمسح ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد وذلك الأعضاء، والنيامن في الوضوء كما تقدم، وإطالة الغرة والتججيل على ما تقدم، وتليث الأقوال والأفعال في الوضوء ما عدا ألفاظ النية، والموالة لغير صاحب السلس فإنه يجب عليه الموالة كما تقدم، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا الحاجة، وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا الحاجة ، وترك تشييف الأعضاء إلا الحاجة ، وترك نفث الماء إلا الحاجة، والشرب من بقية ماء الوضوء وتحريك خاتمة الواسع، أما الضيق الذي =

= يمنع وصول الماء الى ما تحته فانه يجب تحريكه حتى يصل الماء الى ما تحته كما تقدم .

الحنفية — عدّوا سنن الوضوء كما يأتي (البداءة) بالتسمية (والبداءة) بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثا وهي : سنة مؤكدة للاستيقظ من النوم اذا نام بلا استنجاء أو نام مستنجيا ولكن توهم أن على يده نجاسة وسنة غير مؤكدة لغيره (والاستياك) بالأركان عند المضمضة وهو سنة مؤكدة للوضوء لا للصلاة نعم يندب للصلاة إن أمن نزول الدم من اللثة كما يندب لاصفرار السن ولتغير رائحة الفم ولقراءة القرآن وكيفيته المندوبة أن يمسكه بحيث يجعل الخنصر أسفله والإبهام تحت رأسه وباقي الأصابع فوقه ثم يستاك من يمين الفم الى يساره عرضا لا طولا ثلاث مررات بثلاث مياه ويندب أن يكون العود لينا لا يابسا وأن يكون مستويا لا معقدا وأن يكون طول شبر . ويندب غسله قبل استعماله وأن لا يمسه وأن لا يستاك وهو مضطجع و (المضمضة ثلاثا) و (الاستنشاق ثلاثا) و (تجديد الماء لكل مرة) و (المبالغة) في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم (وتحليل) شعر اللحية الغزيرة لغير المحرم . أما اللحية الخفيفة فان تحليلها واجب حتى يصل الماء الى ماتحت الشعر، و (تحليل) أصابع اليدين والرجلين و (الغسلة) الثانية والثالثة فيما يغسل . و (تكيل) مسح الرأس بعد مسح القدر المفروض و (مسح) الأذنين بماء الرأس و (ذلك) الأعضاء المغسولة و (الموالاة) بحيث يغسل اللاحق قبل جفاف السابق و (الترتيب) المنصوص عليه في الآية الكريمة و (النية) بأن ينوى ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث ، وكيفيتها أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى ، أو نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة .

و (ترك) لطم الوجه بالماء و (بده مسح) الرأس من جهة مقدمها و (البدء) في غسل اليدين والرجلين بأطراف الأصابع و (عدم الإسراف) في الماء اذا كان يعتقد أن ما زاد على الثلاث من أعمال الوضوء وإلا كان ترك الإسراف مندوبا . و (إعادة) غسل اليدين مع غسل الذراعين الى المرفقين فان غسلهما أولا سنة تغني =

= عن الفرض بمعنى أنه لو غسل ذراعيه من الرسغين الى المرفقين بعد البدء بغسل يديه الى رسغيه أجزأه عن الفرض وإن كان لا يثاب عليه ثواب الفرض لأن ثواب الفرض لا يأتي إلا بنيته فإن قصد بالغسلة الثانية أداء الفرض كان محصلاً لثواب السنة والفرض .

الحنابلة — قالوا سنن الوضوء هي (استقبال) القبلة ، و (السواك) عند المضمضة ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لأسنانه وطولاً بالنسبة الى لسانه وفمه وأن يستاك بيده اليسرى ويستاك على أسنانه ولثته وفمه وأن يكون العود ليا غير ضار ويكره أن يستاك بعود يابس والسواك سنة في جميع الأوقات إلا بعد الزوال بالنسبة للصائم فإنه مكروه سواء كان العود رطباً أم يابساً . أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ويباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالرطب . ويتأكد الاستياك عند كل صلاة ، وعند الانتباه من النوم ، وعند تغيير رائحة فم ، وعند الوضوء ، وعند قراءة القرآن ، وعند دخول مسجد ، وعند دخول منزله ، وعند خلو المعدة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن من شايه الى أضراسه ، ويكره أن يستاك بريحان وبرمان وعود ذكي الرائحة وقصب ونحوه .

و (غسل) الكفين ثلاثاً على ما تقدم و (تقديم) المضمضة والاستنشاق على الوجه على ما تقدم و (المبالغة) فيهما غير الصائم و (ذلك) جميع الأعضاء التي ينبوعها الماء و (إكثار) الماء في غسل الوجه لما فيه من الشعر والأشياء الغائرة والبارزة و (تخليل) الحمية العزيرة عند غسله و (تخليل) أصابع اليدين والرجلين اذا وصل الماء في الغسل اليها بدون ذلك وإلا كان التخليل واجباً و (تجديد) الماء لمسح الأذنين و (تقديم) الأيمن على الأيسر و (إطالة) الغرة والتججيل على ما تقدم و (الغسلة) الثانية والثالثة إن عمت الأولى و (استصحاب) نيته الى آخر الوضوء بقلبه و (نية) سنن الوضوء عند غسل كفيه الى الكوعين و (النطق) بالعاظ النية سرا وأن لا يستعين بغيره فيه و (أن يقول) عند فراغه من الوضوء رافعاً بصره الى السماء أشهد أن لا إله =

مندوبات الوضوء أو فضائله

وأما مندوباته فكثيرة مفصلة في المذاهب^(١) .

= إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

(١) المالكية — قالوا فضائل الوضوء طهارة موضعه شأننا وفعلاً فيكره في موضع متنجس بالفعل وفي موضع شأنه النجاسة ولو لم يتنجس كبيت الخلاء الذي بنى ولو لم يستعمل صونا للعبادة عن خسة الموضع .

وتقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الامكان بحيث يسيل على جميع العضو ويعمه وان لم يتقاطر عنه .

وتقديم الميامن على المياسر فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى .

ووضع الإناء المفتوح الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه والضييق الذي يصب منه الماء على يساره .

والبدء بأول الأعضاء عرفاً كأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم الرأس .

والغسلة الثانية والثالثة في كل مغسول ولو الرجلين ولا تحسب الثانية إلا إذا عمت الأولى ، ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية فإذا توقف التعميم على الثلاثة فكلها واحدة ويطلب ندباً بالثانية والثالثة .

والاستياك قبل الوضوء بنحو عود ويكفى الأصبع ان لم يوجد غيره ويكون قبل الوضوء ، ويندب الاستياك باليمنى ، وأن يبدأ بالجانب الأيمن عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ولا يقبض عليه ، ويندب السواك للصلاة إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، وتغير فم بأكل أو شرب وغير ذلك .

- = والتسميه في أوله بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .
 والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا لحاجة .
 والترتيب بين السنن والفرائض بأن يقدم غسل اليدين الى الكوعين والمضمضة والاستنشاق على غسل الوجه وتجديد الماء لمسح الرأس .
 الحنفية — قالوا فضائل الوضوء وتسمى مندوباته ومستحباته وآدابه منها :
 الجلوس في مكان مرتفع لئلا يصيبه رشاش الماء المستعمل .
 وإدخال الخنصر المبتل في صماخ الأذن .
 وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو .
 وطهارة موضع الوضوء .
 وأن لا يكون الوضوء بماء مشمس وقد تقدم في مكروهات المياه .
 وتقديم أعلى الأعضاء على أسافلها .
 وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه .
 واستقبال القبلة حال الوضوء .
 وتحريك خاتم الأصبع الذي يصل الماء تحتة وإلا فرض .
 وعدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتحضيره فلا شيء فيه .
 والشرب قائماً مستقبلاً القبلة من نية ماء وضوئه .
 وإطالة الغرة والتحجيل إن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض .
 وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريماً للدخلى .
 ومسح بلل الأعضاء بنحو مدح من عبره نية في مسح .
 وعدم نقض يده من الماء وضو

= وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثاً .

وأن يقول بعد فراغه من الوضوء وهو قائم مستقبل القبلة أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .

وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا للحاجة .

وأن يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه .

والنسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه .

وأن يغترف الماء للضمضة والاستنشاق بيده اليمنى .

وأن يستنثر بيده اليسرى .

وأن لا يخلص نفسه باناء للوضوء بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه .

وأن تكون آنية الوضوء من فخار ونحوه وإن كان له عروة غسلها ثلاثاً .

ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه وغيره عن يساره .

وأن يتعهد موق عينيه بالغسل . وأن يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة وأوقات الكراهة، هي وقت طلوع الشمس وما قبله ، والاستواء والغروب وما قبل الغروب بعد صلاة العصر، وإعداد الماء الطهور قبل الوضوء، وأن لا يتطهر من ماء أو تراب من أرض مغضوب عليها والدعاء حال الوضوء بما ورد فيقول في ابتداء الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشركك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة ولا ترخني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل ذراعي الأيمن اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً وعند غسل الأيسر اللهم لا تعطني كتابي بيساري ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم أظني =

مكروهات الوضوء

أما مكروهات الوضوء : فمنها الإسراف^(١) في صب الماء بأن يزيد على الكفاية وهذا إذا كان الماء مباحا أو مملوكا للتوضئ فان كان موقوفا على الوضوء منه كالماء المعد للوضوء في المساجد فان الإسراف فيه حرام^(٢) .

ومنہا الزيادة على الثلاث في المغسول وهي من الإسراف ، والزيادة على المزة الواحدة في المسح اذا قصد بالزيادة أنها من الوضوء أما إن كانت الزيادة للنظافة^(٣)

= تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظل عرشك وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح العنق اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبى مغفورا وسعي مشكورا وتجارتى ان تبور . (و مسح الرقبة) بظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود بها أما مسح الحلقوم فانه بدعة . (والتيامن) أى البداءة باليمين .

الحنابلة والشافعية — لم يعدوا الفضائل التى ذكرها المالكية والحنفية بل عدوا كثيرا منها فى السنن كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا يكره الإسراف تحريما اذا اعتقد أن ما زاد على الغسلات الثلاث من أعمال الوضوء أما اذا لم يعتقد ذلك بأن زاد عليها للنظافة ونحوها كما ذكر فان الكراهة تكون تنزيهية، وكذا يكره التقدير فى الوضوء كراهة تنزيهية . والتقدير : (هو أن يكون تقاطر الماء عن العضو المغسول غير ظاهرا) .

(٢) الشافعية — قالوا إن الإسراف فى ماء الميضأة بخصوصه لا يحرم إن توضأ منها لعود الماء إليها وإنما هو مكروه فقط .

(٣) الشافعية — جعلوا المسح كالمغسول فى طلب التثليث إلا فى الخف فيكره الزيادة على الثلاث فيها . وعلى المزة الواحدة فى الخف . ومحل الكراهة عندهم اذا تيقن إتيانه بالثلاث فان شك فى أى من الأضراس أتى به، شك فيه .

أو التبرد ونحوه فلا كراهة ما لم يكن الماء موقوفاً على الوضوء وإلا حرم كما تقدم ؛
ومنها مسح الرقبة بالماء لأنه غلوفى الدين وتشديد^(١) .

ومنها مبالغة الصائم فى المضمضة والاستنشاق مخافة أن يفسد صومه .

ومنها أن يتوضأ فى موضع متنجس خوفاً من أن يصيبه شئ من رشاش الماء^(٢)
المتنجس لسقوطه على الموضع المتنجس ؛ ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله
تعالى إلا الحاجة .

ومنها ترك سنة من سنن الوضوء على تفصيل فى المذاهب^(٣) .

مبحث نواقض الوضوء

ينقض الوضوء أشياء : منها الخارج من أحد السيلين وهو (إما أن يكون)
معتاداً كالبول والمذى والودى ، وقد تقدم تعريف المذى والودى ، وكذا الهادى وهو

(١) الحنفية — قالوا إن مسح صفحتى العنق بعد مسح الأذنين بدون ماء
جديد سنة بخلاف مسح الحلقوم فإنه بدعة .

(٢) المالكية — ألحقوا بالموضع المتنجس الموضع الذى شأنه النجاسة وإن
لم يكن نجساً بالفعل .

(٣) الشافعية — قيدوا الكراهة بترك السنة المختلف فى وجوبها أو المؤكدة
فإن ترك كل منهما مكروه وترك غيرها خلاف الأولى .

الحنفية — قالوا ترك السنة المؤكدة كانية والمضمضة وغيرها مكروه تحريماً ،
وأما ترك السنة غير المؤكدة فهو مكروه تنزيهاً .

الحنابلة — قالوا ترك سنة من سنن الوضوء خلاف الأولى وهو أقل من المكروه
ما لم يرد نص بالهوى فإن ورد نص بالهوى فإن الترك يكون مكروهاً .

المالكية — لم يفصلوا فى ترك سنة من سنن الوضوء متى أطلقت الكراهة
تنصرف عندهم الى التنزيهية .

ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب ولادتها؛ والمني الخارج بغير لذة، والغائط، والريح (وإما أن يكون غير معتاد كالودود والخصى والدم والقيح والصدید) وهي تنقض الوضوء سواء كانت خارجة من القبل أو الدبر.

ومنها ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين وإن لم يخرج، وهو أمور :
(أحدها) غيبة العقل، إما بتعاطى نمر أو حشيشة ومحوها من المسكرات، وإما ينجون أو إغماء أو صرع، وإما بنوم وفي النوم الناقض تفصيل المذاهب .^(٣)

(١) الشافعية — أوجبوا في المني الغسل ولو خرج بدون لذة متى خرج بشروطه الآتي بيانها في مبحث الغسل . على أن خروج المني لا ينقض الوضوء عندهم .
المالكية — قالوا المني الخارج بلذة غير معتادة ينقض الوضوء أيضا ولا يوجب الغسل كما إذا نزل في الماء الحار فالتد فأمنى .

(٢) المالكية — قالوا يشترط في الخارج أن يكون معتادا من مخرج معتاد، وأن يكون خروجه في حال الصحة . فالخصى والودود والدم والقيح والصدید الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء بشرط أن يكون الخصى أو الدود متولدا في المعدة أما إذا لم يكن متولدا في المعدة كان ابتلع حصة أو دودة فخرجت من المخرج المعتاد كانت ناقضة لأنها تكون معتادة حينئذ .

(٣) الحنفية — اشترطوا في النقض بالنوم أن المتوضئ مضطجعا أو متكئا على أحد وركبه . لأسرعا مناصله الذي يترتب عليه خروج الحدث، أما إن نام بغير هذه الحالة بأن نام قاعدا متمكنا أو وقفا أو كان راكعا ركوعا تاما على الهيئة المسنونة التي يأتي بيانها في كتاب الصلاة أو كان ساجدا كذلك فلا ينقض وضوءه لبقاء التماسك المانع من اسرخاء المفاصل . أقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء على من نام قائما أو قاعدا أو ركعا أو ساجدا نهما لوضوء على من نام مضطجعا . والصحيح عندهم أن النوم نفسه ليس به نقض وإنما النقض بما =

(ثانيها) لمس من يشتهى على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= يترتب عليه فنوم المعذور لا ينقض لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض حال اليقظة فلا ينقض حال النوم .

الشافعية — قالوا ان النوم ينقض اذا لم يكن النائم ممكنا مقعده بمقره بأن نام جالسا أو راكعا بدون مجافاة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه أو كان بين مقعده ومقره تحاف بأن كان نحيفا انتقض وضوءه ، والنوم بدون تمكن ينقض الوضوء وإن تحقق عدم خروج الحدث ، ولا ينقضه النعاس ، وهو ثقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين ، وإن لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله إلا اذا كان يسيرا في العرف وصاحبه جالس أو قائم .

المالكية — قالوا إن النوم ينقض الوضوء اذا كان نقيلا قصيرا أو طويلا سواء كان النائم مضطجعا أو جالسا أو قائما ، أو ساجدا ، ولا ينتقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان أو قصيرا ، إلا أنه يندب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقيل القصير ، أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوبا ويضعه بين ألييه ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال وأما الثقيل الطويل فينتقض مطلقا ولو كان مسدودا ، والثقيل مالا يشعر صاحبه بالأصوات ، أو بالخلل حبوته إن كان جالسا محتبيا ، أو بسقوط شيء من يده ، أو بسيلان ريقه أو نحو ذلك .

(١) المالكية — اشترطوا في نقض الوضوء باللمس أن يكون اللمس بالغا ، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون قصد ، وأن يكون الملموس عارى البشرة أو مستورها بساتر خفيف ، فإن كان الساتر كثيفا فلا ينتقض الوضوء إلا اذا كان اللمس بالقبض على عضو منه وقصد اللذة أو وجدها ، وأن يكون الملموس ممن يشتهى عادة فلا ينتقض الوضوء بلمس صغيرة لا تشتهى كبنت خمس سنين ، ولا بلمس عجوز انقطع =

= ارب الرجال منها لأن النفوس تنفر عنها ، ولا يختص اللس الناقض بعضو مخصوص من اللامس أو الملموس ؛ فينتقض بلمس عضو لشعر لا شعر لعضو فانه لا ينتقض وبالأولى لا ينتقض شعر لشعر لفقد الاحساس فيهما أو ظفر لظفر ، أو بلمس السن اذا كان كل من الشعر والظفر والسن متصلا . وقسموا الملموس أقساما : منها ان يكون امرأة غير محرم سواء كانت زوجة أو غيرها ؛ ومنها أن يكون شابا امرد ، أو شابا له لحية جديدة لأنه يلتذ به عادة ؛ ومنها المرأة اذا لمستها امرأة مثلها ؛ ومنها فرج الدابة دون جسدها ؛ ومنها أن يكون محرما اذا تلذذ بلمسها فان قصد بلمسها لذة ولم يجد لا ينتقض وضوءه ما لم يكن فاسقا شأنه ذلك فإن وضوءه ينتقض . ومن اللس القبلة على الفم وتنتقض الوضوء مطلقا ولو لم يقصد اللذة أو يجدها ، أو كانت القبلة بكره ، ولا تنتقض القبلة اذا كانت لوداع أو رحمة . هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس فان كان بالغا ووجد اللذة انتقض وضوءه ، فإن قصد اللذة فانه يصير لامسا يجري عليه حكمه السابق ، ولا ينتقض الوضوء بفكر ، أو نظر من غير لمس ولو قصد اللذة أو وجدها ، أو حصل له إنعاض ، فان أمذى بسبب الفكر أو النظر انتقض وضوءه بالمذى ، وإن أمنى وجب عليه الغسل بخروج المني .

الخفية — قالوا ان اللس لا ينتقض إلا بالمباشرة الفاحشة ، وهي تلاصق العرجين من شخصين مشتبهين بلا حائل يمنع حرارة البدن ، فان وقع ذلك التلاصق بين رجلين لا ينتقض وضوءهما إلا اذا كان إحليل اللامس متصببا ، وإن وقع بين رجل وامرأة انتقض وضوء المرأة مطلقا ، أما وضوء الرجل فلا ينتقض إلا اذا انتصب ، وإن وقع بين امرأتين انتقض وضوءهما .

الشافعية — قالوا إن لمس الأجنبية ينتقض مطلقا ولو بدون لذة ، ولو كان الرجل هرما ، والمرأة عجوز سوهاء ، بشرط عدم الحائل بين بشرة اللامس والملموس ويكفي الحائل الرقيق عندهم ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الغبار لا من العرق فلا ينفذ لمس رجل لرجل آخر ولو كان الملموس أمرد جميلا ولكن يسق منه =

(ثالثها) مس الذكر بلا حائل ، وكذا مس حلقة الدبر ، أو قبل المرأة فلو كان متوضاً ومس شيئاً من هذه الأشياء انتقض وضوءه سواء كان رجلاً أو امرأة وفي النقض بالمس تفصيل في المذاهب ^(١) .

= الوضوء ولا ينقض لمس انثى لمثلها ولا خنثى لخنثى ، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة ، واشتدوا من بدن المرأة شعرها وسنها وظفرها فان لمسها لا ينقض الوضوء ولو تلذذ به لأن من شأن لمسها عدم التلذذ ، وينتقض الوضوء بلمس الميت ، ولا ينتقض بلمس المحرم (وهي من حرم نكاحها على التأبید بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة) ، أما التي لا يحرم زواجها على التأبید كأخت الزوجة وعمتها وخالتها فان لمس إحداهن ينقض الوضوء ؛ وكذا ينقض بلمس أم الموطوءة بشبهة وبتناتها فان زواجهما وإن كان محترماً على التأبید ولكن التحريم لم يكن بالسبب المذكور بل كان بسبب غير مباح .

الحنابلة — قالوا ينقض الوضوء بلمس المرأة شهوة بلا حائل لا فرق بين كونها أجنبية أو محرماً ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة أو عجوزاً كبيرة ، أو صغيرة تستهي عادة ؛ ومثل الرجل في ذلك المرأة بحيث لو لمست رجلاً انتقض وضوءها بالشروط المذكورة — ولا ينقض اللبس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن غير الشعر والسن والظفر ، فان لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء — أما الملموس فانه لا ينقض وضوءه ولو وجد شهوة ، ولا ينقض لمس رجل لرجل ولو كان أمرد جميلاً ولا لمس امرأة لامرأة ، ولا خنثى لخنثى ولو وجد اللامس لذة .

(١) الحنفية — قالوا إن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوى ، فقال : يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال : « هل هو إلا بضعة منك ، أو مضغة منك » . ولكنه يستحب منه الوضوء خروجاً من خلاف العلماء لأن العبادة المتفق عايها خير من العبادة المختلف فيها بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهبه .

= هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم «من مس ذكره فليتوضأ» على الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة، ومثل مس الذكر في عدم التقض مس الدبر مطلقا وقبل المرأة، لكن لو أدخل أصبعه أو شيئاً (كطرف حقنة) غيبها انتقض وضوءه لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ثم خروجه فان أدخل بعضها ولم يغيبه فان أخرجهها مبتلة أو بها رائحة انتقض وضوءه وإلا فلا وكذلك المرأة اذا وضعت أصبعها أو قطنه ونحوها في قبلها فان خرج مبتلا انتقض الوضوء وإلا فلا .

المالكية - قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط، ان يمس ذكر نفسه المتصل به فلو مس ذكر غيره كان لا مسا يجرى عليه حكمه ، وأن يكون بالغاً، ولو خشي فلا ينتقض وضوء الصبي بذلك المس، وأن يكون المس بدون حائل ، وأن يكون المس بباطن الكف أو جنبه أو بباطن الأصابع أو جنبها أو برأس الأصبع ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى الأصابع الأصلية في الإحساس والتصرف فلا ينتقض اذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه كفضذه أو ذراعه كما لا ينتقض اذا مسه بعود أو من فوق حائل ، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة سواء التذ أو لا وسواء كان عمداً أو نسياناً ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ولو أدخلت فيه أصبعها ولو التذت ، ولا ينتقض بمس حلقة الدبر، ولا بادخال أصبعه فيه على الراجح، وإن كان حراما اذا كان لغير حاجة ، ولا بمس موضع الحب أى قطع الذكر، ولا بمس الخصبين ولا العانة ولو تلذذ، أما مس دبر غيره أو فرج امرأة فانه لمس يجرى عليه حكم الملامسة .

الشافعية - قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل اذا لم يتجزأ بعد الانفصال فلا يطلق عليه الاسم ، وينتقض بمس محل القطع وانما ينقض ذلك المس بشروط : (منها) عدم الحائل . ومنها : أن يكون المس بباطن الكف أو الأصابع وباطن الكف والأصابع « هو ما يستتر عند انطباقهما على بعضهما مع ضغط خفيف » فلا ينتقض بالمس بحرف الكف وأطراف الأصابع وما بينهما =

ومنها الخارج من غير السبيلين كالدم والقيح والصدید وكل نجس خرج من غير القبل والدبر فإنه ينقض الوضوء على تفصيل في المذاهب ^(١) .

== ولا فرق في المس المذكور بين أن يكون المنسوس ذكر نفسه أو ذكر غيره ولو كان ذكر صغير أو ميت إلا أنه ينتقض وضوء المس دون المنسوس ، ومثل الذكر في نقض الوضوء بمسه قبل المرأة وحلقة الدبر مطلقا . وأما الخصىتان والعانة فلا نقض بهما كما لا نقض بمس فرج غير آدمي كالبهائم .

الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بمس ذكر آدمي من نفسه ، ومن غيره صغيرا كما أو كبيرا حيا كان أو ميتا بشرط أن يكون الذكر متصلا ، وأن يكون المس بغير حائل . وأن يكون باليد بطنًا وظهرا ، إلا الأظافر ، وينتقض بمس حائقة دبره أو دبر غيره ، وبمس فرج الأنثى ، ولا ينتقض بمس امرأة فرج نفسها إلا إذا أو بلحت أصبعها إلى الداخل .

(١) الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن غير القبل والدبر المتقدم حكمه بشرط أن يكون كثيرا (والكثرة والقلّة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفا ونخافة وضخامة) فلو خرج دم مثلا من نحيف وكان كثيرا بالنسبة إلى جسده نقض وإلا فلا ، ومن ذلك القيء عندهم .

الحنفية — قالوا ينقض الخارج النجس من غير السبيلين إذا سأل بحيث يتجاوز موضع خروجه ، فلو خرج دم من جرح لا ينقض الوضوء إلا إذا علا على رأس الجرح ثم انحدر إلى أسفل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس في النقطة والنقطتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلا » . ومنه الدمع الذي يسيل من عين بها رمد أو عمش (وهو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في غالب الأوقات) فإنه ناقض للوضوء فإن استمر نزوله كان صاحب عذر وسأى حكمه أما إذا كان الخارج غير سائل كدودة أو حصاة خرجت من جرح أو أذن أو أنف أو لحم سقط من الجرح فإن ذلك ==

= كله لا ينقض لعدم سيلانه فضلا عن عدم نجاسته ، ومن كان مريضا بالباسور ونخرج دبره فان أدخله بيده أنتقض وضوءه وإن دخل بنفسه لا ينقض وكذا لا ينقض الوضوء الدم الذي يتردد في بياض العين لعدم سيلانه عن موضعه ومن الخارج من غير السيلين القيء وهو ينقض اذا ملأ الفم ، وقد تقدم بيان ذلك في مبحث الأعيان النجسة .

المالكية — قالوا ان الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء في صورتين نادرتين ، إحداهما ما خرج من الثقبه فانه ينقض الوضوء بشرط أن تكون تحت المعدة وأن يتقطع الخروج من السيلين معا ، فان كانت في المعدة أو فوقها لم ينقض الخارج منها على كل حال ما لم يدم انسداد المخرجين بحيث يصير الثقبه كأنها مخرج فانه في هذه الحالة ينقض الخارج منها بالأولى من صورة الفم الآتية كما لا ينقض اذا كانت تحت المعدة ولم يتقطع الخروج من السيلين أو من أحدهما ، ثانيتهما الفم فاذا انقطع الخروج من المخرج وصار يبول أو يتغوط من فمه فانه بنقض الوضوء .

الشافعية — قالوا ينقض الوضوء بالخارج من غير السيلين في حالتين نادرتين :

(إحداهما) ما خرج من ثقبه تحت المعدة بشرط أن يكون المخرج المعتاد منسدا انسدادا عارضا لا خلقيا بان لم يخرج منه شيء وإن لم يلتحم ، فان خرج من ثقبه فوق المعدة أو فيها أو محاذيا لها لا ينقض ولو كان المخرج منسدا ، وكذا لا ينقض ماخرج من ثقبه تحت المعدة اذا كان المخرج المعتاد مفتوحا فان كان انسداد المخرج المعتاد خلقيا فان الخارج من الثقبه ينقض مطلقا في أى جزء من البدن .

ولا ينقض الوضوء خروج شيء من المنافذ الأصلية كالفم والأنف والأذن ولو قامت مقام المخرج المعتاد مع انسداده .

(ثانيتهما) خروج المقعدة والباسور فانه ينقض الوضوء مطلقا سواء أعادت بنفسها أم أعادها بيده .

مبحث وضوء المعذور

يشتترط في نقض الوضوء بالخارج مطلقاً أن يكون خروجه حال الصحة فإن خرج حال المرض كالسلس كان صاحبه معذوراً وفيه تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الشافعية — قالوا ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ويعصبه فإن فعل ذلك ثم توشأ ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء وإنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط وهي : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ، وأن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق وبين التحفظ والوضوء ، وأن يوالى أيضاً بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض وبين الوضوء والصلاة ، وأن تكون هذه الأعمال كلها بعد دخول الوقت إلا أنه لو أحر الصلاة عن تمام الوضوء لمصلحتها كالذهاب إلى المسجد وانتظار جماعة أو جمعة لم يضر ، ولا يصلى بهذا الوضوء إلا فرضاً واحداً فيكره هذه الأعمال لكل فريضة . نعم له أن يصلى بالوضوء الواحد مع الفريضة ماشاء من النوافل قبله أو بعده وتكون نيته في هذا الوضوء قصد الاستباحة لرفع الحدث لأنه دائم الحدث فوضوؤه لا يرفع حدثه وإنما يبيح له العبادة .

المالكية — قالوا لا ينتقض الوضوء بما خرج حال المرض كالسلس إذا كان خارجاً على وجه يعرف به أنه سلس بحيث لا يعرف أنه بول فإن ميز البول عنه نقض بشروط ثلاثة : الأول أن يلزم أغلب أوقات الصلاة أو نصفها فإن لازم أقل من ذلك كان ناقضاً . الثاني أن يكون غير منضبط فإن انضبط بأن انقطع في أول وقت الصلاة أو آخره كان ناقضاً ووجب على صاحبه أن يصلى أول الوقت في الحالة الأولى وآخره في الحالة الثانية وعليه جمع الصلاتين تقديماً في وقت الأولى إذا كان السلس يستغرق وقت الثانية وتأخيراً في وقت الثانية إذا كان يستغرق وقت الأولى . الثالث أن لا يقدر على رفعه بتروج أو صوم لا يشق عليه فإن قدر على رفعه بذلك =

= وجب التداوى منه ويغتفر له أيام التداوى ومحل ذلك في سلس المذى اذا كان لمرض أو لطول عزوبة بلا لذة معتادة .

أما الخارج لطول عزوبة بلذة معتادة بان كان كلبا نظر أو تفكر أمذى فهو ناقض مطلقا بلا خلاف ولو لازم كل الزمن . ونقض الوضوء بالسلس بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب مالك وهناك رأى بأن السلس لا ينقض مطلقا انما يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمن .

ومتى استوفى السلس هذه الشروط ندب الوضوء منه فقط ان لازم نصف الزمن أو أكثره . أما ان لازم كل الزمن فلا يندب الوضوء منه .

ومتى كان وضوء صاحب السلس صحيحا على ما تقدم فله أن يصلى به ما شاء الى أن يوجد ناقض غيره .

الحنفية - قالوا من به سلس بول لا يمكنه إمساكه أو استطلاق بطن أو انفلت ريج أو استحاضة أو نحو ذلك يقال له معذور ويثبت عذره في الابتداء اذا استمر استرسال حدثه وقتا كاملا لصلاة مفروضة فان لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذورا . وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا اذا انقطع وقتا كاملا لصلاة مفروضة أما بقاؤه بعد ثبوته فانه يكفي فيه وجوده ولو في بعض الوقت ، فلو تقاطر بوله مثلا من ابتداء وقت الظهر الى خروجه صار معذورا ويظل معذورا حتى ينقطع تقاطر بوله وقتا كاملا كأن ينقطع من دخول وقت العصر الى خروجه . أما اذا استمر من ابتداء وقت الظهر الى نهايته وصار معذورا ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ولو مرة فانه يظل معذورا ، وحكم المعذور أن يتوضأ اوقت كل صلاة ويصلى بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل . فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت بمعنى أنه لو كان متوضأ قبل حصول عذره لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقص بمحصل حدث آخر غير -

= العذر لخروج ريح أو سيلان دم من موضع آخر وغير ذلك . ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المفروضة فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً . وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً لأنه ليس وقت صلاة مفروضة بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيد ما شاء إلى أن يخرج وقت الظهر فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه لخروج وقت المفروضة . أما إن توضأ قبل طلوع الشمس فإن وضوءه ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر .

ويجب على المعذور أن يدفع عذره أو يقلله إن عجز عن دفعه بالقدر المستطاع الذي لا يضر ، فإن كان العصب ونحوه (كالحفاظ للمستحاضة) يدفع السيلان أو يقلل وجب فعله ، وإن كانت الصلاة من قيام توجب السيلان صلى قاعداً ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجبه صلى مومياً .

وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا ينتجس قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه غسله .

الحنابلة — قالوا من دام حدثه كأن كان به سلس بول أو مذى أو انفلات ريح أو نحو ذلك لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشرط : (أحدها) أن يغسل المحل ويعصبه بخرقه ونحوها أو بحشوه قطناً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع بحيث لا يفرط في شيء من ذلك فإن فرط ينتقض وضوءه بما يتزل من حدثه وإلا فلا ، ومتى غسل المحل وعصبه بدون تفريط لا يلزمه فعله لكل صلاة ، (ثانيها) أن يدوم الحدث ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة يسع الطهارة والصلاة ، فإن كانت عادته أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ولا يعدّ معذوراً ، وإن لم تكن عادته الانقطاع زمناً يسع الطهر والصلاة =

وينتقص الوضوء بالردة فمن كفر بعد اسلامه انتقض وضوءه لأنها تحبط العمل والوضوء من العمل . ولا ينتقض بالشك في الحدث فلو توضأ ثم شك هل أحدث أولاً فهو باق على وضوئه، وكما أن الشك لا يرفع الوضوء المتيقن كذلك لا يرفع الحدث المتيقن، ولو تيقن الحدث وشك هل توضأ أولاً فهو باق على حدثه، أما إن تيقن الطهر والحدث وشك في السابق منهما فانه يكلف بالتذكر في حالته قبلهما فيعمل بضدّها . مثلاً اذا توضأ بعد الفجر وأحدث ولكن لم يعلم ما اذا كان الحدث سابقاً أو الوضوء فانه ينظر في حالته قبل الفجر فان تذكر أنه كان محدثاً قبله فانه يعتبر

= ولكن عرض له ذلك الاقطاع بطل وضوءه ، (نألتها) دخول الوقت فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوءه إلا اذا توضأ قبله لفائتة أو لصلاة جنازة فان وضوءه يكون صحيحاً .

ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل فان لم يخرج فلا ينتقض وضوءه إلا بناقض آخر غير ذلك الحدث، وللعذور أن يصلى بوضوئه ما شاء من الفرائض والنوافل، واذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حدثه صلى قاعداً ، أما اذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث فانه يصلى بركوع وسجود مع نزوله ولا يجزئه أن يصلى مومياً .

(١) الشاعية — قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة اذا كان المرتد صحيحاً أما المريض كصاحب السلس فان وضوءه ينتقض بالردة .
الحنفية — قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة على أى حال .

(٢) المالكية — قالوا ينتقض الوضوء بالشك في الحدث أو سببه كأن يشك بعد تحقق الوضوء هل خرج منه ريح أو مس ذكره مثلاً أو لا ، أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أولاً أو شك بعد تحقق الناقض والوضوء هل السابق الناقض أو الوضوء فكل ذلك يقضى الوضوء لأن الذمة لا تبرا إلا باليقين والشاك لا يقين

متطهرا بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول وتيقن الطهارة التي رفعته وشك في الحدث الثاني هل هو قبل الطهارة فيكون متوضئا أو بعدها فلا يكون متوضئا ، والشك في الحدث لا يزيل يقين الطهر ، وإن تذكر أنه كان متطهرا قبل الفجر ، فإن كان من عادته تجديد الوضوء فيعتبر بعد الفجر محدثا^(١) لأنه كان متوضئا قبله بيقين ثم توضأ بعده بيقين وأحدث ولا يدري إن كان الوضوء السابق أم الحدث فالحدث متيقن والوضوء الثاني يحتمل أنه أتى به تجديدا للطهارة الأولى ويحتمل أنه أراد به رفع الحدث فلا يكون رفعها للحدث يقينا والمشكوك فيه لا يرفع الحدث المتيقن ، وإن لم يكن من عادته تجديد الوضوء اعتبر متطهرا لأن طهارته الثانية ظاهرة في رفع الحدث ، وهذا كله إذا كان الشك بعد الفراغ من الوضوء ، أما إن كان الشك في أثناءه فانه يبنى على المتيقن ويبعد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا ينتقض الوضوء بالقهقهة^(٢) لا في الصلاة ولا خارجها .

(١) الحنابلة — قالوا يعمل بضد حالته الأولى ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

(٢) الحنفية — قالوا ينتقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة (والقهقهة هي أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره) فتبطل بها الصلاة وينتقض الوضوء ولو لم يطل زمنها بخلاف ضحك يسمعه الضاحك وحده فانه يبطل الصلاة ولا ينتقض الوضوء ، ويشترط في نقض الوضوء بالقهقهة أن يكون المصلي بالغاً ذكراً كان أو امرأة عامداً كان أو ناسياً فلا ينتقض بها وضوء صبي ، وأن تكون في صلاة كاملة ذات ركوع وسجود فلا ينتقض الوضوء بها في صلاة الجأزة وسجود التلاوة وإنما تبطلهما فقط ، وأن يكون يقظاً فلا ينتقض بها وضوء الائم ولكن تبطل صلاته وإذا تعدد الخروج من الصلاة بالقهقهة بدل السلام انتقض وضوءه وصحت صلاته لأن الخروج من الصلاة بالسلام ليس فرضاً بل يكفي فيه كل مناف قصد به الخروج إلا أن القهقهة تنتقض الوضوء زجراً له لإساءته الأدب في حال مناجاة ربه ولو قهقهه الإمام =

ولا بأكل لحم جزور ولا بتغسيل الميت^(١) .

= ثم فقهه المؤتم ولو مسبقاً انتقض وضوء الإمام دون وضوء المؤتم لأن المؤتم بطلت صلاته بفقهه إمامه ففقهته ليست في الصلاة .

(١) الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور وبتغسيل الميت ، أما الأئمة فلقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل لحم جزور فليتوضأ » ، وأما الثاني فلما رواه عطاء أن ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء (وغاسل الميت هو الذى يباشر تغسيله لا من يصب الماء عليه) .

مبحث عند نواقض الوضوء إجمالاً في المذاهب

الحنابلة — حصروا النواقض في أمور وهى : الخارج من السبيلين من بول أو غائط أو ريح أو مذى أو دُم أو قيح أو صديد أو حصاة أو دودة . أو ولد بلا دم ، وكل نجس خرج من باقى البدن على التفصيل المتقدم . وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم بشرطه السابق ، ومس فرجه أو فرج آدمى بلا حائل ولمس الذكر بشرة الأنثى وبالعكس بشرطه المتقدم ، والردة ، وأكل لحم الإبل ، وتغسيل الميت .

المالكية — حصروا النواقض في البول والغائط والريح والمذى والودى والمنى في بعض أحواله على ما تقدم ، والهادى على المعتمد وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة كما تقدم وغيبه العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم ثقيل ، ولمس من يشتهى على ما تقدم ، ومس الذكر بشروطه ، والشك في الحدث أو سببه ، والردة .

الحنفية — حصروا النواقض في أمور وهى : خروج شئ من أحد السبيلين ، وسيلان دم أو قيح من أى موضع في البدن ولو من فم وغلب عليه البزاق ، القيء الذى يملأ الفم ، النوم على التفصيل السابق ، السكر ، الإغماء ، الجنون ، فقهه البالغ في صلاة ذات ركوع وسجود إذا سمعها من بجواره ، خروج دودة أو حصاة من أحد السبيلين ، =

مبحث في الأمور التي يمنع منها الحدث الأصغر

يمنع الحدث الأصغر من التلبس بالصلاة فرضاً أو نفلاً ومن صلاة الجنابة لأن الطهارة من الحدث شرط في صحة الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وكذا يمنع من سجود التلاوة ومن سجود الشكر عند القائل به لأنه في معنى الصلاة وكذا يمنع من الطواف^(١) بالبيت فرضاً أو نفلاً لقوله صلى الله عليه وسلم « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » وكذا يمنع من مس المصحف كله أو بعضه ولو آية لقوله تعالى ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾^(٢) وها هنا تفصيل لأرباب المذاهب .

= مساس عورة مغلفة لأخرى مثلها بلا حائل على التفصيل السابق ، ولادة من غير رؤية دم .

الشافعية — حصروا النواقض في أمور وهي : خروج البول والغائط والمذي والودي والريح ، وخروج الدم والقيح والصدید وخروج دودة أو حصاة من أحد السبيلين ، وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه ، ولبس رجل يشتهي لامرأة أجنبية تشتهي بلا حائل بينهما ، ومس قبل أو دبر الآدمي بلا حائل .

(١) الحنفية — قالوا من طاف محدثاً صح طوافه وإن كان آثماً لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف وليست شرطاً في صحته .

(٢) المالكية — قالوا يمنع الحدث الأصغر من مس المصحف أو بعضه ولو آية إذا كان مكتوباً بالخط العربي ، ومنه الكوفي سواء كان المس مباشرة أو بحائل أو بعود ، وكذا يمنع من حمله ولو بعلاقة أو على وسادة أو في أمتعة إذا لم يكن حمله تبعاً لما بأن قصد وحده أو مع الأمتعة غير تابع لها ، أما لو حمل تبعاً لها غير مقصود بالذات فيجوز ولو كان الحامل كافراً ، وكذا يمنع من كتابته على الزجاج ، ويجوز مس أو حمل درهم أو دينار فيه قرآن ، وكذا يجوز مس التفسير وحمله ، وكذا يجوز مس المصحف وحمله لبائع محدث ولو حائضاً إذا كان معلماً أو متعلماً ، =

= واختلف في حمله حرزا، وجاز باتفاق حمل بعضه حرزا بشرط أن يكون الحامل مسلما والمحمول مستورا بما يمنع وصول القذر اليه، وأما قراءة القرآن عن ظهر قلب أو النظر في المصحف من غير مس فيجوز للمحدث حدثا أصغرا وإن كانت الطهارة أفضل .

الحنابلة - قالوا إن الحدث الأصغر يمنع المكلف من مس المصحف كلا أو بعضا ولو آية، ويجوز عندهم أن يمس المصحف بجائل أو عود طاهرين أو يحمله بعلاقة أو في خريطة أو متاع ولو كان المصحف مقصودا بالجل، ويجوز له كتابته وحمله حرزا إذا كان في ساتر طاهر، ولا يجوز لولي الصبي تمكينه من مس المصحف أو الكتابة التي في لوحه ولو للحفظ والتعلم ما دام الصبي محدثا .

الشافعية - قالوا يحرم على المكلف المحدث حدثا أصغرا أن يمس المصحف كلا أو بعضا ولو آية ولو بجائل منفصل كالخريطة والصندوق المعدن له اللاتنين به عرفا ما دام فيهما، وأما إذا وضع في كيس كبير أو صندوق غير معد له فلا يحرم إلا مس ما حاذى المصحف وكذا يحرم مس جلده ولو انفصل عنه ما لم تنقطع نسبته عنه بأن يجعل جلد كتاب آخر، وكذا يحرم مس علاقته ما دام معاقبا بها، وكذا يحرم على الراجح مس ما كتب فيه قرآن للدراسة كاللوح فلا يجوز مس أى جزء منه ولو كان خاليا من الكتابة، ولا فرق في حرمة كل ما تقدم بين المعلم والمتعلم ولو شقت عليهما استدامة الطهارة . وكذا يحرم حمله ولو في أمتعة إذا كان هو المقصود بالجل وحده فإن قصد حمل الأمتعة والمصحف معا حرم على الراجح أما إذا لم يقصد شيئا أو قصد المتاع فقط فلا يحرم، ويجوز للمحدث أن يكتب القرآن بدون مس، كما يجوز أن يحمله حرزا ويجوز حمل دينار أو درهم كتب فيه قرآن ومسه، ويجوز مس ما اشتملت عليه كتب العلم الشرعية من القرآن، ويجوز حمل كتب العلم غير التفسير المشتعلة على الآيات القرآنية ولو كثرت ومس ما فيها لأنه لم يقصد بآيات القرآن في كل ذلك قراءته أما كتب التفسير فيجوز مسها وحملها إن كان التفسير أكثر من القرآن ولو بحرف . ويجوز مس ما طرأت به =

مباحث الغسل

لـلـغـسـل مـوجـبـات (أسباب) ، وشـرائـط ، وفـرائض (أركان) ، وسنن ومندوبات ، وأنواع ، ومكروهات .

= الثياب من الآيات القرآنية ككسوة الكعبة ، ويجوز تقليب ورق المصحف بعد طاهر ، ويجوز لولى الصبي المميز تمكينه من مس المصحف أو حمله للدراسة وإن كان حافظا له عن ظهر غيب .

الحنفية — قالوا إن الحدث الأصغر يمنع من مس القرآن وكتابه كلا أو بعضا ولو كان آية سواء كان مكتوبا بالعربية أو بالفارسية أو بغيرهما من اللغات الأخرى إلا لضرورة بأن يخاف عليه أن يفرق أو يحرق فيجوز حينئذ مسه ، كما يجوز مسه بدون ضرورة بغلاف منفصل عنه كالخريطة التي يوضع فيها ونحوها ، أما جلده المتصل به وكل ما يدخل في بيعه بدون ذكره فإنه لا يكفي في إباحة مسه على المفتي به ويجوز أيضا مسه بنحو عود وقلم ولا فرق في المس بين أن يكون باليد أو غيرها من سائر أعضاء البدن ، وأما تلاوة القرآن فلا يمنع منها الحدث الأصغر ، بل يمنعها الحدث الأكبر والحیص كما سيأتى ، فيجوز لغير الجنب والحائض أن يقرأ من القرآن عن ظهر غيب ما شاء ، إلا أنه يستحب له الوضوء ، ولا بأس بأن يمس المصحف غير البالغ المتعلم للفظ دفعا للخرج .

ولا يجوز لغير المسلم مس المصحف ويجوز أن يتعلمه ويتعلم الفقه عسى أن يهتدى ، وقال محمد يجوز أن يمسه إذا اغتسل .

ويكره مس التفسير بدون وضوء أما غيره من كتب الفقه والحديث ونحوها من الشرعيات فإنه رخص في مسها .

موجباته

يوجب الغسل أمور خمسة وهي : دم الحيض أو النفاس ، الولادة بلا دم^(١) ، موت المسلم^(٢) إلا إذا كان شهيدا على التفصيل الآتي في بيان الشهيد في كتاب الجنائز إسلام الكافر جنبا أما إذا أسلم غير جنب فيندب له الغسل^(٣) .

الجنابة وتحصل بأمرين : (أحدهما) نزول المنى من الرجل أو المرأة سواء كان بسبب الاحتلام أو بالملاعبة أو النظر أو الفكر أو نحو ذلك ، فمن احتلم ثم رأى البلب بعد الانتباه من النوم في الثوب أو على البدن أو على ظاهر القبل فإنه يجب عليه الغسل بلا فرق بين أن يتحقق كونه منيا أو يشك^(٤) في كونه منيا أو مذييا وسواء في ذلك

(١) الجنابة — قالوا ان الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٢) الحنفية — استثنوا أيضا المسلم الباغي فإنه اذا مات لا يجب تغسيله لعدم احترامه (والباغي هو الخارج عن طاعة الإمام) .

(٣) المالكية — قالوا إسلام الكافر يندب به الاغتسال إن لم يكن جنبا وإلا وجب على المعتمد .

الجنابة — قالوا إسلام الكافر يوجب الغسل ولو لم يسبق على إسلامه موجب آخر للغسل .

(٤) الشافعية — قالوا اذا شك بعد الانتباه من النوم في كون البلب منيا أو مذييا لم يتحتم عليه الغسل بل له أن يحمله على المنى فيغتسل ، وأن يحمله على المذى فيغسله . ويتوضأ ، واذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ولا يعيد ما عمله باجتهاده الاول من صلاة ونحوها .

الجنابة — قالوا اذا شك بعد النوم في كون البلب منيا أو مذييا فان كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة كفر أو نظر فلا يجب عليه الغسل ويحمل ما رآه على المذى ، وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة فيجب عليه الغسل .

أن يتذكر لذة في نومه أو لم يتذكر ، ومن لا عب امرأته أو نظراً أو تفكيراً في ما يشير الشهوة أو نحو ذلك فخرج منيه بسبب ذلك الى ظاهر القبل في القطة فانه يجب عليه الغسل بشرط أن يفصل المني عن مقره بلذة .

ولا يشترط دوام اللذة حتى يخرج المني بل لو خرج بعد ذهاب اللذة وجب عليه الغسل على تفصيل في المذاهب : ^(١) أما الخارج بدون لذة أصلاً ، كما اذا خرج بسبب ضربة على صلبه ، أو بسبب مرض أو نحو ذلك فانه لا يوجب الغسل .

(١) الحنابلة — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل من الجنابة خروج المني من القبل فيجب الغسل متى أحس الرجل بانفصاله من صلبه وأحست المرأة بانفصاله عن ترائبها ولو لم يصل الى ظاهر القبل .

(٢) الشافعية — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل وجود اللذة أصلاً بل متى تحقق كونه منياً وجب الغسل فلو خرج من الرجل منيه بعد اغتساله بدون لذة وجب عليه إعادة الغسل وإعادة صلاته بالغسل الأول . أما خروج المني من المرأة بعد اغتسالها فان كانت قد أنزلت قبل الغسل وجب عليها إعادة الغسل لاختلاط منيها بمني الرجل ، وإن لم تكن قد أنزلت قبل الغسل فلا يجب عليها إعادته لأنه مني الرجل لا منيها .

الحنابلة — قالوا اذا نزل المني بعد الغسل فان صاحبت نزوله لذة وجب غسل جديد وإن لم تصاحب نزوله لذة نقض الوضوء فقط .

الحنفية — قالوا اذا اغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى ثم خرج بقية المني وجب عليه الغسل ولا يعيد الصلاة ، واذا خرج المني بعد البول أو النوم أو المشي لا يجب عليه الغسل ، أما المرأة فانها اذا اغتسلت بعد أن قاربها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليها الوضوء دون الغسل .

المالكية — قالوا اذا خرج المني بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع وجب الغسل سواء اغتسل قبل خروجه أو لا . أما اذا كانت اللذة ناشئة من جماع كأن أوجـ

(ثانيهما) إيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر فيجب الغسل به على تفصيل في المذاهب .^(١)

= ولم يتزل ثم أنزل بعد ذهاب اللذة فان كان قد اغتسل قبل الإنزال فلا يجب عليه الغسل .

(١) الحنفية — قالوا اذا توارت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم يتزل . ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين فلو كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ وجب الغسل على البالغ منهما ، فاذا أوج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغه وجب الغسل عليها دونه أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده كما يؤمر بالصلاة ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل بتواري رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة كما لا يجب بالإيلاج في فرج الخنثى المشكل لا على الفاعل ولا على المفعول وكذا لو أوج الخنثى في قبل أو دبر غيره فانه لا يجب عليهما الغسل ، أما اذا أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا اذا غابت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول سواء كانا بالغين أو لا ؛ فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ولو فعله يحزنه وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطبقاً للوطئ أو لا ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أو لا ، وسواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة حياً أو ميتاً أو خنثى مشكلاً اذا كان الوطء في دبره أما اذا كان الوطء في قبل الخنثى فلا يجب الغسل عليهما كما لا يجب عليهما بالإيلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره . ويشترط أن يكون الإيلاج الذي في القبل في محل الوطء فلو غيب بين شفريرها لم يجب الغسل عليهما إلا بالإنزال .

المالكية — قالوا تحصل الجنابة ويجب الغسل منها بإيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى أو بهيمة سواء كان الموطوء حياً أو ميتاً فاذا كان =

شروطه

أما شروطه فهي : شروط الوضوء السابقة إلا أن الإسلام ليس شرطاً في صحة غسل الكفاية بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس فيجوز لزوجها قربانها بعد غسلها^(١) . ولو بلا نية^(٢) ، وكذلك تختلف بعض شروط الغسل عن شروط الوضوء عند بعض المذاهب^(٣) .

= مطيقاً للوطء يجب الغسل على الواطئ إن كان مكلفاً وكان الموطوء مطيقاً وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطئ مكلفاً ؛ فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل إلا إذا أنزلت . ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن يكون على رأس الاحليل حائل يمنع الالذة وأن تجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الجنابة — قالوا إن توارت رأس الاحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل ولورقيقاً وجب الغسل على الفاعل والمفعول إذا كان سنّ الذكركر لا تنقص عن عشرين سنين وسن الأنثى لا ينقص عن تسع سنين ، ويجب الغسل لتوارى الحشفة ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة ، وإذا أوج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما وكذا لو أوج غيره في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه فرجا محقق الاصلالة .

(١) الحنفية — قالوا لا يشترط الغسل لحل القربان بعد انقطاع دم الحيض ، أو النفاس بل يحل قربانها إذا انقطع الدم لأكثر المدة كما يأتي في الأمور التي يمنع منها الحيض والنفاس ولا فرق في ذلك بين الكفاية والمسلمة لأن الإسلام ليس شرطاً في صحة الوضوء ولا الغسل على كل حال .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط في صحة غسل الذمية النية وإن لم تكن أهلاً لها للضرورة .

(٣) الشافعية — قالوا إن التمييز ليس شرطاً في صحة غسل المجنونة بخلاف =

فرائضه

وأما فرائض الغسل فهي : ^(١) النية ، عند غسل أول جزء من البدن ، ولا يضر تقدمها على ذلك بزمن يسير ، ^(٢) تعميم الجسد ، ^(٣) والشعر بالماء الطهور ^(٤) .
وفي افتراض إيصال الماء الى أصول الشعر وفروعه تفصيل المذاهب ^(٥) .

= وضوئها فانه شرط فيه ولذا يحل لزوجها قربانها اذا اغتسلت بعد دم الحيض والنفاس إنما ينوى عنها من يغسلها .

الحنابلة — لم يشترطوا تقدم الاستنجاء أو الاستجمار على الغسل بخلاف الوضوء فانه يشترط فيه ذلك .

(١) الحنفية — لم يعتدوا النية شرطا بل قالوا إنها سنة .

الحنابلة — عدوا النية شرطا في صحة الغسل لا فرضا إلا أنهم لم يشترطوها في صحة غسل المرأة المجنونة والذمية وقالوا ينوى عن المجنونة من يغسلها .

(٢) الشافعية — قالوا لا بد في النية من مقارنتها لأوّل مغسول فلا يجزئ تقدمها بزمن يسير .

(٣) الحنفية والحنابلة — جعلوا داخل الفم والأنف من ظاهر البدن فيفترض غسلهما .

(٤) الحنابلة — زادوا أن يكون الماء الطهور مباح الاستعمال .

(٥) الحنفية — قالوا إن كان شعر المرأة مضمفورا لا يجب عليها نقضه في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر، كما لا يجب عليها بل صفائها بالماء فان كان شعرها غير مضمفور وجب إيصال الماء الى جميع الشعر أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا؛ واذا كان على رأس المرأة طيب ونحوه يمنع من وصول الماء الى أصول الشعر وجب عليها إزالتها . أما الرجل فيجب إيصال الماء الى جميع شعره أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا؛ فان كان مضمفورا فيفترض عليه نقضه .

ويجب إيصال الماء الى كل ما يمكن إيصاله اليه بلا حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة (جزء من البدن) لم يصبها الماء فلا يصح غسله ولو كانت يسيرة ، ويجب أن يعم بالماء ما غار من جسده كعمق سترته وموضع جرح برئ غائرا ، ولا يكلف إدخال الماء بأنوبة ونحوها ، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء الى ما تحته كعجين وشمع وقذى في عينه ، ويجب أن يتزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء الى ما تحته إلا بنزعه ، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها (حلقها)

= الحنابلة — قالوا يجب في الغسل على الرجل أن يغسل جميع شعره ظاهرا وباطنا؛ أصولا وفروا ، فيجب عليه نقض ضفائره . وأما المرأة فإنه يجب عليها نقض شعرها في الغسل من الحيز والنفاس دون الحنابة لأنه يشق فيها نقضه لتكراره بكثرة .

الشافعية — قالوا يجب تعميم الشعر بالغسل ظاهرا وباطنا ؛ خفيفا كان أو غزيرا ويجب نقض مضمفوره إن توقف وصول الماء الى باطنه على نقضه ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة . أما الشعر المعقد بنفسه بدون ضمير فانه يعفى عن إيصال الماء الى باطنه .

المالكية — قالوا يجب إيصال الماء الى البشرة التي تحت الشعر سواء كان الشعر خفيفا أو غزيرا وسواء كان مضمفورا أو غير مضمفور ويجب نقض المضمفور منه إن اشتد ضمفره سواء كان مضمفورا بنفسه أو بخيط فان لم يشتد ضمفره فلا يجب نقضه ويكفى جمعه وتحريكه ليدخل اليه الماء إلا اذا كان مضمفورا بثلاثة خيوط أو أكثر فيجب نقضه ، ويستثنى مما تقدم العروس التي تزين شعرها بدهن وطيب فلا يفترض عليها غسل رأسها لما في ذلك من إتلاف المال ، ويكفيها المسح عليه وإن كان الطيب في جسدها كله تيممت .

(١) المالكية — قالوا لا يجب على المغتسل نزع خاتمه الضيق اذا كان مأذونا

في لبسه ومثله حل المرأة وقد تقدم تفصيل ذلك في الوضوء .

الضيق، وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط فيجب إيصال الماء الى داخله إن وصل بنفسه^(١).

هذا وقد عدت فرائض الغسل مجتمعة في أسفل الصحيفة في المذاهب^(٢).

سنن الغسل ومندوباته

وأما سننه ومندوباته فكثيرة وقد اختلفت فيها المذاهب^(٣).

(١) الشافعية — قالوا لا يجب إيصال الماء الى داخل الثقب الخالي من القرط لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن .

المالكية — قالوا ثقب الأذن مادام فيه حلقة القرط يعنى عنه اذا كان القرط مأذونا فيه بأن كان من ذهب أو فضة ملبوسا لامرأة، فان لم يكن كذلك كأن كان من حديد أو نحاس فيجب تحريكه إن كان ضيقا، أما اذا نزع الحلقة من الثقب وبقي مفتوحا فيجب تعميمه بالماء .

(٢) الحنفية — عدوا فرائض الغسل ثلاثا وهى : المضمضة، والاستنشاق بالكيفية السابقة فى الوضوء، وتعميم البدن بالماء . ومن عد فرائض الغسل أكثر من ذلك فقد لاحظ التفصيل وكلها ترجع الى تعميم البدن بالماء .

المالكية — عدوا فرائض الغسل خمسا وهى : النية، وتعميم الجسد بالماء، وذلك جميع الجسد مع صب الماء أو بعده قبل جفاف العضو وإن تعذر سقط، وموالة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة، وتحليل جميع شعر جسده بالماء كما تقدم .

الحنابلة — عدوا فرض الغسل واحدا وهو : تعميم الجسد بالماء وأدخلوا فى الجسد الفم والأنف فيجب غسلهما تبعا للبدن .

الشافعية — عدوا فرائض الغسل اثنين وهما : النية، وتعميم ظاهر الجسد بالماء.

(٣) الحنفية — عدوا سنن الغسل كالآتى : البداءة بالنية بقلبه، وأن يقول بلسانه نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك، والتسمية فى أوله، وغسل يديه الى =

= كوعيه ثلاثاً، وأن يغسل فرجه بعد ذلك وإن لم يكن عليه نجاسة، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة إلا أنه يؤخر غسل رجله إن كان في مستنقع أما إذا كان على نحو حجر فلا يؤخر غسلهما ، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولها فرض ، والأخرى سنان ؛ والدلك ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر، وثلاث غسل كل منهما، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل .
وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء إلا الدعاء المأثور فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالأقدار .

الشافعية — عدّوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل اليدين إلى الكوعين كما في الوضوء، والوضوء كاملاً قبله ، وذلك ما تصل إليه يده من بدنه في كل مرة، والموالة، وغسل الرأس أولاً، والتيامن، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة وإلا وجبت إزالته أولاً ؛ وستر العورة ولو كان بخلوة، وثلاث الغسل، وتخليل الشعر والأصابع، وترك حلق الشعر وقلم الظفر قبل غسله ، والذكر الوارد في الوضوء، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر ، واستقبال القبلة ، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء، وترك نفث البلل عن أعضائه، وترك الكلام إلا لحاجة، وأن تضع المرأة غير المحرمة والصائمة والمحدة على زوجها الميت نحو قطنة عليها مسك فإن لم يوجد فغيره من الطيب فإن لم يوجد قطن فماء ، وغسل الأعلى قبل الأسفل إلا مذاكره فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينتقض وضوءه بالمس ويخصها بنية رفع الحدث عنها ؛ والسنة والمندوب عند الشافعية واحد كما تقدّم .

المالكية — عدّوا سنن الغسل أربعة وهي : غسل يديه إلى الكوعين كما في الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق والاستنثار وهو إخراج الماء من الأنف ،
= ومسح صمّخ الأذنين .

أنواع الغسل

ينقسم الغسل الى مفروض وغيره . فالأغتسلات المفروضة أربعة وهى : الغسل من الجنابة ، والغسل من الحيض عند انقطاعه ، والغسل من النفاس كذلك ومن الولادة بلا دم كما تقدم ، وغسل الميت ؛ وما عدا هذه الأربعة المترتبة على الأسباب المتقدمة ، فمنه مسنون ومنه مندوب كما هو مفصل فى المذاهب^(١) . وأما مكروهاته فهى ترك سنة من سننه على التفصيل المتقدم فى الوضوء .

== وعدوا مندوبات الغسل عشرة وهى : التسمية فى أوله ، والبداة بإزالة ما على فرجه أو باقى جسده من نجاسة أو قذر لا يمنع وصول الماء الى البشرة وإلا وجبت إزالته ، وفعله فى موضع طاهر ، والبداة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا ، وغسل أعلى البدن قبل أسافله ما عدا الفرج فيستحب تقديم غسله خشية نقض الوضوء بمسه لو أخره وألحقت المرأة بالرجل وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ، وثلاث غسل الرأس بحيث يعمها بالماء فى كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهرا وبطنا وذراعا الى المرفق على الشق الأيسر . وتقليل صب الماء بلا حد بحيث يقتصر على القدر الذى يكفيه لغسل الأعضاء . واستحضار النية الى تمام الغسل والسكوت إلا عن ذكر الله أو حاجة .

الحنابلة — عدوا سنن الغسل كما أتى : الوضوء قبله ، وإزالة ما على بدنه من القذر ، وثلاث غسل الأعضاء ، وتقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ، والموالة ، والدلك ، وإعادة غسل رجله فى مكان غير الذى اغتسل فيه . وأما التسمية فقد قالوا : انها واجبة فى أوله على عالم ذاكر ، وتسقط عن الجاهل والناسى ولم يفرقوا بين المندوب وغيره كالشافعية .

(١) المالكية — جعلوا الاغتسلات غير المفروضة قسمين : مسنونة ، ومندوبة . فالمسنونة ثلاثة : أحدها غسل الجمعة لمصلحتها ولو لم تلزمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهاب الى الجامع فان تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب =

= الى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ؛ ثانيها الغسل للعيدين فانه سنة على الراجح وان كان المشهور ندبه ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ولا يشترط اتصاله بالتوجه الى مصلى العيد لأنه لليوم للصلاة فيطلب ولو من غير المصلى ؛ ثالثها الغسل للإحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة (ثمان) وهى : الغسل لمن غسل ميتا ، والغسل عند دخول مكة وهو للطواف فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ مطيقة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها .

الحنفية — قالوا إن الاغتسالات غير المفروضة منها مسنون ومنها مندوب ، فالمسنون أربعة وهى : الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها فهو للصلاة لا لليوم ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم يحصل السنة ، والغسل للعيدين وهو كغسل الجمعة للصلاة لا لليوم ، والغسل عند الإحرام بحج أو عمرة ، والغسل للوقوف بعرفة .

ويندب الغسل فى أمور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ، أو سكره ، إن لم يجد أحدهم بلا ؛ فان وجده فتيقن أنه منى ، أو شك فى أنه منى ، أو مذى ، وجب الغسل فان شك فى أنه مذى أو ودى ؛ لم يجب عليه الغسل ، كالنائم عند انتباهه ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة ، وليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء ، والفرع أو ظلمة شديدة أو ريح شديد ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، ولمن لبث ثوبا جديدا ، ولمن =

= غسل ميتا، ولمن تاب من ذنب، ولمن قدم من سفر، ولمستحاضة أنقطع دمها، ولمن أسلم، غير جنب. وقد عدّ بعض الحنفية قسما آخر وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت والصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين، وكذا عدّ بعضهم غسل من أسلم جنبا أو بلغ بالاحتلام واجبا والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل كمن أسلم غير جنب للفرق بينها وبين من أسلم جنبا فإن الجنابة صفة لا تنقطع بالاسلام . أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية — قالوا ان الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة فمنها غسل الجمعة لمن يريد حضورها، ووقته من الفجر الصادق الى فراغ سلام إمام الجمعة، ولايسن إعادته وإن طرأ بعده حدث؛ ومنها الغسل من غسل الميت سواء كان الفاسل طاهرا أو لا؛ ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالإعراض عنه، وكغسل الميت تيمم؛ ومنها غسل العيدين ولو لم يرد صلاتهما لأنه للزينة ويدخل من نصف ليله ويخرج بغروب شمس يومه؛ ومنها غسل من أسلم خاليا من الحدث الأكبر . أما اذا لم يخل منه فيجب الغسل، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ويدخل وقته بعد الإسلام ويقوت بالإعراض عنه أو طول الزمن؛ ومنها الغسل لصلاة الاستسقاء أو كسوفين لمن يريد فعلها ولو في منزله ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة ان أرادها منفردا أو باجتماع الناس ان أرادها معهم وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء التغير ويخرج بتام الانجلاء؛ ومنها الغسل من الجنون والإغماء ولو لحظة بعد الافاقة إن لم يتحقق الإنزال وإلا وجب الغسل؛ ومنها الغسل عند الإحرام وعند دخول الحرم وعند دخول مكة؛ ومنها الغسل للوقوف بعرفة ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس؛ ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن اغتسل للوقوف بعرفة وإلا كفى الأول ويدخل وقته بالغروب؛ ومنها الغسل للوقوف بالمشرع الحرام؛ ومنها الغسل لرحى الجمار الثلاث في غير يوم النحر؛ ومنها الغسل عند تغير البدن بنحو عرق وبعد حجامه وفصد، ولحضور مجامع الخير، ولاعتكاف، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، =

مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر

الحدث الأكبر هو الجنابة أو الحيض أو النفاس (على القول بأنهما حدث لا خبث)، وكذا الولادة بلا دم ويمتنع به ما يمتنع بالحدث الأصغر من الأمور التي تقدم بيانها ويزيد الحدث الأكبر أنه يمنع من قراءة القرآن ودخول المسجد، فلا يجوز للجنب، ولا للحائض، أو النفساء، قراءة القرآن، ولا دخول المسجد، على تفصيل المذاهب .

= وفي كل ليلة من رمضان؛ ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن؛ ومنها الغسل عند سيلان الوادي من المطر أو النيل في أيام زيادته؛ ومنها غسل المرأة عند انتهاء عتتها .
الجنابة — حصروا الاغتسالات المسنونة في ستة عشر غسلا وهي : الغسل لصلاة جمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها ، والغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلاها وهي للصلاة لا لليوم فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة، والغسل لصلاة الكسوفين، والغسل لصلاة الاستسقاء، والغسل لمن غسل ميتا، والغسل لمن أفاق من جنونه، والغسل لمن أفاق من إغمائه، بلا حصول موجب للغسل في اثنتاهما ، والغسل للاستحاضة لكل صلاة، والغسل للأحرام بحج أو عمرة، والغسل لدخول حرم، والغسل لدخول مكة، والغسل للوقوف بعرفة، والغسل للوقوف بمزدلفة، والغسل لرمي الجمار، والغسل لطواف الزيارة وهو طواف الركن، والغسل لطواف الوداع .

(١) المالكية — قالوا لا يجوز للجنب قراءة القرآن إلا إذا كان يسيرا وقرأه بقصد التحصن أو الاستدلال . أما الحائض أو النفساء فإنه يجوز لها قراءة القرآن، حال نزول الدم، سواء أكانت عليها جنابة من قبل أم لا ؟ أما بعد آتقطاع الدم فإنه لا يجوز لها القراءة قبل الاغتسال؛ سواء كانت عليها جنابة أو لا على المعتمد . وذلك لأنها صارت متمكنة من الاغتسال فلا تحل لها القراءة قبله . أما مس المصحف أو كتابته فإنه يجوز لها للتعليم أو التعليم فقط .

= وكذلك لا يجوز للجنب دخول المسجد، لا لمكث فيه، ولا للزور من باب الى باب آخر ولو كان مسجد بيته إلا لخوف من لص أو سبع أو ظالم فيجوز له أن يتيم ويدخله ويبيت فيه كما يجوز له دخوله اذا انحصر فيه ماء الغسل بحيث لم يجد ماء غيره أو آلته كالجلبل والدلو . أو كان بيته في داخل المسجد فيريد الدخول لأجل الغسل فانه يجوز له بالتيمم أيضا ومثل الجنب في ذلك كله الحائض أو النفساء .

وهذا في الصحيح الحاضر أما المريض أو المسافر فاقد الماء فانه يجوز له دخول المسجد بالتيمم للصلاة فيه ولكن لا يمكث فيه إلا لضرورة، ومن احتلم في المسجد وجب عليه الإسراع بالخروج والأحسن أن يتيمم وهو ماراً اذا لم يمنعه تيممه من سرعة الخروج .

الحنفية — قالوا يحرم على الجنب تلاوة القرآن إلا اذا كان معلماً فانه يجوز له أن يلقي المتعلم كلمة كلمة بحيث يفصل بينهما . وكذلك يجوز له أن يفتح أمراً من الأمور ذات البال بالتسمية وأن يقرأ الآية القصيرة بقصد الدعاء أو الثناء ومثل الجنب في ذلك الحائض والنفساء .

أما دخول المسجد فانه يحرم على الجنب أو الحائض أو النفساء إلا لضرورة كأن لم يجد ماء يغتسل منه في غير المسجد . أو كان باب بيته الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا يقدر على السكنى في غيره . وحينئذ يجب عليه أن يتيمم فانه لا يجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يعبر المسجد بدون تيمم، إلا اذا أراد الخروج منه فانه يندب له أن يتيمم فقط فان احتلم في المسجد يجب عليه الخروج مسرعاً ويندب له التيمم للعبور فان مكث فيه للضرورة كأن خاف الضرر فانه يجب عليه أن يتيمم ولكن لا يصلى بهذا التيمم ولا يقرأ . وسطح المسجد حكمه في ذلك حكم المسجد . أما فناء المسجد فانه يجوز للجنب أن يدخله . وكذا مصلى العيد والحنازة . والمدرسة والخانقاه (متعبدة الصوفية)، أما المساجد التي بالمدارس فان كانت مباحة لا يمنع الناس منها وكانت اذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها فهي كسائر المساجد لها أحكامها وإلا فلا .

ويمتنع بالحيض أو النفاس وحدهما زيادة على ما تقدم أمور: (أحدها) الصوم، فيحرم على الحائض أو النفساء أن تصوم بنية، فإن صامت لا ينعقد صيامها . ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفاس في شهر رمضان بخلاف ما فاتها من الصلاة فإنه لا يجب عليها قضاءه دفعا للشقة فإن الصلاة يكثر تكرارها بخلاف الصيام . (ثانيها) الطلاق فإنه يحرم إيقاعه على من تعتد بالأقراء في أثناء الحيض أو النفاس لما فيه من إيذاء الزوجة بطول مدة العدة عليها . ومع كونه حراما فإنه يقع ويؤمر بمراجعتها . (ثالثها) قربان امرأته حتى تطهر بغسل إن أمكن أو تيمم

= الشافعية — قالوا يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو حرفا واحدا إن كان قاصدا تلاوته أما إذا قصد الذكر أو جرى على لسانه من غير قصد فلا يحرم ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل بسم الله الرحمن الرحيم أو عند الركوب (سبحان الذي سخّر لنا هذا وما كنا له مقرنين) كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة وهي صلاة الفرض . وكذلك الحائض أو النفساء .

أما المرور بالمسجد فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء من غير مكث فيه ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد ولو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد فإنه يحرم لأنه يكون قد تردد في المسجد وهو ممنوع إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ولكن بدا له أن يخرج منه فإنه لا يحرم، ويجوز للحدث حدثا كبيرا أن يمكث في المسجد لضرورة كما إذا احتلم في المسجد وتعذر خروجه منه لتعلق أبوابه أو خوفه على نفسه أو أهله لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلا فإن وجد ماء يكفيه للوضوء وجب عليه الوضوء ولكن لا يجوز ذلك للحائض والنفساء إن خيف تلويث المسجد .

الحنابلة — قالوا يباح للحدث حدثا كبيرا عذر أن يقرأ مادون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك، وله أن يأتي بذكر =

إن لم يمكن الغسل؛ (رابعها) الاستمتاع بما بين السرة والركبة على تفصيل في المذاهب. (٢)
(خامسها) رفع الحدث الأصغر أو الأكبر . فلو توضأت الحائض أو النفساء
أو اغتسلت من جنابة أو من حيضها أو نفاسها قبل انقطاع الدم فانه لا يرتفع حدثها .
(سادسها) صحة الاعتكاف فلا يصح الاعتكاف بالحيض أو النفاس .

= يوافق لفظ القرآن كالبسمة عند الأكل وقوله عند الركوب (سبحان الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرنين) .

أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث فانه يجوز للجنب والحائض والنفساء
حال نزول الدم إن أمن تلويث المسجد، ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء
ولو بدون ضرورة، أما الحائض والنفساء فانه لا يجوز لها المكث بالوضوء إلا اذا
انقطع الدم .

(١) الحنفية — قالوا يحل قربان المرأة اذا انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر
مدة الحيض وهي عشرة أيام أو أكثر مدة النفاس وهي أربعون يوما بدون غسل
فان انقطع الدم لأقل من ذلك فلا يحل قربانها إلا بغسل أو بمضي وقت الصلاة
الذي انقطع فيه الدم فاذا انقطع الدم في أول الوقت أو أثنائه لم يحل قربانها إلا اذا
انقضى ذلك الوقت بتمامه وصارت الصلاة دينا في ذمتها .

أما اذا انقطع في آخر الوقت فان كان باقيا منه ما يسع الغسل والتحريم حل
قربانها بانقضائه وإن لم يبق منه ما لا يسع ذلك فلا يحل إلا بغسل أو انقضاء
وقت صلاة أخرى .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة بغير
حائل ويجوز بمائل ، أما الوطء فانه لا يجوز ولو بمائل ، فن ابتلى به أثم ووجبت
عليه التوبة فوراً ويسن له أن يتصدق بدينار أو بنصفه إلا أن الشافعية جعلوا التصديق
بالدينار كاملاً إن جامعها في أول نزول الدم وبنصفه فيما بعد ذلك الى أن تغتسل . =

المسح على الخفين

دليله

ثبت المسح على الخفين بالسنة الكريمة ، فقد روى البخارى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرع من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة أيضاً ، قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر فأهويت لأتزع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما » . وروى مسلم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه » . وقد وردت أحاديث كثيرة فى هذا الباب تقرب من حدّ التواتر .

حكمه

وحكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء فى السفر والحضر يجوز الأخذ بها بالشروط الآتية ، إلا أن غسل الرجلين أفضل من المسح المرخص فيه ، وقد يجب

= المالكية — قالوا ما بين السرة والركبة لا يجوز التمتع به بوطء وأما الاستمتاع بغير وطاء ففيه قولان : المنع ولو بمحائل على المشهور ، والجواز من غير حائل على ما رجحه بعضهم .

الحنابلة — قالوا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة حال الحيض والنفاس بدون حائل وإنما المحذور فقط هو وطاء الحائض فمن اتلى به أثم ووجب عليه التوبة وأن يكفر عن ذنبه هذا بالتصدق بدينار أو نصفه إن قدر وإلا سقطت عنه الكفارة .

(١) الحنابلة — قالوا إن المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين ، لقوله عليه السلام : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه » وهو قول مشهور لبعض الحنفية .

المسح في أحوال : منها أن يكون مع لابس ماء يكفي للمسح دون الغسل فانه في هذه الحالة يجب المسح ؛ ومنها خوف فوت الوقت أو خوف فوت فرض آخر كالوقوف بعرفة فانه يجب المسح في ذلك أيضا .

شروطه

يشتري في صحة المسح على الخفين شروط : منها أن يمكن تتابع المشي فيهما على تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا يشترط أن يمكن متابعة المشي فيهما مسافة فرسخ فأكثر بحيث يصلحان لذلك بنفسهما من غير أن يلبس عليهما مداس (والفرسخ ثلاثة أميال اثنا عشر ألف خطوة) فان لم يصلحا لذلك لا يصح المسح عليهما كما اذا كانا رقيقين ، أو مصنوعين من حديد أو زجاج أو نحو ذلك .

الشافعية — قالوا يسمح المسافر على الخف اذا أمكنه متابعة المشي فيه بنفسه من غير لبس مداس عليه بأن يتردد فيه لقضاء حوائجه في حطه وترحاله ثلاثة أيام بلياليها ، ويسمح المقيم عليه اذا كان يصلح لتردد المسافر فيه لذلك يوما وليلة فالمعتبر في ثمانية الخف وإمكان تتابع المشي فيه حالة المسافر وإن كان الماسح مقيما فان لم يمكن تتابع المشي فيه على هذا الوجه لا يصح المسح عليه .

المالكية — قالوا معنى إمكان تتابع المشي فيه أن لا يكون واسعا لاتستقر القدم كلها أو جلها فيه حال المشي ولا ضيقا كذلك ، والمراد مشي ذوى المروآت ، وذلك لأن الخف عندهم لا يكون إلا من الجلد كما يأتي وهو صالح لإمكان تتابع المشي بالمعنى المذكور عند غيرهم .

الحنابلة — قالوا المراد إمكان تتابع المشي فيه عرفا ، وإن كان الخف نفسه بحالة غير عادية كالماخوذ من الحديد والخشب ونحوه .

ولا فرق — بين أن يكون الخلف مصنوعا من جلد أو متخذاً من لبد أو جوخ أو شعر أو وبر أو قطن أو غير ذلك . ولا فرق أيضا في المتخذ من اللبد وما بعده بين أن يكون منعلا « أى موضوعا له جلد في أسفله » أو مجلدا « أى موضوعا له جلد في أعلاه وفي أسفله » أو لم يكن كذلك . ويسمى المتخذ منها جوربا « والجورب ما يلبس في الرجل كالمعروف بالشراب في زماننا أو كالأحذية المصنوعة من الصوف أو القطن » فانه يصح المسح عليها اذا استكملت الشروط .

وقد ثبت المسح على الجورب بما رواه المغيرة بن شعبة من أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الجوربين والنعلين » رواه أحمد وأبو داود والترمذى . وقد روى أيضا جواز المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم : على ، وعمار ، وابن مسعود ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وابن أبي أوفى ، وسهل بن سعد ، رضى الله عنهم . ويشترط في صحة المسح على الجورب أن يكون ثخيناً فلا يصح المسح على الرقيق الذى لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ولا على الرقيق الذى لا يمنع وصول الماء الى ماتحته . وكذلك لا يصح المسح على الجورب الشفاف الذى يصف ما تحته رقيقا كان أو ثخيناً .

ومنها أن يكون الخلف ساترا للقدم مع الكعبين ، ولو كان السترنحو أزرار ، أما ستر ما فوق الكعبين فليس داخلا في الخلف الشرعى ، فان كان ساترا للكعبين ،

(١) المالكية — قالوا لا يصح المسح على الخلف إلا اذا كان متخذاً من الجلد فلا يصح المسح على المتخذ من اللبد وغيره ويشترط في الجلد أن يكون مخروزا فلو ألصقت أجراء الخلف برسراس ونحوه لم يصح المسح عليه .

الشافعية — قالوا لا يصح المسح على الخلف إلا اذا كان متخذاً من الجلد أو الجوخ القوى .

ولكنه واسع يرى من أعلاه ظهر القدم أو نقص عن ستر الكعبين ففي صحة المسح عليه تفصيل في المذاهب ^(١) .

ومنها أن يكون الخلف مباحا فلا يصح على الخلف المغصوب أو المسروق أو نحو ذلك . ومنها أن يكونا طاهرين وفي اشتراط الطهارة تفصيل المذاهب ^(٢) .

(١) الحنابلة — قالوا اذا كان الخلف واسعا يرى من أعلاه بعض محل الفرض لا يصح المسح عليه . وكذلك اذا نقص عن ستر الكعبين ولو قليلا .

الحنفية — قالوا يصح المسح على الخلف الواسع الذي يرى ماتحته من أعلاه، فان نقص عن ستر الكعبين فان كان نقصان الخلف الواحد أقل من الخرق المانع وهو قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل فانه لا يمنع صحة المسح وإلا منع . المالكية — قالوا ان كان الخلف واسعا لا تستقر القدم أو جلها فيه فانه لا يصح المسح عليه ولا يضر رؤية ماتحته من أعلاه بسبب سعته ولا يمسح على ما فيه تحرق قدر ثلث القدم فأكثر .

الشافعية — قالوا لا تضر سعة الخلف التي يرى منها ظهر القدم من أعلاه إلا اذا كانت سعة مفرطة تمنع متابعة المشي عليه .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يصح المسح على الخلف المغصوب والمسروق ونحوهما وان كان آثما بلبسه .

(٣) الحنفية — قالوا يصح المسح على الخلف المتنجس اذا وقع المسح على الجزء الطاهر منه فان كانت الصلاة لا تصح إلا بإزالة ما على الخفين من النجاسة بأن زادت عن القدر المعفو عنه فانه لا يجوز له أن يصلي بهما فالطهارة فيهما شرط لصحة الصلاة لا لصحة المسح . هذا واذا تفرقت النجاسة على الخفين وكانت اذا جمعت تزيد عن القدر المعفو عنه فانها تمنع من صحة الصلاة بخلاف الخروق المانعة من صحة المسح فانه لا يجمع منها إلا ما كان في الخلف الواحد كما يأتي : =

ومنها أن يلبسهما على طهارة مائية تامة فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسهما بعد تيمم^(١) أو قبل تمام طهارته بالماء^(٢) . ومنها أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء اليه كعجين ونحوه .

وهناك شروط آخر للمسح مفصلة في المذاهب^(٣) .

= المالكية — قالوا إذا كان الخلف غير طاهر فله حكم إزالة النجاسة المتقدم من التفريق بين حالتي العمد والسهو والقدرة والعجز . ومن الخلاف المتقدم في وجوب إزالة النجاسة وسنيتها .

الحنابلة — قالوا يصح المسح على الخلف المتنجس داخله أو أسفله الملاصق للأرض إذا تعذرت إزالة تلك النجاسة إلا بنزعه . ويباح له بذلك مس المصحف والصلاة إذا لم يجد ما يزيل به النجاسة .

الشافعية — قالوا لا يصح المسح على الخفين إذا كانت عليهما نجاسة غير معفو عنها .

(١) الشافعية — قالوا يجوز المسح على الخفين الملبوسين بعد تيمم إذا كان بعذر غير فقد الماء كالمرض .

(٢) الحنفية — قالوا المراد بالطهارة التامة أن لا يكون بين أعضاء وضوئه أو غسله جزء لم يصل اليه الماء وليس المراد بها الفراغ من أعمال الوضوء والغسل لأنه إذا غسل رجله أو أحدهما ثم لبس الخلف بعد ذلك الغسل قبل أن يحدث ثم أتم وضوءه صح المسح عليهما .

(٣) الحنفية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخلف خاليا من الخرق المانع للمسح ، ويقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل كما سيأتى مفصلا في مبطلات المسح ؛ ومنها أن يكون المسح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، فلا يجوز المسح على باطن الخلف (أى على نعله =

= الملاصق للأرض) كما لا يصح المسح في داخله فلو كان واسعا وأدخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جوانبه أو عقبه أو ساقه ؛ ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بأصبع واحدة خوفا من جفاف بللها قبل مدّها الى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بأصبع واحدة ثلاث مواضع من الخلف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله والماء متقاطر صح وإلا فلا . هذا ولا يسترط المسح باليد فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخلف بسبب مطر أو صب ماء عليه أو غير ذلك أجزأه ؛ ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولا بالرجل فلو ليس خفا طويلا قد بقي منه جزء غير مشغول بالرجل فمسح على ذلك الجزء فلا يصح ؛ ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ولم يبق منه هذا القدر لا يصح له المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب وبقيت الرجل الأخرى فانه يصح المسح على خفها .

الشافعية — زادوا شروطا : منها أن لا يكون قد لبسه على جبيرة فلو كان في قدمه جبيرة ومسح عليها في وضوئه ثم ليس الخلف عليها لم يصح المسح عليه ؛ ومنها أن يكون ما في داخل الخلف من رجل وشراب ونحوه طاهرا ؛ ومنها أن يمنع وصول الماء الى القدم اذا صب عليه ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز .

الحنابلة — زادوا في الشروط أن لا يكون واسعا يرى من أعلاه بعض محل الغسل المفروض .

المالكية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخلف كله من جلد ؛ ومنها أن يكون مخروطيا ؛ ومنها أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم بل يقصد به اتباع السنة أو اتقاء حر أو برد أو شوك أو نحو عقرب . أما إن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله فانه لا يصح المسح عليه لأن ذلك من الرفاهية .

القدر المفروض مسحه

والمقدار الواجب مسحه من الخف اختلفت فيه المذاهب ^(١) .

ومن لبس خفا فوق خف أو (جرموقا) وهو الجلد الذى يلبسه على الخف ليحفظه من الطين ونحوه كفى المسح على الأعلى بتفصيل فى المذاهب ^(٢) .

(١) المالكية — أوجبوا تعميم ظاهر أعلاه بالمسح وأما مسح باطن أسفله مما يلي الأرض فمستحب ويعيد تاركه فى الوقت المختار مراعاة للقول بالوجوب .
الحنفية — قالوا يفترض أن يمسح من ظاهر الخف المشغول بالرجل قدر طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد كما تقدم .

الشافعية — قالوا يفترض أن يمسح أى جزء من ظاهر أعلى الخف يتحقق به المسح ولو بوضع أصبعه المبتل من غير إمرار قياسا على مسح الرأس فلا يجزئ مسح فى غير ما ذكر مما يحاذى الساق أو العقب أو الحروف أو الأسفل أو الجوانب أو نحو ذلك بخلاف المسح على ما يحاذى الكعبين فإنه يجزئ . ولو كان بظاهر جلد الخف شعر فوقع المسح عليه ولم يصل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذا اذا وصل البلل الى الجلد وكان يقصد بالمسح الشعر فقط فإنه لا يصح .

الحنابلة — قالوا يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح باطنه فمستحب فان تركه نسيانا أتى به وحده ولو طال بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء فى الوضوء ، أما لو تركه عمدا فيأتى به وحده إن قرب ، وأما فى البعد فيندب إعادة الوضوء كله وكذا إعادة الصلاة التى صلاها قبل مسح الأسفل ان بقى وقتها المختار .

(٢) الحنفية — اشترطوا فى صحة المسح على الأعلى أن يكون جلدا فان لم يكن جلدا ووصل الماء الى الخف الذى تحته كفى ، وإن لم يصل الماء الى الخف لا يكتفى ، وأن يكون الأعلى صالحا للشئ عليه منفردا ، فان لم يكن صالحا لم يصح =

١١) كيفية المسح المسنونة

وكيفية المسح المسنونة : أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ويمتز بهما الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابع يده قليلا بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

= المسح عليه إلا اذا وصل البلل الى الخلف الأسفل، وأن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخلف الأسفل بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث والمسح على الأسفل .

الشافعية — فصلوا في ذلك فقالوا إن كان الأعلى والأسفل ضعيفين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين، وإن كان الأسفل ضعيفا غير صالح للمسح فالحكم للأعلى ولا يعد ما تحته خفا، وإن كان الأسفل قويا والأعلى ضعيفا أو كانا قويين فيصح المسح على الأعلى إن وصل البلل للأسفل يقينا وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل أو قصدهما معا وكذا لو أطلق، أما لو قصد الأعلى وحده أو قصد الأسفل ولم يصل الماء اليه فلا يصح المسح .

الحنابلة — قالوا من لبس خفا على خف قبل أن يحدث يصح المسح له على الخلف الأعلى ولو كان أحدهما مخروفا لا إن كانا مخروقين ولو كان مجموعهما يستتر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخلف الأعلى فمسح الأسفل صح إن كان الأسفل سليما، وقالوا أيضا إن من مسح على الأعلى ثم نزع وجب عليه نزع ما تحته وغسل رجله .

المالكية — قالوا الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى فلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فورا بحيث تحصل الموالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .

(١) المالكية — قالوا الكيفية في المسح مندوبة لا مستنونة، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ويضع يده اليسرى تحت —

مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها سواء كان السفر سفر قصر مباحاً^(١) أو لا^(٢) .

وسواء كان المسح صاحب عذر أو لا^(٣) . وذلك لما رواه شريح ابن هاني قال سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فانه كان يسافر

= أصابعها ويمرّ بيديه على خف رجله اليمنى الى الكعبين، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ويمسح تحتها ويمرّ بهما كما سبق .

الشافعية — قالوا المسنون في الكيفية : أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمدّ اليمنى الى آخر ساقه واليسرى الى أطراف الأصابع من تحت فيكون المسح خطوطا .

(١) الحنابلة والشافعية — قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحا فلو سافر أقل من مسافة القصر أو كان السفر سفر معصية فمدته كمدة المقيم يمسح يوما وليلة فقط . وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصودا ليخرج الهائم على وجهه فانه لا يقصد مكانا مخصوصا . فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة كالمقيم .

(٢) المالكية — قالوا إن المسح على الخفين لا يقيّد بمدة فلا يترعهما إلا لموجب الغسل وإنما يندب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطلب منه حضور الجمعة ولو لم يرد الغسل لها . فان لم يترعهما يوم الجمعة ندب له أن يترعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٣) الحنفية — قالوا تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر أما هو فان توضأ ولبس الخف حال انقطاع حدث العذر فخيمه كالأصحاء لا يبطل مسحه إلا بانقضاء =

مع النبي صلى عليه وسلم فسألته فقال (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للقيم) رواه مسلم . ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس^(١) ؛ فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً واستمر متوضئاً الى وقت العشاء ثم أحدث اعتبرت المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس .

مكروهاته

يكروه تنزيهاً في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ؛ ومنها غسل الخفين بدل مسحهما ، اذا نوى بالغسل رفع الحدث ؛ أما إن نوى به النظافة فقط أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجرى عن المسح ، وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل^(٢) .

مبطلاته

يبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرو موجب الغسل ، بكتابة أو حيض أو نفاس .

= المدة المذكورة . أما إن توضأ حال استرسال الحدث أو لبس الخف حال استرساله فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ويجب عليه أن يتزع خفيه ويغسل رجليه وحدهما إن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية — قالوا تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر أما هو فإنه يتزع خفه ويتوضأ لكل فرض وإن جازله المسح على الخفين للنوافل .

(١) الشافعية — فصلوا في الحدث فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره كالمس والتوم أما اذا كان حدثه بإضطرارياً نخرج ناقض من أحد السبيلين فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا اذا غسل الخف ولو بغير نية المسح كأن نوى النظافة أو غيرها أول ينوشئاً أجزاءه عن المسح وإن كان الغسل مكروهاً .

ومنها نزع من الرجل ولو بخروج بعض القدم الى ساق الخف^(١١)؛ ومنها حدوث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب^(١٢) .

(١) الحنفية — قالوا لا يبطل المسح إلا بخروج أ كثر القدم الى ساق الخف على الصحيح أما اذا خرج بعضه وكان قليلا فانه لا يبطل المسح .

المالكية — قالوا المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بخروج كل القدم الى ساق الخف فان بادر عند ذلك الى غسل رجله بقى وضوءه سليما وان لم يبادر فان كان ناسيا بجى على ما قبل الرجلين بنية مطلقا طال أو لم يطل وان كان عامدا بجى ما لم يطل .

(٢) الشافعية — قالوا اذا طرأ في الخف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ولو كان مستورا بسائر « كشراب أو لفافة » فانه يبطل المسح ، فان طرأ ذلك الخرق وهو متوضئ وجب عليه غسل رجله فقط بنية ولا يعيد الوضوء ، وان طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطلان المسح وعليه غسل الرجلين فقط ثم يتدئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا إن كان في الخف خرق يظهر منه بعض القدم ولو كان يسيرا ولو من موضع خرزه لا يصح المسح عليه إلا اذا انضم بالمشى لحصول ستر محل الغسل المفروض ، فاذا طرأ ذلك الخرق أو غيره مما يوجب بطلان المسح كأنقضاء المدة أو طرو جنبابة أو زوال عذر المعذور وجب نزع خفيه وإعادة الوضوء كله لا غسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث ومتى بطل المسح عاد الحدث كله لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا يبطل المسح بالخرق اذا كان قدر ثلث القدم فأكثر فان طرأ هذا الخرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخف بطل المسح لا الوضوء ، ويلزمه أن يبادر بنزعه ويغسل رجله ، مراعاة للوالة الواجبة في الوضوء فان تراخى نسيانا أو عجزا لا يبطل الوضوء وعليه غسل الرجلين فقط أيضا وان تراخى عمدا فان طال الزمن بطل الوضوء وان لم يطل لم يبطل إلا المسح وعليه أن يغسل رجله =

ومنها انقضاء مدة المسح ولو شكاً^(١).

= وإن طرأ ذلك الخرق وهو في الصلاة قطع الصلاة وبادر الى نزعهِ وغسل رجله على الوجه المتقدم .

الحنفية — قالوا لا يصح المسح على الخف إلا اذا كان خالياً من الخرق المانع للمسح ، وقدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل وإنما يمنع الخرق صحة المسح اذا كان منفرجاً بحيث اذا مشى لا بس الخف ينفتح الخرق فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلاً لا ينفتح عند المشي فلا يظهر ذلك المقدار منه فانه لا يضر . وكذلك اذا كان الخف مبطناً بجلد أو بخرقة مخروزة فيه ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته فانه لا يضر أيضاً . أما اذا كان مبطناً بغير جلد أو كان ما تحته غير مخروز فيه (كالشراب واللفافة) وانكشف منه هذا المقدار بالخرق فانه يبطل المسح ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخف « أى في ناحية نعله » أو ظاهره أو في ناحية العقب . أما اذا كان الخرق في ساق الخف فوق الكعبين فانه لا يمنع صحة المسح ، واذا تعددت الخروق في أحد الخفين وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح وإلا فلا ؛ أما اذا تعددت في الخفين معا بأن كانت في أحدهما قدر أصبع وفي الآخر قدر أصبعين فانه لا تمنع صحة المسح . والخرق التي تجمع هي ما أمكن دخول نحو المسئلة فيها أما ما دون ذلك فانه لا يلتفت اليه وإنما يصح المسح على الخف الذي به خروق يعفى عنها بشرط أن يقع على الخف نفسه لا على ما ظهر تحت الخروق فاذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم بطل المسح ووجب غسل الرجلين فقط إن كان متوضئاً ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند طروأى مبطل للمسح دون الوضوء . ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته ببطلان المسح فيعيدها بعد غسل رجله ولا تسترط في المسح النية .

(١) المالكية — قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة لأن المدة غير معتبرة

عندهم كما تقدم .

مباحث التيمم

تعريفه

هو طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بصعيد مطهر^(١).

دليله

ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الآية . وقال صلى الله عليه وسلم : « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا . فأيا رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل » من حديث رواه البخارى . وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يكون بدلا عن الوضوء والغسل فى الأحوال الآتية ، وله شروط وأسباب ، وفرائض (أركان) ، وسنن ، وأنواع ، ومبطلات ، ومكروهات .

شروطه

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت^(٢) ، فلا يصح التيمم قبله ؛ ومنها النية^(٣) ؛ ومنها الاسلام ؛ ومنها طلب الماء عند فقدده على التفصيل الآتى ؛ ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ؛ ومنها الخلو من الحيض والنفاس ؛ ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب التى ستذكر بعد .

هذا وللتيمم شروط وجوب أيضا كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب فى أسفل الصحيفة^(٤) .

(١) المالكية والشافعية — زادوا فى التعريف كلمة « نية » لأنها ركن عندهم .

(٢) الحنفية — قالوا يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا النية ركن لا شرط كما ذكر آتفا .

(٤) المالكية — قالوا للتيمم شروط وجوب فقط ؛ وشروط صحة فقط ؛

وشروط وجوب وصحة معا . فاما شروط وجوبه فهى أربعة : البلوغ ، وعدم =

= الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجود ناقض .

أما شروط صحته ، فهي ثلاثة : الاسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي « أى عدم ما ينقضه حال فعله » وأما شروط وجوبه وصحته معا فهي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة ، « بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا » وأتقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ، ووجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقد من شروطه وإن قالوا بلزومه فى بعض الأحوال كما يأتى : ولم يذكروا منها وجود العذر لإكتفاء بذكره فى الأسباب ، وهذه الشروط هى التى ذكرت فى الوضوء إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا بخلافه فى الوضوء فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية — اقتصروا فى التيمم على ذكر شروط الصحة . أما فى الطهارة المائية فقد قسموها الى شروط وجوب وشروط صحة لا غير . وقد تقدم فى الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها الى الأقسام الثلاثة التى ذكرها المالكية ، وهى شروط وجوب فقط ؛ وشروط صحة فقط ؛ وشروط وجوب وصحة معا ؛ باعتبارين مختلفين كالحيض والنفاس فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطاب فإن الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها فإن الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل نعم يستحب الوضوء من الحائض أو النفساء لتذكرا عاتهما ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتى : شروط وجوب فقط ، وهى ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصعيد ، ووجود الحدث الناقض أما الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لأصل الوجوب فلا يجب أداء التيمم إلا اذا دخل =

= الوقت ويكون الوجوب موسعا في أول الوقت ومضيقا اذا ضاق الوقت وكذلك في الوضوء والغسل وقد تقدم عدّه في الوضوء شرطا للوجوب تسامحا .

وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء ، أو العجز عن استعماله ، وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم كدهن وشمع ، وعدم المنافي له حال فعله بأن يتيمم ويحدث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع فأكثر اذا مسح بيده ، ولا يشترط المسح بنفس اليد فلو مسح بغيرها أجزاء كما يأتي : وطلب الماء عند فقدته إن ظن وجوده ، وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب وصحة معا ، وهي الاسلام فان التيمم لا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه لأنه ليس أهلا للنية ، واقتطاع دم الحيض والنفاس ، والعقل ، ووجود الصعيد الطهور فان فاقده الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ولا يصح منه بغيره حتى ولو كان طاهرا فقط كالأرض التي أصابها نجاسة ثم جفت فانها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ولا تكون مطهرة فلا يصح التيمم بها كما تقدم في كيفية التطهير .

الشافعية — عدّوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم الى شروط وجوب وشروط صحة ، وهي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن اذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والاسلام إلا اذا كانت كتابية انقطع حيضها أو نفاسها فانه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا اذا كانت الحائض أو النفساء محرمة فانه يصح منها التيمم بدلا عن الاغتسال المسنون للاحرام عند العجز ، والتمييز ، إلا المجنونة التي تيمم ليحل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسوح ، وطلب الماء عند فقدته على ما يأتي :

الحنابلة — عدّوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة سواء كانت فرضا أو غيره ما دامت مؤقتة ولو حكما كصلاة =

الأسباب المبيحة للتيمة-

ترجع هذه الأسباب الى أمرين : (أحدهما) فقد الماء بأن لم يجده أصلا أو وجد ماء لا يكفي للطهارة^(١) . (ثانيهما) العجز عن استعمال الماء أو الاحتياج اليه بأن يجد الماء الكافي للطهارة ولكن لا يقدر على استعماله أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه على التفصيل الآتي . أما باقى الأسباب التى ستذكر بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء .

أما من فقد الماء فإنه يتيمة لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة^(٢) ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، وإفلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها دون الفرض وغير ذلك ولا فرق فى فاقد الماء بين أن يكون صحيحا^(٣)

= الجنازة فإن وقتها يدخل بتمام غسله أو تيممه فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعذر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآتى بيانها : والتراب الطهور المباح الذى لم يحترق بشرط أن يكون له غبار يعلق بالعضو كما يأتى : والنية ، والعقل ، والتمييز ، والإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنأى ، والاستنجاء أو الاستنجار قبل التيمم .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا إن وجد ماء لا يكفي للطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه فى بعض أعضاء الطهارة ثم يتيمة عن الباقي .

(٢) المالكية — قالوا لا يتيمة فاقد الماء اذا كان حاضرا صحيحا للجنازة إلا اذا تعينت عليه بأن لم يوجد متوضئ يصلى عليها بدله إلا اذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلى بتيممه للفرض على الجنازة تبعا . أما المسافر أو المريض فإنه يصح له أن يتيمة لها استقلالا سواء تعينت عليه أولا ؟

(٣) المالكية — قالوا لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمة للنوافل إلا تبعا للفرض بخلاف المسافر والمريض كما ذكر قبل هذا .

أو مريضاً؛ حاضراً أو مسافراً سفر قصر أو غيره . ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية ^(١)

وأما من وجد الماء وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية فانه كففاً الماء يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة .

ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء إذا استند في ذلك الى تجربة ، أو إخبار طبيب حاذق مسلم ^(٢) . ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه سواء أكان العدو آدمياً أم حيواناً مفترساً .

ومنها احتياجه للماء في الحال أو المال ، فلو خاف (ظناً لا شكاً) عطش نفسه أو عطش آدمي غيره أو حيوان لا يحل قتله ولو كلباً ^(٣) غير عقور عطشا يؤدي الى هلاك

(١) الشافعية — قالوا اذا كان عاصياً بالسفر . فان فقد الماء ولم يحده أصلاً تيم وصلى ثم أعاد الصلاة أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه فلا يصح له التيمم إلا اذا تاب من عصيانه فاذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد صلاته .

(٢) المالكية — قالوا يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ، ومثل ذلك ما إذا استند الى القرائن العادية كتجربة في نفسه أو في غيره إن كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية — قالوا يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ولو كافراً بشرط أن يقع صدقه في نفس التيمم ، أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه اذا كان عالماً بالطب ، فان لم يجد طبيباً ولا عالماً بالطب جاز له التيمم وأعاد الصلاة بعد برئه .

(٣) الحنابلة — قالوا إن الكلب الأسود كالعقور لا يحفظ له الماء ولو هلك من العطش .

أوشدة أذى فانه يتيم ويحفظ ما معه من الماء وكذلك إن احتاج للماء لعجن أو طبخ ، وكذلك إن احتاج اليه لإزالة نجاسة غير معفو عنها ^(١) .

ومنها فقد آله الماء كحبل ودلولاً لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود ^(٢) .

ومنها خوفه من شدة برودة الماء بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فانه في كل هذه الأحوال يتيم ^(٣) .

وفي لزوم طلب الماء عند فقدته تفصيل في المذاهب ^(٤) .

(١) الشافعية — قالوا يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ، فان كانت على ثوبه فانه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ولا يتيم ويصلى عرياناً إن لم يجد ساتراً ولا إعادة عليه .

(٢) المالكية — قالوا إن فاقد آلة الماء أو من يناوله الماء لا يتيم إلا اذا تيقن أو ظن أنه لا يجدها في الوقت .

(٣) الحنفية — قالوا لا يتيم لخوف من شدة برودة الماء إلا اذا كان محدثاً حدثاً أكبر لأنه هو الذى يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر فانه لا يتيم إلا اذا تحقق الضرر .

الشافعية — قالوا يتيم لخوفه من شدة البرودة سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر إلا أنه تجب عليه الإعادة .

(٤) المالكية — قالوا اذا تيقن أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين فأكثر فانه لا يلزمه طلبه أما اذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فانه يلزمه طلبه اذا لم يشق عليه فان شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو راحكاً ، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقة إن اعتقد أو ظن أو شك أو توهم أنهم لا يخلون عليه به ، فان لم يطلب منهم وتيم أعاد الصلاة أبداً في حالة ما اذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء أو يظن ، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما اذا كان يشك =

== في ذلك، أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبدا، وشرط الإعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم أو لم يتبين شيئا، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقا ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتاج له وإن بدى أن كان مليا ببلده .

الحنابلة — قالوا إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله وما قرب منه عادة، ومن رفقته ما لم يتبين عدمه، فإن تيم قبل طلبه لم يصح طلبه، ومتى كان الماء بعيدا لم يجب عليه طلبه، والبعيد ما حكم العرف به .

الحنفية — قالوا إن كان فاقد الماء في المصروجب عليه طلبه قبل التيمم سواء ظن قربه أو لم يظن، أما إن كان مسافرا فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل وجب عليه طلبه أيضا إن أمن الضرر على نفسه وماله، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك كأن كان ميلا فأكثر فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقا، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه أو بمن يطلب له، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سأهم أعطوه، فإن تيم قبل الطلب لم يصح التيمم، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سأهم فأعطوه يعيد الصلاة، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ثم أعطوه بعد فراه لم يعد. وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن فإن كان بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء أو بغن يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادرا بحيث يكون الثمن زائدا عن حاجته، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغن فاحش فإنه لا يجب عليه شراء الماء ويتيمم .

الشافعية — قالوا يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم مطلقا سواء في رحله أو من رفقته فينادى فيهم بنفسه أو بمن بأذنه إن كان ثقة، ويستوعبهم إلا إذا ضاق وقت الصلاة فإنه يتيمم ويصلى من غير طلب واستيعاب لحزمة الوقت وفي هذه الحالة تجب عليه الإعادة إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء وإلا فلا إعادة، فإن لم يجده بعد ذلك فإن له أحوالا ثلاثة : أن يكون في حد الغوث (وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم) وضبط ==

ومن وجد الماء وكان قادرا على استعماله ولكنه خشى باستعماله خروج الوقت بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب^(١) .

= بغاية ما ينظره بصرمعتدل مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها ، أو أن يكون في حدّ القرب (وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ أى ستة آلاف خطوة فأقل) ، أو أن يكون في حدّ البعد (وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة) .

فأما حدّ الغوث فانه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء أو يتوهمه فان يتيقن وجود الماء وجب عليه طلبه بشرط الأمن على نفسه وماله ، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ، وأما إن توهم وجود الماء فانه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ومن خروج الوقت ، وأما حدّ القرب فانه لا يجب عليه طلب الماء فيه إلا اذا تيقن وجوده بشرط أن يأمن على نفسه وماله ، وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة فانه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يغلب فيها وجود الماء وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضا .

وأما حدّ البعد فلا يجب عليه فيه طلب الماء ولو تيقن وجوده لبعده .

(١) الشافعية — قالوا لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقا لأنه يكون قد تيمم حينئذ مع فقد شرط التيمم وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة — قالوا لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت إلا اذا كان المتيمم مسافرا وعلم وجود الماء في مكان قريب وانه اذا قصده وتوضأ منه يخاف خروج الوقت فانه يتيمم في هذه الحالة ويصلى ولا إعادة عليه .

وكذلك اذا وصل المسافر الى الماء وقد ضاق الوقت عن طهارته أو لم يضق لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة وأن النوبة لا تصل اليه إلا بعد خروج الوقت فانه في هذه الحالة يتيمم ويصلى ولا إعادة عليه .

أركان التيمم

وأما أركانه، فمنها النية^(١)، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب^(٢).

= الحنفية — قالوا إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً لعدم توقته وذلك كالنوافل غير المؤقتة، ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه وذلك كصلاة الجنازة والعيد، ونوع يخشى فواته لبدل وذلك كالجمعة والمكتوبات فإن للجمعة بدلاً عنها وهو الظهر، وللمكتوبات بدل عنها وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت . فأما النوافل فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء إلا إذا كانت مؤقتة كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء فإن أخرها بحيث لو توضع وقتها فإن له أن يتيمم ويدركها، وأما الجنازة والعيد فإنه يتيمم لها إن خاف فواتها مع وجود الماء، وأما الجمعة فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء بل يفوتها ويصلي الظهر بدلها بالوضوء، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة فإن تيمم وصلّاها وجبت عليه إعادتها .

المالكية — قالوا إذا خشى باستعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلي ولا يعيد على المعتمد، أما الجمعة فإنه إذا خشى خروجها باستعمال الماء للوضوء ففي صحة تيممه لها قولان والمشهور لا يتيمم لها، وأما الجنازة فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء إن تعينت عليه كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا إن النية شرط في التيمم وسنة في الوضوء كما تقدم وليست ركناً .

الحنابلة — قالوا إن النية شرط في التيمم وفي الوضوء وليست ركناً .

(٢) المالكية — قالوا ينوى استباحة الصلاة أو مس المصحف أو غيره مما يشترط فيه الطهارة أو ينوى استباحة ما منعه الحدث أو ينوى فرض التيمم، فلو نوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم، ويشترط =

= تمييز الحدث الأصغر من الأكبر إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة فلو كان جنبا ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه وأعاد الصلاة وجوبا ، أما إذا نوى فرض التيمم فانه يجزئ ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر ، ثم إذا نوى التيمم لفرض فله أن يصلي بتيممه فرضا واحدا وما شاء من السنن والمندوبات ، وأن يطوف به طوافا غير واجب ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب وأن يمس المصحف ، ويقرأ الحنب القرآن ولو كان المتيمم حاضرا صحيحا فلو صلى به فرضا آخر بطل الثاني ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت كالظهر مع العصر ويشترط لمن يريد أن يصلي نفلا بالتيمم للفرض أن يقدم صلاة الفرض على صلاة النفل فلو صلى به نفلا أولا صح نفله ولكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك بل لا بدّ له من تيمم آخر للفرض وإذا تيمم لنفل أو سنه استقلالا لا تبعا لفرض صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة جنب للقرآن ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة ، ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضا وهذا في غير الصحيح الحاضر ، أما الصحيح الحاضر فانه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالا كما تقدم

وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة فانه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة .

الحنفية — قالوا يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوى واحدا من ثلاثة أمور : (الأول) أن ينوى الطهارة من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة أو الحدث الأصغر فلو كان جنبا ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزأه ؛ (الثاني) أن ينوى استباحة الصلاة أو رفع الحدث لأن التيمم يرفع الحدث عندهم ؛ (الثالث) أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة أو سجدة التلاوة فان نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث القائم به فان صلاته لا تصح بهذا التيمم كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلا أو نوى عبادة غير مقصودة أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة ، والأول =

== كما اذا تيمم بنية مس مصحف فان المس في ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به وإنما العبادة هي التلاوة فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته، والثاني كما اذا تيمم للأذان والإقامة فانهما عبادة غير مقصودة لذاتها لأن الغرض منهما الإعلام فضلا عن أنهما يصحان بدون طهارة فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم، والثالث كما اذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثنا أصغر فان القراءة عبادة مقصودة لذاتها ولكنها تجوز للمحدث حدثنا أصغر بدون طهارة، ومثل ذلك ما اذا تيمم للسلام أو لردّه فانه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية — قالوا لا بد أن ينوى استباحة الصلاة ونحوها فلا يصح أن ينوى رفع الحدث لأن التيمم لا يرفعه عندهم كما لا يصح أن ينوى التيمم فقط أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة فلا يكون مقصودا فاذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة : (أحدها) أن ينوى استباحة فرض كالصلاة المكتوبة أو الطواف المفروض أو خطبة الجمعة ؛ (ثانيها) أن ينوى نفلا كصلاة نافلة أو طواف غير مفروض أو صلاة جنازة ؛ (ثالثها) أن ينوى سجدة تلاوة أو شكر أو مس مصحف أو قراءة قرآن وهو جنب ، فان نوى الأول فانه يصلى بهذا التيمم فرضا واحدا فقط . وما شاء من النوافل ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث ؛ وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط . فيصلى به ما شاء من النوافل ويمس به المصحف ولكن لا يصلى به فرضا أو ينحطب جمعة أو يطوف طوافا معروضا ؛ وإن نوى الثالث فانه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ولو كان غير ما نواه . ولا يجوز له أن يفعل شيئا مما ذكر في القسم الأول والثاني . ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر فلو تعرض كأن قال الجنب نويت استباحة الصلاة المانع منها لحدث الأصغر ظانا أنه الذي عليه فبان خلافه فانه يجوز له . أما إن كان متعمدا فانه لا يجوز له لتلاعبه .

==

ووقت النية عند وضع يده على ما يتيمم به ^(١) .

ومنها الصعيد الطهور وهو الذى لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفى بيان الصعيد تفصيل المذاهب ^(٢) .

= الحنابلة — قالوا إن النية شرط لصحة التيمم . وصفتها أن ينوى استباحة ما يتيمم له من صلاة أو طواف فرضاً أو نفلاً من حدث أصغر أو أكبر أو نجاسة ببدنه فإن التيمم يصح للنجاسة على البدن لكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن . أما النجاسة على الثوب وفى المكان فلا فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه لأن التيمم مبيح لا رافع فلا يكفى التيمم بنية واحد من الثلاثة (الحدث الأصغر أو الأكبر أو النجاسة) عن الباقي فلو كان جنباً ونوى استباحة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلى به لأنه رفع الجنابة فيصح له أن يفعل ما ترفعه كقراءة القرآن ولم يرفع الحدث الأصغر . وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنابة فإن تيممه لا يرفع الجنابة فى هذه الحالة . أما ان نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع . الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة التى على البدن أجزأته النية عن الجميع ولا يكلف نية خاصة لكل واحد . ومن نوى استباحة شئ جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشئ وما هو مثله وما هو دونه . فأعلى ما يتيمم له فرض عين فنذر ففرض كفاية فنافلة فطواف نفل فمس مصحف فقراءة قرآن فلبث بمسجد لجنب فوطء حائض بعد انقطاع دمها . وان أطلق نية التيمم لصلاة أو طواف لم يفعل إلا نفلهما .

(١) الشافعية — قالوا لا يلزم أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ومسح شئ من الوجه لأنه أول ممسوح .
الحنابلة — قالوا إن النية لا يشترط فيها المقارنة بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسير كما هو الشأن فى نية كل عبادة .

(٢) الشافعية — قالوا ان المراد بالصعيد الطهور التراب الذى له غبار ومنه الرمل اذا كان له غبار فان لم يكن لها غبار فلا يصح التيمم بهما ولا فرق فى ذلك بين أن =

= يكون التراب محترقا أو لا إلا اذا صار المحترق رمادا كما لا فرق بين أن يكون صالحا لأن ينبت أو سبخا لا ينبت شيئا، وعدّوا من التراب الطفل اذا دق وصار له غبار ولو اختلط التراب أو الرمل بشيء آخر كحمة أو دقيق وإن قل المخالط لا يصح التيمم بهما ، واشترطوا أن لا يكون التراب مستعملا ، والمستعمل ما بقي بالعضو المسوح أو تناثر منه عند المسح .

الحابلة — قالوا إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مباحا فلا يصح بمغصوب ونحوه . وأن يكون التراب غير محترق . فلا يصح بما دق من خرف ونحوه لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشترطوا أن يعلق غباره لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه فان خالطه ذو غبار غيره كالخص والنورة كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه طاهر فان كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به وإن كانت للمخالط فان كان المخالط لا غبار له لم يمنع التيمم بالتراب . وذلك كبر وشعير . وإن خالطته نجاسة لم يجز التيمم به وإن كثرت ، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تجفيفه فان أمكن تجفيفه والتيمم به جاز ان كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الخفية — قالوا إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والحجر ولو أملس والسبخ المنعقد من الأرض ، أما الماء المنعقد وهو التلج فلا يجوز التيمم عليه لأنه ليس من أجزاء الأرض كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المتقولة ، أما المعادن التي في مقترها فانه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها ، ولا يجوز التيمم بالؤلؤ وإن كان مسحوقا ، ولا بالدقيق والرماد ، ولا بالخص . وهو الحير ، ولا بالنورة والزرنينخ والمغرة والكحل والكبريت والفيروزج ، ويجوز التيمم بالطوب المحترق ، ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه اذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض وغلب عليه فان لم يغلب عليه بأن تساويا أو غلب التراب صح التيمم .

ومنها مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة أو أصبع ، ويدخل في الوجه المحمية ولو طالت^(١)، وكذا الوتره وهى الحاجزين طائقي الأنف وما غار من الأجفان وما بين

= المالكية — قالوا المراد بالصعيد ما صعد . أى ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب وهو أفضل من غيره عند وجوده والرمل والحجر، وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمدا إلا أنه أشبه الحجر الذى هو من أجزاء الأرض والطين الرقيق غير أنه ينبغي له أن يخفف وضع يده عليه أو يحففها قبل المسح حتى لا يلوث أعضائه، وكذا الجص وفسوره بالحجر الذى اذا احترق صار جيرا أما بعد الاحتراق فلا يجوز التيمم عليه، وكذا المعادن فانه يباح التيمم عليها إلا الذهب والفضة والجواهر فانه لا يجوز التيمم عليها كما لا يجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها كالشب والملح، ولا يجوز التيمم على طوب محترق أما إن كان غير محترق فيصح التيمم عليه اذا لم يخلط بنجس أو طاهر كثير كتبن، وحد التجس الكثير أن يكون ثلثا فما فوق، أما ان كان أقل من الثلث فيصح عليه التيمم، وحد الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب فلو كان التبن مثلا مقدار الطين لا يضر. أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض كالخشب والحشيش ونحوه فلا يجوز ولو ضاق الوقت ولم يجد غيره ورجح بعضهم الجواز اذا ضاق الوقت ولم يجد غيره . هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى بأن يضع كفيه على الصعيد .

(١) الحنفية — قالوا اذا كان المسح بيده فانه يشترط أن يمسح بجميع يده أو أكثرها، والمفروض إنما هو المسح سواء كان باليد أو بما يقوم مقامها، أما تعميم الوجه واليدين بالمسح فهو شرط لا ركن ، ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما ، فلو أصاب وجهه غبار فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضربتان أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم . وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

(٢) الحنفية — قالوا يجب مسح الشعر الذى يجب غسله في الوضوء وهو المحاذى للبشرة فلا يجب مسح ما طال من اللحية .

العذار ووتد الأذن وكذا ماتحت الوتد من البياض الذى بين الأذن والعذار ولا يتبع ماغار من بدنه، ومنها مسح اليدين مع المرفقين^(١) ويجب أن يترع ماسترشيئا منها كالخاتم والأساور ويمسح ماتحته ولا يكفى تحريكه فى التيمم بخلاف الوضوء؛ وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضا أخرى^(٢).

(١) المالكية والحنابلة — قالوا ان الفرض مسح اليدين الى الكوعين وأما الى المرفقين فهو سنة كما يأتى .

(٢) الحنفية — قالوا ان تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفى فى التيمم أيضا لأن التحريك مسح لما تحته، والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٣) المالكية — زادوا فى فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من صلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزمن ولو ناسيا لا يصح . فقرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى (وهى استعمال الصعيد كما تقدم) ، وتعميم الوجه واليدين الى الكوعين بالمسح ، والموالاة .

الحنابلة — زادوا فى فرائض التيمم الترتيب والموالاة اذا كان التيمم من حدث أصغر، أما اذا كان من حدث أكبر أو نجاسة على بدنه فانه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة . فقرائض التيمم عندهم أربعة وهى : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأنفه وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين الى الكوعين ، والترتيب ، والموالاة فى الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا فى فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر. وتقل التراب الى الوجه واليدين ، فلو طار غبار الى وجهه أو يديه فحرك فيه وجهه ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل ، والتراب الطهور الذى له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لنقله الى أعضاء التيمم ويشترط فى نقل التراب أن يكون بضربتين . فقرائض التيمم عندهم سبعة وهى : =

سنن التيمم

وأما سننه، فمنها التسمية على تفصيل المذاهب؛ ^(١) ومنها الترتيب؛ ^(٢) ومنها غير ذلك كما هو مفصل في المذاهب في أسفل الصحيفة ^(٣).

= النية، ومسح الوجه، ومسح اليدين مع المرفقين، والترتيب، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم، والتراب الطهور الذي له غبار، وقصد نقل التراب إلى الأعضاء.
الحنفية — لم يزدوا شيئاً لأن أركان التيمم عندهم شيئان: المسح، والضربتان. أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية، وأما الضربتان فبالحديث المتقدم، وما عدا ذلك يعد من الشروط فهي لا بد منها وإن لم تكن داخلة في ماهيته.
(١) الحنابلة — قالوا التسمية واجبة نيطة التيمم بتركها عمداً. وتسقط سهواً أو جهلاً.

المالكية — قالوا التسمية مندوبة لا سنة.
الشافعية — قالوا تسن التسمية. ولكن إذا كان المتيمم جنباً لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة بل يقصد الذكر أولاً يقصد شيئاً.

الحنفية — قالوا تسن التسمية سواء قصد الذكر أو التلاوة أو لم يقصد شيئاً.
(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الترتيب فرض كما تقدم.

(٣) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي: الضرب بباطن كفيه، إقبالهما وإدبارهما، ونفضهما. وتفريج أصابعه، والتسمية، والترتيب، والولاء، وتخيل اللحية والأصابع، وتحريك الخاتم، والتيامن، وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة، وهي أن يضرب بيديه على الصعيد ثم ينفضهما ثم يقبل بهما ويدبر، ثم يمسح بهما وجهه ويعمه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه ثانياً على الصعيد ثم ينفضهما على الوجه السابق فيمسح بهما كفيه وذراعيه إلى المرفقين، والسواك.
=

= الشافعية — عدّوا سنن التيمم كما يأتي : التسمية ابتداء ، على ما سبق ، والسواك ومحله بعد التسمية وقبل نقل التراب ، ونفض اليدين أو نفخهما من الغبار إن كثر ، والتيامن بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم ، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه وفي مسح يديه من أصابعه . فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام ، بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويمتدّها على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمتدّها إلى المرفق ثم يدير باطن كفه إلى باطن الذراع ويمتدّها عليها رافعا إبهامه فإذا بلغ الكوع أمرّ إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى كفيه بالأخرى ندبا ، والموالة بين مسح الوجه واليدين أن كان المتيمم سليما فإن كان صاحب عذر وجبت عليه الموالة في التيمم كالوضوء ، وتفريخ أصابعه أول كل ضربة ، ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية فيجب نزعه ، وتحليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية وإلا كان التخليل واجبا ، والغرة والتحجيل ، وأن لا يرفع يده عن الوضوء حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين ، والذكر السابق في الوضوء . يذكره في آخر التيمم .

المالكية — عدّوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فإن عكس بأن مسح يديه قبل وجهه أعاد مسحهما إن لم يصل به فإن صلى به أجزاء ، ومسح ذراعيه من الكوعين إلى المرفقين ، وتجديد ضربة ثانية لليدين ونقل ما تعلق بيديه من الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه بأن لا يمسح على شيء قبل المسح على وجهه أو يديه .

الحنابلة — لم يعدّوا في سنن التيمم سوى أنه يسنّ أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت أو استوى الأمران عنده فإن تيمم أول الوقت وصلى صحّت صلاته بدون إعادة ولو وجد الماء في الوقت .

مندوبات التيمم ومكروهاته

وللتيمم مندوبات ومكروهات مفصلة في المذاهب ^(١) .

مندوباته

(١) الحنابلة والشافعية — قالوا إن المسنون هو المندوب فكل ما ذكر من السنن يسمى مندوبا وسنة ومستحبا .

المالكية — قالوا يندب التسمية، والسواك، والصمت إلا عن ذكر الله، وأستقبال القبلة، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه يسراه بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ثم يمرّها الى المرفق قابضا عليها بكف اليسرى، ثم يمسخ باطن اليمنى من طى المرفق الى آخر الأصابع ثم يفعل يسراه كذلك ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري اذا يؤس من وجود الماء أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري . ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن يشك في الحصول على الماء أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية فينظر الى كل منهما ويعتبر وسط الوقت . ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء أو زوال المانع (كالمرض) من استعماله قبل نهاية الوقت الاختياري تقديما لفضيلة الطهارة المائية المرجوة ويحرم على كل حال التأخير الى الوقت الضروري ولو كانت الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية — قالوا يندب تأخير التيمم لمن يغلب على ظنه وجود الماء الى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء فيجب عليه أن يؤخر التيمم ولو خاف خروج الوقت .

مكروهاته

الحنابلة — قالوا يكره في التيمم تكرار المسح، وادخال التراب في الفم والأنف، والضرب أكثر من مرتين، ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به فان ذهب به النفخ بحيث لم يبق غبار ومسح به وجبت إعادة الضربة . =

أنواع التيمم

ينقسم التيمم الى مفروض ومنسوب ، فيفترض لما تفترض له الطهارة ، ويندب لما تندب له وإن كان شرطا في صحة ما يندب له^(١) .

مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة، والتيمم عن حدث أكبر لا يعود محدثا حدثا أكبر إلا بما يوجب الغسل وإن اعتبر محدثا حدثا أصغر بنواقض الوضوء فإن تيمم لجنازة ثم انتقض تيممه لم يعد جنبا بل صار محدثا حدثا أصغر فيجوز له أن يقرأ القرآن ويدخل المسجد، ويمكث فيه^(٢) ، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمرا آخر وهو زوال العذر المبيح للتيمم كأن يجد الماء بعد فقده^(٣) ،

= الشافعية — قالوا يكره في التيمم تكثير التراب، وتكرار المسح لكل عضو، وتجديد التيمم ولو بعد فعل أى صلاة، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية — قالوا يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ، وكثرة الكلام في غير ذكر الله ، وإطالة المسح الى ما فوق المرفقين وهو المسمى بالغرة والتحجيل .
الحنفية — قالوا يكره تكرار المسح، وترك سنة من السنن المتقدمة .

(١) الحنفية — زادوا قسما ثالثا وهو أنه يجب فيما يجب له الوضوء نحو الطواف .

(٢) المالكية — قالوا اذا أحدث التيمم عن جنابة حدثا أصغر آنتقض تيممه عن الأصغر والأكبر فنواقض الوضوء وإن كانت لا تبطل الغسل لكن تبطل التيمم الواقع بين الغسل فيحرم عليه ما يحرم على الجنب حتى يعيد التيمم .

(٣) المالكية — قالوا إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه بل يجب =

أو يقدر على استعماله بعد محزه ^(١) .

مبحث فاقد الطهورين

من فقد الطهورين الماء . والصعيد بأن حبس في مكان ليس به مطهر أو عجز عن الوضوء والتيمم معا بمرض ونحوه فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت لحرمته ، ثم يعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم على تفصيل المداهب ^(٢) .

= استمراره في الصلاة ولو اتسع الوقت ومحل ذلك ما لم يكن ناسيا للماء برحله فانه اذا تيمم ودخل في الصلاة ثم تذكر الماء وهو فيها فإنها تبطل إن اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعمال الماء وإلا فلا أما إن تذكره بعدها فانه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط .

(١) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت فانه يبطل التيمم مطلقا .
إء كان عن حدث أكبر أو أصغر أو نجاسة على بدنه ما لم يكن في صلاة جمعة فلا يبطل اذا خرج وقتها . وخلق الخف ونحوه مما يمسح عليه إن تيمم بعد حدثه وهو لأبسه سواء مسحه قبل ذلك أولا .

الشافعية — زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ولو صورة كرة الصبي ، وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم اذ لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فاذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب إعادتها صححت صلاته وبطل تيمه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب إعادتها بطل التيمم والصلاة .

(٢) الشافعية — قالوا فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية بنية وقراءة إلا أن الحنبل يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويعيد الصلاة عند وجود الماء ، أما عند وجود التراب فلا يعيد إلا في مكان يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الأمران .
الحنفية — قالوا إنه يصلي صلاة غير حقيقية بل يتشبه بالمصلين فقط فلا يقرأ ولا ينوي سواء كان محدثا حدثا أصغر أو أكبر ، ويعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم .

مبحث المسح على الجبيرة ونحوها

الجبيرة ما يضعه المجبر أو الطبيب من عيدان الجريد أو غيره على العضو المنكسر ونحوه، ومثل الجبيرة الدواء الذي يوضع على العضو المريض والعصابة التي يربط بها المحل المريض .

حكمه

وحكم المسح على الجبيرة ^(١) العرضية في الوضوء والغسل بدلا من غسل العضو المريض أو مسحه، وإنما يصح المسح عليها بشرط أن يكون غسل العضو المريض أو مسحه ضارا به بأن كان يخاف أن يترتب على غسله أو مسحه حدوث مرض أو زيادة ألم أو تأخر شفاء أو نحو ذلك، فإن ضره الغسل دون المسح فرض مسحه، فإن ضره المسح عليه أيضا فرض المسح على الجبيرة ^(٢) ونحوها مرة واحدة يعم بها جميع

= المالكية — قالوا المعتمد في فاقد الطهورين أن الصلاة تسقط عنه أداء وقضاء فلا يصلى ولا يقضى .

الحنابلة — قالوا إن فاقد الطهورين يصلى صلاة حقيقية ، ولا يعيد إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به .

(١) الحنفية — لهم قولان مصححان في المسح على الجبيرة : أحدهما قول الامام وهو أن المسح واجب لا فرض فتصح الصلاة بدونه وإن وجبت إعادتها إن تركه قصدا فيأثم بترك الاعادة ، ثانيهما قول صاحبين وهو أن المسح فرض يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه .

(٢) الشافعية — قالوا إذا لم يمكنه غسل عضو من الأعضاء لمرض به وجب عليه غسل السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء بل يعم موضع المرض بتراب التيمم إذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ولم يضره التراب وإلا اقتصر على غسل السليم ، وتجب إعادة الصلاة بعد البرء . =

المحل المريض .^(١) وإن جاوزت الجبيرة المحل المريض لضرورة ربطها وجب تعميمها^(٢)

= هذا اذا لم يكن على العضو المريض جبيرة ، فان كان عليه جبيرة أو نحوها وجب عليه أن يغسل السليم ، ويمسح على الجبيرة بدل ما استتر من الأجزاء السليمة التي جاوزت محل المرض ويتمم بدل غسل الجزء المريض ، فإن كانت الأعضاء المريضة متعددة وجب عليه أن يعتد التيمم بعدد الأعضاء المريضة كما يجب عليه أن يعتد المسح اذا تعددت الجبيرة ، فإن عمت الجراحة جميع الأعضاء كفى تيمم واحد عن الجميع كما يكفى تيمم واحد عن عضوين متوالين في الترتيب عمتها الجراحة كالرأس والرجلين . هذا ولا بد من مراعاة الترتيب في الوضوء .

(١) الحنفية — قالوا لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح بل يكفى مسح أكثرها .

(٢) الحنفية — قالوا إذا جاوزت الجبيرة محل المرض فلا يخلو إما أن يكون حلها ضارا به أو غير ضار ، فإن كان غير ضار وجب حلها وغسل ما تحتها إن لم يضر الغسل ، فإن كان الغسل يضر بمحل المرض وجب مسحه وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة التي كانت تسترها الجبيرة زيادة عن محل المرض ، فإن كان مسح محل المرض يضر أيضا وجب غسل ما حوله من الأجزاء السليمة والمسح على الخرقه التي على محل المرض فقط ، أما إن كان حلها ضارا فإنه يجب عليه أن يمسح على الجبيرة ولا يكلف حلها سواء كان غسل ما تحتها أو مسحه ضارا أولا ، إنما يجب أن يمسح على ما يستر الصحيح والسليم بحيث يكون القدر المنسوح من مجموعهما أكثر الجبيرة ، وهذا هو المعتمد من أنه يكفى بمسح أكثر الجبيرة ونحوها ولا يجب أستيعابها كما تقدم . هذا وإن كان يضره الغسل بالماء البارد وقدر على تحصيل الماء الساخن الذى لا يضر لزمه الغسل بالماء الساخن .

الحنابلة — قالوا إن وضع الجبيرة على طهارة فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة كأن وضعها قبل أن يتوضأ =

بالمسح مرة واحدة . فإن كان المحل المريض مما يمسح كالرأس ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

مبطلاته

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها أو نزعها عن مكانها على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= وجب عليه التيمم فقط ولا يصح منه المسح ، فإن تعددت الاعضاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم إلا اذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل فانه لا يجب عليه إلا تيمم واحد ، ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الا صغركما تقدم .

(١) المالكية — قالوا إن عمت الجراحة الرأس فحكمه حكم الأعضاء المغسولة وإن لم تعم فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكل على العمامة ، وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عتمته الجراحة .

الشافعية — قالوا إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه وإلا تيمم بدل مسحها .

الحنفية — قالوا إن كان بعض الرأس صحيحا وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو الربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة ، وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه حكم الأعضاء المغسولة فيجب المسح عليه إن لم يصره ، فإن صره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا إن عمت الجراحة الرأس ولم يمكنه المسح عليها مسح على العصابة التي عليها أو عمها بالمسح ، ويتيمم إن سُدّها على غير طهارة كما تقدم ، وإن لم تعم مسح على الصحيح منها وكل على العصابة لأن العصابة تنوب عن الرأس في المريض ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا إن سقطت عن برء بطل المسح عليها ووجب الرجوع الى الأصل في تطهير ما تحنها بافضل أو بالمسح ان كان متطهرا ويريد البقاء على =

ومن صلى بطهارة فيها مسح على جبيرة ونحوها صحت صلاته ولا إعادة عليه
إذا صح العضو المريض ^(١).

= طهارته . ويشترط في صحة الطهارة بغسل أو مسح ماتحتها أن يبادر بحيث لا تفوته
الموالة عمدا فإن طال الزمن نسيانا صح . وإن سقطت عن غير برء ردها الى موضعها
وبادر بالمسح عليها بحيث لا تفوته الموالة . فإن كان سقوطها أو نزعها في الصلاة
بطلت الصلاة ووجب إعادة تطهير ما تحتها ان كان ذلك عن برء . فإن كان
عن غير برء أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية — قالوا إن كان سقوطها عن برء في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة
وان كان عن غير برء بطلت الصلاة دون الطهارة فيرد الجبيرة الى موضعها ويمسح
عليها فقط . ويعيد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد مراعاة للترتيب .

الحنفية — قالوا إن سقطت الجبيرة عن غير برء لم يبطل المسح عليها سواء كان
في الصلاة أو خارجها، وإن كان سقوطها في الصلاة عن برء، فإن كان قبل القعود
الأخير قدر التشهد بطلت صلاته وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط
ويعيد الصلاة . وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد فالإمام
يقول بالبطلان والصاحبان يقولان بالصحة لأنه في هذه الحالة تكون صلاته قد
تمت ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة .

الحنابلة — قالوا إذا سقطت الجبيرة انتقض وضوءه كله سواء كان سقوطها
عن برء أو غير برء إلا أنه ان كان سقوطها عن برء توضع فقط . وإن كان سقوطها
عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية — قالوا تجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور . أحدها اذا كانت
الجبيرة في أعضاء التيمم . ثانيها اذا كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح =

مباحث الحيض

تعريفه

هو دم يخرج من قبل المرأة حال صحتها من غير سبب ولادة أو افتضاض ؛
ووقته من بلوغ الأثنى تسع سنين الى سن اليأس على تفصيل في المذاهب ^(١) .

فاذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين أو رآته بعد سن الإياس لا يكون دم
حيض بل هو دم فساد .

= زيادة عن المقدار الذى ستمسك به فى ربطها . ثالثا اذا كانت فى غير أعضاء
التيم وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط لكنها وضعت وهو محدث .

(١) المالكية — قالوا إذا خرج الدم من مراهقة ، وهى بنت تسع الى
ثلاث عشرة فيسأل فيه النساء فإن جزمأن بأنه حيض أو شككن فيكون حيضا . أما اذا
جزمأن بأنه ليس بحيض فلا يكون حيضا بل هو دم علة وفساد ومثلهن الطبيب الأمين
الخبير بذلك ، وإن خرج ممن يزيد سنها على ثلاث عشرة الى الخمسين فانه يكون
حيضا جزما ، وإن خرج ممن يزيد سنها على الخمسين الى السبعين ؛ فيسأل فيه النساء
أيضا ويعمل برأيهن فيه ؛ فإن خرج ممن بلغ سنها السبعين لم يكن حيضا قطعا بل
هو استحاضة ؛ ومثله ما اذا خرج من صغيرة لم تبلغ تسع سنين .

الحنفية — قالوا إذا خرج الدم من بنت تسع سنين كان حيضا على المختار فاذا
رآته تركت الصوم والصلاة ويستمر وقته الى الإياس وهو أن تبلغ خمسة وخمسين
سنة على المختار فإن رأت دما بعدها لا يكون حيضا إلا إذا رأت بعد اليأس دما قويا
أسود أو أحمر قانيا فإنه يعتبر حيضا حينئذ .

الحنابلة — قدروا حد الإياس بنحسين سنة ، فلورأت الدم بعدها لا يكون
حيضا ولو قويا .

شروطه

وشروطه : أن يكون على لون من ألوان الدم وهي الحمرة، والصفرة، والكدره (التوسط بين لون السواد والبياض^(١)) فلورأت بياضا خالصا لا يكون حيضا، وأن يكون الرحم خاليا من الحمل، فما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد^(٢)، وأن يتقدمه أقل مدة الطهر، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

مدة الحيض والطهر

وأقل مدة الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشرة يوما وغالبه ستة أيام أو سبعة.

= الشافعية — قالوا انه لا آخر لسن الحيض فهو ممكن مادامت المرأة على قيد الحياة لكن الغالب أنقطاعه بعد اثنتين وستين سنة فهو سن الإياس من الحيض غالبا .

(١) الحنفية والشافعية — قالوا إن ألوان دم الحيض هي : السواد، والحمرة، والصفرة ، والكدره ، والتربية (نسبة للترب بمعنى التراب أى يكون الدم على لون التراب) إلا أن الحنفية زادوا على هذه الألوان الخضرة واستبدل الشافعية (التربية) (بالشقرة) .

(٢) المالكية والشافعية — قالوا ما تراه الحامل من الدم يكون دم حيض فلا يشترط خلو الرحم من الحمل عندهم إلا أن الشافعية قالوا تعتبر مدة حيضها في الحمل كعادتها في غيره . أما المالكية فإنهم قالوا إن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها الى ستة أشهر فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوما ان استمر بها الدم وفي ستة أشهر الى آخر الحمل تقدر بثلاثين يوما . أما اذا رأت الدم في الشهر الأول أو الثانى من حملها كانت كالمعتادة وسيأتى بيان حكمها .

(٣) الحنفية — قالوا إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال وأكثرها عشرة أيام ولياليها فإن كانت معتادة وزادت على عادتها فيما دون العشرة كان الزائد =

وأقل^(١) مدة الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لأكثره . والنقاء من الدم في أيام

= حيضا فلو كانت عادتها ثلاثة أيام مثلا ثم رأت الدم أربعة أيام انتقلت عادتها الى الأربعة وأعتبر الرابع حيضا فإن العادة تثبت ولو بمرة وإن كانت عادتها أربعة ثم رأت خمسة انتقلت العادة الى الخمسة وكان الخامس حيضا وهكذا الى العشرة . فإذا جاوزت العشرة كانت مسحضة فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضا بل ترد الى عادتها كما يأتي في مبحث الاستحاضة .

المالكية — قالوا لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار الخارج ولا باعتبار الزمن . فلو نزل منها دفقة واحدة في لحظة تعتبر حائضا . أما بالنسبة للعدّة والاستبراء فقالوا إن أقله يوم أو بعض يوم ولا حد لأكثره باعتبار الخارج أيضا فلا يحد برطل مثلا أو أكثر أو أقل . وأما أكثره باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوما لمبتدأة غير حامل . أما الحامل فقد سبق حكمها ويقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثر عادتها استظهارا . فإن اعتادت خمسة أيام ثم تمدى حيضها مكثت ثمانية أيام فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عادتها ثمانية لأن العادة تثبت بمرة فتمكث أحد عشر يوما فإن تمدى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوما فإن تمدى بعد ذلك فلا تزيد على الخمسة عشر يوما ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما دم استحاضة .

(١) الحنابلة — قالوا إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوما .

الشافعية — قالوا إن أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما بشرط أن يكون واقعا بين دمى حيض . أما إذا كان واقعا بين دم نفاس ودم حيض فلا حد لأقله عندهم .

(٢) الحنابلة والمالكية — قالوا إن النقاء زمن الحيض طهر فلو أنقطع عنها الدم يوما بين يومى حيض تعتبر طاهرة تفعل فيه ما تفعله الطاهرات .

الحيض يعتبر حيضا فلورأت يوما دما ويوما نقاء (بحيث لو وضعت قطنة لم تثلوث) ويوما بعد ذلك دما وهكذا في مدة الحيض تعتبر حائضا في الكل . أما مدة الحيض فقد تقدم تفصيل المذاهب فيها . وما نقص عن أقل مدة الحيض أو زاد على أكثرها فهو آستحاضة ، ويمنع الحيض أمورا تقدم بيانها فيما يمنعه الحدث الأكبر .

النفاس

هو دم يخرج للولادة من القبل على تفصيل في المذاهب . فلو شق بطنها وخرج

(١) المالكية — قالوا إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة — قالوا إن الدم النازل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع أمانة كالطلق والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاسا كالدم الخارج عقب الولادة .

الشافعية — قالوا يستترط في تحقق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد بأن يخرج كله فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوما فأكثر وإلا كان دم حيض أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلق فليس هو دم نفاس بل هو دم حيض إن كانت حائضا لأن الحامل قد تحيض عندهم كما تقدم ، وإن لم تكن حائضا فهو دم فاسد .

الحنفية — قالوا إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب خروجه . أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو دم فساد ولا تعتبر نفساء وتفعل ما يفعله الطاهرات .

منه الولد لا تكون نفساء وإن انقضت به العدة . أما السقط فإن ظهر بعض خلقه^(١) من أصبع أو ظفر أو شعر أو نحوه فهو ولد تصير بالدم الخارج عقبه نفساء وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك بأن وضعته علقه أو مضغة .

فإن أمكن جعل الدم المرئ حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض ، وإلا فهو دم علة وفساد .

وإذا ولدت المرأة توأمين (ولدين) فمدة نفاسها تعتبر من الأول^(٢) لا من الثاني فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني حسب مدة النفاس من ولادة الأول ؛ ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس . فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوماً من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد لا دم نفاس .

ولا حد لأقل النفاس فيتحقق بلحظة . فإذا ولدت وأنقطع دمها عقب الولادة أو ولدت بلا دم انقضى نفاسها ووجب عليها ما يجب على الطاهرات .

(١) الشافعية — قالوا لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت علقه أو مضغة وأخبر القوابل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

(٢) الشافعية — قالوا إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني . أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس . وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فإن لم يصادف عادة حيضها فهو دم علة وفساد .

المالكية — قالوا إذا ولدت توأمين فإن كان بين ولادتهما ستون يوماً (وهي أكثر مدة النفاس عندهم) كان لكل من الولدين نفاس مستقل ؛ وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ويعتبر مبدؤه من الأول .

أما أكثر مدّة النفاس فهي أربعون يوماً؛ والتقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس كأن ترى يوماً دماً ويوماً طهراً فيه تفصيل المذاهب ^(٢) .

الاستحاضة

هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم . فكل ما زاد على أكثر مدّة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله أو سال قبل سن الحيض (وهو تسع سنين) فهو استحاضة .

(١) الشافعية — قالوا إن أكثر مدّة النفاس ستون يوماً، وغالبه أربعون يوماً

المالكية — قالوا إن أكثر مدّة النفاس ستون يوماً .

(٢) الحنفية — قالوا إن التقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاساً وإن بلغت

مدّته خمسة عشر يوماً فأكثر .

الشافعية — قالوا التقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فهو طهر وما قبله نفاس وما بعده حيض وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالكل نفاس على الراجح . فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلاً . ولم يأتها الدم مدّة خمسة عشر يوماً أصلاً فالكل طهر . وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ولا نفاس لها في هذه الحالة .

المالكية — قالوا إن التقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طهر والدم النازل بعده حيض وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتلقق أكثر مدّة النفاس . بأن تضم أيام الدم إلى بعضها وتلغى أيام الانقطاع حتى تبلغ أيام الدم ستين يوماً فينتهي بذلك نفاسها . ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا التقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر فيجب عليها في أيامه

كل ما يجب على الطاهرات .

ولا تمتنع الاستحاضه شيئاً مما يمنعه الحيض والنفاس من قراءة القرآن ومس مصحف ودخول مسجد واعتكاف وطواف ووطء وغير ذلك مما سبق تفصيله في مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر، فلا تتوقف مباشرة شيء من ذلك على الغسل وإن توقف بعضه على الوضوء .

والمستحاضة من أصحاب الأعذار كالمبطون ومن به سلس بول أو رعاف دائم أو جرح لا يرقا دمه وقد تقدم حكم ذلك في (مبحث المعذور) في نواقض الوضوء مفصلاً في المذاهب .

وفي تقدير مدة حيض المستحاضة اختلاف في المذاهب .^(١)

(١) الشافعية — قالوا إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوى بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ، والضعيف طهر بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر وأن يكون نزوله متتابعاً ، فإن اختل الشرط في الأمرين يكون حيضها يوماً وليلة وباقي الشهر طهر كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضعيفه ، أما المعتادة فإن كانت مميزة فحيضها الدم القوى عملاً بالتمييز لا بالعادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة وتعلم عاداتها قدراً ووقتاً فترد إلى عاداتها في ذلك .

الحنابلة — قالوا إن المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ؛ فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة ؛ والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولاً ، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضاً بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوماً ، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة وتغتسل بعد ذلك وتفعل ما يفعله الطاهرات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع فتنقل إلى غالب الحيض وهو ستة أيام أو سبعة باجتهادها وتحريمها .

المالكية — قالوا إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أولون أو ثخن أو تالم فهو حيض بشرط أن يتقدمه أقل الطهر وهو =

خمسة عشر يوما ، فان لم تميز أو ميزت قبل تمام أقل الطهر فهي مستحاضة أى باقية على أنها طاهرة ولو مكثت على ذلك طول حياتها وتعدّ عدّة المرتابة بسنة بيضاء ، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عادتها استظهارا ، بل تقتصر على عادتها ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض فان استمر استظهرت .

الحنفية — قالوا المستحاضة إما أن تكون مبتدأة (وهى التى كانت فى أول حيضها أو نفاسها) ثم استمر بها الدم ، وإما أن تكون معتادة وهى التى سبق منها دم وطهر صحيحان ، وإما أن تكون متحيرة وهى المعتادة التى استمر بها الدم ونسيت عادتها . فأما المبتدأة فانه اذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوما فى كل شهر ، ويقدر نفاسها بأربعين يوما ، وطهرها منه بعشرين يوما ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام وهكذا .

وأما المعتادة التى لم تنس عادتها فانها تردّ الى عادتها فى الطهر والحيض إلا اذا كانت عادة طهرها ستة أشهر فانها تردّ اليها مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ، وأما بالنسبة لغير العدة فتردّ الى عادتها كما هى .
وأما المتحيرة فلها أحكام تؤخذ من غير هذا الكتاب .

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة الدعاء، ومنه قوله تعالى : ﴿وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾ وقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ ، وفي أصلح الفقهاء أقوال وأفعال ، مفتحة بالتكبير، مختمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ؛ وللصلاة أنواع ، وشروط ، وأركان (وتسمى فرائض) ، وسنن ، ومكروهات ، ومبطلات :

أنواع الصلاة

تنقسم الصلاة الى ما لا يشتمل على ركوع وسجود وهى صلاة الجنازة^(١)، وما يشتمل عليهما وهو ما عداها ، وينقسم الثانى الى قسمين : الأول الصلاة المفروضة ، والثانى الصلاة النافلة وهى تشمل المسنونة والمندوبة^(٢) .

شروط الصلاة

منها بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، والطهارة من الحدثين فى البدن ، ومن الخبث غير المعفو عنه

(١) المالكية والحنابلة — عزفوها بأنها قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، ليشتمل سجود التلاوة حيث يسمى عندهم صلاة وليس له إحرام ولا سلام كما سيأتى بعد .

(٢) المالكية والحنابلة — قالوا إن سجود التلاوة صلاة لا ركوع فيها فهو داخل فى أنواع الصلاة عندهم .

(٣) الحنفية — زادوا قسماً ثالثاً سموه بالواجب وهو صلاة الترتيقضاء التوافل التى فسدت بعد الشروع فيها وصلاة العيدين .

المالكية — زادوا قسماً ثالثاً سموه بالرغبة وهو صلاة ركعتى الفجر .

في البدن والثوب والمكان ، واستقبال القبلة مع الأمن والقدرة ، وستر العورة لقادر عليه . هذا وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل ^(١) الصحيفة .

(١) المالكية - قسموا الشروط الى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا .

فأما شروط الوجوب فقط فهي اثنان : البلوغ ، وعدم الاكراه على تركها فلا تجب على مكروه حال إكراهه بقتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذى مروءة بملاء لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » والذي لا يجب على المكروه عندهم إنما هو فعلها ببيانها الظاهرة وإلا فتي تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه من نية وإحرام وقراءة وإيماء فهو كالمرضى العاجز يجب عليه فعل ما يقدر عليه ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما شروط الصحة فقط فهي خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والإسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد الطهورين بحيث لا يحد ماء ولا صعيدا ، وعدم النوم والغفلة ، والخلو من دم الحيض والنفاس ؛ ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة الإسلام ولم يجعلوه من شروط الوجوب فالكفار تجب عليهم الصلاة عندهم ولكن لا تصح إلا بالإسلام خلافا لغيرهم فانهم عدّوه في شروط الوجوب وإن كان الشافعية والحنابلة يقولون ان الكافر يعذب على ترك الصلاة عذابا زائدا على عذاب الكفر ، وعدّوا الطهارة شرطين : وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ؛ وزادوا في شروط الوجوب عدم الإكراه على تركها .

الشافعية - قسموا شروط الصلاة الى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة .

= أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، وسلامة الحواس ولو السمع أو البصر فقط .

وأما شروط الصحة فهي سبعة : طهارة البدن من الحدثين ، وطهارة البدن ، والثوب ، والمكان من الخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والعلم بدخول الوقت ، ولو ظنا . ومراتب العلم ثلاث : أولا ان يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عاين ويدخل في هذا رؤية المزاوول والساعات الصحيحة المجربة والمؤذن العارف في حالة الصحو . ثانيا الاجتهاد بأن يتحرى دخول الوقت بالوسائل الموصلة . ثالثا تقليد المتحرى ويلزم أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعمى فيجوز له التقليد والعلم بالكيفية ، وترك المبطل ، فزاد الشافعية في شروط الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة بحيث لا يعتقد فرضا من فرائضها سنة ان كان عاميا وأن يميز بين الفرض والسنة إن كان ممن اشتغل بالعلم زمنا يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبطل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة .

وزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، لكنهم قالوا إن كان الكافر لم يسبق له إسلام فانها لا تجب عليه بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يعذب عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر كما تقدم . أما المرتد فانه يطالب بها في الدنيا كما يعذب عليها في الآخرة .

الحنفية — قسموا شروط الصلاة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس ، وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة آكثفاء باشتراط الإسلام . وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط =

ومن هذه الشروط ما لا يحتاج الى بيان وشرح ومنها ما يحتاج لذلك فما يحتاج لبيان أفرد له الفقهاء مباحث خاصة به كباحث الطهارة من الحدث والخبث وقد تقدم الكلام عليها مفصلاً في كتاب الطهارة، وكذلك دخول الوقت وستر العورة واستقبال القبلة فانها تحتاج لشرح وبيان فلذا أفردت بالذكر في مباحث خاصة بها على الوجه الآتى :

(الأول) مبحث أوقات الصلاة المفروضة

الصلاة المفروضة على كل مكلف خمس : الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح ؛ وقد فرضت بمكة ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة على الترتيب المذكور . فكان الظهر أول ما فرض وهى ركن من أركان الاسلام الميئنة فى قوله صلى الله عليه وسلم : «بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» بل هى أجل الأركان بعد الشهادتين ؛ ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى

= الوجوب الإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا ان الكافر لا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكفر مطلقاً . وقسموا شروط الطهارة الى ثلاثة أقسام وزادوا النية فلا تصح الصلاة بغير نية لقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» ولأنه بالنية تميز العبادات عن العادات وتميز العبادات بعضها عن بعض ووافق الحنابلة على عدّها شرطاً وجعلها الشافعية ركناً وكذا المالكية على المشهور كما يأتى فى أركان الصلاة .

الحنابلة — لم يقسم الحنابلة شروط الصلاة الى شروط وجوب وشروط صحة كغيرهم بل عدّوا الشروط تسعة وهى : الإسلام، والعقل، والتمييز، والطهارة من الحدث مع القدرة، وستر العورة، واجتناب النجاسة ببدنه وثوبه وبقعته، والنية، واستقبال القبلة، ودخول الوقت، وقالوا إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

المؤمنين كتاباً موقوتاً» أى فرضاً مؤقتاً ؛ وقوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ الى غير ذلك من الآيات . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات افترضهنّ الله عز وجل من أحسن وضوءهنّ وصلاهنّ لوقتهنّ وأتم ركوعهنّ وخشوعهنّ كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد . إن شاء غفر له وإن شاء عذبه » رواه أبو داود ؛ وقوله صلى الله عليه وسلم : لمعاذ لما بعثه الى اثين « أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة » وأما الإجماع فانه لم يختلف فى فرضيتها فرد من المسلمين فضلاً عن أئمة الدين فهى معلومة من الدين بالضرورة . وجاحدها مرتد عن دين الاسلام تجرى عليه أحكام المرتدين . ويؤخذ من هذه الأدلة دليل كونها خمسا فى اليوم واللييلة .

ثم إن السنة قد بينت أوقاتها بالتعيين فلا تصح اذا قدمت على أوقاتها . ويحرم تأخيرها عنها بغير عذر شرعى إلا فى جمع التقديم وجمع التأخير الآتى بيانهما :

فتجب الصلاة بدخول وقتها وجوبا موسعا الى أن يبقى من الوقت جزء لا يسع إلا الطهارة والصلاة فتجب الصلاة حينئذ وجوبا مضيقا بحيث لو لم يؤدها كلها فيه يكون آثماً^(١) فلو شرع فى الصلاة آخر جزء من الوقت وصلى بعضها فيه كان آثماً وان كانت الصلاة أداء بإدراك بعضها فى الوقت ولو بتكبيرة الاحرام إلا أن من^(٢)

(١) المالكية - قسموا الوقت الى اختيارى وضرورى كما سيأتى بعد وقالوا اذا أدى ركعة من الصلاة فى الوقت الاختيارى ثم كلها فى الوقت الضرورى فانه لا يأثم . أما اذا لم يؤد ركعة كاملة فى الوقت الاختيارى فانه يأثم سواء أوقعها كلها فى الوقت الضرورى أو أوقع ركعة فيه وبقاها خارجه .

(٢) الشافعية والمالكية - قالوا لا تكون الصلاة أداء إلا اذا أدرك ركعة كاملة فى الوقت .

أدرك بعضها في الوقت يكون أقل إنما من لم يدرك منها شيئاً فيه ، فيبتدئ وقت الظهر^(١) عقب زوال الشمس مباشرة الى أن يصير ظل كل شيء مثله^(٢) سوى الظل الذي كان موجوداً للشيء عند الزوال ، ولمعرفة ذلك تغرز خشبة مستوية أو نحوها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس فيكون لها ظل طبعاً . فيأخذ الظل في النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير وعند ذلك يقف الظل قليلاً فتوضع عند نهايته علامة ان كان هناك ظل وإلا فيكون البدأ من نفس الخشبة كما في الإفطار الاستوائية ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ، فاذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت أي مالت عن وسط السماء وهذا هو أول وقت الظهر ، فاذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلها بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر .

ويبتدئ وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله بدون أن يحتسب الظل الذي كان موجوداً عند الزوال كما تقدم وينتهي الى غروب الشمس^(٣) .

(١) المالكية — قسموا الوقت الى اختياري وهو ما يوكل الأداء فيه الى اختيار المكلف ، وضروري وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري ، وسمى ضرورياً لأنه مختص بأرباب الضرورات من غفلة وحيض وإغماء وجنون ونحوها فلا يأثم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري أما غيرهم فيأثم بإيقاع الصلاة فيه إلا اذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري كما تقدم وسيأتى تفصيل الأوقات الضرورية والاختيارية .

(٢) المالكية — قالوا هذا وقت الظهر الاختياري ، أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ويستمر الى أن يبقى على الغروب وقت لا يسع إلا صلاة العصر .

(٣) المالكية — قالوا للعصر وقتان ضروري واختياري ، أما وقته الضروري فيبتدئ باصفرار الشمس في الأرض والحدردان لا باصفرار عينها لأنها لا تصفر =

ووقت المغرب يتبدئ من مغيب جميع قرص الشمس ، ويتهى بمغيب الشفق الأحمر^(١).

== حتى تغرب ويستمر الى الغروب ، أما وقته الاختيارى فهو من زيادة الظل عن مثله ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكا فى الوقت بقدر أربع ركعات فى الحضر واثنين فى السفر وهل اشتراكهما فى آخر وقت الظهر فتكون العصر داخله على الظهر آخر وقته ، أو فى أول وقت العصر فتكون الظهر داخله على العصر فى أول وقته ، وفى ذلك قولان مشهوران : فمن صلى العصر فى آخر وقت الظهر وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شئ مثله كانت صلاته صحيحة على الأول باطلة على الثانى ؛ ومن صلى الظهر فى أول وقت العصر كان آثما على الأول لتأخيرها عن الوقت الاختيارى ولا يأنم على القول الثانى لأنه أوقعها فى الوقت الاختيارى المشترك بينهما .

الحنبالة — قالوا ان للعصر وقتين : اختيارى ، وضرورى . فالأول ينتهى بصيرورة ظل كل شئ مثليه ، والثانى ما بعد ذلك الى غروب الشمس ، ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر فى هذا الوقت الضرورى وإن كانت أداء .

(١) الحنفية — قالوا إن الأفق الغربى يعتريه بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : إحمرار فبياض فسواد ، فالشفق عند أبى حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ففى ظهر السواد خرج وقت المغرب وعليه العمل فى المساجد اليوم . أما الصحابان فالشفق عندهم هو ما ذكر أعلى الصحيفة ثلاثاً وثلاثين .

المالكية — قالوا لا أمتداد لوقت المغرب الاختيارى بل هو مضيق ويقتدر بزمان يسع فعلها وتحصيل شروطها من طهارتى حدث وخبث وسترعورة ويزاد الأذان والاقامة فيجوز لمن يكون محصلاً للأموال المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر فى التقدير حالة الاعتدال الغالبة فى الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف . مسرع . أما وقتها الضرورى فهو من عقب الاختيارى ويستمر الى أن يبقى على =

• وقت العشاء يتبدئ من مغيب الشفق الى طلوع الفجر الصادق ^(٢) .

• وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ضوء الشمس السابق عليها الذى يظهر من جهة المشرق وينتشر حتى يعم الأفق ويصعد الى السماء منتشرا، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به وهو الضوء الذى لا ينتشر يخرج مستطيلا دقيقا يطلب وسط السماء بجانبه ظلمة، ويشبه ذنب الذئب الأسود فان باطن ذنبه أبيض بجانبه سواد ويمتد وقت الفجر الى طلوع الشمس ^(١) .

= طلوع الفجر مايسع أربع ركعات بعد الطهارة وما معها فان لم يسع إلا ثلاثا فأقل خرج وقت المغرب وبقي الباقي لضرورى العشاء .

الشافعية — قدروا مغيب الشفق الأحمر بساعة واحدة وأربع دقائق من مغيب قرص الشمس .

(٢) الحنابلة — قالوا ان للعشاء وقتين كالعصر وقت اختيارى وهو من مغيب الشفق الى مضي ثلث الليل الأول ووقت ضرورة وهو من أول الثلث الثانى من الليل الى طلوع الفجر الصادق فمن أوقع الصلاة فيه كان آثما وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح والظهر والمغرب فليس لها وقت ضرورة .

المالكية — قالوا إن وقت العشاء الاختيارى يتبدئ من مغيب الشفق الأحمر وينتهى بانتهاء الثلث الأول من الليل ووقتها الضرورى ما كان عقب ذلك الى أن يبقى على طلوع الفجر ما يدرك فيه ركعة كاملة من العشاء بعد تحصيل الشروط فان لم يبق ما يسع ركعة كاملة خرج وقتها بنوعيه فمن صلى العشاء فى الوقت الضرورى أثم إلا اذا كان من أصحاب الأعدار .

(١) المالكية — قالوا إن للصبح وقتين : اختيارى وهو من طلوع الفجر الصادق ويمتد الى الإسفار البين (أى الذى تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط فى محل لاسقف فيه ظهورا بنا وتحنى فيه النجوم)، وضرورى وهو ما كان عقب ذلك =

ولأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استحباب أو كراهة مفصلة في المذاهب ^(١) .

= الى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوى . وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(١) المالكية — قالوا أفضل الوقت أوله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت رضوان الله » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقا صيفا أو شتاء سواء كانت الصلاة صبحا أو ظهرا أو غيرهما ؛ وسواء كان المصلي منفردا أو جماعة وليس المراد بتقديم الصلاة في أول الوقت المبادرة بها بحيث لا تؤخر أصلا وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت فلا ينافيه ندب تقديم النوافل القبليّة عليها ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشيء رבעه صيفا وشتاء ويزاد على ذلك في شدة الحر الى نصف الظل ،

الحنفية — قالوا يستحب الإبراد بصلاة الظهر بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ويظهر الظل للجدران ليسهل السير فيه الى المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم » . أما في الشتاء فالتعجيل في أول الوقت أفضل إلا أن يكون بالسواء غيم فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها والعمل في المساجد الآن على التعجيل أول الوقت شتاء وصيفا وينبغي متابعة إمام المسجد في ذلك لثلاث تفوته صلاة الجماعة وإن ترك الإمام المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها بحيث لا يؤخرها الى تغيير قرص الشمس وإلا كان ذلك مكروها تحريما وهذا اذا لم يكن في السماء غيم فإن كان فانه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر . وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي لن يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب الى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود » إلا أنه يستحب تأخيرها =

== قليلا في الغيم للتحقق من دخول وقتها. وأما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها الى ما قبل ثلث الليل لقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يفوتها .
وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته الى الإسفار وهو ظهور الضوء بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع إعادتها بطهارة جديدة على الوجه المسنون لو ظهر فسادها لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمن لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ، ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر فإذا صلى العصر كره تحريما أن يصلي بعده ؛ أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته فإنه لا يكره أن يصلي غيره الى أن تتغير الشمس بحيث لا تحارفها العيون .

الشافعية — قالوا إن أوقات الصلوات تنقسم الى ثمانية أقسام : (الأول) وقت الفضيلة وهو من أول الوقت الى أن يمضي منه قدر ثلاثة أرباع الساعة الفلكية وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس . (الثاني) وقت الاختيار وهو من أول الوقت الى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمى اختياريًا لرحمته على ما بعده وينتهي هذا الوقت في الظهر متى بقي منه ما لا يسع إلا الصلاة وفي العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه .

وفي المغرب بانهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانهاء الثلث الأول من الليل ، وفي الصبح بالإسفار . (الثالث) وقت الجواز بلا كراهة وهو مساو لوقت الاختيار فحكمه حكمه إلا أنه في العصر يستمر الى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر الى الفجر الكاذب ، وفي الفجر الى الاحمرار . (الرابع) وقت الحرمة وهو آخر الوقت بحيث تبقى منه ما لا يسع كل الصلاة كما تقدم . (الخامس) وقت الضرورة وهو آخر —

= الوقت لمن زال عنه مانع كحيض ونفاس وجنون ونحوها وقد بقی من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام فإن الصلاة تجب في ذمته ويطالب بقضائها بعد الوقت فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة والتي قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمنا يسع الطهارة والصلاة لصاحبة الوقت والطهارة والصلاة لما قبلها من الوقتين فإذا زال الحيض مثلا في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلی الظهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما والمغرب وطهارتهما . (السادس) وقت الإدراك وهو الوقت المحصور بين أول الوقت وطرو المانع كأن تحيض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها فإن الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع فيجب عليها قضاؤها . (السابع) وقت العذر وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديما أو تأخيرا في السفر مثلا . (الثامن) وقت الجواز بركاهة وهو لا يكون في الظهر . أما في العصر فببدؤه اصفار الشمس ويستمر الى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة . وأما في المغرب فببدؤه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية الى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها . وأما في العشاء فببدؤه من الفجر الكاذب الى أن يبقى من الوقت ما يسعها . وأما في الفجر فببدؤه من الاحمرار الى أن يبقى من الوقت ما يسعها ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور : منها صلاة الظهر في جهة حارة فإنه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو في مسجد ولو منفردا إذا كان المسجد بعيدا لا يصل اليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع أو كماله ، ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت فإنه يندب له التأخير وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرّة لخوف فوت حج أو انفجار ميت أو لإنقاذ غريق .

الحنابلة — قالوا إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول الوقت إلا في ثلاثة أحوال : (أحدها) أن يكون وقت حر فإنه يسنّ في هذه الحالة تأخير صلاته حتى --

= ينكسر الحز سواء صلى في جماعة أو منفردا في المسجد أو في البيت . (ثانيها) أن يكون وقت غيم فيسن لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة أن يؤخر صلاته الى قرب وقت العصر ليخرج للوقتين معا خروجا واحدا . (ثالثها) أن يكون في الحج ويريد أن يرمى الجمرات فيسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات ، هذا اذا لم يكن وقت الجمعة . أما الجمعة فيسن تقديمها في جميع الأحوال .

وأما العصر ، فالأفضل تعجيل صلاته في أول الوقت المختار في جميع الأحوال .

وأما المغرب فان الأفضل تعجيلها إلا في أمور : منها أن تكون في وقت غيم فانه يسن في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها الى قرب العشاء ليخرج لها خروجا واحدا . ومنها أن يكون ممن يباح له جمع التأخير فانه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به . ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم وكان ممن يباح له الجمع فانه يسن له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل الى المزدلفة قبل الغروب فان وصل اليها قبل الغروب صلاها في وقتها .

وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول من الليل ما لم تؤخر المغرب اليها عند جواز تأخيرها فان الأفضل حينئذ تقديمها لتصل مع المغرب في أول وقت العشاء ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين فإن شق كان الأفضل تقديمها أيضا .

وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال ، هذا وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة الى أن يبقى من العمل الحائر فعلها فيه قدر ما يسعها وذلك كما اذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة فانه يجب عليه أن يؤخرها . أما اذا أمره بالتأخير لغير ذلك فانه لا يؤخر . والأفضل أيضا تأخير الصلوات لتناول طعام يشتاقه أول صلاة كسوف أو نحو ذلك اذا أمن فوت الوقت .

ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من الشروط التي تحتاج الى شرح وبيان ستر العورة فلا تصح الصلاة بدونه عند القدرة عليه . وحدّ العورة للرجل والأمة والحرّة مفصل في المذاهب .^(١١)
^(٢)

(١) المالكية — زادوا الذكرك على الراجح فلو كشف عورته ناسيا صحّت صلاته .

(٢) الحنفية — قالوا حدّ عورة الرجل والأمة بالنسبة للصلاة هو من السرة الى الركبة . والركبة عندهم من العورة بخلاف السرة وحدّ عورة المرأة الحرّة هو جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها لقوله صلى الله عليه وسلم : « المرأة عورة » ويستثنى من ذلك باطن الكفين فانه ليس بعورة بخلاف ظاهرهما وكذلك يستثنى ظاهر القدمين فانه ليس بعورة بخلاف باطنهما فانه عورة عكس الكفين .

الشافعية — قالوا حدّ العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة . والركبة والسرة ليستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة . وحدّ العورة من المرأة الحرّة جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنها ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة — قالوا في حدّ العورة كما قال الشافعية إلا أنهم استثنوا من الحرّة الوجه فقط وما عداه منها فهو عورة .

المالكية — قالوا ان العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم الى قسمين : مغلظة ومخففة ولكل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السوأتان وهما القبل والخصيتان . وحلقة الدبر لا غير . والمخففة له ما زاد على السوأتين مما بين السرة والركبة وما حاذى ذلك من الخلف . والمغلظة للحرّة جميع بدنّها ماعدا الأطراف والصدر وما حاذاه من الظهر والمخففة لها هي الصدر وما حاذاه من الظهر والذرايين والعنق والرأس ومن الركبة الى آخر القدم . أما الوجه والكفان ظهرا وبطنا فهما ليستا من العورة مطلقا =

ولا بد من دوام ستر العورة الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها الى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= والعورة المخففة من الأمة مثل المخففة من الرجل . إلا الأليتان وما بينهما من المؤخر فإنهما من المغلظة للأمة وكذلك الفرج والعانة من المقدم فهما عورة مغلظة للأمة .

فمن صل مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ولو قليلا مع القدرة على الستر ولو بشراء ساتر أو استعارته أو قبول إعارته . لاهيته . بطلت صلاته إن كان قادرا ذا كرا . وأعادها وجوبا أبدا أى سواء أبقي وقتها أم خرج . أما العورة المخففة فإن كشفها كالا أو بعضا لا يبطل الصلاة وإن كان كشفها حراما أو مكروها في الصلاة ويحرم النظر اليها ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق الى آخر القدم ظهرا لا بطنا وإن كان بطن القدم من العورة المخففة . وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الأليتين أو ما بينهما حول حلقة الدبر ولا يعيد بكشف نخذه ولا بكشف ما فوق عانته الى السرة وما حاذى ذلك من خلفه فوق الأليتين .

(١) الحنابلة — قالوا اذا انكشف شيء من العورة من غير قصد فان كان يسيرا لا تبطل به الصلاة وإن طال زمن الانكشاف . وإن كان كثيرا كما لو كشفها ريح ونحوه ولو كلها فان سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل . وإن طال كشفها عرفا بطلت . إما إن كشفها بقصد فانها تبطل مطلقا .

الحنفية — قالوا اذا انكشف ربع العضو من العورة المغلظة وهي القبل والدبر وما حولهما أو المخففة وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن بلاصنعه فسدت الصلاة . أما إن انكشف ذلك أو أقل منه بصنعه فانها =

ويشترط فيما يستر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفا فلا يجزئ الساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته^(١)، ولا يضر التصاقه بالعورة بحيث يحدّد جرمها، ومن فقد ما يستر به عورته بأن لم يجد شيئا أصلا صلى عريانا وصحت صلاته^(٢). وإن وجد ساترا إلا أنه نجس العين بخلد خنزير أو متنجس كثوب أصابته نجاسة غير معفو عنها فانه يصلى عريانا أيضا ولا يجوز له لبسه في الصلاة^(٣)، وإن وجد ساترا

= تفسد في الحال مطلقا ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن. أما اذا انكشف ربع العضو قبل الدخول في الصلاة فانه يمنع من انعقادها .

المالكية — قالوا إن انكشاف العورة المغلظة في الصلاة مبطل لها مطلقا فلو دخلها مستورا فسقط الساتر في أثناءها بطلت ويعيد الصلاة أبدا على المشهور . الشافعية — قالوا متى انكشفت عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته إلا إن كشفها الريح فسترها حالا من غير عمل كثير فانها لا تبطل . أما لو كشفت بسبب غير الريح ولو بسبب بهيمة أو غير مميز فانها تبطل .

(١) المالكية — قالوا يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحته في أول النظر . أما إن ظهرت بسبب إمعان النظر أو نحو ذلك فلا يضر وانما تركه الصلاة به وتتدب الإعادة في الوقت .

(٢) المالكية — قالوا الساتر المحدد للعورة تحديدا محزما أو مكروها بغير بلل أو ريح تعاد له الصلاة في الوقت وأما الساتر الذي يحدّد العورة بسبب هبوب ريح أو بلل مطر مثلا فلا كراهة فيه ولا إعادة .

(٣) الحنفية والحنابلة — قالوا إن الأفضل أن يصلى في هذه الحالة قاعدا موميا بالركوع والسجود ويضم إحدى يديه إلى الأخرى وزاد الحنفية في ذلك أن يمدّ رجله إلى القبلة مبالغة في الستر .

(٤) المالكية — قالوا يصلى في الثوب المتجس أو المتنجس ولا يعيد الصلاة وجوبا وإنما يعيدها ندبا في الوقت عند وجود ثوب طاهر ومثل ذلك ما اذا صلى في الثوب الحرير .

يحرم عليه استعماله كثوب من حرير فانه يلبسه ويصلى فيه للضرورة ولا يعيد الصلاة
أما ان وجد ما يستر به بعض العورة فقط فانه يجب استعماله فيما يستره ويقدم القبل والدبر .
ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة إن لم يجد ساترا غيرها ^(١) .

واذا كان فاقد الساتر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فانه يؤخر الصلاة
الى آخر الوقت ندبا ^(٢) ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب لا من الأسفل عن نفسه ^(٣)
وعن غيره فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها
منه بطلت صلاته وان لم تر بالفعل . أما ان رؤيت من أسفل الثوب فانه لا يضر .

ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له
النظر الى عورته إلا لضرورة كالتداوى فانه يجوز له كشفها بقدر الضرورة كما يجوز له
كشف العورة للاستنجاء والاعتسال وقضاء الحاجة ونحو ذلك اذا كان في خلوة
بحيث لا يراه غيره ^(٤) .

= الحنابلة — قالوا يصلى في المتنجنس وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين
فانه يصلى معه عريانا ولا يعيد .

(١) المالكية — قالوا يجب عليه أن يستتر بها لأنهم يعتبرون الظلمة كالساير
عند فقدده فان ترك ذلك بأن صلى في الضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ويعيدها
في الوقت ندبا .

(٢) الشافعية — قالوا يؤخرها وجوبا .

(٣) الحنفية والمالكية — قالوا لا يشترط سترها عن نفسه فلو رآها من
طوق ثوبه لا تبطل صلاته وان كره له ذلك .

(٤) المالكية — قالوا اذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة لغير حاجة
والمراد بالعورة في الخلوة بخصوصها خصوص السواتين والأليتين والعانة فلا يكره
كشف الفخذ من رجل أو امرأة ولا كشف البطن من المرأة . =

وحدّ العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة اذا كانت في خلوة أو في حضرة محارمها^(١) . أو في حضرة نساء مسلمات فيحل لها كشف ما عدا ذلك من بدنّها بحضرة هؤلاء أو في الخلوة . أما اذا كانت بحضرة رجل أجنبي أو امرأة غير مسلمة فعورتها جميع بدنّها ما عدا الوجه والكفين فانهما ليسا بعورة فيحل النظر لهما عند أمن الفتنة^(٣) .

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سرتة وركبته فيحل النظر الى ما عدا ذلك من بدنّه مطلقا عند أمن الفتنة^(٤) .

= الشافعية — قالوا يكره نظره لعورة نفسه إلا لحاجة .

(١) المالكية — قالوا إن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدنّها ما عدا الوجه والأطراف وهي : الرأس والعنق واليدان والرجلان .

الحنابلة — قالوا إن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدنّها ما عدا الوجه والرقبة والرأس واليدين والقدم والساق .

(٢) الحنابلة — لم يفتروا بين المرأة المسلمة والكافرة فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها ما عدا ما بين السرة والركبة .

(٣) الشافعية — قالوا إن وجه المرأة وكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي . أما بالنسبة للكافرة فانهما ليستا بعورة وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها كالعنق والذراعين ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

(٤) المالكية والشافعية — قالوا إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر اليه ، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سرتة وركبته ، وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنّه إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف وهي الرأس واليدان والرجلان فيجوز للأجنبية النظر اليها عند أمن التلذذ وإلا منع خلافا للشافعية فانهم قالوا يحرم النظر الى ذلك مطلقا .

ويحرم النظر الى عورة الرجل والمرأة متصلة كانت أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة أو شعر عانة رجل أو قطع ذراعها أو فخذها حرم النظر الى شيء من ذلك بعد انفصاله^(١) ، وصوت المرأة ليس بعورة لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يكلمن الصحابة وكانوا يستمعون منهم أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها ان خيفت الفتنة ولو بتلاوة القرآن .

ويحرم النظر الى الغلام الأرمـد إن كان صبيحاً (بحسب طبع الناظر) بقصد التلذذ وتمتع البصر بما سـنـه ، أما النظر اليه بغير قصد اللذة بخائز إن أمنت الفتنة ، أما حدّ العورة من الصغير ففصلـة في المـذاهـب^(٢) ، وكل ما حرم النظر اليه حرم لمسه بلا حائل ولو بدون شهوة .

(١) الحنابلة — قالوا إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر اليها لزوال حرمتها بالانفصال .

المالكية — قالوا إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر اليها ، أما المنفصلة بعد الموت فهي كالمتصلة في حرمة النظر اليها .

(٢) الشافعية — قالوا إن عورة الصغير في الصلاة ذكر كان أو أنثى مراهقاً أو غير مراهق كعورة المكف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكر كان أو أنثى كعورة البالغ خارجها في الأصح وعورة الصغير غير المراهق إن كان ذكر كعورة المحارم إن كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة فإن أحسنه بنهوة فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم إلا أنه يحرم النظر الى قبله ودبره لغير من يتولى تربيته ، أما إن كان غير المراهق أنثى فإن كانت مشتهة عند ذوى الطباع السليمة فعورتها عورة البالغة وإلا فلا لكن يحرم النظر الى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية — قالوا إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسّن ، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر الى جميع بدنه =

استقبال القبلة

دليل اشتراطها

ثبت اشتراط استقبال القبلة في الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى :
[فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ] الآية . والتوجه الى المسجد الحرام لا يجب

= حيا وأن تغسله ميتا، وابن تيمية الى اثنتي عشرة سنة يجوز لها النظر الى جميع بدنه ولكن لا يجوز لها تغسيله ، وأما ابن ثلاث عشرة سنة فما فوق فعورته كعورة الرجل ، وبنت ستين وثمانية أشهر لا عورة لها ، وبنت ثلاث سنين الى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر فيجوز أن ينظر الى جميع بدنها . وعورتها بالنسبة للس كعورة المرأة فليس للرجل أن يغسلها ، أما المشتهاة كبنت ست فهي كالمرأة فلا يجوز للرجل النظر الى عورتها ولا تغسيلها ؛ وعورة الصغير في الصلاة إن كان ذكرا السوأتان والعانة والاليتان فيندب له سترها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فنُدوب لها فقط .

الحنفية — قالوا لا عورة للصغير ذكرا كان أو أنثى وحددوا ذلك بأربع سنين فما دونها ، فيباح النظر الى بدنه ومسه ثم ما دام لم يشته فعورته القبل والدبر فإن بلغ حد الشهوة فعورته كعورة البالغ ذكرا أو أنثى في الصلاة وخارجها .

الحنابلة — قالوا إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته فيباح مس جميع بدنه والنظر اليه ومن زاد عن ذلك الى ما قبل تسع سنين ، فإن كان ذكرا فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة بالنسبة للصلاة وأما خارجها فعورتها بالنسبة للحارم هي ما بين السرة والركبة وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنها إلا الوجه والرقبة والرأس واليدين الى المرفقين والساق والقدم .

في غير الصلاة إجماعا فتعين فيها ، وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر » . رواه مسلم ، وقد انعقد الإجماع على ذلك .

حد القبلة

والقبلة بالنسبة لمن كان بمكة أو قريبا منها هي عين الكعبة أو هوأؤها المحاذي لها من أعلاها أو من أسفلها ، فيجب عليه أن يستقبل عنها يقينا إن أمكن وإلا اجتهد في إصابة عنها ولا يكفيه استقبال جهتها ومثله من كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن قبلته هي عين الكعبة : وذلك لأن محراب مسجده عليه الصلاة والسلام : وضع مسامتا لعين الكعبة بالوحي ، فيجب استقبال عين المحراب .

والقبلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة هي جهة الكعبة^(١) ، فيجوز له الانتقال عن عين الكعبة يمينا أو شمالا . ولا بأس بالانحراف اليسير الذي لا تزول به المقابلة بالكلية بحيث يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة ، وليس من الكعبة الحجر ولا الشاذروان ، وسيأتى بيانها في الحج إن شاء الله ، فلو صلى من كان بمكة واستقبل أحدهما لم تصح صلاته^(٢) .

(١) المالكية — قالوا يجب على من كان بمكة أو قريبا منها أن يستقبل بناء الكعبة بحيث يكون مسامتا لها بجميع بدنه ولا يكفيه استقبال هوأها على المعتمد ، على أنهم قالوا إن من صلى على جبل أبي قيس فصلاته صحيحة بناء على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

(٢) الشافعية — قالوا يجب على من كان قريبا من الكعبة أو بعيدا عنها أن يستقبل عين الكعبة ، ولكن يجب على القريب أن يستقبل عنها يقينا بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيدا عنها فانه يستقبل عنها ظنا لا جهتها على المعتمد .

(٣) الشافعية — قالوا إن الانحراف اليسير يطل الصلاة .

(٤) الحنابلة — قالوا إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة فن استقبل شيئا من ذلك صحت صلاته .

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة في الأمصار والقرى لمن كان بعيدا عن الكعبة بالأدلة وهي المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون فيها فيجب استقبالها، ولا يجوز الاجتهاد مع وجودها فلو اجتهد في هذه الحالة وصلى الى جهة أخرى لا تصح صلاته، ومثلها المحاريب^(١) المعتمدة في مساجد المسلمين .

فان لم يجد محاريب وجب عليه أن يسأل ثقة عدلا عارفا إن وجدته على تفصيل في المذاهب؛ فان لم يجده بأن كان في صحراء أو على ظهر البحار تعرف القبلة بالشمس أو القطب أو النجوم إن كان عالما بدالاتها عليها .

(١) المالكية — خصوا المحاريب التي لا يجوز التحزى مع وجودها بأربع وهي : محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، ومحراب مسجد بنى أمية بالشام، ومحراب القيروان، ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر القديمة؛ أما غير ذلك من المحاريب فان كان بالمصر وأفقره العارفون بالقبلة جاز لمن كان أهلا للتحزى أن يقلده ووجب على من ليس أهلا أن يقلده، وإن كان بالقرى فلا يجوز لمن يكون أهلا للتحزى أن يقلده ويجب على غيره تقليده إن لم يجد مجتهدا يقلده .

الشافعية — قالوا يجوز أن يستدل على القبلة بالقطب مع وجود المحاريب اذا كان يعرفه يقينا ويعرف الاستدلال به في كل قطر وإلا فلا يصح الاستدلال به مع وجودها .

(٢) الحنفية — قالوا يجب أن يسأل عدلا عالما بالقبلة من أهل ذلك المكان اذا كان بمحضرتة بحيث لو صاح به سمعه، فلا يلزمه أن يسأل البعيد عنه كما لا يلزمه قرع الأبواب للسؤال فلو سأل أحدا من غير أهل ذلك المكان لا يعلم القبلة فانه لا يجوز له لأنه إنما يخبر عن اجتهاده ولا يجوز له ترك اجتهاده باجتهاد غيره نعم اذا كان من غير الجهة ولكنه يعلم القبلة بطريق آخر من طرق العلم غير التحزى فانه يجوز له تقليده وكذا لو سأل غير عدل لا تقبل شهادته كالكافر والفاسق والصبي فانه لا يجوز، =

ويستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها لأن مطلعها يعين المشرق، ومغربها يعين جهة المغرب، ومتى عرف المشرق أو المغرب عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم، فمن كان في مصر فقبلته جهة المشرق مع انحراف قليل الى جهة ايمين لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب وهي للمشرق أقرب .

= إذا غلب على ظنه صدقه ويكتفى بنجر العدل الواحد فان لم يجد عدلا يسأله تحزى فان تحزى وكان بحضرته من يسأله ولم يسأله فان أصاب القبلة جاز لحصول المقصود وإلا فلا .

المالكية — قالوا يجب على من كان أهلا للتحزى أن يتحزى القبلة ولا يسأل أحدا إلا اذا خفيت عليه علامات القبلة فانه يلزمه أن يسأل عنها عدلا مكلفا عارفا بالأدلة واو أنى أو عبدا فان لم يكن أهلا للتحزى فإنه يجب عليه أن يسأل عدلا مكلفا عارفا بالقبلة فان لم يجد من يسأله تخير جهة يصلى اليها وصحت صلاته كما إذا تخير المجتهد في معرفة القبلة لخفاء علامتها أو اشتباهها عليه .

الحنابلة — قالوا إن لم يجد محاريب بتلك القرية لزمه السؤال ولو بقرع الأبواب ولا يعتمد إلا العدل ويكتفى بعدل الرواية فيشمل الأنتى والعبد .

الشافعية — قالوا يجب عليه أن يسأل ثقة، ولو عبدا أو امرأة ولا يكفى في ذلك سؤال الصبي والفاسق وان صدقهما ، ويشترط في الاعتماد على إخبار الثقة أن يكون ممن يخبر عن علم لا عن اجتهاد، فان فقد الثقة بأن لم يجده أصلا أو كان بعيدا عنه بأن كان في محل لا يكلف بتحصيل الماء منه وهو ما فوق حدّ القرب المتقدم في التيمم فانه يتحزى لكل فرض ان نسي تحريه للفرض الأول وإلا كفاه التحزى السابق ولا يجب عليه السؤال كما لو وجد ثقة وامتنع من اخباره أو طلب أجرة لا يستطيعها فانه يتحزى كما سبق .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى ، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضا ؛ ففي مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلا ؛ وكذا في أسبوط ، وفوة ، ورشيد ، ودمياط ، والاسكندرية ، ومثلها تونس ، والأندلس ، ونحوها ؛ وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى ؛ وفي المدينة المنورة والقدس ، وغزة ، وبعلبك ، وطرسوس ، ونحوها يجعله مائلا الى نحو الكتف الأيسر ؛ وفي الجزيرة ، وأرمينية ، والموصل ونحوها يجعله المصلى على فقرات ظهره ؛ وفي بغداد ، والكوفة ، وخوارزم ، والرى ، وحلوان ببلاد العجم ونحوها يجعله المصلى على خذّه الأيمن ؛ وفي البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكرمان ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى ؛ وفي الطائف ، وعرفات ، والمزدلفة ومنى ، يجعله المصلى على كتفه الأيمن ؛ وفي اليمن يجعله المصلى أمامه مما يلي جانبه الأيسر ، وفي الشام يجعله المصلى وراءه مما يلي جانبه الأيسر ، وفي نجران يجعله المصلى وراء ظهره . ومن الأدلة بيت الإبرة المسمى (بالبوصله) متى كان منضبطا ، وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف البقاع وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البلد المفروض كذلك ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة .

فان فقد الأدلة المذكورة وجب عليه أن يتحرى ويصلى الى الجهة التي يؤدى اليها التحرى ، وإن تحرى ولم يرجح جهة على غيرها صلى الى أى جهة شاء وصحت صلاته ولا إعادة^(١) عليه ولو تبين خطأه يقينا^(٢) أو ظنا بعد الفراغ من الصلاة .

(١) الشافعية — قالوا من تحرى فلم يرجح جهة على أخرى صلى الى أى جهة شاء وأعاد وجوبا .

(٢) الشافعية — قالوا ان تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا بطلت صلاته واستأنفها ، وكذا لو تبين له أنه أخطأ يقينا بعد الفراغ من الصلاة أما ان ظنه فلا إعادة عليه .

أما إن تبين خطأ تحزيه في أثناء الصلاة بأن تيقن أو رجع عنده خطأ الأول ،
 تحوّل^(١) الى الجهة التي تيقنت أو ترجحت عنده وبني على ما مضى من الصلاة .
 ومن أمكنه أن يجتهد لا يصح له تقليد مجتهد آخر فان عجز عن الاجتهاد بالمرّة^(٢)
 فانه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجده وإلا صلى الى أى جهة شاء ولا إعادة عليه^(٣)

(١) المالكية — قالوا اذا دخل المجتهد في الصلاة بانيا على الاجتهاد في القبلة
 ثم ظهر له أنه كان مخطئا يقينا أو ظنا فانه يجب عليه قطع الصلاة ان كان بصيرا
 وتبين له أنه انحرف عن القبلة كثيرا ، فإن كان أعمى أو بصيرا انحرف يسيرا وجب
 عليهما العمل بالاجتهاد الجديد وبينان على ما تقدم من صلاتهما ، فان استمرا على
 الانحراف بطلت على الأعمى ان كان انحرافه كثيرا وصحت ان كان يسيرا كما تصح
 للبصير المنحرف يسيرا وأثما في ترك الاستقبال ، أما اذا ظهر الخطأ بعد الفراغ من
 الصلاة فالصلاة صحيحة مطلقا ، غير أن البصير المنحرف كثيرا يعيدها ندبا في الوقت
 ولا إعادة على غيره ، وأما اذا شك المجتهد في القبلة بعد الدخول في الصلاة فلا يقطعها
 بل يستمر فيها ثم إن ظهر بعد ذلك أنه أخطأ في القبلة سواء ظهر ذلك بعدها
 أو في أثناءها فالحكم كما تقدم . والمقلد اذا ظهر له الخطأ في الصلاة أو بعدها ، فحكمه
 كالمتجهد الأول .

(٢) المالكية — قالوا اذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد تحيز جهة
 يصلى اليها ولا يقلد مجتهدا آخر إلا إن ظهر له إصابته فعليه اتباعه . مطلقا كما يتبعه
 إن جهل أمره وضاق الوقت ، وإن كان خلفاء الأدلة عليه بغيم أو حبس أو نحوهما
 فهو كالمقلد عليه أن يقلد مجتهدا آخر أو محرابا ، فان لم يجد من يقلده تحيز جهة يصلى
 اليها وصحت صلاته .

(٣) الشافعية — قالوا إنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت إن كان يظن
 زوال عجزه وإلا صلى في أول الوقت وعليه الإعادة في الحالتين .

المالكية — قالوا يندب له الإعادة في الوقت إن ظهر له أن الانحراف كان
 كثيرا بأن شرق أو غرب أو استدبر .

ومن ترك الاجتهاد وهو قادر عليه فصلاته باطلة وان تبين أنه أصاب القبلة^(١) .

شرط استقبال القبلة

ولإنما يجب استقبال القبلة بشرطين : القدرة ، والأمن ؛ فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ولم يجد من يوجهه اليها سقط عنه وبصلى الى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فان قبلته هي التي يقدر على استقبالها ، ولا يجب عليه الإعادة في الحالتين .

مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها

ومن كان راكبا على دابة ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله أو لخوف من ضرر يلحقه^(٢) بالانقطاع عن القابلة أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه

(١) الحنفية — قالوا من ترك التحزى وصلى بدون أن يشك فصلاته صحيحة إلا اذا تبين له أنه أخطأ سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدا ؛ أما إن شك ولم يتحز وقد تبين له الصواب بعد الفراغ من الصلاة صححت صلاته ولا إعادة عليه ، وإن تبين الصواب في أثناءها بطلت ووجب عليه استئنافها مستقبلا جهة تحزيه .

(٢) المالكية — زادوا شرطا ثالثا ، وهو الذكركلن ووجب عليه استقبال جهة الكعبة ، فلو صلى ناسيا الى غير جهة القبلة صححت صلاته وأعاد الفرض في الوقت ندبا .

(٣) الحنفية — قالوا يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها وإن وجد من يوجهه اليها .

(٤) المالكية — قالوا ان خوف مجزئ الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة بل قالوا لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماء إلا في الالتحام في حرب كافرين وعدو كلص أو سير في خضخاض لا يطيق النزول به ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء ولو لغير القبلة وكذا اذا نزل عنها ولم يستطع العودة الى ركوبها فانه =

العودة الى ركوها ونحو ذلك فانه يصلى الفرض فى هذه الأحوال على الدابة الى أى جهة يمكنه الاتجاه اليها، وتسقط عنه أركان الصلاة التى لا يستطيع فعلها، ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة عند الأمن والقدرة فانها لا تصح إلا اذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها كالصلاة على الأرض، فاذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صححت ولو كانت الدابة سائرة^(١) .

ومن أراد أن يصلى فى سفينة فرضاً أو نفلاً فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك وليس له أن يصلى الى غير جهتها حتى لو دارت السفينة وهو يصلى وجب عليه أن يدور الى جهة القبلة حيث دارت، فان عجز عن استقبالها صلى الى جهة

= يلزمه أن يتزل ويصلى فإن صلى على ظهرها فى هذه الحالة لا تصح صلاته إلا اذا أتى بها كاملة فتصح على الراجح .

(١) الشافعية — قالوا لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا اذا كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيد ميمز . وكانت صلاته مستوفية سواء فى حالة الأمن والقدرة وغيرهما إلا أن الخائف فى الأحوال المتقدمة يصلى حسب قدرته وعليه الإعادة .

الحنفية — قالوا لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر ولو أتى بها كاملة سواء كانت الدابة سائرة أو واقفة إلا اذا صلى على محمل فوق دابة وهى واقفة وللمحمل عيدان مرتكزة على الأرض أما المعذور فإنه يصلى حسب قدرته ولكن بالإيماء لأنها فرضه واذا كان يقدر على إيقاف الدابة فلا تصح صلاته حال سيرها ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٢) الشافعية — قالوا إن الصلاة النافلة فى السفينة يجب أن تكون الى جهة القبلة فإن لم يمكن التحول اليها ترك النافلة بالتموة وهذا فى غير الملاح، أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر وإلا صلى الى جهة قدرته على الراجح. أما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً .

قدرته ويسقط عنه السجود أيضا اذا عجز عنه ومحل كل ذلك اذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة الى المكان الذى يصل فيه صلاة كاملة ولا تجب عليه الإعادة، ومثل السفينة القطر البخارية البرية .

مبحث الصلاة فى جوف الكعبة

ومن صلى فى جوف الكعبة فرضا أو نفلا فصلاته صحيحة على تفصيل فى المذاهب .^(١)

(١) الحنابلة — قالوا إن صلاة الفرض لا تصح فى جوف الكعبة ولا على ظهرها إلا اذا وقف فى متنها ولم يبق وراءه شئ منها أو وقف خارجها وسجد فيها . أما صلاة النافلة والصلاة المندورة فتصح فيها وعلى سطحها ان لم يسجد على متنها فان سجد على متنها لم تصح صلاته مطلقا لأنه يصير فى هذه الحالة غير مستقبل لها .

المالكية — قالوا تصح صلاة الفرض فى جوفها إلا أنها مكروهة كراهة شديدة، ويندب له أن يعيدها فى الوقت، أما النفل فان كان غير مؤكد ندب أن يصله فيها وان كان مؤكدا كره ولا يعاد، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة ان كانت فرضا وصحيحة ان كانت نفلا غير مؤكد، وفى النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية — قالوا إن الصلاة فى جوف الكعبة صحيحة فرضا كانت أو نفلا، إلا أنها لا تصح اذا صلى الى بابها مفتوحا، أما الصلاة على ظهرها فانه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثى ذراع بذراع الأدمى .

الحنفية — قالوا إن الصلاة فى جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقا إلا أنها تكره على ظهرها لما فيه من ترك التعظيم .

فرائض الصلاة

مبحث النية

وأما فرائضها (أركانها) فأولها النية ^(١) . فإن كانت الصلاة فرضا وجب تعيينها ^(٢) كأن ينوى ظهرا، أو عصرا، وهكذا ^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا النية شرط لا ركن وهي شرط في كل العبادات فيشمل صلاة الجنائزة وغيرها ويستثنى من ذلك التلاوة والأذكار والأذان ونحو ذلك فإنها لا تحتاج الى نية وكذلك كل ما كان شرطا للعبادات فانه لا يحتاج الى نية إلا التيمم فان النية شرط فيه وكذلك كل ما كان جزء عبادة كمسح الخف والرأس فانه لا يحتاج الى نية . واذا عقب النية بالمشيئة بأن قال نويت إن شاء الله فإن كان المنوى مما يتعلق بالأقوال كالطلاق (فانه لا يتعلق بالنية إذ لو نوى طلاقها لم يقع) فانه يبطل بالمشيئة . وإن كان المنوى مما يتعلق بالنية كالصوم (فانه يتعلق بالنية إذ لو نوى الصوم بدون قول صح) فانه لا يبطل بالمشيئة .

الحنابلة — قالوا إن النية شرط في الصلاة لا فرض .

(٢) المالكية — قالوا يجب التعيين في الفرائض إلا في صورة واحدة وهي ما اذا دخل شخص المسجد فوجد الامام يصلي فظن أن صلاته هي الجمعة فنواها فتبين أنها الظهر فإنها تصح وأما عكس ذلك فباطل .

(٣) الحنفية — قالوا إذا نوى الظهر أو العصر مثلا بدون أن ينوى قيذا آخر كعصر اليوم أو عصر الوقت مثلا فإن كانت صلاته أداء صحت اكتفاء بتعيين الظهر أو العصر . أما إن كانت صلاته قضاء فان كان لا يعلم خروج الوقت لم تصح وإن كان يعلم خروجه صحت فإن نوى ظهر اليوم صحت صلاته مطلقا أى ولو كانت قضاء وكان لا يعلم خروج الوقت . وإن نوى عصر الوقت أو فرض الوقت صحت صلاته في الأداء أما اذا خرج الوقت فانها تصح فيما اذا نوى عصر الوقت دون فرض الوقت لأن فرض الوقت قد تغير .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون فرض عين أو كفاية أو نذرًا . فإن لم يعين لم تتعقد صلاته ، وإن كانت الصلاة نفلا ففي تعيينها تفصيل في المذاهب .^(٢)

= الشافعية — قالوا لا بد من تعيين صلاة الفرض بثلاثة أمور : نية الفرضية ، وقصد إيقاع الفعل ، وتعيين الصلاة بأن يقصد إيقاع صلاة فرض الظهر مثلا ، ويشترط أن يكون ذلك مقارنا لأي جزء من أجزاء تكبيرة الاحرام وهذا هو المراد عندهم بالاستحضار والمقارنة العرفيين .

(١) الحنفية — زادوا الواجب فانه يلزم تعيينه كالوتر وقضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده وركعتي الطواف .

الشافعية — زادوا الفرض المعاد فلو صلى الظهر صحيحا ثم بدا له أن يعيده لزمه تعيينه .

(٢) الحنفية — قالوا لا يشترط تعيين صلاة النافلة سواء كانت سننا مؤكدة أو لا بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل وإذا وجد جماعة يصلون ولا يدرى أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض وأراد أن يصلي معهم فلينو صلاة الفرض فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزأه وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته نفلا .
الحنابلة — قالوا لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوى سنة عصر أو ظهر كما يشترط تعيين سنة التراويح . وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .

الشافعية — قالوا صلاة النافلة : إما أن يكون لها وقت معين كالسنن الراتبة وصلاة الضحى . وإما أن لا يكون لها وقت معين ولكن لها سبب كصلاة الاستسقاء . وإما أن تكون نفلا مطلقا . فإن كان لها وقت معين أو سبب فإنه يلزم أن يقصدها ويعينها بأن ينوى سنة الظهر مثلا وانها قبلية أو بعدية كما يلزم أن يكون =

ولا يشترط^(١) أن ينوى الفرضية في الفرض ولا التولية في النفل ولا أن ينوى عدد الركعات ولا الأداء ولا القضاء فإذا نوى شيئاً من ذلك وكانت نيته مطابقة للواقع صحّت صلاته وإن لم تطابق الواقع كأن نوى الصلاه أداء وكانت في الواقع قضاء أو العكس فإن كان عالماً بدخول الوقت أو خروجه ثم تعمد المخالفة كانت صلاته باطلة لتلاعبه وإن لم يكن عالماً بل ظن خروج الوقت أو بقاءه فتبين خلاف ظنه كانت صلاته صحيحة، أما إذا نوى الظهر مثلاً خمس ركعات فإن صلاته تكون باطلة ولو كان غالطاً .

= القصد والتعيين مقارنين لأي جزء من أجزاء التكبير وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين كما تقدّم ولا يلزم فيها نية التولية بل يستحب أما إن كانت نفلاً مطلقاً فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأي جزء من أجزاء التكبير .

ولا يلزم فيها التعيين ولا نية التولية .

ويلحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ولكن يغني عنها غيرها كتحية المسجد فإنها سنة لها سبب وهو دخول المسجد ولكن تحصل في ضمن أي صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .

المالكية — قالوا الصلاة غير المفروضة : إما أن تكون سنة مؤكدة وهي صلاة الوتر والعيد والكسوف والاستسقاء وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوى صلاة الوتر أو العيد وهكذا ، وإما أن تكون رغبة وهي صلاة الفجر لا غير ويشترط فيها التعيين أيضاً بأن ينوى صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحية والتراويح والتهجد وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ولا يشترط تعيينها لأن الوقت كاف في تعيينها .

(١) الشافعية — قالوا لا بد في تعيين نية الفرض من الأمور الثلاثة المقدم ذكرها .

(٢) الحنفية — قالوا إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً مثلاً فإن قعد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزأه وتكون نية الخمس ملغاة .

أما استحضار المنوى فليس بفرض ^(١) .

ولا يشترط أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الاحرام بل يصح تقدّمها عليها بزمن يسير عرفا .

ويسن التلفظ باللسان ليساعد اللسان القلب فلو تلفظ بها ثم سبق لسانه لغير ما نواه في قلبه صحت .

= المالكية — قالوا لا تبطل صلاته إلا اذا كان متعمدا فلو نوى الظهر خمس ركعات غلطا صحت صلاته .

(١) الشافعية — قالوا يشترط الاستحضار في كل صلاة والمراد الاستحضار العرفي وهو القصد والتعيين ونية الفرضية في الفرض ، والقصد والتعيين فقط في النفل صاحب الوقت وصاحب السبب ، والقصد فقط في النفل المطلق كما تقدّم .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط المقارنة وقد تقدّم ذلك قريبا .

الحنفية — قالوا الشرط أن لا يفصل بين النية وبين تكبيرة الاحرام فاصل أجنبي كالأكل والشرب مثلا . أما اذا كان الفاصل غير أجنبي عن الصلاة كالوضوء والمشي لها فانه لا يضر نعم تدب المقارنة بدون فصل — ويجب العلم بما يقوله ويعمله عند تكبيرة الاحرام وهذا هو حضور القلب (فراغه) عما يشغله عن قوله وعمله المختصين بالصلاة عند الاحرام ، وهو القدر اللازم من الخشوع في الصلاة . أما الخشوع في باقي أركان الصلاة فإنه ليس بلازم ولكن إن قصر في تحصيله لا يثاب على صلاته .

(٣) المالكية — قالوا التلفظ بالنية خلاف الأولى إلا للوسوس فانه مندوب دفعا للوسوسة .

الحنفية — قالوا إن التلفظ بدعة إذ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولا عن أصحابه ، ويستحسن دفعا للوسواس .

ويشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء^(١) بالامام بأن ينوى متابعتها في أول الصلاة . فلو أحرم شخص بالصلاة منفردا ثم وجد إماما فنوى الاقتداء به فإن صلاته لا تصح . أما الامام فانه لا يشترط أن ينوى الامامة إلا في أمور مبينة في المذاهب^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صححت إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للطهر . فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أول صلاته وإلا لم تصح .

الحنابلة — قالوا يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالامام أول الصلاة إلا اذا كان المأموم مسبقا فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة . ومثل ذلك ما اذا اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة فإن للقيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الامام .

(٢) الحنابلة — قالوا يشترط أن ينوى الامام الامامة في كل صلاة وتكون نية الامامة في أول الصلاة إلا في الصورتين المتقدمتين .

المالكية — قالوا يشترط نية الإمامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة وهي الجمعة والمغرب والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديمًا وصلاة الخوف وصلاة الاستخلاف فلو ترك الامام نية الإمامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية وأما اذا تركها في صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط لأنها فارقت في غير محل المفارقة وتصح للامام وللطائفة الثانية . أما صلاة الاستخلاف فان بوى الخليفة فيها الامامة صححت له وللمؤمنين الذين سبقوه وان تركها صححت له وبطلت على المأمومين .

الحنفية — قالوا تلزم نية الامامة في صورة واحدة وهي ما اذا كان الرجل يصلي إماما بالنساء فانه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى الإمامة لما يلزم من الفساد في مسألة المحاذاة وسيأتى تفصيلها .

مبحث تكبيرة الاحرام

(ثانيها) تكبيرة الإحرام^(١) وهى أن يقول (الله أكبر) باللغة العربية^(٢) إن كان قادرا عليها فإن عجز عنها ولم يستطع أن يتعلمها ترجم عنها باللغة التى يستطيعها . ولا تصح الصلاة بدون التكبيرة فلو افتتحها بالتسبيح أو بالتهليل لا يصح . وقد ثبت افتراضها بالكتاب^(٤)

= الشافعية — قالوا يجب على الامام أن ينوى الامامة فى أربع مسائل : (إحداها) الجمعة ، (ثانيها) الصلاة التى جمعت للطرح جمع تقديم كالصومع الظهر، والعشاء مع المغرب . وإنه يجب عليه أن ينوى الامامة فى الصلاة الثانية منهما فقط بخلاف الأولى لأنها وقعت فى وقتها ، (ثالثها) الصلاة المعادة فى الوقت جماعة ، فلا بد للامام فيها أن ينوى الامامة ، (رابعها) الصلاة التى نذر أن يصليها جماعة فإنه يجب عليه أن ينوى فيها الامامة للخروج من الإنم فإن لم ينو الامامة فيها صحت ولكنه لا يزال آثما حتى يعيدها جماعة وينوى الامامة .

(١) الحنفية — قالوا إن التحريمة ليست ركنا على الصحيح وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة من الطهارة وستر العورة الخ . لانتصاها بالقيام الذى هو ركن .
(٢) الحنفية — لا يشترط اللغة العربية بل يكفى الإتيان بها باللغة التى يساؤها ولو كان قادرا على العربية على الصحيح إلا أنه يكره تحريما اذا كان يحسن العربية .
(٣) المالكية — قالوا إذا عجز عن تكبيرة الإحرام دخل الصلاة بالنية وسقطت عنه ولا يجب عليه الإتيان بترجمتها من لغة أخرى . فإن أتى بترجمتها فلا تبطل صلاته على الأظهر أما ان كان قادرا على العربية فيتعين عليه أن أتى بلفظ الله أكبر بخصوصه ولا يجوز لفظ آخر بمعناه ولو كان عربيا .

(٤) الحنفية — قالوا يصح أن يفتتحها بالتسبيح أو بالتهليل وبكل اسم من أسمائه تعالى : بدون أن يزيد عليه شيئا كأن يفتتح بالله أو الرحمن أو نحو ذلك مع كراهة التحريم . أما لو قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو لا حول ولا قوة إلا بالله فإنه لا يصير شارعا فى الصلاة بذلك .

والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿وَرَبِّكَ فُكْبَرٌ﴾ وقد انعقد الإجماع على أن المراد به تكبيرة الإحرام لأن الأمر للوجوب وغيرها ليس بواجب ، وقال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » رواه أبو داود .

شروطها

ويشترط لصحة التكبيرة شروط : منها القيام لها في صلاة الفرض إن كان قادرا عليه . فإن أتى بها منحنيا انحناء قليلا بأن كان الى القيام أقرب فإنه لا يضر .^(١)
أما إذا كان انحناءه الى الركوع أقرب فإنها لا تصح .^(٢)

ومنها أن ينطق بها بصوت يسمعه^(٣) هو أن لم يكن مانع من ذلك كصمم أو جلبة وضوضاً ويكفى الأخرس أن يدخل الصلاة بنيته . ومنها تقديم لفظ

(١) المالكية — قالوا يجب أن تكون تكبيرة الإحرام من قيام فلو كبر حال انحنائه فصلاته باطلة بلا تفصيل بين كون الانحناء الى الركوع أقرب أو الى القيام أقرب ويستثنى من ذلك المسبوق إذا ابتداء التكبير حال الانحناء للركوع فإن صلاته تصح ولكن تُلغى الركعة ولا يعتد بها . أما إذا ابتداء التكبير من قيام وأتمه في حال الانحناء للركوع أو بعده بلا فصل فإنه يعتد بالركعة على أحد قولين راجحين وهذا إذا نوى بالتكبيرة إحرام ولو مع الركوع . أما إذا نوى الركوع فقط فالصلاة لا تتعقد وعليه أن يستمر في صلاته الصورية مع الامام احتراماً له .

(٢) الحنابلة — قالوا تصح ما لم يكن راعها أوقاعدا . فإن أتى بها من قعود أو ابتدأها قائماً وأتمها راعها انعقدت فعلا إن اتسع الوقت لإتمام الفرض والنفل معا . واستأنف الفرض .

(٣) المالكية — قالوا لا يشترط إسماع نفسه بها ولو لم يكن مانع . بل فقط يشترط تحريك لسانه .

(٤) الشافعية — قالوا إن الأخرس إن كان طارئاً فلا بد من تحريك لسانه ولهأنه وشفتيه بالتكبير . وإن كان الأخرس أصلياً فلا يجب عليه ويكفى أن يدخل الصلاة بنيته .

الجلالة على أكبر فلا يجزئ أن يقول (أكبر الله) . ومنها أن لا يمدّ همزة الله أو أكبر وأن لا يمدّ باء أكبر . ومنها أن يمدّ لام الجلالة مدّا طبعيا . ومنها أن لا يحذف هاء الله وأن لا يأتي بواو متحركة بين الكلمتين بأن يقول الله وأ أكبر . أما إشباع الهاء من لفظ الجلالة حتى يتولد عنها واو ساكنة فإنه لا يضر .^(٢) ومنها الموالاة في النطق بين الكلمتين بحيث لا يفصل بين لفظ الله ولفظ أكبر فاصل من كلام طويل أو قصير أو سكوت يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .^(٣) ومنها أن يبدأ المقتدى بالتكبير بعد فراغ إمامه منها . ولا يشترط الفصل بين تكبير المقتدى والإمام . فلو وصل المقتدى همزة الله براء الإمام من أكبر صحت صلاته .

(١) المالكية — قالوا مدّ الهمزة من لفظ الجلالة أو الهمزة من أكبر لا يضر إلا اذا قصد الاستفهام . ومدّ باء أكبر لا يضر إلا اذا قصد جمع أكبر . وهو الطبل الكبير .

(٢) الشافعية — قالوا يغتفر زيادة الواو متحركة أو ساكنة للعامى وإن لم يكن معذورا . أما غير العامى فإنه لا يغتفر .

الحابطة — قالوا إشباع الهاء حتى يتولد عنها واو ساكنة يضر .
(٣) الشافعية — قالوا إن كان الفصل بكلام أجبى أو بذكر أو بغير ذلك مما ليس بوصف لله تعالى فإنه يصروا وكان قصيرا . وأما إن كان الفصل بوصف للفظ الجلالة فلا يصران لم يزد على كلمتين . كأن يقول الله الرحمن الرحيم أكبر . ويضر اذا زاد عن ذلك . ولا يضر الفصل بأداة التعريف .

(٤) الشافعية — قالوا السكوت الذى يصر الفصل به بين جزأى التحريمة هو ما زاد على سكتة التنفس والعى .

المالكية — قالوا السكوت الذى يضر هو ما طال عرفا .

(٥) المالكية — قالوا الشرط فى حق المقتدى أن يبدأ التحريمة بعد بدء الامام بها وأن لا يختتمها قبله .

وكذا يشترط لها كل ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ، ونحو ذلك .

مبحث القيام

(ثالثها) القيام لها إن كان قادرا عليه لقوله تعالى : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم : في حديث عمران بن حصين « صل قائما فإن لم تستطع فقعدا » رواه البخارى رضى الله عنه . وقد أئنفقد الازجماع على ذلك . وهو فرض فى صلاة الفرائض . أما فى غيرها فلا ففجب . وففجب أن فقف متصبفا معتدلا . ولا فضر انحناءه قفلا فبفحث لا ففكون الى الركوع أقرب كما فقفدم . وهو فرض الى أن فركع ففكل ما فأتى به حال انقفا من ففحرمة أو قراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة . فإنما فقع فى ففام مفروض .

مبحث قراءة الفاتحة

(رابعتها) قراءة الفاتحة باللغة العربية للقادف عليها لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم فقرأ بفاتحة الكتاب » روى فى الصفحفففن ، وهى فرض فى ففجميع

(١) الحففة — قالوا إن القيام كما ففجب فى الفرائض ففجب فى النذر والواجب وسنة الفجر .

(٢) المالكة — قالوا ففترض القيام استقلالا فى الصلاة المفروضة حال ففكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع . وأما حال قراءة السورة فهو سنة . ففلو آسند حال قراءتها الى شىء ففبفحث لو أزيل لسقط لا ففبطل صلاته . إلا أنه اذا ففجلس وقت قراءة السورة ففبطل صلاته وإن لم ففكن القيام فرضا لا خلاله ففبفئة الصلاة .

(٣) الحففة — قالوا المفروض مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة ففبخصوصها لقوله تعالى : ﴿ فافقرؤا ما ففيسر من القرآن ﴾ فإن المراد القراءة فى الصلاة لأنها هى المكلف =

ركعات الفرض والنفل على الإمام والمنفرد بخلاف المأموم فإنها لا تفترض عليه على تفصيل في المذاهب^(١).

= بها، ولما روى في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» ولقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بقراءة». والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين كما تجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصها، فإن لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية قرأ فيما بعدهما وصحت صلاته إلا أنه يكون قد ترك الواجب فإن تركه ساهيا يجب عليه أن يسجد للسهو فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة كما تجب الإعادة إن ترك الواجب عامدا، فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة مع الإثم.

أما باقى ركعات الفرض فإن قراءة الفاتحة فيه سنة، وأما النفل فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته لأن كل اثنتين منه صلاة مستقلة ولو وصلهما بغيرهما كان صلى أربعاً بتسليمة واحدة، وألحقوا الترتيب بالنفل فتجب القراءة في جميع ركعاته. وقدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعدلها وهذا هو الأحوط.

(١) الشافعية — قالوا يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام إلا إن كان مسبوقا بجميع الفاتحة أو بعضها فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلا للتحمل بأن لم يظهر أنه محدث أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض.

الحنفية — قالوا إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريما في السرية والجهرية لما روى من قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» وهذا الحديث روى من عدة طرق، وقد أثر منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة، وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة =

ومن عجز عن قراءة الفاتحة باللغة العربية فلا يجوز له أن يقرأها مترجمة بلغة أخرى فلو فعل ذلك بطلت صلاته ^(١) . وإنما يجب عليه أن يأتي ببدلها من القرآن ^(٢) . إن أمكنه بحيث يكون البدل مساويا للفاتحة في عدد الحروف والآيات . فإن عجز عن ذلك بأن أحسن قراءة آية واحدة أو أكثر وجب عليه تكرار ما حفظه بقدر الفاتحة فإن عجز عن ذلك وجب عليه أن يذكر الله وإلا وجب عليه السكوت بقدر الفاتحة .

ولا بد في القراءة أن تكون صحيحة شرعا وأن يسمع بها نفسه حيث لا مانع ^(٣) .

= المأموم خلف إمامه مفسدة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح فأقوى الأقوال وأحوطها القول بكرهه التحريم .

المالكية — قالوا القراءة خلف الامام مندوبة في السرية مكروهه في الجهرية إلا اذا قصد مراعاة الخلاف فيندب .

الحنابلة — قالوا القراءة خلف الامام مستحبة في الصلاة السرية وفي سكّات الامام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الامام في الصلاة الجهرية .

(١) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى وصلاته صحيحة .

(٢) المالكية — قالوا من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها فإن لم يجده ندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه . ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى .

وإنما يجب الاقتداء على غير الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

(٣) المالكية — قالوا لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه . ويكفى أن يحرك بها لسانه . والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

مبحث الركوع

(خامسها) الركوع : وهو فرض في كل صلاة للقادر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم : لخلاّد بن رافع حين أساء صلاته « ثم أركع حتى تطمئن راكعاً » .
وفي القدر المجزئ في الركوع خلاف في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا يحصل الركوع ببطأ طأة الرأس بأن ينحني انحناء يكون الى حال الركوع أقرب . فلو فعل ذلك صحت صلاته . أما كمال الركوع فانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز . وهذا في ركوع القائم . أما القاعد فركوعه يحصل ببطأ طأة الرأس مع انحناء الظهر . ولا يكون كاملاً إلا اذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة — قالوا إن المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناءه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه . اذا كان وسطاً في الحلقة لا طويل اليدين ولا قصيرهما . وقدره من غير الوسط الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطاً ، وكمال الركوع أن يمدّ ظهره مستوياً ويجعل رأسه بإزاء ظهره . بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه . وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة . وكأله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء بحيث تنال راحتاً معتدلة الحلقة ركبتيه بدون انحناس ، وهو أن يخفض عجزه ويرفع رأسه ويقدم صدره . بشرط أن يقصد الركوع . وأكمله بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه . وأما بالنسبة للقاعد . فاقوله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه وأكمله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسة .

المالكية — قالوا حدّ الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين . بحيث لو وضعهما لكانتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، ويندب وضع اليدين على الركبتين وتمكينهما منهما وتسوية ظهره .

مبحث السجود

(سادسها) السجود لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم يسجد حتى تطمئن ساجدا » وهو مرتان في كل ركعة . وفي حدّ السجود المفروض اختلاف في المذاهب .^(١)

ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقرّ جبهته عليه كالحصير والبساط بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقرّ الجهة عليه . فإنه لا يصح عليه

(١) المالكية — قالوا يفترض السجود على أقل جزء من الجهة ، وهي مستدير ما بين الحاجبين الى مقدم الرأس ؛ فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه ، ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوده ، والوقت هنا في الظهرين الى الأصفرار وفي العشاءين والصبح الى طلوع الفجر والشمس ، فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجهة ففرضه أن يوميّ للسجود . وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة ، ويندب إلصاق جميع الجهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية — قالوا حدّ السجود المفروض هو أن يضع جزءا ولو قليلا من جبهته على ما يصح السجود عليه . أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لعذر على الراجح . أما وضع الخد أو الذقن فقط فإنه لا يكفي مطلقا لعذر ولا لغير عذر ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف القدمين ولو كان أصبعًا واحدًا . أما وضع أكثر الجهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجهة والأنف .

الشافعية والحنابلة — قالوا إن الحدّ المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، الجهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين » إلا أن الحنابلة قالوا لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر . والشافعية قالوا يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

السجود . ومثله التين والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها أما إذا استقرت الجبهة فإنه يصح السجود على كل ذلك .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه فإن وضعها على كفه بطلت صلاته ^(١) . ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس أو محمول له يتحرك بحركته وإن كان مكروها كما سيأتي ولا يضر السجود على كور عمامته ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود . وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة ^(٢) اختلاف المذا ^(٣) ^(٤)

(١) الحنفية — قالوا إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر وإنما يكره فقط .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكره وإلا بطلت صلاته ؛ إلا إذا طال بحيث لا يتحرك بحركته ؛ كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا يضر السجود على كور العمامة ونحوها كالعصاة إذا ستر كل الجبهة ؛ فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته . إن كان عامدا عالما إلا لعذر كأن كان به جراحة وخاف من نزع العصاة حصول مشقة شديدة . فإن سجدده عليها في هذه الحالة صحيح .

(٤) الحنفية — قالوا إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند سدة الزحام وهي سجود المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه فإنه يصح بشروط ثلاثة : (الأول) أن لا يحسد مكانا خاليا لوضع جبهته عليه في الأرض . (الثاني) أن يكونا في صلاة واحدة . (الثالث) أن تكون ركبته في الأرض فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

مبحث الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة

(سابعها) الرفع من الركوع . (ثامنها) الرفع من السجود . (تاسعها) الاعتدال . (عاشرها) الطمأنينة . ودأبل فرضيتها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم : « ثم أرفع حتى تعتدل قائما » ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيه : « ثم أرفع حتى تطمئن جالسا » ، وفي تفسير الرفع والاعتدال والطمأنينة اختلاف في المذاهب ^(١) .

— الحنابلة — قالوا إن الارتفاع المبطل للصلاة هو ما يخرج المصلي عن هيئة الصلاة .

الشافعية — قالوا إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة إلا اذا رفع عجزه وما حولها عن رأسه وكتفيه فتصح صلاته ، فالمدار عندهم على تكيس البدن ، وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود حيث لا عذر كسجود المرأة الحبلى فإن التنكيس لا يجب عليها اذا خافت الضرر .

المالكية — قالوا إن كان الارتفاع كثيرا كركسى متصل بالأرض ، فالسجود عليه لا يصح على المعتمد ، وإن كان قليلا كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه ولكنه خلاف الأولى .

(١) الحنفية — قالوا الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها ، إلا أنهم فصلوا فيها فقالوا الطمأنينة وهى تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ويستوى كل عضو فى مقره بقدر تسبيحه على الأقل واجبة فى الركوع والسجود وكل ركن قائم بنفسه ويمبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب فى الرفع من الركوع هو القدر الذى يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك فى أن يستوى قائما وهو المعبر عنه بالاعتدال فهو سنة على المشهور ، أما الرفع =

= من السجود فإنه فرض ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون الى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك الى أن يستوى جالسا فهو سنة على المشهور .

الشافعية — قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يعود الى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع من قيام أو قعود مع طمأنينة فاصلة بين رفعه من الركوع وهويته للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم ؛ وأما الرفع من السجود الأول وهو المسمى بالجلوس بين السجدين فهو أن يجلس مستويا مع طمأنينة بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته وإن كان الى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطل زمانا يسع الذكر الوارد في الاعتدال وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ويسع الذكر الوارد في الجلوس وقدر أقل التشهد بطلت صلاته ، ويشترط أيضا أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرغ فإنه لا يميزه ، بل يجب عليه أن يعود الى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجد بشرط أن لا يطمئن فيهما إن كان قد أطمأن ثم يعيد الاعتدال .

المالكية — قالوا حد الرفع من الركع . هو ما يخرج به عن انحناء الظهر الى اعتدال ؛ أما الرفع من السجود ، فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ولو بقيت يداها على المعتمد ؛ وأما الاعتدال (وهو أن يرجع كما كان) فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان فيجب بعد الركوع وبعد السجود وحال السلام وتكبيره الاحرام ؛ وأما الطمأنينة فهي ركن مستقل أيضا في جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زمانا ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء .

الحنابلة — قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المجزئ منه بحيث لا تصل يداها الى ركبتيه ؛ وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائما بحيث يرجع كل عضو الى موضعه . والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض . والاعتدال فيه هو أن يجلس مستويا بعده بحيث يرجع كل عضو الى أصله .

مبحث القعود الأخير والتشهد

- (الحادى عشر) من فرائض الصلاة ، القعود الأخير . وفى حده اختلاف
 فى المذاهب .^(١)
 (الثانى عشر) التشهد الأخير . وفى ألفاظه اختلاف فى المذاهب .^(٢)
 (٣)

(١) الحنفية — قالوا حدّ القعود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصحّ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك » .

المالكية — قالوا الجلوس بقدر السلام المفروض فرض وبقدر التشهد سنة، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصحّ وبقدر الدعاء المندوب مندوب، وبقدر الدعاء المكروه كدعاء المأموم بعد سلام الامام مكروه .

الشافعية — قالوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والتسليمة الأولى فرض؛ وإنما كان الجلوس المذكور فرضاً لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعنى التشهد، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والتسليمة الأولى؛ فهو كالقيام للفتحة وقد ثبتت فرضيته بحديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » أما ما زاد على ذلك كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية فمندوب .

الحنابلة — حدّدوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

(٢) الحنفية — قالوا انه واجب لا فرض .

المالكية — قالوا إنه سنة .

(٣) الحنفية — قالوا ان ألفاظ التشهد هي : (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) . وهذا هو =

= التشهد الذى رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه والأخذ به أولى من الأخذ بالمروى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

المالكية — قالوا إن ألفاظ التشهد هى : (التحيات لله الزايات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية — قالوا إن الفاظ التشهدى : (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله) . وقالوا إن الفرض يتحقق بقوله : (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) . أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل ، ويشترط فى صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر وأن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يرتب كلماته فلولم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامدا وإلا فلا ، وقالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

الحنابلة — قالوا إن التشهد الأخير هو : (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد) والأخذ بهذه الصيغة أولى ويجوز الأخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلا ، والقدر المفروض منه (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن =

مبحث السلام وترتيب الأركان

والجلوس بين السجدين

(الثالث عشر) السلام المعترف بالألف واللام مرة واحدة^(٢) ، للامام ، وللتفرد ، وللقندي ، لحديث مسلم : (تحريمها التكبير وتحليلها التسليم) . ويشترط أن يكون بلفظ (السلام عليكم) ؛ فلو قال سلام عليكم ، أو عليكم السلام ، أو السلام عليك ، فلا يجزئ .

(الرابع عشر) ترتيب الأركان^(٤) ، بأن يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود ، وهكذا بحسب ترتيبها الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم للشيء صلاته :

= لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد) . إلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتعين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية — قالوا إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضا ، بل هو واجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « اذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد » فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة عليكم ، فلخرج من الصلاة بغير السلام ولو بالحدث صحت صلاته ، ولكنه يكون آثما وتجب عليه الاعادة ، فإن ترك الاعادة كان آثما أيضا .

(٢) الحنابلة — قالوا يفترض أن يسلم مرتين بلفظ السلام عليكم ورحمة الله .

(٣) الشافعية — قالوا لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، فلو قال عليكم السلام صح مع الكراهة .

(٤) الحنفية — قالوا إن الترتيب فرض بمعنى أنه شرط لأركان ، وهذا فيما لا يتكرر ، كترتيب القيام والركوع والقعود الأخير ، أما ما يتكرر في كل ركعة كالسجدة أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها ، فإن الترتيب فيه واجب لا فرض ، =

« اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، وفي بعض الروايات فاقرا بأمر القرآن ، قال : ثم أركع حتى تطمئن راكعاً ثم أرفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم أرفع حتى تستوى قائماً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » .
رواه البخارى ومسلم رضى الله عنهما .
(الخامس عشر) الجلوس بين السجدين ^(١) .

عَدَّ فرائض الصلاة مجتمعة عند كل مذهب

هذه فرائض الصلاة بمعنى أركانها ، وقد ذكرنا عددها مجموعاً في ذيل الصحيفة عند كل مذهب ^(٢) .

= إلا أن رعاية الترتيب بين القراءة والركوع واجبة ، وإن كانت القراءة لا تتكرر في كل ركعة .

(١) الحنفية — قالوا إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، ومقتضى الدليل وجوبه ، وصحح كونه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا إن أركان الصلاة المتفق عليها أربعة وهى : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ؛ فلا يسقط واحد منها إلا عند العجز ، غير أن القراءة تسقط عن المأموم لأن الشارع نهاه عنها ولهذا سموها ركناً زائداً ، وذلك لأنهم قسموا الركن الى زائد وأصلى : فالأصل ما لا يسقط إلا عند العجز بلا خلف ، والزائد ما يسقط في بعض الحالات ولو مع القدرة على أدائه .

والأول هو القيام والركوع والسجود ، والثانى هو القراءة ؛ أما باقى ما نتوقف عليه صحة الصلاة فينقسم الى قسمين : (الأول) ما كان خارج ماهية الصلاة وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريم ، وهى شرائط لصحة الشروع فى الصلاة كغيرها مما سبق ، (والثانى) ما كان داخل ماهية الصلاة كإيقاع القراءة فى القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، =

= والسجود بعد الركوع ؛ وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ويريدون بالفرض الشرط ؛ أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض بإجماعهم ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه ركن زائد لأن ماهية الصلاة لتحقق بدونه إذ لو حلف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود وإن لم يجلس فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ؛ وأما الخروج منها بصنعه بأن يأتي بمناف لها عند انتهائها فقد عدّه بعضهم من الفرائض والصحيح انه ليس بفرض بل هو واجب .

المالكية - قالوا فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً وهي : النية ، وتكبيرة الإحرام ، والقيام لها في الفرض ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها فيه ، والركوع ، والرفع منه ، والسجود ، والرفع منه ، والسلام ، والجلوس بقدره ، والطمأنينة ، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الأداء ، ونية اقتداء المأموم .

الشافعية - عدّوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً : خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية . فالخمس القولية هي : تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليم الأولى ؛ أما الثمانية الفعلية فهي : النية ، والقيام في الفرض لقادر ، والرفع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب . وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها وإن كانت ليست ركناً زائداً على الراجح .

الحنبالية - عدّوا فرائض الصلاة أربعة عشر وهي : القيام في الفرض ، وتكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع ، والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود ، والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له وللتسليمتين ، والطمأنينة في كل ركن فعلي ، وترتيب الفرائض ، والتسليمتان .

مبحث واجبات الصلاة

وقد زاد بعض المذاهب واجبات للصلاة وهي مبينة في أسفل الصحيفة^(١).

(١) الحنفية — قالوا إن للصلاة واجبات، منها : قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل وفي الأوليين من الفرض ويجب تقديمها على قراءة السورة فإن عكس سهوا سجد للسهو؛ ضم سورة الى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر والأوليين من الفرض والمراد بالسورة أى سورة من القرآن ولو أقصر سورة أو ما يماثلها كثلاث آيات قصار أو آية طويلة والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى ﴿ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر﴾ وهي عشر كلمات وثلاثون حرفا من حروف الهجاء مع حسابان الحرف المشدد بحرفين فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزأه عن الواجب فعلى هذا يكفى أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى ﴿الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم﴾؛ أن لا يزيد فيها عملا من جنس أعمالها كأن يزيد عدد السجعات عن الوارد فلو فعل ذلك لفى الزائد وسجد للسهو إن كان ساهيا؛ الأطمثنان في الأركان الأصلية كالركوع والسجود ونحوهما ؛ القعود الأول في كل صلاة ولو نافلة؛ قراءة التشهد الذى رواه ابن مسعود ويجب القيام الى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سهوا سجد للسهو وإن تعمد وجبت إعادة الصلاة وإن كانت صحيحة ؛ لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة؛ قراءة القنوت بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر؛ تكبيرات العيدين وهي ثلاث في كل ركعة وسيأتى بيانها ؛ جهر الامام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراييح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسرار في جميع صلواته إلا أن الأفضل له أن يحجر فيما يجب على الامام أن يحجر فيه ويسر فيما يجب على الامام الإسرار فيه ؛ إسرار الامام والمنفرد في القراءة في نفل النهار وفرض الظهر والعصر وثلاثة المغرب والأخيرتين من العشاء وصلاة الكسوف والخسوف^١ والاستسقاء ؛ عدم قراءة المقتدى شيئا =

سنن الصلاة

وأما سننها فنقسم الى قسمين : قسم داخل فيها ، وقسم خارج عنها .

== مطلقا في قيام الامام ، ضم ما صلب من الأنف الى الجهة في السجود ، افتتاح الصلاة بخصوص جملة (الله أكبر) إلا اذا عجز عنها أو كان لا يحسنها فيصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى ، تكبير الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد واجبة صارت واجبة ، متابعة الامام فيما يصح الاجتهاد فيه وسأيت بيان المتابعة في مبحث الامامة ، الرفع من الركوع وتعديل الأركان كما تقدم ، ودليل هذه الواجبات كلها مواظبته صلى الله عليه وسلم عليها ، فمن ترك شيئا منها فإن كان سهوا وجب عليه سجود السهو وإن كان عمدا وجب عليه إعادة الصلاة ، فان لم يعد كان آثما وإن كانت الصلاة صحيحة كما تقدم .

الحنابلة - قالوا إن للصلاة واجبات ثمانية وهي : تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع اذا أدرك إمامه راكعا فانها سنة ؛ قول سمع الله لمن حمده للامام والمنفرد ؛ قول ربنا ولك الحمد لكل مصل ومحل التكبير إغیر الاحرام والتسميع والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ؛ قول سبحان ربى العظيم فى الركوع مرة واحدة ؛ قول سبحان ربى الأعلى فى السجود مرة ؛ قول رب اغفرلى اذا جلس بين السجدين مرة ، التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم فى التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبي عليه السلام ؛ الجلوس لهذا التشهد ، وإنما يجب على غير من قام إمامه للركعة الثالثة سهوا ، أما هو فيجب عليه متابعة الامام ويسقط عنه التشهد والجلوس له .

والواجب عندهم ما تبطل الصلاة بتركه عمدا ولا تبطل بتركه جهلا أو سهوا ، ويجب عليه السجود فى حالة السهو كما تقدم .

فأما السنن الداخلة فيها ، فمنها الثناء ويسمى دعاء الاستفتاح ، وهو قول سبحانه^(٢) اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ومحله بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، ولا يسنّ في صلاة الجنّاة^(٣) ، ومنها رفع يديه عند الشروع في الصلاة على تفصيل في المذهب^(٤) ، وكيفيته أن تكون يداه منصوبتين حتى تكون الأصابع

(١) المالكية — قالوا يكره دعاء الاستفتاح المذكور .

(٢) الشافعية — قالوا إن للثناء صيغا كثيرة . والمختار منها أن يقول : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .

(٣) الحنفية — قالوا يسنّ الثناء في كل صلاة حتى الجنّاة . وقالوا لو زاد في صلاة الجنّاة على الصيغة المتقدمة كلمة ، وجل ثناؤك ، فلا تكره . وأما في غيرها فالأولى ترك هذه الزيادة .

(٤) الشافعية — قالوا الأكمل في السنة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه وعند القيام من التشهد الأول حتى تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحقي أذنيه وراحته منكبیه للرجل والمرأة . أما أصل السنة فيحصل ببعض ذلك .

المالكية — قالوا رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب وفيما عدا ذلك مكروه .

الحنابلة — قالوا يسن للرجل والمرأة رفع اليدين الى حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه .

الحنفية — قالوا السنة للرجل أن يرفع يديه حذاء أذنيه وللمرأة حذاء منكبها عند تكبيرة الإحرام لا غير . ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات العيدين والقنوت .

مع الكف مستقبل القبله^(١) ؛ ومنها وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الاحرام تحت سرته^(٢) ، وفي كفيته اختلاف المذاهب^(٣) .

ومنها التأمين^(٤) وهو أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة آمين ويكون

(١) المالكية — قالوا كيفية الرفع أن تكون يداه مبسوطتين وظهورهما للسماء وبطنهما للأرض على الأشهر .

(٢) المالكية — قالوا وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وتحت الصدر ويعبر عنه بالقبض مندوب في النفل لا سنة . وأما في الفرض فيكره بأى كيفية ان قصد الاعتماد والاتكاء . وأما إن قصد به التسنن وهو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله فلا يكره بل يندب . وكذا اذا لم يقصد به شيئا على الظاهر .

(٣) الحنفية — قالوا كفيته تختلف باختلاف المصلي . فان كان رجلا فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقا بالخنصر والإبهام على الرسغ تحت سرته . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليق .

الحنابلة — قالوا السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يمينه على ظهر يده اليسرى ويجعلهما تحت سرته .

الشافعية — قالوا السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره وفوق سرته مما يلي جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يبسطها في عرض وفصل اليسرى وبين أن ينشرها في جهة مساعدتها .

(٤) الحنفية — قالوا التأمين يكون سرا في الجهرية والسرية سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الامام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

سرا في الصلاة السرية وجهراً في الجهرية وإنما يسن بشرط أن لا يسكت طويلاً بعد الفراغ من الفاتحة أو يتكلم بغير دعاء وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد^(١) . ومنها التسميع وهو أن يقول حال الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده وإنما يسن للإمام والمنفرد دون المأموم^(٢) . ومنها التحميد وهو أن يقول بعد الرفع من الركوع ربنا لك الحمد^(٣) وإنما يطلب من المأموم والمنفرد دون الإمام^(٤) .

مبحث التبليغ خلف الإمام

ومنها جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام لإعلام من خلفه فإن كان من خلفه يسمعه كره التبليغ من غيره لعدم الاحتياج إليه ويجب أن يقصد المبلغ « سواء كان إماماً أو غيره » الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام فلو قصد الإعلام فقط لم تنعقد صلاته^(٥) . أما غير تكبيرة الإحرام من تكبيرات الانتقال والتسميع والتحميد فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته وإنما يفوته الثواب^(٦) .

-
- (١) المالكية — قالوا التامين يندب للنفرد والمأموم مطلقاً أى فيما يسره فيه وفيما يجهر فيه وللإمام فيما يسره فقط وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع قول إمامه ولا الضالين وفي السرية بعد قوله هو ولا الضالين .
 - (٢) الشافعية — قالوا يسن التسميع للمأموم أيضاً .
 - (٣) المالكية — قالوا إن التحميد مندوب لا سنة .
 - (٤) المالكية — قالوا الأولى أن يقول اللهم ربنا ولك الحمد .
 - (٥) الشافعية — قالوا يسن التحميد لكل مصل واو إماماً .
 - (٦) المالكية — قالوا جهر الإمام بالتكبير والتسميع مندوب لا سنة .
 - (٧) الشافعية — قالوا إذا قصد بتكبيرة الإحرام الإعلام والإحرام لا تنعقد صلاته أيضاً .

- (٨) الشافعية — قالوا إذا قصد بهذه الأشياء مجزئ التبليغ أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته . أما ان قصد التبليغ مع الذكر فإن صلاته صحيحة بخلاف تكبيرة الإحرام كما تقدم .

ومن سنن الصلاة تكبيرات الركوع والسجود والرفع من السجود والقيام للركعة التالية وكل تكبيرة منها سنة مستقلة^(١) . ومنها قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة ولو آية أو بعض آية طويلة في الركعتين الأوليين من الفرض الرباعي والثلاثي وفي كل ركعة من الثنائية وفي جميع ركعات النفل^(٢) . وهي سنة للامام والمنفرد وكذا المأموم اذا لم يسمع قراءة الامام^(٣) .

= الحنفية — قالوا اذا رفع صوته بالتبليغ بالنغم والتفنن بأن قصد إعجاب الناس به فان صلاته تفسد على الراجح وسيأتي تكملة لهذا في مفسدات الصلاة .

(١) الحنابلة — قالوا إن كل هذه التكبيرات واجبة ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك إمامه راكعا فانها سنة كما تقدم .

الحنفية — قالوا يستثنى من ذلك تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين فانها واجبة كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا ان الإتيان بالسورة أو بثلاث آيات قصار أو آية طويلة واجب في الركعتين الأوليين من الفرض وجميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة مستقلة ولو اتصلتا بغيرهما ولا يكفى الإتيان بآية قصيرة أو ببعض آية طويلة إلا اذا كانت تعدل ثلاث آيات قصار كما تقدم في مبحث الواجبات .

الحنابلة — قالوا ان قراءة بعض آية لا يكفى في السنة ولا بد من آية لها معنى مستقل فلا يكفى قراءة آية (ثم نظر) ولا آية (مدهامتان) .

المالكية — قالوا قراءة ما زاد على أم الكتاب في النافلة مندوب لا سنة .

(٣) الحنفية — قالوا لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الامام مطلقا كما تقدم .

المالكية — قالوا تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية وان لم يسمع أو سكت الإمام .

الشافعية — قالوا إذا نوى أن يصلي النفل أكثر من اثنين يأتي بالسورة فيما قبل التشهد الأول فقط .

ومنها التَعَوُّذُ . (١١) في الركعة الأولى من صلاته فيقول بعد دعاء الافتتاح وقبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم سواء كان إماماً أو منفرداً أو مأموماً (١٢) إلا أن المأموم إذا كان مسبوقاً يأتي به عند قضاء ما فاتته . ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة فيقول بسم الله الرحمن الرحيم سرا ولو في الصلاة الجهرية .

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل أو قصاره أو أوسطه في أوقات مختلفة مبينة هي وحد المفصل في المذاهب . (١٥)

(١) المالكية — قالوا التَعَوُّذُ مكروه في صلاة الفريضة سرا كان أو جهرًا . وأما في النافلة فيجوز سرا ويكره جهرًا على المرجح .

(٢) الشافعية — قالوا يسن التَعَوُّذُ في كل ركعة .

(٣) الحنفية — قالوا المأموم غير المسبوق لا يأتي بالتَعَوُّذِ لأن التَعَوُّذَ تابع للقراءة على الراجح وهي منهي عنها .

(٤) المالكية — قالوا يجوز التسمية في النافلة وأما في الفريضة فتكره مطلقاً سرا وجهرًا إلا إذا قصد المصلي الخروج من الخلاف فيكون الإتيان بها أول الفاتحة سرا مندوباً ويكره الجهر بها في هذه الحالة .

الشافعية — قالوا إن البسملة آية من الفاتحة فهي فرض لا سنة فخكمها عندهم حكم الفاتحة في السرية والجهرية .

(٥) الحنفية — قالوا إن طوال المفصل من الجحرات إلى سورة البروج . وأوسطه من سورة البروج إلى سورة لم يكن . وقصاره من سورة لم يكن . إلى سورة الناس . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح . ويقرأ من أوسطه في العصر والعشاء . ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية — قالوا إن طوال المفصل من الجحرات إلى سورة عم يتساءلون وأوسطه من سورة عم إلى سورة والضحي وقصاره منها إلى آخر القرآن فيقرأ من =

وإنما تسن الإطالة إذا كان المصلى مقياً منفرداً فإن كان مسافراً فلا تسن وإن^(١)
كان إماماً فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذهب^(٢) .

= طوال المفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة (ألم السجدة) وإن لم تكن من المفصل وفي ركعته الثانية بسورة (هل أنى) بخصوصها . ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء . ومن قصاره في المغرب . المالكية — قالوا إن طوال المفصل من سورة الحجرات إلى آخر والنازعات وأوساطه من بعد ذلك إلى الضحى وقصاره منها إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر . ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء وهذا كله مندوب عندهم لا سنة .

الحنابلة — قالوا إن طوال المفصل من سورة ق إلى سورة عم وأوساطه إلى سورة والضحى وقصاره إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ومن قصاره في المغرب فقط . ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء . ولا يكره أن يقرأ في الحجر وغيره بأقصر من ذلك لعذر كسفر ومريض وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(١) المالكية — قالوا يندب التطويل للنفرد سواء كان مسافراً أو مقياً .

(٢) الشافعية — قالوا يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون إمام قوم محصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك إلا في صبح يوم الجمعة فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة السجدة كلها وسورة هل أتى وإن لم يرضوا .

المالكية — قالوا يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : (الأول) أن يكون إماماً لجماعة محصورين . (الثاني) أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال . (الثالث) أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك . (الرابع) أن يعلم أو يظن ألا عذر لوحد منهم فإن تحلف شرط من ذلك فتقصير القراء أفضل . =

ومنها إطالة القراءة في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سوى بينهما في القراءة فقد فاته السنة وإن أطل الثانية على الأولى كره له ذلك إلا في صلاة الجمعة فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى .

ومنها تفريج القدمين حال القيام بحيث لا يقرن بينهما ولا يوسع إلا بعذر كسمن ونحوه وقد اختلف في تقديره في المذاهب ^(٢٣) . ومنها أن يقول وهو راكع سبحان ربى

= الحنفية — قالوا تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يثقل بها على المقتدين . أما إذا علم أنه يثقل فتكره الإطالة لأن النبي صلى الله عليه وسلم : صلى الصبح بالمعوذتين فلما فرغ قيل أوجزت (قال سمعت بكاء صبي نخشيت أن تفتن أمه) ويلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة .

الحنابلة — قالوا يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها فإن سوى بينهما أو أطل الثانية على الأولى فقد خالف الأولى .

(٢) الحنفية — قالوا إن صلاه العيدين مثل صلاة الجمعة في إطالة الثانية عن الأولى .

(٣) الحنفية — قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع فإن زاد أو نقص كره .

الشافعية — قدروا التفريج بينهما بقدر شبر فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم إحدهما على الأخرى .

المالكية — قالوا تفريج القدمين مندوب لا سنة . وقالوا المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيراً حتى يتفاحش عرفا . ووافقهم الحنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوباً أو سنة .

العظيم^(١) وفي السجود سبحان ربى الأعلى . وفى عدد التسبيح الذى تؤدى به السنة
اختلاف فى المذاهب .^(٢)

ومنها أن يضع المصلى يديه على ركبتيه حال الركوع وأن تكون أصابع يديه
مفرجة وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبيه لقوله صلى الله عليه وسلم : لأنس
رضى الله عنه « إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك وفرج بين أصابعك وارفع يديك
عن جنبيك » أما المرأة فلا تجافى بينهما بل تضمهما الى جنبها لأنه أستر لها .

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه فى حالة الركوع لأنه صلى الله عليه وسلم :
« كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر » وأن يسوى رأسه
بعجزه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يخفضها » .

(١) المالكية — قالوا إن التسبيح فى الركوع والسجود مندوب وليس له
لفظ معين والأفضل أن يكون باللفظ المذكور .

(٢) الحنفية — قالوا لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات فإن أتى
بأقل لم تحصل السنة .

الحنابلة — قالوا إن الإتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب وما زاد على ذلك
فهو سنة .

الشافعية — قالوا يحصل أصل السنة بأى صيغة من صيغ التسبيح وإن كان
الأفضل أن يكون بالصيغة المذكورة . أما ما زاد على ذلك الى إحدى عشرة تسبيحة
فهو الأكمل إلا أن الإمام يأتى بالزيادة الى ثلاث من غير شرط وما زاد على ذلك
لا يأتى به إلا إذا صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .
المالكية — قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين .

(٣) المالكية — قالوا إن وضع يديه على ركبتيه وإبعاد عضديه عن جنبيه
مندوب لاسنة أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلى إلا إذا توقف
عليه تمكين اليدين من الركبتين .

ومنها أن ينصب ساقيه . ومنها أن ينزل الى السجود على ركبتيه ثم يديه ثم وجهه . ويعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه . وهذا اذا لم يكن به عذر . أما اذا كان ضعيفا أو لايس خف أو نحو ذلك فيفعل ما أستطاع . ومنها أن يجعل في حال السجود كفيه حذو منكبيه مضمومة الأصابع موجهة رؤوسها للقبلة^(٢) . ومنها أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن نخذه ومرفقيه عن جنبيه وذراعيه عن الأرض . وهذا اذا لم يترتب عليه ايذاء جاره في الصلاة وإلا حرم لأنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جافى . أما المرأة فيسن لها أن تلتصق بطنها بفخذها محافظة على سترها . ومنها أن تزيد الطمأنينة عن قدر الواجب .

ومنها الجهر بالقراءة للامام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب

(١) المالكية — قالوا إن ذلك مندوب .

(٢) الشافعية — قالوا يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ثم يقوم معتمدا على يديه ولو كان المصلى قويا أو امرأة .

المالكية — قالوا يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول الى السجود وأن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .

(٣) المالكية — قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قربهما في السجود مع ضم الأصابع وتوجيه رؤوسها للقبلة .

الحنفية — قالوا إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة .

(٤) المالكية — قالوا يندب للرجل أن يبعد بطنه عن نخذه ومرفقيه عن ركبتيه وضبعيه عن جنبيه . إبعادا وسطا في الجميع .

(٥) الحنفية — قالوا الجهر واجب على الامام لا سنة كما تقدم .

(٦) الحنفية — قالوا المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية فله أن يجهر فيها وله أن يسر إلا أن الجهر أفضل وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية =

والعشاء . وفي ركعتي الصبح والجمعة . ومنها الإسرار^(١) لكل مصل في عدا ذلك من الفرائض الخمس . أما الجهر والإسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه والنوافل ففيه تفصيل في المذاهب^(٢) .

= بأن فائته ركعة من الجمعة خلف الامام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ثم قام يقضيها فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ولا نزق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح فإذا فائته صلاة العشاء مثلاً وأراد قضاءها في غير وقتها فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر . أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيراً فيها بل يجب عليه أن يسر على الصحيح فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلاً فإنه يكون قد ترك الواجب ويكون عليه سجود السهو بناءً على تصحيح القول بالوجوب أما المأموم فإنه يجب عليه الانصات في كل حال كما تقدم .

الحنابلة — قالوا المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .

(١) المالكية — قالوا الإسرار للمأموم مندوب لا سنة .

(٢) المالكية — قالوا يندب الجهر في جميع النوافل الليلية . والسرف في جميع النوافل النهارية إلا النافلة التي لها خطبة كالعيد والاستسقاء فيندب الجهر فيها .

الحنابلة — قالوا يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح . ويسرف في عدا ذلك .

الشافعية — قالوا يسن الجهر في العيدين وكسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح . والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر مرة والإسرار أخرى .

الحنفية — قالوا يجب الجهر على الإمام في كل ركعات الوتر في رمضان وصلاة العيدين والتراويح ويجب الإسرار على الإمام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية فهو مخير فيها .

وفي حدّ الجهر . والإسرار . للرجل والمرأة تفصيل في المذهب ^(١) . ومنها
وضع يديه على نغذيه بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين ^(٢) حالة الجلوس متجهة
إلى القبلة .

(١) المالكية — قالوا أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه . ولا حدّ لأكثره
وأقل سره حركة اللسان وأعلاه إسماع نفسه فقط . أما المرأة بفهرها مرتبة واحدة
وهو إسماع نفسها فقط . وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية — قالوا أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحدا لافرق بين أن يكون
رجلا أو امرأة إلا أن المرأة لا تجهر إذا كانت بحضرة أجنبي وأقل الإسرار أن يسمع
نفسه فقط حيث لا مانع

الحنابلة — قالوا أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحدا . وأقل السر أن
يسمع نفسه . أما المرأة فانه لايسن لها الجهر ولكن لا بأس بجهرها اذا لم يسمعها .
أجنبي فان سمعها أجنبي منعت من الجهر .

الحنفية — قالوا أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه كأهل الصف الأول
فلو سمع رجل أو رجلان فقط لا يجزئ . وأعلاه لا حدّ له . وأقل المخافة إسماع
نفسه أو من بقربه من رجل أو رجلين . أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف
فإنه لا يجزئ على الأصح . أما المرأة فقد تقدّم في مبحث ستر العورة أن صوتها ليس
بعورة على المعتمد . وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة
في الصلاة . ولكن هذا مشروط بأن لا يكون في صوتها نغمة أولين أو تمطيط يترتب
عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال . فان كان صوتها بهذه الحالة كان عورة
ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسدا للصلاة . ومن هنا منعت من الأذان .

(٢) المالكية — قالوا وضع يديه على نغذيه مندوب لا سنة .

(٣) الحنابلة — قالوا يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون
جعل رؤوس الأصابع على الركبتين .

- (١) ومنها الجلوس بهيئة مخصوصة مبينة في المذاهب .
(٢) ومنها أن يشير بسبابته في التشهد على تفصيل في المذاهب .

(١) المالكية — قالوا يندب الإفضاء للرجل والمرأة . وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الألية اليسرى على الأرض ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى وينصب قدم اليمنى عليها ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .
الحنفية — قالوا يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة . بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة . ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على اليتها وتضع الفخذ على الفخذ ويخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية — قالوا يسن الاقتراش وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك بأن يلصق ورك الأيسر على الأرض وينصب قدمه اليمنى إلا إذا أراد أن يسجد للسجود فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .

الحنابلة — قالوا يسن الاقتراش في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول . وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ويتى أصابعها جهة القبلة . أما في التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية فإنه يسن له التورك . وهو أن يفرش رجله اليسرى . وينصب رجله اليمنى ويخرجهما عن يمينه ويجعل يتيه على الأرض .

(٢) المالكية — قالوا يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ما عدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى وأن يمد السبابة والإبهام وأن يحرك السبابة دائماً يمينا وشمالا تحريكا وسطا .

الحنفية — قالوا يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط . بحيث لو كانت مقطوعة أو عليقة لم يشير بغيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد بحيث =

ومنها الألتفات ^(١) بالتسليمة الأولى جهة اليمين حتى يرى خذّه الأيمن . والألتفات بالتسليمة الثانية جهة اليسار حتى يرى خذّه الأيسر . ومنها أن ينوى بسلامه الأول من على يمينه وبسلامه الثاني من على يساره على تفصيل في المذهب ^(٢) .

= يرفع سبابته عند نفى الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا إله إلا الله ويضعها عند إثبات الألوهية لله وحده بقوله إلا الله . فيكون الرفع إشارة إلى النفي والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة — قالوا يعقد الخنصر والبنصر من يده ويخلق بإبهامه مع الوسطى ويشير بسبابته في تشهد ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ولا يحركها .

الشافعية — قالوا يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهد إلا السبابة وهي التي تلي الإبهام ويشير بها عند قوله إلا الله ويدمى رفعها بلا تحريك إلى القيام في التشهد الأول والسلام في التشهد الأخير ناظرا إلى السبابة في جميع ذلك . والأفضل قبض الإبهام بيمينها وأن يضعها على طرف راحته .

(١) المالكية — قالوا يتدب للأوم أن يتيامن بتسليمة التحليل (وهي التي يخرج بها من الصلاة) وأما سلامه على الإمام فهو سنة . ويكون جهة القبلة كما يسن أيضا أن يسلم على من على يساره من المأمومين إن شاركه في ركعة فأكثر . وأما الفذ والإمام فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هي تسليمة التحليل ويتدب لها أن يبدأها لجهة القبلة ويختتمها عند النطق بالكاف والميم من عليكم لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفحة وجههما ويحزى في غير تسليمة التحليل سلام عليكم وعليك السلام . والأولى عدم زيادة ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقا إلا إذا قصد مراعاة خلاف الحنابلة فيزيد ورحمة الله مسلما على اليمين واليسار .

(٢) الحنفية — قالوا يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولا ثم على يساره حتى يرى بياض خذه الأيمن والأيسر فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء سلم على يمينه فقط ولا يعيد السلام على يساره ثانيا أما إذا سلم تلقاء وجهه فإنه يسلم عن =

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير . وأفضلها أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد^(١) .

= يمينه ويساره . والسنة أن يقول (السلام عليكم ورحمة الله) وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ثم إن كان إماما ينوى بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة وإن كان مقتديا ينوى إمامه والمصلين وإن كان منفردا ينوى الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا ينوى السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن وينوى الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها .

الحنابلة — قالوا ليس له أن ينوى بالسلام الخروج من الصلاة . ولا يسن له أن ينوى به الملائكة ومن معه في الصلاة . لكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فيها فلا بأس .

المالكية — قالوا يندب أن يقصد المصلى بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام . وإن كان إماما قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين . وليس على الإمام والفذ غيرها بخلاف المأموم كما تقدم .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني فرض كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما .

والأفضل عند الحنابلة . أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

الشافعية — قالوا ليس زيادة لفظ السيادة فيقول سيدنا محمد وسيدنا إبراهيم .

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن كأن يقول ربنا لا تزغ قلوبنا أو بما يشبه ألفاظ السنة كأن يقول اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا . وانه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وأرحمني إنك أنت الغفور الرحيم . ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس كأن يقول اللهم زوجني فلانة أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب لأنه يبطلها قبل القعود بقدر التشهد ويفوت الواجب بعده قبل السلام .

المالكية — قالوا يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة . والأفضل الوارد . ومنه اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولائمتنا ولن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما . اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

الشافعية — قالوا يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق . فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والأفضل أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : كأن يقول : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ؛ أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت رواه مسلم : ويسن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة — قالوا يسن للصلى بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير أن يقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن بئمة المسيح الدجال . وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة ولو لم =

مبحث عدّ سنن الصلاة مجملة في المذاهب

وللصلاة سنن أخرى مذكورة في المذاهب وقد ذكرت مع عدّ السنن مجمعة في ذيل الصحيفة ^(١).

= يشبه ما ورد. وله أن يدعو لشخص معين بغير كاف الخطاب؛ وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب؛ كأن يقول: اللهم أدخلك الجنة يا والدي. أما لو قال: اللهم أدخله الجنة فلا بأس به. وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول: اللهم ارزقني جارية حسناء أو طعاما لذيذا ونحوه. فإن فعل ذلك بطلت صلاته. ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشق على مأموم.

(١) الحنفية — زادوا في السنن الاعتدال عند التحريمة بحيث يأتي بها منتصب القائمة بدون طأطأة رأس. وتعمم الرفع من الركوع والسجود كما تقدم. وقيل بوجوب ذلك وصححه بعضهم. فلو تركه على هذا لزمه سجود السهو. وقراءة الفاتحة فيما عدا الركعتين الأوليين. فالسنن عندهم ثلاث وأربعون. وهي:

- (١) رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة، وحذاء المنكبين للحر؛
- (٢) ترك الأصابع على حالها بحيث لا يفرقها ولا يضمها. وهذا في غير حالة الركوع الآتية:
- (٣) وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ووضع المرأة يديها على صدرها (٤) الثناء (٥) التعوذ للقراءة (٦) التسمية سرا أول كل ركعة قبل الفاتحة (٧) التأمين (٨) التحميد (٩) الإسرار بالثناء والتأمين والتحميد (١٠) الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها (١١) جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام (١٢) تفرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع (١٣) أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم (١٤) تكبيرات الركوع والسجود (١٥) أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا (١٦) أن يقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا (١٧) وضع يديه على ركبتيه حال الركوع (١٨) تفرج أصابع يديه حال =

= وضعهما على ركبتيه في الركوع اذا كان رجلا (١٩) نصب ساقيه (٢٠) بسط ظهره في الركوع (٢١) تسوية رأسه بعجزه (٢٢) كمال الرفع من الركوع (٢٣) كمال الرفع من السجود (٢٤) وضع يديه ثم ركبتيه ثم وجهه عند النزول للسجود، وعكسه عند الرفع منه (٢٥) جعل وجهه بين كفيه حال السجود أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك (٢٦) أن يباعد الرجل بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه وذراعيه عن الأرض في السجود (٢٧) أن تلتصق المرأة بطنها بفخذها في السجود (٢٨) الجلوس بين السجدين (وقد علمت مافيه مما تقدم) (٢٩) وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين وحال التشهد (٣٠) أن يفرش الرجل رجله اليسرى وينصب اليمنى موجهها أصابعها الى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره (٣١) أن تجلس المرأة على اليتيها وأن تضع إحدى فخذيها على الأخرى وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركها الأيمن (٣٢) الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم (٣٣) قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأولين (٣٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة (٣٥) الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة (٣٦) الالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمتين (٣٧) أن ينوى الإمام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن (٣٨) أن ينوى المأموم إمامه بالسلام في الجهة التى هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة وصالحى الجن (٣٩) أن ينوى المنفرد الملائكة فقط (٤٠) أن يخفض صوته في سلامه الثانى عن الأول (٤١) أن لا يؤخر سلامه عن سلام إمامه (٤٢) أن يبدأ باليمين في السلام (٤٣) أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثانى حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المالكية — زادوا على السنن السابقة سننا أخرى وهى :

- (١) القيام بقراءة ما زاد على أم القرآن بالقرض . أما التثنية فالقيام فيه أفضل
- (٢) كل تشهد سواء كان الأول أو غيره (٣) كل جلوس تشهد (٤) السجود =

= على صدور القدمين وعلى الركبتين والكفين (٥) إنصات المقتدى للامام في الجهر ولو سكت الإمام .

بجملة السنن عندهم أربع عشرة سنة وهى :

(١) قراءة ما زاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته (٢) القيام لها في الفرض (٣) الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم (٤) السرفيا يسرفيه على ما تقدم (٥) كل تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الاحرام وإنها فرض (٦) كل تسميعة (٧) كل تشهد (٨) كل جلوس للتشهد (٩) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير (١٠) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكعبين (١١) رد المقتدى على إمامه السلام وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه في إدراك ركعة مع الإمام على الأقل (١٢) الجهر بتسليمة التحليل (١٣) إنصات المقتدى للامام في الجهر (١٤) الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية — زادوا على السنن المتقدمة سننا أخرى وهى :

(١) أن يقول الرجل : سبحان الله عند حدوث شئ يريد التنبيه عليه بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده وإلا بطلت الصلاة . وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه بشرط أن لا تقصد اللعب وإلا بطلت صلاتها ولا يضرها قصد الإعلام كما لا يضر زيادته على الثلاث وأن توالى التصفيق ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ثم تعيدها وإلا بطلت صلاتها (٢) الحشوع في جميع الصلاة . وهو حضور القلب وسكون الجوارح بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى وأن الله مطلع عليه (٣) جلوس الاستراحة لمن يصلى من قيام بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية وقبل القيام الى الركعة الثانية والرابعة، وليس أن تكون قدر الطمأنينة، ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتمد . ويأتى بها المأموم وإن تركها الإمام (٤) نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الأولى . فلونوى =

= الخروج قبل ذلك بطلت صلاته . وإن نواه في أثنائها أو بعدها لم تحصل السنة؛ وتسمى السنن المتقدمة وما زاد عليها هنا بالهيئات عندهم ولم يحصروها في عدد خاص وإنما جعلوا لها ضابطا، وهو ما عدا الأركان والأباض، وعندهم قسم آخر من السنن يسمى أباضا، وهو ما يجبر بسجود السهو لو ترك ولو عمدا . وإنما سميت أباضا تشبيها لها بالأباض الحقيقية أى الأركان في مطلق الخبر، وعددها عشرون:

(١) القنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ومن وتر النصف الثانى من رمضان . أما القنوت عند النازلة في أى صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأباض وإن كان سنة (٢) القيام له (٣) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت (٤) القيام لها (٥) السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها (٦) القيام له (٧) الصلاة على الآل (٨) القيام لها (٩) الصلاة على الصحب (١٠) القيام لها (١١) السلام على النبي (١٢) القيام له (١٣) السلام على الصحب (١٤) القيام له (١٥) التشهد الأول في الثلاثية والرباعية (١٦) الجلوس له (١٧) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده (١٨) الجلوس لها (١٩) الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير (٢٠) الجلوس له .

الحنبلة — زادوا على ما تقدم سننا أخرى للصلاة؛ منها : قول الإمام والمفرد بعد التحميد، ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شىء بعد، ومنها : ترتيل القراءة، ومنها : مباشرة أعضاء السجود لمحله سوى الركبتين فتكره المباشرة بهما ، ومنها : الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام، ومنها : أن يزيد في التفاته الثانى بالسلام عن التفاته الأول .

بجملة السنن عندهم ثمان وستون، وهى : قسمان قولية، وفعلية، فالقولية : اثنتا عشرة، وهى : دعاء الاستفتاح والتعوذ قبل القراءة، والبسملة ، وقول آمين ، وقراءة سورة بعد الفاتحة كما تقدم، وجهر الإمام بالقراءة كما تقدم . أما المأموم ، فيكره جهره بالقراءة، وقول ملء السموات وملء الأرض الخ بعد التحميد كما تقدم . وما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود . وما زاد على المرة فى قول =

= رب أغفر لي في الجلوس بين السجدين، والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير، والبركة عليه عليه السلام وعلى الآل فيه، والقنوت في الوتر جميع السنة . أما الفعلية ، وتسمى الهيئات فهي : ست وخمسون تقريبا : رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ، كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور، كونهما مضمومتى الأصابع عند الرفع المذكور أيضا ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ، حط اليدين عقب ذلك ، وضع اليدين على الشمال حال القيام والقراءة ، جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت سترته ، نظر المصلي الى موضع يسجوده حال قيامه ، الجهر بتكبيرة الإحرام ، ترتيل القراءة ، تخفيف الصلاة اذا كان إماما ، إطالة الركعة الأولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفرج المصلي بين قدميه حال قيامه يسيرا ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفرج أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين في الركوع ، مد ظهره في الركوع مع استوائه ، جعل رأسه حيا لظهره في الركوع ، مجافاة عضديه عن جنبيه فيه ، أن يبدأ في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه ، أن يضع يديه بعد ركبتيه ، أن يضع جبهته وأنفه بعد يديه ، تمكين أعضاء السجود من الأرض ، مباشرتها محل السجود كما تقدم ، مجافاة عضديه عن جنبيه في السجود ، مجافاة بطنه عن فخذه فيه أيضا ، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه ، تفرج ما بين الركبتين فيه أيضا ، أن ينصب قدميه فيه أيضا ، جعل بطون أصابع القدمين على الأرض في السجود ، تفرق أصابع القدمين في السجود ، وضع اليدين حذو المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين فيه ، ضم الأصابع من اليدين فيه أيضا ، توجيه أصابعهما الى القبلة فيه أيضا ، رفع اليدين أولا في القيام من السجود الى الركعة بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه . أن يقوم كذلك للركعة الثالثة ، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد بيديه على ركبتيه في النهوض لبقية صلاته ، الاقتراش في الجلوس بين السجدين ، الاقتراش في التشهد الأول ، التورك في التشهد الثاني ، وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول ، بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الأول والثاني ، =

وقد ذكر بعض المذاهب مندوبات للصلاة موضحة في ذيل الصحيحة^(١) .

= قبض الخنصر والبصر من يده اليمنى وتحليق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا ، أن يشير بسبابته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام . الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه ، أن ينوى بسلامه الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات ، الخشوع في الصلاة ، والمرأة فيما تقدم كالرجل إلا أنها لا يسن لها المحافة السابقة في الركوع والسجود بل السنة لها أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجلها عن يمينها ، وهو الأفضل وتسرع القراءة وجوبا إن كان يسمعها أجنبي ، والختى المشكل كالأنثى .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا لافرق بين المندوب والسنة والمستحب بل كلها ألفاظ مترادفة على معنى واحد . فالسنة المتقدمة للصلاة تسمى أيضا مندوبا ومستحبا .

المالكية — قالوا مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محلها ، نية عدد الركعات ، الخشوع وهو استحضار عظمة الله وهيبته وأنه لا يعبد سواه . وهذا هو المندوب . وأما أصل الخشوع فواجب : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط وإرسالها بوقار ، اكمال سورة بعد الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب ، توسط القراءة في العشاء ، تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ومساواتها لها وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى كما تقدم ، إسماع المصلى نفسه القراءة في الصلاة السرية ، قراءة المأموم في الصلاة السرية ، تأمين المأموم والقد مطلقا أى في السرية والجهرية ، تأمين الامام في الصلاة السرية فقط ، الإسرار بالتأمين ، تسوية المصلى ظهره في الركوع ، وضع يديه على ركبتيه فيه ، تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضا ، نصب الركبتين ، التسبيح في الركوع =

- بأن يقول سبحان ربى العظيم كما تقدم، مباحة الرجل مرفقيه عن جنبه، التحميد للقد والمقتدى، التكبير حال الانخفاض والرفع إلا فى القيام من اثنتين فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائماً ولا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل إمامه، تمكين الجبهة من الأرض فى السجود، تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له، تأخيرهما عن الركبتين عند القيام، وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبهما فى السجود مع ضم أصابعهما وجعل رؤوسهما للقبلة، أن يبعد الرجل فى السجود مرفقيه عن ركبتيه وبطنه عن فخذه وضبعه عن جنبه مع مراعاة التوسط فى ذلك. وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على الستركما تقدم: رفع العجز فى السجود، الدعاء فيه، التسبيح فيه، الإفضاء فى الجلوس كله وقد تقدم تفصيله، وضع الكفين على رأس الفخذين فى الجلوس، تفرج ما بين الفخذين فى الجلوس، عقد ماعدا السبابة والإبهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها فى جلوس التشهد مطلقاً مع مد السبابة والإبهام وتحريك السبابة دائماً يمينا وشمالاً، القنوت فى صلاة الصبح خاصة، كونه قبل الركوع فى الركعة الثانية، لفظه اخلص اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونخضع لك ونخضع وتترك من يكفرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونخشى ونرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ إن عذابك بالكافرين ملحق، وهو رواية "إمام مالك" دعاء قبل السلام، كونه سرا، كون التشهد سرا. تعميم الدعاء، التيامن بتسليمة التحليل فقط

قو المندوب والأدب والمستحب بمعنى واحد. وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يؤظب عليه كما تقدم. فمن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلئ شئ يشغله عنها. كأن يقرأ مكتوباً بالخائط أو يتلهى بنقوشه أو نحو ذلك. أن ينظر فى قيمه فى موضع سجوده وفى ركوعه الى ظاهر قدميه وفى سجوده الى، لأن من نفه وفى قعوده فى حجره وفى سلامه الى كتفيه. الاجتهاد فى دفع السعال نظراً قهر بقدر الاستئذنة. أما السعال المتصنع وهو الحاصل بغير عذر فيه مبطل، وصحة دعاء السجدة على زوف كالحشاء كما أتى - الاجتهاد فى دفع =

مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها

وأما سنن الصلاة الخارجة عنها . فمنها آتخاذ السترة لقوله صلى الله عليه وسلم :
«إذا صلى أحدكم فليصل الى سترة وليدن منها» .

والسترة هى ما يجعله المصلى بين يديه لمنع المرور . وانما تسن للامام والمنفرد
إن خشيا مرور أحد بين يديهما^(٢) . وأما المأموم فسترة الإمام سترة له ويشترط فيها
أن تكون طول ذراع فأكثر^(٣) أما غلظها فلا حد لأقله^(٤) ويستحب أن يميل عنها يمينا
أو يسارا بحيث لا يقابلها . وأن يكون مستويا مستقيما وأن يقرب منها قدر ثلاثة

= الثناؤب لقوله صلى الله عليه وسلم : «الثناؤب فى الصلاة من الشيطان فاذا تئاءب
أحدكم فليكظم ما استطاع» أى فليدفعه بنحو أخذ شفته السفلى بين أسنانه . فان
لم يستطع ذلك غطى فمه بكفه أو بظاهر يده اليسرى . التسمية بين الفاتحة والسورة
أن يخرج الرجل يديه من كفيه عند التحريمة . أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة
على سترها أن يقوم المصلى عند سماع حى على الصلاة ممن يقيم الصلاة . شروع
الامام فى الصلاة بالفعل عند قول المبلغ قد قامت الصلاة . ليحقق القول بالفعل .
أن يدفع المصلى من يمين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) المالكية والحنفية — قالوا آتخاذ السترة مندوب . وهذا لا ينافى إثم
المصلى بتركها فى طريق الناس إن مر أحد بالفعل بين يديه . فالإثم بمرور أحد بين
يديه بالفعل لا بترك السترة .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا تسن لهما وإن لم يخشيا مرور أحد بين يديهما .

(٣) الشافعية — قدروها بثلئ ذراع على الأقل .

(٤) المالكية — قالوا يشترط أن لا تقل عن غلظ الرمح .

(٥) الشافعية — قالوا كونها على يساره أولى .

أذرع من ابتداء قدميه ^(١) . فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة ولكن تعسر غرضه بالأرض اصلاتها وضعه بين يديه عرضاً ^(٢) . وهو أولى من وضعه طولا فإن لم يجد شيئاً أصلاً خط خطاً بالأرض كالهلال ^(٣) . وهو أولى من غيره من الخطوط . ويصح الاستتار بظهر الآدمي غير الكافر والمرأة الأجنبية ويصح بالسترة المغصوبة وإن حرم الغصب ^(٤) . وكذا السترة النجسة ^(٥) . ويصح اتخاذ السترة من جدار أو عصا أو أثاث أو نحو ذلك بلا ترتيب بينهما فله أن يستتر بإحدها مع وجود غيرها ^(٨) .

(١) المالكية — قالوا يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الهرة أو الشاة زائداً على محل ركوعه وسجوده .

(٢) المالكية — قالوا لا يكفي وضعه على الأرض لا طولا ولا عرضاً بل لا بد من وضعه منصوباً كما تقدم .

(٣) المالكية — قالوا لا يصح السترة إلا بشيء مرتفع في غلظ رمح وطول ذراع كما تقدم . ويشترط أن يكون ثابتاً فلا تصح بخط ولا بصبي لا يثبت .

(٤) الشافعية — قالوا لا يصح الاستتار بالخط الذي كالهلال بل لا بد أن يكون مستقيماً عرضاً أو طولا وكونه طولا أولى .

(٥) الشافعية — قالوا لا يصح الاستتار بالآدمي مطلقاً .

الحنابلة — قالوا يصح الاستتار بالآدمي مطلقاً بظهره أو غيره .

(٦) الحنابلة — قالوا لا يصح الاستتار بالمغصوبة والصلاة إليها مكروهة .

(٧) المالكية — قالوا لا يصح الاستتار بالنجس كقصبة المرحاض .

(٨) الشافعية — قالوا إن مراتب السترة أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي تليها إلا إذا لم تسهل الأولى . فالمرتبة الأولى هي الأشياء الثابتة الطاهرة كالخدرن والعمد . والمرتبة الثانية العصا المغروزة ونحوها كالأناث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة . المرتبة الثالثة المصلي التي يتخذها للصلاة عليها من سجادة وعباءة =

مبحث المرور بين يدي المصلي

ويحرم المرور بين يدي المصلي ولو لم يتخذ سترة^(١) بلا عذر كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثرفيه المرور إن مر بين يديه أحد . فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يأثم لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجبا، ويأثم إن تعرض المصلي وكان للآثر مندوحة^(٣) ولا يأثم إن لم يتعرض المصلي ولم يكن للآثر مندوحة . وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده^(٤) . ويجوز المرور بين يدي المصلي استد فرجة في الصف سواء كان موجودا مع المصلين قبل الشروع في الصلاة أو دخل وقت

= ونحوهما بشرط أن لا تكون من فرش المسجد فإنها لا تكفي في السترة . المرتبة الرابعة الخط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى : ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر . وأن لا يزيد ما بينها وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رؤوس الأصابع بالنسبة لل قائم ومن الركبتين بالنسبة للجالس . ويشترط في المرتبة الثالثة والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر وأن لا يزيد ما بين رؤوس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

(١) الشافعية — قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة ، وإلا فلا حرمة ولا كراهة . وإن كان حلاف الأولى .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للورور فيه يكره مطلقا سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه .

(٣) الشافعية — قالوا لا إثم عليهما في هذه الحالة .

الحنابلة — قالوا يأثم المآثر فقط .

(٤) الحنابلة — قالوا إن كان المقصر المصلي فلا إثم عليه .

الشروع فيها^(١) كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طريقا له .

(٢) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصلي لم يتخذ سترة . أما المستر فالمرور بين يديه كغيره . وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر . وأما أمام غيره فلا .

الحنفية — قالوا يجوز المرور بين يدي المصلي للطائف بالبيت وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم عليه السلام وإن لم يكن بين المصلي والمارسترة .

الحنابلة — قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرماها .

الشافعية — قالوا يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقا .

(٣) الحنفية — قالوا إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده . وإن كان يصلي في مسجد صغير فإنه يحرم المرور من موضع قدميه إلى حائط القبلة وقدر أربعين ذراعا على المختار .

المالكية — قالوا إن صلى استرة حرم المرور بينه وبين سترته . ولا يحرم المرور من ورائها وإن صلى غير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط .

الشافعية — قالوا إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة — قالوا إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

ويستحب للصلى أن يدفع المازين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد فإن لم يرجع فیدفعه بما يستطيعه . ويقدم الأسهل فالأسهل بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة .

ومنها الأذان والإقامة وسيأتي الكلام عليهما في باب خاص بهما .

مكروهات الصلاة

وأما مكروهاتها، فمنها العبث القليل بيده في ثوبه أو لحيته أو نحو ذلك بدون حاجة . أما إذا كان حاجة كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذى فلا يكره .

ومنها فرقة الأصابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقعق أصابعك وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه . ومنها تشبيك الأصابع لأن النبي صلى الله عليه وسلم : رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة فخرج صلى الله عليه وسلم بينها . رواه الترمذى وابن ماجه . ومنها أن يضع يده على خصرته . ومنها الالتفات يمينا أو يسارا لغير حاجة كحفظ متاعه، وفيه تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا يرخص له في فعل ذلك ولم يعدّوه سنة، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح . وللأثر أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .

المالكية — قالوا يندب له أن يدفع المازين يديه .

(٢) الحنفية — قالوا المكروه هو الالتفات بالعتق فقط . أما الالتفات بالعين يمنية أو يسرة فباح ، وبالصدر الى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة كما سيأتي :

الشافعية — قالوا يكره الالتفات بالوجه . أما بالصدر فمبطل مطلقاً لأن فيه انحرافاً عن القبلة .

ومنها الإقعاء وهو أن يضع اليديه على الأرض وينصب ركبتيه لقول
أبي هريرة رضي الله عنه ، نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن نقر كنفك
الديك وإقعاء وإقعاء الكلب ، والتفات كائتفات الثعلب ، ومنها افتراش ذراعيه
أى مدها كما يفعل السبع .

ومنها تسمير كفيه عن ذراعيه^(٢) . ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها
إلا اذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه فلا تكره^(٣) .

— المالكية — قالوا يكره الالتفات مطلقا ولو بجميع جسده ما دامت رجلاه للقبلة
وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا ان الالتفات مكروه وتبطل الصلاة به ان استدار بجملته
أو استدبر القبلة ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف فلا تبطل الصلاة إن التفت
بجملته ولا تبطل لو التفت بصدرة ووجهه لأنه لم يستدبر بجملته .

(١) المالكية — قالوا الإقعاء بهذا المعنى محرم ولا يبطل الصلاة على الأظهر
وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصبا
قدميه جاءلا اليديه على عقيقه أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

(٢) المالكية — قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة . وأما اذا كان مشمرا
قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك . أو شمر في الصلاة لأجلها فلا كراهة .

(٣) الحنفية — قالوا تكره الإشارة مطلقا ولو كانت كرد السلام . إلا اذا كان
المصلي يدفع المأز بين يديه . فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها كما تقدم .

المالكية — قالوا الإشارة باليد أو الرأس كرد السلام واجبة في الصلاة .
أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح وتجوز الإشارة لأى حاجة إن كانت
خفيفة وإلا منعت . وتكره للرد على مستمت .

ومنها عقص شعره وهو شدة على مؤخر الرأس بأن يفعل ذلك قبل الصلاة .
ويصلى وهو على هذه الحالة . أما إذا فعله في الصلاة فبطل إذا اشتمل على عمل كثير .
ومنها رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت
أن أتعبد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » . رواه الشيخان .

ومنها الاندراج في الثوب كالحرّام ونحوه بحيث لا يدع منفذا يخرج منه يديه .
ويعبر الفقهاء عن ذلك باشمال الصماء ^(٢) . « فان لم يكن له إلا ثوب فليتربه ولا يشتمل
اشتمالة اليهود » .

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه (كالحرّام والملاءة) بدون أن يرد أحد طرفيه
على الكتف الآخر ^(٣) . « وأن يغطي الرجل فاه » . وهذا إن كان بغير عذر . وإلا
فلا يكره . ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ثم يلقى طرفه
على كتفه الأيسر ويترك الآخر مكشوفاً . ومنها اتمام قراءة السورة حال الركوع .

(١) المالكية — قالوا ضم الشعر ان كان لأجل الصلاة كره وإلا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا ان اشتمال الصماء المكروه هو أن يجعل وسط رداءه تحت
عاتقه الأيمن ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر .
وإلا لم يكره .

الشافعية — لم يذكروا اشتمال الصماء في مكروهات الصلاة .

(٣) المالكية — قالوا القاء الرداء على الكتفين مندوب بل يتأكد لإمام
المسجد . ويندب أن يكون طوله ستة أذرع وعرضه ثلاثة ان أمكن ذلك وبقوم
مقامه (البرنس) .

الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً .
ومنها الاتيان بالاذكار المشروعة للانتقال من ركن الى ركن في غير محلها لأن السنة
أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال . وانهائه عند انتهائه فيكره أن يكبر للركوع
مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام بل المطلوب
أن يملأ الانتقال بالتكبير وغيره من أوله الى آخره . ومنها تغميض عينيه إلا لمصلحة
كتغميضها عما يوجب الاشتغال والتلهي . ومنها رفع بصره الى السماء لقوله صلى الله
عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء ^(٢) — أى في الصلاة — لينتهن
أولئخطفن أبصارهم » رواه البخارى .

ومنها أن يقرأ في الركعة الثانية سورة أو آية فوق التي قرأها في الأولى . كأن
يقرأ في الركعة الأولى سورة الانشراح وفي الثانية الضحى أو يقرأ في الأولى قد أفلح
من زكاه وفي الثانية والشمس وضحاها ونحو ذلك . أما تكرار السورة في ركعة واحدة

(١) الحنفية — قالوا إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة
السورة حاله . لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم كما تقدم . إلا أن الكراهة
في إتمام الفاتحة حال الركوع تحريمية بخلاف إتمام السورة .

(٢) الحنابلة — قالوا ان ذلك مبطل للصلاة ان تعمده . فلو كبر للركوع بعد
تمامه مثلاً بطلت صلاته ان كان عامداً . ويجب عليه سجود السهو ان كان
ساهياً . لأن الاتيين بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية — قالوا ان ذلك خلاف المندوب . لأن الاتيان بالاذكار المشروعة
لانتقالات في ابتدائها مندوب كما تقدم .

(٣) المالكية — قالوا ان كان ذلك للوعظة والاعتبار بآيات السماء فلا يكره .

حذبة — استثنوا من ذلك الرفع حل التجشى فانه لا يكره

أو في ركعتين فمكروه في الفرض والنفل إذا كان يحفظ غيرها ^(١) . ومنها أن يكون بين يدي المصلي تنور أو كانون فيه حجر ^(٢) . لأن هذا تشبه بالمجوس . ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها فإذا لم يشغله لا تتركه الصلاة اليها ^(٣) . ومنها صلاته ^(٤) خلف صف فيه فرجة ^(٥) . ومنها الصلاة في المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الابل أى مباركها .

(١) الحنفية — قالوا إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة . أما النفل فلا يكره فيه التكرار .

الحنابلة — قالوا إنه غير مكروه وإنما المكروه تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وقراءة القرآن كله في صلاة فرض واحدة لا في صلاة نافلة .

(٢) الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة الى تنور أو كانون مكروهة .

(٣) الحنفية — قالوا تترك الصلاة الى صورة الحيوان مطلقا وإن لم تشغله سواء كانت فوق رأس المصلي أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه أو يساره أو بجذائه . وأشدّها كراهة ما كانت أمامه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بتأمل كالصورة التي على الدينار . فلو صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره . وكذا لا تترك الصلاة الى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس . أما صورة الشجر فإن الصلاة لا تتركه اليها إلا إذا شغلته .

الحنابلة — قالوا يكره أن يصلى الى صورة منصوبة أمامه ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة أو خلفه أو فوقه أو عن أحد جانبيه .

(٤) الحنابلة — قالوا إن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة . فإن كان وحده بطلت صلاته وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٥) المالكية — قالوا تجوز الصلاة بلا كراهة في المزبلة والمجزرة ومحجة الطريق أى وسطها إن أمنت النجاسة أما إذا لم تؤمن . فإن كانت محققة أو مظنونة كانت ==

مبحث الصلاة في المقبرة

وكذا تركه الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب ^(١) .

— الصلاة باطلة . وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط إلا في محجة الطريق إذا صلى فيها لضيق المسجد وشك في الطهارة فلا إعادة عليه . وأما في معادن الابل أى محال بروكها للشرب الثانى المسمى عللا فهى مكروهة ولو أمنت النجاسة وتعاد الصلاة في الوقت ولو كان عامدا على أحد قولين . وأما الصلاة في مبيتها ومقيلها فليست بمكروهة على المعتمد إذا أمنت النجاسة .

الحنابلة — قالوا الصلاة في المذلة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعادن الابل حرام وباطلة إلا لعذر كأن حبس بها ومثلها سقوفها . إلا صلاة الخنازة فتصح بالمقبرة وعلى سطحها

(١) الحنفية — قالوا تركه الصلاة في المقبرة إذا كان القبر بين يدي المصلى بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه أو فوقه أو تحت ما هو واقف عليه فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لا نجاسة فيه ولا قدر وإلا فلا كراهة . وهذا في غير قبور الأنبياء فلا تركه الصلاة عليها مطلقا .

الحنابلة — قالوا إن الصلاة في المقبرة . وهى ما احتوت على ثلاثة قبور فأكثر في أرض موقوفة للمدفن باطلة مطلقا . أما إذا لم تحتو على ثلاثة بأن كان بها واحد أو اثنان فصلاة فيها صحيحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر وإلا كره .

الشافعية — قالوا تركه الصلاة في المقبرة غير المنبوشة سواء كانت القبور خلفه أو أمامه أو على يمينه أو شماله أو تحته إلا قبور الشهداء والأنبياء فإن الصلاة لا تركه فيها ما لم يقصد تعظيمهم وإلا حرم . أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل فإنها باطلة لوجود نجاسة بها .

والصلاة مكروهات أخرى ؛ وقد ذكرت المكروهات كلها مجموعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب ^(١) .

= المالكية — قالوا الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة ان أمنت النجاسة فان لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المزبلة ونحوها .

(١) الحنفية — عدوا المكروهات كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة عمدا وهو مكروه تحريما إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة ؛ عبثه بثوبه وبدنه ، رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود . فرقة الأصابع ، تشبيكها ، التخصر ، الالتفات بعنقه لا بعينه فانه مباح ولا بصدده فانه مبطل ، الإلقاء ، إقتراش ذراعيه ، تشمير كفيه عن ذراعيه ، صلاته في السراويل ونحوها مع قدرته على لبس القميص ، رد السلام بالإشارة ، التربع بلا عذر ، عقص شعره ، الاعتبار وهو شد الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مكشوبا ، رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه اذا أراد السجود ، سدل إزاره ، إندراجة في الثوب بحيث لا يدع منفذا يخرج يديه منه ، جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه ، إتمام القراءة في غير حالة القيام . إطالة الركعة الأولى في كل شفع من التطوع إلا أن يكون مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم : أو مأثورا عن صحابي كقراءة ﴿ سبح ﴾ و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ في الوتر لأنه ملحق بالنسوافل في القراءة ، تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى ، ثلاث آيات فأكثر في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق والنفل على الأصح ، تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض . أما النفل فلا يكره فيه التكرار ، قراءة سورة أو آية فوق التي قرأها ، فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين كأن يقرأ في الأولى هو الله أحد ﴿ وفي الثانية ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ ، ويترك وسطهما 'عوذ برب الفلق ﴿ لما فيه من شبه التفضيل والهجاء ، ثم الطيب قصدا ، ترويه بالمروحة أو بالثوب مرة أو مرتين فان زاد على ذلك بطلت صلاته ، تحويل =

- أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره ، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد ، ترك وضع يمينه على يساره بالكعبة المتقدمة حال القيام ، التثاؤب فإن غلبه فليكظم ما استطاع كأن يضع ظهر يده اليمنى أو كفه على فيه في حالة القيام ويضع ظهر يساره في غيره ، تغميض عينيه إلا لمصلحة ، رفع بصره للسماء ، التمتطي ، العمل القليل المنافي للصلاة . أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك الأصابع ومنه قتل قملة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها ، تغطية أنفه وفمه ، وضع شيء لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة أو يشغل باله ، السجود على كور عمامته ، الاقتصار على الجهة في السجود بلا عذر كمرض قائم بالأنف . وهو يكره تحريماً ، الصلاة في الطريق وفي الحمام وفي الكنيف وفي المقبرة ، الصلاة في أرض الغير بلا رضاه ، الصلاة قريباً من نجاسة ، الصلاة مع شدة الحر بالبول أو الغائط أو الريح فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة نذب له قطعها إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة ، الصلاة في ثياب ممتهنة لا تصان عن الدنس ، الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلاً . أما إن كان للتذلل والتضرع فهو جائز بلا كراهة ، الصلاة بحضرة طعام يميل طبعه إليه إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة ، الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال كالزينة ونحوها أو ينخل بالخشوع كاللهو واللعب ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالهرولة بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار ، عذ الآي والتسبيح باليد ، قيام الإمام بجائته في المحراب لا قيامه خارجه وبعباده فيه ، لا إذا ضاف المكان فلا كراهة ، قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد أو قيمه على الأرض وحده وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه ، أن ينحس الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه بحيث يصير ذلك عادة له . القيام خلف صف فيه فرجة ، الصلاة في ثوب فيه تصاوير ، أن يصلي في صورة سواه كانت فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه إلا أن تكون صعبه أو مقصده ، أس أو غير ذي روح . الصلاة إلى تنور أو كانوا فيه جمر . =

= أما الصلاة الى القنديل والسراج فلا كراهة فيها، الصلاة بحضرة قوم نيام، مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة، تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا يسر عليه .

الشافعية - عدّوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الالتفات بوجهه لا بصدرة في غير المستلق بلا حاجة . أما المستلق وهو الذي يصلى مستلقيا على ظهره لعذر فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته ، جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحريم وعند الركوع والسجود وعند القيام في التشهد الأول وعند الجلوس له أو للأخير بالنسبة للذكر دون الأنثى، الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوه ولو من أحرص بلا حاجة أما اذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب وإلا بطلت ، الجهر في موضع الإسرار وعكسه بلا حاجة ، جهر المأموم خلف الامام إلا بالتأمين ، وضع اليد في الخاصرة بلا حاجة ، الإسرار في الصلاة مع عدم النقص عن الواجب وإلا بطلت ، إلصاق الذكر غير العارى عضديه بجنبه وبطنه بفخذه في ركوعه وسجوده . أما الأنثى والعارى فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه الى بعض ، الإقعاء المتقدم تفسيره ، ضرب الأرض بيمينه حال السجود مع الطمأنينة وإلا بطلت ، وضع ذراعيه على الأرض حال السجود كما يفعل السبع بلا حاجة ، ملازمة مكان واحد فيه للصلاة لغير الإمام في المحراب . أما هو فلا يكره له على الراجح ، المبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ولو بما يندب بعد التشهد الأخير اذا كان غير مأموم وإلا فلا كراهة ، والأضطباع المتقدم تفسيره ، تشبيك الأصابع ، فرقعها ، إسبال الإزار أى إرخائها على الأرض ، تغميض بصره لغير عذر . وإلا فقد يجب اذا كانت الصفوف عمرة وقد يسّن اذا كان يصلى الى حائط منقوش ، رفع بصره الى السماء ولا يسّن النظر الى السماء إلا عقب الوضوء فقط ، كف الشعر والثوب ، تغطية القدم بيده أو غيرها لغير حاجة ؛ أما للحاجة كدفع الثاؤب فلا يكره ، البصق أماما ويمينا لا يسارا ، الصلاة مع مدافعة الحدث ، الصلاة بحضرة ما تشاؤه نفسه من طعام أو شراب ، الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس كقارعة الطريق والمطاف ، الصلاة في محال المعصية كالحمام ونحوه ، الصلاة =

== في الكنيسة ، الصلاة في موضع شأنه النجاسة كزبلة ومجزرة ومعطن لإبل ، استقبال القبر في الصلاة ، الصلاة وهو قائم على رجل واحدة ، الصلاة وهو قارن بين قدميه ، الصلاة عند غلبة النوم ، الصلاة منفردا عن الصف والجماعة قائمة اذا كانت الجماعة مطلوبة وإلا فلا . وهذا كله ان اتسع الوقت وإلا فلا كراهة أصلا .

المالكية - قالوا مكروهات الصلاة هي : التعوذ قبل القراءة في الفرض الأصلي .
 البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك وأما في النفل ولو مندورا فالأولى ترك التعوذ والبسملة إلا لمراعاة الخلاف فالأولى حينئذ الاتيان بالبسملة في الفرض وغيره ، الدعاء قبل القراءة أو أثناءها ، الدعاء في الركوع ، الدعاء قبل التشهد ، الدعاء بعد غير التشهد الأخير ، دعاء المأموم بعد سلام الامام ، الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة ، الجهر بالتشهد ، السجود على ملبوس المصلي ، السجود على كور العامة ولا إعادة عليه ان كان خفيفا كالطاقة والطاقين . فان كان غير خفيف أعاد في الوقت ، السجود على ثوب غير ملبوس للمصلي ، السجود على بساط أو حصير ناعم ان لم يكن فرش مسجد وإلا فلا كراهة ، القراءة في الركوع أو السجود إلا اذا قصد بها في السجود الدعاء ، تخصيص صيغة يدعو بها دائما ، الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة ، تشبيك الأصابع ، فرقتها ، الاقواء وتقدم تفسيره ، التخصر كما تقدم ، تغميض العينين إلا لخوف شاغل ، رفع البصر الى السماء غير موعظة . رفع رجل واعتماد على أخرى إلا لضرورة ، وضع قدم على أخرى . إقران القدمين دائما ، التفكير في أمور الدنيا ، حمل شيء بكم أو فم إن لم يمنع ما في الفم خروج الحروف من مخارجها وإلا أبطل ، العبث بالحية أو غيرها ، حمد العاطس ، الإشارة باليد أو الرأس للرد على مشمت ، حك الجسد لغير ضرورة ان كان قليلا عمره ، أما لضرورة فخاف وإن كثر أبطل ، التبسم اختيارا ان كان قليلا عرفا وإلا أبطل الصلاة ولو اضطرابا ، ترك سنة خفيفة عمدا كتكبيرة أو تسمية . وأما ترك السنة المؤكدة فحرام ، قراءة سورة أو آية في غير الأوليين من الفريضة ، التصفيق حاجة تتعلق بالصلاة رجلا كان المصفق أو امرأة والتسبيح عند الحاجة . اشتد الصياء . الأضطباع . وتقدم تفسيرهما . =

= الحنابلة — عدّوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الصلاة بأرض الخسف ، الصلاة ببقعة نزل بها عذاب كأرض بابل ، الصلاة في الطاحون ، الصلاة على سطح الطاحون الصلاة في الأرض السبخة . ولا تكزه بيعة وكنيسة ولو مع صور ما لم تكن منصوبة أمامه ، سدل الرداء ، اشتمال الصماء . وقد تقدّم تفسيرهما ، تغطية الوجه ، تغطية الفم والأنف ، تسمير الكم بلا سبب ، شدّ الوسط بما يشبه شدّ الزنار ، شدّ وسط الرجل والمرأة على القميص ولو بما لا يشبه الزنار كمنديل . أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به . القنوت في غير الوتر إلا لنزلة فانه يسن للامام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة ، الالتفات اليسير بلا حاجة سواء كان بوجهه فقط أو به مع صدره فان التفت كثيرا بحيث يستدبر القبلة بجملته بطلت صلاته ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف فانها لا تبطل ، رفع بصره الى السماء إلا في حال التجشئ اذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برائحته ولا كراهة في ذلك ، الصلاة الى صورة منصوبة أمامه ، السجود على صورة ، حمل المصلي شيئا فيه صورة ولو صغيرة كالصورة التي على الدرهم أو الدينار ، الصلاة الى وجه الآدمي أو الحيوان ، الصلاة الى ما يشغله كخائط منقوش ، حمل المصلي ما يشغله ، استقباله شيئا من نار ولو سراجا وقنديلا وشمعة موقدة ، إخراج لسانه ، فتح فمه ، أن يضع في فيه شيئا ، الصلاة الى مجلس يتحدث الناس فيه ، الصلاة الى نائم ، الصلاة الى كافر ، الاستناد الى شيء بلا حاجة بحيث لو أزيل ما استند اليه لم يسقط وإلا بطلت الصلاة ، الصلاة مع ما يمنع كما لها كبر وبرد ، إفتراش ذراعيه حال السجود كالسبع ، الإقعاء وتقدّم تفسيره ، أن يصلي مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح الصلاة حال اشتياقه الى طعام أو شراب أو جماع ، تقليب الحصى ، العبث ، وضع يده على خاصرته ، ترويح بمروحة إلا لحاجة ما لم يكثر وإلا بطلت صلاته كما سيأتى في المبطلات ، كثرة اعتماده على أحد قدميه ترة والقدم الثانية أخرى ، فرقة أصابعه ، تشبيكها ، اعتماده على يده حال جلوسه ، الصلاة وهو مكتوف باختياره ، عقص شعره وتقدّم تفسيره ، كف الشعر والثوب ، جمع يديه بيده اذا سجد ، =

مبحث في مايكره فعله في المساجد وما لا يكره وما يتعلق بذلك
يكره في المسجد أمور : منها اتخاذه طريقا إلا الحاجة على تفصيل في المذاهب .^(١)

== تخصيص شيء للسجود عليه بجبته ، مسح أثر السجود ، الصلاة الى مكتوب
في القبلة ، تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف . تسوية موضع سجوده بلا عذر ،
تكراره الفاتحة في ركعة . أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو في صلاة الفرض
فلا يكره . قراءة القرآن كله في فرض واحد .

(١) الحنفية — قالوا يكره تحريما اتخاذ المسجد طريقا بغير عذر . فلو كان
لعذر جاز ويكفي أن يصلّي تحية المسجد كل يوم مرة واحدة وإن تكرر دخوله .
ويكون فاسقا إذا اعتاد المرور فيه بغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيرا . أما مروره
مرة أو مرتين فلا يفسق به . ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف وإن لم يمكث .
المالكية — قالوا يحوز المرور في المسجد إن لم يكثر . فإن كثركه إن كان بناء
المسجد سابقا على الطريق وإلا فلا كراهه . ولا يطالب المار بتحية المسجد
مطلقا .

الشافعية — قالوا يحوز المرور في المسجد للطاهر مطلقا ولنجس إن كان
لحاجة وإلا كره . وأما الحائض فإنه يكره لها المرور به ولو لحاجة بشرط أن تأمن
تلويث المسجد وإلا حرم . ويسن أن يصلّي المار بالمسجد تحية كلما دخل إن كان
متطهرا أو يمكنه التطهير عن قرب .

الحنابلة — قالوا يكره اتخاذ المسجد طريقا للطاهر والنجس وإن حرم عليه
اللبث به بلا وضوء . وكذلك يكره للحائض والفساء أن تأمن تلويث المسجد
بلا حاجة . فإن كان حاجة فلا يكره للجميع . ومن الحاجة كونه طريقا قريبا .
فتنتفى الكراهة بذلك .

ومنها النوم فيه على تفصيل في المذاهب ^(١) . ومنها الأكل فيه لغير معتكف على تفصيل في المذاهب ^(٢)

(١) الحنفية — قالوا يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف فانه لا كراهة في نومهما به . ومن أراد أن ينام به ينوى الاعتكاف ويفعل ما نواه من الطاعات فان نام بعد ذلك نام بلا كراهة .
الشافعية — قالوا لا يكره النوم في المسجد إلا اذا ترتب عليه تهوئش كأن يكون للنائم صوت مرتفع بالغطيط .

الحنابلة — قالوا إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره إلا أنه لا ينام أمام المصلين لأن الصلاة الى النائم مكروهة . ولهم أن يقيموه اذا فعل ذلك .
المالكية — قالوا يجوز النوم في المسجد للمسافر وللقيم إن كانت المسجد بالبادية أو القرية . أما إن كان بالمصر فيكره نومه به . وهذا كله في غير المبيت . أما المبيت به فيجوز للغرباء الذين لم يجدوا مأوى سواء ولو كان في الحاضرة .

(٢) الحنفية — قالوا يكره تنزيها أكل ما ليست له رائحة كريهة . أما ما كان له رائحة كريهة كالثوم والبصل فانه يكره تحريماً . ويمنع أكله من دخول المسجد . ومثله من كان في فيه بخر تؤذى رائحته المصلين . وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ولو بلسانه .

المالكية — قالوا يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى المساجد أن يأووا اليها ويأكلوا فيها ما لا يقذر كالتمر . ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقدير اذا أمن تقدير المسجد به بفرش سفرة أو سباط من الجلد ونحوه . وكل هذا في غير ماله رائحة كريهة أما هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية — قالوا الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقدير المسجد كالعسل والسمن وكل ماله دسومة وإلا حرم لأن تقدير المسجد بئس من ذلك —

ومنها رفع الصوت بالكلام أو الذكر على تفصيل في المذاهب ^(١).

- ونحوه حرام وإن كان طاهرا. أما إذا ترتب عليه تعفیش المسجد بالطاهر لا تقذيره كأكل نحو القول بالمسجد فمكروه .

الحنابلة - قالوا يباح للعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أى نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوثه ولا يأتى المعظام ونحوها فيه . فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا فى ما ليس له رائحة كريهة كالثوم والبصل وإلا كره . ويكره لآكل ذلك ومن فى حكمه كالأبخر دخول المسجد . فإن دخله استحب إخراجاه دفعا للأذى . كما يكره إخراج الريح فى المسجد لذلك .

(١) الحنفية - قالوا يكره رفع الصوت بالذكر فى المسجد إن ترتب عليه تهویش على المصلين أو إيقاظ للنائمین وإلا فلا يكره بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الذاكر وطرده النوم عنه وتنشيطه للطاعة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل فإنه يكره تحريما وإن كان بما يحل فإن ترتب عليه تهویش على المصلی أو نحو ذلك كره وإلا فلا كراهة . ومحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقا .

الشافعية - قالوا يكره رفع الصوت بالذكر فى المسجد إن هوش على مصل أو مدرّس أو قارئ أو مطلع أو نائم لا یسن إيقاظه وإلا فلا كراهة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل كمطالعة الأحاديث الموضوعة ونحوها فإنه يحرم مطلقا وإن كان بما يحل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهویش ونحوه .

المالكية - قالوا يكره رفع الصوت فى المسجد ولو بالذكر والعلم واستثنوا من ذلك أمورا أربعة : (لأقل) ما إذا احتاج المدرّس اليه لاسماع المتعلمين فلا يكره . (الثانى) ما إذا أذى لرفع لى التهویش على مصل فيحرم . (الثالث) رفع الصوت بالتلبية فى مسجد مكة أو منى فلا يكره . (الرابع) رفع صوت المرباط بالتكبير ونحوه فلا يكره .

ومنها إيقاع العقود كالبيع والشراء على تفصيل في المذاهب^(١)

ومنها نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة^(٢) . أما نقشه بهما فهو حرام . ويحرم إدخال النجس والمنتجس فيه ولو كان جافا . فلا يجوز الاستصباح

= الحنابلة — قالوا رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح إلا إذا ترتب عليه تهويت على المصلين وإلا كره . أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر . فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهويت فيكره وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقا .

(١) الحنفية — قالوا يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة أما عقد الهبة ونحوها فإنه لا يكره بل يستحب فيه عقد النكاح . ولا يكره للعتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إحضار السلعة . أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية — قالوا يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد حيث كان في ذلك تقليب ونظر للبيع وإلا فلا كراهة . وأما الهبة ونحوها وعقد النكاح فذلك جائز بل عقد النكاح مندوب فيه — والمراد بعقد النكاح مجزئ الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط (ليست من شروط صحته) ولا كلام كثير .

الحنابلة — قالوا يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد وإن وقع فهو باطل . ويسق عقد النكاح فيه .

الشافعية — قالوا يحرم اتخاذ المسجد محلا للبيع والشراء على الدوام . وأما إن وقع ذلك نادرا فهو خلاف الأولى إلا إذا أدى إلى التضيق على مصل فيحرم . وأما عقد النكاح به فإنه يجوز للعتكف .

(٢) المالكية — قالوا يكره نقش المسجد وتزويقه ولو بالذهب والفضة سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه . وأما تخصيص المسجد وتسيده فهو مندوب .

فيه بالزيت أو الدهن المتنجس . كما لا يجوز بناؤه ولا تخصيصه بالنجس . ولا البول فيه ونحوه ولو في إناء إلا لضرورة ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المتنجس فإنه يجوز للحاجة وينبغي الاحتراز عن تحجيس المسجد بما يتساقط منه .
(٢) ومنها إدخال الصبيان والمجانين المسجد على تفصيل في المذاهب .

= الحنفية — قالوا يكره نقش المحراب وجدار القبلة بخص ماء ذهب إذا كان النقش بمال حلال لا من مال الوقف فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم . ولا يكره نقش سقفه وباقي جدرانه بالمال الحلال للملك وإلا حرم ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضياع المال في أيدي الظلمة أو كان فيه صيانة للبناء أو فعل الواقف مثله .

(١) الحنفية — قالوا يكره تحريماً كل ما ذكر من إدخال النجس والمتنجس فيه أو الاستصباح فيه بالمتنجس أو بناؤه بالنجس أو البول فيه .

الحنابلة — قالوا إن أدى إدخال النجس أو المتنجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال وإلا فلا . وأما الاستصباح فيه بالمتنجس فحرام . كذلك البول فيه ولو في إناء . وأما بناؤه وتخصيصه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية — قالوا إذا غلب على الظن أنهم ينجسون المسجد يكره تحريماً إدخالهم وإلا يكره تنزيهاً .

المالكية — قالوا يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعبت أو يكف عن العبت إذا نهى عنه وإلا حرم إدخاله كما يحرم إدخاله وإدخال المجانين إذا كان يؤدى إلى تحجيس المسجد .

الشافعية — قالوا يجوز إدخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه وإلحاق ضرر بمن فيه وكشف عورته . وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذة ملعباً وإلا حرم .

ومنها البصق والمخاط بالمسجد على تفصيل في المذاهب ^(١) . ومنها نشد الضالة فيه ، وهى الشئ الضائع لقوله : صلى الله عليه وسلم ؛ « اذا رأيت من ينشد الضالة فى المسجد فقولوا له لا ردها الله عليك ^(٢) » . ومنها إنشاد الشعر على

= الحنابلة — قالوا يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة فان كان حاجة كتعليم الكتابة فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضا .

(١) الشافعية — قالوا إن حفر لبصاقة ونحوه حفرة يصبق فيها ثم دفنها بالتراب فانه لا يأثم أصلا . وإن بصق قبل أن يحفر فانه يأثم ابتداء . فان دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الاثم . ومثل ذلك ما لو بصق على بلاط المسجد فانه يرتفع عنه دوام الاثم بحك بصاقه حتى يزول أثره فان بصق بدون أن يفعل شيئا من ذلك فقد فعل محرما .

الحنابلة — قالوا إن البصاق فى المسجد حرام . فان كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصباء فان دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الاثم وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه . ولا يكفى أن يغطيها بالحصير . وإن لم يربصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

المالكية — قالوا يكره البصاق القليل فى المسجد اذا كانت أرضه بلاطا ويحرم الكثير . أما اذا كانت أرضه مفروشة بالحصباء فانه لا يكره .

الحنفية — قالوا ان ذلك مكروه تحريما . فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط والبلغم سواء كان على جدران أو أرضه وسواء كان فوق الحصير أو تحتها فان فعل وجب عليه رفعه ولا فرق فى ذلك من أن تكون أرض المسجد ترابية أو مبلطة أو مفروشة أو غير ذلك .

(٢) الشافعية — قالوا يكره إنشاد الضالة إن لم يهتوس على المصلين أو النائمين وإلا حرم ، وهذا فى غير المسجد الحرام فانه لا يكره فيه إنشاد الضالة لأنه يجمع الناس .

تفصيل في المذاهب^(١) . ولا يجوز السؤال في المسجد ولا إعطاء السائل صدقة فيه على تفصيل في المذاهب^(٢) . ويجوز تعليم العلم في المسجد وقراءة القرآن والمواظع والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين .

(١) الحنفية — قالوا الشعر في المسجد إن كان مشتملا على مواظع وحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وإن كان مشتملا على ذكر الأطلال والأزمان وتاريخ الأمم فبإحرام . وإن كان مشتملا على هجو وسخف فحرام . وإن كان مشتملا على وصف الحدود والقذود والشعور والخصوم فمكروه إن لم يترتب عليه ثوران شهوة وإلا حرم .

الحنابلة — قالوا الشعر المتعلق بمدح النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما لا يحرم ولا يكره بإحرام إنشاده في المسجد .

المالكية — قالوا إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى أو على رسوله صلى الله عليه وسلم : أو حثا على خير . وإلا فلا يجوز .

الشافعية — قالوا يجوز إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواظع وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ولم ينشأ عن شتم وإلحاح .

(٢) الحنابلة — قالوا يكره سؤال الصدقة في المسجد والتصدق على السائل فيه ويباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية — قالوا يكره السؤال فيه إلا إذا شوش فيحرم .

المالكية — قالوا ينهى عن السؤال في المسجد ولا يعطى السائل . وأما التصديق فيه فخاف .

حنفية — قالوا يحرم السؤال في المسجد ويكره إعطاء السائل فيه .

وسطح المسجد له حكم المسجد فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد .
أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد . ومنها الكتابة على جدرانها على
تفصيل في المذاهب ^(١) .

ويباح الوضوء في المسجد ما لم يؤدّ الى تقديره ببصاق أو غائط وإلا كان حراماً ^(٢)
وكذلك يباح إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة ^(٣) .

مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض

وفي تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة للصلاة فيها تفصيل في المذاهب ^(٤) .

(١) المالكية — قالوا إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصلي
سواء كان المكتوب قرآناً أو غيره . ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه .
ويحرم الاستناد لما كتب فيه من القرآن بأن يجعله خاف ظهره .

الحنابلة — قالوا تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه وإن كان فعل ذلك
من مال الوقف حرم فعله . ووجب الضمان على الفاعل وإن كان من ماله لم يرجع
به على جهة الوقف .

الحنفية — قالوا لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد خوفاً من أن تسقط وتهان
بوطء الأقدام .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا الوضوء في المسجد مكروه مطلقاً .

(٣) الحنفية — قالوا يكره إغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة إلا لخوف على
متاع فانه لا يكره .

(٤) الحنفية — قالوا أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي
بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم =

مبطلات الصلاة

وأما مبطلاتها ، فمنها التكلم بكلام أجنبي عنها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ، وحّد الكلام المبطل هو ما كان مشتتلا على بعض حروف الهجاء » وأقله ما كان متظا من حرفين وإن لم يفهما أو حرف واحد مفهم .

== أعظمها مساحة ، ثم أقربها للصلي ، والصلاة في المسجد المعدّ لسماح الدروس الدينية أفضل من الأقدم وما بعده ، ومسجد الحى أفضل من المسجد الذى به جماعة كثيرة لأن له حقا فينبغى أن يؤدّيه ويعمره .

الشافعية — قالوا أفضل المساجد المسجد المكي ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا ما لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به وإلا كان قليل الجمع أفضل منه وكذا لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع لكونه إمامه أو تحضر الناس بحضوره . وإلا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المالكية — قالوا أفضل المساجد المسجد النبوى ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد الأقصى ، وبعد ذلك المساجد كلها سواء ، نعم المسجد القريب الصلاة فيه أفضل لحق الجوار .

الحنابلة — قالوا إن أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء . ولكن الأفضل أن يصلى في المسجد الذى تتوقف الجماعة فيه على حضوره أو تقام بغير حضوره ولكن ينكسر قلب إمامه أو جماعته بعدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ثم الأبعد .

(١) المالكية — قالوا حدّ الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر وقال بعضهم هو مطلق الصوت وإن لم يفهم .

أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى فانه لا يبطل الصلاة وكذلك الصوت الذي لم يشتمل على حروف فانه لا يبطلها .

ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم المصلي عامدا أو ناسيا عالما بأن الكلام مفسد للصلاة أو جاهلا، مختارا أو مكرها . مستيقظا أو نام في صلاته نوما يسيرا لا ينقض الوضوء، وكذلك لا فرق بين أن يتكلم لإصلاح الصلاة (٤) كأن يقول لإمامه الناسي

(١) الشافعية — قالوا إن تكلم في الصلاة ناسيا فانها لا تبطل بذلك الكلام سواء تكلم قبل السلام أو بعده بشرط أن يكون الكلام يسيرا وحدّ اليسير ما كان ست كلمات عرفية فأفل .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالكلام سهوا اذا كان يسيرا ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية — قالوا إن تكلم الجاهل في صلاته كلاما يسيرا لا تبطل بشرط أن يكون قريب عهد بالاسلام أو يكون قد تربى بعيدا عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول اليهم لخوف أو عدم مال أو ضياع من تلزمه تفقّتهم أو نحو ذلك وإلا فسدت صلاته ولا يعذر بالجهل .

(٣) الحنابلة — قالوا اذا تكلم في صلاته وهونائم على هذه الحالة فانها لا تبطل .

(٤) المالكية — قالوا الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المأموم أو منهما . فان وقع من المأموم فانه لا يبطل الصلاة بشرطين : (أحدهما) أن لا يكون كثيرا عرفا بحيث يكون به معرضا عن الصلاة وان كانت تدعو الحاجة اليه . (ثانيهما) أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له فان كثركلامه أو كان إمامه يفهم اذا سبّح له بطلت صلاته . مثلا اذا سلم إمامه في الرابعة من ركعتين أو صلاها أربعا وقام الخامسة ولم يفهم بالتسبيح فان للمأموم أن يقول له أنت سلمت من اثنتين أو قمت للركعة الخامسة أو نحو ذلك ؛ =

أنت نسيت كذا) أو لغير إصلاح الصلاة ، ولا فرق أيضا بين أن يتكلم بعد السلام نسيانا قبل تمام الصلاة أولا . وإنما الذى لا يبطل هو لفظ السلام . فلو سلم فى صلاة الظهر مثلا من ركعتين ناسيا فإن صلاته لا تبطل بالسلام وإنما تبطل إن تكلم بعد ذلك السلام ، فالكلام فى كل هذه الأحوال مبطل للصلاة ولو كان واجبا عليه كالكلام لإيقاظ أعمى من الوقوع فى هلاك ونحو ذلك فإنه فى مثل هذه الحالة يجب عليه أن يتكلم ويقطع الصلاة . أما المخطئ ، وهو الذى يسبق لسانه الى كلمة غير القرآن فإن صلاته لا تبطل بذلك^(١) .

ومن الكلام المبطل التنحنج إذا بان منه حرفان فأكثر وإنما يبطل الصلاة إذا كان لغير حاجة فإن كان لحاجة كتحسين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها

= وإن وقع الكلام لإصلاح الصلاة من الإمام فإنه لا يبطلها بالشرطين المذكورين وهما أن لا يكون الكلام كثيرا وأن لا يفهم بالتسبيح . ويزيد شرط ثالث وهو أن لا يحصل له شك فى صلاته من نفسه بأن لم يشك أصلا أو حصل له شك من كلام المأمومين فإن شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه وينبئ صلاته على يقينه ولا يسأل أحدا وإلا بطلت صلاته .

(١) الحنفية — قالوا المخطئ الذى يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضا .

(٢) المالكية — قالوا التنحنج لا يبطل الصلاة وإن اشتمل على حروف مبطله سواء كان لحاجة أو لغير حاجة على المختار ما لم يكن كثيرا أو تلاعبا وإلا أبطل . الشافعية — قالوا يعفى عن القليل من التنحنج إذا لم يستطع رده إلا إذا كان مرضا ملازما بحيث لا يخلو الشخص منه زمنا يسع الصلاة وإلا فلا يضر كثيره أيضا . وكذلك إن تعذر عليه النطق بركن قولى من أركان الصلاة كقراءة الفاتحة فإن التنحنج الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر . أما إن تعذر عليه النطق بسنة فإن التنحنج الكثير لا يغتفر له فيها .

تامة أو يهتدى إمامه الى الصواب ونحو ذلك فإنه لا يبطل . وكذا اذا كان ناشئا بدافع طبيعي فإنه لا يبطل .

ومنه الأنين والتأوه والتأفف والبكاء اذا اشتملت على حروف مسموعة فإنها تبطل^(١) الصلاة إلا اذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها .

ومن الكلام المبطل الدعاء بما يشبه كلام الناس على تفصيل في المذاهب^(٢)

(١) المالكية — قالوا إن كان الأنين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة لكن الأين للوجع ان كثر أبطل والا كان حكمها حكم الكلام؛ فان وقعت من المصلئ سهوا فإنها لا تبطل إلا اذا كانت كثيرة؛ وإن وقعت عمدا فإنها تبطل . إلا اذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا الأنين والتأوه والتأفف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر ففيها صور ثلاث : (الأولى) أن تغلب عليه ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعنى عن قليلها عرفا ولا يعنى عن كثيرها ولو كان ناشئا من خوف الآخرة . (الثانية) أن لا تغلب عليه وحيثئذ لا يعنى عن كثيرها ولا قليلها ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة . (الثالثة) أن تكثر عرفا وفي هذه الحالة لا يعنى عن قليلها أيضا إلا اذا صارت مرضا ملازما فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة ومثلها التثاؤب والعطاس والجشاء كما يأتى :

(٢) الحنفية — قالوا تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ؛ وضابطه أن لا يكون واردا فى الكتاب الكريم ولا فى السنة ولا يستحيل طلبه من العباد فله أن يدعو بما شاء مما ورد فى الكتاب والسنة . أما ما ليس واردا فيه؛ فان كان يستحيل طلبه من العباد كطلب الرزق والبركة فى المال والبنين ونحو ذلك مما يطلب من =

ومنه إرشاد المأموم لغير إمامه الى الصواب في القراءة ويسمى (الفتح على
الامام) على تفصيل في المذاهب ^(١).

= الله وحده فان الصلاة لا تبطل به . وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد نحو اللهم
اطعنى تفاحا أو زوجنى بفلاتة فانه يبطل الصلاة كما تقدم في سنن الصلاة .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقا فله أن
يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد كأن يقول اللهم اطعنى تفاحا ونحوه .

الشافعية — قالوا الدعاء الذى يبطل الصلاة هو الذى يكون بشئ محرم
أو مستحيل أو معلق وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة بشرط
أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم : فان خاطب غيرهما
بطلت صلاته سواء كان المخاطب عاقلا كأن يقول للعاطس يرحمك الله ؛ أو غير
عقل كأن يخاطب الأرض فيقول لها ربى وربك الله أعوذ بالله من شرك
وشر ما فيك .

الحنابلة — قالوا الدعاء الذى يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد وليس
من أمر الآخرة كالدعاء بجوائج الدنيا وملأها ؛ كأن يقول اللهم ارزقنى جارية
حسنة وقصرا فخا وحلة جميلة ونحو ذلك ؛ ويجوز أن يدعو لشخص معين بشرط
أن لا يأتى بكاف الخطاب كأن يقول اللهم ارحم فلانا . أما اذا قال اللهم ارحمك
يا فلان فان صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا اذا نسى الامام الآية كأن توقف في القراءة أو تردد فيها فانه
يجوز للمأموم الذى يصلى خلفه أن يفتح عليه ولكنه ينوى إرشاد إمامه لا التلاوة لأن
القراءة خلف الامام مكروهة تحريما كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الامام كما يكره للامام أن يلجئ المأموم على
إرشاده بل ينبغى له أن ينتقل الى آية أخرى أو سورة أخرى أو يركع إذ قرأ القدر
المفروض والواجب .

= أما فتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتد مثله أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير مصل فانه يبطل الصلاة إلا اذا قصد التلاوة لا الإرشاد ولكن ذلك يكون مكروها تحريما حينئذ .

وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره فانه يبطل الصلاة إلا أخذ الإمام بإرشاد مأمومه فانه لا يبطل فإذا سى المأموم أو المنفرد الآية فأرشده غيره فعمل بإرشاده بطلت صلاته إلا اذا تذكر من تلقاء نفسه وكما أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة كذلك امتثاله في الفعل فانه يبطلها فاذا وجدت فرجة في الصف فأمره غيره بسدها فامتثل بطلت صلاته بل ينبغي أن يصبر زمنا ما ثم يفعل من تلقاء نفسه .

المالكية - قالوا ان الفتح على الإمام لا تبطل به الصلاة . وإنما يفتح المأموم على إمامه اذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردّد في القراءة . أما اذا وقف ولم يتردّد فانه يكره الفتح عليه ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب كقراءة الفاتحة ويسن أن أدى الى إصلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ويندب أن أدى الى إكمال السورة الذي هو مندوب .

وأما الفتح على غير الإمام سواء كان خارجا عن الصلاة أو فيها فانه مبطل للصلاة .

الشافعية - قالوا يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة أما اذا تردّد في القراءة فانه لا يفتح عليه ما دام متردّدا فان فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ويلزمه استئناف القراءة إلا اذا ضاق الوقت فانه يفتح عليه ولا تنقطع الموالاة .

ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها أو يقصد القراءة مع الفتح أما إن قصد الفتح وحده أو لم يقصد شيئا أصلا فان صلاته تبطل على المعتمد .

أما الفتح على غير إمامه سواء كان مأموماً أو غير مأموم فانه يقطع الموالاة في القراءة فيستأنفها .

وليس من الكلام المبطل التسبيح الإعلام بأنه في الصلاة . أو لإرشاد الإمام الى اصلاح خطأ وقع فيها . أما التسبيح والتهليل والذكر بغير الوارد في الصلاة أو التكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ففي كونه مبطلا للصلاة تفصيل المذاهب ^(١) .

= الحنابلة - قالوا يجوز للصلي أن يفتح على إمامه إذا ارتج عليه (أى منع من القراءة) أو غلط فيها . ويكون الفتح واجباً إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك .

أما الفتح على غير إمامه سواء أكان في الصلاة أم خارجها فانه مكروه لعدم الحاجة اليه ولا تبطل به الصلاة لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية - قالوا إذا تكلم المصلى بتسبيح أو تهليل أو أثنى على الله تعالى عند ذكره كأن قال جل جلاله ؛ أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره أو قال صدق الله العظيم عند فراغ القارئ من القراءة . أو قال مثل قول المؤذن ونحو ذلك ، فإن قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته . أما إذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة فإن صلاته لا تبطل وكذلك تبطل إذا لم يقصد شيئاً ومثل ذلك ما إذا تكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض كأن خاطب شخصاً اسمه يحيى بقوله : (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته (ادخلوها بسلام آمين) أو سأله رجل وهو يصلي ما هو مالك فقال : (والخيل والبغال والحمير لتركبوها) ونحو ذلك فانه يبطل الصلاة إلا إذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما إذا أخبر بخبر سوء وهو في الصلاة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله . أو رأى ما يعجبه فقال سبحان الله . أو حدث ما يفزع فقال : بسم الله . أو دعا لأحد أو عليه فإن صلاته تبطل بذلك إلا إذا قصد مجرد الذكر أو الثناء فانها لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل إذا رفع =

= صوته بالتسبيح أو التهليل يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور . أما اذا رفع صوته بالقراءة قاصدا الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فان صلاته لا تفسد .

ولما استثنى من ذلك كله التسبيح للاعلام بأنه في الصلاة أو تنبيه إمامه الى خطأ في الصلاة لما ورد في الحديث «اذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح» .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالقرآن الذى قصد به إفهام الغير غرضا من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله . وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه وهو يصلى فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة فيشرع في قراءة «ادخلوها بسلام آمين» جوابا عن ذلك الاستئذان . أما ان وقع في غير محله كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة فأجابه بذلك بطلت صلاته . أما اذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ، أو يقول لا حول ولا قوة إلا بالله فان صلاته لا تبطل بذلك في أى محل من الصلاة لأن الصلاة كلها محل لها .

الحنابلة — قالوا لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض فاذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ؛ أو أصابته مصيبة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ أو أصابه ألم فقال : بسم الله ونحو ذلك فان صلاته لا تبطل به وإنما يكره لا غير . أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : عند ذكره فانها مستحبة فى الغل فقط . أما الفرض فانها لا تطلب فيه ولا تبطله وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض كأن يقول لمن يستأذنه وهو فى صلاته ادخلوها بسلام آمين : أو يقول : يا يحيى خذ الكتاب بقوة مخاطبا بذلك شخصا اسمه يحيى . أما اذا تكلم بكلمة من القرآن لا تميز عن كلام الناس كأن يحاطب سحبا اسمه ابراهيم بقوله يا ابراهيم فان صلاته تبطل بذلك .

الشافعية — والوا اذا تكلم بآية من القرآن وهو فى الصلاة قاصدا بذلك إفهام الغير أمرا من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة اذا أطلق ولم يقصد شيئا . أما اذا قصد التلاوة مع هذا لفهم من صلاته لا تبطل . =

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس . فإذا شمت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته بشرط أن يقول له « يرحمك الله » بكاف الخطاب . أما إذا قال له يرحمه الله، أو يرحمنا الله فإن صلاته لا تبطل بذلك^(١) .

ومن الكلام المبطل رد السلام . فلو سلم عليه رجل وهو يصلي فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته . أما إذا رد عليه بالإشارة^(٢) فإنها لا تبطل كما تقدم تفصيله

وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسيح له أو سبج لإمامه لتنبيهه الى خطأ في الصلاة أو قال الله عند حدوث ما يفزعه فإنه في هذه الأحوال ان قصد الذكر ولو مع ذلك الغرض لا تبطل وإلا بطلت .

أما إذا قال صدق الله العظيم عند سماع آية أو قال لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خبر سوء فإن صلاته لا تبطل به مطلقا إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى ولكنه يقطع موالة القراءة فيستأنفها ؛ ومثل ذلك إجابة المؤذن .

وإذا سمع المأموم إمامه يقول ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ فقال المأموم مثله (محاكاة له) أو قال استعنا بالله . أو نستعين بالله بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء . وإلا فلا تبطل والإتيان بهذا بدعة منهي عنها .

أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهر فإنها تقطع الموالة ولا تبطل الصلاة؛ وإن كانت بالضمير فإنها لا تقطع ولا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا إذا شمت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا سواء قال له يرحمك الله بكاف الخطاب؛ أو قال له يرحمه الله — نعم إذا عطس هو فقال لنفسه يرحمى الله ؛ أو خاطب نفسه فقال يرحمك الله فإن صلاته لا تبطل بذلك

المالكية — قالوا تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقا .

(٢) المالكية — قالوا يجب رد السلام بالإشارة على الراجح .

في مكروهات الصلاة ولا تبطل الصلاة بالثناؤب والعطاس والسعال والجشء ولو كانت ^(١) مشتملة على بعض الحروف للضرورة .

ومنها العمل الكثير الذى ليس من جنس الصلاة . وهو ما يخيل للناظر إليه أن فاعله ليس فى الصلاة ^(٢) . وهو مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا . وأما ما دون ذلك فلا يبطلها ^(٣) . أما ما كان من جنس الصلاة كزيادة ركوع أو سجود . فإن كان عمدا أبطل قليله وكثيره . وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقا قليلا كان العمل أو كثيرا ^(٤) . كما أن الزيادة القولية كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقا ولو كانت عمدا ويسجد للسهو .

(١) الحنفية — قالوا إنها لا تبطل بهذه الأشياء بشرط أن لا يتكلف إخراج حروف زائدة على ما تقتضيه الطبيعة كأن يقول : فى تآؤبه هاه هاه . أو يزيد العاطس حرفا لا تضطره إليها طبيعة العطاس فإن ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا حكم هذه الأشياء حكم الأئنين والتأوه فى التفصيل المتقدم .

(٢) الشافعية — حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا وما فى معنى هذا . كوثبة واحدة كبيرة . ومعنى تواليها أن لا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى على الراجح . وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان غير عذر كمرض لا يستطيع الصبر عن حكه زمنا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت وإلا لا يبطل .

الحنفية — قالوا العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس فى الصلاة فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

(٣) المالكية — قالوا ما دون العمل الكثير قسمان متوسط كالانصراف من الصلاة وهذا يبطل عمده دون سهوه . ويسير جدا كالإشارة وحك البشرة وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٤) المالكية — قالوا يبطل الصلاة الزيادة من جنسها سهوا إذا كثرت والكثير ما كان مثل الرديعة والسابعة كأن يصل الظهر ثمان ركعات والصبح أربعا —

ومنها التحول عن القبلة في الصلاة، وفيه تفصيل في المذاهب^(١). ومنها الأكل والشرب على تفصيل في المذاهب^(٢).

= وأربع ركعات في الثلاثية . ومثل النفل المحدود كالعيد والفجر بخلاف الوتر فإنه وإن كان محدودا ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة بل بزيادة ركعتين فأكثر . أما غير المحدود كالشفع فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا كما أن الزيادة إذا قلت . وهي غير ما ذكر فلا تبطل الصلاة كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(١) المالكية — قالوا التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول قدما عن مواجهة القبلة .

الحنابلة — قالوا إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجمته عن القبلة . الحنفية — قالوا إذا تحول بصدرة عن القبلة فما أن يكون مضطرا أو مختارا . فإن كان مضطرا لا تبطل إلا إذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة . وإن كان مختارا . فإن كان بغير عذر بطلت وإلا فلا تبطل سواء قل التحول أو أكثر .

الشافعية — قالوا إذا تحول بصدرة عن القبلة يمينا أو يسرة ولو حرفه غيره قهرا بطلت صلاته ولو عاد عن قرب بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسيا وعاد عن قرب فإنها لا تبطل .

(٢) الحنفية — قالوا كثير الأكل والشرب وقايلهما مفسد للصلاة عمدا أو سهوا ولو كان المأكول سميما أدخلها فيه أو كان المشروب قطرة مطر سقطت في فيه فابتلعها . إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة فبقى بين أسنانه مأكول دون الخصة فابتلعه وهو في الصلاة فإنها لا تفسد بابتلاعه . أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل فإنها تفسد . ويلحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتحلل من السكر والحلوى في فمه بشرط أن يصل إلى جوفه .

ومنها طرو ناقض للوضوء أو الغسل أو التيمم أو المسح على الخفين أو الجبيرة .

= المالكية — قالوا تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا والكثير هو ما كان مثل اللقمة أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة فإن كانت بين أسنانه فإنها لا تبطل ولو ابتلعها بمضغ لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق وكذا إذا رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ فإنها لا تبطل وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل الصلاة على الراجح ويسجد له بعد السلام إلا إذا اجتمعا أو وجد أحدهما مع السلام سهوا فإنه يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا كل ما وصل الى جوف المصلي من طعام أو شراب ولو بلا مضغ فإنه يبطل الصلاة سواء كان قليلا أو كثيرا إذا كان المصلي عامدا عالما بتحريم الأكل والشرب وبأنه في الصلاة ولو مكروها . إما إذا كان ناسيا للأكل أو الشرب أو جاهلا يعذر بجهله كما تقدم أو ناسيا أنه في الصلاة فإنه لا يضر القليل منها بخلاف الكثير . أما المضغ بلا بلع فإنه من قبيل العمل الذي ليس من جنسها وقد تقدم تفصيله . ولا يضر ما وصل مع الريق الى الجوف من طعام بين أسنانه إذا عجز عن تمييزه ومجه نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم الى الجوف .

الحنابلة — قالوا يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب . أما اليسير منهما فيبطلها إذا كان عمدا لا نسيانا . كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ ولو لم يجزبه الريق (ويعرف الكثير واليسير بالعرف) ومثل الأكل في تقدم بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما فإنه مبطل للصلاة ما لم يكن يسيرا نسيانا .

(١) الحنفية — قالوا إنما يبطل طرو : قض هذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر تشهد . أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .

ومنها القهقهة . وهى أن يضحك بصوت يسمعه وحده أو مع من يجواره .
وهى مبطله مطلقا قلت أو كثرت سواء أ كانت عن عمد أو عن سهو أو عن غلبة .
اشتملت على حروف أم لا^(١) .

ومنها أن يسبق المأموم إمامه عمدا بركن لم يشاركه فيه كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام . فان كان سهوا رجع لإمامه ولا تبطل صلاته^(٢) .

ومنها ما اذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله وهو فى الصلاة وفيه تفصيل فى المذاهب^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا إنما تبطل بها الصلاة اذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد . أما إن كانت بعده فانها لا تبطل الصلاة التى تمت بها وإن نقصت الوضوء كما تقدم تفصيله فى نواقض الوضوء .

الشافعية — قالوا لا تبطل القهقهة الصلاة إلا اذا ظهر بها حرفان فأكثر أو حرف مفهم . فالبطلان ليس بها وإنما بما اشتملت عليه من الحروف كما تقدم . وهذا اذا كانت باختياره . أما إن غلبه الضحك فان كان كثيرا أبطل وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا إن هذا مبطل للصلاة سواء كان عمدا أو سهوا إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده، ويسلم معه . أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فانها لا تبطل . كما سيأتى تفصيل ذلك فى مبحث صلاة الجماعة .

الشافعية — قالوا لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين غير عذر كسهو مثلا . وكذا لو تخلف عنه بهما عمدا من غير عذر كبطء قراءة كما سيأتى فى باب الجماعة .

(٣) الحنفية — قالوا اذا وجد المتيمم وهو فى الصلاة ماء قدر على استعماله فان كان ذلك قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته وإلا لا تبطل لأن الصلاة تكون قد تمت .

ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته أثناء الصلاة^(١) ولم يمكنه الاستتار به سريعا بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها . أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير فإنه يستتر به ويبني على ما تقدم من صلاته . ومنها أن يتذكر فائتة وهو من أصحاب الترتيب^(٢) .

= الشافعية — قالوا إن وجد المتييم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان في صلاة لا تغنيه عن القضاء كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية — قالوا إن وجد المتييم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان ناسيا له بأن كان معه ماء من قبل فنسيه وتيمم ثم دخل الصلاة وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .
الحنابلة — قالوا إذا وجد المتييم الماء أثناء الصلاة وكان قادرا على استعماله بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا إذا وجد العارى ما يستتر به أثناء الصلاة فإن كان قريبا منه بأن كان بينه وبينه نحو صفين من صفوف الصلاة سوى الذى يخرج منه والذى يدخل فيه أحذه واستتر به فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت . وإن كان بعيدا (وحد البعد الزيادة على ما ذكر) كمل الصلاة ولا يذهب للساتر يأخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .

الحنفية — قالوا إذا وجد العارى ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا . فإذا وجد ثوبا بخس كله لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا بل هو مخير بين أن يصلى فيه أو يصلى عاريا . أما إذا كان رجع الثوب طاهرا فإنه يلزمه الاستتار به وتبطل صلاته بوجوده .

(٢) المالكية — قالوا إذا ذكر المصلى فائتة أثناء الصلاة فإن كانت يسيرة وهى ما لم تزد على أربع صلوات فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديها قطع الصلاة وجوبا سواء كان هذا أو إياه . أما المأوم فإنه يقطع أن قطع إمامه تبعاله وإلا فلا .

ومنها أن يتعلم الأُمى آية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتديا بقارئ^(١) . ومنها أن يسلم عمدا قبل تمام الصلاة فإن سلم سهوا معتقدا كمال الصلاة التي شرع فيها فإن صلاته لا تبطل إذا لم يعمل عملا كثيرا ولم يتكلم على التفصيل السابق في المذاهب .
وللصلاة مبطلات أخرى وقد ذكرت المبطلات كلها مجموعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب^(٢) .

= يقطع ويعيدها ندبا في الوقت فقط وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى وسلم وصارت صلاته نفلا . فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رباعية فإنه لا يقطع الصلاة بل يتمها وتقع صحيحة حينئذ . أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع الصلاة على كل حال .

الشافعية — قالوا ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة لأن الترتيب بين الصلوات سنة .

(١) المالكية — قالوا إن كان مقتديا بقارئ كفاه الاقتداء وإن كان غير مقتد وتعلم الفاتحة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .

الشافعية — قالوا الأُمى إذا تعلم شيئا من القراءة وهو في صلاته بنى على ما تقدم من الصلاة بقراءة ما تعلمه .

(٢) الشافعية — قالوا مبطلات الصلاة كما يأتي : الحدث بأقسامه السابقة

فما يوجب الوضوء والغسل ، الكلام على تفصيله السابق . ومنه البكاء والأنين كما تقدم ، الفعل الكثير الذي ليس من جنسها أو من جنسها وقد تقدم تفصيله . ومنه ذهاب اليد وعودها ثلاث مرات بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال . وأما مع الانفصال فكل منهما يعد مرة بخلاف ذهاب الرجل وعودها فإن كلا منهما يعد مرة ولو مع الاتصال ، الشك في النية أو في شيء من شروط صحة الصلاة أو كيفية النية بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا وإنما يبطل =

= الشك في ذلك كله إن دام زمنا يسع ركنا من أركان الصلاة وإلا فلا، نية الخروج من الصلاة قبل تمامها، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها، تعليق قطع الصلاة بشيء ولو محالا عاديا كأن يقول بقلبه إن جاء زيد قطعت الصلاة أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي كالجمع بين الضدين فلا يضر، صرف نية الصلاة الى صلاة أخرى إلا الفرض فله أن يصرفه الى النفل إذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم، طرو الردة أو الجنون في الصلاة، انكشاف العورة في الصلاة مع القدرة على سترها على ما تقدم، أن يجد من يصلي عريانا ساترا على ما تقدم، اتصال نجاسة غير معفو عنها ببدنه أو بملبوسه ولو داخل عينه أثناء الصلاة. وإنما تبطل بذلك إذا لم يفارقها سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به، تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين. ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة. وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير. ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسابيح فلا يضر مطلقا، سبق المأموم إمامه بركنين فعليين أو تأخره عنه بهما. ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر، التسليم عمدا قبل محله، تكرير تكبيرة الإحرام بنية الافتتاح مرة ثانية، ترك ركن من أركان الصلاة عمدا ولو قوليا، إنقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة أو ظهور بعض ماستر به من رجل أو لفاقة، اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره، تكرير ركن فعلي عمدا، وصول مفطر الى جوف المصلي ولو لم يؤكل، تحوّل عن القبلة بالصدر، تقديم الركن الفعلي عمدا على غيره.

المالكية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمدا، ترك ركن من أركانها سهوا ولم يتذكر حتى سلم. معتقدا الكمال وطال الأمر عرفا. أما إذا سلم معتقدا الكمال ثم تذكر عن قرب فانه يلغى ركعة النقص ويبني على غيرها ونصح صلاته. وأما إذا لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا فان كان 'ركن المتروك من' الركعة الأخيرة فانه يأتي به ويتم صلاته وإن كان من غير الأخيرة

— أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص فان عقد ركوع الركعة التالية
التي ركعة النقص ولا يأتي بالركن المتروك (عقد الركوع يكون برفع الرأس منه
مطمئنا معتدلا إلا في ترك الركوع فان عقد الركعة التالية يكون يجزئ الانحاء
في ركوعها)، رفض النية وإلغاؤها، زيادة ركن فعلى عمدا ركوع أو سجود، زيادة
تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمدا اذا كان من جلوس، القهقهة عمدا أو سهوا،
الأكل أو الشرب عمدا، الكلام لغير اصلاح الصلاة عمدا فان كان لإصلاحها فان
الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره على ما تقدم، التصويت عمدا، النفخ بالقم عمدا،
التي، عمدا ولو كان قليلا، السلام حال الشك في تمام الصلاة، طرو ناقض للوضوء
أو تذكره، كشف العورة المغلظة أو شيء منها، سقوط النجاسة على المصلى
أو علمه بها أثناء الصلاة على ما تقدم، فتح المصلى على غير إمامه، الفعل الكثير الذي
ليس من جنس الصلاة، طرو شاغل عن اتمام فرض كاحتباس بول يمنع من
الطمأنينة مثلا، تذكر أولى الحاضرتين المشتركتي الوقت كالظهر والعصر وهو
في الثانية فاذا كان يصلى العصر ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته
وقيل لا تبطل بل يجرى فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت، زيادة
أربع ركعات يقينا سهوا على الرباعية ولو كان مسافرا أو على الثلاثية وأثنتين على
الثنائية والوتر، وزيادة مثل النفل المحدود كالعيد، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة
مع الإمام السجود المرتب على إمامه قبل قيامه للقضاء ما عليه سواء كان السجود
قبليا أو بعديا وأما اذا أدرك معه ركعة فانه يسجد تبعا لسجود إمامه لكن إن كان
السجود قبل السلام يسجد معه قبل قيامه للقضاء وإن كان بعد السلام وجب عليه
تأخير حتى يقضى ما عليه فان قدمه قبل القضاء بطلت صلاته، السجود قبل
السلام لترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة أو تسمية أو لترك مستحب كاقنوت،
ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهوا مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفا.
الحنبالة — عدوا مبطلات الصلاة كالاتي : العمل الكثير من غير جنسها
بلا ضرورة طرو نحاسة لم يعف عنها ولم تزل في الحال، استدبار القبلة، طرو =

= ناقض للوضوء، تعمد كشف عورة بخلاف ما لو كشفت برمح وسترت في الحال، استناده استنادا قويا لغير عذر بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط، رجوعه للشاهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالما ذا كرا للرجوع، تعمله زيادة ركن فعلي كركوع، تقدم بعض الأركان على بعض عمدا، سلامه عمدا قبل تمام الصلاة، أن يلحن في القراءة لحنا يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه كضم ناء أنعمت، فسخ النية بأن ينوى قطع الصلاة، التردد في الفسخ، العزم على الفسخ وإن لم يفسخ بالفعل، الشك في النية بأن عمل عملا مع الشك كأن ركع أو سجد مع الشك، الشك في تكبيرة الاحرام، الدعاء بلام الدنيا كأن يسأل جارية حسناء مثلا، إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، التهقظه مطلقا، الكلام مطلقا، تقدم المأموم على إمامه، بطلان صلاة الإمام إلا اذا صلى محدثا ناسيا حدثه ونحوه كما يأتي في باب الإمامة، سلام المأموم عمدا قبل الإمام، سلامه سهوا إذا لم يعده بعد سلام إمامه. الأكل والشرب إلا اليسير لباس وجاهل. ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمدا، بلغ ما يتحلل من السكر ونحوه إلا ان كان يسيرا من ساه وجاهل، التنجح بلا حاجة، النفخ ان بان منه حرفان، البكاء لغير خشية الله تعالى إذا بان منه حرفان بخلاف ما اذا غلبه، ولا تبطل اذا غلبه سعال أو عطاس أو تآؤب وإن بان منها حرفان، كلام النائم غير الجالس والقائم. أما كلام النائم القليل اذا كان نوما يسيرا وكان جالسا أو قائما فانه لا يبطل.

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي: الكلام المبين فيما مر اذا كان صحيح الحروف مسموعا سواء نطق به سهوا أو عمدا أو خطأ أو جهلا، الدعاء بما يشبه كلام الناس نحو اللهم ألبسني ثوبا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة، السلام وإن لم يقل عليكم بنية التحية ولو ساهيا، رد السلام بلسانه ولو سهوا لأنه من كلام الناس أو رد السلام بالمصافحة، العمل الكثير، تحويل الصدر عن القبلة، أكل شيء أو شربه من خارج فيه ولو قليلا، أكل ما بين أسنانه إن كان كثيرا وهو قدر الحصة. التنجح =

= بلا عذر لما فيه من الحروف، التأنيف كنفخ التراب والتضجر، الأنين وهو أن يقول آه، التأوه وهو أن يقول أوه، ارتفاع بكائه من ألم يجسده أو مصيبة، كفقده حبيب أو مال، تسميت عاطس بيرحمك الله، جواب مستفهم عن ند لله بقول لا إله إلا الله، قوله إنا لله وإنا إليه راجعون عند سماع خبر سوء، تذكّر فائتة اذا كان من أهل الترتيب وكان الوقت متسعا، وإنا تبطل اذا لم يصل بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائتة فاذا صلى كذلك انقلبت جائزة كما يأتي في مبحث قضاء الفوائت، قول الحمد لله عند سماع خبر سار: قول سبحان الله أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر، كل شيء من القرآن قصد به الجواب نحويا يحكي خذ الكتاب بقوة لمن طلب كتابا ونحوه وقوله آتنا غداءنا لمستفهم عن شيء يأتي به وقوله (تلك حدود الله فلا تقربوها) لمن آستأذن في الأخذ. واذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب بل أراد الإعلام بأنه في الصلاة لا تفسد، رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد وكذا اذا كان متوضئا ولكنه يصلي خلف إمام متيمم فان فرضه يبطل وتقلب صلاته في هذه الحالة نفلا، تمام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ومثله نزع الخلف ولو بعمل يسير، تعلم الأُمى آية إن لم يكن مقتديا بقارئ سواء تعلمها بالتلق أو بالتذكر إن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد وإلا فالتعلم بالتلق لا يفسدها، اذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع والسجود فان الباقي من الصلاة يكون قويا فلا يصح بناؤه على ضعيف، استخلاف من لا يصلح إماما كأمي ومعذور، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ويكفي أن يرى الشعاع إن لم يمكنه رؤية القرص، اذا زالت الشمس وهو في صلاة أحد العيدين، دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لقوات شرط صحتها وهو الوقت، سقوط الحيرة عن برء، زوال عذر المعذور بناقض غير سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه، الحدث عمدا. أما سبق الحدث فلا يبطل بشروط ستأتي: الإغماء والجنون والجنابة بنظر أو احتلام نائم ممكن. المخاذاة.

مبحث المحاذاة عند الحنفية

وهي أن تقوم المرأة المشتبهة يجنب الرجل أو أمامه من غير حائل بينهما بحيث تحاذيه بساقها أو كعبها في الأصح ولو كانت محرماً له أو زوجاً ولو كانت عجوزاً . لأن مقام المرأة في الصلاة أحر الصفوف . لما روى عن ابن مسعود موقوفاً (أخروهن من حيث أخرهن الله) وإنما تبطل الصلاة بالمحاذاة بشروط تسعة : (أولاً) أن تكون المرأة مشتبهة . (ثانياً) أن تكون المحاذاة بالساق والكعب . (ثالثاً) أن تكون في أداء ركن أو قدره . (رابعاً) أن تكون في صلاة مطلقة فلا تبطل صلاة الجنائز بالمحاذاة . (خامساً) أن تكون في صلاة مشتركة تحرمة كأن تقتدى به أو يقتديان بإمام . (سادساً) اتحاد المكان فلو كانت في مكان عال بحيث لا يحاذي الرجل شيء منها لا تفسد . (سابعاً) أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رجلاً . (ثامناً) أن لا يشير إليها بالتأخر . (تاسعاً) أن ينوي إمامتها .

ويفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء ، قراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء أو عائد منه ، مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر فلو مكث لرحام أو ليقطع رعاؤه لا تبطل ، إذا جاوز ماء قريباً لماء غير قريب بأكثر من صفين ، خروج المصلّي من المسجد لظن الحدث لوجود المنافي بغير عذر . أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد ، انصرافه عن مقامه للصلاة ظاناً أنه غير متوضئ أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائنة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد ، فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بلا ضرورة . أما فتحه على إمامه فإنه جائز ولو قرأ المفروض ، أخذ المصلّي بفتح غيره ، إمتثال أمر الغير في الصلاة ، التكبير بنية لا انتقال لصلاة أخرى غير صلاته كما إذا نوى المفرد الاقتداء بغيره أو العكس أو انتقل بالتكبير من يرض لفرض أو من فرض إلى نفل وبالعكس . وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل التقويم الأخير قدر التشهد وإلا فلا تفسد على المختار ، مدد هزمة في التكبير كما تقدم ، =

مباحث الأذان - تعريفه

الأذان شرعا ، هو الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة على وجه مخصوص . وقد ثبت أصل الأذان بالكتاب والسنة . قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَلَعِبًا ﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » رواه البخارى ومسلم . أما كيفيته وألفاظه فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

سبب مشروعيته

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة الممورة وسبب مشروعيته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة عسر على الناس معرفة أوقات صلاته فتشاؤروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لثلاث فتوهم الجماعة فأشار بعضهم بالناقوس فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو للنصارى . وأشار بعضهم بالبوق فقال هو لليهود . وأشار بعضهم بالدف فقال

= أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف أو يلقيه غيره القراءة، أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة من الصلاة، أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه ، متابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراده بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقيد ركعته بسجدة فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أداءه نائما ، قهقهة امام المسبوق وإن لم يتعمدها ، السلام على رأس الركعتين في الرباعية إذا ظن أنه يصلى غيرها كما إذا كن في الظهر فظن أنه يصلى الجمعة . تقدّم المأموم على الإمام بقدمه أو مساواته فإنها لا تبطل وسيأتى تفصيله في مبحث الإمامة .

هو للروم ، وأشار بعضهم بإيقاد النار فقال ذلك للجوس . وأشار بعضهم بنصب راية فازراها الناس أعلم بعضهم بعضا . فلم يعجبه صلى الله عليه وسلم ذلك . فلم تتفق آراؤهم على شيء فقام صلى الله عليه وسلم مهتما . فبات عبد الله بن زيد مهتما باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرأى في نومه ملكا علمه الأذان والإقامة . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وقد وافقت الرؤيا الوحي فأمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث عبد الله بن زيد هذا مشهور وصححه بعضهم .

ألفاظ الأذان

وألفاظ الإذان هي (الله أكبر . الله أكبر ^(١) . الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حى على الصلاة . حى على الصلاة . حى على الفلاح . حى على الفلاح . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله) . ولا يرجع (أى لا يعيد) ذكر الشهادتين مرة أخرى ^(٢) . ويزاد في أذان الصبح بعد حى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين ندبا . ويكره ترك هذه الزيادة .

(١) المالكية — قالوا يكبر مرتين لا أربعا .

(٢) المالكية — قالوا الترجيع سنة . وهو أن يعيد الشهادتين مرة أخرى بحيث يكون صوته في الترجيع مرتفعا كصوته بالتكبير وأما ذكرهما أولا فيكون بصوت منخفض عن ذلك . ولا يبطل الأذان بترك الترجيع لأنه سنة مستقلة .

الشافعية — قالوا الترجيع سنة إلا أنهم قالوا في تعريفه عكس المالكية وهو أن يأتى بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل الاتيان بهما برفعه فالأول يسمى ترجيعا وليس جزءا من الأذان . ولا يبطل الأذان بتركه أيضا .

حكمه

وفي حكم الأذان تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الشافعية — قالوا الأذان سنة كفاية للجماعة وستة عين للمفرد إذا لم يسمع أذان غيره . فإن سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزأه . وإن لم يذهب أو ذهب ولم يصل فإنه لم يجزئه . ويسن للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر ولو كانت فائتة . فلو كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالى يكفيه أن يؤذن أذانا واحدا للأولى منها . فلا يسن الأذان لصلاة الجنازة ولا للصلاة المنذورة ولا للنوافل . ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء في السفر . فإنه يصلهما بأذان واحد .

الحنفية — قالوا الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحى الواحد وهى كالواجب في حقوق الأئمة لتاركها . وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للمفرد والجماعة أداء وقضاء . إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلى في بيته في المصر لأن أذان الحى يكفيه كما ذكر . فلا يسن لصلاة الجنازة والعديدن والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب . أما الوتر فلا يسن الأذان له وإن كان واجبا اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية — قالوا الأذان سنة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلى معها غيرها بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة . ولكل مسجد ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض . وإنما يؤذن للفريضة العينية في وقت الاختيار ولو حكما كالجموعة تقدما أو تأخيرا فلا يؤذن للنافلة ولا للفائتة ولا لفرض الكفاية كالجنازة ولا في الوقت الضرورى بل يكره في كل ذلك كما يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها وللمفرد إلا إذا كانا بفلاة من الأرض فيندب لهما أن يؤذنا لها . ويجب الأذان كفاية في المصر وهو البلد الذى تقام فيه الجمعة فإذا تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك . =

شروط الأذان

يشتترط لصحة الأذان شروط بعضها يتعلق به . وبعضها يتعلق بالمؤذن . فيشتترط للأذان أن تكون كلماته متوالية بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل أو كلام كثير ^(١) . وأن يقع كله بعد دخول الوقت فلو وقع بعضه قبل دخول الوقت لم يصح إلا في أذان الصبح فإنه يصح قبل دخول الوقت على تفصيل في المذاهب ^(٢) . وأن

= الحنابلة — قالوا ان الأذان فرض كفاية في القرى والأمصار للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر فلا يؤذن لصلاة جنازة ولا عيد ولا نافلة ولا صلاة مندورة ؛ ويسن لفضاء الصلاة الفائنة وللنفرد سواء كان مقياً أو مسافراً وللمسافر ولو جماعة .

(١) الحنابلة — قالوا مثل الكلام الكثير — الكلام القليل المحرم .

(٢) الحنفية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضاً ويكره تحريماً على الصحيح وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت فمحمول على التسبيح لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا يباح الأذان في الصبح من نصف الليل لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيراً . ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويعتد بذلك الأذان فلا يعاد إلا في رمضان فإنه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ويحرم إن أذى الى تنبیس على الناس أو قصد به التعبد إلا في أذان الصبح فإنه يصح من نصف الليل لأنه يسن للصبح أذانان أحدهما من نصف الليل وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ويحرم لما فيه من التلبیس على الناس إلا الصبح فإنه يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل لإيقاظ النائمین ثم يعاد عند دخول وقته استئناً .

تكون كلماته مرتبة . فلو لم يرتبها كان ينطق بكلمة حى على الفلاح قبل حى على الصلاة لزمه إعادة ما لم يرتب فيه فان لم يعد لم يصح ^(١)أذانه ، وأن يقع من شخص واحد فلو أذن مؤذن ببعضه ثم أتمه غيره لم يصح كما لا يصح اذا تناوبه اثنان أو أكثر بحيث يأتى كل واحد بجملة غير التي يأتى بها الآخر بخلاف الأذان المعروف بأذان الجوق أو الأذان السلطاني . وهو أن يجتمع ^(٢)للأذان جماعة يؤذنون معا بحيث يأتى كل واحد بأذان كامل فانه صحيح وتحصل به إقامة شعيرة الأذان، وأن يكون باللغة العربية إلا اذا كان المؤذن أعجميا ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله ^(٣) .

ويشترط له النية ^(٤)أيضا فإذا أتى بالألفاظ المخصوصة بدون قصد الأذان لم يصح ويشترط ^(٥)في المؤذن أن يكون مسلما فلا يصح من غيره . وأن يكون عاقلا فلا يصح

(١) الحنفية — قالوا يصح الأذان الذى لا ترتيب فيه مع الكراهة وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) المالكية — قالوا يكره اجتماع المؤذنين بحيث ينبنى بعضهم على ما يقول البعض الآخر . أما اذا أذنوا مجتمعين ولكن كل واحد ينبنى على أذان نفسه بحيث يتبدئ من حيث قد انتهى هو غير معتد بأذان غيره فانه يجوز بلا كراهة .

(٣) الحنابلة — قالوا لم يشرع الأذان بغير اللغة العربية مطلقا .

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا لا يشترط في الأذان النية فيصح بدونها .

(٥) الحنفية — قالوا الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطا لصحة الأذان فيصح أذان المرأة والخنى والكافر والمجنون والسكران، ويرتفع الإثم عن أهل الحى بوقوعه من أحد هؤلاء غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون فى دخول وقت الصلاة إذ يشترط للتصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلما عدلا ولو امرأة، عاقلا مميزا عالما بالأوقات . فإذا أذن شخص فاقد لشرط من هذه الشروط صح أذانه فى ذاته ولكن لا يصح الاعتماد عليه فى دخول =

من مجنون أو سكران أو مغشى عليه ولا من صبي غير مميز . وأن يكون ذكرا فلا يصح من أنثى أو خشي وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى .^(١)

مندوبات الأذان وسننه

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهرا من الحدثين . وأن يكون حسن الصوت مرتفعه . وأن يؤذن بمكان عال كالمنارة وسقف المسجد .

= الوقت ، ويكره أذانه كما يكره أذان الجنب والفاسق . ويعاد الأذان ندبا إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراتب . أما إذا أذن لجماعة عالين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الراتب فلا يعاد الأذان . ولا يصح أذان الصبي غير المميز ولا يرتفع الإنثم به . أما أذان المرأة فانه يمتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوتها كما تقدم في مبحث الجهر بالقراءة .

(١) المالكية — قالوا يشترط في المؤذن أيضا أن يكون بالغاً فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ فيصح . وأن يكون عدل رواية فلا يصح أذان الفاسق إلا إذا اعتمد على أذان غيره .

الحنابلة — قالوا يشترط في الأذان أيضا أن يكون ساكن الجمل فلوأعمره لا يصح إلا التكبير في أوله فاسكانه مندوب . ويحرم أن يؤذن غير المؤذن الراتب إلا بأذنه وإن صح إلا أن يخاف فوت وقت التأذين . فإذا حضر الراتب بعد ذلك سن له إعادة الأذان . ويشترط أيضا لصحته أن لا يكون ماحونا لحنا يغير المعنى . كأن يمد همزة الله أو باء أكبر . فان فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا إذا أذن لحاضر فرفع صوته بقدر ما يسمعه .

الشافعية — قالوا يشترط في الأذان أيضا الجهر به إن كان يؤذن لجماعة بحيث يسمعون ولو بالقوة .

(٢) المالكية — قالوا يندب للمؤذن أن يدور حال أذنه ولو أدى إلى اسندبار القبلة بجمع يديه إذا احتاج إلى ذلك لإسماع الناس . ولكنه يتبدى أذانه مستقبلا .

وأن يكون قائماً إلا لعذر من مرض ونحوه . وأن يكون مستقبل القبلة إلا لإسراع الناس فيجوز استدبارها على تفصيل المذاهب ^(١) .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في حي على الصلاة . وجهة اليسار عند قوله حي على الفلاح بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه محافظة على استقبال القبلة ^(٢) .

ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه إلا التكبير فانه يقف على رأس كل تكبيرتين .

(١) الشافعية — قالوا يسن التوجه للقبلة اذا كانت القرية صغيرة عرفاً بحيث يسمعون صوته بدون دوران بخلاف الكبيرة عرفاً فيسن الدوران كما يسن استقبال القرية دون القبلة اذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبليّة من القرية .

الحنفية — قالوا يسن استقبال القبلة حال الأذان إلا في المنارة فانه يسن له أن يدور فيها ليسمع الناس في كل جهة . وكذا اذا أذن وهو راكب فانه لا يسن له الاستقبال بخلاف الماشي .

الحنابلة — قالوا يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ولو أذن على منارة ونحوها .

(٢) المالكية — قالوا لا يندب الالتفات المذكور .

(٣) الحنابلة — قالوا يسن له أيضاً أن يلتفت مع ذلك بصدرة .

(٤) المالكية — قالوا ان الوقوف على كل جملة من جمل الأذان شرط إلا التكبير الأول فانه يقف على كل جملة منه ندباً . فلو أعرب الأولى صح وان خالف المندوب كما تقدم .

الحنابلة — قالوا يندب أن يقف على كل جملة ولو كانت من جمل التكبير .

ومنها إجابة المؤذن فيندب لمن يسمع الأذان (ولو كان جذاً^(٢) . أو كانت حائضاً أو نفساء) أن يقول مثل ما يقول المؤذن . إلا عند قول : حي على الصلاة . حي على الفلاح . فانه يجيبه فيها بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند قوله الصلاة خير من النوم يقول : صدقت^(٣) . وبررت ، وإنما تندب الإجابة في الأذان المشروع أما غير المشروع فلا نطلب فيه الإجابة .

ولا تطلب الإجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ولو كانت نقلاً أو صلاة جنازة بل تكراه ولا تبطل^(٤) بالإجابة إلا إذا أجابه بقول صدقت وبررت أو يقول حي على الصلاة . أو الصلاة خير من النوم فانها تبطل كذلك . أما لو قال لا حول ولا قوة إلا بالله أو صدق الله أو صدق رسول الله فانها لا تبطل . ولا تطلب الإجابة من

(١) الحنابلة — قالوا إنما تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة فإن كان كذلك فلا يجيب لأنه غير مدعو بهذا الأذان .

(٢) الحنفية — قالوا ليس على الحائض . أو النفساء إجابة لأنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل فكذا بالقول .

(٣) المالكية — قالوا لا يحكى السامع قول المؤذن الصلاة خير من النوم ولا يبدلها بهذا القول على الراجح والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(٤) المالكية — قالوا تندب الإجابة للمتغفل ولكن يجب أن يقول عند حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة إلا بالله إن أراد أن يتم . فان قلها كما يقول المؤذن بطلت صلاته ان وقع ذلك عمداً أو جهلاً . وأما المشغول بصلاة الفرض ولو كان فرضه مندوراً فتركه له حكاية الأذان في الصلاة ويندب له أن يحكيه بعد الفرع منه .

الحنفية — قالوا إذا أجاب المصلى مؤذناً فسدت صلاته سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئاً . أما إذا قصد الشئ على الله ورسوله فلا تبطل . لا فرق بين لنقل والفرض .

المشغول بقرآن أهله أو قضاء حاجة لأتهما في حالة تنافى الذكر . وكذا لا تطلب من سامع خطبة بخلاف المعلم أو المتعلم والقارئ والذاكر والآكل^(١) فإنه يندب لهم الإجابة .

وإذا تعدد المؤذنون وترتبوا . أجب كل واحد بالقول ندبا . ولا يجيب المؤذن^(٢) في الترجيع — هذا ويندب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإجابة ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته .

ويسن^(٤) أن يؤذن للفائتة برفع الصوت اذا كان يصلى في جماعة سواء أ كان في بيته أم في الصحراء . بخلاف ما اذا كان يصلى في بيته منفردا فإنه لا يرفع صوته . أما قضاء الفائتة في المسجد فإنه لا يؤذن لها مطلقا ولو كان في جماعة .

وان كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها في مجلس واحد أذن للأولى منها . ويخير^(٥) في باقيةا . أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها .

(١) الحنفية — قالوا لا تطلب الإجابة من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعى .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا لا تطلب الإجابة من الاكل .

(٣) المالكية — قالوا تندب الإجابة في الترجيع اذا لم يسمع ما قبله .

الشافعية — قالوا تندب الإجابة في الترجيع .

(٤) المالكية — قالوا يكره الأذان للفائتة مطلقا سواء كان المصلى في بيته .

أوفى الصحراء . وسواء كان في جماعة أو منفردا . بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أولا . كثيرة كانت أو يسيرة .

(٥) الشافعية — قالوا يحرم الأذان لباقي الفوائت في هذه الحالة .

مكروهات الأذان

ويكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق . فلو أذن الفاسق ^(١) صح مع الكراهة ومنها ترك الترسل في الأذان ^(٢) . وفي بيان الترسل تفصيل في المذاهب ^(٣) . ومنها ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للاستماع كما تقدم . ومنها أن يكون المؤذن محدثا حدثا أصغر ^(٤) أو أكبر . والكراهة في الأكبر أشد . ومنها الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء ^(٥) .

(١) المالكية — قالوا لا يصح أذان الفاسق إلا إذا اعتمد على غيره كما تقدم .

الحنابلة — قالوا لا يصح أذان الفاسق بحال .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن ترك الترسل خلاف الأولى .

(٣) الحنفية — قالوا الترسل هو التمهّل بحيث يأتي المؤذن بين كل جملةتين بسكتة تسع اجابته في ما نطق به غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى .

المالكية — قالوا الترسل هو عدم التتطيط في الأذان . وإنما يكون التتطيط مكروها ما لم يتفاحش عرفا وإلا حرم .

الشافعية — قالوا الزسل هو النأني بحيث يفرد كل جملة بصوت إلا التكبير في أوّله وفي آخره . فيجمع كل جملةتين في صوت واحد .

الحنابلة — قالوا إن الترسل هو التمهّل والتأني في الأذان .

(٤) الحنابلة والحنفية — قالوا يكره أذان الجنب فقط . أما المحدث حدثا أصغر فلا يكره أذانه . وزاد الحنفية أن أذان الجنب يعاد ندبا .

(٥) الشافعية — قالوا الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه وإن وقع من واحدة منهق فهو باطل ويحرم إن قصد التشبه بالرجال أما إذا لم يقصد ذلك كان أذانهم مجزئ ذكر ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت .

ومنها الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعا . أما بما يطلب شرعا كرد السلام وتسميت العاطس ففيه خلاف المذاهب^(١) . وإنما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لإيقاد أعمى ونحوه وإلا وجب . فان كان يسيرا بنى على ما مضى من أذانه . وإن كان كثيرا استأنف الأذان من أوله . ومنها أن يؤذن قاعدا أو راكبا من غير عذر إلا المسافر فلا يكره أذانه وهو راكب ولو بلا عذر . ومنها الترتيم^(٢) والتغنى

(١) الحنفية — قالوا يكره الكلام اليسير ولو برد السلام وتسميت العاطس ولا يطلب من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ولو في نفسه فان وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

الشافعية — قالوا إن الكلام اليسير برد السلام وتسميت العاطس ليس مكروها وإنما هو خلاف الأولى على الراجح . ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا رد السلام وتسميت العاطس مباح وإن كان لا يجب عليه الرد مطلقا . ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية كأن يناديه إنسان فيجيبه .

المالكية — قالوا الكلام برد السلام وتسميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(٢) المالكية — قالوا لا يكره أذان الراكب على المعتمد .

(٣) الشافعية — قالوا التغنى هو الانتقال من نغم الى نغم آخر . والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا التغنى هو الإطراب بالأذان .

الحنفية — قالوا 'التغنى' بالأذان حسن إلا اذا أدى الى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف فنه يحرم فعله ولا يحل سماعه .

في الأذان على تفصيل في المذاهب . ولا يكره أذان الصبي المميز والأعمى إذا كان معه من يدلّه على الوقت .

الإقامة

(٢) الإقامة هي الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص . وألفاظها هي (الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله) .

= المالكية — قالوا يكره التطريب في الأذان لما فاته الخشوع إلا إذا تفاحش عرفاً فإنه يحرم .

(١) الشافعية — قالوا يكره أذان الصبي المميز كما تقدّم .

المالكية — قالوا متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صح أذانه وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها وأثنان في آخرها وباقي ما ذكر في ألفاظها يذكر مرتين . ونصها هكذا (الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حي على الصلاة . حي على الصلاة . حي على الفلاح . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله .

المالكية — قالوا الإقامة كلها وتر إلا التكبير أولاً وآخرها فغنى . وانظرها (الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله .

والإقامة كالأذان فحكمها حكمه على ما تقدم تفصيله في المذاهب ^(١) . وشروطها كشروطه إلا في أمرين : (الأول) الذكورة فانها لا تسترط في الإقامة للنساء . فللمرأة أن تقيم لنفسها ولا تجزئ إقامتها لغيرها من الرجال ^(٢) . (ثانيه) ان الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفا دون الأذان ^(٣) . وفي وقت قيام المقتدى للصلاة حال الإقامة خلاف المذاهب ^(٤) .

(١) المالكية — قالوا إن حكم الإقامة ليس بحكم الأذان المتقدم . بل هي سنة عين لذكر بالغ وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ومندوبة عينا لصبي وامرأة . إلا اذا كانا مع ذكر بالغ فأكثرفلا تندب لها اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

(٢) الحنفية — قالوا إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة كما تقدم . فيكره أن يتخلف منها شرط . والاقامة مثل الأذان في ذلك . إلا أنه يعاد الأذان ندبا عند فقد شيء منها . ولا تعاد الاقامة .

الحنابلة — قالوا إن الذكورة شرط في الإقامة أيضا . فلا تطلب من المرأة كما لا يطلب منها الأذان .

(٣) الحنفية — قالوا لا تعاد الإقامة إلا اذا قطعها عن الصلاة كلام كثير أو عمل كثير كالأكل . أما لو أقام المؤذن ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر فلا تعاد . الحنابلة — لم يذكروا اتصال الإقامة بالصلاة شرطا في صحتها .

(٤) المالكية — قالوا يجوز للمقتدى غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ولا يحد ذلك بزمان معين . أما المقيم فيقوم من ابتدائها . الشافعية — قالوا يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة . الحنابلة — قالوا يسن أن يقوم عند قول المقيم قد قامت الصلاة اذا رأى الإمام قد قام وإلا تأخر حتى يقوم .

وسننها كسنته إلا في أمور : منها أنه يسن فيه أن يكون بموضع عال دونها ^(١) .
ومنها أنه يندب الترجيع فيه دونها ^(٢) . ومنها أنه يسن فيه التاني ويسن فيها الإسراع ^(٣) .
ومنها أنه يسن وضع طرفي مسبحتيه في صماخ أذنيه فيه دونها ^(٤) . ومنها أنه يسن
في قضاء الفوائت الأذان للأولى فقط بخلاف الإقامة فإنها تسن لكل فائتة ^(٥) . ومنها
أن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة بخلاف الأذان فإنه لا يطلب من المرأة ^(٦) . ومنها
أنه يزداد في الإقامة بعد فلاحها قد قامت الصلاة .

= الحنفية — قالوا يقوم عند قول المقيم حي على الفلاح .

(١) الحنابلة — قالوا يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان إلا أن يشق ذلك .

(٢) الحنفية والحنابلة — قالوا لا ترجيع في الأذان ولا في الإقامة .

(٣) المالكية — قالوا إن التاني المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة أيضا .

(٤) الحنفية — قالوا إن هذا مندوب في الأذان دون الإقامة . فالأحسن الاتيان به ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا وضع الأصبعين في الأذنين للاستماع في الأذان دون الإقامة جائز لا سنة .

(٥) المالكية — قالوا يكره الأذان للفوائت مطلقا بخلاف الإقامة فإنها تطلب لكل فائتة على التفصيل السابق .

(٦) الحنابلة — قالوا لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا بل تكره كما يكره أذانها .

مبحث في مسائل تتعلق بالأذان والإقامة

(١) (أولاً) يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة في المسجد مع المحافظة على وقت الفضيلة إلا في صلاة المغرب فإنه لا يؤخرها وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفاصل يسير . وفي تقدير الفاصل اليسير اختلاف المذاهب .^(٣)

(ثانياً) يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه كالإمامة والتدريس .^(٤)

(ثالثاً) يندب الأذان لأمر أخرى غير الصلاة : منها الأذان في أذن المولود أيمن عند ولادته . كما تندب الإقامة في اليسرى . ومنها الأذان وقت الحريق ووقت الحرب . ومنها الأذان خلف المسافر . ومنها الأذان في أذن المهموم والمصروع .

(١) المالكية — قالوا الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة إلا الظهر . فالأفضل تأخيرها لربع القامة ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر فيندب التأخير إلى وسط الوقت . وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والغد فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقاً بعد النوافل القبليّة .

(٢) الحنابلة — قالوا يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضى الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه وصلاة ركعتين .

(٣) قدر الحنفية الفاصل اليسير بثلاث آيات قصار .

الحنابلة — قدروا الفاصل اليسير بجلسة خفيفة عرفاً .

(٤) المالكية — قالوا يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة وعلى الإمامة إن كانت تبعاً للأذان أو للإقامة . وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه إن كانت الأجرة من المصلين . وأما إن كانت من الوقف أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة — قالوا يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما وإلا رزق ولى الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين إليهما .

(رابعاً) زاد بعض الخلف عقب الأذان وقبله أموراً : منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه . ومنها التسابيح والاستغاثات قبله بالليل ونحو ذلك . وهي بدع مستحسنة لأنه لم يرد في السنة ما يمنعها وعموم النصوص يقتضيها^(١) .

باب صلاة التطوع

صلاة التطوع هي ما يطلب فعلها من المكلف زيادة على المكتوبة طلباً غير جازم . وهي إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة كصلاة العيدين^(٢) والاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويج . وسيأتي لكل منها فصل خاص . وإما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة كالنوافل القبلية والبعدية ، فأما التابعة للصلاة المكتوبة ففيها ما هو مسنون وما هو مندوب . وما هو رغبة وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب بذيل الصحيفة^(٣) .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان سنة .

(٢) الحنفية — قالوا صلاة العيدين واجبة لا من التطوع .
الحنابلة — قالوا صلاة العيدين فرض كفاية .

(٣) الحنابلة — قالوا تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة إلى قسمين : راتبة وغير راتبة . فالراتبة عشر ركعات . وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده . وركعتان بعد صلاة المغرب . وركعتان بعد صلاة العشاء وركعتان قبل صلاة الصبح . لحديث ابن عمر رضي الله عنهما . حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات . وسردها . وهي ستة مؤكدة بحيث إذا فاتته قضاها إلا ما فات منها مع الفرائض وكثر فتركه أولى دفعا للخروج ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنها تقضى ولو كثرت . وإذا صلى السنة القبلية للفرض بعده كانت قضاء ولو لم يخرج الوقت . وغير الرواتب عشرون . وهي : أربع ركعات قبل صلاة الظهر ، وأربع =

= بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وأربع بعد صلاة المغرب ، وأربع بعد صلاة العشاء . ويباح أن يصلى ركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاحها . لحديث أنس . كما نصلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس فستل أنس أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما . قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا . ويباح أن يصلى ركعتين من جلوس بعد الوتر . والأفضل أن يصلى الرواتب والوتر وما لا تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته . ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنته بقيام أو كلام . وللجمعة سنة راتبة بعدها وأقلها ركعتان . وأكثرها ست . ويسن أن يصلى قبلها أربع ركعات . وهى غير راتبة لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية .

الخفيفة — قالوا تنقسم النافلة التابعة للفرض إلى مسنونة ومندوبة . فأما المسنونة فهى خمس صلوات : (إحداها) ركعتان قبل صلاة الصبح وهما أقوى السنن فلهذا لا يجوز أن يؤدّيهما قاعدا أو راكبا بدون عذر . ووقتاهما وقت صلاة الصبح فان خرج وقتهما لا يقضيان إلا تبعا للفرض فلو نام حتى طلعت عليه الشمس قضاهما أولا ثم قضى الصبح بعدهما ويمتد وقت قضائهما إلى الزوال . فلا يجوز قضائهما بعده . أما إذا خرج وقتهما وحدهما بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك لا قبل طلوع الشمس ولا بعده . ومن السنة فيهما أن يصليهما في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ فى أولاهما سورة الكافرون وفى الثانية الاخلاص .

وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصليهما فان أمكنه ادراكها بعد صلاتهما فعل وإلا تركهما وأدرك الجماعة ولا يقضيهما بعد ذلك كما سبق . ولا يجوز له أن يصلى أى نافلة إذا أقيمت الصلاة سوى ركعتى الفجر . (ثانيتهما) أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليمة واحدة وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر . (ثالثتهما) ركعتان بعد صلاة الظهر وهذا فى غير يوم الجمعة أما فيه فيسن أن يصلى بعدها أربعاً كما يسن أن يصلى قبلها أربعاً . (رابعتهما) ركعتان بعد المغرب . (خامستهما) ركعتان بعد العشاء .

= وأما المسندوبة فهي أربع صلوات : (إحداها) أربع ركعات قبل صلاة العصر وإن شاء ركعتين . (ثانيتهما) ست ركعات بعد صلاة المغرب . (ثالثتها) أربع ركعات قبل صلاة العشاء . (رابعتها) أربع ركعات بعد صلاة العشاء . لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع . ولما صلى أن يتنفل عدا ذلك بما شاء والسنة في ذلك أن يسلم على رأس كل أربع في نفل النهار في غير أوقات الكراهة فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة أما في المغرب فله أن يصليها كلها بتسليمة واحدة وله أن يسلم على رأس كل ركعتين وأما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا بالجلال والإكرام ، أو بأى ذكر وارد في ذلك هذا . ويباح أن يصلي قبل المغرب ركعتين خفيفتين .

الشافعية — قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد ، وغير مؤكد . أما المؤكد فهو ركعتا الفجر ووقتها وقت صلاة الصبح وهو من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . ويسن تقديمها على صلاة الصبح إن لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة فإن خاف ذلك قدم الصبح وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة وإذا طلعت الشمس ولم يصل الفجر صلاهما قضاء . ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ في الركعة الأولى . في سورة البقرة . وفي الركعة الثانية ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَى مُسْلِمُونَ ﴾ . في سورة آل عمران . ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بضجة أو تحول أو كلام غير ذنبوى — ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ، وركعتان بعد الظهر أو الجمعة . وإنما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها . وركعتان بعد صلاة المغرب . وتسن في الركعة الأولى قراءة : ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ . وفي الثانية ﴿ الْإِخْلَاص ﴾ وركعتان بعد صلاة العشاء . والصلوات المذكورة تسمى رواتب وما كان منها —

= قبل الفرض يسمى راتبة قبلية وما كان منها بعد الفرض يسمى راتبة بعدية . ومن المؤكد الوتر وأقله ركعة واحدة وأدنى الكمال ثلاث ركعات وأعلاه إحدى عشرة ركعة . والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، ووقته بعد صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ويمتد وقته لطلوع الفجر ثم يكون بعد ذلك قضاء . وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة ، ركعتان قبل الظهر سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك والجمعة كالظهر ، وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب ويسن تخفيفها وفعلهما بعد إجابة المؤذن لحديث بين كل أذانين صلاة . والمراد الأذان والإقامة ، وركعتان قبل العشاء .

المالكية — قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها . أما الرواتب فهي النافلة قبل صلاة الظهر وبعد دخول وقتها — وبعد صلاة الظهر — وقبل صلاة العصر وبعد دخول وقتها — وبعد صلاة المغرب . وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضلها وهو أربع قبل صلاة الظهر وأربع بعدها وأربع قبل صلاة العصر وست بعد صلاة المغرب — وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا . وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها . وأما العشاء فلم يرد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع . نعم يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم (بين كل أذانين صلاة) أنه يستحب التنفل قبلها (والمراد بالأذانين في الحديث الأذان والإقامة) . وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر . وهي ركعتان وحكمها أنها رغبة . والرغبة ما كان فوق المستحب ودون السنة في التأكد ووقتها من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس ثم تكون قضاء بعد ذلك الى زوال الشمس . ومتى جاء الزوال فلا تقضى . ومحلها قبل صلاة الصبح . فإن صلى الصبح قبلها كره فعلها الى أن يجيء وقت حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح من رماح العرب وهو طول اثني عشر شبرا بالشبر المتوسط . فإذا جاء وقت حل النافلة فعلها . نعم اذا طلعت الشمس ولم يكن صلى الصبح فإنه يصلى الصبح أولا على المعتمد . ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب =

ويفصل بين النافلة والصلاة بالذكر الوارد على تفصيل في المذاهب ^(١).

== فقط. فلا يزيد سورة بعدها وإن كانت الفاتحة فرضاً كما تقدم . ومن غير الرواتب الشفع وأقله ركعتان وأكثره لا حد له . ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر . وحكم الشفع الندب . ومنها الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف . ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر . وهذا هو وقت الاختيار . ووقته الضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح . ويكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر .

وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلي الوتر إلا إذا كان مأموماً فيجوز له القطع . ويندب أن يقرأ في الشفع سورة (الأعلى) في الركعة الأولى وسورة (الكافرون) في الثانية . وفي الوتر سورة (الاحلاص) والمعوذتين .

والسنة في النفل كله أن يسلم من ركعتين لقوله صلى الله عليه وسلم (صلاة الليل مثنى مثنى) وحملت نافلة النهار على نافلة الليل لأنه لا فارق .

(١) الحنفية - قالوا يكره تنزيهاً أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وأما ما ورد من الأحاديث في الأذكار فإنه لا ينافي ذلك لأن السنن من لواحق الفرائض فليست بأجنبية عنها . ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثاً ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثاً وثلاثين ويهمل تمام المائة بأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يقول اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ويدعو ويحتم بقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون .

هذا ويكره للامام أن يتنفل في مكانه أما المؤتم والمشرّد فإنه لا كراهة في تنفله مكانه وإنما الأحسن أن يتنفل الى مكان آخر .

وأما صلاة التطوع التي ليست تابعة للمكتوبة فمنها صلاة الضحى وهي سنة ^(١) .
ويتبدى وقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح الى زوالها . والأفضل أن يبدأها بعد

== المالكية — قالوا الأفضل في الرتبة البعدية أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة كقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والتسبيح والتحميد والتكبير كل منها ثلاث وثلاثون مرة ثم ختم المائة بقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

الشافعية — قالوا يسن أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالأذكار الواردة فيستغفر الله ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ويسبح الله ثلاثا وثلاثين ويمجده ثلاثا وثلاثين ويكبره ثلاثا وثلاثين ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجحذ منك الجحذ هذا ويسن للصلى أن يتقل من مكانه بعد الفراغ من الصلاة اذا أراد صلاة غيرها فان لم يتيسر فصل بينهما بأى فاصل .

الحنابلة — قالوا يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن فيقول أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام الخ . لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون — لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجحذ منك الجحذ ويسبح ويمجد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين والأفضل أن يفرغ منهن معا بأن يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مرة وتتمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

(١) المالكية — قالوا إن صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا وليست سنة .

ربع النهار . وأقلها ركعتان . وأكثرها ثمان^(٢) فأن زاد على ذلك عامدا عالما بنية الضحى لم ينعقد ما زاد على الثمان^(٣) فإن كان ناسيا أو جاهلا انعقد نفلا مطلقا . وليس قضاءؤها إذا خرج وقتها^(٤) .

ومنها تحية المسجد ، وهي ركعتان فأكثر^(٥) . وهي سنة بشروط : (أولا) أن يدخل المسجد ولو مازا في غير الأوقات التي نهى عن صلاة النفل فيها كوقت طلوع

(١) المالكية - قالوا الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر وغروب الشمس .

(٢) الحنفية - قالوا أكثرها ست عشرة .

(٣) المالكية - قالوا إن زاد على الثمان صح الزائد . ولا يكره على الصواب .

الحنفية - قالوا إذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى فاما أن يكون قد نواها كلها بتسليمه واحدة . وفي هذه الحالة ييجزئه ما صلاه بنية الضحى وينعقد الزائد نفلا مطلقا إلا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمه واحدة وإما أن يصلها مفصلة اثنتين اثنتين وأربعا أربعا وفي هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .

(٤) المالكية والحنفية - قالوا إن جميع الوافل إذا خرج وقتها لا تقضى إلا ركعتي الفجر فانهما يقضيان الى الزوال كما تقدم .

(٥) المالكية - قالوا تحية المسجد ركعتان لا غير .

الحنفية - قالوا تحية المسجد ركعتان أو أربع وهي أفضل من الاثنتين .

(٦) المالكية - قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا على الراجح .

(٧) المالكية - قالوا لا تطلب التحية إلا من كل من دخل المسجد قاصدا

الجلوس بخلاف من قصد المرور به فلا تطلب منه .

(٨) الشافعية - قالوا نطلب تحية المسجد بدخوله في أى وقت كان لكن يحرم

أن يدخل المسجد في وقت الكراهة بنية أن يصلي نحيته فقط . وإذا صلاها فلا نعتقد .

الشمس وبعد صلاة العصر كما سيأتي . (ثانيا) أن يكون متطهرا . فلو دخل محدثا لم يتطلب منه ^(١) . (ثالثا) أن لا يصادف دخوله فعل صلاة الجماعة ^(٢) وإلا فلا يصليها . (رابعا) أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة والعيدين ونحوهما . فإن دخل في ذلك الوقت فلا يصليها ^(٣) . ويستثنى من المساجد المسجد الحرام بمكة . فإن لتجيته أحكاما خاصة مفصلة في المذاهب ^(٤) .

(١) الشافعية — قالوا اذا دخل محدثا وأمكنه التطهر في زمن قريب طلبت منه وإلا فلا .

(٢) المالكية — قالوا إن صادف دخوله إقامة الصلاة للامام الراتب لا يتطلب وإلا جاز فعلها .

(٣) الشافعية — والحنابلة قالوا اذا دخل والامام فوق المنبر سن له تحية المسجد قبل أن يجلس بركعتين خفيفتين ولا يزيد عليهما .

(٤) المالكية — قالوا من دخل المسجد الحرام بمكة وكان مطالبا بالطواف ولو ندبا أو قاصدا له فتحيته الطواف . ومن دخله لمشاهدة البيت مثلا ولم يكن مطالبا بالطواف فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أولا . فان كان من أهل مكة فتحيته الركعتان وإلا فتحيته الطواف .

الحنفية — قالوا التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي الركعتان ولكن من دخل المسجد الحرام وكان مطالبا بالطواف أو قاصدا له فانه يقدم الطواف ويصلي بعد ذلك ركعتي الطواف وتحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية — قالوا من دخل المسجد الحرام وأراد الطواف طلب منه تحيتان : تحية للبيت وهي للطواف وتحية للمسجد وهي الصلاة . والأفضل أن يبدأ بالطواف ثم يصلي بعده ركعتي الطواف وتحصل في ضمنها تحية المسجد . وله أن يصلي بعد الطواف أربعين أو مائة بالاوليين تحية المسجد وبالآخرين سنة الطواف . ولا يصح =

فان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو غيره يقول ندبا . سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات^(١) . وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة ذات ركوع وسجود يصليها عند دخوله . ويحصل ثوابها إن نواها مع تلك الصلاة وإلا فلا . ولا تسقط بالجلوس قبل فعلها . وإن كان مكروها . ومنها ركعتان عقب الطهارة . ومنها ركعتان عند الخروج للسفر وركعتان عند القدوم منه لقوله صلى الله عليه وسلم (ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا) . رواه الطبراني . ولما روى عن كعب بن مالك . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهرا في الضحى فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه . رواه مسلم . وحكم الصلاة عقب الطهارة وعند الخروج للسفر وعند القدوم منه الندب .

ويندب أيضا التهجد بالليل لقوله صلى الله عليه وسلم (لا بد من صلاة بليل ولو حلب شاة) رواه الطبراني مرفوعا . وهو أفضل من صلاة النهار لقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) . رواه مسلم . ومن

= العكس . أما إذا دخل المسجد غير مرید الطواف فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة .

الحنابلة — قالوا إن تحية المسجد الحرام الطواف وإن لم يكن قاصدا له .

(١) الحنابلة — قالوا لا يندب ذلك .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يحصل ثوابها وإن لم ينوها . وأما إذا نوى عدمها فلا يحصل ثوابها وإن سقط طلبها .

(٣) الشافعية — قالوا إن جالس عمدا قبل فعلها سقطت . طلقا . وإن جالس سهوا أو جهلا فإن ضل جلوسه زيادة على مقدار ركعتين سقطت . وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا إن جلس قبل فعلها . فإن لم يجل بجلوس عرفا لم تسقط . وإلا سقطت .

مبحث الوتر

ومن التطوع الوتر على تفصيل في المذاهب .^(١)

المندوب أيضا ركعتا الاستخارة . لما رواه جابر بن عبد الله رضى الله عنه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن (يقول . اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل . اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى دى ومعاشى وعاقبة أمرى أو قال عاجل أمرى وآجله فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى دى ومعاشى وعاقبة أمرى أو قال :عاجل أمرى وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضنى به . قال ويسمى حاجته . رواه أصحاب السنن إلا مسلما . ومنه صلاة الحاجة ، وهى مبينة فى قوله صلى الله عليه وسلم (من كانت له الى الله حاجة أو الى أحد من بنى آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله تعالى وليصل على النبى صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين . أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم لا تدع لى ذنبا إلا غفرته ولا هما إلا فرجته ولا حاجة هى لك رضا إلا قضيتها بأرحم الراحمين أخرجه الترمذى عن عبد الله بن أبى أوفى .

(١) الحنفية — قالوا الوتر واجب لقوله صلى الله عليه وسلم (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منى) وهو ثلاث ركعات بتسليمه واحدة فى آخرها . ويجب أن يقرأ فى كل ركعة منها الفاتحة وسورة أو ما يماثلها من الآيات . وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى اركعة الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعلى) وفى الثانية سورة (الكافرون) . وفى الثالثة (الاخلاص) ويضم اليها أحيانا المعوذتين فاذا فرغ المصلى —

= من القراءة في الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه ويكبر كما يكبر للافتتاح إلا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح بل يقرأ القنوت وهو كل كلام تضمن شاء على الله تعالى ودعاء . ولكن يسئ أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضى الله عنه . ونصه اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق . ثم يصلى على النبي وآله ويسلم .

ووقته من غروب الشفق الى طلوع الفجر فلو تركه ناسيا أو عامدا وجب عليه قضاؤه وإن طالت المدة ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب فلو قدمه عليها ناسيا صح . وكذا لو صلاهما على الترتيب ثم ظهر له فساد العشاء دونه فإنه يصح ويعيد العشاء وحدها لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر . ولا يجوز أن يصليه قاعدا مع القدرة على القيام كما لا يجوز أن يصليه راكعا من غير عذر . والقنوت واجب فيه . ويسئ أن يقرأه سرا سواء كان إماما أو منفردا أو مأموما . ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول اللهم اغفر لنا ثلاث مرات . وإذا نسي القنوت ثم ذكره حال الركوع فلا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام بل يسجد للسهو بعد السلام . فإن عاد الى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته . وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ويعيد الركوع ثم يسجد للسهو . وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع رفع رأسه وقرأ الفاتحة والسورة والقنوت وأعاد الركوع فإن لم يعده صححت صلاته . ويسجد للسهو على كل حال . ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل أى شدائد الدهر . فيسن له أن يقنت في الصبح لا في كل الأوقات على المعتمد وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف الوتر . وإنما يسن قنوت النوازل للإمام لا للمنفرد . وأما المأموم فإنه يتابع إمامه إلا إذا جهر بالقنوت فإنه يؤمن . ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر إلا في وتر—

= رمضان فانها تستحب لأنه في حكم النوافل من بعض الوجوه وان كان واجبا .
 أما في غير رمضان فان الجماعة تكره فيه ان قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه .
 أما لو اقتدى واحد بآخر أو اثنان بواحد أو ثلاثة بواحد فانه لا يكره . إذ ليس فيه
 دعاء للاجتماع .

الحنابلة — قالوا ان الوتر سنة مؤكدة وأقله ركعة ، ولا يكره الإيتار بها وأكثره
 إحدى عشرة ركعة . وله أن يوتر بثلاث ، وهو أقل الكمال ويخمس ويسبع ويتسع
 فان أوتر بأحدى عشرة فله أن يسلم من كل ركعتين . ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل .
 وله أن يصلها بسلام واحد إما بتشهدين أو بتشهد واحد وذلك بأن يصلي عشرا
 ويتشهد ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام فيأتي بها ويتشهد ويسلم أو يصلي
 الأحدى عشرة ولا يتشهد إلا في آخرها ويسلم . وان صلاه تسعا فله أن يصلها
 بسلام واحد وتشهدين بأن يصلي ثمانية ويجلس ويتشهد ثم يأتي بالتسعة قبل أن
 يسلم ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل . وله أن يصله بتشهد واحد بأن يصلي التسعة
 ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين ويأتي بالتسعة ويسلم . وان أوتر
 بسبع أو بخمس فالأفضل أن يصله بتشهد واحد وسلام واحد . وله أن يصله
 بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم فيأت ، بالباقي
 ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين . وان أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ
 في أولهما سورة (سبح) وفي الثانية سورة (الكافرون) ثم يسلم ويأتي بالثالثة يقرأ فيها
 سورة الاخلاص ويتشهد ويسلم وهذا أفضل . وله أن يصلها بتشهد واحد بأن
 يسرد ثلاث ركعات ويتشهد ويسلم وله أن يصلها بتشهدين وسلام واحد كالمغرب
 وهذه الصورة هي أقل الصور فضلا . ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع
 في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة بلا فرق بين رمضان وغيره . والأفضل
 أن يقنت بالوارد وهو (اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب اليك
 ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشركه ولا نكفرك . اللهم إياك
 نعبد واليك نسعى ونحشد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجدة بالكافرين =

= ملحق . اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت انك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت . اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك . وبغفوك من عقوبتك . وبك منك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك . ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وله أن يصلى على الآل أيضا ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد . وإن كان الوارد أفضل . ويسن أن يجهر بالقنوت إن كان إماما أو منفردا . أما المأموم فيؤمن جهورا على قنوت إمامه كما يسن للنفرد أن يفرد الضمائر المتقدمة في نحو اهدنا ويجمع الامام الضمير كاللفظ الوارد . ويسن للصلى أن يقول بعد سلامه من الوتر . سبحان الملك القدوس ثلاثا وأن يرفع صوته بالثالثة منها ويكره القنوت في غير الوتر إلا اذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون فيسن للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس إلا (الجمعة) بما يناسب تلك النازلة أما الطاعون فلا يقنت له . فاذا قنت للنازلة غير السلطان ونائبه لا تبطل صلاته سواء كان إماما أو منفردا . وإذا اتم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته وأمن على دعائه إن كان يسمعه وإن لم يسمع في هذه الحالة سنّ له أن يدعو بما شاء . ويجوز للصلى أن يقنت قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر بأن يكبر ويرفع يديه ثم يقنت ثم يركع ولكن الأفضل أن يكون بعد الرفع من الركوع كما تقدم ويسن في حال قنوته أن يرفع يديه إلى صدره مبسوطتين ويجعل بطونهما جهة السماء ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت . ووقته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثانى . والأفضل فعله آخر الليل إن وثق من قيامه فيه فإن لم يثق من ذلك أوتر قبل أن ينام . ويسن له قضاؤه مع شفعه إذا فات . ويسن فعله جماعة في رمضان ويباح فعله جماعة في غير رمضان . الشافعية — قالوا الوتر سنة مؤكدة وهو أكد السنن . وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة فلوزاد على العدد المذكور عامدا عالما لم تتعقد صلاته الزائدة . أما لو زاد جاهلا أو ناسيا فلا تبطل صلاته بل تتعقد نفلا مطلقا . والاقتصار على =

== ركعة خلاف الأولى . ويجوز لمن يصلي الوتر أكثر من ركعة واحدة أن يفعله موصولا (بأن تكون الركعة الأخيرة متصلة بما فيها) أو مفصولا بأن لا تكون كذلك . فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلا جاز له أن يصلي ركعتين بتسليمة ثم يصلي الثلاثة بعدها بتسليمة . وحاز له أن يفصل بحيث يصلي الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها سواء صلى ما قبلها ركعتين أو أربعاً . ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالنشهد أكثر من مرتين . والأفضل أن يصليه مفصولا . ووقته بعد صلاة العشاء ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب . وينتهي الى طلوع الفجر الصادق . ويسن تأخيره عن أول الليل لمن يشق بالانتباه آخره كما يسن تأخيره عن صلاة الليل بحيث يختم به وتسب فيه الجماعة في شهر رمضان . والقنوت في الركعة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصبح كل يوم والقنوت كل كلام يشتمل على ثناء ودعاء : ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو : (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم) . ويقول هذه الصيغة اذا كان منفردا فيخص نفسه بالدعاء بأن يقول اهدني وعافني الخ إلا كلمة ربنا في قوله تباركت ربنا فانه لا يقول فيها ربى . أما الامام فيقول به صيغة الجمع (اهدنا وعافنا الخ) . ويسن للامام أن يجهر بالقنوت ولو كانت صلاته قضاء . ويسن للمنفرد أن يسر به ولو كانت صلاته أداء . أما المأموم فانه يؤمن على دعاء الامام واذا ترك المصلي شيئا من القنوت يسجد له . ويسن قضاء الوتر اذا فات وقته ، وكذا كل نفل مؤقت ما عدا سنة الجمعة اذا خرج وقت الظهر فانها لا تقضى . هذا . ويسن أن يقتل للشدائد في جميع أوقات الصلوة ويجهر فيه الامام والمنفرد ولو كانت الصلاة سرية والمأموم يؤمن على دعاء الامام واذا فات منه شيء لا يسجد له .

= المالكية - قالوا الوتر سنة مؤكدة بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف والعمرة . فأكد السنن على الإطلاق ركعتا الطواف الواجب . ثم ركعتا الطواف غير الواجب ثم العمرة ثم الوتر وهو ركعة واحدة ووصلها بالشفع مكروه . ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الإخلاص والمعوذتين . فإن زاد ركعة أخرى فلا يبطل على الصحيح وإن زاد ركعتين بطل . وله وقتان وقت اختياري ووقت ضروري . أما الاختياري فيبتدئ من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر فإن صلى الوتر بعد العشاء ثم ظهر له فسادها أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة أخرى وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للطرك كما يأتي آخر الوتر حتى يغيب الشفق فلا تصح صلاته قبله . ويمتد وقته الاختياري الى طلوع الفجر الصادق . والضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح فلو تذكر الوتر وهو في صلاة الصبح ندب له قطعها ليصلي الوتر سواء كان إماما أو مفردا ويستخلف الإمام . أما إذا كان مأموما فيجوز له القطع ويجوز له التماضي . ومتى قطع صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ثم الوتر وأعاد ركعتي الفجر لتتصلا بالصبح ويكره تأخير الوتر الى وقت الضرورة بلا عذر . ومتى صلى الصبح فلا يقضى الوتر لأن النافلة لا تقضى إلا ركعتا الفجر كما تقدم . ولا قنوت في الوتر . وإنما هو مندوب في صلاة الصبح فقط كما تقدم . ويندب أن يكون قبل الركوع فإن نسيه حتى ركع فلا يرجع اليه بل يؤديه بعد الركوع وبذلك يحصل ندب الإتيان به ويفوت ندب تقديمه فهما مندوبان كل واحد منهما مستقل فإن رجع بطلت صلاته . ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر جالسا مع القدرة على القيام على المعتمد . وأما الاضطجاع فيه فلا يجوز مع القدرة على القعود . وتجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقا . وبالإيماء للسافر سفر قصر . ويكون المصلي مستقبلا جهة السفر الى آخر ما سيزكر في صلاة النافلة على الدابة . وتقديم الشفع على الوتر شرط كمال فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع . ويندب تأخيره الى آخر الليل لمن عده الاستيقاظ آخره ليحتم به صلاة الليل عملا بقوله صلى الله عليه وسلم «اجملوا» =

مبحث صلاة التراويح

هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء . ونُسَنَ فيها الجماعة عينا وقد أثبت سنيتها جماعة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم . فقد روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليالى من رمضان وهي ثلاث متفرقة ليلة الثالث والخامس والسابع والعشرين وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وكان يصلى بهم ثمان ركعات ويكملون باقيها في بيوتهم فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل . ومن هذا يتبين أن النبي صلى الله عليه وسلم سَنَ لهم التراويح والجماعة فيها ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن

= آخر صلاتكم من الليل وترا . وإذا قدّمه عقب صلاة العشاء ثم استيقظ آخر الليل وتفل كره له أن يعيد الوتر تهديما لحديث النهى . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » على حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » . لأن الحاضر مقدّم على المبيح عند تعارضهما وإذا استيقظ من النوم وقد بقى على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ترك الوتر وصلى الصبح وأخر ركعتي الفجر يقضيها بعد حل النافلة للزوال . وإن بقى على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات صلى الوتر والصبح وترك الشفع وأخر الفجر كما تقدّم . وأما إذا بقى ما يسع خمس ركعات فإنه يصلى الشفع والوتر والصبح ويؤخر الفجر وإن اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع . ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان فتندب الجماعة فيهما كما تندب التراويح .

(١) المالكية — قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

(٢) المالكية — قالوا الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية — قالوا الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحى فلو قام بها بعضهم سقط الطلب عن الباقي .

بعدهم الى الآن . ولم يخرج اليهم بعد ذلك خشية أن يفرض عليهم كما صرح به في بعض الروايات . ويتبين أيضا أن عددها ليس قاصرا على الثمان الركعات التي صلاها بهم بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم وقد بين فعل عمر رضى الله عنه أن عددها عشرون حيث إنه جمع الناس أخيرا على هذا العدد في المسجد ووافقته الصحابة على ذلك ولم يوجد لهم مخالف ممن بعدهم من الخلفاء الراشدين . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود . وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضى الله عنهما فقال : التراويح سنة مؤكدة ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه . ولم يكن فيه مبتدعا ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم . نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فجعلت ستا وثلاثين ركعة . ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة « فرأى رضى الله عنه أن يصلي بدل كل طواف أربع ركعات ، فهي عشرون ركعة سوى الوتر ^(١) . ووقتها من بعد صلاة العشاء ولو مجموعة جمع تقديم مع المغرب وينتهي بطلوع الفجر . وتصح قبل الوتر وبعده والأفضل أن تكون قبله فان خرج وقتها لا تقضى سواء فاتت وحدها أو مع العشاء .

-
- (١) المالكية — قالوا عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .
 (٢) الحنفية — قالوا لا يجوز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم إلا في الحج .
 المالكية — قالوا اذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم أخرت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .
 (٣) المالكية — قالوا تصلى التراويح قبل الوتر وبعد العشاء ويكره تأخيرها عن الوتر لقوله عليه السلام « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل ورا » .
 (٤) الشافعية — قالوا ان خرج وقتها قضيت مطلقا .

ويندب أن يسلم في آخر كل ركعتين فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين ^(١) صحت مع الكراهة . أما إذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ففيه اختلاف المذاهب ^(٢) ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة . هكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم . ولهذا سميت تراويح وفي حكم هذا الجلوس تفصيل في المذاهب . ويسن ^(٣) قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختمه آخر ليلة من الشهر إلا إذا تضرر ^(٤)

(١) الشافعية — قالوا يجب أن يسلم من كل ركعتين فإذا صلاها بسلام واحد لم تصح .

(٢) الحنفية — قالوا إذا صلى أربع ركعات بسلام واحد نابت عن ركعتين اتفاقا وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه فقليل ينوب عن شفع من التراويح وقيل يفسد .

الحنابلة — قالوا تصح مع الكراهة وتحسب عشرين ركعة .

المالكية — قالوا تصح وتحسب عشرين ركعة ويكون تاركا لسنة التشهد والسلام في كل ركعتين وذلك مكروه .

الشافعية — قالوا لا تصح بالأولى .

(٣) الحنفية — قالوا هذا الجلوس مندوب ويكون بقدر الأربع ركعات وللصلى في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يسكت .

المالكية — قالوا إذا أطل القيام فيها ندب له أن يجلس للاستراحة اتباعا لفعل الصحابة وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا هذا الجلوس مندوب ولا يكره تركه والدعاء فيه خلاف الأولى .

الشافعية — قالوا يندب هذا الجلوس اتباعا للسلف ولم يرد فيه ذكر .

(٤) المالكية — قالوا يندب للامام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر وترك ذلك خلاف الأولى إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ولم يوجد غيره يحفظه أو يوجد غيره يحفظه ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للامامة .

المقتدون به فالأفضل أن يراعى حالهم في القراءة بشرط أن لا يسرع إسراعاً مخرلاً بالصلاة . وكل ركعتين منها صلاة مستقلة فينوي في أولها ويدعو بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا . والأفضل أن تصلى من قيام عند القدرة فإن صلاها من جلوس صححت وخالف الأولى . ويكره أن يؤخر المقتدى القيام إلى ركوع الإمام لما فيه من إظهار الكسل في الصلاة . والأفضل صلاتها في المسجد لأن كل ما شرعت فيه الجماعة ففعله بالمسجد أفضل .^(٢)

صلاة كسوف الشمس

من السنن التي ليست تابعة لفرائض صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر لقوله صلى الله عليه وسلم (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك ففصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) رواه الشيخان . وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس كما رواه الشيخان ولخسوف القمر كما رواه ابن حبان .

حكمها

أما صلاة كسوف الشمس فهي سنة مؤكدة ، وهي ركعتان بلا زيادة ولو لم تتجل الشمس ، فإن فرغ منها قبل انجلائها دعا الله تعالى حتى تتجلى . ويزيد

(١) المالكية — قالوا يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم كما تقدم .

(٢) المالكية — قالوا يندب صلاتها في البيت ولو جماعة لأنه أبعد عن الرياء بشروط ثلاثة : أن ينشط بفعلها في بيته ، وأن لا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني وهو من أهل الآفاق ، وأن لا يلزم على فعلها في البيت تعطيل المساجد وعدم صلاتها فيها رأساً فإن تخلف شرط من ذلك فعلت في المسجد .

(٣) الحنفية — قالوا الركعتان هما أقل مقدار صلاة الكسوف فله أن يصلى أربعاً أو أكثر . والأفضل أن يصلى أربعاً بتسليمة واحدة أو بتسليمتين .

في كل ركعة منها قياما وركوعا فتكون^(١) كل ركعة بركوعين وقيامين . ويسن^(٢) أن يطيل القراءة في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة أو نحوها وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة آل عمران أو نحوها . ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة النساء . وفي القيام الثاني نحو سورة المائدة بعد الفاتحة فيهما . ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذاهب^(٣) ، ويجوز أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية فلو صلاها ركعتين كهيئة النفل أجزأه بلا كراهة .

(١) الحنفية — قالوا صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين بل لا بد من قيام واحد وركوع واحد كهيئة النفل .

(٢) الحنفية — قالوا يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة البقرة وفي الثانية بنحو آل عمران ولو خففهما وطول الدعاء فقد أتى بالسنة لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء فإذا خفف أحدهما طول الآخر ليبقى على الخشوع والخوف الى الانجلاء .

(٣) الحنفية — قالوا يسن تطويل الركوع والسجود فيهما بلا حد معين .

الحنابلة — قالوا يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حد ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ومثلها الركعة الثانية إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى . أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية — قالوا يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة البقرة والثاني بمقدار ثمانين آية منها ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها . والثاني بمقدار خمسين آية منها . أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

والفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأولان بخلاف الآخرين فكل منهما سنة فلا تدرك الركعة بالدخول مع الامام في القيام الثاني أو الركوع الثاني من كل ركعة^(١) . ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ولو لم يرض المأمومون^(٢) . ولا أذان لها ولا إقامة وإنما يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة) ويندب لإسرار القراءة فيها^(٣) . ويندب أن تصل جماعة ولا يشترط^(٤) في إمامها أن يكون إمام الجمعة أو مأذونا من قبل السلطان كما يندب فعلها في الجامع ، ووقتها من ابتداء الكسوف الى أن تنجلي الشمس ما لم يكن الوقت وقت

= المالكية — قالوا يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله فيطول الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة البقرة والثاني بما يقرب من قراءة سورة آل عمران وهكذا . أما السجود في كل ركعة فيندب تطويله كالركوع الذي قبله والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى قريبا منها ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .

(١) المالكية — قالوا الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأخيران والسنة هو الأولان فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد أدرك الركعة .

(٢) المالكية — قالوا انما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون أو ينحش خروج وقتها الذي هو من حل النافلة الى زوال الشمس .

(٣) الحنابلة — قالوا يسن الجهر بالقراءة فيها .

(٤) الحنفية — قالوا يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة على الصحيح فإن لم يوجد فلا بد من إذن السلطان فإن لم يمكن ذلك صليت فرادى في المنازل .

(٥) المالكية — قالوا انما يندب فعلها في المسجد اذا صليت جماعة . وأما لمنفرد فله أن يفعلها في بيته ولا يندب له المسجد .

نهى^(١) عن النافلة فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها اقتصر على الدعاء ولا يصلى . والخطبة^(٢) غير مشروعة فيها فإذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتمها على صفتها^(٣) . فإذا غربت الشمس منكسفة لا يصلى لها .

مبحث صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر فحكمها وصفها كصلاة كسوف الشمس المتقدمة إلا في أمور مفصلة في المذاهب^(٤) .

(١) الشافعية — قالوا متى تيقن كسوف الشمس سنّ له أن يصلى هذه الصلاة ولو في وقت النهى لأنها صلاة ذات سبب .

المالكية — قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح الى الزوال فلا تصل قبل هذا الوقت ولا بعده .

(٢) الشافعية — قالوا يسن لها خطبتان لجماعة الرجال (كالعبد) بعد صلاتها ولو انجلت الشمس ويبدل التكبير بالاستغفار لانه هو المناسب للحال ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس وكونها باللغة العربية وكون الخطيب ذكرا .

(٣) الحنابلة — قالوا يتمها على صفتها أى بزيادة قيام وركوع في كل ركعة ولكن مع التخفيف .

المالكية — قالوا اذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة فان كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجديتها أتمها كالنوافل من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ومن غير تطويل . أما اذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجديتها فقليل يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ولكن من غير تطويل وقيل يتمها كالنوافل . والقولان متساويان .

(٤) الحنفية — قالوا صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس إلا أنها مندوبة ولا تشرع فيها الجماعة ولا يسن إيقاعها في الجامع بل تؤدى في المنازل وحدانا . =

هذا ويندب صلاة ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والريح الشديدين أو الوباء أو نحو ذلك من الأهوال لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتروا المعاصي ويرجعوا الى طاعته . فعند وقوعها ينبغي الرجوع اليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة . وهي كالنوافل المطلقة فلا جماعة لها ولا خطبة ولا يسق فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدى بالمنازل .

= الشافعية — قالوا صلاة الخسوف كصلاة الكسوف إلا في أمرين : (أحدهما) الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف . (ثانيهما) ان صلاة الكسوف تفوت بغروب الشمس كاسفة بخلاف القمر فانه اذا غرب خاسفا فعلت صلاته الى أن تطلع الشمس واذا فات كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يرض .

المالكية — قالوا صلاة خسوف القمر مندوبة لا سنة على المعتمد بخلاف الكسوف فانها سنة كما تقدم وصفتها كالنوافل بلا تطويل في القراءة وبدون زيادة القيام والركوع ويندب الجهر فيها بالقراءة . ووقتها من ابتداء الخسوف الى انجلاء القمر وينهى عنها في أوقات النهى عن النافلة — ويحصل المندوب بصلاة ركعتين ويندب تكرارها حتى ينجلي القمر أو يغيب أو يطلع الفجر بخلاف صلاة الكسوف فانها لا تكرر إلا اذا انجلت الشمس ثم انكسفت . ويكره إيقاعها في المسجد كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة — قالوا صلاة الخسوف كالكسوف إلا أنه اذا غاب القمر خاسفا ايلا أذيت صلاة الخسوف بخلاف الشمس كما تقدم .

(١) الحنابلة — قالوا لا تندب الصلاة لشيء من هذه الآيات إلا للزلازل اذا دامت فيصلى لها ركعتان كصلاة الكسوف .

الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة مندوبة عند شيء من هذه الأمور .

مبحث صلاة الاستسقاء

الاستسقاء هو طلب العبد السقي من الله تعالى عند الحاجة الى الماء في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم . أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيهم . فيسن سنة مؤكدة عند وقوع الحاجة الى الماء أن تمام صلاة الاستسقاء^١ وهي ركعتان تؤدى كما تؤدى صلاة العيدين

(١) الحنفية — قالوا الاستسقاء ثبت بالكتاب والسنة قال الله تعالى ﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ﴾ وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار . وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فدعا الله تعالى ، والقدر الثابت بالكتاب والسنة إنما هو الاستغفار والحمد لله والشاء عليه والدعاء الآتى ذكره . أما صلاة الاستسقاء المبينة بعد فاتها لم يرد فيها عندهم سوى حديث شاذ . على أنه لا خلاف في أنها مشروعة للنفرد لأنها نفل مطلق . أما صلاتها جماعة فالراجح أنها مشروعة أيضا ولكنها ليست سنة وإنما هي مدبوبة على الكيفية الآتى تفصيلها . ومما يناسب المقام أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استسقى به وهو صغير . فقد ورد أن أهل مكة أصابهم حقت فقالت قريش يا أبا طالب أخط الوادى وأجذب العيال فهلم فاستسقى فنخرج أبو طالب ومعه غلام كاهه شمس تجلت عنه سحابة قماء وحوله أغيلة فأخذه أبو طالب وألصق ظهره بالكعبة ولاد الغلام بأصبعه وم في السماء قرعة فقبل السحاب من هاهنا وههنا وأغدى وعدودق وفجر له الوادى واخصب النادى والبادى وفى ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * نمل اليتيم عصمة للأرامل
أخرج ابن عسكرة .

ملكية — قالوا صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة تلى صلاة العيد فى التأكد للرجس أد أذيت جمعه ومدبوبة من فائته مع لأمام منهم وللصبي المميز الذى يؤمر =

في التكبير^(١) والجماعة والقراءة والجهر والمكان والخطبتين بعدهما غير أنه يبدل التكبير الذي في خطبة العيدين بالاستغفار هنا^(٢) . ويندب أن يستقبل الإمام القبلة ويقلب رداءه ويدعو الله بدعاء الاستسقاء على تفصيل في المذاهب^(٤) .

= بالصلاة وللرأة المسنة . وأما الشابة فإن خيفت الفتنة عند خروجها حرمت صلاتها وإلا كرهت .

(١) المالكية والحنفية — قالوا هي كصلاة العيد إلا أنه لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد .

(٢) الحنابلة — قالوا يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الاستسقاء لا خطبتين كالعيد .

(٣) الحنابلة — قالوا لا يبدل التكبير فيها بالاستغفار بل يكبر كما يكبر في خطبتي العيد .

الحنفية والمالكية — قالوا ان الخطبتين هنا يكونان على الأرض ندبا ، ويكره أن يكونا على المنبر بخلاف العيدين .

(٤) الشافعية — قالوا يندب أن يتوجه للقبلة في نحو ثلث الخطبة الثانية ويحول رداءه عند استقبال القبلة بأن يجعل معنى الرداء يساره وبالعكس . وأعله أسفله وبالعكس . ويقلب الحاضرون أرديتهم كذلك إلا النساء فلا يندب هنّ ذلك ويكثر من الدعاء والاستغفار ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو (اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم . اللهم على الطراب) جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء التلال الصغيرة (والآكام ومنابت الشجر وبطون الأودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا (بسم الميم أى يغيث الناس) هنيئا مريئا مريعا (أى ذا ريع وخصب) غدقا (بفتح الدال الكثير الماء والخير) مجللا (السحاب الذى يجلل الأرض بالمطر) سحا طبقا (أى طبق الأرض والبلاد طره) دائما . اللهم اسق الغيث ولا نجعلنا من القانصين . اللهم إن بالعباد والبلاد =

– من الجهد والجوع والضعف ما لا نشكوا إلا إليك . اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الصرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض وأكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا .

الحنابلة – قالوا يندب للامام بعد الفراغ من الدعاء المشروع في الخطبة أن يستقبل القبلة ويقول سرا (اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابته وقد دعوناك كما أمرت فاستجب منا كما وعدتنا ثم يحول رداءه يجعل الأيمن على الأيسر وبالعكس ويحول الناس أيضا أذيتهم ويكون الرداء على هذه الحالة حتى يترعوه مع ثيابهم .

المالكية – قالوا اذا فرغ الامام من الخطبة الثانية ندب له أن يستقبل القبلة جاعلا ظهره للناس ثم يقلب رداءه من حلفه فيجعل ما على عاتقه الأيسر على عاتقه الأيمن وبالعكس ولا ينكس . والتنكيس أن يجعل أسفل الرداء أعلاه وبالعكس . ويندب للرجال قلب أذيتهم وهم جلوس بخلاف النساء . ثم يدعو الامام برفع ما نزل بالناس ويطلب في الدعاء . ويندب الدعاء بالوارد . ومنه ما جاء في خبر الموطأ . وهو (كان صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيمك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت) .

الحنفية – قالوا يستقبل الامام الناس بوجهه حال الخطبة قائما على الأرض لا على المنبر ويفصل بين الخطبتين بحاسة وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبح ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكئ كالثقوس فاذا مضى حين من خطبته قلب رداءه على المفتى به . وصفته أنه ان كان مربعا جعل أسفله أعلاه وبالعكس وان كان مدورا كالجبة جعل ايجاب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن . ولا يقلب القوم أذيتهم . ثم يستقبل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون القبلة وهو (اللهم اسمعنا سقيا مغبثا هنيئا مريعا غدقا عاجلا غير رايث) (أى غير مبطئ) مجلا سحا طبقا دائما . وما أشبه ذلك .

وتصح صلاة الاستسقاء اذا وجد سبها في أى وقت تباح فيه صلاة النافلة^(١) وان تأخر السق سن تكرر صلاة الاستسقاء على الصفة السابقة حتى يأتى الغيث^(٢). ويستحب للامام أن يأمر الناس قبل الخروج اليها بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء^(٣) وصيام ثلاثة أيام^(٤) ثم يخرج بهم في اليوم الرابع^(٥) صياما مشاة في ثياب خلفة^(٦) متذللين متواضعين خاشعين لله ومعهم الصبيان والشيوخ والعجائز والدواب ويعدون الرضع عن أمهاتهم ليكثر الصباح فيكون ذلك أدعى لرحمة الله تعالى ثم يصلى بهم صلاة الاستسقاء المتقدمة .

(١) المالكية — قالوا وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى زاولها .

الشافعية — قالوا تصح ولو في أوقات النهى عن البالغة لأنها صلاة ذات سبب .

(٢) المالكية — قالوا انما تكرر في أيام بلا حد لا في يوم واحد .

الحنفية — قالوا تكرر ثلاثة أيام متتالية بلا زيادة لأنه لم ينقل أكثر منها .

(٣) المالكية — قالوا لا يأمرهم بمصالحة الأعداء .

(٤) المالكية — قالوا لا يأمرهم بصيام ثلاثة أيام على المعتمد وان كان ذلك مندوبا لهم من تلقاء أنفسهم .

(٥) الحنابلة — قالوا لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع بل يندب خروجهم معه في اليوم الذى يعينه للخروج فيه .

المالكية — قالوا يندب الخروج في ضحى اليوم الرابع إلا من بعدت دارهم فانه يخرج في الوقت الذى يمكنه من إدراك صلاتها مع الإمام .

(٦) الحنابلة — قالوا يخرج لها بثياب الزينة كالعيد .

(٧) المالكية — قسدوا الصبيان بالمميزين اصيلوا مع الناس ندبا كما تقدم .

أما غير المميزين فيكره إخراجهم كل راج البهائم .

مباحث صلاة العيدين

دليل مشروعيتها

ومن صلاة التطوع^(١) التي ليست تابعة للكتابة صلاة العيدين . وقد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يمان يلعبون فيها فقال ماهذان اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله قد أبدلكم خيرا منهما . يوم الأضحى . ويوم الفطر) وقيل شرعت في السنة الثانية .

= الحنابلة — قالوا يسن خروج الصبيان المميزين . أما غيرهم فيباح خروجهم كما يباح خروج العجوز والبهيمة .

(١) الحنفية والحنابلة - قالوا ان صلاة العيدين ليست من صلاة التطوع كما سيأتي مفصلا فيما يلي .

الشافعية — قالوا هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة وتسن جماعة لغير الحاج . أما الحجاج فتسن لهم فرادى .

المالكية — قالوا هي سنة عين مؤكدة تلى الوتر في التأكد يخاطب بها كل من تلزمه الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الامام . وتندب لمن فائته معه وحينئذ يقرأ فيها سرا كما تندب لمن لم تلزمه كالعبيد والصبيان . ويستثنى من ذلك الحاج فلا يخاطب بها لقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقاهها . نعم تندب لأهل منى غير الحجاج وحدانا لا جماعة لئلا يؤدي ذلك الى صلاة الحجاج معهم .

الحنفية — قالوا صلاة العيدين واجبة في الأصح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة إلا أنه يستثنى من شرائط الصلحة الخطبة فانها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد . ويستثنى أيضا عدد الجماعة فان الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع الإمام بخلاف الجمعة . =

أحكامها ووقتها

وفي أحكامها ووقتها تفصيل في المذاهب^(١). ويندب تأخير صلاتها عن أول وقتها قليلا في الفطر وتعجيلها في أول وقتها في الأضحية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخيبران (عجل الأضحية وأحر الفطر وذكر الناس)^(٢).

= وكذا الجماعة فانها واجبة في العيد يأثم بتركها وإن صحت الصلاة بخلافها في الجمعة فانها لا تصح إلا بالجماعة .

الحنابلة — قالوا صلاة العيد فرض كفاية على كل من تلزمه صلاة الجمعة فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة ما عدا الخطبة فانها سنة في العيد بخلافها في الجمعة فانها شرط . وقد تكون صلاة العيد سنة وذلك فيمن فاته الصلاة مع الامام فإنه يسن له أن يصلها في أى وقت شاء بالصفة الآتية :

(١) الشافعية — قالوا وقتها من ابتداء طلوع الشمس وإن لم ترتفع الى الزوال ويسن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية :

المالكية — قالوا وقتها من حل النافلة الى الزوال، ولا تقضى بعد ذلك ..

الحنابلة — قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس قدر رح بعد طلوعها الى قبيل الزوال . وإن فاتت في يومها تقضى في اليوم التالى ولو أمكن قضاؤها في اليوم الأول وكذلك تقضى وإن فاتت أيام لعذر أو لغير عذر .

الحنفية — قالوا وقتها من حل النافلة الى الزوال فاذا زالت الشمس وهو فيها فسدت إن حصل الزوال قبل التعمود قدر التشهد ومعنى فسادها انها تتقلب فلا أما قضاؤها اذا فاتت فسيأتى حكمه بعد .

(٢) الشافعية — قالوا يسن تأخير صلاة العيدين الى أن ترتفع الشمس قدر رح.

المالكية — قالوا لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .

كيفية صلاة العيدين

وكيفيتها مينة في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا ينوي عند أداء كل من صلاة العيدين بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى فان كان مقتديا ينوي متابعة الإمام أيضا ثم يكبر للتحريم ويضع يديه تحت سترته بالكيفية المتقدمة ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد ويتبعه المقتدون . وهي ثلاث سوى تكبيرة الإحرام والركوع ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ولا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ويسن أن يرفع المصلى سواء كان إماما أو مقتديا يديه عند كل تكبيرة منها ثم إن كان إماما يتعوذ ويسمى سرا ثم يقرأ جهرا الفاتحة ثم سورة ويندب أن تكون سورة سبح اسم ربك الأعلى ثم يركع الإمام ويتبعه المقتدون ويسجد فإذا قام للثانية ابتداء بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ويندب أن تكون سورة هل أذاك وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ثم يتم صلاته .

وصلاة العيدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية فان قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز . وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك الى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا نلزمه المتابعة . وإذا سبق المقتدى بتكبيرات الزوائد بحيث أدرك الإمام قائما بعدها كبر للزوائد وحده قائما وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الإمام لاتمام صلاته قرأ أولا ثم كبر للزوائد ثم ركع، ومن أدرك الإمام راكعا كبر تكبيرة الاحرام ثم تكبيرات الزوائد قائما ان أمن مشاركته في ركوعه وإلا كبر للاحرام قائما ثم ركع ويكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام في قضاء التكبيرات لأن الغائم من =

= الذكري يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفائت من الفعل فانه يقضى بعد فراغه . فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقى منها لأنه إن أتمه فائته متابعة الإمام الواجبة في الرفع من الركوع وإن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد بل يقضى الركعة التي فائته مع تكبيرات الزوائد بعد فراغ الإمام .

الشافعية — قالوا صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل سوى أنه يزيد ندبا في الركعة الأولى (بعد تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة) سبع تكبيرات يرفع يديه الى حذو المنكبين في كل تكبيرة ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية معتدلة ويستحب أن يقول في هذا المصل سرا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ويسن أن يضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين ؛ ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام خمس تكبيرات يفصل بين كل اثنتين منها ويضع يمينه على يساره حال الفصل كما تقدم في الركعة الأولى ؛ وهذه التكبيرات الزائدة سنة (وتسمى هيئة) فلو ترك شيئا منها فلا يسجد للسهو وإن كره تركها ؛ ولو شك في العدد بنى على الأقل ؛ وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب وعلى القراءة شرط في الاعتداد بها . فلو شرع في القراءة ولو ناسيا فلا يأتي بالتكبير لغوات محله . والمأموم والإمام في كل ما ذكر سواء غير أن المأموم اذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية فإنه يكبر معه خمسا غير تكبيرة الاحرام فان زاد لا يتابعه ثم يكبر في الركعة الثانية التي يقضيها بعد سلام الإمام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام واذا ترك الإمام تكبيرات الزوائد تابعه المأموم في تركها فإن فعلها بطلت صلاته اذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة وإلا فلا تبطل ؛ أما اذا اقتدى بامام يكبر أقل من ذلك العدد فانه يتابعه ؛ والقراءة في صلاة العيدين تكون جهرا لغير المأموم . أما التكبير فيسن الجهر فيه للجمع ويسن أن يقرأ بعد المناجحة في الركعة الأولى سورة (ف) أو (لأعلى) أو (الكافرون) وفي الثانية سورة (القمر) أو (العنكبوت) أو (لإحلاص) . =

= الحنابلة - قالوا اذا أراد أن يصلي صلاة العيد نوى صلاة ركعتين فرضا كفاثيا ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندبا ثم يكبر ست تكبيرات ندبا يرفع يديه مع كل تكبيرة سواء كان إماما أو مأموما ويندب أن يقول بين كل تكبيرتين سرا الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما . ولا يتعين ذلك بل له أن يأتي بأى ذكر شاء لأن المندوب مطلق الذكر . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ثم يتعوذ ثم يسلم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة (سبح اسم ربك الأعلى) ثم يركع ويتم الركعة ثم يقوم الى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام يقول بين كل تكبيرتين منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ثم يسلم ندبا ويقرأ الفاتحة ثم سورة (الغاشية) ثم يركع ويتم صلاته وإن أدرك المأموم إمامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به لأنه سنة فات محلها وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ثم تذكره لم يأت به لفوات محله كما لو ترك الاستفتاح أو التعوذ حتى قرأ الفاتحة فانه لا يعود له .

المالكية - قالوا صلاة العيد ركعتان كالتوافل سوى أنه يسن أن يزداد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ست تكبيرات وفي الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام وقبل القراءة خمس تكبيرات . وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب فلو أخره عن القراءة صح وخالف المندوب وإذا اقتضى شخص بامام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذى ذكر أو يؤخره عن القراءة فلا يتبعه فى شيء من ذلك ويندب موالاة التكبير إلا الامام فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ويكون فى هذا الفصل ساكنا ويكره أن يقول شيئا من تسبيح أو تهليل أو غيرهما . وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة فلو نسي شيئا منها فإن تذكره قبل أن يركع أتى به وأعاد غير المأموم القراءة ندبا وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى . وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتى به فى ركوعه =

حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فات وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فاتته مع الإمام تفصيل ^(١) .

= فان رجع بطلت الصلاة واذا لم يرجع سجد قبل السلام فنقص التكبير ولو كان المتروك تكبيرة واحدة إلا اذا كان التارك له . مقتديا فلا يسجد لأن الإمام يحمله عنه . واذا لم يسمع المقتدى تكبير الإمام تحرى تكبيرة وكبر واذا دخل مع الإمام أثناء التكبير كبر معه ما بقى منه ثم كل بعد فراغ الإمام منه ولا يكبر ما فاتته أثناء تكبير الإمام . أما اذا دخل مع الإمام فى القراءة فانه يأتى بعد إحرامه بالتكبير الذى فاتته سواء دخل فى الركعة الأولى أو الثانية . فان كان فى الأولى أتى بست تكبيرات وإن كان فى الثانية كبر خمسا ثم بعد سلام الإمام يكبر فى الركعة التى يقضيها ستا غير تكبيرة القيام . أما اذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة فانه يقوم للقضاء بعد سلامه ثم يكبر ستا فى الأولى بعد تكبيرة القيام ويكره رفع اليدين فى هذه التكبيرات الزائدة وإنما يرفعهما عند تكبيرة الاحرام ندبا كما فى غيرها من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة فى صلاة العيدين كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة فى الركعة الأولى سورة (الأعلى) أو نحوها . وفى الركعة الثانية سورة (الشمس) أو نحوها .

(١) الحنفية — قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة فان فاتته مع الإمام فلا يطالب بقضائها لا فى الوقت ولا بعده فان أحب قضاءها منفردا صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد يقرأ فى الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعلى) . وفى الثانية (الضحى) . وفى الثالثة (الانشراح) . وفى الرابعة (التين) .

الحنابلة — قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة إلا أنه يسن لمن فاتته مع الإمام أن يقضيها فى أى وقت شاء على صفتها المتقدمة .

الشافعية — قالوا الجماعة فيها سنة لغير لحاج . ويسن لمن فاتته مع الإمام أن يصليها على صفتها فى أى وقت شاء فان كان فعله لها بعد نزول فقضاء وإن كان قبله فإداء . =

ولا يسن لها أذان ولا إقامة ولكن يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة)^(١).

سنن العيدين ومندوباتهما

ويسن للإمام أن يخطب بعد صلاة العيد خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام زكاة الفطر في عيد الفطر وأحكام الأضحية وتكبير التشريق في عيد الأضحية ويحسن أن يعلمهم ذلك في خطبة الجمعة السابقة على العيد . وهما تخطبتا الجمعة في الأركان والشروط والسنن والمكروهات إلا في أمور : منها أن خطبتي الجمعة يشترط فيهما أن يكونا قبل الصلاة بخلاف خطبتي العيد فإنه يشترط فيهما تأخيرهما عن الصلاة فإن قدمهما لا يعتد بهما^(٢) ويندب لإعادتهما بعد الصلاة^(٤) . ومنها أن افتتاح خطبتي الجمعة لا بد^(٥) أن يكون بالحمد لله بخلاف خطبتي العيدين فإنه يسن افتتاحهما بالتكبير . ومنها أنه يندب لمستمع خطبة العيد أن يكبر عند تكبير الخطيب بخلاف خطبة الجمعة

المالكية — قالوا الجماعة شرط لكونها سنة فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا لمن أراد إيقاعها في الجماعة ومن فاته مع الإمام ندب له فعلها الى الزوال . وبعده لا قضاء كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا النداء بقول الصلاة جامعة ونحوه جائز لا مندوب . فان اعتقد أن قول الصلاة جامعة بخصوصه مطلوب كره الإتيان به .

(٢) المالكية — قالوا الخطبتان المذكورتان مندوبتان .

(٣) الحنفية — قالوا يسن تأخيرهما عن صلاة العيد ويعتد بهما إن قدمهما عليه وإن كان خلاف السنة ولا يعيدهما بعد الصلاة .

(٤) المالكية — قيدوا ذلك بقرب الزمن عرفا فان طال الزمن بعد الصلاة فلا تعادان .

(٥) الحنفية — قالوا البدء بالحمد في خطبتي الجمعة سنة كما سيأتى .

المالكية — قالوا ان البدء بالحمد في خطبتي الجمعة مندوب كما سيأتى .

فانه يحرم كلام المستمع لها ولو ذكر^(١) . ويفرق بين خطبتي الجمعة والعيدين بأمور أخرى مبينة في أسفل الصحيفة^(٢) .

ويندب إحياء ليلتي العيدين بطاعة الله تعالى من ذكر وصلاة وتلاوة قرآن ونحو ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيا ليلتي العيد محتسبا لم يميت قلبه يوم تموت القلوب » ويقوم مقام ذلك صلاة العشاء والصبح في جماعة . ويندب الغسل للعيدين على التفصيل المتقدم في الاغتسالات غير المفروضة . ويندب للرجل التطيب والتزين . أما النساء فلا يندب لهن ذلك اذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن . أما اذا لم يخرجن لصلاة العيد فيندب لهن ما ذكر لأنه لليوم

(١) الشافعية — قالوا الكلام مكروه لا محرم في أثناء الخطبتين سواء في ذلك الجمعة أو العيدان .

الحنفية — قالوا لا يكره الكلام بالذكر في خطبتي الجمعة والعيدين على الأصح .

(٢) الحنفية — زادوا في الفرق بينهما انه يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة العيد الأولى بل يشرع في الخطبة بعد الصعود ولا يجلس بخلاف خطبة الجمعة فانه يسن أن يجلس قبل الأولى قليلا .

المالكية — زادوا في الفرق بينهما أن الجلوس في أولهما وبينهما مطلوب ويندب في العيد وأما في خطبة الجمعة فسنة وأيضا لو أحدث في أثناء خطبتي العيدين فإنه يستمر فيهما ولا يستخلف بخلاف خطبتي الجمعة فإنه إن أحدث فيهما يستخلف .

الشافعية — زادوا في الفرق بينهما ان خطبتي الجمعة يشترط لها القيام والطهارة وستر العورة وأن يجلس بينهما قليلا بخلاف خطبتي العيدين فلا يشترط فيهما ذلك بل يستحب .

لا للصلاة^(١) . وأن يلبس أحسن ثيابه جديداً أو غسلاً^(٢) ولو غير أبيض ويندب أن يأكل قبل خروجه الى المصلى في عيد الفطر وأن يكون المأكل تمرًا وتمرًا (ثلاثًا أو خمسًا) وأما يوم الأضحي فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة . ويندب أن يأكل شيئاً من الأضحية ان ضحى فإن لم يضح خير بين الأكل قبل الخروج وبعده^(٣) . ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج الى المصلى بعد صلاة الصبح ولو قبل^(٤) الشمس . أما الإمام فيندب له تأخير الخروج الى المصلى بحيث اذا وصلها صلى ولا ينتظر .

ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظافر وإزالة الشعر والأدُرْأُن^(٥) .

(٣) الحنفية — قالوا هذه الأمور كلها سنة لا مندوبة للرجال دون النساء لأنهن لا يجب عليهن صلاة العيد وهي سنة للمصلى نعم صح أن الغسل والتطيب ستان لكل قادر عليهما سواء صلى أو لا لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة .

(٤) المالكية — قالوا يندب لبس الجديد لا الغسيل ولو كان أحسن .

الحنابلة — قالوا يستثنى من ذلك المعتكف فانه يخرج في ثياب اعتكافه لصلاة العيد .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا يندب تأخير الأكل في عيد الأضحي مطلقاً ضحى أم لا .

(٤) المالكية — قالوا يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان منزله قريباً من المصلى وإلا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

(٥) الحنابلة — قالوا يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة وإن لم تكن صلاة العيد .

ويندب أن يخرج الى المصلى ماشيا وأن يكبر في حال خروجه جهرا^(١١) وأن يستمر على تكبيره الى أن تفتح الصلاة^(١٢) . ويندب لمن جاء الى المصلى من طريق أن يرجع من أخرى . ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح في وجهه من يلقاه من المؤمنين . وأن يكثر من الصدقة النافلة بحسب طاقته . وأن يخرج زكاة الفطر اذا كان مطالبا بها قبل صلاة العيد وبعد صلاة الصبح .

مبحث في المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد

يسن أن تؤدي صلاة العيدين بالصحراء ويكره فعلها في المسجد من غير عذر إلا بمكة^(١٣) فالأفضل فعلها في المسجد الحرام لشرف البقعة ومشاهدة البيت .

(١) المالكية — قالوا يكبر حال خروجه ان خرج بعد طلوع الشمس وان خرج قبلها لا يكبر حتى تطلع .

(٢) الحنفية — قالوا ان السنة تحصل بالتكبير مطلقا سواء كان سرا أو جهرا إلا أن الأفضل يكبر سرا على المعتمد .

(٣) المالكية — قالوا يستمر على التكبير الى مجيء الامام وقبل ان يقوم للصلاة ولو لم يشرع فيها . والقولان متساويان . أما الإمام فيستمر على تكبيره الى أن يدخل المحراب .

(٤) المالكية — قالوا يندب فعلها بالصحراء ولا يسن .

(٥) الحنابلة — قيدوا الصحراء بأن تكون قريبة من البنيان عرفا فان بعدت عن البنيان عرفا فلا تصح صلاة العيد فيها .

(٦) الشافعية — قالوا فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة فيكره فيه للزحام وحينئذ يسن الخروج للصحراء .

(٧) الحنفية — لم يستنوا مسجدا مكة من المساحد التي يكره فعلها فيها .

وإنما يكره فعلها في المسجد لغيره من بمكة لمخالفة السنة وإن كان المسجد يسع المصلين . ولا يكره فعلها في المسجد لعذر كالمطر ونحوه .

ومتى خرج الإمام للصلاة في الصحراء ندب له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج إلى الصحراء صلاة العيد بأحكامها المتقدمة لأن صلاة العيد يجوز أداؤها في موضعين .

ويكره التنفل للإمام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل (٢)

(١) المالكية — قالوا لا يندب أن يستخلف الإمام من يصلي بالضعفاء ولهم أن يصلوا جماعة ولكن لا يجهرون بالقراءة ولا يخطبون بعدها بل يصلونها سرا من غير خطبة وصلاة العيدين كالجمعة تؤدي في موضع واحد وهو المصلي مع الإمام متى كان الشخص قادرا على الخروج لها . فمن فعلها قبل الإمام لم يأت بالسنة على الظاهر ويسن له فعلها معه . نعم إن فائته مع الإمام ندب له فعلها كما تقدم .

(٢) المالكية — قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها إن أدت بالصحراء كما هو السنة . وأما إذا أدت بالمسجد على خلاف السنة فلا يكره التنفل لا قبلها ولا بعدها .

الحنبالية — قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدي فيه سواء المسجد أو الصحراء .

الشافعية — قالوا يكره للإمام أن يتنفل قبلها وبعدها سواء كان في الصحراء أو غيرها . وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقا ولا بعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لصمم أو بعد . وإلا كره .

الحنفية — قالوا يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي وغيرها ويكره التنفل بعدها في المصلي فقط . وأما في البيت فلا يكره .

مبحث تكبير التشريق

ويطلب التكبير عقب الصلوات على تفصيل في المذاهب ^(١).

(١) الحنفية — قالوا تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر إذا صلى المكتوبة في جماعة مستحبة . فلا يجب على المسافر ولا على المقيم بالقرى ولا عقب صلاة النافلة ولا على المنفرد ولا على من صلى المكتوبة في جماعة غير مستحبة بجماعة النساء فلا يجب عليهن التكبير عقب الصلوات ولو صلين جماعة . نعم إذا اقتدت المرأة بالرجال فإنه يجب عليها أن تكبر ولكنها تسربه . ويتبدئ وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام العيد (وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد) ؛ ولفظه هو أن يقول مرة واحدة . الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . وله أن يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا إلى آخر الصيغة المشهورة وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير ويأثم فلو سبقه حدث بعد السلام فهو بخير إن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه وإن شاء توضأ وأتى به ولا يكبر عقب صلاة الوتر ولا صلاة العيد ؛ وإذا فائته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فإنه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعا لها ولو قضاها في غير أيام التشريق . وأما إذا قضى فائتة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق فإنه لا يكبر عقبها وإذا ترك الإمام التكبير يكبر المقتدى ولكن بعد أن يفصل الإمام بين الصلاة والتكبير بما يقطع البناء على صلاته كالخروج من المسجد والحدث للعمد والكلام .

الحنابلة — قالوا يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أذيت في جماعة ويتبدئ وقته من صلاة صبح يوم عرفة إذا كان المصلي غير محرم ومن ظهر يوم النحر إذا كان محرما وينتهي فيهما بعصر آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر والذكر والأنثى ولا بين الصلاة . —

= الحاضرة والصلاة المقضية في أيام التشريق بشرط أن تكون من عام هذا العيد فلا يسن التكبير عقب صلاة النوافل ولا الفرائض إذا أدت فرادى . وصفته أن يقول . الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . ويجزئ في تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة وإن كرره ثلاث مرات فلا بأس ؛ وإذا فائته صلاة من هذه الصلوات التي يطالب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضاها ويكبر المأموم إذا نسيه إمامه ومن عليه سجود بعد السلام فانه يؤخره عن السجود . والمسبوق يكبر بعد الفراغ من قضاء ما فاتته وبعد السلام ؛ وهذا التكبير يسمى المقيد عندهم أيضا تكبير مطلق وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلة إلى الفراغ من الخطبة والنسبة لعيد الأضحى من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد ويسن الجهر بالتكبير مطلقا أو مقيدا لغيره .

المالكية — قالوا يندب لكل مصل ولو كان مسافرا أو صبيا أو امرأة أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة سواء صلاها وحده أو جماعة سواء كان من أهل الأمصار أو غيرها . ويتبدئ عقب صلاة الظهر يوم العيد وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد . ويكره أن يكبر عقب النافلة وعقب الصلاة الفائتة سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ويكون التكبير عقب الصلاة كما تقدم فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه إلا أنه إذا ترتب عليه سجود بعدى أخره عنه لأن السجود البعدى ملحق بالصلاة . وإذا ترك التكبير عمدا أو سهوا فانه يأتي به إن قرب الفصل عرفا ؛ وإذا ترك الإمام التكبير كبر المقتدى ؛ ولفظ التكبير (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) لا غير على المعتمد ؛ والمرأة تسمع نفسها في التكبير فقط . وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه .

الشافعية — قالوا التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة سواء صليت جماعة أو لا وسواء كبر الإمام أو لا . وبعد النافلة وصلاة الجنائز . وكذا يسن بعد =

أحكام عامة تتعلق بالنوافل

مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها

ينهى عن التنفل في أوقات مفصلة في المذاهب ^(١).

= الفائتة التي تقضى في أيام التكبير، ووقته لعير الحاج من فجر يوم عرفة الى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق (وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد) . أما الحاج فإنه يكبر من ظهر يوم النحر الى غروب آخر أيام التشريق . ولا يستترط أن يكون متصلا بالسلاط فلوفصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عمدا أو سهوا كبر وان طال الفصل ولا يسقط بالفصل . وأحسن ألفاظه أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين واوكره الكافرون . ويسن الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته .

وكما يسن التكبير بعد الصلوات المذكورة ويسمى بالتكبير المقيد يسن أيضا أن يكبر جهرا في المنازل والأسواق وغيرهما من غروب شمس ليلتي العيدين الى أن يدخل الإمام في صلاة العيد والى إحرامه اذا صلى مفردا . أما اذا لم يصل أصلا فإنه يكبر الى الزوال والمرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير محارمها . ويسمى التكبير ليلة العيد بالتكبير المطلق . ويقدم التكبير المقيد على أدكار "صلاة بخلاف المطلق فإنه يؤخر عنها .

(١) الحنفية — قالوا يكره التنفل تحريما في وقت . وهي بعد طلوع الفجر

قبل صلاة الصبح إلا سنها فلا تكره وبعد صلاة الصبح حتى تطلع شمس فلا =

= يصلى في هذا الوقت نافلة ولو سنة الفجر اذا فائته لأنها متى فاتت وحدها سقطت ولا تعاد كما تقدم . وبعد صلاة فرض العصر الى غروب الشمس . وبعد الغروب قبل صلاة المغرب اذا أطل . أما صلاة ركعتين خفيفتين فانه مباح إذا لم يثبت دليل على كراهتهما ؛ وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو كسوف أو استسقاء وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة إلا سنة الفجر اذا أمن فوت الجماعة في السبح كما تقدم ؛ وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم ؛ وبين الظهر والعصر المجموعتين في عرفة جمع تقديم ولو سنة الظهر ، وبين المغرب والعشاء المجموعتين في المزدلفة جمع تأخير ولو سنة المغرب ، وعند ضيق وقت المكتوبة . واذا وقع النفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ويجب قطعه وأداؤه في وقت الجواز ؛ هذا ولا تنعقد صلاة الفريضة والجنازة وسجدة التلاوة في ثلاثة أوقات وهي : وقت طلوع الشمس حتى ترتفع فلو شرع في صلاة الصبح ثم طلعت عليه الشمس أثناءها بطلت صلاته . ووقت توسط الشمس في كبد السماء الى أن تزول ؛ وعند احمرارها الى أن تغيب ويستثنى من ذلك عصر اليوم الحاضر فانه يصبح أداؤه عند غروب الشمس مع الكراهة التحريمية وانما لا تنعقد الجنازة في هذه الأوقات اذا حضرت قبل دخولها . أما اذا حضرت فيها فانها تصبح ؛ ويكره تأخيرها الى وقت الجواز . ومثل ذلك سجدة التلاوة فاذا وجبت قبل هذه الأوقات فلا تنعقد فيها . وأما اذا وجبت فيها فانها تنعقد وتصح ولكن الأفضل تأخيرها الى وقت الجواز .

الحسابة - قالوا يحرم التنفل ولا ينعقد ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة وهي : (أولا) من طلوع الفجر الى ارتفاع الشمس قدر ربح إلا ركعتي الفجر فانها تصبح في هذا الوقت فل صلاة الصبح وتحرم ولا تنعقد بعده . (ثانيا) من صلاة العصر ولو مجموعة مع الظهر جمع تقديم الى تمام الغروب إلا سنة الظهر فانها تجوز بعد العصر المجموعة مع الظهر . (ثالثا) عند توسط الشمس في كبد السماء حتى تزول ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف فانها تصبح في هذه الأوقات مع كونها =

= نافلة ومثلها الصلاة المعادة بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد فانه يصح أن يعيد الصلاة التي صلاها مع الجماعة وان وقعت نافلة وكذا تحية المسجد اذا دخل حال خطبة الإمام وقت توسط الشمس في كبّد السماء فانها تصح واذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ثم دخل الوقت وهو فيها فإنه يحرم عليه اتمامها وان كانت صحيحة . أما صلاة الجنازة فانها تحرم في وقت توسط الشمس في كبّد السماء الى أن تزول وفي وقت شروعيها في الغروب الى أن يتكامل الغروب وفي وقت طلوعها الى أن يتكامل فيحرم فعلها في هذه الأوقات ولا تتعقد إلا لعذر فيجوز .

الشافعية — قالوا تكرر صلاة النافلة الى ليس لها سبب تحريماً ولا ننعقد في خمسة أوقات وهي : (أولاً) بعد صلاة الصبح أداء الى أن ترتفع الشمس . (ثانياً) عند طلوع الشمس الى ارتفاعها قدر رمح . (ثالثاً) بعد صلاة العصر أداء ولو مجموعة مع الظهر في وقته . (رابعاً) عند اصفرار الشمس حتى تغرب . (خامساً) وقت استواء الشمس في كبّد السماء الى أن تزول . أما الصلاة التي لها سبب متقدّم عليها كتحية المسجد وسنة الوضوء وركعتي الطواف فانها تصح بدون كراهة في هذه الأوقات لوجود سببها المتقدّم وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فانها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها المقارن وهو القحط وتغيّب الشمس . أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستخارة والنوبة فانها لا تتعقد لتأخير سببها . ويستثنى من ذلك الصلاة بمكة فانها تتعقد بلا كراهة في أي وقت من أوقات الكراهة وان كانت خلاف الأولى . ويستثنى أيضاً من وقت الاستواء يوم الجمعة فانه لا تحرم فيه الصلاة نعم تحرم الصلاة مطلقاً بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد فانها تسن بشرط أن لا تزيد عن ركعتين فلو قام لثلاثة بطلت صلاته كلها . وأما حطبة غير الجمعة فنكره الصلاة فيها تنزيهاً . ويكره تنزيهاً التنفل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة . أما هي فيحرم التنفل عند إقامتها إن ترنّب عليه فوات ركوعها =

= الثاني مع الإمام ويجب قطع النافلة عند ذلك . وإذا شرع في النفل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يصليها آثم إن لم ينخش فوات الجماعة بسلام الإمام وإلا ندب له قطعها إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المالكية - قالوا يحرم التنفل وهو كل ما عدا الصلوات الخمس المفروضة كالحنازة التي لم يخف عليها التغير وسجود التلاوة وسجود السهو في سبع أوقات وهي من ابتداء طلوع الشمس الى تمامه ؛ ومن ابتداء غروب الشمس الى تمامه ، وحال خطبة الجمعة اتفاقا والعيد على الراجح ، وحال خروج الإمام للخطبة ، وحال ضيق الوقت الاختياري أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكر الفائتة إلا الوتر لخفته لأنه يجب قضائها يجزئ تذكرها لقوله صلى الله عليه وسلم « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » ، وحال إقامة الصلاة للإمام الراتب لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ويكره ما ذكر من النفل وما مثله مما تقدم في أوقات الأول بعد طلوع الفجر الى قبيل طلوع الشمس ، ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر فلا تتركه قبل صلاة الصبح أما بعدها فتكره . والورد وهو مارتبه الشخص على نفسه من الصلاة ليلا فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر بل يندب ولكن بشروط : (١) أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح فإن صلى الصبح فات الورد وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعها وصلى الورد وإن تذكره بعد الفراغ منهما صلى الورد وأعاد الفجر لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح كما تقدم . (٢) أن يكون فعله قبل الإسفار فإن دخل الإسفار كره فعله . (٣) أن يكن معتادا له فإن لم يعتد التنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر . (٤) أن يكون تأخيرها بسبب غلبة النوم آخر الليل فإن أخره كسلا كره فعله بعد طلوع الفجر . (٥) أن لا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة وإلا كره الورد إن كان الشخص خارج المسجد وحرم إن كان فيه وكانت الجماعة للإمام الراتب ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر فإنه يطالب بهما ما دام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقى على طلوع الشمس مقدار صلاته فقط =

مبحث قضاء النافلة اذا فات وقتها أو فسدت بعد الشروع

اذا فاتت النافلة فلا تقضى^(١) إلا ركعتي الفجر فانهما يقضيان من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال على التفصيل المتقدم .

= فانه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصليه . ويستثنى أيضا صلاة الجنازة وسجود التلاوة اذا فعلا قبل الإسفار ولو بعد صلاة الصبح فلا تكرهان أما بعد الإسفار فتكره صلاتهما إلا اذا خيف على الجنازة التغير بالتأخير فلا تؤخر . (الثاني) من أوقات الكراهة بعد تمام طلوع الشمس الى أن ترتفع قدر ربح وهو اثنا عشر شبرا بالشبر المتوسط . (الثالث) بعد أداء فرض العصر الى قبيل الغروب ويستثنى من ذلك صلاة الجنازة وسجود التلاوة اذا فعلا قبل اصفرار الشمس . أما بعد الاصفرار فتكرهان إلا اذا خيف على الجنازة التغير . (الرابع) بعد تمام غروب الشمس الى أن تصلى المغرب . (الخامس) قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصلى على التفصيل السابق ، وانما ينهى عن التنفل في جميع الأوقات السابقة (أوقات الحرمة والكراهة) اذا كان مقصودا فتي قصد التنفل كان منبها عنه نهى تحريم أو كراهة على ما تقدم ولو كان مندورا أو قضاء نفل أفسده . أما اذا كان النفل غير مقصود كأن شرع في فريضة وقت النهى فتذكر أن عليه فائضة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر فانه يندب أن يضم اليها ركعة أخرى ويعمله نفلا ولا يكره . واذا أحرم بنفل في وقت النهى وجب عليه قطعه ان كان في أوقات الحرمة إلا من دخل المسجد والإمام يخطب فشرع في النفل جهلا أو نسيانا فلا يقطعه أما اذا خرج الخطيب الى المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ولو لم يعتقد ركعة بل يجب الاتمام وندب له قطعه في أوقات الكراهة ولا قضاء عليه فيهما .

(١) الشافعية — قالوا بندب قضاء النفل الذي له وقت كالنوافل التابعة للكتوبة والضحية والعيدين . أما ما ليس له وقت فانه لا يقضى سواء كان له سبب كصلاة الكسوف أو ليس له سبب كالنفل المطبق .

'خاتمة' — قالوا لا يندب قضاء شيء من النوافل إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .

وإذا شرع في النفل ثم أفسده فلا يجب عليه قضاؤه لأنه لا يتعين بالشروع فيه^(١).

مبحث في مكان صلاة النافلة

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » . رواه البخاري ومسلم ؛ ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالتراويح^(٢) فان فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في مبحثها .

مبحث صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر على تفصيل في المذاهب^(٣) .

(١) الحنفية - قالوا اذا شرع في النفل ثم أفسده لزمه قضاؤه . فان نوى ركعتين أو لم ينو عددا ثم أفسده لزمه قضاء ركعتين . وكذا ان نوى أربعاً على الصحيح . ولو شرع في نفل يظنه مطلوباً منه ثم تبين له أثناء الصلاة أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه .

المالكية - قالوا يجب قضاء النفل اذا أفسده فان نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ثم أفسده وجب عليه قضاء ركعتين . أما اذا نوى أربع ركعات ثم أفسدها فان كان الفساد قبل عقد الركعة الثالثة برفع رأسه من ركوعها مطمئناً معتدلاً وجب قضاء ركعتين وان كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر وجب عليه قضاء أربع ركعات .

(٢) المالكية - قالوا فعل التراويح في البيت أفضل من فعلها في المسجد اذا لم يترتب على فعلها في البيت تعطيل المساجد .

(٣) الشافعية - قالوا صلاة النافلة على الدابة جائزة الى الجهة التي يقصدها لمسافر ولا يجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة فان انحرف غير القبلة عالمًا عامداً =

= بطلت صلاته . وإنما تجوز السفر ولو لم يكن سفر قصر ويصلها صلاة تامة
بركوع وسجود إلا إذا شق عليه ذلك فإنه يومئ بركوعه وسجوده بحيث يكون انحناء
السجود أخفض من انحناء الركوع ان سهل وإلا فعل ما أمكه ويجب عليه فيها
استقبال القبلة إن لم يشق عليه . فان شق عليه استقبالها في كل الصلاة وجب عليه
أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيرة الإحرام . فان شق عليه ذلك أيضا سقط
استقبال القبلة بشروط ستة : (الأول) أن يكون السفر مباحا . (الثاني) أن
يقصد السفر الى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة . (الثالث) أن يكون السفر لغرض
شرعي كالتجارة . (الرابع) دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها فلو قطع
السفر وهو يصلي لزمه استقبالها . (الخامس) دوام السير فلو نزل أو وقف للاستراحة
في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال ما دام غير سائر . (السادس) ترك الفعل الكثير
بلا عذر كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة أما إن كان لحاجة
فلا يضر ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا بخلاف ما إذا بالت الدابة
أو دمي فمها أو وطئت نجاسة رطبة فإن كان زماها بيده بطلت صلاته وإلا فلا .
أما ان كانت النجاسة جافة فإن فارقتها الدابة حالا صحت الصلاة وإلا فلا تصح
ومن جعل دابته تطأ نجاسة بطلت صلاته مطلقا .

ويجوز للسافر أن يتنقل ماشيا فان كان في غير وحل لزمه اتمام الركوع والسجود
والتوجه فيهما الى القبلة كما يجب عليه التوجه اليها عند إحرامه والجلوس بين
السجدين ولا يمشي إلا في قيامه وأعتدله من الركوع قائما وتسبده وسلامه
كذلك . ومن كان ماشيا في نحو تلج أو وحل أو ماء جاز له الإيماء بالركوع
والسجود إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما والماشى اذا وطئ نجاسة عمدا في أثناءها
بطلت صلاته مطلقا فان وطئها سهوا صحت صلاته إن كانت جافة وفارقتها حالا
وإلا بطلت صلاته .

المالكية — قالوا يجوز للسافر سفرا تقصر فيه الصلاة وسيأتي بيانه : أن
يصل النقل ولو كان وترا على ظهر الدابة بشرط أن يكون ركبا لها ركوبا معتادا . =

== وله ذلك متى وصل الى مبدا قصر للصلاة على الأحوط ثم ان كان راجبا في «شقدف وتخر وان» ونحوهما مما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائما أو جالسا إن شاء لا بالإيماء ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة وإن كان راجبا لأثان ونحوها صلى بالركوع والإيماء للسجود بشرط أن يكون الإيماء للأرض لا للسرج ونحوه وأن يحسر عما مته عن جهته . ولا تسترط طهارة الأرض التي يومئ لها ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضا ويكفيه استقبال جهة السفر فلو انحرف عنها عمدا لغير ضرورة بطلت صلاته إلا ان كان الانحراف للقبلة فتصح لأن القبلة هي الأصل ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته بلجهة القبلة ولا يجب ولو تيسر . أما الماشي والمسافر سفرا لا تقصر فيه الصلاة لكونه قصيرا أو غير مباح مثلا وكذا راكب الدابة ركوبا غير معتاد (كالراكب مقلوبا) فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال والركوع والسجود .

ويجوز للتفل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه وتخريك رجله وإمسالك زمامها بيده ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت . وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتم بالأرض بالركوع والسجود وإلا خفف القراءة وأتم على ظهرها . وأما الفرض على ظهر الدابة ولو كان نفلا مندورا فلا يصح إلا في الهودج ونحوه بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام أما على الأثان ونحوها فلا يصح إلا لضرورة كما تقدم .

الحنفية — قالوا تندب الصلاة على الدابة الى أى جهة توجهت اليها دابته فلو صلى الى جهة غير التي توجهت اليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ولا يشترط في ذلك السفر بل ينتفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر الى المحل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه . وينبغي أن يومئ لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء فلو سجد على شئ وضعه أو سجد على السرج اعتبر سجوده إيماء ان كان أخفض من الركوع . ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة لأنها لما جازت الى غير جهة الكعبة =

= جاز الافتتاح الى غير جهتها نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة . ويجوز أن يحث دابته على السير بالعمل القليل كما يجوز له أن يفتح صلاته على الدابة ثم يتزل عنها بالعمل القليل ويتمها بانيا على ما صلاه . أما اذا أفتتح الصلاة وهو على الأرض فلا يجوز له أن يمشي بانيا على ظهر الدابة . ولو أفتتح صلاته خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة . وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر فانها لا تجوز على الدابة إلا للضرورة تكوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل وقد تقدم بيانه في استقبال القبلة . ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها ولو كانت في السرج والركابين في الأصح . ولا يجوز للمشاة أن يتنفل ماشيا بل يقف اذا أراد التنفل ويؤدى الصلاة تامة .

الحنابلة — قالوا يجوز للمسافر سفرا مباحا الى جهة معينة سواء كان سفر قصر أولا أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض اذا كان ماشيا ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة فان شق عليه شئ من ذلك فلا يجب . فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ويومئ للركوع أو السجود ان تعسر واحد منهما . ويلزم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع ان تيسر . وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة الى جهة القبلة وأن يركع ويسجد بالأرض الى جهة القبلة أيضا ويفعل باقى الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده . ومن كان ينفل على الدابة أو وهو ماش وكان مستقبلا جهة مقصده ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها فان كان العدول لجهة القبلة صحت وان كان لغيرها فان كان لغير تذر بطلت صلاته مطلقا وإن كان لعذر وطال العدول عرفا بطلت وإلا فلا . ويشترط طهارة ما تحت الراكب المتنفل من برذعة ونحوها بخلاف الحيوان فلا تسترط طهارته . أما من سافر ولم يفصد جهة معينة وكذا من سافر سفرا مكروها أو محرما فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .

مباحث الجمعة دليل فرضية صلاتها

صلاة الجمعة ركعتان لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم » ؛ رواه أحمد والنسائي وابن ماجه باسناد حسن . وهى فرض عين مستقل وليست بدلا عن الظهر غير أنها لو فاتت فرض عليه صلاة الظهر أربعا ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ . وأما السنة فمنها حديث عمر المتقدم . ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه » رواه أحمد والحاكم وصححه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر رجلا يصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخافون من الجمعة في بيوتهم » . رواه مسلم . وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيتها .

شروطها

للجمعة شروط وجوب وشروط صحة زيادة على شروط الصلاة المتقدمة . فأما شروط وجوبها الزائدة فمنها « الذكورة » فلا تجب على الأنثى لكنها ان حضرت وأدتها أجزأتها عن الظهر . ومنها (الحرية) فلا تجب على من فيه رق ولكن ان أداها أجزأته عن الظهر . ومنها (الإقامة فى المحل الذى تقام فيه الجمعة أوفى محل متصل به) بحيث لا يكون بعيدا عنه ولو لم يكن مصرا وفى ذلك تفصيل فى المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا الإقامة من شروط وجوب الجمعة ولو من مسافر اذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوما . أما الاستيطان (أى دوام الإقامة) فليس شرطا لوجوبها . ويشترط أيضا المصرف لو كان مقيما بقرية فلا تجب عليه الجمعة لقول على : (لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا فى مصر جامع أو مدينة عظيمة) =

= ومثل الإقامة في المصر الجامع الإقامة بمكان قريب منه بحيث لا يبعد عنه أكثر من غلوة وهي (أربعائة ذراع) في الأصح . والفرق بين القرية والمصر أن المصر هي ما لا يسع أكبر مساجدها أهلها المكلفين بالجمعة والقرية بخلافها وعلى هذا فتوى أكثر الفقهاء وإن كان مشهور المذهب أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود وإن لم ينفذها بالفعل .

الحنابلة — قالوا تجب الجمعة على المقيم ببلدة تقام بها الجمعة ولو كان بينه وبين المسجد الذي تقام فيه أكثر من فرسخ وكما أن الإقامة بالمصر شرط في الوجوب فالمصر أيضا شرط في الصحة فلا تصح من أهل القرى إلا إذا استوطن القرية . الواحدة أربعون رجلا فأكثر ممن تجب عليهم بحيث لا يفارقونها صيفا ولا شتاء فإن كان مقيما خارجا عن البلدة الذي تقام به الجمعة فإنها لا تجب عليه إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي تقام فيه فرسخ فأقل فإن كان بينه وبين ذلك الموضع أكثر من فرسخ فإنها لم تجب عليه . وكذا تجب على المسافر إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام بشرط أن يكون بينه وبين موضع إقامته فرسخ فأقل أيضا .

المالكية — قالوا من شروط وجوب الجمعة الإقامة بالبلد الذي تقام فيه أو بقرية أو خيمة بعيدة عنه بثلاثة أميال وثلاث فقط . وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد كما يأتي : أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولا وسيأتي أيضا ، فالمقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة وإن كانت لا تنعقد بالمسافر الذي نوى الإقامة .

أما الاستيطان وهو الإقامة بنية التأبيد فهو شرط لوجوبها ابتداءً ولصحتها فلا تجب الجمعة ابتداءً إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأبيد بحيث يمكنهم حمايتها والدود عنها من الطوارئ الغالبة ولا تصح الجمعة إلا في بلدة مستوطنة فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونووا فيه لاقامة نهرا مثلا وأرادوا أن يقيموا جمعة في ذلك =

ومن شروط وجوب الجمعة عدم العذر المبيح لتركها فتسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا أو راكبا أو محمولا . فان قدر على السعى لها راكبا

= المكان فلا تجب عليهم ولا تصح ، ولا يشترط في بلد الجمعة أن يكون مصرا فتصح في القرية وفي الاختصاص وهي البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي (البوص) وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ولا تصح لأن الغالب عليهم الارتفاع إلا اذا كانوا قرييين من بلدها فتجب عليهم تبعا كما تقدم .

الشافعية — قالوا يشترط لوجوب الجمعة الإقامة بمحلها أو بمحل قريب منه بحيث يسمعون النداء فيه إلا اذا بلغ عددهم أربعين فتجب عليهم إقامتها بمحلهم ولا يجب عليهم السعى للبلد القريب منهم ، ومتى تحققت الإقامة وجبت الجمعة ولو كان الشخص مسافرا ونوى إقامة أربعة أيام . وأما الأستيطان وهو الإقامة على التأبيد بحيث لا يظعنون عن محلهم صيفا ولا شتاء فليس شرطا لوجوب الجمعة وإنما هو شرط للانعقاد فلا تتعقد الجمعة إلا بمن كان متوطنا فلو حضر من المتوطنين أقل من أربعين وكل العدد بمقيم غير متوطن فلا تصح الجمعة ، ولا يشترط في الجمعة المصر فالقرية والبلد وغيرهما سواء في وجوب الجمعة وصحتها متى تمت شروطها ، وإنما الشرط أن تقع في بناء كما سيأتى وعلم مما تقدم ان المسافر لا تجب عليه الجمعة إلا اذا خرج من بلدها بعد فجر يومها فتجب . وأما اذا خرج قبل فجر يومها فانه لا تجب عليه ولو كان سفره قصيرا إلا اذا كان في مكان يسمع فيه نداء الجمعة من المحل الذي تقام فيه بالبلدة الذي خرج منها فلا تجب عليه اذا سمع النداء من غيره .

فان خرج الحصادون ونحوهم من العمل الى مكان أعمالهم قبل الفجر لا تجب عليهم الجمعة إلا اذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم .

(١) الحنفية — قالوا اذا لم يقدر على المشى بأى وجه سقطت عنه الجمعة لأنه حينئذ غير قادر على السعى فلا تجب عليه وان وجد حاملا باتفاق أهل المذهب . =

ولو بأجرة لا تجحف به وجبت الجمعة ومنه المتعد ان لم يجد من يحمله أو وجده
ولكنه يتضرر بالحضور اليها محولا . ولذا تسقط عن الأعمى الذى لا يجد قائدا
يقوده الى المسجد إلا اذا أمكنه الوصول الى المسجد بنفسه بدون مشقة وعن الشيخ
الحرم الذى يصعب عليه حضورها . وتسقط عن الخائف من برد وحر شديدين^(١)
ومثاهما الوحل والمطر الشديدين . وعن الخائف من حبس بحيث إن خرج اليها
يجبس ظلما . أما إن كان ظالما كأن كان مدينا قادرا على أداء دينه أو كان عليه
قود لا يرجو العفو عنه فانها لا تسقط عنه بالخوف من الحبس لذلك . وعن الخائف
على ضياع مال أو نفس أو عرض وقد تقدم ذكر باقى شروط وجوبها التى تشترك
فيها مع غيرها فى أول كتاب الصلاة ؛ وأما شروط صحتها فنما إيقاعها فى وقت الظهر
وهو من زوال الشمس الى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء كما تقدم
فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ولا بعده^(٢) .

= أما الأعمى فالأمام يقول إنها تسقط عنه كذلك ولو وجد قائدا متبرعا أو بأجر يقدر عليه
والصاحبان يقولان إن قدر على الذهاب ولو بقائد متبرع أو بأجر يقدر عليه لزمته .
(١) الحنابلة — قالوا لا تجب الجمعة على الأعمى إلا اذا وجد قائدا أو ما يقوم
مقام القائد كمد جبل من منزله الى محل الصلاة . أما اذا لم يجد ذلك فلا تجب وان
أمكنه الوصول الى المسجد بدون مشقة .

(٢) المالكية — قالوا الحر والبرد اذا اشتدا جدا بحيث يجففان الماء لأهل
البوادي كانا من الأعداء المسقطين وإلا فلا .

(٣) المالكية — قيدوا المال بأن يكون له شأن وهو الذى يجحف بصاحبه
ولو كان لغير المصلى أما لو كان قليلا لا يجحف بصاحبه فالخوف عليه لا يسقط
الجمعة .

(٤) الحنابلة — قالوا يتدئ وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر ربح
ويتهى بصيرورة ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ولكن ما قبل الزوال وقت =

وإذا خرج الوقت وهم في صلاتها ففي حكم صلاتهم خلاف في المذاهب ^(١) .
ومن شروط صحة الجمعة أن تكون في جماعة فلا تصح إذا صلوا منفردين
وللجماعة شروط مفصلة في المذاهب ^(٢) .
ومن شروط صحة الجمعة الخطبتان . وللخطبة أركان وشروط وسنن ومكروهات .

= جواز يجوز فعلها فيه وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه وإيقاعها فيه أفضل .

المالكية — قالوا وقتها من زوال الشمس الى غروبها بحيث يدركها بتمامها مع الخطبة قبل الغروب فان علم أن الوقت الباقي الى الغروب لا يسع إلا ركعة منها بعد الخطبة فلا يشرع فيها بل يصلى الظهر فان شرع فلا يصح .

(١) الحنفية — قالوا تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط ولو بعد القعود قدر التشهد .

الشافعية — قالوا اذا شرعوا في صلاتها وقد بقي من الوقت ما يسمعها ولكنهم أطالوا فيها حتى خرج الوقت لم يبطل ما صلوه بل يتونها ظهرا بانين على صلاتهم الأولى من غيرنية الظهر ويسر الإمام فيما بقي ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من أوله . أما اذا شرعوا فيها بعد أن ضاق الوقت ظانين أنه يسمعها فلم يسمعها ونخرج وهم في الصلاة بطلت صلاتهم ولا تنقلب ظهرا .

الحنابلة — قالوا اذا شرعوا في صلاة الجمعة آترو وقتها فخرج الوقت وهم فيها أتموها بجمعة .

المالكية — قالوا ان شرع في الجمعة معتقدا ادراكها بتمامها ثم غربت الشمس قبل تمامها فان كان الغروب بعد تمام ركعة بسجديتها أتمها بجمعة وإلا أتمها ظهرا .

(٢) المالكية — قالوا أقل الجماعة التي تنعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلا غير الامام ويستلزم فيهم شروط: (أحدها) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة فلا يصح =

= أن يكون منهم عبد أو صبي أو امرأة . (الثاني) أن يكونوا متوطنين فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة مثلا أو مسافر نوى الإقامة أربعة أيام . (الثالث) أن يحضروا من أول الخطبتين الى تمام الصلاة فلو بطلت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام وقبل سلامه هو فسدت الجمعة على الجميع . (الرابع) أن يكونوا مالكيين أو حنفيين فان كانوا من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين فلا تتعد الجمعة بهم إلا اذا قلدوا مالكا أو أبا حنيفة . ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضور أهل القرية كلهم بل يكفي حضور الاثنى عشر على الراجح ويشترط في الامام أن يكون ممن تجب عليه الجمعة ولو كان مسافرا نوى الإقامة أربعة أيام امكن بشرط أن تكون الإقامة بغير قصد الخطبة فان أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون إماما .

الخفية - قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الامام وإن لم يحضروا الخطبة فلو خطب بحضور واحد ثم انصرف قبل الصلاة وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك وصلى بهم صححت من غير أن يعيد عليهم الخطبة . ويشترط فيهم أن يكونوا رجالا ولو كانوا عبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم لأنهم يصلحون للإمامة في الجمعة إما لكل أحد وإما لمثلهم في الأعمى والأخرس بعد أن يخطب واحد غيرهم إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو إمام الجمعة فصلاحيتهم للاقتداء لغيرهم أولى بخلاف النساء أو الصبيان . فان الجماعة في الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة بمثلهم فيها . ويشترط أن يستمروا مع الامام حتى يسجد السجدة الأولى فان تركوه بعد ذلك بطلت صلاتهم وحدهم وأتمها هو جمعة وإن تركوه قبل أن يسجد بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة . ويشترط في الامام أن يكون ولى الأمر الذى ليس فوقه ولى أو من يأذنه بإقامة الجمعة . وهذا شرط في صحة الجمعة فلو لم يكن الامام ولى الأمر أو نائبه لم تتعد الجمعة وصلاتها الناس ظهرا . ويجوز لمن أذنه الامام بإقامة الجمعة أن ينيب غيره وأن يصرح له بذلك . =

== الشافعية — قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها أن يكونوا أربعين ولو بالامام فلا تتعقد الجمعة بأقل من ذلك . فان نقص العدد عن ذلك جاز تقليد إمام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحترز المقلد عن التلفيق كأن يكون في طهارته موافقا لذلك المذهب ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تتعقد بهم الجمعة بأن يكونوا أحرارا ذكورا مكلفين متوطنين بمحل واحد فلا تتعقد بالعييد والنساء والصبيان والمسافرين وأن يستمروا مع الامام في صلاة صحيحة مغنية عن القضاء بحيث لا تلزمهم إعادتها لعذر الى أن تنتهى الركعة الأولى . أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة بمعنى أنهم لو نوا مفارقة الامام فيها وأتموا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعهم . وكذلك الامام اذا نوى مفارقتهم فيها وأتم لنفسه . أما اذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الامام فان صلاة الجمعة تبطل على الجميع لأنه يشترط دوام العدد الى تمامها . فان أمكنهم إعادتها جمعة لا تساع الوقت وجبت وإلا صلوا ظهرا . ويشترط أيضا أن يفتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الامام صلاته بدون أن يتأخروا عنه زمنا لا يسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع فلو تأخروا عن تكبيرة الامام حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للاحرام ورفع الامام من الركوع لا يسع قراءة الفاتحة والركوع لم تتعقد الجمعة . أما الامام فان كان من الأربعين فانه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين وان كان زائدا عن الأربعين صح أن يكون صبيا أو عبدا أو مسافرا . ويشترط أن ينوى الامام الإمامة وإن كان صبيا أو عبدا أو مسافرا . وكذا يشترط في المقتدين أن ينووا الاقتداء فان لم ينو الامام أو المقتدون ذلك لم تتعقد ويشترط أيضا بقاء العدد كاملا من أول الخطبة الى انتهاء الصلاة .

الحنابلة — قالوا يشترط في جماعة الجمعة شروط : (١) أن لا يقل عددهم عن أربعين ولو بالامام . (٢) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة وهو البلد المبنى بنا . معتادا . فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أنثى ولا صبي ولا مسافر =

أركان الخطبة

فأما أركانها مفصلة في المذهب^(١) .

= ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بحل خارج عن بلد الجمعة وإن وجبت عليه تبعاً كما تقدم . (٣) أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم انصرفوا بعد مجيء بدوهم صحت . أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله فإنها تبطل وتجب لإعادتها جمعة إن أمكن ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح باثني عشر مثلاً ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر فإن الصلاة لا تبطل عليهم ويجب على الإمام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم . أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبه يشترط الأربعين . فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والإمام لا يرى ذلك ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور فإن الصلاة تبطل على الجميع .

(١) الحنفية — قالوا الخطبة لها ركن واحد وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير فيكفي لتحقيق الخطبة المفروضة تحميدة أو نسبيحة أو تهليلة نعم يكره تنزيها الافتصار على ذلك كما سيأتي في سنن الخطبة والمشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى أما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن .

الشافعية — قالوا أركان الخطبة خمسة : (أحدها) اخمد لله ويشترط أن يكون من مادة الحمد . وأن يكون مستملاً على لفظ الجلالة فلا يكفي أن يقول أشكر الله أو أثنى عليه أو الحمد للرحمن أو نحو ذلك . وجازله أن يقول أحمد الله أو أثنى عليه أو أثنى عليه أو الحمد للرحمن أو نحو ذلك . وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية . (ثانيها) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل من الخطبتين ولا بد من لفظ الصلاة فلا يكفي رحم الله سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أن يدكر اسم من أسمائه =

شروط الخطبة

وأما شروط صحة الخطبتين فأمر (أحدها) أن يتقدما على الصلاة فلا يعتد بهما إن تأخرتا عنها^(١).

= الظاهرة ولا يكفي الضمير في ذلك ولو مع تقدم المرجع على المعتمد . (ثالثا) الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ولو بغير لفظها فيكفي نحو وأطيعوا الله ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة . (رابعها) قراءة آية من القرآن في إحداها وكونها في الأولى أولى ويشترط أن تكون آية كاملة أو بعضا منها طويلا . وأن تكون مفهومة معنى مقصودا من وعد أو وعيد أو حكم أو قصة أو مثل أو خبر أما نحو قوله تعالى (ثم نظر) فلا يكفي في أداء ركن الخطبة . (خامسها) الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي كالغفران ان حفظه وإلا كفى الدعاء بالأمر الدنيوي . وأن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم .

المالكية — قالوا الخطبة لها ركن واحد وهو أن تكون مشتملة على تحذير أو تبشير ولا يشترط السجع فيهما على الأصح فلو أتى بها نظما أو نثرا صح وندب إعادتها إذا لم يصل فإن صل فلا إعادة .

الحنابلة — قالوا أركان الخطبتين أربعة : (الأول) الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ فلا يكفي أحمد الله مثلا . (الثاني) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الصلاة . (الثالث) قراءة آية من كتاب الله تعالى ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم . فنحو قوله تعالى ﴿مدهامتان﴾ لا يكفي في ذلك . (الرابع) الوصية بتقوى الله تعالى وأقلها أن يقول اتقوا الله أو نحو ذلك .

(١) المالكية — قالوا إذا أخرت الخطبتان عن الصلاة أعيدت الصلاة فقط وصح الخطبتان ولا يعيدهما إن قرب الزمن عرفا ولم يخرج الإمام من المسجد فإن طال أو خرج الإمام أعيدت الخطبتان كالصلاة .

(١) ثانياً نية الخطبة فلو خطب بغير النية لم يعتد بها للخطبة . (ثالثاً) أن تكونا بالعربية على تفصيل في المذهب ^(٢) . (رابعاً) أن تكونا في الوقت فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح .

(١) المالكية — لم يشترطوا النية في الخطبة .

الشافعية — قالوا ان النية ليست شرطاً في صحة الخطبة لكن يشترط عدم الصارف فلو عطس وحمد الله للعطاس لم يكف للخطبة لكونه قد انصرف عنها بالعطاس .

(٢) الحنفية — قالوا تجوز الخطبة بغير العربية ولو لقادر عليها سواء كان القوم عرباً أو غيرهم .

الحنابلة — قالوا لا تصح الخطبة بغير العربية ان كان قادراً عليها فان عجز عن الإتيان بها أتى بغيرها مما يحسنه سواء كان القوم عرباً أو غيرهم لكن الآية التي هي ركن من أركان الخطبتين لا يجوز له أن ينطق بها بغير العربية فيأتي بدلها بأي ذكر شاء بالعربية فان عجز سكت بقدر قراءة الآية .

الشافعية — قالوا يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة العربية فلا يكفي غير العربية متى أمكن تعلمها فان لم يمكن خطب بغيرها . هذا اذا كان القوم عرباً أما ان كانوا عجماً فانه لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقاً ولو أمكنه تعلمها ما عدا الآية فانه لا بد أن ينطق بها بالعربية إلا اذا عجز عن ذلك فانه يأتي بدلها بذكر أو دعاء عربي فان عجز عن هذا أيضاً فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ولا يترجم . وأما غير أركان الخطبة فلا يشترط لها العربية بل ذلك سنة .

المالكية — قالوا يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ولو كان القوم عجماً لا يعرفونها فان لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدي الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة .

(خامسها) : أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع الحاضرين على تفصيل في المذاهب ^(١) . (سادسها) : أن لا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفواصل طويلة وقد اختلفت في تحديده المذاهب . وزاد بعض المذاهب ^(٢) شروطا للخطبة .

(١) الحنفية — قالوا الشرط حضور واحد (على الأقل) لسماعها ممن تتعقد بهم الجمعة ولو كان أصم أو نائما أو بعيدا عن الخطيب . ويكفى حضور المريض والمسافر بخلاف الصبي والمرأة ولا يشترط السماع بالفعل .

الشافعية — قالوا يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تتعقد بهم الجمعة . أما سماعهم بالفعل فليس بشرط بل يكفي أن يسمعوه ولو بالقوة بمعنى أنهم يكونون جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه وإن انصرفوا عن سماعه بنعاس ونحوه . أما أن كانوا غير مستعدين لسماعه كأن كانوا صما أو نياما نوما ثقيلا أو بعيدين عنه فلا يجزئ الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

الحنابلة — قالوا يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة أو صمم ولو لبعضهم فإن لم يسمع العدد المذكور لخفض صوته أو بعدهم عنه لم تصح لغوات المقصود من الخطبة .

المالكية — قالوا من شروط صحة الخطبة الجهر بها فلو أتى بها سرا لم يعتد بها ولا يشترط سماع حاضرين ولا إصغاءهم وإن كان الإصغاء واجبا عليهم في ذاته .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط الموالاة بين الخطبتين أى بين أركانها وبينهما وبين الصلاة وحد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركتين بأحف ممكن فإن زاد عن ذلك بطلت الخطبة .

لمالكية — قالوا يشترط وصل الخطبتين بالصلاة كما يشترط وصلهما ببعضهما . ويقتصر الفصل لبسر عرف .

وقد ذكرت شروط صحة الخطبة كلها مجتمعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب.^(١)

= الحنفية — قالوا يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفواصل أجنبي كالأكل ونحوه . أما الفاصل غير الأجنبي كقضاء فائنة وافتتاح تطوع بينهما فإنه لا يبطل الخطبة وإن كان الأولى لإعادتها . وكذا لو أفسد الجمعة ثم أعادها فإن الخطبة لا تبطل .

الحنابلة — قالوا يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزائهما وبينهما وبين الصلاة . والموالاة هي أن لا يفصل بينهما بفواصل طويلة عرفا .

(١) الحنفية — قالوا شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون بقصد الخطبة . أن تكون في الوقت . أن يحضرها واحد على الأقل . أن يكون ذلك الواحد ممن تتعقد بهم الجمعة . أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بفواصل أجنبي . أما العربية فإنها ليست شرطا في صحة الخطبة ولو كان قادرا عليها عند الامام وشرطا للقادر عليها عندهما على ما تقدم في تكبيرة الاحرام وأذكار الصلاة .

الشافعية — قالوا شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون في الوقت . أن لا ينصرف عنها بصارف . أن تكون بالعربية . أن يوالى بين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة . أن يكون الخطيب متطهرا من الحدثين ومن نجاسة غير معفو عنها . أن يكون مستور العورة في الخطبتين . أن يخطب واقفا إن قدر فإن عجز صحت الخطبة من جلوس . أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمأنينة فلو خطب قاعدا لعذر سكت بينهما وجوبا بما يزيد عن سكتة التنفس . وكذا يسكت بينهما إن خطب قائما وعجز عن الجلوس . أن يجهز بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تتعقد بهم الجمعة أركان الخطبتين . أن يكون الأربعون سامعين ولو بالقوة . أن تقعا في مكان تصح فيه الجمعة . أن يكون الخطيب ذكرا . أن تصح إمامته بالقوم . أن يعتقد الركن ركنا والسنة سنة إن كان من أهل العلم وإلا وجب أن لا يعتقد الفرض سنة وإن جاز عكس ذلك .

سنن الخطبة

وأما سنن الخطبة فمفصلة في المذهب ^(١).

= الحنابلة - قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن تكونا في الوقت . أن يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة بنفسه فلا تجزئ خطبة عبد أو مسافر ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر . أن يشتملا على حمد الله تعالى . أن يكونا باللغة العربية أن تشتمل كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى . أن يصلى سلى رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم . أن يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما . أن يوالى بين أجزائهما وبينهما وبين الصلاة . أن يؤدبهما بنية . أن يجهر بأركانها بحيث يسمع العدد الذى تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع كنوم أو غفلة أو صمم بعضهم .

المالكية - قالوا يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن يكونا قبل الصلاة . أن تتصل الصلاة بهما . أن تتصل أجزأهما بعضها ببعض . أن يكونا باللغة العربية . أن يجهر بهما . أن يكونا داخل المسجد . أن تكونا مما تسميه العرب خطبة . أن يحضرهما الجماعة التى تتعقد بها الجمعة وهى : إثنا عشر رجلا كما يأتى وان لم يسمعوا الخطبة . القيام فيها وقيل إنه سنة وقد اعتمد كل منهما .

(١) الشافعية - قالوا سنن الخطبة هى : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولا ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يوصى الناس بالتقوى ثم يقرأ الآية ثم يدعو للمؤمنين والدعاء فى الخطبة الثانية لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق ولا بأس بالدعاء للملك والسلطان بخصوصه . وزيادة السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة عليه . والصلاة والسلام على الال والصحب . والإنصات وقت الخطبة لمن كان يسمعها لو أنصت ، أما من لا يستطيع سماعها فيندب له الذكر وأفضله سورة (الكهف) ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وأن تكون الخطبة على منبر فان لم يكن فعلى شئ مرتفع =

= عن مستوى القوم . وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب . وأن يسلم الخطيب على من كان عند المنبر قبل الصعود عليه أن يخرج من الخلوة المعهودة فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مرّ عليه كغيره . وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر . وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى . وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما ردّ القوم السلام عليه كلما سلم فواجب . وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة وإلا كره ، وأما الأذان الذي قبله على المنارة فسنة إن توقف اجتماع الناس لها عليه . وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة متوسطة بين الطول والقصر . وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة . وأن لا يلتفت الخطيب فيهما بل يستمر مستقبلاً للناس . وأن يشغل يسراه بسيف ولو من خشب أو عصا أو نحو ذلك ويشغل يمينه بحرف المنبر .

الحنابلة — قالوا سنن الخطبة هي أن يخطب الخطيب على منبر أو موضع مرتفع . وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم . وأن يسلم عليهم أيضاً بعد أن يصعد المنبر ويقبل عليهم بوجهه . وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه . وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً بقدر سورة (الخلاص) . وأن يخطب قائماً . وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا . وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه فلا يلتفت يميناً أو شمالاً . وأن يقصر الخطبتين . وأن تكون الأولى أطول من الثانية . وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته . وأن يدعو للمسلمين . ويباح الدعاء لواحد معين كوفى الأمر أو ابنه أو أبيه ونحو ذلك وأن يخطب من صحيفة .

المالكية — قالوا يسن للامام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان . وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً وقدره بعضهم بقراءة سورة (الخلاص) . ويندب أن تكون الخطبة على منبر والأفضل أن لا يصعد إلى أعلاه لغير حاجة بل يقتصر في الصعود على قدر ما يمكن من سماع الناس . وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة . وأصل البدء بالسلام سنة وكونه حال -

= الخروج هو المندوب . ويكره أن يؤخر السلام الى صعوده على المنبر فلو فعل فلا يجب على سامعه الرد عليه . وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها . وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى . وأن يتبديهما بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وختم الأولى بشيء من القرآن . وختم الثانية بقول يغفر الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك أذكروا الله يذكركم . واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين . والترضى على الصحابة . ويستحب الدعاء لولى الأمر بالنصر على الأعداء وإعزازا لاسلام به . ويستحب أيضا الطهارة فى الخطبتين . وأن يدعو فيهما بأجلز النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعافة من الأمراض والأدواء . وجاز الدعاء لولى الأمر بالعدل والاحسان ، ويندب أن يزيد فى الجهر حتى يسمع القوم الخطبة . وأن يكون جهره فى الثانية أقل من جهره فى الأولى وأن تكون الثانية أقصر من الأولى وأن يخفف الخطبتين بحيث تكونان بقدر سورة من طوال المفصل .

الحنفية — قالوا يسن للخطبة أمور : بعضها يرجع الى الخطيب وبعضها يرجع الى نفس الخطبة . فيسن للخطيب أن يكون طاهرا من الحدثين الأكبر والأصغر فإن لم يكن كذلك صححت مع الكراهة ويندب إعادة خطبة الجنب إن لم يطل الفصل . وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع فى الخطبة . وأن يخطب وهو قائم فلو خطب قاعدا أو مضطجعا أجزأه مع الكراهة . وأن يعتمد على سيف متكئا عليه بيده اليسرى فى البلاد التى فتحت عنوة بخلاف البلاد التى فتحت صلحا فانه يخطب فيها بدون سيف . وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يمينا ولا شمالا . وأن يخطب خطبتين إحداهما سنة والأخرى شرط لصحة الجمعة كما تقدم . وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب فلو ترك الجلوس أساء . وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ فى نفسه سرا ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله والشهادتين والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة بالزجر عن المعاصى والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه والتذكير بما به النجاة فى الدنيا والآخرة . =

مكروهات الخطبة

وأما مكروهات الخطبة فهي ترك سنة من السنن المتقدمة ^(١).

مبحث مكان صلاة الجمعة

لا يشترط في صحة الجمعة أن تؤدى بالمسجد فتصح في الفضاء والمنازل متى كانت مستوفية لشرائطها المتقدمة على تفصيل في المذاهب ^(٢).

= وقراءة آية من القرآن ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ويستغفر لهم ، أما الدعاء للملك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لما فيه مصلحة رعيته ونحو ذلك فإنه مندوب لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

ويسن للخطيب أيضاً أن يجلس في ناحية خلوته ويكره له أن يسلم على القوم وأن يصلى في المحراب قبل الخطبة وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) الشافعية — قالوا إن ترك السنن المتقدمة ليس مكروهاً على إطلاقه بل منه ما هو مكروه ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سامعها في خلالها . وأن ينمض الخطيب عينه لغير حاجة حال خطبته . وأن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب .

الحنابلة — قالوا إن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ومنه ما هو خلاف الأولى فمن المكروه استدبار القوم حال الخطبة ورفع يديه حال الدعاء فيها .

(٢) المالكية — قالوا لا تصح الجمعة في البيوت ولا في الفضاء بل لا بد أن تؤدى في الجامع وسيأتي تفصيل ذلك في عد الشروط مجتمعة . =

مبحث عد شروط صحة الجمعة مجتمعة

هذا وقد زاد بعض المذاهب شروطا أخرى لصحة الجمعة وقد ذكرت جميع الشروط عند كل مذهب بذيل الصحيفة^(١).

= الخنابلة — قالوا تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريبا من البناء (ويعتبر القرب بحسب العرف) فإن لم يكن قريبا لا تصح وإذا صلى الإمام في الصحراء استخلف من يصلي بالضعاف .

الشافعية — قالوا تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريبا من البناء (ويعتبر القرب بحيث يمنع المسافر من قصر الصلاة قبل مجاوزة ذلك المحل) ومثل الفضاء الخندق داخل سور البلد .

الحنفية — قالوا لا يشترط في صحة الجمعة أن تكون في المسجد إنما يشترط فيها الإذن العام من الإمام فلو أقام الإمام الجمعة في داره بحاشيته وخدمه تصح مع الكراهة ولكن بشرط أن يفتح أبوابها ويأذن للناس بالدخول فيها ومثلها الحصن والقلعة على أنه لا يضر إغلاق الحصن أو القلعة لخوف من العدو فتصح الصلاة فيها مع إغلاقها متى كان مأذونا للناس بالدخول فيها من قبل .

أما الصلاة في الفضاء فانه يشترط لصحة الجمعة فيه الإذن وأن يكون فناء المصر أى لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ أو يكون متعلقا بالمصر كالمحل الذي أعد لسباق الخيل أو لدفن الموتى أو نحو ذلك .

(١) الحنفية — قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : (الأول) : المصر أو فناؤه وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة في المصر وفناؤه على الأصح فعمد الجمعة في المساجد لا يضر ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على الصحيح إلا أن الأحوط أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر والأفضل أن يصليها في منزله حتى لا يعتقد العامة فرضيتها فان تيقن أنه سبق بالصلاة في مسجد آخر كانت هذه الصلاة واجبة وإن شك =

== كانت هذه الصلاة مندوبة . وعلى هذا يصلى بعد صلاة الجمعة عشر ركعات منها أربع سنة . والأولى أن يصليها قبل الأربع بنية آخر ظهر ثم يصلى الأربع المذكورة ويقرأ في كل ركعة منها سورة لأنها إن لم تقع بدلا عن الظهر تكون نفلا وإن وقعت فلا يضر زيادة السورة . ثم يصلى ركعتين سنة الوقت بعد ذلك . (الثانى) : أن يكون الامام في الجمعة هو ولى الأمر أو نائبه وإنما يشترط إذن ولى الأمر عند بناء المسجد وأما بعد ذلك فلا يشترط الاذن لكل خطيب لأن الاذن الأول مصطحب لكل خطيب والاذن في الخطبة إذن في الجمعة . (الثالث) : وقت الظهر . (الرابع) : الخطبة بشرائطها المتقدمة . (الخامس) : الاذن العام بمعنى أن يكون المكان الذى تقام فيه الجمعة مباحا فلو اجتمع الناس فى الجامع وأغلقوا أبوابه وصلوا الجمعة لم تجز . (السادس) : الجماعة فلو صلوها فرادى لم تجز .

الشافعية — قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : (الأول) أن تقع كلها وخطبتها فى وقت الظهر يقينا . (الثانى) : أن تقع بأبنية مجتمعة سواء كانت مصرا أو قرية أو بلدا فلا تصح فى الصحراء كما تقدم ، والضابط المعتمد لصحة الجمعة فى الابنية أن المالا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كفضاء داخل سور البلد وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه . (الثالث) : أن تقع الصلاة جماعة بشرائطها المتقدمة . (الرابع) : أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة . (الخامس) : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة على غيرها فى مكانها إن تعددت لغير حاجة فإن سبقتها جمعة أخرى يقينا صحت السابقة وبطلت اللاحقة . ويجب على من تأخرت صلاتهم أن يصلوها ظهرا إن لم يمكنهم أداؤها خلف السابقين وإن لم تسبق إحداهما الأخرى بأن تقارن إحرامهما بطلتا معا . ويجب عليهم الاجتماع جميعا وإعادتها جمعة إن أمكن وإلا صلوها ظهرا وكذلك إن حصل الشك فى السبق والمعية . أما اذا تعددت الجمعة فى البلدة لحاجة كضيق محلها عن أهلها فتصح صلاة السابقة وغيرها وإن كان يسر أن يصلوا الظهر بعد الجمعة وتعدّد الجمعة فى أماكن لا بدّ فيه من إذن الامام أو نائبه ==

= أما إقامة الجمعة فانه لا يتوقف على الإذن المذكور . (السادس) : تقدم الخطبتين بالأركان والشروط المتقدمة على ما سبق بيانه .

المساكنية — قالوا يشترط لصحة الجمعة شروط خمسة . (الأول) : استيطان قوم يمكنهم الإقامة في هذا البلد دائماً آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة كما تقدم والاستيطان شرط وجوب أيضاً . (الثاني) : حضور اثني عشر غير الامام ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ولو في أول جمعة على الصحيح . نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريبا منه بحيث يمكن الاستنجاد بهم في كل جمعة . (الثالث) : الامام ويشترط فيه أمران الأول أن يكون مقياً أو مسافراً نوى إقامة أربعة أيام وقد تقدم . الثاني أن يكون هو الخطيب فلو صلى بهم غير من خطب فـ لصلاة باطلة إلا اذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيح له الاستخلاف كرعاف ونقض وضوء فيصح أن يصلى غيره إن لم ينتظر زوال عذره في زمن قريب وإلا وجب انتظاره (والقرب مقدار صلاة الركعتين الأوليين من العشاء وقراءتهما) . (الرابع) : الخطبتان وقد تقدم الكلام عليهما . (الخامس) : الجامع فلا تصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلا . ويشترط في الجامع شروط أربعة : (الأول) : أن يكون مبنياً فلا تصح في مسجد حوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء . (الثاني) : أن يكون بناؤه مساوياً على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد فلو كان البلد أخصاصاً صح بناء المسجد من البوص . أما إذا كانت عادتهم البناء بالطوب المحروق وبنوا المسجد بالنى فلا تصح الجمعة فيه . (الثالث) : أن يكون في البلد أو خارجاً عنها قريباً منها بحيث يصل اليه دحانها . (الرابع) : أن يكون متحداً فلو تعدد في البلد الواحد فلا تصح الجمعة إلا في الجامع القديم ، وهو الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً في البلد ولو تأخر بناؤه . وبطلت في الحديد بشروط ثلاثة . أن لا يهجر القديم . وأن لا يحتاج للجديد لضيق القديم وعدم إمكان توسعته أو لحدوث عداوة في ناحيتين مثلاً في البلد بحيث يخشى من اجتماع أهل البلد في مسجد واحد حدوث فتنة وفساد والعبرة في ضيق المسجد بعدم اتساعه إن يغلب حضورهم الجمعة وإن لم تكن واجبة عليهم . وأن =

مندوبات الجمعة

وأما مندوبات الجمعة . فمنها تحسين الهيئة بأن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويتنف إبطه ونحو ذلك . ومنها التطيب والاعتسَال^(١) . ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها . ومنها الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . ومنها الاكثار

= لا يحكم حاكم بصحتها في الحديد فان انتفى شرط من هذه صحت في الجامع الجديد . ولا يشترط في الجامع أن يكون مسقوفا ولا نية إقامة الجمعة فيه على الدوام ولا إقامة الصلوات الخمس به . وتصح الجمعة برحبة الجامع والطرق المتصلة به ولا تصح على سطحه ولا البيوت المحجورة فيه التي ليست مطروقة لكل أحد كالخلوة الخاصة بالامام والمجر الخاصة بأدوات المسجد .

الحنابلة — قالوا إن شروط صحة الجمعة هي : دخول الوقت . استيطان العدد الذي لا تتعد إلا به . حضور العدد المذكور الخطبة والصلاة . الخطبتان بشرائطهما متى وجدت هذه الشروط صحت الجمعة إن كان المسجد واحدا أو متعددا لحاجة سواء أذن فيها ولى الأمر أو لم يأذن وسواء كان هو المصل إماما أو لا . أما إن كان التعدد غير حاجة فانها لا تصح إلا في المسجد الذي باشرها الامام فيه أو أذن بها فيه بخصوصه ولا يصح غيرها ولو سبق عليه فان أذن ولى الأمر باقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة أو لم يأذن أصلا فالصحيحة منها ما سبقت غيرها يفينا بتكبيره الاحرام فان وقعت الصلاة في وقت واحد بحيث قارنت بعضها يقينا في تكبيره الاحرام بطلت صلاة الجميع وأعادوها جمعة بشروطها ان أمكن وإلا صلوا ظهر . أما اذا لم تعلم السابقة في ذلك صحت واحدة لا عينها ووجب صلاة الظهر على الجميع . ومن الحاجة المبيحة للتعدد ضيق مساجد البلد عن تصح منهم الجمعة وإن لم تجب عليهم صلوا أو لم يصدوا . ومن هذا يعلم أن التعدد في القاهرة لحاجة جازون كان الأولى أن يصلى الظهر بعدها .

(١) الحكمة — قالوا الغسل للجمعة سنة لا مندوب .

من الدعاء يومها لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها رواه مسلم . ومنها المبادرة بالذهاب^(١) الى موضع إقامتها لغير الإمام . أما هو فلا يسن له التكبير . ومنها المشى بسكينة الى موضعها . ومنها أن يترين بأحسن ثيابه والأفضل ما كان أبيض^(٢) .

أحكام عامة تتعلق بالجمعة

وجوب السعى لصلاتها

يجب السعى لصلاة الجمعة اذا نودى لها بالأذان الذي بين يدي الخطيب^(٣) ويجب حينئذ ترك البيع لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ الآية . فيحرم البيع والشراء ونحوهما من كل ما يشغل عن السعى على من تلزمه الجمعة بخلاف من لا تلزمه فانه لا يحرم عليه فإن كان أحد المتعاقدين يلزمه والآخر لا يلزمه حرم عليهما أيضا لأن من لم يجب عليه أعان من يجب عليه على

- (١) المالكية — قالوا يندب الذهاب للجمعة وقت الهاجرة ويتبدى بقدر ساعة قبل الزوال . وأما التكبير وهو الذهاب قبل ذلك فمكروه .
- (٢) المالكية — قالوا المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة فان وافق يوم الجمعة يوم العيد لبس الحديد أول النهار ولو كان أسود قضاء لسنة العيد وعند الخروج للجمعة يلبس الأبيض وفاء لسنة الجمعة .
- الحنابلة — قالوا المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير .
- (٣) الحنفية — قالوا يجب السعى ويحرم البيع عند الأذان الواقع بعد الزوال الى انتهاء الصلاة وليس المراد به الأذان الذي بين يدي الخطيب .
- (٤) المالكية — قالوا اذا وقع البيع المذكور كان فاسدا ويفسخ إلا اذا فات المبيع بشيء مما يفوت به البيع الفاسد كتغير في ذات المبيع أو في سوقه فان البيع يَمْضى وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .
- الحنابلة — قالوا ان البيع المذكور لا ينعقد .

معصية . أما قبل الشروع في الآذان فلا يجب السعى إلا على من كان بعيد الدار عن محل إقامة الجمعة فانه يجب عليه السعى بقدر ما يدرك الفريضة .

مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية - قالوا يكره الكلام تحريماً حال الخطبة سواء أ كان بعيداً عن الخطيب أم قريباً منه في الأصح وسواء كان الكلام دنيوياً أو بذكرو نحوه على المشهور وسواء حصل من الخطيب لغو بذكر الظلمة أولاً ، وإذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم يصلى عليه في نفسه . ولا بأس أن يشير يده ورأسه عند رؤية المنكر . وكما يكره الكلام تحريماً حال الخطبة كذلك تكرر الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذهب . أما عند خروج الإمام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة لأن خروج الإمام عنده يقطع الصلاة والكلام وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وبقلبه . ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها لأن البدء بالسلام غير مأذون فيه شرعاً بل يأنم فاعله فلا يجب الرد عليه . وكذا تسميت العاطس . ويكره للإمام أن يسلم على الناس . وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية أو النداء لخوف على أعمى ونحو ذلك مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية - قالوا يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الإمام على المنبر بين الخطبتين ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره فالكل يحرم عليه الكلام ولو كان برجة المسجد أو الطرق المتصلة به . وانما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الإمام لغو في الخطبة كأن يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه فإن فعل ذلك سقطت حرمة . ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو لخلقة . ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام وردده على من سلم . ومنه أيضاً نهى المتكلم حال الخطبة . وكما يحرم

= الكلام تحرم الإشارة لمن يتكلم ورميه بالحصى ليسكت . ويحرم أيضا الشرب وتسميت العاطس . لكن يندب للعاطس والإمام يخطب أن يحمده الله سرا وكذلك إذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا فإنه يندب للحاضر أن يتعوذ سرا قليلا . وإذا دعا الخطيب ندب للحاضر التأمين ويكره الجهر بذلك ويحرم الكثير منه ، ومثل التأمين التعوذ والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام إذا وجد السبب لكل منهما فيندب كل منهما سرا إذا كان قليلا . وأما التنفل فيحرم بمجرد خروج الإمام للخطبة . والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة وكلامه يحرم الكلام . الشافعية — قالوا من كان قريبا من الخطيب بحيث لو أنصت يسمعه يكره له تنزيها أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة وإن لم يسمع بالفعل . أما ما زاد على أركان الخطبة فإنه لا يكره الكلام في أثناء أدائه كما لا يكره الكلام قبل الخطبة ولو خرج الإمام من خلوته ولا بعدها قبل إقامة الصلاة ولا بين الخطبتين وكذا لا يكره كلام من كان بعيدا عنه بحيث لو أنصت لا يسمع . وليس له حينذاك أن يشتغل بالذكر . ويستثنى من كراهة الكلام المذكور أربعة أمور : (الأول) : تسميت العاطس فإنه مندوب . (الثاني) : رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه الكريم من غير مبالغة في رفعه فإنه مندوب أيضا . (الثالث) : رد السلام فإنه واجب وإن كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه . (الرابع) : ما قصد به دفع أذى كأنقاذ أعمى أو التحذير من عقرب ونحوه فإنه واجب . أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها .

الحنبلة — قالوا يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم الجمعة (بحيث يسمعه) أن يتكلم حال الخطبة بأي كلام ذكر كان أو غيره ولو كان الخطيب غير عدل إلا الخطيب نفسه فإنه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصاحبة كما يجوز لغيره أن يتكلم معه بانهم يباح للمستمع أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم : عند ذكر اسمه ولكن يسن له أن يصلي عليه سرا وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء وأن يحمده إذا عطس خفية . وأن يشمت العاطس وأن يرد السلام بالقول لا بالإشارة . =

مبحث تخطى رقاب الناس يوم الجمعة
وعلم جواز السفر يومها
لا يجوز تخطى رقاب الناس يوم الجمعة على تفصيل في المذاهب .^(١)

= أما من كان بعيدا عن الخطيب . بحيث لا يسمعه فانه يجوز له الكلام وإذا اشتغل بالقراءة والذكر ونحو ذلك كان أفضل من السكوت . وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب . وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو بعدهما ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين ولا عند شروع الخطيب في الدعاء لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة والدعاء لا يجب الإنصات له . ومن سمع غيره يتكلم فليس له اسكانه بالقول بل له أن يسير له بوضع أصبعه السبابة على فيه . وقد يجب الكلام حال الخطبة إذا كان لا تقاذ أعمى أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

(١) الحنفية — قالوا تخطى الصفوف يوم الجمعة لا بأس به بشرطين : (الأول) أن لا يؤذى أحدا به بأن يطأ ثوبه أو يمس جسده . (الثاني) أن يكون ذلك قبل شروع الإمام في الخطبة وإلا كره تحريما ويستثنى من ذلك ما إذا تخطى لضرورة كأن لم يجد مكانا يجلس فيه إلا بالتخطى فيباح له حينئذ مطلقا .

الشافعية — قالوا تخطى الرقاب يوم الجمعة مكروه وهو أن يرفع رجله ويخطى بها كتف الجالس . أما المرور بين الصفوف بغير ذلك فليس من التخطى . ويستثنى من التخطى المكروه أمور : منها أن يكون المتخطى ممن لا يؤذى منه كأن يكون رجلا صالحا أو عظيما فانه لا يكره . ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها فيسن له في هذه الحالة أن يتخطى ليسدها . ومنها أن يجلس في الصفوف الأمامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تعتقد بهم الجمعة كاصبيان ونحوهم وله يجب في هذه حالة على من تعتقد بهم الجمعة أن يتخطوا لرقب . ومنها أن يكون المتخطى إمام الجمعة إذ يمكنه لوصول المنبر لا بالتخطى . =

وكذا لا يجوز السفر يومها على التفصيل ^(١) .

— الحنابلة — قالوا يكره لغير الإمام والمؤذن بين يدي الخطيب إذا دخل المسجد لصلاة الجمعة أن يتخطى رقاب الناس إلا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ولا يمكنه الوصول إليها إلا بالتخطي فإنه يباح له ذلك . والتخطي المكروه هو أن يرفع رجله ويخطي بها كتف الجالس .

المالكية — قالوا يحرم تخطي الرقاب حال وجود الخطيب على المنبر ولو كان لسد فرجة في الصف . ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر إن كان لغير سد فرجة ولم يترتب عليه إيذاء أحد من الجالسين . فإن كان لسد فرجة جاز . وإن ترتب عليه إيذاء حرم ، ويجوز التخطي بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا يكره الخروج من المصير يوم الجمعة بعد الأذان الأول إلى أن يصلي الجمعة على الصحيح . أما السفر قبل الزوال فلا يكره .
المالكية — قالوا يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها في طريقه وإلا جاز كما يجوز السفر قبل الفجر . أما السفر بعد الزوال فحرام ولو كان قبل الأذان إلا لضرورة كفوات رفقة يخشى منه ضررا على نفسه أو ماله وكذا إذا علم أنه يدركها في طريقه فيجوز له السفر في الحالتين .

الشافعية — قالوا يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها إلا إذا ظن أنه يدركها في طريقه أو كان السفر واجبا كالسفر للنجاة من خطر أو خوف فوته . أو كان لضرورة تخوفه فوات رفقة يلحقه ضرر بفوتهم . وأما مجتذ الوحشة بفوتهم فلا يبيح السفر . أما السفر قبل فجرها فمكروه .

الحنابلة — قالوا يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال إلا إذا لحقه ضرر كتخلفه عن رفقة في سفر مباح فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ . أما السفر قبل الزوال فمكروه وإنما يكون السفر المذكور حراما أو مكروها إذا لم يأت بها في طريقه وإلا كان مباحا .

مبحث تصحح الجمعة ممن لا تجب عليهم

من لا تجب عليهم الجمعة تصحح منهم إذا فعلوها بدل صلاة الظهر بل يستحب لهم صلاة الجمعة إلا المرأة على تفصيل في المذاهب^(١).

مبحث لا يصح لمن فائته الجمعة بغير عذر

أن يصلى الظهر قبل فراغ الإمام

من وجبت عليه الجمعة وتخلف عن حضورها بغير عذر لا يصح له أن يصلى الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة بسلامه منها فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تتعقد^(٢).

(١) الحنفية — قالوا الأفضل للمرأة أن تصلى في بيتها ظهراً لمنعها عن الجماعة سواء كانت عجوزاً أو غيرها .

المالكية — قالوا إن كانت المرأة عجوزاً لا ارب للرجال فيها جاز حضورها الجمعة وإن كان فيها ارب كره حضورها . أما الشابة فإن خيف من حضورها الفتنة حرم عليها الحضور وإلا كره .

الحنابلة — قالوا يباح للمرأة الحضور لصلاة الجمعة إن كانت غير حسنة فإن كانت حسنة كره .

الشافعية — قالوا يكره للمرأة حضور الجماعة إن كانت مشتهة ولو في ثياب بالية وكذا غير المشتهة إن تزينت أو تطيبت . ومحل ذلك إن أذن لها وليها بالحضور وإلا حرم عليها حضور الجماعة كما يحرم حضورهن إذا خيفت الفتنة .

(٢) الحنفية — قالوا من لا عذر له يعمه عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الإمام انعقد ظهره . وقولاً فإن اقتصر على ذلك بأن أنصرف عن الجمعة بالمرّة صح ظهره وإن حرم عليه ترك الجمعة . أما إذا لم ينصرف بأن مشى إلى الجمعة . فإن كان الإمام لم يفرغ من صلاته بطل ظهره . بل مشى إذا انفصل عن =

أما من لم تجب عليه الجمعة كالمرضى ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ولو حال اشتغال الإمام بصلاة الجمعة ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذره^(١) . أو إذا لم يرج ذلك فيندب له تعجيلها في أول وقتها ولا ينتظر سلام الإمام .

مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة
من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره جاز له أن يصلي الظهر جماعة على تفصيل في المذاهب^(٢) .

= داره وانعقد نقلا ووجب عليه أن يدخل مع الإمام في صلاته فإن لم يدركه أعاد الظهر . وإن كان الإمام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهره بالمشى ومثله ما إذا كان مشيه مقارنا لفراغ الإمام أو قبل إقامة الجمعة .

المالكية — قالوا من تلزمه الجمعة وليس له عذر يبيح له التخلف عنها إن صلى الظهر وهو يظن أنه لو سعى إلى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح ويعيدها أبدا وأما إذا كان بحيث لو سعى إلى الجمعة لا يدرك منها ركعة فصلاته الظهر صحيحة كما تصح ممن لا تلزمه الجمعة ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .
(١) الحنفية — قالوا يسن للعذر تأخير صلاة الظهر بعد صلاة إمام الجمعة .
أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيها سواء رجا زوال عذره أو لا .

(٢) الحنفية — قالوا من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمصر بجماعة . أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كغيره من باقي الأيام .
الشافعية — قالوا من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره سن له أن يصلي الظهر في جماعة ولكن إن كان عذره ظاهرا كالسفر ونحوه سن له أيضا لإظهار الجماعة وإن كان عذره خفيا كالجوع الشديد سن لإخفاء الجماعة . ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أن يصلي الظهر عقب سلام الإمام فورا . =

مبحث من فائته ركعة من الجمعة مع الإمام

من فاته إدراك الامام في أول ركعة من الجمعة فإن أدرك معه الركعة الثانية أتمها جمعة وإن لم يدرك معه الركعة الثانية أتمها ظهراً^(١).

مبحث الترقية بين يدي الخطيب

الترقية المعروفة بين يدي الخطيب وهي قراءة آية (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) الآية. وحديث إذا قلت لصاحبك اخرج بدعة وفي جوازها اختلاف في المذاهب^(٢).

= الحنابلة — قالوا من فائته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها عليه فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع إظهاره ما لم يخش الفتنة من إظهار جماعتها وإلا طلب إخفاؤها.

المالكية — قالوا تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من معذور يمنعه عذره من حضور الجمعة كالمرضى الذي لا يستطيع السعي لها والمسجون ويندب له إخفاء الجماعة لئلا يتهم بالاعراض عن الجمعة كما ينسب له تأخيرها عن صلاة الجمعة. أما من ترك الجمعة بغير عذر أو لعذر لا يمنعه من حضورها تخوف على ما له لو ذهب للجمعة فإنه يكره له الجماعة في الظهر.

(١) الحنفية — قالوا من أدرك الامام في أى جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ولو في تشهد سجود السهو وأتمها جمعة على الصحيح.

الحنابلة — قالوا من أدرك مع امام الجمعة ركعة واحدة بسجودتيها أتمها جمعة وإلا أتمها ظهراً إن كان يصلي الجمعة في وقت الظهر بشرط أن ينويه وإلا أتمها فلاً ووجب عليه صلاة الظهر.

(٢) الحنفية — قالوا ان الكلام بعد خروج الامام من خلوته أن يمرغ من صلاته مكره تحريماً سواء كان ذكر أو كلاماً دنيوياً على المعتد وهذا مذهب =

مبحث صلاة الجماعة

تعريفها

الجماعة : هي الارتباط الحاصل بين صلاة المأموم والإمام . ونتحقق بواحد مع الامام فأكثر سواء كان الواحد رجلاً أو امرأة أو صبياً ميمناً .

= الإمام وقال صاحبه لا يكره الكلام إلا حال الخطبة . أما بعد خروج الإمام من خلوته وحال جلوسه على المنبر ساكناً فلا يكره الكلام وإنما تكرر الصلاة كما تقدم . ومن هذا يتبين أن الترقية جائزة عندهما لا عنده . وعلى كل حال فهي بدعة ومثل الترقية في الحكم تلقين الأذان بين يدي الخطيب والمكروه هو تلقين الأذان الثاني لأن الأول مشروع إلا إذا كان بصوت ضعيف لا يسمعه الناس فإن الأذان الثاني يكون هو المعتبر حينئذ . وكذا قول المرقى إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب الخ الحديث .

الشافعية — قالوا إن الترقية المعروفة بالمساجد بدعة حسنة لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحذير من الكلام والامام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث .

المالكية — قالوا الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها إلا إذا شرطها الواقف في كتاب وقفه فتجوز .

الحنابلة — قالوا لا بأس بالكلام مطلقاً قبل الخطبتين وبعدهما وبين الخطبتين إذا سكت الخطيب . وبياح الكلام إذا شرع الخطيب في الدعاء كما تقدم ومن ذلك يعلم حكم الترقية عندهم .

(١) الحنابلة — قالوا لا تتحقق الجماعة بالصبي المميز وحده مع الامام في صلاة
=

دليل مشروعيتها

الجماعة : مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ الآية . دلت هذه الآية على أنها مشروعة في حالة الخوف ولا ريب أن حالة الأمن أولى . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ؛ وأما الاجماع فقد انفقت الأئمة على مشروعيتها .

حكمها

وفي حكم صلاة الجماعة تفصيل في المذاهب .^(١)

= المالكية - قالوا لا تتحقق الجماعة بامام وصبي فقط ولذلك يندب لمن أم الصبي وحده أن يعيد الصلاة في جماعة كما يأتي :

(١) المالكية - قالوا في حكم الجماعة قولان : أحدهما مشهور . والثاني أقرب الى التحقيق . فأما الأول فهو انما سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل وفي كل مسجد وفي البلد على أنه ان قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها وإلا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة . وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد فان تركها جميع أهل البلد قوتلوا وان قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقيين . وسنة في كل مسجد للرجال ، ومندوبة لكل مصل في خاصة نفسه ، وصلاة النساء في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المساجد وتندب لمن الجماعة بشرط أن يكون إمامهن رجلا كما يأتي : وهذا التفصيل كله بالنسبة للفرائض الخمس أداء كانت أو قضاء .

أما الجمعة فالجماعة شرط لصحتها كما تقدم . وأما الجنازة فهي مندوبة فيها ، وأما النوافل فمنها ما تستحب فيه الجماعة كالتراويح . ومنها ما لا تتحقق سنته إلا بالجماعة كإيمدين والكسوف والاستسقاء فان الجماعة فيها شرط لوقوعها سنة . =

= ومنها ما تركه فيه كالنفل المطلق اذا كانت فيه كثيرة أو كان بمكان مشهور كالمسجد فان كانت الجماعة قليلة ووقعت بمكان غير مشهور جازت .

الحنبالة — قالوا الجماعة تارة تكون واجبة وجوبا عينيا ، وتارة تكون شرطا لصحة الصلاة ، وتارة تكون سنة ، وتارة تكون مباحة ، وتارة تكون مكروهة ، فتعجب عينا في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة على الرجال الأحرار القادرين عليها ولو كانوا مسافرين أو في شدة الخوف بشرط أن تكون أداء . وتشترب لصلاة الجمعة ولصلاة العيد التي يسقط بها فرض الكفاية وهي التي تؤدي أولا . أما المكررة فلا يشترط فيها الجماعة كما تقدم ، وتسب للرجال المذكورين اذا كانت الصلاة قضاء كما تسب الصلاة الجنازة للنساء اذا كن منفردات عن الرجال سواء كان إمامهن رجلا أو امرأة ، وتركه للمرأة الحسنة اذا كانت مع الرجال وتباح للمرأة غير الحسنة اذا كانت معهم . أما النوافل فمنها ما تسب فيه الجماعة وذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين في غير المرة الأولى ، ومنها ما تباح فيه الجماعة وذلك كصلاة التهجد ورواتب الصلوات المفروضة .

الشافعية — قالوا الجماعة تارة تكون فرض عين ، وتارة تكون فرض كفاية . وقد تكون مندوبة . وقد تكون مكروهة . وقد تكون خلاف الأولى . وقد تكون محرمة . وقد تكون مباحة . فتكون فرض عين في خمس مواضع : (الأول) الركعة الأولى من الجمعة أما الركعة الثانية فان الجماعة فيها سنة فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلها وحده صححت صلاته . (الثاني) في كل الصلاة التي أعيدت ثانيا في الوقت . (الثالث) في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر وتفترض الجماعة في الصلاة الثانية المجموعة . أما الأولى فيصح أن يصلها منفردا . (الرابع) في الصلاة التي نذر أن يصلها جماعة . (الخامس) الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصلها جماعة إلا اثنان فاذا فرض انه لم يوجد في بلدة إلا اثنان فان الجماعة تكون فرضا عليهم وتكون فرض كفاية على الرجال الأحرار العقلاء المقيمين بالبلد الذين ليس لهم عذر من الأعذار الآتية . وإنما تكون فرض كفاية في الركعة =

= الأولى من الصلوات المفروضة إذا كان يصليها أداء، وتكون مندوبة للنساء والأرقاء والمسافرين وللعاة إذا كانوا عيما أو في ظلام فإن لم يكونوا كذلك كانت مباحة ، وتندب أيضا للمعذورين إذا لم ينووا بالعدر إسقاط الجماعة ، وتندب في العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح ووتر رمضان ، وفي صلاة مقضية خلف مثلها من نوعها كصلاة ظهر خلف ظهر مثلها ، وفي ظهر المعذورين يوم الجمعة ، وتحرم الجماعة فيما إذا وجد الإمام في التشهد الأخير وعلم أنه لو أقتدى به لم يدرك ركعة من الوقت بخلاف ما لو صلى منفردا فإنه يدركها فيه فيجب ترك الجماعة في هذه الحالة ، وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه وفي فرض خلف نفل وعكسه وفي تراويح خلف وتر وعكسه وفي مسجد غير مطروق بغير إذن إمام الراتب ، وتباح لصبي ميز وصلاة الجنائزة كالمكتوبة في حكم الجماعة .

الحنفية — قالوا صلاة الجماعة سنة عين ، مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة على الأصح . فيأثم تاركها إذا اعتاد الترك ، وإنما تسن في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار غير المعذورين بعذر من الأعذار الآتية إذا لم يكونوا عراة ، فهي ليست مشروعة للنساء . وتكره تحريما إن صلت بهن امرأة وإن صحت إمامتها وصلاتهن . أما إذا صلى بهن رجل فاذا كان في المسجد فلا كراهة في الجماعة وإن كره ذهابهن إلى المسجد خشية الفتنة وإذا كان في المنزل كره جماعتهن خلف الرجل إن لم يكن زوجا له أو محرما أو لم يكن بالمنزل رجل آخر سوى الإمام وإلا فلا كراهة ، وكذا تكره تحريما جماعة العراة فيجب أن يصلوا فردى والأفضل لهم أن يصلوا قعودا بالإيماء متباعدين عن بعض كما تقدم . وقد تكون الجماعة شرطا لصحة الصلاة كما في الجمعة والعيدين وقد تكون سنة كفية في صلاة التراويح والجنائز وقد تكون مكروهة كما في صلاة النافلة مطلقا والوتر في غير رمضان إذا زاد المقتدون على ثلاثة . أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان : أحدهما أنها مستحبة فيه .

الثاني أنها غير مستحبة بل يصلي به في بيته منفرد وقد رجح الثاني .

شروطها

يشتط لصحة الجماعة شروط : منها الاسلام فلا تصح إمامة الكافر . ومنها البلوغ في الصلاة المفروضة فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي مميز فيها وأما اقتداء البالغ بالصبي في النفل فهو صحيح^(٢) كإقتداء صبي بمثله . ومنها العقل فلا تصح إمامة المجنون إذا كان لا يفقه من جنونه . أما إذا جن جنونا متقطعا بحيث يفقه أحيانا فتصح إمامته حال إفاقته وتبطل حال جنونه . ومنها الذكورة المحققة إذا كان المقتدى به رجلا أو خثى فلا يصح أن تكون المرأة ولا الخثى المشكل إماما للرجل لا في فرض ولا في نفل أما إذا كان المقتدى نساء فلا تشتط^(٣) الذكورة في إمامته بل يصح أن يكون الإمام امرأة أو خثى . ومنها القراءة بحيث يحسن الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به إذا كان المأموم قارئاً يحسن ذلك فلا يجوز أن يقتدى قارئاً بأمي . أما اقتداء أمي بمثله فصحيح وإن وجد قارئ يصلي بهما . ومنها السلامة^(٤) من الأعذار

(١) الشافعية — قالو يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة فيشتط أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به فإن كان زائدا عنهم صح أن يكون صبياً مميزاً .
(٢) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقاً لا في فرض ولا في نفل على الصحيح .

(٣) المالكية — قالوا لا يصح أن تكون المرأة ولا الخثى المشكل إماماً للرجال أو نساء لا في فرض ولا في نفل فالذكورة شرط في الإمام مطلقاً مهما كان المأموم .
(٤) المالكية — قالوا لا يصح اقتداء أمي عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله إن وجد قارئ ويحب عليهما معا أن يقتديا به وإلا بطلت صلاتهما . أما القادر على قراءة الفاتحة ولكنه لا يحسنها فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله أن وجد من يحسن القراءة فإن اقتدى بمثله صح . أما إذا لم يوجد قارئ فيصح اقتداء الأمي بمثله على الأصح .
(٥) المالكية — قالوا لا يشتط في صحة الإمامة سلامة الإمام من الأعذار المعفو عنها في حقه فإذا كان الإمام به سلس بول معفو عنه لملازمته ولو نصف الزمن كما =

كالرعاف الدائم واغلات الريح وسلس البول ونحوها فلا تصح إمامة من قام به عذر من هذه الأعذار إلا لمعدور مثله بشرط أن يتحد عذرهما فلا يصح اقتداء مبطلون بمن به سلس بول مثلاً .

ومنها الطهارة من الحدث والخبث فلا تصح إمامة من به حدث أو خبث وفي ذلك تفصيل في المذاهب ^(١) .

= تقدم صحت إمامته، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة إمامته صحيحة نعم يكره أن يكون إماماً لصحيح ليس به عذر .
الشافعية — قالوا إذا كان العذر القائم بالإمام لا تجب معه إعادة الصلاة لإمامته صحيحة ولو كان المقتدى سليماً .

(١) المالكية — قالوا لا تصح إمامة المحدث إن تعمد الحدث وتبطل صلاة من اقتدى به . أما إذا لم يتعمد كأن دخل في الصلاة ناسياً الحدث أو غلبه الحدث وهو فيها فإن عمل بالمأمومين عملاً من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن غلبه بطلت صلاتهم كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الإمام . أما إذا لم يعلموا بحدثه ولم يعلم الإمام أيضاً إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة وأما صلاة الإمام فباطلة في جميع الصور لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة وحكم صلاة الإمام والمأموم إذا علق بالإمام نجاسة كآخكه إذا كان محدثاً في دناء التفصيل إلا أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم كما تقدمه .

الشافعية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمحدث ذي علم مأموم به ابتداءً فإن علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة ونتم صلاته وصحت وكفاه ذلك وإن علم المأموم بحدث إمامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة وله ثواب الجماعة أما صلاة الإمام فباطلة في جميع الأحوال فتقدم 'نشهد' على سرور الصلاة ويجب عليه عادتاً . ولا يصح الاقتداء أيضاً بمن به نجاسة حتى يكره جف مع علمه المقتدى =

ومنها أن يكون صحيح اللسان بحيث ينطق بالحروف على وجهها فان لم يكن كذلك كأن يبذل الراء غينا أو السين ثاء أو الذال زايا فانه لا تصح إمامته إلا لمثله^(١) ويجب عليه أن يجتهد في تقويم لسانه ورده الى الصواب فان قصر مع قدرته على ذلك بطلت إمامته لمثله بل بطلت صلاته ، وإن عجز عن ذلك صحت صلاته وإمامته . أما التمام^(٢) وهو الذي يكرر التاء في كلامه والفاء وهو الذي يكرر الفاء فامامتهما صحيحة لغير من يماثلهما مع الكراهة .

= بذلك بخلاف ما اذا جهله فان صلاته صحيحة في غير الجمعة وكذا في الجمعة اذا تم العدد بغيره وإلا فلا تصح للجميع لتقص العدد المشروط في صحة الجمعة . أما اذا كانت على الامام نجاسة ظاهرة بحيث لو تأملها أدركها فانه لا يصح الاقتداء به مطلقا ولو مع الجهل بحاله .

الحنابلة — قالوا لا تصح إمامة المحدث حدثا أصغر أو أكبر ولا إمامة من به نجاسة اذا كان يعلم بذلك فان جهل ذلك وجهله المقتدى أيضا حتى تمت الصلاة صحت صلاة المأموم وحده سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها إلا أنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها وهو الأربعين بغير هذا الامام وإلا كانت باطلة على الجميع كما تبطل عليهم أيضا اذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث ان كان لا يتم العدد إلا به .

الحنفية — قالوا لا تصح إمامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته . أما صلاة المقتدين به فصحيحة إن لم يعاموا بفساد صلاته فان علموا بشهادة عدول أو بإخبار الامام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم اعادتها فان لم يكن الامام الذي أخبر بفساد صلاته عدلا فلا يقبل قوله ولكن يستحب لهم اعادتها احتياطا .

(١) الحنفية — قالوا ويجب عليه أيضا أن يقرأ من المواضع التي يستقيم فيها لسانه من القرآن .

(٢) الحنفية — قالوا التمام والفاء هما مثل الألف في عدم صحة إمامتهما إلا بمثلهما .

وأما الأرت، وهو من يأتي بادغام في غير موضعه كأن يقول المتقيم بدل المستقيم فيجب عليه أن يجتهد في إصلاح لسانه فإن قصر مع القدرة بطلت صلاته وإمامته وإن عجز ولم يستطع إصلاحه صححت صلاته وإمامته لمثله ^(١) .
ومنها أن لا يكون الإمام مأموماً ولو مسبوقاً على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا الألتغ والتمتصم والغافاء والأرت ونحوهم من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف أو يدغم حرفاً في غيره إمامته وصلاته صحيحتان ولو كان المقتدى به سالماً من هذا النقص ولو وجد من يعلمه وقبل التعليم واتسع الوقت له . ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على الراجح .

(٢) المالكية — قالوا من اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته سواء كان المقتدى مسبوقاً مثله أولاً أما إذا حاكى المسبوق مسبوقاً آخر في صورة إتمام الصلاة بعد سلام الإمام من غير أن ينوي الاقتداء به فصلاته صحيحة وكذا إن كان المسبوق لم يدرك مع إمامه ركعة كأن دخل مع الإمام في التشهد الأخير فيصح الاقتداء به لأنه منفرد لم ينبت له حكم المأمومية .

الحنفية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمسبوق سواء أدرك مع إمامه ركعة أو أقل منها فلو اقتدى إثنان بالإمام وكانا مسبوقين وبعد سلام الإمام نوى أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى أما إن تابع أحدهما الآخر لبتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بإمامهما السابق .

الشافعية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموماً فإن فتدى به بعد أن سلم الإمام أو بعد أن نوى مفارقتة (ونية المفارقة حاضرة عندهم) صح الاقتداء به وذلك في غير الجمعة أما في صلاتها فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة — قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموماً فإن سلم إمامه وكان مسبوقاً صح فداء مسبوق مثله به إلا في صلاة الجمعة فإنه لا يصح اقتداء المنسبوق بمثله .

ومنها أن يكون الإمام حراً وهذا شرط خاص بإمام الجمعة فلا تصح إمامة الرقيق فيها^(١).

مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب

ومنها أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم فلو صلى حنفى خلف شافعى سال منه دم ولم يتوضأ بعده أو صلى شافعى خلف حنفى لمس امرأة مثلاً فصلاة المأموم باطلة لأنه يرى بطلان صلاة إمامه^(٢).

مبحث تقدم المأموم على إمامه وتمكن المأموم من ضبط أفعال الإمام

ومنها أن لا يتقدم المأموم على إمامه في غير الصلاة حول الكعبة^(٣) فإن كانت الصلاة من قيام فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام

(١) الشافعية — قيدوا ذلك بما إذا كان الإمام من جملة العدد الذى لا تتعقد إلا به أما إذا كان زائداً عليه فتصح إمامته .

الحنفية — قالوا لا تسترط الحرية في إمام الجمعة كغيرها كما سبق .

(٢) المالكية والحنابلة — قالوا ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام فقط فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفى أو شافعى لم يسمح جميع الرأس في الوضوء فصلاته صحيحة لصحة صلاة الإمام في مذهبه ، وأما ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعى يصلى نفلاً فصلاته باطلة لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم كما يأتى تفصيله .

(٣) المالكية — قالوا لا يسترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام فلو تقدم المأموم على إمامه ولو كان المتقدم جميع المأمومين صحت الصلاة على المعتمد .

(٤) الشافعية — قالوا لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كانا في جهة واحدة أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه فإنه يصح تقدمه عليه .

وإن كانت من جلوس فالعبرة بعدم تقدّم معجزه على عجز الإمام فإن تقدّم المأموم في ذلك لم تصح صلاته . أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة ^(١) . ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه برؤية أو سماع ولو يبلغ فحق تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته إلا إذا اختلف مكانهما فإن صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

== ويكره التقدم لغير ضرورة كضيق المسجد وإلا فلا كراهة . ومحاذاة المأموم لإمامه مثل تقدمه عليه في جميع ما تقدّم .

(١) الشافعية — قالوا تكره محاذاة المأموم لإمامه .

(٢) الشافعية — قالوا إذا كان الإمام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف سواء كانت المسافة بين الإمام والمأموم تزيد على ثلاث مائة ذراع أو لا فلو صلى الإمام في آخر المسجد والمأموم في أوله صح الاقتداء بشرط أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم إليه (بَاب مَسْمَر) قبل دخوله في الصلاة فلو سدّت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر كما لا يضر الباب المغلق بينهما . ولا فرق في ذلك بين أن يكون إمكان وصول المأموم إلى الإمام مستقبلا أو مستدبرا للقبلة وفي حكم المسجد رحبته ونحوها . أما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد فإن كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريبا بذراع الآدمي صحت الصلاة ولو كان بينهما فاصل كنهج تجرى فيه السفن أو طريق يكثر مرور الناس فيه على المعتمد بشرط أن لا يكون بينهما حائل يمنع المأموم من الوصول إلى الإمام أو أراد ذلك بحيث يمكنه الوصول إليه غير مستدبر للقبلة . ولا فرق في الحائل الضارين أن يكون بابا مسمرا أو مغلقا أو غير ذلك فإن كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه فإن كانت المسافة بين من كان خارجا عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلاثمائة ذراع بطل "الاقتداء" ولا فيصح بشرط أن لا يكون بينهما حائل الذي مر ذكره في صلاتهما خارج المسجد .

= الحنفية — قالوا اختلاف المكان بين الإمام والمأموم مفسد للاقتداء سواء اشتبه على المأموم حال إمامه أو لم يشتبه على الصحيح فلو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه فإن الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان . أما إذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط المسجد فإن صلاة المقتدى تصح إذا لم يشتبه عليه حال الإمام ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفا . فإن اتحد المكان وكان واسعا كالمساجد الكبيرة فإن الاقتداء يكون به صحيحا ما دام لا يشتبه على المأموم حال إمامه إما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيره الاحرام مجزئ التبليغ لأن صلاته تكون باطلة حينئذ فتبطل صلاة من يقتدى بتبليغه وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الإمام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العجلة (العربة) أو نهر يسع زورقا يمر فيه فإن فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء أما الصحراء فإن الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الإمام والمأموم خلاء يسع صفيين ومثل الصحراء المساجد الكبيرة (جدا) كبيت المقدس .

المالكية — قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء فإذا حال بين الإمام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلاة المأموم صحيحة متى كان متمكنا من ضبط أفعال الإمام . نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد . مقتديا بإمامه فصلاته باطلة لأن الجامع شرط في صحة الجمعة كما تقدم .

الحنابلة — قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي وهو أن حال بين الإمام والمأموم نهر تجرى فيه السفن بطلت صلاة المأموم وتبطل صلاة الإمام أيضا لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به وإن حال بينهما طريق فإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة لم يصح الاقتداء ولو اتصلت الصفوف بالطريق . وإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة =

مبحث نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامة

ومن شروط صحة الإمامة: نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة الاحرام من المأموم حقيقة أو حكماً على ما تقدم في بحث النية فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ثم وجد إماماً في أثناءها فنوى متابعتها فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد بأن ينوى مفارقة^(٣)

= كالجمعة ونحوها مما يكثر فيه الاجتماع فان انصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الإمام والمأموم وان لم تتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء وان كان الإمام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الاحرام أما اذا كانا خارج المسجد أو المأموم خارجه والإمام فيه فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الإمام أو يرى من ورائه ولو في بعض الصلاة أو من شبك ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

(١) الحنفية — قالوا نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار لأن الجماعة شرط في صحتهما فلا حاجة الى نية الاقتداء .

(٢) الشافعية — قالوا لا تسترط نية الاقتداء في أول الصلاة فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صححت مع الكراهة إلا في الجمعة ونحوها مما تسترط فيه بجماعة فانه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام .

(٣) الشافعية — قالوا يصح للمأموم أن ينوى مفارقة إمامه ولو من غير عذر لكن يكره ان لم يكن هناك عذر ويستثنى من ذلك الصلاة التي تسترط فيها بجماعة كالجمعة فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها .

الحنفية — قالوا تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد إلا إذا جلس مع إمامه جلوساً لا يخرج بقدر الشبهة ثم عرضت ضرورة ذنبه يسد وبركه واذا تركه دون عذر صححت الصلاة مع الاتم كما سيأتي في مبحث حول مفتدى .

الإمام إلا لضرورة كأن أطل عليه الإمام . ومن الشروط نية الإمام الإمامة وذلك في أمور مفصلة في المذاهب^(١) . ومنها أن لا يكون الإمام أدنى حالا من المأموم

(١) الحنابلة — قالوا يشترط في صحة الاقتداء نية الإمام الإمامة في كل صلاة فلا تصح صلاة المأموم اذا لم ينو الإمام الإمامة .

الشافعية — قالوا يشترط في صحة الاقتداء أن ينو الإمام الجماعة في الصلوات التي يتوقف صحتها على الجماعة كالجمعة والمجموعة للمطر والمعادة .

الحنفية — قالوا نية الإمامة شرط لصحة صلاة المأموم اذا كان إماما لنساء فتفسد صلاة النساء اذا لم ينو إمامهن الإمامة وأما صلاته هو فصحيحة ولو حادثه امرأة كما تقدم في المحاذرة .

المالكية — قالوا نية الإمامة ليست بشرط في صحة صلاة المأموم ولا في صحة صلاة الإمام إلا في مواضع : (أولا) صلاة الجمعة فاذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته وصلاة المأموم : (ثانيا) الجمع ليلة المطر ولا بد من نية الإمامة في افتتاح كل من الصلاتين فاذا تركت في واحدة منهما بطلت على الإمام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها وصحت مانوى فيها الإمامة إلا اذا ترك النية في الأولى فتبطل الثانية أيضا تبعالها ولو نوى فيها الإمامة وقال بعض المالكية أن الأولى لا تبطل على أى حال لأنها وقعت في محلها : (ثالثا) صلاة الخوف على الكيفية الآتية وهى : أن يقسم الإمام الجيش نصفين يصلى بكل قسم جراً من الصلاة فاذا ترك الإمام نية الإمامة بطلت الصلاة على الطائفة الأولى فقط وصحت للإمام والطائفة الثانية : (رابعا) المستخلف الذي قام مقام الإمام لعذر فيشترط في صحة صلاة من أقتدى به أن ينو هو الإمامة فاذا لم ينوها فصلاة من أقتدى به باطلة وأما صلاته هو فصحيحة ولا تشترط نية الإمامة لحصول فضل الجماعة على المعتمد فلو أم شخص قوما ولم ينو الإمامة حصل له فضل الجماعة. والمراد بكون نية الإمامة شرطا في المواضع السابقة أن لا ينو الانفراد .

فلا يصح اقتداء مقرض^(١) بمنفعل ولا قادر على الركوع مثلاً بالعاجز عنه ولا كاس بعار لم يجد ما يستتر به ولا متطهر بمنجس عجز عن الطهارة ونحو ذلك كاقْتداء القارئ بالأُمي كما تقدّم نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام على تفصيل في المذاهب^(٢).

(١) الشافعية — قالوا يصح اقتداء المفترض بالمنفعل مع الكراهة وكذا يصح اقتداء المكتسى بالعارى الذى لا يجد ما يستتر به .

المالكية — قالوا يصح اقتداء الكاسى بالعارى الذى لم يجد ما يستتر به مع الكراهة .

(٢) المالكية — قالوا يصح اقتداء المتطهر بالمنجس العاجز عن الطهارة مع الكراهة .

(٣) المالكية — قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام ولو كانت الصلاة نفلاً إلا إذا جلس المأموم اختياراً فى انقل فتصح صلاته خلف الجالس فيه أما إذا كان المأموم عاجراً عن الأركان فيصح أن يقتدى بعاجز عنها إذا استويا فى العجز بأن يكونا عاجزين معاً عن القيام ويستثنى من ذلك من يصلى بالإيماء فلا يصح أن يكون إماماً مثله لأن الإيماء لا ينضبط فقد يكون إيماء الإمام أقل من إيماء المأموم . فان لم يستويا فى العجز كأن يكون الإمام عاجراً عن السجود والمأموم عاجراً عن الركوع فلا تصح الإمامة .

الحنفية — قالوا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذى يستطيع أن يركع ويسجد أما العاجز عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائم به اذا كان قادراً فان عجز كل من الإمام والمأموم وكانت صلاتهما بالإيماء صح الاقتداء سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين بشرط أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى كأن يكون مضطجعاً والإمام قاعداً .

الشافعية — قالوا تصح صلاة انقائهم حاف القاعد والمضطجع العاجرين عن إيماء والقعود ولو كانت صلاتهما بالإيماء .

الحنابلة — قالوا لا يصح اقتداء القائم بقاعد الذى عجز عن القيام إلا اذا كان عاجزاً عن القيام به . رتباً وكن عجزه عن القيام بسبب علة يرجى زوالها .

مبحث متابعة المأموم

ومنها متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا متابعة المأموم لإمامه تشمل أنواعا ثلاثة : (أحدها) مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه كأن يقارن إحرامه إحرام إمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه وبقى راکما حتى ركع إمامه فتابعه فيه فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارنا له في الركوع . (ثانيها) تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه بأن يأتي به عقب فعل الامام مباشرة ثم ينساركه في باقيه . (ثالثها) التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد إتيان الامام بفعله متراخيا عنه ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة فلو ركع إمامه فركع معه مقارنا أو عقبه مباشرة وشاركه فيه أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع وقبل أن يهبط للسجود فإنه يكون متابعا له في الركوع وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضا فيما هو فرض من أعمال الصلاة وواجبة في الواجب وسنة في السنة فلو ترك المتابعة في الركوع مثلا بأن ركع ورفع قبل ركوع الامام ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته لكونه لم يتابع في الفرض وكذا لو ركع وسجد قبل الامام فإن الركعة التي يفعل فيها ذلك تلغى وينتقل ما في الركعة الثانية الى الركعة الأولى وينتقل ما في الثالثة الى الثانية وما في الرابعة الى الثالثة فبقى عليه ركعة يجب عليه قضاؤها بعد سلام الامام وإلا بطلت صلاته وسيأتي لهذا ايضاح في مبحث صلاة المسبوق . ولو ترك المتابعة في القنوت أثم لأنه ترك واجبا ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلا فقد ترك السنة، وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها لإمامه وهي أربعة أشياء : (الأول) إذا زاد الامام في صلاته سجدة عمدا فإنه لا يتابعه . (الثاني) أن يزيد عما ورد في الصحابة رضى الله عنهم في تكبيرات العيد فإنه لا يتابعه . (الثالث) أن يزيد عن الوارد في تكبيرات صلاة الجنازة بأن يكبر لها خمسا فإنه لا يتابعه ، (الرابع) أن يقوم ساهيا الى ركعة زائدة عن الفرض بعد العقود الأخير =

= فإن فعل وقيد ما قام لها بسجدة سلم المقتدى وحده وإن لم يقيد بها بسجدة وعاد الى القعود وسلم سلم المقتدى معه . أما إن قام الامام الى الزائدة قبل القعود الأخير وقيد بها بسجدة فإن صلاتهم جميعا تبطل . وهناك أمر تسعة اذا تركها الامام يأتي بها المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة الثناء ، وتكبيرات الركوع ، وتكبيرات السجود ، والتسبيح فيهما ، والتسبيح ، وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق ، فهذه الأشياء التسعة إذا ترك الامام شيئاً منها لم يتابعه المقتدى في تركها بل يأتي بها وحده ، وهناك أمور مطلوبة اذا تركها الامام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : تكبيرات العيد ، والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت اذا خاف فوات الركوع . أما إن لم يخف ذلك فعليه القنوت . هذا وقد تقدم أن القراءة خلف الامام مكروهة تحريماً فلا تجوز المتابعة فيها وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في أحوال المقتدى .

المالكية - قالوا المتابعة هي أن يكون فعل المأموم معاقباً لفعل الامام فلا يسبقه ولا يساويه ولا يتأخر عنه بحيث لا يركع مثلاً حتى يفرغ الامام منه ولا يسجد حتى يرفع الامام منه ثم إنها تارة تكون شرطاً في صحة صلاة المأموم وتارة تكون غير شرط تحرم مخالفتها أو تكوّر فالمتابعة في الاحرام والسلام (بأن لا يبدأ المأموم بواحد منهما إلا بعد بدء الامام) شرط لصحة الاقتداء فلو سبقه في البدء بواحد منهما أو ساواه بطلت صلاته ولو ختم بعده إلا أنه سلم بعده سهواً فإنه يعيد السلام بعده وتصح صلاته . وأما اذا بدأ بعده فتصح صلاته إن ختم بعده أو معه أم لو ختم قبله بطلت صلاته . وأما المتابعة في غير الاحرام والسلام فليست بمرط فلو ساوى المأموم إمامه في الركوع أو السجود مثلاً صحّت صلاته مع الكراهة ولو سبقه أن الركوع أو السجود فإن تنظر الامام حتى ركع واضعاً معه في الركوع مثلاً صحّت صلاته وأما أن كان متعمداً لهذا السبق وإن لم ينتظره بل رفع قبله بطلت صلاته لعدم أخذ فرضه معه في الركوع إلا اذا رفع ساهياً فإنه يعود إليه وصحّت صلاته . وهذا تأخر عن إمامه حتى تهى من ركع كأن -

= لا يركع حتى يرفع إمامه منه فإن كان ذلك في الركعة الأولى بطلت صلاته إن كان عامدا لاعتراضه عن المأمومية لأنها لا تتعقد إلا بإدراك الركوع وإن كان = ساهيا ألغى هذه الركعة وقضاها بعد سلام إمامه وأما إذا وقع في غير الركعة الأولى فلا تبطل الصلاة وأثم إن كان عامدا وأما إذا ترك المأموم القنوت في الصبح مع إتيان الإمام به فقد ترك مندوبا ولا إثم عليه لأن كلا منهما مندوب ، وهناك أمور لا يتابع المأموم إمامه فيها (ويضبطها) ما إذا عمل الإمام عملا غير مشروع كأن يزيد في صلاته ركعا فإنه لا يتابعه بل يسبح له وتبطل صلاة الإمام والمأموم إن تعمد الإمام زيادته وكان ركعا فعليا على ما تقدم في مبطلات الصلاة . ومنها أن يزيد الإمام في تكبير العيد على ما يراه المالكي فلا يتبعه المأموم ولو كان الإمام يرى الزيادة مذموبا وقد تقدم في صلاة العيد ، ومنها أن يزيد في تكبير صلاة الجنازة عن أربع ، ومنها أن يقوم الإمام لركعة زائدة سهوا فيجب على المأموم أن يجلس متى تيقن أن هذه الركعة التي قام لها الإمام زائدة فإن تابعه فيها عمدا بطلت صلاته إلا إذا تبين بعد أنها ليست بزائدة وأن الإمام مصيب في القيام ومتى فعل المأموم الواجب وهو الجلوس صححت صلاته إن سبح للإمام ولم يتيين أن الإمام مصيب وإلا بطلت ، وتوجد أمور أخرى من أعمال الصلاة لا يتركها المقتدى ولو تركها إمامه فنفا رفع اليدين في تكبيرة الاحرام لأنه مندوب في حق المأموم أيضا بخلاف دعاء الاستفتاح فهو مكروه لكل مصل فاذا تركه الإمام تركه المأموم بالأولى لعدم مشروعيته أصلا ومنها ما هو سنة كتكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام والتشهد فيأتي بذلك المأموم ولو تركه الإمام ، ومنها ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلاة على ما تقدم فيأتي به المأموم ولو تركه الإمام ، ومنها سجود السهو إذا ترتب على الإمام لنقص منه فإنه يسن للمأموم الاتيان به ولو تركه إمامه ولو لم يدرك المأموم وجبه ، بشرط أن يدرك المأموم معه ركعة والا بطلت صلاته ومنها تكبيرات العيد يأتي بها المأموم ولو تركها الإمام وأما إذا ترك الإمام الجلوس الأول فعليه أن يرجع إذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه فإن فارق الأرض بهما فلا يرجع =

= ولو رجع لا تبطل صلاته ان لم يقرأ جميع الفاتحة وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك فيرجع للجليس اذا رجع له الامام ولا يرجع له اذا ترك الامام الرجوع لمفارقته الأرض بيديه وركبتيه والمطلوب من المأموم ابتداء حيث كان متذكرا أن يجلس لينبه الامام ويسبح له واذا ترك الامام سجود التلاوة في الصلاة تركه المأموم واذا ترك الامام السلام وطال الأمر بطلت صلاة الجميع ولو أتى به المأموم لأنه ركن لا بد منه لكل مصل .

الحسالة — قالوا المتابعة أن لا يسبق المأموم إمامه بفعل من أفعال الصلاة أو بتكبير الإحرام أو بالسلام وأن لا يتخلف عنه بفعل من الأفعال فان سبقه بالركوع عمدا بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام عمدا بطلت صلاته وان سبقه بركن غير الركوع بأن هوى للسجود قبل هوى إمامه له عمدا أو سبقه بالقيام الى الركعة التالية عمدا لم تبطل صلاته ولكن يجب عليه الرجوع لياتي بما فعله بعد إمامه . أما ان فعل شيئا من ذلك سهوا فان صلاته صحيحة إلا أنه يجب إعادة ما فعله بعد أن يأتي به إمامه فان لم يأت به لم تحتسب له الركعة وهذا فيما لو سبقه بركن واحد . أما اذا سبقه بركنين فان كان عمدا بطلت صلاته وان كان سهوا فان أتى بهما بعد أن يأتي إمامه بهما احتسبت له الركعة وإلا ألغيت الركعة وقامت التي تليها مقامها وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه . أما مقارنة المقتدى لإمامه في أفعال الصلاة فمكروهة . وأما اذا سبقه أو ساواه في تكبيرة الإحرام فان صلاته لم تتعقد سواء كان عمدا أو سهوا واذا سبق إمامه بالسلام فان كان عمدا بطلت صلاته وان كان سهوا فان أتى به بعد سلام إمامه صححت صلاته وان لم يأت به بعد سلام الإمام بطلت صلاته واذا ركع قبل إمامه عمدا أو سهوا وتذكر وجب عليه أن يرجع لياتي به بعد ركوع إمامه فان لم يرجع بطلت صلاته واذا تأخر المقتدى عن إمامه بركن عمدا فان كان الركن ركوعا بطلت صلاته وان كان غيره وجب عليه الاتيان به اذا لم يخف فوات الركعة التالية فان خاف ذلك تابع الإمام وألغت الركعة وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه . أما اذا تأخر المقتدى عن الإمام بركن سهوا فلا تبطل صلاته وعليه أن يأتي به =

= ما لم يخف فوت الركعة التالية فإن خاف انغت الركعة وقامت التي تليها مقامها وحينئذ يجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه سواء كان الركن ركوعا أو غيره وإذا تخلف عن الامام بركنين عمدا بطلت صلاته وإن كان سهوا وجب عليه أن يأتي بهما إذا لم يخف فوت الركعة التالية وإلا أنغيت الركعة ووجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه . أما إذا تخلف عن إمامه بركعة كاملة فأكثر لعذر كنوم يسير في حال الجلوس أو القيام فعليه متابعة إمامه فيما بقي من الصلاة وصار كالمسبوق في قضاء ما فاتته .

الشافعية - قالوا المتابعة للامام تصدق على أمور ثلاثة : (أحدها) أن يتأخر بده إحرار المأموم يقينا عن انتهاء إحرار الإمام فلو تقدم عليه أو قارنه في حرف من تكبيرة الإحرار لم تتعد صلاته وكذا أو شك في ذلك قبل السلام . (ثانيها) أن لا يتقدم سلام المأموم على سلام إمامه فلو سلم قبله بطلت صلاته . أما المقارنة للسلام فمكرهة فقط . (ثالثها) أن لا يسبق المأموم إمامه وأن لا يتأخر عنه بركنين فعليين متوالين بغير عذر فلو سبقه بذلك كأن ينزل للسجود وإمامه قائم للقراءة بطلت صلاته لأنه يكون في هذه الحالة قد سبقه بالركنين المذكورين وهما الركوع والرفع منه . وكذا لو تأخر عنه بهما كأن ينزل إمامه للسجود وهو قائم للقراءة فلو سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لا يضر لكنه متى تذكر أو علم وجب عليه أن يعود لموافقة إمامه فإن لم يفعل بطلت صلاته ، وكذا لا يضر لو سبق بركن واحد فعلى ولكن يحرم السبق بذلك إن كان بغير عذر كما لا يضر السبق بركنين غير فعليين كتشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يكره بلا عذر . ولا يضر السبق بركنين أحدهما قولاً والآخر فعلى كقراءة الفاتحة والركوع ولكنه يحرم بالنسبة للركن العلوي . وأما لو تأخر عن الإمام بركن واحد فعلى فإنه لا يضر مطلقا سواء كان بعذر أو غيره وكذا لو تأخر بركنين فعليين بعذر والأعذار التي تبيح التأخر عن الإمام إلى ثلاثة أركان طويلة كثيرة منها أن يكون المأموم الموافق بطء القراءة ببطء خلقيا لا لوسوسة والاهمال معتدلا . والمراد بالموافق الذي يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءة الفاتحة بين =

= إحرامه وركوع إمامه المعتدل القراءة فيجب على مثل هذا المأموم أن يتأخر عن إمامه حتى يتم قراءة الفاتحة ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة وهي الركوع والسجودان وعليه أن يسعى خلف إمامه متما أصلاته حسب نظمها فإن فرغ من قراءته والإمام في الركوع ركع معه وأدرك الركعة وأما لو فرغ منها والإمام في الرفع من الركوع أو في السجود أو في الجلوس بين السجدين أو في السجود الثاني أو بعد ذلك قبل الشروع في الركن الرابع فإنه لا يضر لأنه يغتفر له ثلاثة أركان طويلة وليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين وعليه في هذه الحالة أن يتم صلاته على حسب نظمها بأن يركع ثم يرفع إلى آخره بقطع النظر عما هو عليه الإمام فإن لم يفرغ من القراءة إلا بعد شروع الإمام في الركن الرابع وجب عليه أن يتابع الإمام فيه وعليه أن يأتي بركعة بعد سلام الإمام، ومن الأعذار سهو المأموم عن قراءة الفاتحة فلو ذكرها قبل ركوعه مع الإمام وجب عليه التخلف لقراءتها ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم أما إذا تذكرها بعد ركوعه مع الإمام فلا يعود لقراءتها بل يستمر معه ثم يأتي بعد السلام بركعة ومنها أن يشتغل المأموم الموافق بقراءة دعاء الافتتاح والتعوذ ظانا أنه يدرك قراءة الفاتحة مع هذا ولكه لم يدركها قبل ركوع الإمام فيلزمه أن يتأخر لاتمام الفاتحة ويكون معذورا يغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم أما التحقق فوات الفاتحة أو اشتغل بذلك فلا يكون معذورا فإن أدرك في هذه الحالة الإمام راكعا واضحا، أن معه يقينا أدرك الركعة وإلا فأنته فيبقى بها بعد سلام إمامه ومنها أنه لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت إمامه بعد الفاتحة فلم يسكت فإنه يكون في هذه الحالة معذورا ويلزمه أن لا يتابع الإمام بل يقرأ الفاتحة ويغتفر له ما يغتفر للعدورين ومثله الذي لم يستطع متابعة الإمام في سجوده وسجده بعد أن قام الإمام للركعة التالية فلم يتمكن من قراءة الفاتحة بسبب تأخيرها فإنه معذور كما تقدم . أما إذا كان الإمام سريع القراءة ولم يتم المأموم الموافق للفاتحة فإنه يقرأ ما يمكنه منها ويحتمل عنه الإمام الباقي كالمسبوق ولا ينتهر له ثلاثة أركان طويلة .

ويصح اقتداء متوضئ بمتميم وغاسل بما سمع على خف أو جبيرة بلا كراهة^(١)،
ويصح أيضا اقتداء مستقيم الظهر بالمنحني الذي لم يصل المنحناؤه الى حد الركوع فإن
وصل الى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به .

ومنها اتحاد فرض الإمام والمأموم فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف عصر ولا
ظهر أداء خلف ظهر قضاء ولا عكسه ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد
وإن كان كل منهما قضاء . نعم يصح اقتداء المنتفل بالمفترض^(٢) ونادر نقل بناذر آخر
والخالف أن يصل نفلًا بحالف آخر والناذر بالخالف ولو لم يتحد المنذور أو المحلوف
عليه كأن نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقا كما
يصح^(٤) اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجه ويلزم إتمام الصلاة أربعا .

(١) الشافعية — قالوا إنما يصح اقتداء المتوضئ بالمتميم والغاسل بما سمع الجبيرة
إذا كان الإمام لا تلزمه الإعادة كما تقدم تفصيله .

المالكية — قالوا يصح اقتداء المتوضئ بالمتميم والغاسل بما سمع الكراهة فيهما .
(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا يصح الاقتداء في كل ما ذكر إلا أن الحنابلة
قالوا لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ونحو ذلك والشافعية قالوا يشترط اتحاد
صلاة المأموم وصلاة الإمام في الهيئة والنظام فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف صلاة
جنازة لاختلاف الهيئة ولا صلاة صبح مثلا خلف صلاة كسوف لأن صلاة
الكسوف ذات قيامين وركوعين .

(٣) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء ناذر بناذر لم ينذر عين ما نذر الإمام
أما إذا نذر المأموم عين ما نذره الإمام كأن يقول نذرت أن أصلي الركعتين اللتين
نذرهما فلان فيصح الاقتداء وكذا لا يصح اقتداء الناذر بالخالف أما اقتداء الخالف
بالناذر والخالف بالخالف فصحيح .

(٤) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة خارج الوقت
لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان فتكون الجلوسة الأولى فرضا بالنسبة له والإمام =

والإمامة شروط أخرى مبينة في المذاهب في أسفل الصحيفة ^(١).

= فرضه الأربع لأنه مقيم فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له فيلزم اقتداء مفترض بمنفعل وهو لا يصح وسيأتي في صلاة المسافرين .

(١) الحنفية - زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم والامام صف من النساء فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف وان كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفهما الى آخر الصفوف وان كانت واحدة فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها ومن كان خلفها وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في مفسدات الصلاة .

الحنابلة - زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم ان كان واحدا عن يمين الامام فان وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكرا أو خشي أما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه لأنه موقوفها المشروع وكذا بالوقوف عن يمين الإمام نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره وهذا كله فيما اذا صلى المأموم المخالف لموقفه الشرعي ركعة مع الإمام أما اذا صلى بعض ركعة ثم عاد الى موقفه الشرعي وركع مع الإمام فان صلاته لا تبطل . وأن يكون الامام عدلا فلا تصح إمامة الفاسق ولو بمثله ولو كان فسقه مستورا فلو صلى خلف من يجهل فسقه ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته وجبت عليه إعادة الصلاة إلا في صلاة الجمعة والعيدين فانهما تصحان خلف الفاسق بلا إعادة إن لم تيسر صلاتهما خلف عدل والفاسق هو من اقترف كبيرة أو دوام على صغيرة .

الشافعية - زادوا في شروط صحة الاقتداء ، وافقة المأموم لإمامه في سنة تفحش المخالفة فيها وهي محصورة في ثلاث سنن : (الأولى) سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة فيجب على المقتدى أن يتابع إمامه اذا فعلها وكذا يجب عليه موافقته في تركها . (الثانية) سجود السهو فيجب على المأموم متابعة إمامه في فعله فقط أما إذا تركه الإمام فيسن للمأموم فعله بعد سلام إمامه . (الثالثة) تشهد الأول فيجب على المأموم أن -

مبحث الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية : المطر الشديد، والبرد الشديد، والوحل الذي يتأذى به والمرضى . والخوف من ظالم . والخوف من الحبس لدين ان كان معسرا . والعوى ان لم يجد الأعمى قائدا ولم يهتد بنفسه . وغير ذلك مما تقدم في الجمعة على تفصيل المذاهب المتقدم .

مبحث من له حق التقدم في الامامة

من له حق التقدم في الامامة مبين في أسفل الصحيفة مفصلا في المذاهب .^(١)

= يتركه اذا تركه إمامه ولا يجب عليه أن يفعله اذا فعله الإمام بل يسن له فعله عند ذلك أما القنوت فلا يجب على المقتدى متابعة إمامه فيه فعلا ولا تركا . وأن يكون الامام في صلاة لا تجب إعادتها فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين لأن صلاته تجب إعادتها .

المالكية — زادوا في شروط صحة الإمامة أن لا يكون الإمام معيدا صلاته لتحصيل فضل الجماعة فلا يصح اقتداء بمفترض بمعيد لأن صلاة المعيد نقل ولا يصح فرض خلف نقل . وأن يكون الإمام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذي تصح به وعالما بكيفية شرائطها كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح وان لم يميز الأركان من غيرها . وأن يكون الإمام سليما من الفسق المتعلق بالصلاة كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها فلا تصح امامة من يظن أنه يصلى بلا وضوء أو يترك قراءة الفاتحة أما اذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزاني وشارب الخمر فإمامته صحيحة مع الكراهة على الراجح .

(١) الحنفية — قالوا الأحق بالإمامة الأعم بأحكام الصلاة صحة وفسادا بشرط أن يجتنب الفواحش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، =

== ثم الأقدام إسلاماً ثم الأكبر ستان كانا مسلمين أصليين ، ثم الأحسن خلقاً ، ثم الأحسن وجهاً ، ثم الأشرف نسباً ثم الأنظف ثوباً ، فان استوتوا في ذلك كله اقرب بينهم إن تراخوا على الامامة والاقدموا من شأوا . فان اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قدم من اختاره أكثرهم فان اختلفوا أكثرهم غير الأحق بها أساؤا بدون إثم . وهذا كله اذا لم يكن بين القوم سلطان أو صاحب منزل اجتمعوا فيه أو صاحب وظيفة وإلا قدم السلطان . ثم صاحب البيت . مطلقاً . ومثله الامام الراتب في المسجد . واذا وجد في البيت مالكة ومستاجر فالأحق بها المستاجر .

الشافعية — قالوا يقدم ندبا في الامامة الوالى محل ولايته . ثم الامام الراجب . ثم الساكن بحق ان كان اهلا لها . فان لم يكن فيهم من ذكر قدم الا فقه . فالأقرأ . فالأزهد . فالأورع . فالأقدم هجرة . فالأسن في الاسلام . فالأفضل نسبا . فالأحسن سيرة . فالأنظف ثوبا وبدنا وصنعة . فالأحسن صوتا . فالأحسن صورة . فالمتزوج . فان تساوا في كل ما ذكر اقرع بينهم . ويجوز للأحق بالامامة أن يقدم غيره لها .

المالكية - قالوا اذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للإمامة يندب تقديم السلطان أو نائبه ولو كان غيرهما أفضله وأفضل ثم الإمام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم المستأجر له على المالك فان كان رب المنزل امرأة كانت هي صاحبة الحق ويجب عليها أن تيب عنها لأن إمامتها لا يصح ، ثم الأعلى بحكام الصلاة ، ثم الأعلى بفن الحديث رواية وحفظاً ، ثم العدل على مجهول الحال ، ثم الأعلى بالقراءة ، ثم الزائد في العبادة ، ثم الأقدم اسلاماً ، ثم الأرقى نسبة ، ثم الأحسن في الخلق ، ثم الأحسن لباساً وهو لا يلبس الجديد المباح فاريسه وي أهل رتبة قدم أو رعهه وحرهم على عبدهم فان استووا في كل شيء اقرع بينهم ، لا اذا رضوا بتقديم أحدهم فاذا كان تراحمهم بقصد العلو والكبر سقط حقهم جميعاً .

الحاجبة - "قوا لأحق الامامة لأفقه لأجود فروعاً. ثم الفقيه الأجود قراءة، ثم الأجود قراءة فقط وإن لم يكن فقيهاً ذلك بعد أحكام الصلاة، ثم الحافظ لما =

مبحث مكروهات الإمامة

تكروه إمامة الفاسق^(١) إلا إذا كان إماما لمثله والمبتدع إذا كانت بدعته غير مكفرة ويكره تنزيها للإمام إطالة الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بذلك فإنه لا يكره كما تقدم^(٢).

وللإمامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب^(٤).

= يجب للصلاة الأئمة. ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته، ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته، فإن استووا في عدم القراءة قدم الأعم بأحكام الصلاة، فإن استووا في القراءة والفقه قدم أكبرهم سنا، ثم الأشرف، نسبا فالأقدم هجرة بنفسه، والسابق بالسلام كالسابق بالهجرة. ثم الأتقى ثم الأورع، فإن استووا فيما تقدم أقرع بينهم، وأحق الناس بالإمامة في البيت صاحبه إن كان صالحا للإمامة وفي المسجد الإمام الراتب ولو عبدا فيهما وهذا إذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان والا فهو الأحق.

(١) الحابطة — قالوا إمامة الفاسق ولو لمثله غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره فتجوز إمامته للضرورة.

(٢) المالكية — قالوا إمامة الفاسق مكروهة ولو لمثله.

(٣) الحنفية — قالوا يكره للإمام تحريما التطويل في الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بالتطويل لقوله صلى الله عليه وسلم (من أم فليخفف) والمكروه تحريما إنما هو الزيادة عن الاتيان بالسنن.

(٤) الحنفية — قالوا يكره تنزيها إمامة الأعمى إلا إذا كان أفضل القوم ومثله ولد الزنى، وكذا تكروه إمامة الجاهل سواء كان بدويا أو حضريا مع وجود العالم، وتكره أيضا إمامة الأمرد الصبيح الوجه وإن كان أعلم القوم إن كان يخشى من إمامته الفطنة وإلا فلا، وتكره إمامة السفیه الذي لا يحسن التصرف، والمفلوح، والأبرص =

.. الذى انتشر برصه ، والمجذوم ، والمحبوب والأعرج الذى يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد ، ويكره أيضا إمامة من يؤم بالناس بأجر ، إلا إذا شرط الواقف له أجرا فلا تكره إمامته لأنه يأخذه كصدقة ومعونة ، وتكره أيضا إمامة من خالف مذهب المقتدى فى الفروع إن شك فى كونه لا يرى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء أما إذا لم يشك فى ذلك بأن علم أنه يرى الخلاف أو لم يعلم من أمره شيئا فلا يكره ، ويكره أيضا ارتفاع مكان الامام عن سائر المقتدين بقدر ذراع فأكثر . فان كان أقل من ذلك فلا كراهة ، كما يكره أيضا ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ، والكراهة فى كتنا الحالتين مقيدة بما إذا لم يكن مع الامام فى موقفه أحد منهم ولو واحدا فان كان معه واحد فأكثر فلا كراهة ، وتكره إمامة من يكرهه الناس إذا كان ينفرهم من الصلاة خلفه لقص فيه ، ويكره تحريما جماعة النساء ولو فى التراويح إلا فى صلاة الجمāزة فان فعلن تقف المرأة وسطهن كما يصلى العراة . ويكره حضورهن الجماعة ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل أما بالهار بخافز إذا أمنت الفتنة . وكذا تكره إمامة الرجل لمن فى بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كزوجه وأخته .

الشافعية — قالوا تكره إمامة من تغلب على الامامة ولا يستحقها . ومن لا يتحرز عن النجاسة . ومن يحترف حرفة دنشة كالنجاس . ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم كإتار الضحك ، ومن لا يعرف له أب . وكذا ولد الزنا إلا لمثله وأن يكون الاقتداء به فى أول الصلاة ، وتكره إمامة الأظلف ولو بالغاً . كما تكره إمامة الصبي ولو أفقه من البالغ . وكذا الفأفاء والوأواء ، ولا تكره إمامة الأعمى ، وتكره إمامة من كان يلحن لنا لا يغير المعنى ، وتكره أيضا إمامة من يخالف مذهب المقتدى فى الفروع كالحنفى الذى يعتقد أن التسمية ليست فرضا ، ويكره ارتفاع مكان الامام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة كأن كان وضع المسجد يقتضى ذلك فانه لا يكره الارتفاع حينئذ .

الخامسة — قالوا يكره إمامة الأعمى والأصم والأعف ولو بالجماع . ومن كان مضطوعا يدين أو الرجلين أو أحدهما إذا أمكنه تقييد وإلا فلا تصح إمامته —

= إلا لمشله . وتكره إمامة مقطوع الأنف ومن يصرع أحيانا وتكره إمامة الفأفاء والتمتاع . ومن لا يفصح ببعض الحروف . ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى كأن يجر دال الحمد لله . ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن المأموم ذراعا فأكثر . أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه . وتكره إمامة من يكرهه أكثر القوم بحق لخلل في دينه أو فضله ولا يكره الاقتداء به . وتكره إمامة الرجل للنساء ولو واحدة إن كن أجنيات ولم يكن معهن رجل .

المالكية — قالوا تكره إمامة البدوى (وهو ساكن البادية) للحضرى (ساكن الحاضرة) ولو كان البدوى أكثر قراءة من الحضرى أو أشد اتقاناً للقراءة منه . لمأفيه من الجفاء والغلظة والإمام شافع فينبغى أن يكون ذالين ورحمة . وكذا تكره إمامة من يكرهه بعض الناس غير ذوى الفضل من الناس . وأما من يكرهه أكثر الناس أو ذوى الفضل فمحرم إمامته . ويكره أن يكون الخصى إماما راتبا وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء . وولد الزناء وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتين فلا تكره . ويكره أن يكون العبد إماما راتبا ، والكراهة في الخصى وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماما راتبا فيها . وتكره إمامة الأغلف (وهو الذى لم يثقتن) ومجهول الحال الذى لا يدري هل هو عدل أو فاسق ومجهول النسب وهو الذى لا يعرف أبوه . ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها لئلا تدور السفينة فلا يتمكنون من ضبط أعمال الإمام . واقتداء من على جبل أبى قيس بمن في المسجد الحرام ، ويكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء يليقيه على كتفيه إن كان في المسجد . وتقل الإمام بجرابه ، وجلوس به على هيئته وهو في الصلاة ، وأما إمامة الأنعمى فهى جائزة ولكن البصير أفصل وكذلك يجوز علو المأموم على إمامه ولو كان المأموم بسطح المسجد وهذا في غير الجمعة . أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة كما تقدم . وأما علو الإمام على مأمومه فهو مكروه إلا أن يكون العلونبنى يسير كالشبر والذراع أو كان لضرورة =

مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي ميمز قام ندباً^(١) عن يمين الإمام مع تأخره قليلاً فتكره مساواته ووقوفه عن يساره أو خلفه وإذا كان معه رجلان قاما خلفه ندباً وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي^(٢) وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي وإذا اجتمع رجال وصبيان وخنثاؤ وإناث قدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثاؤ ثم الإناث .

وينبغي للإمام أن يقف وسط القوم فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بخالفة السنة . وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متأهلين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه . والصف الأول أفضل من الثاني . والثاني أفضل من الثالث وهكذا . وينبغي أيضاً لمن يستد الفرج أن يكون أهلاً للوقوف في الصف الذي به الفرجة فليس للمرأة أن تتنقل من مكانها المشروع استد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه . أما الصبيان فانهم في مرتبة الرجال إذا كان الصف ناقصاً فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكمله من الرجال .

= كتحليم الناس كيفية الصلاة فيجوز . ويكره اقتداء البالغ بالصبي في النفل . ويكره اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس إلا أن الكراهة في الأول أكد .

(١) حنابلة — قالوا إذا صلى المقتدى الواحد خلف الإمام أو على يساره ركعة كاملة لم تصح صلاته .

(٢) حنابلة -- قالوا في هذه الحائنة يجب أن يكون الرجل عن يمين الإمام أيضاً وللصبي أن يصلي عن يمينه أو يساره لا خلفه .
الحنفية . - قالوا لا تكره المساواة .

(٣) الحنفية — قالوا إذا لم يكن في الموم عر صبي وحد دخل في صف الرجال ولم تعدد الصبيان جعلوا صف واحد من خلف الرجال ولا تكملهم صفوف الرجال .

وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يترأصوا ويستدوا الفرج ويستوا بين مناكبهم في الصفوف فاذا جاء أحد للصلاة فوجد الامام راكعا أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الاحرام ففى ما يفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا اذا جاء الى الصلاة أحد فوجد الامام راكعا فان كان في الصف الأخير فرجة فلا يكبر للاحرام خارج الصف بل يحرم فيه ولو فائته الركعة ويكره له أن يحرم خارج الصف . أما اذا لم يكن في الصف الأخير فرجة فان كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضا وان لم يكن بها فرج كبر خلف الصفوف وله أن يجذب اليه (بدون عمل كثير مفسد للصلاة) واحدا من أمامه في الصف ليكون له صفا جديدا فان صلى وحده خلف الصفوف كره، وأما اذا دخل المقتدى في الصلاة ثم رأى فرجة في الصفوف التي أمامه مما يلي المحراب فيندب له أن يمشى لسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد فاذا كان المقتدى المذكور في الصف الثانى ورأى الفرجة في الصف الأول جاز له الانتقال اليه . أما اذا كان في الثالث والفرجة في الأول فلا يمشى اليها ولا يسدها فان فعل ذلك بطلت صلاته لأنه عمل كثير .

الحنابلة — قالوا اذا جاء الى الصلاة فوجد الإمام راكعا وكان في الصف الأخير فرجة جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة وأن يمشى الى الفرجة فيسدها وهو راكع أو بعد رفعه من الركوع اذا لم يسجد الامام فان لم يدخل الصف قبل سجود الامام ولم يجد واحدا يكون معه صفا جديدا بطلت صلاته ، أما اذا كبر خلف الصف لا تخوف فوت الركعة ولم يدخل في الصف إلا بعد الرفع من الركوع فان صلاته تبطل . وإذا أحرم المقتدى ثم وجد فرجة في الصف الذى أمامه ندب له أن يمشى لسدها إن لم يؤد ذلك الى عمل كثير عرفا وإلا بطلت صلاته أما اذا جاء ليصلى مع الجماعة فلم يجد فرجة في الصف ولا يمكنه أن يقف عن يمين الامام فيجب عليه أن ينه رجلا من الصف يقف معه خلف الصف بكلام أو بنحنة ويكره —

— له أن ينهيه بجذبه ولو كان عبده أو ابنه فإن صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده بطلت صلاته .

المالكية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام في الصلاة فإن ظن أنه يدرك الركعة إذا أُنحر الدخول معه حتى يصل إلى الصف أُنحر الأحرار ندبا حتى يصل إليه وإن ظن أن الركعة تفوته إذا أُنحر الأحرار حتى يصل إلى الصف ندب له الأحرار خارجه إن ظن أنه يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لومش إلى بعد الدخول في الصلاة، وإن لم يظن ذلك أُنحر الأحرار حتى يدخل في الصف ولو فاتته الركعة إلا إذا كان الإمام في الركعة الأخيرة فإنه يحرم خارج الصف للمحافظة على ادراك الجماعة . وإذا مشى في الصلاة لسد الفرجة فإنه يرخص له في المشي مقدار صفيين سوى الذي خرج منه والذي دخل فيه فإذا تعددت الفرج مشى للأول من جهة المحراب حيث كانت المسافة لا تزيد على ما ذكر وإذا مشى إلى الصف فإنه يمشي ، راکھا في الركعة الأولى أو قائما في الركعة الثانية ولا يمشي وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع فإن فعل ذلك كره ولا تبطل على المعتمد وإذا جاء المأموم ولم يجد في الصف فرجة فإنه يحرم خارجه ويكره له أن يجذب أحدا من الصف ليقف معه ولو جذب أحدا كره له أن يوافقه .

الشافعية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام راکھا وفي الصف فرجة ندب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ولو فاتته الركعة ب وأما إذا دخل في الصلاة ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من الصفوف جاره أن ينفترق لصفوف حتى يصل إلى الفرجة بشرط أن لا يمشي ثلاث خطوات متوالية وبشرط أن يكون مشيه في حال قيامه وإلا بطلت صلاته . وإنما يمشي في الصلاة لسد الفرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة؛ أما إذا حدثت الفرجة بعد دخوله في الصلاة فليس له أن ينفترق الصفوف ب وأما إذا جاء إلى الصلاة ولم يجد فرجة في الصف وبه تحريم خارجه . يسن له بعد إحرامه أن يجذب في حال قيامه =

مبحث إعادة الصلاة جماعة

أما إعادة الصلاة بجماعة بعد أن أداها ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

= رجلا من الأحرار يرجو أن يوافقه في القيام معه بشرط أن يكون الصف المجذوب منه أكثر من اثنين وإلا فلا يسن الجذب .

(١) الشافعية — قالوا تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقا سواء صلى الأولى منفردا أو بجماعة بشرط . أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة . وأن ينوى إعادة الصلاة المفروضة . وأن تقع الثانية في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح . وأن يعيدها الإمام مع من يرى جواز إعادتها أو ندهبها . وأن تكون الأولى مكتوبة أو قفلا تسن فيه الجماعة . وأن تعاد مرة واحدة على الراجح . وأن تكون غير صلاة الجنازة . وأن تكون الثانية صحيحة وإن لم تكن عن القضاء . وإن لا ينفرد وقت الاحرام بالصلاة الثانية عن الصف مع إمكان دخوله فيه فإن انفرد فلا تصح الاعادة . أما إذا انفرد بعد إحرامه فانها تصح . وأن تكون الصلاة الثانية من قيام . وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها فإن كان عاريا فلا يعيدها في غير ظلام فإن فقد شرط من هذه الشروط لم تصح الاعادة .

الحنبالة — قالوا يسن لمن صلى الفرض منفردا أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة وهو في المسجد سواء كان وقت الإعادة وقت نهى أولا . وسواء كان الذي يعيد معه هو الامام الراتب أو غيره . أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة فإن كان الوقت وقت نهى حرمت عليه الاعادة ولم تصح . سواء قصد بدخوله المسجد تحصيل الجماعة أولا أما إذا لم يكن الوقت وقت نهى وقصد المسجد للاعادة فلا تسن له الاعادة وإن لم يقصد ذلك كانت الاعادة مسنونة وهذا كله في غير المغرب . أما المغرب فلا تسن إعادته مطلقا . ومن أعاد الصلاة ففرضه الأولى ، والثانية نافلة فينويها معادة أو نافلة .

=

= المالكية - قالوا من أدى الصلاة وحده أو صلاها إماما لصبي يندب له أن يعيدها ما دام الوقت باقيا في جماعة أخرى منعقدة بدونه بأن تكون مركبة من اثنين سواء ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون إماما راتبا فيعيد معه ، ويستثنى من الصلاة التي تعاد المغرب والعشاء بعد الوتر فتحرم إعادتهما لتحصيل فضل الجماعة ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة (وهي مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس) فلا يندب له إعادتها جماعة خارجها ويندب لإعادتها جماعة فيها ، وإذا أعاد المصلى منفردا صلاته لتحصيل فضل الجماعة تعين أن يكون مأموما ولا يصح أن يكون إماما لمن لم يصل هذه الصلاة كما تقدم ، وينوى المعيد الفرض مفوضا الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين فإذا نوى النفل بالصلاة المعادة ثم تبين بطلان الأولى فلا تجزئه الثانية ؛ وأما من أدى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ثم دخل أحدها فيندب له إعادتها به جماعة لا فرادى .

الحنفية - قالوا اذا صلى منفردا ثم أعاد صلاته مع إمام جماعة جاز له ذلك وكانت صلاته الثانية نفلا وإنما تجوز اذا كان إمامه يصلى فرضا لا نفلا لأن صلاة النافلة خلف العرض غير مكروهة وإنما المكروه صلاة نفل خلف نفل اذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة كما تقدم فان صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم كره إن كانوا أكثر من ثلاثة وإلا فلا يكره إذا أعادوها بدون أذان فان أعادوها بأذان كرهت مطلقا ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا أعطيت حكم صلاة النافلة في الأوقات المكروهة فلا تجوز إعادة صلاة العصر لأن النفل ممنوع بعد العصر .
واذ شرع في صلاته منفردا أو كانت الصلاة أداء لا قضاء ولا مندورة ولا نافلة ثم قيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمه واحدة ليذكر فضل الجماعة وهذا ذم يسجد . أما إعادة الصلاة لخل فيها كترك واجب ونحوه فسيأتي بيانه في قضاء الفوت .

مبحث تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكراه تكرار الجماعة في المسجد الواحد بأن يصلى فيه جماعة بعد أخرى وفيه تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا لا يكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق وهى ما ليس لها إمام وجماعة معينون . أما مساجد المحلة وهى ما لها إمام وجماعة معينون فلا يكره تكرار الجماعة فيها أيضا ان كانت على غير الهيئة الأولى فلو صليت الأولى فى المحراب والثانية ضللت بعد ذلك بعيدا عنه فلا يكره وإلا كره تحريما كما لا يكره مطلقا تكرار الجماعة فى مسجد المحلة بلا أذان وإقامة .

الحنابلة — قالوا اذا كان الامام الراتب يصلى بجماعة فيحرم على غيره أن يصلى بجماعة أخرى وقت صلاته . كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الامام الراتب بل لا تصح صلاة جماعة غير الامام الراتب فى كلتا الحالتين . ومحل ذلك اذا كان بغير إذن الامام الراتب . أما اذا كان باذنه فلا يحرم كما لا يحرم صلاة غيره اذا تأخر الامام الراتب لعذر أو ظن عدم حضوره أو ظن حضوره ولكن كان الامام لا يكره أن يصلى غيره فى حال غيبته فى هذه الأحوال لا تكره إمامة غيره ؛ وأما إمامة غير الراتب بعد إتمام صلاته بفائز من غير كراهة إلا فى المسجد الحرام والمسجد النبوى فان إطادة الجماعة فيهما مكروه إلا لعذر كمن نام عن صلاة الامام الراتب بالحرمين فله أن يصلى جماعة بعد ذلك بلا كراهة، ويكره للإمام أن يؤم بالناس مرتين فى صلاة واحدة بأن ينوى بالثانية فائز وبالأولى فرض الوقت مثلا .

الشافعية — قالوا يكره إقامة الجماعة فى مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقا قبله أو بعده أو معه إلا اذا كان المسجد مطروقا أو ليس له إمام راتب أو له وضاق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت وإلا فلا كراهة .

المالكية — قالوا يكره تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الامام الراتب فى كل مسجد أو موضع جرت العادة باجتماع الناس للصلاة فيه وله إمام راتب ولو أذن =

مبحث ما تدرك به الجماعة

تدرك الجماعة اذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ولو لم يقعد معه ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ولكنها في المسجد أفضل إلا للنساء .

== الامام في ذلك وكذلك يكره إقامة الجماعة قبل الامام الراتب اذا صلى في وقته المعتاد له وإلا فلا كراهة . وأما إقامة جماعة مع جماعة الامام الراتب فهي محرمة . والقاعدة عندهم انه متى أقيمت الصلاة للامام الراتب فلا يجوز أن تصلى صلاة أخرى فرضاً أو نفلاً لا جماعة ولا فرادى ويتعين على من في المسجد الدخول مع الامام اذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفرداً . أما اذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لثلاث طعن على الامام . واذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الامام أن يصليه كأن كان عليه الظهر وأقيمت صلاة العصر للراتب فانه يتابع الامام في الصورة فقط وينوى الظهر وهو منفرد فيها وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد، واذا وجد بمسجد أئمة متعدة مرتبون فإن صلوا في وقت واحد حرم لما فيه من (الشوش) واذا ترتبوا بأن يصلى أحدهم فاذا انتهت صلاته وهكذا فهو مكروه على الراجح . وأما المساجد أو المواضع التي ليس لها إمام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلى جماعة جماعة ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة وهكذا .

(١) الشافعية — قالوا يستثنى من ذلك صلاة الجمعة فان جماعتها لا تدرك إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام .

المكية — قالوا تدرك الجماعة ويحصل فضاه لو ارد في الحديث السابق بإدراك ركعة كاملة مع الإمام بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه منه وإن لم يطمئن في الركوع إلا بعد رفع الإمام ثم يدرك أسحدين أيضاً مع الإمام ، ومتى أدرك ركعة على هذا النحو حصل له الفضل وثبت له أحكامه لاقتداء فلا =

مبحث أحوال المقتدى

المقتدى إما أن يدرك مع الإمام جميع الركعات وإما أن يفوته شيء منها بعد الدخول فيها معه بأن يدخل مع الإمام ثم يفوته بعض الركعات أو كلها لعذر كرحمة وغفلة ونحوها . وإما أن يفوته شيء منها قبل الدخول فيها مع الإمام، أما الأول فظاهر لأن صلاته مع الإمام تامة وأما الثانى والثالث ففى أحكامهما تفصيل المذاهب ^(١) .

= يصح أن يكون إماما فى هذه الصلاة ولا يعيدها فى جماعة أخرى ويلزمه أن يسجد لسهو الإمام قليلا كان أو بعديا ويسلم على الإمام وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم، أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر كرحمة ونحوها مما تقدم فلا يحصل له فضل الجماعة ولا يثبت له أحكام الاقتداء . فيصح أن يكون إماما فى هذه الصلاة . ويستحب أن يعيدها فى جماعة أخرى لإدراك فضل الجماعة ولا يسلم على الإمام ولا على المأموم الذى على يساره ونحو ذلك، وإنما قالوا إن الفضل الوارد فى الحديث هو الذى يتوقف على إدراك ركعة كاملة لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك فمن أدرك التشهد فقط مع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد فى قوله عليه السلام « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين درجة » وهذا هو الحديث السابق .

(١) الحنفية - قالوا إن الأول يسمى مدركا، والثانى لاحقا، والثالث مسبوqa .

فالمدرک هو الذى يصلّى الركعات كلها مع الإمام . واللاحق هو من دخل الصلاة مع الإمام ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر كرحام . والمسبوق هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها، وحكم اللاحق حكم المؤتم حقيقة فيما فاتته فلا تقطع تبعيته للإمام فلا يقرأ فى قضاء ما فاتته من الركعات، ولا يسجد للسهو فيما يسهو فيه حال قضائه لأنه لا يجوز على المأموم فيما يسهويه خلف إمامه ولا يتغير فرضه =

= أربعا بنية الإقامة ان كان مسافرا، وكيفية قضاء ما فاته أن يقضيه في أثناء صلاة الإمام ثم يتابعه فيما بقى ان أدركه فإن لم يدركه مضى في صلاته الى النهاية ولا يقرأ شيئا في قيامه حال القضاء لأنه معتبر خلف الإمام وإذا كان على الإمام سجود سهو فلا يأتي به اللاحق إلا بعد قضاء ما فاته . وقد يكون اللاحق مسبوقا بأن يدخل مع الإمام في الركعة الثانية ثم تفوته ركعة أو أكثر وهو خلف الإمام وفي هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاته بعد دخوله مع الإمام وعليه القراءة في قضاء ما سبق به : فاللاحق اذا كان مسبوقا عليه أن يقضى ما فاته بعد دخوله في الصلاة بدون قراءة ثم يتابع الإمام فيما بقى من الصلاة إن أدركه فيها ثم يقضى ما سبق به بقراءة فإن كان على الإمام سجود سهو في هذه الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به فإن قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاته صححت صلاته مع الائم لترك الترتيب المشروع ، أما المسبوق فله أحكام كثيرة منها أنه ان أدرك الإمام في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام وان أدركه في صلاة ركعة جهرية لا يأتي به على الصحيح مع الإمام وإنما يأتي به عند قضاء ما فاته وحيلئذ يتعوذ ويسمل للقراءة كالمنفرد فإن أدرك الإمام وهو راعٍ أو ساجد ، تحرى فان غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من ركوعه أو سجوده أتى به وإلا فلا وان أدركه في القعود لا يأتي بالثناء بل يكبر ويقعد معه مباشرة .

ومنها أنه يكره تحريما أن يقوم المسبوق لقضاء ما فاته قبل سلام إمامه إذا قعد قدر التشهد إلا في مواضع :

(الأول) إذا خاف المسبوق المصحح زوال مدته اذا انتظر سلام الإمام .

(الثاني) اذا خاف خروج الوقت وكان صاحب عذر لأنه اذا انتظره في هذه

الحالة ينقض وضوؤه .

(الثالث) إذا خاف في الجمعة دخول وقت لعصر ذ انتظر سلام الإمام .

(الرابع) إذا خاف المسبوق دخول وقت لعصر في العيدين أو خاف طلوع

=

شمس ذ انتظر سلام الإمام

= (الخامس) اذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث .

(السادس) اذا خاف أن يمز الناس بين يديه اذا انتظر سلام الامام فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم إمامه ويقضى ما فاتته متى كان الامام قد قعد قدر التشهد أما اذا قام قبل أن يتم الامام القعود بقدر التشهد فان صلاة المسبوق تبطل وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة إمامه في السلام عند وجود عذر من هذه الأعذار فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر فان لم يوجد عذر وجب على المأموم أن يتابع إمامه في السلام إن كان قد أتم التشهد فان سلم إمامه قبل ذلك لا يسلم معه بل يتم تشهده ثم يسلم فاذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ثم سلم قبله صححت صلاته مع الكراهة إن كان بغير عذر من تلك الأعذار والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده فان سلم قبله كان الحكم ما تقدم وان سلم بعده فقد ترك الأفضل وكذلك المتابعة في تكبيرة الاحرام فان المقارنة فيها أفضل أما إن كبر قبله فلا تصح صلاته وإن كبر بعده فقد فاتته إدراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام .

ومنها أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة وآخرها بالنسبة للتشهد فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقراءة ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد لأنها الثانية بالنسبة له فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات ، ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويشهد ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ولا يشهد ثم يقوم لقضاء الأخيرة وهو مخير في القراءة فيها وعدمها والقراءة أفضل ، ولو أدرك ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ويتشهد فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته .

ومنها أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه إلا في مواضع أربع : (أحدهما) أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ولا أن يقتدى به غيره فلو اقتدى مسبوق =

= بمسبوق فسدت صلاة المقتدى دون الامام ، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته .
(ثانياً) أنه لو كبر ناوياً لاستئناف صلاة جديدة من أولها وقطع الصلاة الأولى
تصح بخلاف المنفرد . (ثالثاً) أنه لو سها الامام قبل أن يدخل المسبوق معه
في الصلاة ثم قام لقضاء ما فاته فرأى الامام يسجد للسهو فإنه يجب عليه أن يعود
ويسجد معه لذلك ما لم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة فلو لم يعد حتى أتم
الامام سجود السهو مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها بخلاف المنفرد فإنه
لا يلزم سهو غيره . (رابعاً) أن يتذكر الامام سجدة تلاوة فيعود الى قضائها وقد
قام المأموم لقضاء ما سبق به فانه في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود الى متابعة
إمامه في قضاء سجدة التلاوة لأن المتابعة في هذه الحالة فرض فان عود الامام الى
قضاء سجدة التلاوة رفع للقعدة الأخيرة فصارت إعادتها فرضاً والمتابعة فيها فرض
فلو لم يتابعه بطلت صلاته وهذا اذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة فان قيده
بسجدة فسدت صلاته سواء عاد الى متابعة إمامه أو لم يعد وكذا الحكم فيما اذا
ترك الامام سجدة صلبية أما اذا لم يعد الامام الى سجود التلاوة فان صلاته وصلاة
المسبوق صحيحة .

المالكية - قالوا ان أدرك المأموم جميع الصلاة مع الامام فمره ظاهر
وذلك أن صلاته تامة متى حافظ على أركانها المطلوبة منه وهو مع الامام ولا قضاء
عليه بعد سلام إمامه لأنه لم يفته شيء من الصلاة . وان فاته ركعة أو أكثر
قبل الدخول مع الامام فهو مسبوق . وحكمه أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام
الامام ما فاته من الصلاة إلا أنه يكون بالنسبة للقول ناضياً وبالنسبة للفعل بانياً .
ومعنى كونه قاضياً أن يجعل ما فاته أول صلاته فيؤتي به على الهيئة التي فت عليها
بالنسبة للقراءة فيأتي بالفتحة وسورة أو بالفتحة فقط سرا أو جهرا على حسب
ما فاته ، ومعنى كونه بانياً أن يجعل . أدركه أول صلاته ، وما فاته آخر صلاته ،
ولإيضاح ذلك نقول . دخل المأموم مع الإمام في ركعة لرابعة من العشاء وفاتته
ثلاث ركعات قبل لدخول . فإذا سلم الإمام يقوم المأموم فيؤتي بركعة يقرأ فيها =

= بالفاتحة وسورة جهرًا لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ثم يجلس على رأسها للتشهد لأنها ثانية له بالنسبة للجهر . ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرًا لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة . ولا يجلس للتشهد على رأسها لأنها ثالثة له بالنسبة للجهر . ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرا لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ويجلس على رأسها للتشهد لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم . ومن القول الذي يكون قاضيا فيه القنوت فإذا دخل مع الإمام في ثانية الصبح يقنت فيها تبعا لإمامه فإذا سلم الإمام قام بركعة القضاء ولا يقنت فيها لأنها أولى بالنسبة للقنوت ولا قنوت في أولى الصبح . فالقول الذي يكون قاضيا فيه هو القراءة والقنوت . ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو فإن كان قبلها سجده مع الإمام قبل قيامه للقضاء وإن كان بعديا أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه . والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبير إن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة وإلا فلا يكبر حال القيام بل يقوم سائما . وأما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر كرحمة أو نعاس لا ينقض الوضوء فله ثلاث أحوال : (الأولى) أن يفوته ركوع أو رفع منه . (الثانية) أن تفوته سجدة أو السجدة . (الثالثة) أن تفوته ركعة أو أكثر . (فالحالة الأولى) أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام فاما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيره فإن كان في الركعة الأولى تبع الإمام فيما هو فيه من الصلاة وألغى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ولعدم عقس الركعة مع الإمام في حالة فوات الرفع معه بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألغاه . وإن كان ذلك القوات في غير الركعة الأولى فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أن يسجد مع الإمام ولو سجدة واحدة فعل ما فاته ليدرك الإمام . ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح وإن تخلف ظنه كأن كان يجزئ ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية فإنه يلغى ما فعله ويتبع الإمام فيما هو فيه ويقضى ركعة بعد سلامه وإن لم يظن إدراك شيء من السجود مع الإمام ألغى هذه الركعة وقضى ركعة بعد سلام الإمام فإن حالف ما أسر به وأتى بما فاته =

= فإن أدرك مع الإمام شيئاً من السجود صحّت صلاته وحسبت له الركعة وإبطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاته في صلب إمامه (الحالة الثانية) أن يفوته سجدة أو سجدةً واحدة وحكم ذلك أن المأموم إما أن يظن أن يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية أو لا . ففي الحالة الأولى يفعل ما فاته ويلحق الإمام وتحسب له الركعة . وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ويتبع الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ولا يسجد عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي ألغاه لأن الإمام يحل مثل ذلك عنه . (الحالة الثالثة) أن تفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام وحكم ذلك أنه يقضى ما فاته بعد سلام الإمام على نحو ما فاته بالنسبة للقراءة والقنوت ويكون بانياً في الأفعال على ما تقدم .

وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ثم يفوته ركعة أيضاً أو أكثر بعد الدخول لزحمة ونحوها . مثال ذلك : أن يدخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية من الرباعية فيدرك معه الثانية والثالثة وتفوته الرابعة فقد فاته الآن ركعتان إحداهما قبل الدخول مع الإمام والثانية بعد الدخول معه وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها لأنها أخيرة الإمام ثم يقوم فيأتي بركعة بدل الأولى ويمرأ فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ويجهر إن كانت الصلاة جهرية ويجلس عليها لأنها أخيرة هو ثم يسلم .

احتياطة — قالوا من أقضى بالإمام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها في الحالتين فهو مسبوق . فمن دخل مع إمامه من أول صلاته وتحلف عنه بركن بمسدر كغفلة أو يوم لا يفصص للصوء وجب عليه أن يأتي بما فاته متى زل عذره . إذا لم يحش فوت الركعة المأية بعدمه يدرك ركوعها مع الإمام وصارت الركعة معتد بها فإن خشي فوت الركعة الثانية مع الإمام عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه واعت الركعة ووجبه قضاءه بعد سلام الإمام على صحتها وإن تخلف عن مائة بركعة فكأنه عذر من أعذر لسابقة تأنعه وقضى =

= ما تخلف به عن إمامه بعد فراغه على صفته ، ومعنى قضاء ما فاته على صفته أنه لو كان ما فاته الركعة الأولى أتى عند قضائها بما يطلب فعله فيها من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة وإن كانت الثانية قرأ سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط ، وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ثم تخلف عن السجود معه أعذر وزال عذره بعد رفع إمامه من ركوع الثانية تابع إمامه في سجود الثانية وتمت له بذلك ركعة ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ويقضى ما فاته بعد سلام إمامه على صفته كما تقدّم وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته . أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فاته بعد فراغ إمامه من الصلاة ويكون ما يقضيه أول صلاته وما أذاه مع إمامه آخر صلاته فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه فيستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة في أولاهما . ويقرأ الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت ، ويخبر في الجهر إن كانت الصلاة جهرية غير جمعة فإنه لا يجهر فيها ، ويجب على المسبوق أن لا يقوم للقضاء قبل تسليمه الإمام الثانية فإن قام فيها بلا عذر يبيح المفارقة وجب عليه أن يعود ليقوم بعدها وإلا انقلبت صلاته نفلا ووجب عليه إعادة الفرض الذي صلاه مع الإمام . وإنما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد . أما التشهد فإنه إذا أدرك إمامه في ركعة من رابعة . أو من المغرب فإنه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى لثلاث يغير هيئة الصلاة . وينبغي للمسبوق أن يتوكل في تشهد إمامه الأخير إذا كانت الصلاة مغرباً أو رابعة تبعاً لإمامه . وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته وكذا يسجد للسهو إن سها فيما يصليه مع الإمام وفيما انفرد بقضائه ولو شارك الإمام في سجوده لسهوه ، وإذا سها الإمام ولم يسجد لسهوه وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء ما فاته ، ويعتبر المسبوق مدرّكاً للجماعة متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل سلام الإمام التسليمة الأولى ولا يكون المسبوق =

= مدركا للركعة إلا إذا أدرك ركوعها مع الإمام ولولم يطمئن معه وعليه أن يطمئن وحده ثم يتابعه .

الشافعية — قالوا ينقسم المقتدى الى قسمين : مسبوق ، وموافق . فالمسبوق هو الذى لم يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ولو أدرك الركعة الأولى . والموافق هو الذى أدرك مع الإمام بعد إحرامه وقبل ركوع إمامه زمنا يسع الفاتحة ولو فى آخر ركعة من الصلاة فالعبرة فى السبق وعدمه بادراك الزمن الذى يسع قراءة الفاتحة بعد إحرامه وقبل ركوع الإمام وعدم إدراكه ، ولكل حكم . أما المسبوق فله ثلاثة أحوال : (الحالة الأولى) أن يدخل مع الإمام وهو راكم . الحالة الثانية) أن يدخل مع الإمام وهو قائم ولكنه يجزئ إحرامه ركع الإمام . (الحالة الثالثة) أن يدخل مع الإمام ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة ، وحكم المأموم فى الحالتين الأوليين أنه يجب عليه الركوع مع الإمام وتسقط عنه قراءة الفاتحة وتحسب له الركعة ان اطمأن مع الإمام يقينا فى الركوع وإلا فلا يعتد بها ويأتى بركعة بدلها بعد سلام الإمام ، وفى الحالة الثالثة يجب عليه أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الإمام ويسقط عنه بقية الفاتحة . ويندب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ فان اشتغل بشيء منها وجب عليه أن يستمر قائما بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذى صرفه فى دعاء الاستفتاح أو التعوذ . ثم ان اطمأن مع الإمام فى الركوع يقينا حسبت له الركعة وإلا فلا . وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة إلا اذا استمر فى القراءة الواجبة عليه حتى هوى الإمام للسجود فحينئذ تجب عليه نية المفارقة وإلا بطلت صلاته شأنه عن إمامه بركنين فعدين بلا عذر . وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه فى مبحث المتابعة .

ثم إن كلاما من مسبوق ونوافى . بمعنى المتقدم قد يكون مسبوقا بمعنى أنه فاتته بعض ركعة من الصلاة مع الإمام وحكم هذا أن قول صلاه المأموم فى هذه الحالة =

مبحث الاستخلاف

الاستخلاف هو إنبابة الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحا للإمامة لإتمام الصلاة بدل الإمام وله أحكام وأسباب مبينة في المذاهب ^(١) .

= هو ما أدركه مع الامام فلو أدرك مع الامام الركعة الثانية ثم قام للتيان بما فاته تحسب له الركعة بما أذاها مع الامام أولى وإن كانت ثانية بالنسبة للامام فيسن له أن يقبض في الركعة التي يأتي بها لأنها ثانية له وإن كان قد قنت في الركعة التي أذاها مع الامام متابعة له ، وينبغى للسبوق الذي لم يتحمل عنه الامام الفاتحة أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة فمثلا اذا أدرك الامام في ثالثة الظهر ثم فعل ما فاته بعد فراغه يسن له أن يأتي بآية أو سورة بعد الفاتحة فيهما لكلا تحلوا صلاته من سورة .

(١) الحنبلة — قالوا لا يصح استخلاف الامام غيره إلا لعذر كأن يحصل له في أثناء الصلاة مرض شديد أو عجز عن ركن قولى كقراءة الفاتحة أو واجب قولى كتسيحات الركوع والسجود فان حصل عذر من ذلك ونحوه جازله أن يستخلف واحدا بدله ولو لم يكن من المقتدين ليم بهم الصلاة، وليس من الأعذار المبيحة للاستخلاف سبق الحدث للامام لبطان صلاته به ومتى بطلت صلاته بطلت صلاتهم ؛ واذا طرأ على الامام عذر يبيح له الاستخلاف وخرج من الجماعة ولم يستخلف جاز للقوم أن يستخلفوا بدله ليم بهم الصلاة كما يجوز لهم أن يتموها فرادى ، وليس للقوم الاستخلاف إلا في هذه الحالة فلو استخلف الامام واحدا واستخلف المقتدون واحدا آخر فالخليفة خليفة الامام ؛ ويجب على الخليفة أن يبنى على نظم صلاة الامام لكلا يختلط الأمر على المقتدين . فادا كان الخليفة مسبوقا بنى على نظم صلاة الامام واستخلف قبل السلام من يسلم بهم وقام لقضاء ما سبقه به الامام فان لم يفعل فلهم أن يسلموا لأنفسهم ولهم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاته ويسلم بهم . الشافعية — قالوا الاستخلاف مندوب إلا في الركعة الأولى من الجمعة فانه =

= واجب فيها ، وسببه خروج الامام عن الامامة بطرو حدث ولو عمدا او تين أنه كان محدثا قبل دخول الصلاة . وللإمام أن يستخلف من غير سبب ، وكما يصح استخلاف الامام والقوم واحدا من المصلين بشرط أن يكون الخليفة صالحا لامامة هذه الصلاة يصح أن يتقدم واحد منهم بنفسه ، وإذا تقدم الامام واحدا وقدم المقتدون واحدا آخر فالأولى من قدمه المقتدون لا من قدمه الامام الا اذا كان الإمام راتبا فإن كان راتبا فالأولى من قدمه الإمام الراتب . أما اذا تقدم واحد بنفسه فالأولى من قدمه الامام ، ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان : أحدهما أن يكون الخليفة مقتديا بالامام قبل الاستخلاف فلا يصح استخلاف من لم يكن مقتديا بالامام ، ثانيهما أن يكون الاستخلاف عن قرب بأن لا يمضي زمن قبل الاستخلاف يسع ركعا من أركان الصلاة قصيرا ، فان كان الخليفة في الجمعة قد أدرك الركعة الأولى تمت الجمعة له وللمقتدين وإن لم يدرك ركعة فتم للمقتدين لاله . أما في غير الجمعة فلا يشترط شيء لصحة الاستخلاف بل يجوز أن يستخلف غير مقتد وان يستخلف بعد طول الفصل ولو خرج الامام من المسجد إلا أنهم يحتاجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما اذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف وكانت صلاته مخالفة لصلاة الإمام كأن كان في الركعة الأولى مثلا والامام في الثانية فان لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية . وكذا في اذا طال لفصل إن مضى زمن يسع ركعا فكثر فانهم يحتاجون لجديد النية . وعلى خليفته أن يراعى نظم صلاة إمامه وجوبا في الواجب ونوبا في المندوب وعليه أن يشير إلى القوم بعد فراغهم من صلاتهم بما يفيد أنهم يتضررونه ويخارقهونه إن كان مسبوقا ولا تنتظر أفضل واذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المقتدون المفارقة ويتمو صلاتهم فردى وتصح . أما الجمعة فحتى أدركوا ركعة الأولى جماعة فان لهم نية المفارقة وينفوا فردى في الثانية اذا بقى "معدد إلى آخر الصلاة" .

خليفة قالوا حكم الاستخلاف أنه فصل ولا يفسد الوفاء ويكون وجوبه وسببه الاستخلاف لا يسبق لأمام حدث صضررى لا تخير له فيه .

= ومثله ما اذا منع عن المضى في الصلاة لسبب عجزه عن قراءة قدر المفروض ؛ أما لو منع عن ذلك بسبب حصر بول أو غائط فانه لا يستخلف عند الامام ، وكذا لو عجز عن الركوع والسجود فانه لا يستخلف لأن له أن يتم صلاته قاعدا مع صلاة من خلفه من قيام ، وكذا لا يجوز له الاستخلاف لخوف أو نسيان قراءة أصلا لأنه صار كالأمي . كما لا يجوز له الاستخلاف إذا أصابته نجاسة أو كشفت عورته في صلاته فدر ركن لأن صلاته حينئذ تفسد ويفسد معها صلاة المأمومين ، وشروط صحة الاستخلاف ثلاثة :

أولها - استتباع شرائط البناء على ما سبقه من الصلاة وهي أحد عشر شرطا :
 (الأول) أن يكون الحدث قهريا . (الثاني) أن يكون من بدنه فلو أصابته نجاسة مائة لا يجوز له البناء . (الثالث) أن يكون الحدث غير موجب للفسل كاتزال بالتفكر .
 (الرابع) أن لا يكون نادرا كالفقهة والاعماء والجنون . (الخامس) أن لا يؤدى الامام ركعا مع الحدث أو يمشي . (السادس) أن لا يفعل منافيا كأن يحدث عمدا بعد الحدث الفهري . (السابع) أن لا يفعل مالا احتياجا اليه كأن يذهب الى ماء بعيد مع وجود القريب . (الثامن) أن لا يترأخى قدر ركن بغير عذر كرحمة . (التاسع) أن لا يتبين أنه كان محدثا قبل الدخول في الصلاة . (العاشر) أن لا يتذكر فائتة إن كان صاحب ترتيب . (الحادى عشر) ان لا يتم المؤتم في غير مكانه فلو سبق المصلى الحدث سواء كان إماما أو مأموما ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلى مع الإمام أما المنفرد فهو بالخيار إن شاء أتم في مكانه أو غيره .

الشرط الثانى من شروط صحة الاستخلاف . أن لا يخرج الامام من المسجد الذى كان يصلى فيه قبل الاستخلاف فان خرج لم يصح الاستخلاف لا منه ولا من القوم لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه .

الشرط الثالث من شروط صحة الاستخلاف ، أن يكون الخليفة صالحا فلو استخلف أمي أو صبي بطلت صلاته الجميع ، وإذا استخلف الامام واحدا وسنخلف المقندون ، احدا فالخليفة هو من استحلله الامام فلو صلى أحد خلف =

= خليفة المقتدين بطلت صلاته ، وإذا لم يستخلف الامام والمقتدون وتقدم واحد منهم للامامة بدل الامام صححت الصلاة خلفه ، وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدودبا واضعا يده على أنفه موهما أنه قد سال منه دم الرعاف قهرا ويقدم من الصف الذي يليه من كان صالحا للامامة بالاشارة لا بالكلام ، وإذا لم يحصل استخلاف وأتم القوم الصلاة فرادى بطلت صلاة الجميع .

المالكية — قالوا أسباب الاستخلاف ثلاثة : (الأول) الخوف على مال للامام أو غيره أو على نفس من التلغ لو استمر في صلاته فإذا خاف الامام باستمراره في الصلاة تلف مال بسرقة لص له مثلا أو تلف نفس كوقوع أعى في مهواة وجب عليه قطع الصلاة لحفظ المال وإنقاذ النفس من الهلاك . ويندب له أن يستخلف من المأمومين من يتم الصلاة ولا يهملهم . وإنما يقطع للخوف على المال إذا خاف بضياعه أو تلفه هلاكا لصاحبه أو حصول ضرر شديد له وفي هذه الحالة يقطع الصلاة سواء كان المال قليلا أو كثيرا . وسواء اتسع الوقت لادراك الامام الصلاة بعد أو ضاق ؛ أما إذا لم يخش من ضياع المال ذلك فلا يجوز قطع الصلاة إلا إذا كان المال كثيرا واتسع الوقت وإلا تعين الاستمرار في الصلاة . والكثير ما كان ذا بال وشأن بالنسبة لصاحبه . (الثاني) أن يطرأ على الامام ما يمنعه من لامامة كأن يعجز عن الركوع أو عن قراءة الفاتحة فيندب له أن يستخلف وحينئذ يتأخر مؤتمرا وجوبا فإن أتم الصلاة وحده بطلت . (الثالث) أن يضرب عيبه . يبطل الصلاة كأن غابه اخذ فيها أو نذكر أنه كان غير مصهر قبل الدخول في الصلاة وحصل له رءف بوجب النقص كأن حصى منه سريب مسجدا أو كان لدم سائرته حتى وجد سبب من هذه لأسباب رب باره . أن يستخلف من صرف بدون استخلاف نذب للقوم أن يستحموا منهم من يتم بهم . وجوزهم ، أن يتوا صلاتهم فرادى أو يجمعونهم في كل فرقة منهم يمام أو يقيم الامام . واحد يقيم به بعضهم يقيم . "مجلس آخر" . منهم . ولكن خبره قوله . حرره . وكتبه . صحيح . سنة ١٢٨٥ . و في شهر جمادى جمعة . فبطلت .

مباحث سجود السهو

لسجود السهو حكم وسبب ومحل وصفة وفي كل ذلك تفصيل في المذهب .^(١)

= إن أتموها فرادى لا اشتراط الجماعة فيها وإن أتموها بامامين صحت للجماعة التي أتمت مع من أقامه الامام وبطلت على غيرهم فان لم يقم الامام أحدا وكان الامامان من قبل المأمومين فالأسبق منهما تصح صلاته وصلاة من اقتدى به فان تساويا بطلت على الكل وعليهم أن يقيموها ثانيا جمعة إن كان الوقت باقيا وإلا صلوا ظهرا ، ويشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الامام جزءا من الركعة التي حصل فيها العذر قبل تمام رفع الامام رأسه من الركوع فلا يصح استخلاف من فاتته الركوع مع الامام اذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة كما لا يصح استخلاف من دخل مع الامام بعد حصول العذر وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الامام فيقرأ من انتهاء قراءة الامام ان علم الانتهاء وإلا ابتدأ القراءة ويجلس في محل الجلوس وهكذا فاذا كان الخليفة مسبوقا أتم بالقوم صلاة الامام حتى لو كان على الامام سجود قبل سجده وسجده معه القوم ثم أشار لهم بالانتظار وقام لقضاء ما فاتته فاذا أتى به وسلم سلموا بسلامه فاذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم . وأما اذا كان على الامام الأول سجود بعدى فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ويسلم بالقوم ثم يسجد بعد ذلك واذا كان في المأمومين مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم الخليفة ولو كان الخليفة مسبوقا انتظره جالسا حتى يقضى ما عليه ويسلم فاذا سلم قام هو للقضاء فان لم ينتظره بطلت صلاته . ويندب للامام اذا خرج من الصلاة أن يمسك بأنفه موها انه راعف ستر على نفسه كما يندب له أن يقدم للامامة أقرب المأمومين .

حكم سجود السهو في المذاهب

(١) الحنبلي - قالوا يسجد السهو واجب على الصحيح يأثم المصلي بتركه ولا تبطل صلاته ، وانما يجب اذا كان الوقت صالحا للصلاة فلو طلعت الشمس -

- عقب الفراغ من صلاة الصبح وكان عليه سجود سهو سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة . وكذا إذا تغيرت الشمس بالحجرة قبل الغروب وهو في صلاة العصر أو فعل بعد السلام مانعا من الصلاة كأن أحدث عمدا أو تكلم . وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان سقوط السجود بعمل مناف لها عمدا فتجب عليه الإعادة . وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد . أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل موجب منه حال اقتدائه بالإمام . أما إذا حصل الموجب من إمامه فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام وكان هو مدركا أو مسبقا كما تقدم فإن لم يسجد الإمام سقط عن المأموم ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إياه بعمل مناف للصلاة عمدا فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه . والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيد إذا حضر فيهما جمع كثير لئلا يشتبه الأمر على المصلين .

الحنبالة — قالوا يسجد السهو تارة يكون واجبا . وتارة يكون مستونا . وتارة يكون مباحا . وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي . وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد . أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مباحا فإن لم يتابعه بطلت صلاته فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان مستونا أو مباحا فلا شيء في تركه وإن كان واجبا فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام كأن كان لترك واجب من واجبات الصلاة سهوا بطلت الصلاة بتركه عمدا . أما إذا تركه سهوا وسلم فإن تذكره عن قرب عرفا أتى به وجوب ولو تكلم أو انحرف عن القبلة ما لم يحدث أو يخرج من المسجد ولا سقط عنه ولا يجب عليه إعادة الصلاة كما إذا طال الزمن عرف . وإن تركه جهلا لم تبطل صلاته . وما إذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام وهو ما إذا كان سببه السلام سهوا قبل إتمام الصلاة فن تركه عمدا ثم ولا تبطل صلاته وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا وجب الإتيان به وإلا أنه وصلاة صحيحة . وإن طال الزمن عرفا أو أحدث وأخرج من المسجد سقط عنه . —

= وإن تركه جهلا فلا إثم عليه وصحت صلاته . وإذا سهوا المأموم حال اقتدائه وكان موافقا يحمله عنه الإمام . فإن كان مسبوقا طلب منه السجود كالمنفرد وقد تقدم معنى الموافق وغيره . وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب فعله المأموم وجوبا إذا يئس من فعل الإمام له إلا إذا كان مسبوقا فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ما فاتته .

المالكية - قالوا يسجد السهو سنة للإمام والمنفرد . أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود فإن الإمام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء فإن كان على إمامه سجود سهو فانه يتابعه فيه وإن لم يدرك سببه مع الإمام فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا وإلا فلا . وسيأتى بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل . وإذا ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان محله بعد السلام يسجد في أى وقت كان ولو في أوقات النهى وإذا ترك السجود الذى محله قبل السلام فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة بطلت صلاته إذا كان الترك عمدا . وإن كان سهوا فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفا أتى به وصحت صلاته بشرط أن لا يحصل منه مناف للصلاة بعد السلام كالحدث ونحوه وإلا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال الزمن عرفا بعد السلام . وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المسنونة فلا شيء عليه إن تركه عمدا . وإن تركه سهوا وسلم فإن قرب الزمن أتى به وإلا تركه وصلاته صحيحة وإذا ترتب على الإمام سجود سهو طلب من المأموم أن يأتى به ولو تركه إمامه .

الشافعية - قالوا يسجد السهو تارة يكون واجبا . وتارة يكون سنة . فيكون واجبا في حالة واحدة وهى ما إذا كان المصلى مقتديا وسجدا إمامه للسهو ففى هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعا لإمامه فإن لم يفعل عمدا بطلت صلاته ووجب عليه إعادتها إن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الإمام . وإذا ترك الإمام يسجد السهو فلا يجب على المأموم أن يسجد بل يندب ، ويكون سنة في حق المنفرد والإمام لسبب من الأسباب الآتية إلا إذا أدى سجود الإمام (للتشويش) على المقتدين =

- به لكثرتهم فيسن له ترك السجود واذا ترك المنفرد أو الامام السجود المسنون فلا شيء فيه ولا تبطل الصلاة بتركه . أما المأموم اذا سها حال اقتدائه بإمامه فلا يسجد عليه لتحمل الامام له اذا كان أهلاً لتحمل كأن لم يتبين أنه محدث . أما اذا سها المأموم حال انفراده عن الامام كأن سها في حال قضاء ما فاته معه فإنه كالمنفرد فمن له السجود حيث وجد سببه .

أسباب سجود السهو في المذاهب

الحناية - قالوا أسباب السهو ثلاثة، وهى : الزيادة، والنقص، والشك فى بعض صورهِ إذا وقع شئ من ذلك سهوا . أما ان حصل عمدا فلا يسجد له بل تبطل به الصلاة ان كان فعليا ولا تبطل ان كان قوليا فى غير محله . ولا يكون السهو موجبا للسجود إلا اذا كان فى غير صلاة جنازة ، أو سجدة تلاوة ، أو سجود سهو ، أو سجود شكر فانه لا يسجد للسهو فى ذلك كله . أما الزيادة فى الصلاة فمالمها أن يزيد قياما أو قعودا ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد فى القعود أو يقرأ التشهد مع الفاتحة فى القيام فانه يسجد للسهو وجوبا فى الزيادة الفعلية وندبا فى القولية التى أتى بها فى غير محلها كما ذكر .

وأما النقص في الصلاة فمثاله أن يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة
أو نحو ذلك سهواً فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي
تليها أن يأتي به وبما بعده ويسجد للسهو في آخر صلاته فإن لم يتذكره حتى شرع
في قراءة الركعة التالية لغت الركعة وقامت ما بعده مقدمها، وتي بركعة بدل ويسجد
للسهو ووجهه . فإن رجع إلى ما بعده بعد الشروع في قراءة الثانية علماً بجرمته الرجوع
ون صلاته تبطل . أما إذا كان معقداً جوزه فلا تبطل ، وإذا تذكره قبل الشروع
في قراءة الثانية ولم يعد إلى ما تركه عمداً فإن كان علماً بحكمه بضمت صلاته وإن
كان جهلاً بالحكم لغت الركعة وقامت تاليتها مقدمها، وتي بركعة بدل وسجد للسهو
ووجهه . - - - متذكره . وله إلا أنه سلاه فيجب عليه أن يتي بركعة كاملة =

== ان كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة فان كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده ثم يسجد للسهو وهذا اذا لم تطل الفصل ولم يحدث أو يتكلم وإلا بطلت صلاته ووجب إعادةتها .

وأما الشك في الصلاة الذي يقتضى سجود السهو فمثاله أن يشك في ترك ركن من أركانها أو في عدد الركعات فانه في هذه الحالة يبني على المتيقن ويأتي بما شك في فعله ويتم صلاته ويسجد للسهو وجوبا . ومن أدرك الامام راكعا فشك هل شارك الامام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه لم يعتد بتلك الركعة ويأتي بها مع ما يقضيه ويسجد للسهو . أما اذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة كأن شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود فانه لا يسجد . للسهو لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب بل يكون لترك الواجب سهوا . واذا أتم الركعات وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو أما اذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد فإنه يجب عليه سجود السهو . ومثل ذلك ما اذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صوره . فمن سجد للسهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك . لأنه زاد في صلاته سجدين غير مشروعين . ومن علم أنه سها في صلاته ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أولا لم يسجد لأنه لم يتحقق سببه والأصل عدمه . ومن سها في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا يسجد للسهو سجدين فقط . واذا كان المأموم واحدا وشك في ترك ركن أو ركعة فانه يجب عليه أن يبني على الأقل كالمنفرد . ولا يرجع لفعل إمامه فاذا سلم إمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه ويسجد للسهو ويسلم . فان كان مع إمامه غيره من المأمومين فانه يجب عليه أن يرجع الى فعل إمامه وفعل من معه من المأمومين واذا شك شكاً يشرع السجود له ثم تين له أنه مصيب لم يسجد لذلك الشك . ومن حن لحناً يغير المعنى سهواً أو جهلا وجب عليه أن يسجد للسهو ، واذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيح له السجود .

= الشافعية — قالوا تنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور : (الأول) أن يترك الإمام أو المنفرد سنة مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالأباض وذلك كالتشهد الأول والقنوت الراتب وهو غير قنوت النازلة . أما لو ترك سنة غير مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالهيات كالسورة ونحوها مما تقدم فانه لا يسجد لتركها عمدا أو سهوا ، فلو ترك فرضا كسجدة أو ركوع فان تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فورا وان لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه بحيث يعتبر أولا ويلغى ما فعله بينهما . فان ترك الركوع مثلا ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني أتى به ثم يلغى ما فعله أولا ويمضي في إتمام صلاته ويسجد قبل السلام . فان تذكره بعد الانيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ويلغى ما بينهما متى تذكر قبل السلام . وأما اذا تذكره بعد السلام فان لم يطل الفصل عرفا ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ولم يأت بفعل كثير مبطل وجب عليه أن يأتي بما نسيه ، فلو ترك الركوع مثلا ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة وجب عليه أن يقوم ويركع ثم يأتي بما يكملها ويتشهد ويسجد للسهو ثم يسلم ، ومن ترك سنة مؤكدة كالتشهد الأول المتقدم ذكره ثم قام . فان كان الى القيام أقرب فلا يعود له فإن عاد عامدا عالما بطلت صلاته . أما ان عاد ساهيا أو جاهلا فلا تبطل . إلا أنه يسن له السجود . ولو ترك القنوت المشروع اغير لنزلة ونزل للجلوس حتى بلغ حد الركوع لا يعود له فان عاد عالما عامدا بطلت صلاته وإلا كان حكمه كما تقدم في التشهد وهذا ان كان غير مأموم فان كان مأموما وترك التشهد والقنوت قصدا فهو مخير بين أن يعود لمتابعة إمامه أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضي معه وان تركهما سهوا يجب عليه العود مع الإمام فان لم يعد بطلت صلاته إلا اذا نوى المفارقة في الصورتين فانه حينئذ يكون منفردا . فلو ترك الإمام والمقتدى التشهد لأول مثلا أو قنوت عمدا وكا ، الى اقيام أقرب في لأول وبلغا حد الركوع في الثاني ثم عاد الإمام فيجب على المأموم أن لا يعود معه ونم يفارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود فان عاد المأموم معه =

— عالمًا عامداً بطلت صلاته وإلا فلا تبطل وإذا ترك الإمام التشهد الأول وقام وجب على المأموم أن يقوم معه فإن عاد الإمام فلا يعود المأموم معه . (السبب الثاني) الشك في الزيادة فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين وتم الصلاة وجوباً وسجد لاحتمال الزيادة ، ولا يرجع الشاك الى ظنه ولا لإخبار مخبر إلا اذا بلغ عدد المخبرين التواتر ف يرجع لقولهم . (السبب الثالث) فعل شيء سهواً يبطل عمده فقط . كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين . ومثل ذلك الكلام القليل سهواً ، ولا يسجد إلا اذا تيقنه فإن شك فيه فلا يسجد . أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالعنق ومشى خطوتين فلا يسجد لسهوه ولا لعمده . وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير وأكل فلا يسجد له أصلاً لبطلان الصلاة . (السبب الرابع) نقل ركن قولى غير مبطل في غير محله كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية كالسورة من محلها الى محل آخر كأن يأتى بها في الركوع فإنه يسجد له ويستثنى من ذلك ما اذا قرأ السورة قبل الفاتحة فلا يسجد لها . (السبب الخامس) الشك في ترك بعض معين كأن شك في ترك قنوت لغير النازلة ، أو ترك بعض مبهم كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت . وأما اذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئاً منها فلا يسجد . (السبب السادس) الاقتداء بمن في صلاته خال ولو في اعتقاد المأموم كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح أو بمن يقنت قبل الركوع فإنه يسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه . وكذلك اذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول فإنه يسجد .

المالكية — قالوا سبب سجود السهو ينحصر في ثلاثة أشياء : نقص فقط ، وزيادة فقط ، ونقص وزيادة . أما الأول فهو نقص سنة مؤكدة داخلية في الصلاة كالسورة اذا تركها في محلها سهواً . ومثل السنة المؤكدة الستتان الخفيفتان كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام فيسجد اذا تركهما سهواً . وأما من ترك سنة مؤكدة عمداً أو ترك جميع سنن الصلاة كذلك فإنه يستغفر الله تعالى =

وصلاته صحيحة على الزاح ولا سجود عليه كما لا سجود عليه إن ترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة أو ترك مندوبا كالتنوت في الصبح فإن سجد لترك السنة الخفيفة أو المندوب فإن كان ذلك قبل السلام بطلت صلاته لادخاله فيها ما ليس منها وهو السجود وإن كان بعد السلام فلا تبطل لأنه زيادة خارجة عن الصلاة فلا تضره ومثل السنة الخفيفة والمندوب السنة الخارجة عن الصلاة كالاقامة فإذا تركها سهوا فلا يسجد لها فإن سجد قبل السلام بطلت الصلاة وبعده لا ضرر . ومتى ترك سنة مؤكدة داخلية في الصلاة أو سنتين خفيفتين من سننها فإنه يسجد لذلك سواء كان الترك محققا أو مشكوكا فيه بل لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة فإنه يعتبره نقصا ويسجد قبل السلام .

ومن هذا يتضح أن ترك السنة المؤكدة والسنتين الخفيفتين يجبر بالسجود وأن ترك السنة الخفيفة والمندوب (الفضيلة) لا يشرع له السجود .

وأما ترك فرض من فرائض الصلاة فلا يجبره سجود السهو ولا بد من الإتيان به سواء كان الترك من الركعة الأخيرة أو غيرها إلا أنه إذا كان لركن المتروك من الأخيرة يأتي به إذا تذكره قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته فإن سلم معتقدا كمال صلاته فات تدارك الركن المتروك وألغى المصلي ركعة النقص وأتى بركعة بدلها وسجد بعد سلامه لزيادة الركعة الملقاة وهذا إن قرب الزمن عرف بعد السلام ولا بطأت صلاته . ون كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة فإنه يأتي به مالم يعقد ركوع الركعة التي تليها .

وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا إذا كان المتروك سهوا هو ركوع فن عقد الركعة التالية يكون بخرد لانحناء في ركوعه ون لم يرفع منه كما تقدم .

وإذا ترك سجود الركعة الثمانية مثلا ثم قام بركعة الثامنة ونه يأتي بالسجود المتروك إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئنا معتدلا من لم يتذكر حتى رفع من ركوعه صلى في صلاته وجعل له ثنية فيجلس على راسه ويأتي بعده بركعتين ثم يسلم ويسجد قبل سلامه لنقص السورة من -

= الركعة الثانية التي كانت ثالثة قرأ فيها بأم القرآن فقط ولزيادة الركعة التي ألغاهـا .
وكيفية الاتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائما ويندب له أن يقرأ شيئا من
القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة . وتارك الرفع من الركوع يرجع
محدودبا حتى يصل لحذ الركوع ثم يرفع بنيته وتارك سجدة واحدة يجلس ليأتي بها
من جلوس وتارك سجدين يهوى لهما من قيام ثم يأتي بهما . ويستثنى مما تقدم
الفاتحة اذا تركها سهوا ولم يتذكر حتى ركع فانه يمضى فى صلاته على المشهور
ويسجد قبل السلام سواء كان الترك لها فى ركعة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها
ولو فى ركعة واحدة من صلاته وذلك لأن الفاتحة وان كان المعتمد فى المذهب هو
القول بوجوبها فى كل ركعة من ركعات الصلاة إلا أنه اذا أتى بها فى ركعة واحدة
منها وتركها فى الباقي سهوا فان صلاته تصح ويجبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة
للقول بوجوبها فى ركعة واحدة ويندب له إعادة الصلاة احتياطا فى الوقت وخارجه ،
فان ترك السجود لترك الفاتحة فان كان عمدا بطلت الصلاة وان كان سهوا أتى به
ان قرب الزمن عرفا وإلا بطلت كما تبطل اذا ترك الفاتحة عمدا أو تركها سهوا
وتذكر قبل الركوع ولم يأت بها ولو على القول بعدم وجوبها فى كل ركعة لاشتهار
القول بوجوبها فى الكل .

السبب الثانى الزيادة وهى زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة كأكل
خفيف سهوا أو كلام خفيف كذلك أو زيادة ركن فعلى من أركان الصلاة كالركوع
والسجود أو زيادة بعض من الصلاة كركعة أو ركعتين على ما تقدم فى مبطلات
الصلاة . فاما اذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة فان لم يكن القول المزيـد فريضة
كأن زاد سورة فى الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهوا فلا يطلب منه السجود
ولا تبطل صلاته اذا سجد بعد السلام لأنه زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم ،
وإن كان القول المزيـد فريضة كالفاتحة اذا كررها سهوا فانه يسجد لذلك ، والزيادة
على ما ذكر تقتضى السجود ولو كانت مشكوكا فيها فمن شك فى صلاة الظهر مثلا
هل صلى ثلاثا أو أربعا فانه يبنى على اليقين ويأتى بركعة ويسجد بعد السلام لاحتمال =

= أن الركعة التي أتى بها زائدة ومثله من شك وهو في صلاة الشفع هل هو به أو بالوتر فانه يجعل ما هو فيه الشفع ويأتي بركعة وترا ويسجد بعد السلام لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات فيكون قد زاد ركعة . ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين . والتطويل أن يمكث أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة أما اذا طول بمحل يشرع فيه التطويل كالسجود والجلوس الأخير فلا يعد ذلك زيادة فلا يسجد ومن الزيادة أيضا أن يترك الاسرار بالفاتحة ولو في ركعة ويأتي بدله بأعلى الجهر وهو أن يزيد على اسماع نفسه ومن يليه . أما اذا ترك الجهر وأتى بدله بأقل السرو هو (حركة اللسان) فانه نقص لا زيادة فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفاتحة فقط أو منها ومن السورة فان كان في السورة فقط فلا يسجد له إن كان ذلك في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة بخلاف ما اذا كان في ركعتين فانه يسجد له — هذا .

واذا ترك المنفرد أو الامام الجلوس للتشهد الأول فانه يرجع للاتبان به استئنا ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه وإلا فلا يرجع فلو رجع فلا تبطل صلاته ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة أما اذا رجع بعد تمام الفاتحة فتبطل . وعلى المأموم أن يتبع إمامه في الرجوع اذا رجع قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه أو رجع بعد المفارقة وقبل نتم الفاتحة كما يتبعه في عدم الرجوع اذا فارق الأرض بيديه وركبتيه . فان خالفه في شيء من ذلك عمدا ولم يكن متأولا أو جهلا بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود، نقص وزيادة معاً، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ولو كانت غير مؤكدة والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني فإذا ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاه مهوا فقد اجتمع له تحصر وزيادة فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة كما يأتي . =

= الحنفية — قالوا سبب سجود السهو ترك واجب من واجبات الصلاة أو تأخيره عن موضعه . أو تقديمه . أو تأخير ركن أو تقديمه كذلك . أو الزيادة في الصلاة بشيء من جنس أعمالها . ولا يجب السجود لترك كل الواجبات المتقدمة بل يجب بترك واجب من الواجبات الآتية وهي أحد عشر : (الأول) قراءة الفاتحة فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأولين في الفرض وجب سجود السهو أما لو ترك أقلها فلا يجب لأن للأكثر حكم الكل ، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد وكذا لو تركها أو أكثرها في أى ركعة من النفل أو الوتر فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في كل الركعات . (الثاني) ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة فإن لم يقرأ شيئاً أو قرأ آية قصيرة وجب عليه سجود السهو . أما إن قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد لأن للأكثر حكم الكل . فإن نسى قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه فإن كان ما نسيه هو الفاتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو . أما إذا نسى قنوت الوتر وحررا كما ثم تذكره فإنه لا يعود لقراءته وعليه سجود السهو فإن عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه سجود السهو أيضاً ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً وجب عليه سجود السهو لأنه آخر السورة عن موضعها ، ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأولى سورة الضحى والثانية سورة سبح مثلاً لا يجب عليه سجود السهو لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة ، وكذا من آخر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع فإنه لا يجب عليه سجود السهو . (الثالث) حيين القراءة في الأولين من الفرض فلو قرأ في الآخرين أو في النافية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر كما تقدم . (الرابع) رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة وهو السجود فلو سجد سجدة واحدة سهواً ثم قام إلى الركعة التالية فأذاها بسجديتها ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهواً صحح صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب وليس عليه إعادته ، أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم تذكر ركناً أحرم فركع ورفع ثم قرأ الفاتحة والسورة =

= فان الركوع يكون ملغى وعليه إعادته بعد القراءة ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول . (الخامس) الطمأنينة في الركوع والسجود فن تركها ساهيا وجب عليه سجود السهو على الصحيح . (السادس) القعود الواجب وهو ما عدا الأخير سواء كان في الفرض أو في النفل فمن سها عن القعود الأول وقام الى الركعة التالية قياما تاما مضى في صلاته وسجد للسهو لأنه ترك واجب القعود وفي هذه الحالة إن رجع الى القعود الأول فسدت صلاته لأنه أهمل فرض القيام باهتمامه بواجب القعود أما ان سها عن القعود الأول وهم بالقيام ولم يستوقأ ثم تذكر في هذه الحالة فان كان الى القعود أقرب وجب عليه القعود ولا يسجد للسهو لأن ما قارب القعود يعتبر قعودا وإن كان الى القيام أقرب قام وأتم الصلاة وسجد للسهو فلو عاد في هذه الحالة الى القعود فسدت صلاته لأن ما قارب القيام يعتبر قياما . (السابع) قراءة التشهد فلو تركه سهوا سجد للسهو ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني . (الثامن) قنوت الوتر ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته فن تركه سجد للسهو . (التاسع) تكبيرة القنوت فن تركها سهوا سجد للسهو . (العاشر) تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد فإنها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى كما تقدم . (الحادى عشر) جهر الامام وإسراره فيما يجب فيه ذلك فان ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو وهذا في غير الأدعية والثناء ونحوها فانه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو .

ولا فرق في كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضا أو تطوعا، ومن شك في صلاته فلم يدركم صلى يجب عليه أن يقطع صلاته ويستأنف صلاة جديدة ولا يكفى قطع الصلاة في هذه الحالة بمجرد النية بل لا بد من الاتيان بمناف للصلاة والأولى أن يأتي بالسلام قاعدا وهذا كله اذا لم يكن الشك عادة له فان تمّوده أخذ بعالم ظنه دفعا للخرج ويجب عليه أن يقعد فيما يتوهمه موضع قعود ويجب عليه سجود السهو .

== محل سجود السهو وصفته

الحنفية — قالوا محل سجود السهو بعد السلام الأول مطلقا سواء كان السهو بالزيادة أو بالنقصان وهذا هو الأولى فلو سجد قبل السلام أجزأه ولا يعيده .

وصفته أن يسجد سجدتين بعد أن يسلم عن يمينه ويتشهد بعدهما وجوبا ويسلم كذلك، ولا يجوز له أن يؤخر سجود السهو الى ما بعد التسليمين فلو فعل ذلك سقط عنه سجود السهو لأن التسليمة الثانية بمنزلة الكلام الأجنبي .

المالكية — قالوا ان كان سببه نقصا فقط ، أو نقصا وزيادة فمحل قبل السلام، فاذا نقص السورة سهوا ولم يتذكر حتى انحنى لركوع الركعة المتروكة منها السورة فلا يرجع لها وإلا بطلت صلاته واذا لم يرجع انتظر حتى يتشهد في آخر صلاته ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو ثم يسجد سجدتين ويعيد تشهد استأنانا ولا يدعو ولا يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يسلم ، وان كان سببه الزيادة فقط يسجد بعد السلام ، واذا أخر القبلي كره واذا قدم البعدي حرم إن تعمد التقديم أو التأخير وإلا فلا كراهة ولا حرمة ولا تبطل صلاته فيهما .

وصفته سجدتان وان تكرر سببه ويتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على النبي عليه السلام كما تقدم ويعيد السلام وجوبا ان كان بعديا فان لم يعده فلا تبطل صلاته ثم ان سجود السهو لا يحتاج الى نية اذا كان قبل السلام لأن نية الصلاة منسحبة عليه نظرا لكونه بمنابة جزء من الصلاة . وأما ان كان بعد السلام فيحتاج الى نية لكونه خارجا عن الصلاة ، واذا كان السجود لتقص في صلاة الجمعة ونسيه حتى سلم تعين سجوده بالجامع الذي صلى فيه وأما اذا كان لزيادة فيها فيسجده في أى جامع كان لأنه بعد السلام ولا يميزى بسجوده في غير جامع تقام فيه الجمعة .

الشافعية — قالوا يسجد للسهو في جميع الأحوال التي يطلب فيها بعد التشهد والصلاة على النبي وآله وقبل السلام .

مباحث سجدة التلاوة

دليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يسجد بعضنا موضعاً لمكان جهته». وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول ياويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار» رواه مسلم. وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن.

= وصفة سجود السهو بسجدتان كسجود الصلاة ولوكثر مقتضيه ويحتاج لنية وتكون بقلبه لا بلسانه فلو سجد بدون نية عامدا طالما بطلت صلاته ، كما لو تلفظ بالنية وإنما تشترط النية لغير المأموم وأما هو فلا يحتاج لها اكتفاء بنية الاقتداء والأليق إذا كان سببه سهواً أن يقول في سجوده سبحان الذي لا ينام ولا يسهو وإذا وقع عمداً فالأليق الاستغفار .

الحنابلة - قالوا لا خلاف في جواز سجود السهو قبل السلام وبعده ولكن الأفضل أن يكون قبل السلام مطلقاً إلا في صورتين : (إحداهما) أن يسجد لنقص ركعة فأكثر في صلاته فانه يأتي بالنقص ثم يسجد بعد السلام (ثانيتهما) أن يشك الإمام في شيء من صلاته ثم يبنى على غالب ظنه فإن الأفضل في هذه الحالة أيضاً أن يسجد بعد السلام ، ويكفيه لجميع سهوه سجودتان وإن تعدد موجهه وإذا اجتمع سجود قبل وبعدي رجع القبلي .

وصفته أن يكبر ثم يسجد بسجدتين كسجود الصلاة فان كان السجود بعدياً أتى بالتشهد قبل السلام وإذا كان قبلياً لا يأتي بالتشهد .

حكمها

أما حكمها ، فهو السنّة ^(١) . فتسن للقارئ والمستمع ^(٢) (وهو قاصد السماع) بالشروط الآتية .

(١) الحنفية — قالوا حكم سجود التلاوة الوجوب على القارئ والسماع فإن لم يسجد أحدهما عند موجهه كان آثماً . ثم إن ذلك الوجوب تارة يكون موسعا وتارة يكون مضيقا فيكون موسعا إن حصل موجهه خارج الصلاة فلا يأثم بتأخير السجود إلا آخر حياته إن مات ولم يسجد ولكن يكره تأخيرها . ويكون الوجوب مضيقا إن حصل موجب السجود في الصلاة بأن تلا آية السجدة وهو يصلى فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فورا وقدر الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات فإن مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور . ثم إن آية السجدة إما أن تكون وسط السورة أو آخرها . فإن كانت وسطها فالأفضل للصلى أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل اتمام السورة ثم يقوم فيختم السورة ويركع فإن لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى بالركوع السجدة أيضا فإنه يجوز كما يجوز السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو لم ينو به السجدة أيضا ، فإن انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة وعليه قضاؤها بسجدة خاصة ما دام في صلاته . فاذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لفوات وقتها إلا إذا كان خروجه بالسلام ولم يأت بمناف للصلاة بعده فإنه يقضيها عقب السلام ، أما ان كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوى السجدة ضمن الركوع فاذا سجد لها ولم يركع وعاد الى القيام فيندب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا لا يشترط قصد بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

شروط سجدة التلاوة

وأما شروطها فمفصلة في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا يشترط لها ما يشترط للصلاة إلا التحريم ونية تعين الوقت فانهما لا يشترطان لها ولا يؤتى بالتحريم فيها كما سيأتى في صفتها . ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة من الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنفاس فلا تجب على كافرو صبي ومجنون ولا على حائض أو نفساء لا فرق بين أن يكون أحدهم قارئاً أو سامعاً . أما من سمع من أحدهم فانه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء فيجب على السكران والجنب لأنهما أهل للوجوب قضاء إلا اذا كان القارئ مجنوناً فانه لا تجب على من سمع منه ومثله الصبي غير المميز لأن صحة التلاوة يشترط لها التمييز . وكذا اذا سمع آية السجدة من غير آدمى كأن يسمعها من البيغاء أو من آلة حاكية (كالفونوغراف) فان هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز .

الحنابلة — قالوا يشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث واجتناب النجاسة واسنقبال القبلة والنية وغير ذلك مما تقدم . ويزاد في المستمع شرطان : (الأول) أن يصلح القارئ للإمامة له ولو في صلاة النفل فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود (وأولى اذا سمعها من غير آدمى كالآلة الحاكية والبيغاء) نعم اذا سمعها من أمي أو زين لا يصلحان لإمامته فانه يسن أن يسجد للاستماع منهما . (الثاني) أن يسجد القارئ فاذا لم يسجد فلا يسن للمستمع . ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره اذا كان يمينه خالياً ، ويكره أن يقرأ الامام آية سجدة في صلاة سرية ولا يلزم المأموم متابعتها لو سجد لذلك بخلاف الجهرية فإنه يلزم متابعتها فيها . هذا واذا كرر تلاوتها أو استماعها فانه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .

= المالكية - قالوا يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من طهارة حدث وخبث واستقبال قبله وستر عورة وغير ذلك مما تقدم . ويسجدها القارئ ولو كان غير صالح للإمامة كالفسق والمرأة ولو قصد بقراءته إسماع الناس حسن صوته وكذلك يسجدها في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ولو كانت صلاة فرض إلا أنه يكره تعمد قراءة آيتها في الفريضة هذا إذا كان المصلي إماما أو منفردا . أما المأموم فانه يسجد تبعا لإمامه فلو لم يسجد فلا تبطل صلاته لأنها ليست جزءا من الصلاة . وإذا قرأها هو دون إمامه فلا يسجد فلو يسجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام . ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز فلا يسجد فيها كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد ، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو يسجد ، ويزاد في المستمع شروط ثلاثة : (أولا) أن يكون القارئ صالحا للإمامة في الفريضة بأن يكون ذكرا بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً فلو كان القارئ امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ فلا يسجد هو ولا المستمع كما لا يسجد السامع الذي لم يقصد الاستماع . (ثانيا) أن لا يقصد القارئ إسماع الناس حسن صوته فان كان ذلك فلا يسجد المستمع . (ثالثا) أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكامها من إظهار وإدغام ومد وقصر وغير ذلك أو الروايات كرواية ورش أو غيره أو يعلم القارئ ذلك ، ومتى استكمل شروط السامع فانه يسجد ولو ترك القارئ السجود إلا في الصلاة فتركها تبعا للإمام . وإذا كان القارئ غير متوضئ ترك آية السجود ويلاحظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة وكذا إذا كان الوقت ينهى فيه عن سجود التلاوة . وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة فيسن السجود لكل منهما عند قراءتها أول مرة فقط . وإذا جاوز القارئ محل السجود بيسير كآية أو آيتين طلب منه السجود ولا يعيد قراءة محله مرة أخرى وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة ويسجد ولو كان في صلاة فرض . ولكن لا يسجد في الفرض إلا إذا لم ينحن للركوع أما في النفل فانه يأتي بآية السجدة في الركعة الثانية ويسجد ان لم يركع فان ركع في الثانية فانت السجدة .

أسبابها وصفتها ومبطلاتها

وأما أسبابها وصفتها فموضحة في المذاهب؛ ويطلبها كل ما يبطل الصلاة .

= الشافعية — قالوا يشترط للسجود شروط : (أولاً) أن تكون القراءة مشروعة فلو كانت محرمة كقراءة الجنب أو مكروهة كقراءة المصلّي في حال الرقوع مثلاً فلا يسن السجود للقارئ ولا للسامع . (ثانياً) أن تكون مقصودة فلو صدرت من ساه ونحوه كالطير (والفونغراف) فلا يشرع السجود . (ثالثاً) أن يكون المقصود كل آية السجدة فلو قرأ بعضها فلا يسجد . (رابعاً) أن لا تكون قراءة آية السجدة بدلاً من قراءة الفاتحة لعجزه عنها وإلا فلا يسجد . (خامساً) ألا يبطل الفصل بين قراءة الآية والسجود وأن لا يعرض عنها فإن طال وأعرض عنها فلا يسجد . والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصير . (سادساً) أن تكون قراءة الآية من شخص واحد فلو قرأ واحد بعض الآية وكلها شخص آخر فلا يسجد . (سابعاً) يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك ، وهذه الشروط في جملتها عامة للصلي وغيره ويزاد في المصلّي شرطان آخران : (أولاً) أن لا يقصد بقراءة الآية السجود فإن قصد ذلك وسجد بطلت صلاته أن سجد عامدا عالماً ويستثنى من ذلك قراءة سورة (السجدة) في صبح يوم الجمعة فإنها سنة ويسن السجود حينئذ فإن قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود إن كان عامدا عالماً . كما تبطل صبح يوم الخميس مثلاً لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد ، ويجب على المأموم أن يسجد تبعاً لإمامه حيث كان يسجد مشروعا فإن ترك متابعة الإمام عمداً مع العلم بطلت صلاته . (ثانياً) أن يكون هو القارئ فإن كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد ، فإن سجد بطلت صلاته إذا كان عالماً عامداً ولا يسجد لها مصلّي الجنازة بخلاف الخطيب فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لها فيه من الاعراض عن الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : (الأول) التلاوة فتجب على التالى ولو لم يسمع نفسه كأن كان أصم لا فرق بين أن يكون خارج =

= الصلاة أو فيها . إماما كان أو منفردا . أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته لأنه ممنوع من القراءة خلف إمامه فلا تعتبر تلاوته موجبا لها . وإذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ولكن يكره له أن يأتي بآية السجدة وهو على المنبر . أما الاتيان بها وهو في الصلاة فانه لا يكره اذا أدت السجدة ضمن الركوع أو السجود بخلاف ما اذا أتى بها وحدها فانه يكره لما فيه من التهويل على المصلين . (الثاني) سماع آية سجدة من غيره والسماع إما أن يكون في الصلاة أولا وكذا المسموع منه . فان كان السامع في الصلاة وكان منفردا أو إماما فانه يجب عليه فعلها خارج الصلاة إلا اذا سمعها من مأموم على الصحيح فانه لا تجب عليه السجدة . أما اذا كان السامع مأموماً فان سمعها من غير إمامه فحكمه كذلك وإن سمعها من إمامه فان كان مدركا للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده وإن كان مسبوqa فان أدرك الإمام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضا وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلا . وإن أدركه في الركعة التي بعدها سجد بعد الصلاة . (الثالث) الاقتداء فلو تلاها الإمام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

وأما صفة السجود، فهي أن يسجد سجدة واحدة بين تكبيرتين : تكبيرة وضع جبهته على الأرض للسجود، وتكبيرة رفعها ولا يقرأ التشهد ولا يسلم . والتكبيرتان مسنونتان فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير صححت السجدة مع الكراهة، فله ركن واحد وهو وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود أو من الإيماء للريض أو للسافر الذي يصلي على الدابة في السفر وقد تقدم حكمه . ويقول في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثا أو يقول ما شاء مما ورد نحو اللهم أكتب لى بها عندك أجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود . ويستحب لمن تلاها جالسا أن يقف ويغزلها ساجدا . ومن كرر آية سجدة فى مجلس واحد سجد كذلك سجودا واحدا . فان اختلف المجلس فانه يكرر السجود .

= الحنابلة — قالوا لها سببان : التلاوة ، والاستماع بالشروط المتقدمة . وبشرط أن لا يطول الفصل عرفاً بينها وبين سببها ، فان كان القارئ أو السامع محدثاً ولا يقدر على استعمال الماء تيمم وسجد . أما اذا كان قادراً على استعمال الماء فان السجود يسقط عنه لأنه لو توضأ يطول الفصل . هذا ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لإمامه . وأما أركانها فتلاثة : وهى السجود ، والرفع منه ، والتسليمة الأولى . أما التسليمة الثانية فليست بواجبة . فيسجد بلا تكبيرة لإحرام بل بتكبيرتين : إحداهما تكبيرة وضع الجبهة . والثانية تكبيرة رفعها ولا يتشهد إلا أنه يندب له الجلوس اذا لم يكن فى الصلاة ليسلم جالساً والتكبيرتان ليستا من أركانها بل هما واجبتان ويدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

المالكية — قالوا سببها التلاوة . والسمع بشرط أن يقصده كما تقدم بيانه فى شروطها . وأما صفتها فهى سجدة واحدة بلا تكبير لإحرام وبلا سلام بل يكبر للهوى لها وللرفع استئنا فى كل منهما . والقائم يهوى لها من قيام . سواء كان فى صلاة أو غيرها . ولا يجلس لياقئ بها من جلوس واذا كان راكعاً على الدابة نزل وسجدها على الأرض إلا اذا كان مسافراً أو توفرت فيه شروط صلاة النفل على الدابة فانه يسجد عليها بالإيماء . ويندب أن يدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية — قالوا سببها التلاوة والسمع بالشروط المتقدمة ولها ركنان : أحدهما النية وذلك لغير المأموم . أما المأموم فيكفيه نية الإمام لأن سجوده تابع لسجوده . ثانيهما سجدة واحدة كسجدة الصلاة وهذا الركن بالنسبة للمصلى وغيره . ويزاد لغير المصلى ثلاثة أركان : تكبيرة الاحرام ، الجلوس بعد السجدة ، السلام . ويجب على المصلى أن يقتصر على النية بالقلب فلو تلفظ بها بطلت صلاته . أما غير المصلى فيسن له التلفظ . ويستترط لغير المصلى أن يقارن بين النية وتكبيرة الاحرام . =

المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة

تطلب في أربعة عشر موضعا وهى آخر آية في الأعراف : ﴿ ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ﴾ . وآية الرعد ﴿ ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ . وآية النحل ﴿ ولله يسجد من فى السموات والأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ . وآية الاسراء التى آخرها ﴿ ويزيدهم خشوعا ﴾ . وآية مريم التى آخرها ﴿ خروا سجدا وبكيا ﴾ . وآيتان فى سورة الحج : أولاهما آخرها ﴿ ويفعل ما يشاء ﴾ فى آخر الربع الأول منها . ثانيتهما آخر السورة ﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ﴾ الى قوله تعالى ﴿ لعلمكم تفعلون ﴾ . وآية الفرقان وهى ﴿ واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا ﴾ . وآية النمل وهى ﴿ ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء فى السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ﴾ . وآية سورة السجدة وهى ﴿ إنما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا ﴾ الى قوله تعالى ﴿ هم لا يستكبرون ﴾ . وآية سورة فصلت وهى ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم إياه تعبدون ﴾ . وآية النجم^(٢) وهى ﴿ أفن هذا الحديث

== ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام . والتكبير للهوى للسجود والرفع منه والدعاء فيه كالتسليمة الثانية . ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الخنفة .

ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تحية المسجد . فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم أربع مرات . فان ذلك يجزئه عن سجدة التلاوة ولو كان متطهرا .

(١) المالكية والحنفية — لم يعدوا آية آخر الحج من المواضع التى يطلب فيها سجود التلاوة .

(٢) المالكية — قالوا ان آية النجم وآية الانشقاق وآية اقرأ ليست من المواضع التى يطلب فيها سجود التلاوة .

تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأتم ساعدون فاسجدوا لله واعبدوا) . وآية سورة الانشقاق وهي قوله تعالى ﴿واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ . وآية اقرأ وهي ﴿كلا لا تطعه واسجد واقترب﴾ . وأما آية ص وهي ﴿وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه ونحررا كما وأنا﴾ فليست من مواضع سجود التلاوة والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة ^(١) .

سجدة الشكر

هي سجدة واحدة كسجود التلاوة تستحب ^(٢) عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ولا تكون إلا خارج الصلاة فلو أتى بها في الصلاة بطلت صلاته ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه ^(٣) .

(١) الحنفية والمالكية - قالوا انها من مواضع سجود التلاوة إلا أن المالكية قالوا ان السجود عند قوله تعالى ﴿وأنا﴾ . والحنفية قالوا الأولى أن يسجد عند قوله تعالى ﴿وحسن مآب﴾ . ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعاً بنقص آية آخر الج وزيادة آية (ص) . وعند المالكية أحد عشر موضعاً بنقص آية النجم والانشقاق وسورة اقرأ . وزيادة آية ص .

(٢) الحنفية - قالوا إن السجود في آية سورة فصلت عند قوله تعالى ﴿وهم لا يسأمون﴾ .

(٣) المالكية - قالوا سجدة الشكر مكروهة وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين كما تقدم .

(٤) الحنفية - قالوا سجدة الشكر مستحبة (على المفتي به) وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزأته ويكره الإتيان بها عقب الصلاة لئلا يتوهم العامة أنها سنة أو واجبة .

مباحث صلاة المسافر

دليلها

تقصر الصلاة الرباعية في السفر الى ركعتين : وهي الظهر والعصر والعشاء .
 سواء أكان في حالة الخوف أم في حالة الأمن . وقد شرع التقصر في السنة الرابعة من
 الهجرة وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿ وإذا ضربتم
 في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين
 كفروا ﴾ . وقال : يعلى بن أمية قلت لعمر ما لنا نقصر وقد أمنا فقال : سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »
 رواه مسلم وقال ابن عمر رضى الله عنه صحبت النبي صلى الله عليه وسلم : « فكان
 لا يزيد في السفر على ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك » متفق عليه . وروى ابن
 أبي شيبه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن خيار أمتي من شهد أن لا إله
 إلا الله وأن محمدا رسول الله والذين إذا استحسنوا استبشروا وإذا أسأوا استغفروا
 وإذا سافروا قصرُوا » . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ؛ صلى إماما بأهل مكة بعد
 الهجرة صلاة رباعية فسلم على رأس ركعتين ثم التفّت الى القوم فقال : « أتموا
 صلاتكم فانا قوم سفر » .

فدلت الآية الكريمة المتقدمة على مشروعية التقصر في حالة الخوف ودل ما بعدها
 من الأحاديث على مشروعيتها مطلقا في حالة الخوف والأمن ، وقد أجمعت الأئمة
 على مشروعيتها .

حكم قصر الصلاة

في حكم قصر الصلاة اختلاف المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا ان قصر الصلاة واجب على المسافر ولا يجوز له الإتمام
 لقوله صلى الله عليه وسلم « فرضت الصلاة ركعتين : ركعتين . فاقترت صلاة السفر
 وزيد في صلاة الحضر » فإذا أتم صلاته أتم لتأخير السلام عن نهاية القعود المفروض =

شروط صحة القصر

وأما شروط صحة القصر فمنها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخاً ذهباً فقط والفرسخ ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد وهذه المسافة تساوى ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً (مسيرة يوم وليلة بسير الابل المحملة بالأنقال سيرا معتاداً) ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل كميل

= وهو القعود الأول في هذه الحالة ويعتبر متنفلاً بالركعتين الأخيرتين لأن الفرض إنما هو الركعتان الأوليان ولذا تبطل صلاته إن ترك القعود الأول في هذه الصورة لأنه ترك فرضاً من فرائض الصلاة .

المالكية — قالوا القصر سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة . فإذا لم يجد المسافر مسافراً يقتدى به صلى منفرداً محافظة على القصر ويكره أن يقتدى بالمقيم لأنه لو اقتدى به لزمه الإتمام فتفوت سنة القصر المؤكدة .

الشافعية — قالوا القصر جائز وهو أفضل من الإتمام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فإن كان السفر أقل من ثلاث فالإتمام أفضل وكذا لو كان ثلاثاً فأكثر وكان المسافر ملاحاً (وهو من له دخل في تسيير السفينة) فإن الإتمام له أفضل لخلاف الامام أحمد وقوله بعدم جواز القصر له ، وقد يجب القصر فيما إذا أخر المسافر الصلاة الى آخر الوقت بحيث لا يسع الوقت الباقي منه الصلاة الا مقصورة لأنه لو أتم لزم إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من إيقاعها بتمامها في الوقت .

الحنابلة — قالوا القصر جائز وهو أفضل من الإتمام ولا يكره الإتمام .

(١) الحنفية — قالوا المسافة مقدرة بالزن وهو ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ويمكن أن يسافر في كل يوم منها من الصباح الى الزوال والمعتبر السير الوسيط أى سير الابل ومشى الأقدام فلو بكر في اليوم الأول ومشى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل =

أو ميلين^(١) ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة (يوم وليلة) فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر، ومنها أن ينوى السفر ويشترط لنية السفر أمران: (أحدهما) أن ينوى قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره فلو خرج هائماً على وجهه لا يدري أين يتوجه لا يقصر ولو طاف الأرض كلها لأنه لم يقصد قطع المسافة وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ولكنه نوى الإقامة^(٢) أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر وسيأتي بيانها .

(ثانيهما) الاستقلال^(٣) بالرأى فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه كالزوجة مع زوجها والجندي مع أميره والخدام مع سيده فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون

ـ وبات فيها ثم بكرى اليوم الثاني وفعل ذلك ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضاً فقد قطع مسافة القصر . ولا عبرة بتقديرها بالفراخ على المعتمد . ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة .

(١) المالكية — قالوا إن نقصت المسافة عن القدر المبين بثمانية أميال وقصر الصلاة صحت صلاته ولا إعادة عليه على المشهور ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومنى ومن دلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة فإنه ليس لهم القصر في حال ذهابهم وكذا في حال إيابهم إذا بق عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدي في غير وطنهم وإلا أتموا .

(٢) الحنفية — قالوا نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقام بالفعل فلو سافر من القاهرة مثلاً ناويا الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوماً فأكثر يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم .

(٣) المالكية — لم ينصوا على هذا الشرط ولكن قواعد مذهبهم لا تأباه فإن شرط النية عندهم أن تكون جازمة ونية التابع معلقة على نية المتبوع ضرورة أنه تابع له في سيره وعدمه فما لم ينو المتبوع قطع المسافة بتمامها لا يتأتى للتابع أن يجزم النية =

زوجها لا يصح لها أن تقصر وكذلك الجندی والخادم ونحوهما . ولا يشترط في نية السفر البلوغ فلونوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة .

ومنها : أن يكون السفر مباحا فلو كان السفر حراما كأن سافر لسرقه مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك فلا يقصر وإذا قصر لم تتعقد صلاته ^(٣) . فان كان السفر مكروها ففيه تفصيل المذاهب . وأما إذا كان السفر مباحا ولكن وقعت فيه المعصية فلا يمنع القصر .

= بذلك فالمعتبر أن نية المتبوع ونية التابع كالعدم كما هو رأى غيرهم من أهل المذاهب الثلاثة .

الشافعية — زادوا حكما آخر . وذلك أن التابع إذا نوى أنه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره كالجندی إذا شطب اسمه والخادم إذا انفصل من الخدمة فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر وهى المرحلتان فان فائته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاهما مقصورة لأنها فائتة سفر .

(١) الحنفية — قالوا يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ فلا تصح نية الصبي ، فشرط نية السفر عندهم ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر . والاستقلال بالرأى . والبلوغ .

(٢) الحنفية — لم يشترطوا ذلك فيجب القصر على كل مسافر ولو كان السفر محرما ويأثم بفعل المحرم .

(٣) المالكية — قالوا إذا كان السفر محرما صح القصر مع الإثم .

(٤) الحنفية — قالوا يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية — قالوا يجوز القصر في السفر المكروه .

المالكية — قالوا يكره القصر في السفر المكروه .

ومنها مجاوزة محل الإقامة على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= الحنابلة — قالوا لا يجوز القصر في السفر المكروه ولو قصر لا تنعقد صلاته كالسفر المحرم .

(١) الشافعية — قالوا لا بد أن يصل الى محل يعد فيه مسافرا عرفا، وابتداء السفر لسكن الأبنية يحصل بمجاوزة سور مختص بالمكان الذي سافر منه اذا كان ذلك السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر وان كان داخله أما كن خربة ومزارع ودور لأن كل هذا يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ولا عبرة بالخذق والقطرة مع وجود السور ومثل السور ما يقيمه أهل القرى من الجسور فان لم يوجد السور المذكور وكان هناك قطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فان لم يوجد شيء من ذلك فالعبرة بمجاوزة العمران وان تخلله خراب . ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران اذا ذهب أصول حيطانه ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ولو بنيت بها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة . ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها . واذا اتصل بالبلد عرفا قرية أو قريتان مثلا فيشترط مجاوزتهما ان لم يكن بينهما سور وإلا فالشرط مجاوزة السور . فان لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر عرفا . أما القصور التي في البساتين المتصلة بالبلد فان كانت تسكن في كل السنة فحكمها كالقريتين المذكورتين وإلا فلا كما تقدم ، وابتداء السفر لسكن الخيام يكون بمجاوزة تلك الخيام ومرافقتها كطرح الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل ، ولا بد أيضا من مجاوزة المهبط ان كان في ربة ومجاوزة المصعد ان كان في منخفض ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادي ان سافر في عرضه وهذا اذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادي عن الاعتدال أما لو اتسع شيء منها جدا فيكتفى بمجاوزة الحلة وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض ، أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحله ومرافقه ، هذا اذا =

= كان السفر برا . أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة فابتدأ سفره من أول تحرك السفينة للسفر ولا عبء بالأسوار ولو وجدت بالبلدة على المعتمد ، وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التي في البلدة فلا يقصر حتى يتجاوز تلك الأبنية .

الحنابلة — قالوا يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامة بما يعد مفارقة عرفا سواء كانت داخل السور أو خارجه وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة فلا يقصر إلا إذا فارقهما معا . وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياضة في الصيف مثلا إلا إذا جاوز تلك البساتين أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذي نسب إليه البساتين أو القصور عرفا وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية — قالوا من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته سواء كان مقما في المصر أو في غيره فإذا خرج من المصر لا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التي خرج منها وإن كان بازائه بيوت من جهة أخرى ويلزم أن يجاوز كل البيوت ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر، فلو انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة . أما إذا كانت خربة لا سكان فيها فلا يلزم مجاوزتها ، ويشترط أيضا أن يجاوز ما حول المصر من المساكن وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك بخلاف القرى المتصلة بالفناء فلا يشترط مجاوزتها ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، وإذا خرج من الأخبية (الخيام) لا يكون مسافرا إلا إذا جاوزها سواء كانت متصلة أو متفرقة . أما إذا كان مقما على ماء أو محتطب فإنه يعتبر مسافرا إذا فارق الماء أو المحتطب ما لم يكن المحتطب واسعا جدا أو النهر =

== بعيد المنبع أو المصب وإلا فالعبرة بمجاورة العمران، ويشترط أيضا أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته وهو المكان المعد لمصالح السكان كركض الدواب ودفن الموتى وإلقاء التراب فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفضاء قدر أربعمئة زراع فإنه لا يشترط مجاوزته كما لا يشترط مجاورة البساتين لأنها لا تعتبر من العمران وإن كانت متصلة بالبناء سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

المالكية — قالوا المسافر إما أن يكون مسافرا من أبنية أو من خيام (وهو البدوي) أو من محل لا بناء به ولا خيام كساكن الجبل . فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنايتها والفضاء الذي حوالها والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكما بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد فإن كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العام فلا تشترط مجاوزتها كالمزارع . وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد ولا ينتفع ساكنوها بأهلها فلا تشترط مجاوزتها ، ولا يشترط مجاورة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد بل العبرة بمجاورة البساتين المذكورة فقط ولو كان مسافرا من بلد تقام فيها الجمعة ، ومثل البساتين القرية المتصلة بالبلد التي سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد فلا بد من مجاوزتها أيضا فالعزب المتجاورة متى كان بين سكانها ارتفاع فهي بكل واحد فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة أو اسم الدار فقط فإن جمعهم اسم القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار فإن كان بينهما ارتفاع فلا بد من مجاورة الكل وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء فإنه يقصر متى انفصل عن محله .

ومنها أن لا يقتدى بمقيم أو مسافر يتم الصلاة فإن فعل ذلك وجب عليه الإتمام^(١) ولو دخل معه في التشهد الأخير^(٢).

ومنها أن ينوى القصر عند كل صلاة تقصر على التفصيل المتقدم في مبحث النية.

مبحث ما يمنع القصر

ويمنع القصر بأمر منها أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذهب^(٤).

(١) الحنفية — قالوا لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت وعليه الاتمام حينئذ لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع . أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط . فلو اقتدى به بطلت صلاته لأن القاعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض وهي في حق إمامه المقيم ليست كذلك والواجب أن يكون الإمام أقوى حالا من المأموم في الوقت وبعده . أما اقتداء المقيم بالمسافر فيصح مطلقا .

(٢) المالكية — قالوا إذا لم يدرك المسافر مع الإمام المقيم ركعة كاملة فلا يجب عليه الاتمام بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق إلا بادراك ركعة كاملة مع الإمام .

(٣) المالكية — قالوا تكفى نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ولا يلزم تجديدها فيما بعدها من الصلوات فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان فانها تكفى لباقي الشهر .

الحنفية — قالوا انه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات كما تقدم .

(٤) الحنفية — قالوا يمتنع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما متوالية كاملة فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ولو بساعة لا يكون مقيما وإنما تمنع نية الإقامة القصر بسروط أربعة : (الأول) أن يترك السير بالفعل فلو نوى الإقامة وهو يسير =

= لا يكون مقيا ويجب عليه القصر . (الثاني) أن يكون الموضع الذى نوى الإقامة فيه صالحا لها فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكان أو في جزيرة خربة أو في بحر لم تمتنع نية القصر أيضا . (الثالث) أن يكون الموضع الذى نوى الإقامة فيه واحدا فلو نوى الإقامة ببلدين لم يعين أحدهما لم تصح نيته أيضا . (الرابع) أن يكون مستقلا بالرأى فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ولا يتم إلا اذا علم نية متبوعه كما تقدم .

ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل إتمامها وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع . وكذا اذا نوى الإقامة قبل إتمامها فانه يجب عليه الإتمام في الموضع الذى وصل اليه وان لم يكن صالحا للإقامة فيه كما يأتى . ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلا يعتبر مسافرا يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين إلا اذا كان منتظرا قافلة مثلا وعلم أنها لا تحضر إلا بعد خمسة عشر يوما فانه يعتبر ناويا الإقامة ويجب عليه إتمام الصلاة في هذه الحالة .

الحنبالة - قالوا يتمتع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا اذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضى إلا في أربعة أيام . ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة . ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلا نية إقامة ولا يدري متى تنقضى فله القصر ولو أقام سنين سواء غلب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها واذا رجع الى المحل الذى سافر منه قبل قطع المسافة فلا يقصر في عودته .

المالكية - قالوا يقطع حكم السفر ويمنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما أن تكون تامة لا يحتسب منها يوم الدخول إن دخل بعد طلوع الفجر ولا يوم الخروج إن خرج في أثناؤه ، وثانيهما وجوب عشرين صلاة على الشخص =

= في هذه الإقامة . فلو أقام أربعة أيام تامة وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع وكان ناويا ذلك قبل الإقامة فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة وكذا اذا دخل عند الزوال وكان ينوى الارتحال بعد ثلاثة أيام وبعض الرابع غير يوم الدخول فإنه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة، ثم ان نية الإقامة إما أن تكون في ابتداء السير وإما أن تكون في أثناءه . فان كانت في ابتداء السير فلا يخلو إما أن تكون المسافة بين محل النية ومحل الإقامة مسافة قصر أولا . فان كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل وإلا أتم من حين النية، أما ان كانت النية في أثناء سفره فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد؛ ولا يشترط في محل الإقامة المنوية أن يكون صالحا للإقامة فيه فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم في جهة أربعة أيام فأكثر فإنه يتم وان لم ينو الإقامة أما ان أراد أن يخالف العادة ونوى أن لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة فإنه لا ينقطع حكم سفره، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف فإنها لا تنقطع حكم السفر؛ أما اذا أقام بمحل في أثناء سفره بدون أن ينوى الإقامة به فان إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة بخلاف ما اذا أقام بدون نية في محل ينتهي اليه سفره فإن هذه الإقامة تمنع من القصر إلا اذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطعة للسفر، ومن رجع بعد الشروع في السفر الى المحل الذي سافر منه سواء كان وطنًا أو محل إقامة اعتبر الرجوع في حقه سفرًا مستقلا فان كان مسافة قصر قصر وإلا فلا ولو لم يكن ناويا الإقامة في ذلك المحل وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أولا .

الشافعية — قالوا يتمتع القصر اذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومي الدخول والخروج فاذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئا فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل ، هذا اذا لم تكن له حاجة في البقاء أما اذا كانت له حاجة وجزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام فان سفره ينتهي بمجرد المكث والاستقرار =

ومنها العودة الى المكان الذى يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره سواء كان ذلك المكان وطنًا له أولا . ومثل العودة بالفعل نية العودة . وفى ذلك كله تفصيل فى المذاهب ^(١) .

= سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أولا فإن توقع قضاءها من وقت لآخر بحيث لا يحزم بأنه يقيم أربعة أيام فله القصر الى ثمانية عشر يوما .

(١) الحنفية — قالوا اذا عاد المسافر الى المكان الذى خرج منه فان كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره . وكذلك يبطل بمجرد نية العودة وان لم يعد ويجب عليه فى الحالتين إتمام الصلاة أما اذا عاد بعد قطع مسافة القصر فانه لا يتم إلا اذا عاد بالفعل فلا يبطل القصر بمجرد نية العودة ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم الى قسمين وطن أصلى . وهو الذى ولد فيه الانسان أو له فيه زوج فى عصمته أو قصد أن يرتق فيه وان لم يولد به ولم يكن له به زوج . ووطن إقامة وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة عشر يوما فأكثر اذا نوى الإقامة . ثم ان الوطن الأصلى لا يبطل إلا بمثله . فاذا ولد شخص بأسىوط مثلا كانت له وطنا أصليا فإن خرج منها الى القاهرة وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعيش كانت له وطنا أصليا كذلك فاذا سافر من القاهرة الى أسىوط التى ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التى تقطع القصر لأن أسىوط وإن كانت وطنا أصليا له إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة . ولا يشترط فى بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر فلو ولد فى الواسطى مثلا ثم انتقل الى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها أو تزوج فيها ثم سافر الى أسىوط ومر فى طريقه على الواسطى أو دخل فيها فإنه بقصر لأنها وإن كانت وطنا أصليا إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلى بوطن الإقامة فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجه أو محل ارتزاقه الى جهة ليست كذلك وأقام بها خمسة عشر يوما ثم عاد الى المحل الذى خرج منه فإنه يجب عليه الإتمام وإن لم ينو الإقامة لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلى . =

= اما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور: (أحدها) الوطن الأصلي فإذا أقام شخص بمكة مثلاً خمسة عشر يوماً ثم سافر منها إلى منى فترجع بها ثم رجع إلى مكة فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة وهو مكة بالوطن الأصلي وهو منى . (ثانيها) يبطل بمثله فلو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة وأقام به خمسة عشر يوماً ناوياً ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ثم عاد إلى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوماً لأن وطن الإقامة الأول بطل بوطن الإقامة الثاني ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر كما تقدم في الوطن الأصلي . (ثالثها) إنشاء السفر من وطن الإقامة فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوماً فأكثر ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر بطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بإنشاء السفر منه . أما إنشاء السفر من غيره فإنه لا يبطله إلا بشرطين : (أحدهما) أن لا يمر المسافر في طريقه على وطن إقامته فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة . (ثانيهما) أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة . مثلاً إذا خرج تاجر من أحداهما من أسبوط والآخر من جرجا وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوماً ناوياً وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك فصارت القاهرة وطن إقامة للأول . وكفر الزيات وطن إقامة للثاني وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر فإذا قام كل منهما إلى بنائها ففي هذه الحالة يتحتم لأن بين القاهرة وبينها دون مسافة القصر وكذلك من كفر الزيات إلى بنائها فإذا أقاما بنهما خمسة عشر يوماً بطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات لأن وطن الإقامة يبطل بمثله كما تقدم وصارت بنهما وطن إقامة لهما فإذا قاما من بنهما إلى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات إلى القاهرة فأقاما بكفر الزيات يوماً ثم قاما إلى القاهرة فانهما يتحتم في كفر الزيات لأن المسافة دون مسافة القصر . وكذلك يتحتم في طريقهما إلى القاهرة إذا مرا على بنهما لأنه وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة القصر إلا أنهما لمرورهما في سفرهما =

= على أنها لم يبطل كونها وطن إقامة لها لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره وهو كفر الزيات ما دام المسافر يتر عليه وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذى أنشأ السفر منه دون مسافة التخصر .

المالكية — قالوا اذا سافر من بلد قاصدا قطع مسافة القصر ثم رجع الى تلك البلدة فتلك البلدة إما أن تكون ببلدته الأصلية وهى التى نشأ فيها واليه ينتسب وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما، وإما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية . فإذا رجع الى ببلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على التأييد فإنه يتم بمجرد دخولها ولو لم ينو بها الإقامة القاطعة . إلا اذا خرج منها أولا رافضا لسكانها فان دخوله فيها لا يمنع القصر الا اذا نوى إقامة بها قاطعة أو كان له بها زوجة بنى بها . واذا رجع الى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع القصر الا اذا نوى إقامة المدة المذكورة . هذا هو الحكم فى حال وجوده بالبلدة التى خرج منها . وأما فى حال رجوعه وسيره الى هذه البلدة فينظر للمسافة فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر وإلا فلا . ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر وأتم الصلاة فى حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقا ولو كانت غير ببلدته الأصلية وغير محل الإقامة على التأييد . وأما اذا كانت ببلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على الدوام فى أثناء طريقه ثم دخلها فان مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التى بنى بها وكانت غير ناشز فجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضا فإن نوى فى أثناء سيره دخول ما ذكر نظر الى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة (وهى ببلدته الأصلية أو بلدة الإقامة على الدوام أو بلدة الزوجة) فان كانت مسافة قصر قصر فى حال سيره اليها والا فلا . واعتمد بعضهم القصر مطلقا ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر كما أن دخول بلدة الزوجة التى لم يدخل بها أو كانت ناشزا لا يمنعه .

الشافعية — قالوا الوطن هو المحل الذى يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء . وغيره ما ليس كذلك . فإذا رجع الى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره =

= مجرد وصوله اليه سواء رجع اليه لحاجة أولا . وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أولا . ويقصر في حال رجوعه حتى يصل وان رجع الى غير وطنه فلما أن يكون رجوعه لغير حاجة أولا فإن كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره الا بنية إقامة المدة الفاطعة قبل وصوله أو بنية الإقامة مطلقا بشرط أن ينوى وهو ما كثر لاسائر، مستقل لا تابع وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول ، فإن لم ينو الإقامة المذكورة فلا ينقطع حكم السفر الا بأحد أمرين إقامة المدة المذكورة بالفعل أو نيتها بعد الوصول، وان كان رجوعه لحاجة فإن جزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها وان لم ينو الإقامة . أما اذا علم انها تقضى فيها فلا ينقطع سفره وله القصر ما دام في هذه البلدة ، هذا اذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت فان توقع قضاءها كذلك فله القصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة . ومثل الرجوع الى الوطن نيتته فينتهي السفر بمجرد النية بشرط أن ينوى وهو ما كثر غير سائر . وأما نية الرجوع الى غير وطنه فينتهي سفره بها اذا كان الرجوع لغير حاجة . فإن كان الرجوع المنوى لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنبالة — قالوا اذا رجع لوطنه الذي ابتدأ السفر منه أولا أو نوى الرجوع اليه فان كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الاتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانيا أو يعدل عن نية الرجوع ولا يلزمه إعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوى الرجوع . ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للعدول عن السفر بالمرة . وان كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذى نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه لأنه سفر طويل فيقصر فيه واذا مر المسافر بوطنه أتم ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه وكذا اذا مر ببلدة تزوج فيها وان لم تكن وطنه فانه يتم حتى يفارق تلك البلاد .

الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا

يجمع بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الأولى وتأخيرًا في وقت الثانية وبين المغرب والعشاء كذلك . وفي هذا تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) المالكية - قالوا أسباب الجمع هي : السفر ، المرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر . ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة : (الأول) السفر والمراد به مطلق السفر سواء كان مسافة قصرًا أو لا ، ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه فيجوز لمن يسافر مسافرًا مباحًا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : (أحدهما) أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة . (ثانيهما) أن ينوى الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس فإن نوى النزول قبل اصفرار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل وأخر العصر وجوبًا حتى ينزل لأنه ينزل في وقتها الاختياري فلا داعي لتقديمها فإن قدمها مع الظهر صححت مع الإثم ونذب أعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، وإن نوى النزول بعد الاصفرار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر فإن شاء قدمها وإن شاء أخرها حتى ينزل لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال لأنه إن قدمها صلاحًا في وقتها الضروري المتقدم لأجل السفر وإن أخرها صلاحًا في وقتها الضروري المشروع . وإن دخل وقت الظهر (وهو بزوال الشمس) وكان سائرًا فإن نوى النزول وقت اصفرار الشمس أو قبله جازله تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله فإن نوى النزول بعد الغروب فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ولا تأخير العصر حتى ينزل لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعًا صوريًا فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب وهو غروب الشمس ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وإن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفرار =

= الشمس بعد العصر، وإن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله وإن نوى النزول قبل الثالث الأول أخر العشاء حتى ينزل وإن نوى النزول بعد الثالث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء وعلى هذا القياس، والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى فالأولى تركه. وإنما يجوز إذا كان مسافرا في البر فإن كان مسافرا في البحر فلا يجوز له لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير. (الثاني) المرض. فمن كان مريضا يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك كالمبطلون يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري، ويصلي المغرب قبيل مغيب الشفق والعشاء في أول مغيبه وليس هذا جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها وهو جائز من غير كراهة، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت، بخلاف غير المعذور فإنه وإن جازله هذا الجمع الصوري ولكن تفوته فضيلة أول الوقت وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها أو اغمما يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر والعشاء بالنسبة للمغرب فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى فإن قدمها ولم يقع ما خافه أعادها في الوقت ولو الضروري استجابا. (الثالث والرابع). المطر والطين مع الظلمة إذا وجد مطر غزير يحمل أو أسقط الناس على تغطية رؤسهم أو وحل كبير وهو ما يحمل أو أسقط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ويصليهما دفعة واحدة، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى، وهو خاص بالمسجد فلا يجوز بالنازل. وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولا بصوت مرتفع كالعادة ثم يؤخر صلاة المغرب ندبا بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ثم يصلي المغرب ثم يؤذن للعشاء ندبا في المسجد لا على المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد =

= ويكون الأذان بصوت منخفض ثم يصلى العشاء ولا يفصل بينهما بنفل ، وكذا يكره التنفل بين كل صلاتين مجموعتين فإن تنفل فلا يمتنع الجمع ، وكذا لا يتنفل بعد العشاء في جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق لأنها لا تصح إلا بعده . ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد إلا أن يكون إماما راتباً له منزل ينصرف إليه ، فإنه يجتمع وحده وينوى الجمع والإمامة لأنه منزل منزلة الجماعة . ومن كان معتكفا بالمسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجتمع في المسجد إن وجد ، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لا إن انقطع قبل الشروع . (الخامس) الوجود بعرفة . ليس للحاج أن يجتمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة سواء كان من أهلها أو أهل غيرها من أما كن النسك كنى ومزدلفة أو كان من أهل الآفاق ويقصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة وإن لم تكن المسافة مسافة قصر . (السادس) الوجود بمزدلفة . ليس للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصليها مع العشاء بمجموعة جمع تأخير وإنما ليس الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة والا صلى كل صلاة في وقتها وليس قصر العشاء لغير أهل المزدلفة لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج والقصر خاص بغير أهل المكان الذى فيه وهو عرفة ومزدلفة .

الشافعية - قالوا يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين جمع تقديم أو تأخير للسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر . ويجوز جمعهما جمع تقديم فقط بسبب زول المطر ، ويشترط في جمع التقديم ستة شروط : (الأول) الترتيب بأن يبدأ بصاحبة الوقت فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلى معه العصر في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر فلو عكس صحت صلاة الظهر وهى صاحبة الوقت . وأما التى بدأ بها وهى العصر فلم تنفقد لا فرضاً ولا نفلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها والا وقعت بدلاً منه . وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً . (الثانى) نية الجمع في الأولى بأن ينوى بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها فلا تكفى قبل التكبير ولا بعد السلام . (الثالث) الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف =

= مما يمكن فلا يصلى بينهما النافلة الراجعة ويحوز الفصل بينهما بالأذان والاقامة والطهارة فلو صلى الظهر وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثانى للعصر إذ لا يحوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم كما تقدم .

(الرابع) دوام السفر الى أن يشرع فى الصلاة الثانية بتكبيره الاحرام ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها . أما اذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب . (الخامس) بقاء وقت الصلاة الأولى يقينا الى عقد الصلاة الثانية .

(السادس) ظن صحة الصلاة الأولى فلو كانت الصلاة الأولى جمعة فى مكان تعددت فيه لغير حاجة وشك فى السبق والمعية لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم .

والأولى ترك الجمع لأنه مختلف فى جوازه فى المذاهب لكن يسن الجمع اذا كان الحاج مسافرا وكان بعرفة أو مزدلفة فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقدما وللثانى جمع المغرب مع العشاء تأخيرا لانفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما . واعلم أن الجمع قد يكون أيضا واجبا ومندوبا فيجب اذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيرا . ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه كما يندب اذا ترتب على الجمع كمال الصلاة كأن يصلها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفردا عند عدمه . ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير فى السفر شرطان : (الأول) نية التأخير فى وقت الأولى مادام الباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة فان لم ينو التأخير أو نواه والباقي من الوقت لا يسعها فقد عصى وكانت قضاء إن لم يدرك منها ركعة فى الوقت وإلا كانت أداء مع الحرمة . (الثانى) دوام السفر الى تمام الصلاتين فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التى نوى تأخيرها قضاء . أما الترتيب والمواولة بين الصلاتين فى جمع التأخير فهو مسنون وليس بشرط . ويحوز للتقيم أن يجمع ما يجمع فى السفر ولو عصرا مع الجمعة تقدما وفى وقت الأولى بسبب المطر ولو كان المطر قليلا بحيث يسيل أعلى الثوب أو أسفل النعل ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان . ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط : (الأول) أن يكون المطر ونحوه موجودا عند تكبيره الاحرام فيهما وعند السلام من الصلاة الأولى حتى نتصل بأول الثانية ولا يصير انقطاع المطر فى أثناء الأولى =

= أو الثانية أو بعدهما . (الثاني) الترتيب بين الصلاتين . (الثالث) الموالاة بينهما .
 (الرابع) نية الجمع كما تقدم في جمع السفر . (الخامس) أن يصلى الثانية جماعة
 ولو عند إحرامها ولا يشترط وجود الجماعة الى آخر الصلاة الثانية على الراجح ولو انفرد
 قبل تمام ركعتها الأولى . (السادس) أن ينوى الامام الامامة والجماعة . (السابع)
 أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفا بحيث يأتيه بمشقة في طريقهم اليه ويستثنى
 من ذلك الامام الزاتب فله أن يجمع بالمؤمنين بهذا السبب وان لم يتأذ بالمطر فاذا
 تخلف شرط من ذلك فلا يجوز الجمع للقيم . وليس من الأسباب التي تبيح للقيم
 هذا الجمع الظلمة الشديدة والريح والخوف والوحل والمرض على المشهور ورجح جواز
 الجمع تقديمًا وتأخيرًا للرخص .

الحنفية - قالوا لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر
 ولا في الحضر بأي عذر من الأعذار إلا في حالتين :

الأولى - يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة :
 (الأول) أن يكون ذلك يوم عرفة . (الثاني) أن يكون محروما بالجم . (الثالث) أن
 يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه . (الرابع) أن تبقى صلاة الظهر صحيحة
 فان ظهر فسادها وجبت إعادتها . ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر
 بل يجب أن يصلى العصر اذا دخل وقته .

الثانية - يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرطين :
 (الأول) أن يكون ذلك بالمزدلفة . (الثاني) أن يكون محروما بالجم .

وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد وإن كان لكل منهما إقامة
 خاصة . قال عبد الله بن مسعود (والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب
 والعشاء بجمع) . أى بالمزدلفة . رواه الشيخان .

الحنابلة - قالوا الجمع المذكور بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديمًا
 أو تأخيرًا مباح وتركه أفضل وانما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا بعرفة . وبين =

= المغرب والعشاء تأخيرا بالمزدلفة . ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلى مسافرا سافرا تقصر فيه الصلاة أو يكون مريضا تلحقه مشقة بترك الجمع أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة فانه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة . ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلس بول . وكذا يباح الجمع المذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة وللعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساكن تحت الأرض وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ولمن يخاف ضررا يلحقه بتركه في معيشتة .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرا ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والرياح الشديدة الباردة والمطر الذي يبيل الثوب ويترتب عليه حصول مشقة لافرق في ذلك بين أن يصلى بداره أو بالمسجد ولو كان طريقه مسقوفا والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير فان استوى الأمران عنده فجمع التأخير أفضل .

ويشترط لصحة الجمع تقديمًا وتأخيرا أن يراعى الترتيب بين الصلوات ولا يسقط هنا بالنسيان كما يسقط في قضاء الفوائت الآتى بعد .

ويشترط لصحة جميع التقديم فقط أربعة شروط : (الأول) أن ينوى الجمع عند تكبيرة الاحرام في الصلاة الأولى . (الثانى) أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف فلو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع . (الثالث) وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما وعند سلام الأولى . (الرابع) أن يستمر العذر الى فراغ الثانية .

ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : (الأول) نية الجمع في وقت الصلاة الأولى إلا اذا ضاق وقتها عن فعلها فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ . (الثانى) بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى الى دخول وقت الثانية .

مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها . قال تعالى : ﴿ إِنِ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان آثماً إثمًا عظيمًا كما تقدم في مبحث أوقات الصلاة . أما من أخرها لعذر فلا إثم عليه وتارة يكون العذر مسقطاً للصلاة رأساً وتارة يكون غير مسقط كما يأتي في المبحث التالي .

مبحث الأعذار التي تسقط بها الصلاة والأعذار التي تبيح تأخيرها فقط

تسقط الصلاة رأساً عن الحائض والنفساء فلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفاس بعد زوالهما . وكذلك تسقط عن المجنون ، والمغمى عليه ، والمرتب^(٢) إذا رجع إلى الإسلام فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة . وفي كل هذه الأعذار تفصيل في المذاهب^(٣) .

-
- (١) الحنابلة — قالوا من استتر عقله بإغماء أو مرض غير الجنون أو دواء مباح فانه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة مطلقاً . وأولى إذا استتر عقله بسكر حرام .
- (٢) الشافعية — قالوا المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن رده تغليظاً عليه .
- (٣) الحنفية — قالوا تسقط الصلاة رأساً عن المغمى عليه والمجنون بشرطين : (الأول) أن يستمر الإغماء والجنون أكثر من خمس صلوات . أما إن استمر ذلك خمس صلوات فأقل ثم أفاق وجب عليه قضاء ما فاتته . (الثاني) أن لا يفيق مدة الجنون أو الإغماء إفاقة منتظمة بأن لا يفيق أصلاً أو يفيق إفاقة متقطعة فإذا أفاق إفاقة منتظمة في وقت معلوم كوقت الصبح مثلاً فإن أفاقته هذه تقطع المدة ويطلب بالقضاء . ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه فانه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره . وكذا من استتر عقله بدواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد التداوى لا بقصد السكر فانه يجب عليه القضاء على الراجح . =

= وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقطه للصلاة في آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريم فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر . أما إذا زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع التحريم فإنه يجب عليه قضاء ذلك الفرض إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفساء فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما وجب عليهما قضاء الفرض إن بقي من الوقت ما يسع التحريم فقط كغيرهما . وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا يجب عليهما القضاء إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الغسل والتحريم .

المالكية — زادوا على الأعذار المذكورة السكر بالحلال كأن شرب لبناً حامضاً وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه . أما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ولا ينتفى معه إثم تأخير الصلاة . ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات : (الأولى) أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري كأن يحصل الإغماء مثلاً من زوال الشمس إلى غروبها . وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضاؤها بعد الإفاقة . (الثانية) أن يطرأ العذر في أثناء الوقت فإن طرأ وقد بقي ما يسع الصلاتين (الظهر والعصر مثلاً) ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معاً . وإن طرأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزءاً منها أقله ركعة كاملة بسجديها سقطت الأخيرة وبقية الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها بعد زوال العذر، ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين . هو ما يسع خمس ركعات حضراً وثلاثاً سفراً بالنسبة للظهر والعصر . وما يسع أربع ركعات حضراً وسفراً بالنسبة للغرب والعشاء لأنه يعتبر للغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظراً لكونها لا تقصر ويعتبر للعشاء ركعة واحدة لأن الوقت يدرك بها .

أما إن طرأ العذر وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة فيعتبر أن العذر طرأ في وقتها فقط فتسقط دون الأولى . (الثالثة) أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة . أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر =

= وقتها لحكمها أنه إن ارتفع العذر وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة وجب عليه قضاؤهما وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها (كما تقدم) بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة، ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جانب إدراك الصلاة حين زوال العذر ولا تعتبر في جانب السقوط عند طروه فمن زال عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا . ومن طرأ عذره وقد بقي من الوقت ما يسع إدراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر . وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشتركتي الوقت (الظهر والعصر والمغرب والعشاء) . أما الصبح فإن زال العذر وقد بقي من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة كما تقدم ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة وأن يطمئن ويعتدل فيها، ولا يلاحظ الاتيان بالسنن كالسورة، وإن طرأ العذر وقد بقي من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت وإلا وجب قضاؤها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروه حكما .

الحنبلة — قالوا إذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر، وإن ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع في وقتها والصلاة التي تجمع معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء، فإذا استمر المجنون مثلاً وقتاً كاملاً فلا تجب قضاء الصلاة . أما إذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام فإن الصلاة يجب قضاؤها فإذا ارتفع المجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها إن كانت تجمع معها ومثل المجنون في ذلك الصبي إذا بلغ وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام . =

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط فكالنوم والنسيان^(١) والغفلة.

مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فورا

يجب قضاء فائتة الصلاة فورا سواء فاتت بعذر غير مسقط لها أو فاتت بغير عذر أصلا ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوبا عينيا وكالأكل والنوم ، ولا يرتفع الإثم بتجدد القضاء بل لا بد

= الشافعية — قالوا إن استمر الجنون وقتنا كاملا فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعدد منه وإلا وجب القضاء ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتعدى والمغنى عليه . أما إذا طرأ الجنون ونحوه كالحليض بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن فانه يجب قضاء الصلاة ، وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الاحرام فاكثر وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر مع العصر بشرط أن يستمر ارتفاع العذر زمنا متصلا يسع الطهر والصلاتين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها . هذا اذا كان الطهر بالوضوء . فان كان بالتيمم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين فان لم يسع إلا طهرا واحدا وصلاة واحدة لم تجب ما قبلها .

(١) الشافعية — قالوا انما يكون النسيان عذرا رافعا لإثم التأخير اذا لم يكن ناشئا عن تقصير . فاذا نسي الصلاة لاشتغاله بلعب (الزد أو المنقلة) أو نحو ذلك فإنه لا يكون معذورا بذلك النسيان ويأثم بتأخيرها عن وقتها .

(٢) الشافعية — قالوا ان كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور وان كان بعذر وجب على التراخي ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة فانه يجب تأخيرها حتى يصلى الجمعة ومنها ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لثلاث يخرج وقتها . ومنها لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة فانه يتمها سواء ضاق الوقت أو اتسع .

من التوبة كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة بل لا بد من القضاء لأن من شروط التوبة الإقلاع عن الذنب والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه . ومما ينافي القضاء فوراً الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب .^(١)

مبحث كيف تقضى الفائتة

من فائتة صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها فإن كان مسافراً سفر قصر وفائتة صلاة رباعية قضاها ركعتين ولو كان القضاء في الحضر . وإن كان مقيماً

(١) الحنفية — قالوا الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فوراً وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب وصلاة الضحى وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل الظهر والست بعد المغرب .

المالكية — قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلي شيئاً من النوافل إلا بغري يومه والشفع والوتر وإلا السنة كصلاة العيد فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح كان مأجوراً من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة وآثماً من جهة تأخير القضاء . ورخصوا في يسر النوافل كتحية المسجد والسنن الرواتب .

الشافعية — قالوا يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فوراً (وقد تقدم ما يجب فيه الفور) أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقاً سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .

الحنابلة — قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلي النفل المطلق فلو صلاه لا ينعقد . وأما النفل المقيّد كالسنن الرواتب والوتر فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة ولكن الأولى له تركه إن كانت الفوائت كثيرة . ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكدتها وحث الشارع عليها .

(٢) الحنابلة والشافعية — قالوا إن كان مسافراً وفائتة صلاة رباعية قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر أما إن كان في الحضر فيجب قضاؤها أربعاً لأن الأصل الإتمام فيجب الرجوع إليه في الحضر .

وفائته تلك الصلاة قضاها أربعا ولو كان القضاء في السفر وإذا فائته صلاة سرية كالظهر مثلا فانه يقرأ في قضاها سرا ولو كان القضاء ليلا . وإذا فائته صلاة جهرية كالمغرب مثلا فانه يقرأ في قضاها جهرا ولو كان القضاء نهارا^(١) .

وينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض فيقضى الصبح قبل الظهر والظهر قبل قضاء العصر وهكذا كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة وبين الحاضرتين كالصلاتين المجموعتين في وقت واحد على تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا العبرة بوقت القضاء سرا أو جهرا فمن صلى الظهر قضاء ليلا جهرا . ومن صلى المغرب قضاء نهارا أسر .

الحنابلة — قالوا اذا كان القضاء نهارا فانه يسر مطلقا سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية وسواء أكان إماما أم منفردا وإن كان القضاء ليلا فانه يجهر في الجهرية اذا كان إماما لشبهه القضاء للأداء في هذه الحالة . أما اذا كانت سرية فان يسر مطلقا . وكذا اذا كانت جهرية وهو يصلي منفردا فانه يسر .

(٢) الحنفية — قالوا الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض وبين الفائتة والوقية لازم فلا يجوز أداء الوقية قبل قضاء الفائتة ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلا . وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء العشاء وإنما يجب الترتيب اذا لم تبلغ الفوائت ستا غير الوتر فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها يلزمه أن يقضيها مرتبة فيصلي الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر وهكذا . فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ووجبت عليه إعادتها بعد قضاء فائتة الصبح وكذا اذا صلى العصر قبل الظهر وهلم جرا أما اذا بلغت الفوائت ستا غير الوتر فانه يسقط عنه حينئذ الترتيب كما سذكروه . وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاءها مع الصلاة الوقية فانه يلزمه أن يصليها مرتبة قبل أداء الوقية إلا اذا ضاق الوقت كما يأتي فمن فائته صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة =

= الوقتية التي بعدها فصلى الثانية ولم يصل الأولى فسدت فرضية الصلاة الثانية فسادا موقوفا . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ومثلها الرابعة والخامسة . ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقضى الفائتة الأولى صحّت الصلوات التي صلاها جميعا وعليه أن يقضى الفائتة فقط لأنها صارت كالفوائت يسقط بها الترتيب لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة المؤدى أما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة انقلبت الصلوات التي صلاها كلها نفلا ولزمه قضاؤها فلوفائتته صلاة الصبح ثم صلى الظهر بعدها وهو ذا كفسدت صلاة الظهر فسادا موقوفا فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح وقعت صلاة العصر فاسدة فسادا موقوفا كذلك وهكذا الى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثانى فإن قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه وانقلب نفلا ولزمه إعادته وإلا صح كل ما صلاه ولزمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها . ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلاته انقلبت صلاته نفلا وأتمها ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعى الترتيب بين الفوائت وبينها وبين الوقتية . أما اذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلى الجمعة فإن لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقتية جمعة أو ظهرا وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة ويسقط الترتيب بثلاثة أمور : (الأول) أن تصير الفوائت ستا كما ذكر ولا يدخل الوتر في العدد المذكور . (الثانى) ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة . (الثالث) نسيان الفائتة وقت الأداء لأن الظهر إنما يحىء من حلول وقتها قبل الوقتية والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها فلا تراحم الوقتية وقد قال صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» .

المالكية — قالوا يجب ترتيب الفوائت في نفسها سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرطين . أن يكون متذكرا للسابقة . وأن يكون قادرا على الترتيب بأن لا يكره على عدمه . وهذا الوجوب غير شرطى فلو خالفه لا تبطل المقدمة على محلها ولكنه يأثم ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها يجزئ فعلها . ويجب أيضا بالشرطين =

= السابقين ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة. والفوائت اليسيرة ما كان عددها خمسا فأقل فيصلها قبل الحاضرة ولو ضاف وقتها فإن قدم الحاضرة عمدا صححت مع الإثم ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت اذا كان وقتها باقيا ولو الوقت الضروري وقد تقدم بيانه في مبحث أوقات الصلاة أما إن قدمها ناسيا أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ منها فانها تصح ولا إثم وأعاد الحاضرة ندبا كما تقدم .
وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة في أثناء الحاضرة فان كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوبا ورجع للفوائت سواء كان منفردا أو إماما ويقطع مأمومه تبعا له فان كان مأموما وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلاته نظرا لحق الامام وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت ان كان وقتها باقيا ولو الضروري . وان كان التذكر بعد تمام ركعة بسجديتها ضم اليها ركعة أخرى ندبا وجعلها نافلة وسلم ورجع للفوائت وان كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثانية أو الثالثة أو بعد ثلاث من الرابعة أتمها ثم يصلي الفوائت ثم يعيد الحاضرة ندبا في الوقت إن كان باقيا . واذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقا إلا اذا خاف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاحها ولم يعقد من النفل ركعة فيقطعه حينئذ .
وأما اذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة بل يندب تقديم الحاضرة عليها إن اتسع وقتها فان ضاق قدمها وجوبا . ويجب وجوبا شرطيا ترتيب الحاضرتين المشتركى الوقت وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء كانتا مجموعتين أو لا بأن يصلي الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فان خالف بطلت المقسمة على محلها إلا اذا أكره على التقديم أو كان التقديم نسيانا فانها تصح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية وأعادها ندبا بعد أن يصلي الأولى ان كان الوقت باقيا ولو الضروري . أما اذا تذكر الأولى في أثناء الثانية فخكه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد فيقطع إن لم يعقد ركعة ويندب له أن يصم اليها أخرى ويجعلها فلا ان عقدها الى آخر ما تقدم تفصيله . =

= الخاتمة — قالوا ترتيب الفوات في نفسها واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة
 فاذا خالف الترتيب كأن صلى العصر الفاتية قبل الظهر الفاتية لم تصح المتقدمة على
 محلها كالعصر في المثال السابق إن خالف وهو متذكر للسابقة فإن كان ناسيا أن عليه
 الأولى فصلى الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها صحت الثانية . أما إذا تذكر
 الأولى في أثناء الثانية كانت الثانية باطلة . وترتيب الفوات مع الصلاة الحاضرة
 واجب إلا إذا خاف فوات وقت الحاضرة ولو الاختيارى فيجب تقديمها على
 الفوات وتكون صحيحة كما تصح إذا قدمها على الفوات ناسيا أن عليه فوات
 ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة . وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضا
 بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتمامه فاذا كان مسافرا وأراد أن يجمع
 بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلا وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر فاذا
 خالف وكان متذكرا للظهر ولو في أثناء العصر بطلت وإن استمر ناسيا للظهر حتى فرغ
 من صلاة العصر صحت . ولا يسقط الترتيب بجهل وجوبه ولا بخوف فوت الجماعة
 فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة العصر فصلى الظهر قبل الصبح جاهلا وجوب
 الترتيب بينهما ثم صلى العصر في وقتها صحت صلاة العصر لا اعتقاده عدم وجوب
 صلاة عليه حال صلاة العصر ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية — قالوا ترتيب الفوات في نفسها سنة سواء كانت قليلة أو كثيرة
 فلو قدم بعضها على بعض صح المقدم على محله وخالف السنة . والأولى إعادته، فمن
 صلى العصر قبل الظهر أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي قبله
 صح . وترتيب الفوات مع الحاضرة سنة أيضا بشرطين : (الأول) أن لا يخشى فوات
 الحاضرة (وفواتها يكون بعدم إدراك ركعة منها في الوقت) . (الثاني) أن يكون
 متذكرا للفوات قبل الشروع في الحاضرة فإن لم يتذكرها حتى شرع فيها أتمها
 ولا يقطعها للفوات ولو كان وقتها متسعا . وإذا شرع في الفاتية قبل الحاضرة معتقدا
 ساعة الوقت فظهر له بعد الشروع فيها أنه لو أتم الفاتية خرج وقت الحاضرة فإما
 أن يقطعها وإما أن يقلبها نفلا ويسلم ليدرك الحاضرة في الصلاتين وهو =

مبحث من عليه فوائت لا يدرى عددها

من عليه فوائت لا يدرى عددها يجب عليه أن يقضى حتى يتيقن براءة ذمته^(١)
ولا يلزم عند القضاء تعيين الزمن بل يكفى تعيين المنوى كالظهر أو العصر مثلاً^(٢) .

مبحث هل تقضى الفائتة في وقت النهى عن النافلة

تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهى عن صلاة النافلة على تفصيل^(٣)
في المذاهب .

= الأفضل، وترتيب الحاضرين المجموعتين تقديمًا واجب . وفي المجموعتين تأخيرًا
سنة كما تقدم .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا يقضى حتى يغلب على ظنه براءة ذمته .
(٢) الحنفية — قالوا لا بد من تعيين الزمن فينوى أول ظهر عليه أدرك وقته
ولم يصله وهكذا أو ينوى آخر ظهر عليه كذلك .

(٣) الحنفية — قالوا لا يجوز قضاء الفوائت في ثلاثة أوقات : وقت طلوع
الشمس ، وقت الزوال ، ووقت الغروب . وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء
ولو بعد العصر .

المالكية — قالوا ان كانت الفائتة في ذمته يقينا أو ظنا قضاها ولو في وقت
النهى عن صلاة النافلة فيقضيه عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وغير ذلك من
أوقات النهى عن النافلة وتقدم بيانها ، وان شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاها
في غير أوقات النهى عن النافلة . أما في أوقات النهى فيحرم قضاؤها في أوقات حرمة
النافلة ويكره في أوقات كراهة النافلة .

الشافعية — قالوا يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهى إلا اذا قصد
قضاء الفوائت فيها بخصوصها فإنه لا تجوز ولا تعقد الصلاة . أما الوقت المشغول
بخطبة خطيب الجمعة فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت ولا تعقد يجزى جلوس الخطيب
على المنبر وإن لم يشرع في الخطبة الى أن تم الخطبتان بتوابعهما . =

مبحث صلاة المريض

من كان مريضاً لا يستطيع أن يصلي الصلاة المفروضة قائماً صلى قاعداً فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شفائه فله أن يصلي قاعداً أيضاً وإذا كان مرضه سلس البول مثلاً وعلم أنه لو صلى قائماً نزل منه البول وإن صلى قاعداً بقي على طهارته فإنه يصلي أيضاً قاعداً . وكذلك الصحيح الذي علم بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى قائماً أصابه إغماء أو دوار في رأسه فإنه يصلي من جلوس ، ويجب إتمام الصلاة بركوع وسجود في جميع ما تقدم ، وإذا عجز عن القيام استقلالاً ولكنه يقدر عليه مستنداً على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام مستنداً^(١) ولا يجوز له الجلوس . وإذا قدر على بعض القيام ولو بقدر تكبيرة الاحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ثم يصلي من جلوس بعد ذلك . والصلاة من جلوس تكون بدون استناد إلى شيء حال الجلوس متى قدر فإن لم يقدر على الجلوس إلا مستنداً تعين عليه الاستناد ولا يجوز له الاضطجاع ، فإن عجز عن الجلوس بحالتيه صلى مضطجعا أو مستلقياً ، على تفصيل في المذاهب .

= الخبالة — قالوا يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي بلا تفصيل .
(١) المالكية — قالوا من قدر على القيام مستنداً لا يتعين عليه القيام وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد إلى شيء . أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالاً فيتعين عليه القيام مستنداً .

الشافعية — قالوا إذا قدر على القيام مستنداً إلى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط . أما إذا كان يحتاج إليه في القيام كله فلا يجب عليه القيام ويصلي من قعود وإذا قدر على القيام مستنداً إلى عصا ونحوها كحائط فيجب عليه القيام ولو احتاج إلى الاستناد في القيام كله .

(٢) المالكية — قالوا من عجز عن الجلوس بحالتيه اضطجع على جنبه الأيمن مصلياً بالإيماء ووجهه إلى القبلة فإن لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه =

= للقبلة أيضا فان لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه صحت صلاته وخالف المندوب فان لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلا رأسه للقبلة وصلى بالإيماء برأسه فان استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الخفيفة — قالوا الأفضل أن يصلى مستلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبتيه ويرفع رأسه يسيرا ليصير وجهه الى القبلة وله أن يصلى على جنبه الأيمن أو الأيسر . والأيمن أفضل من الأيسر وكل هذا عند الاستطاعة . أما اذا لم يستطع فله أن يصلى بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة — قالوا اذا عجز عن الجلوس بحالتيه صلى على جنبه ووجهه الى القبلة والجانب الأيمن أفضل ويصح أن يصلى على ظهره ورجلاه الى القبلة مع استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن مع الكراهة فان لم يستطع أن يصلى على جنبه صلى على ظهره ورجلاه الى القبلة .

الشافعية — قالوا اذا عجز عن الجلوس مطلقا صلى مضطجعا على جنبه متوجها الى القبلة بصدرة ووجهه ، وليس أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن فان لم يستطع فعلى جنبه الأيسر ويركع ويسجد وهو مضطجع إن قدر على الركوع والسجود وإلا أومأ لها فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ويكون باطما قدميه للقبلة ويجب رفع رأسه وجوبا نحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ويومئ برأسه لركوعه وسجوده ويجب أن يكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع إن قدر وإلا فلا . فان عجز عن الإيماء برأسه أومأ بأجفانه ولا يجب حينئذ أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الركوع .

ويندب لمن صلى من جلوس أن يكون متربعا على تفصيل ^(١) أيضا .

فان عجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما صلى بالإيماء ما عجز عنه فان قدر على القيام والسجود وعجز عن الركوع فقط فانه يجب عليه أن يقوم للاحرام والقراءة ويومئ للركوع ثم يسجد وإن قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود كبر للاحرام وقرأ قائما ثم أومأ للركوع من قيام وللسجود من جلوس فلو أومأ للسجود من قيام أو للركوع من جلوس بطلت صلاته ^(٢) ، وإن لم يقدر على القيام أومأ للركوع والسجود من جلوس ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه

(١) المالكية — قالوا يندب له التربع إلا في حال السجود والجلوس بين السجدين والجلوس للتشهد فانه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في سنن الصلاة ومنذوباتها .

الحنفية — قالوا له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء والأفضل أن يكون على هيئة المتشهد . أما في حالة السجود والتشهد فانه يجلس على الهيئة التي تقدم بيانها وهذا اذا لم يكن فيه حرج أو مشقة وإلا اختار الأسر في جميع الحالات .

الحنابلة — قالوا اذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربعا في جميع الصلاة إلا في حالة الركوع والسجود فانه يسن له أن يثنى رجله وله أن يجلس كما شاء .

الشافعية — قالوا اذا صلى من جلوس يجلس كيف شاء مفترشا أو متوركا أو غير ذلك لكن يسن الاقتراش إلا في حائتين حالة سجوده فيجب وضع بطون أصابع القدمين على الأرض ، وحالة الجلوس للتشهد الأخير فيسن فيه التورك كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا الإيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ويصح وهو جالس ولكن الإيماء وهو جالس أفضل .

للكركوع وجوبا . وإن قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس وعجز عن الركوع والسجود أو ما لهما من قيام ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود^(١) ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع وجوبا وإن لم يقدر على نسيء من أفعال الصلاة إلا بأن يشير إليه بعينه أو يلاحظ أجزائها بقلبه وجب عليه ذلك ولا تسقط ما دام عقله ثابتا^(٢) ، فإن قدر على الإشارة بالعين فلا بد منها ولا يكفيه مجرد استحضار الأجزاء بقلبه . ويكره لمن فرضه الإيماء أن يرفع شيئا يسجد عليه فلو فعل وسجد عليه يعتبر موميا في هذه الحالة فلا يصح^(٣) أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه ، وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة بنى على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها^(٤) .

(١) الحنفية — قالوا إذا عجز عن السجود سواء عجز عن الركوع أيضا أولا فإنه يسقط عنه القيام على الأصح فيصلى من جلوس موميا للركوع والسجود وهو أفضل من الإيماء قائما كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا إذا قدر على الإيماء بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سقطت عنه الصلاة ولا تصح بهذه الكيفية سواء كان يعقل أولا، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه . هذا إذا كان أكثر من خمس صلوات وإلا وجب القضاء .

(٣) الحنفية — قالوا الكراهة تحريرية .

(٤) الشافعية — قالوا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء كما تقدم .

(٥) الحنفية — قالوا إذا كان عاجزا عن القيام وكان يصلى من جلوس بركوع وسجود ثم قدر عليه في صلاته بنى على ما تقدم منها وأتمها من قيام ولو لم يركع أو يسجد بالفعل . أما إذا كان يصلى من قعود بالإيماء ثم قدر على الركوع والسجود فإن كان ذلك بعد أن أومأ في ركعة أتمها بانبا على ما تقدم وإلا قطعها واستأنف صلاة جديدة كما يستأنف مطلقا لو كان يومئ مضطجعا ثم قدر على القعود .

مباحث الجنائز

ما يفعل بالمختضر

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة الى القبلة بأن يجعل على جنبه الأيمن ووجهه لها إن لم يشق وإلا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ولكن ترفع رأسه قليلا ليصير وجهه لها، ويستحب أن يلحن الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها لقوله صلى الله عليه وسلم : «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار» . ولقوله صلى الله عليه وسلم : «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» . ولا يقال له قل ثلاثا يقول (لا) فيساء به الظن . ولا يلح عليه متى نطق بها مخافة أن يضجر إلا اذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها فإنه يعادله التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه من الدنيا ، ويستحب تلقينه أيضا بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه ، والتلقين هنا بأن يقول الملقن مخاطبا لليت (يا فلان ابن فلانة إن كان يعرفه وإلا نسبه الى حواء عليها السلام ثم يقول بعد ذلك أذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا . شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . وأن الجنة حق . وأن النار حق . وأن البعث حق . وأن الساعة آتية لا ريب فيها . وأن الله يبعث من في القبور . وأنت رضىت بالله ربا وبالإسلام ديناً . وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا . وبالقرآن إماما . وبالكعبة قبلة . وبالمؤمنين إخوانا .

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللحاضرين . ويندب إبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة

(١) المالكية — قالوا هذا مندوب لا سنة .

(٢) الحنفية — قالوا التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهى عنه ولا يؤمر به وظاهر الرواية يقتضى النهى عنه .

المالكية — قالوا التلقين بعد الدفن وحاله مكروه وإنما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

كآلة اللهو . ويندب أن يوضع عنده طيب ، ويستحب أن يقرأ عنده سورة (يس) لما ورد في الخبر « ما من مريض يقرأ عنده (يس) إلا مات ريان وأدخل قبره ريان وحشر يوم القيامة ريان » . رواه أبو داود . ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه » . وفي الصحيحين قال الله تعالى : (أنا عند ظن عبدي بي) . ويندب لمن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

ويسن تغميض عينيه وأن يقول : مغمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم اغفر له وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الفائزين واغفر لنا وله يا رب العالمين وفسح له في قبره ونور له فيه ، وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم : لما أغمض أبا سامة .

مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

فاذا مات المحتضر يندب شد لحبيه بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلين مفاصله برفق ، ورفعته عن الأرض ، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد

(١) المالكية — رجحا القول بکراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر لأنه ليس من عمل السلف . وقال بعضهم يستحب قراءة سورة (يس) عنده .

الحنفية — قالوا تکره القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريبا منه . أما إذا بعد عنه فلا كراهة كما لا تکره القراءة قريبا منه إذا كان جميع بدن الميت مستورا بثوب طاهر . والمكره في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .

(٢) المالكية — قالوا تغميض العينين عقب الموت مندوب ؛ والدعاء المذکور ليس بمطلوب عندهم .

الشافعية — قالوا يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول بسم الله وعلى ملة رسول الله .

تزرع ثيابه التي قبض فيها^(١) ؛ ويجب الانتظار بجهيزه حتى يتحقق موته وبعد التحقق من الموت ينبغي الاسراع بجهيزه ودفنه ؛ ويستحب إعلام الناس بموته ولو بالنداء^(٢) في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير إفراط في المدح بأن يقول مثلاً مات الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان فاسعوا في جنازته .

مبحث غسل الميت

حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء اذا قام به البعض سقط عن الباقي والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه . أما تكرار غسله وترا فهو سنة كما يأتي في مبحث كيفية الغسل^(٤) .

شروطه

ويشترط لفرضية غسل الميت شروط : (الأول) أن يكون مسلماً فلا يفترض تغسيل الكافر بل يحرم^(٥) . (الثاني) أن لا يكون سقطاً فانه لا يفترض غسل

(١) المالكية — قالوا تزرع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين : (الأول) تزرع ولكن لا تنزع بتمامها بل يترك عليه قيصه . (والثاني) أنه لا ينزع شيء من ثيابه ويزاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعين .

(٢) الحنابلة — قالوا الإعلام بموته مباح لا مستحب .

(٣) المالكية والحنابلة — قالوا يكون الإعلام بصوت خفي ويكره رفع الصوت به .

(٤) المالكية — قالوا تكرار الغسل وترا مندوب لا سنة .

(٥) الشافعية — قالوا يجوز غسل الكافر لأن غسل الميت للنظافة لا للتعبد .

السقط على تفصيل في المذاهب ^(١) . (الثالث) أن يوجد من جسد الميت مقدار ولو كان قليلاً ^(٢) . (الرابع) أن لا يكون شهيداً قتل في إعلاء كلمة الله كما سيأتى في مبحث الشهيد لقوله صلى الله عليه وسلم في قتل أحد « لا تغسلوهم فان كل

(١) الشافعية — قالوا إن السقط النازل قبل عدّة تمام الحمل وهى ستة أشهر ولحظتان إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله وإما أن لا تعلم حياته وفي هذه الحالة إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه وإما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله . وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتاً . وعلى كل حال فإنه يسن تسميته بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح .

الحنفية — قالوا إن السقط اذا نزل حياً بأن سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن لم يتم نزوله وجب غسله سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده . وأما اذا نزل ميتاً فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك وإن لم يكن تام الخلق بل ظهر بعض خلقه فإنه لا يغسل الغسل المعروف وإنما يصب عليه الماء ويلف في خرقة وعلى كل حال فإنه يسمى لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة — قالوا السقط اذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله . وأما ان نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية — قالوا اذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذى يقول أهل المعرفة انه لا يقع مثله إلا ممن فيه حياة مستقرة وجب تغسيله وإلا كره .

(٢) الحنفية — قالوا لا يفرض الغسل إلا اذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجد نصفه مع الرأس .

المالكية — قالوا لا يفترض غسل الميت إلا اذا وجد ثلثاً بدنه ولو مع الرأس فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروهاً .

جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة . ولم يصل عليهم » . رواه أحمد ، ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل كأن مات حريقا ويخشى أن يتقطع بدنه إذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك . أما إن كان لا يتقطع بصب الماء فلا يتيمم بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

مبحث لا يحل النظر الى عورة الميت ولا لمسها

يجب ستر عورة الميت فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر اليها . وكذلك لا يحل لمسها فيجب أن يلف الغاسل على يده خرقة ليغسل بها عورته سواء كانت مخففة أو مغلظة . ولهذا لا يحل للرجال تغسيل النساء وبالعكس إلا الزوجين فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر إلا إذا كانت المرأة مطلقة ولو طلاقا رجعيا فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حينئذ . فإذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها

(١) الحنابلة — قالوا ويستحب أيضا للغاسل أن يلف خرقة يغسل بها

باقي بدنه .

الحنفية — لهم في ذلك قولان مصححان : أحدهما ما ذكر . والثاني أن ستر العورة المخففة لا يجب وإن كان مطلوبا .

(٢) الحنفية — قالوا إذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتها ملك النكاح فصار أجنبيا منها . أما إن مات الزوج فلها أن تغسله لأنها في العدة فالزوجة باقية في حقها ولو كانت مطلقة رجعيا قبل الموت . أما إن كانت بائنة فليس لها أن تغسله واو كانت في العدة .

(٣) الحنابلة — قالوا المرأة المطلقة رجعيا يجوز لها أن تغسل زوجها . أما المطلقة طلاقا بائنا فلا .

أو زوج لها وتعذر إحضار امرأة تغسلها كأن ماتت في طريق سفر متقطع ففي ذلك تفصيل المذاهب ^(١).

(١) المالكية — قالوا اذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء فان كان معها رجل محرم لها غسلها وجوبا ولف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها وينصب ستارة بينه وبينها ويمد يده من داخل الستارة مع غض بصره فان لم يوجد معها إلا رجال أجنب وجب عليهم أن يمسحوا واحد منهم لكوعها فقط ولا يزيد في المسح الى المرفقين واذا مات رجل بين نساء فان كان منهن زوجته غسلته ولا يغسله غيرها وان لم توجد زوجته فان وجد من بينهن امرأة محرم له غسلته ويجب عليها أن لا تباشره إلا بخرقه تلفها على يدها ويجب عليها ستر عورته فقط فان لم يوجد محرم له من النساء يمسحه واحدة من الأجنيات ويكون التيمم لمرفقيه .

الحنفية — قالوا اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها فان كان معها رجل محرم يمسحها باليد الى المرفق وان كان معها أجنبي وضع خرقة على يده ويمسحها كذلك ولكنه بغض بصره عن دراعها والزوج كالأجنبي إلا أنه لا يكلف بغض البصر عن الذراعين ولا فرق في ذلك بين الشابة والعجوز ، واذا مات الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة فان كان معهن قاصرة لا تستهي علمنها الغسل وغسلته وان لم توجد قاصرة بينهن يمسحه الى مرفقيه مع غض بصره عن عورته فاذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الإثم .

الشافعية — قالوا اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج يمسحها الأجنبي الى مرفقها مع غض البصر عن العورة ومع عدم اللبس فان وجد محرم وجب عليه تغسيلها إن لم يوجد زوجها وإلا قدم على المحرم ، واذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم يمسحه واحدة من الأجنيات بجائل يمنع اللبس مع غض البصر عن العورة فان كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل فان لم =

فان كان الميت صغيرا جاز للنساء تغسيله وان كانت صغيرة جاز للرجال تغسيلها
وفي حدّ الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث ستر العورة ،
وفي تغسيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب ^(١) .

سنن غسل الميت ومندوباته ومكروهاته

يسن تكرار الغسلات الى ثلاث بحيث تستوعب كل غسلة منها جميع بدن
الميت بالكيفية الآتية بيانها فإن لم يحصل إنقاء البدن بالثلاث يزداد عليها حتى ينقى

= توجد الزوجة ولكن وجد ينهن امرأة محرم كبنته وأخته وأمه غسلته أيضا والزوجة
مقدمة على المحرم .

الحنابلة — قالوا اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج يعمها واحد من
الأجانب بمحائل واذا مات الرجل بين نساء ليس فيهنّ زوجة يعمته واحدة أجنبية بمحائل
ويحرم أن يعم بغير حائل إلا اذا كان الميمم محرما من رجل أو امرأة فيجوز بلا حائل .

(١) المالكية — قالوا ان أمكن وجود أمة للخنثى سواء كانت من ماله أو من
بيت المال أو من مال المسلمين فانها تغسله وإلا يعم ولا يغسله أحد سواها .

الحنفية — قالوا الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة
ولا يغسله رجل ولا امرأة وانما يعم وراء ثوب .

الحنابلة — قالوا اذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فأكثر وكانت له
أمة غسلته وإلا يعم بمحائل يمنع المس والرجل أولى من المرأة بتيممه .

الشافعية — قالوا يجوز للرجل والمرأة الأجنيين تغسيل الخنثى المشكل الكبير
عند فقد محرمه مع وجوب غض البصر وعدم المس ويجب أن يقتصر في غسله
على غسلة واحدة احتياطا . أما الخنثى الصغير فهو كباقي الصبيان المتقدم حكمه .

(٢) المالكية — قالوا تكرار الغسل الى ثلاث مندوب لا سنة ثم إن أحتاج
الى غسلة رابعة غسله أربع مرات: الأولى منها تكون بالماء القراح ، والثلاثة التي =

البدن، ولكن يندب أن تنتهى الزيادة الى وتر فإن حصل الإنقاء بأربع زيد عليها خامسة وهكذا . فإن زاد على الثلاث أو نقص لغير حاجة كره . ويندب أن يوضع على مكان مرتفع ^(١) عند غسله تيسيرا للغسل وأن يغسل بالماء البارد ^(٢) إلا لحاجة كشدة برد أو لإزالة وسخ . ويندب أن يجعل فى ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب إلا أن الكافور أفضل . أما غيرها من الغسلات فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون، وإنما يوضع الطيب فى ماء غسل الميت اذا لم يكن محرما . أما المحرم ^(٣) فإنه يجنب الطيب كما لو كان حيا .

= بعدها تكون بمناظف كالصابون ونحوه ثم يزيد غسلة خامسة ليصير عدد الغسل وترا فإن لم ينظف جسده بذلك غسله ستا بمناظف ما عدا الأولى وزاد السابعة ليصير العدد وترا فان لم ينظف إلا بثمانية اقتصر عليها ولا يزيد تاسعة وعلى كل حال فيجعل الطيب فى الغسلة الأخيرة وتكون الغسلة الأولى بالماء القراح .

الحنابلة — قالوا ان لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجب الزيادة عليها الى سبع فان لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها كما ينقى ولكن يندب أن ينتهى الى وتر .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا يندب وضعه على مكان مرتفع (كسربر ودكة) من وقت تيقن موته .

(٢) الحنفية — قالوا الماء الساخن أفضل على كل حال .

المالكية — قالوا لا فرق أن يكون الماء باردا أو ساخنا .

(٣) المالكية — قالوا تكون أولى الغسلات بالماء القراح كما تقدم .

(٤) الحنفية والمالكية — قالوا ينقطع التكليف بعد الموت فلا فرق بين الميت المحرم وغيره فيوضع عليه الطيب وتغطى رأسه .

ويندب^(١) بعد تمام الغسل أن يطيب رأس الميت ولحيته بغير زعفران وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها وهي الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان . وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت إبطيه والأفضل أن يكون الطيب كافورا . وهذا كله إذا لم يكن محرما كما تقدم .

ويندب إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب^(٢) .

ويندب أن يحذر الميت عند غسله من ثيابه ما عدا سائر العورة .

ويندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة^(٤) والاستنشاق فانهما لا يفعلان في وضوء الميت لئلا يدخل الماء الى جوفه فيسرع

(١) المالكية — قالوا وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .

(٢) المالكية — قالوا لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية — قالوا يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع : (أحدها) عند خروج روح الميت . متى تيقن موته يوضع على مكان مرتفع (سرير أو دكة) وقبل وضعه على المكان المرتفع يخمر ذلك المكان ثلاث مرات أو خمسا بأن تدار الحجرة (المبخرة) حول السرير ثلاثا أو خمسا أو سبعا ولا يزداد على ذلك ثم يوضع الميت عليه . (ثانيها) عند غسله بأن تدار الحجرة حول (دكة) غسله بالكيفية المذكورة . (ثالثها) عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة — قالوا التبخير يكون في مكان الغسل الى أن يفرغ منه .

الشافعية — قالوا يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه الى أن يصل عليه .

(٣) الشافعية — قالوا يندب تغسيل الميت في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء فان أمكن أن يدخل الغاسل يده في كمه الواسع فذاك وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٤) المالكية والشافعية — قالوا يوضأ بمضمضة واستنشاق . وإن تنظيف أسنانه ومنحريه بالخرقة مستحب ولا يغني عن المضمضة والاستنشاق .

فساده ولوجود مشقة في ذلك ولكن يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ثم يسمح بها أسنان الميت ولثته ومنخريه فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق .

ويندب أن يكون الغاسل ثقة كي يستوفي الغسل ويستمر ما يراه من سوء ويظهر ما يراه من حسن فإن رأى ما يعجبه من تهال وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس . وإن رأى ما يكرهه من تن رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك لم يحزله أن يتحدث به . ويندب أن يحفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا تبطل أكفانه .

ويكره تسريح شعر رأسه ولحيته كما يكره قص ظفره وشعره وشاربه وإزالة شعر إبطيه وشعر عانته بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كفنه ليدفن معه .

مبحث اذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة علققت بيده أو بكفنه فإنها تجب إزالتها ولا يعاد الغسل مرة أخرى .

-
- (١) الشافعية — قالوا يسن تسريح شعر الرأس والحية إن تلبد وإلا فلا يسن .
 - (٢) الحنابلة — قالوا يسن قص شارب غير المحرم وتقليم أظفاره إن طالا وأخذ شعر إبطيه إلا أنها بعد نزعها توضع معه في كفنه . أما حلق رأس الميت فحرام لأنه إنما يكون للنسك أو زينة .
 - (٣) الحنابلة — قالوا إن حلق عانة الميت حرام لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها .

المالكية — قالوا ما يحرم فعله في الشعر مطلقا حال الحياة يحرم بعد الموت وذلك لحلق لحيته وشاربه وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .

- (٤) الحنفية — قالوا النجاسة الخارجة من الميت لا تضر سواء أصابت بدنه أو كفنه إلا أنها تغسل قبل التكفين تنظيفا لا شرطا في صحة الصلاة عليه . أما بعد =

مبحث كيفية غسل الميت

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب في أسفل الصحيفة .^(١)

= التكفين فانها لا تغسل لأن في غسلها مشقة وخرج بخلاف النجاسة الطارئة عليه
كأن كفن بنجس فانها تمتنع من صحة الصلاة عليه .

الحنابلة — قالوا اذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة
غسله الى سبع مرات فان خرج شيء بعد السبع وجب غسل الخارج فقط
ولا يعاد الغسل . هذا اذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن أما بعده
فلا ينتقض الغسل ولا يعاد .

(١) الحنفية — قالوا يوضع الميت على شيء مرتفع ساعة الغسل (تخشبة الغسل)
ثم يخرج حال غسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا بأن تدار المحمرة حول الخشبة ثلاث مرات
أو خمسا أو سبعا كما تقدم ثم يجرى من ثيابه ما عدا ساتر العورة ويندب أن لا يكون
معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه . ثم يلف الغاسل على يده خرقة، يأخذ بها الماء
ويغسل قبله ودبره (الاستنجا) ثم يوضأ ويبدأ في وضوئه بوجهه لأن البدء بغسل
اليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون الى تنظيف أيديهم أما الميت
فانه يغسله غيره ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ويقوم
مقامها تنظيف الأسنان والمنخرين بخرقة كما تقدم ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف
كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك .
ثم يضع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه
الى رجليه ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ولا يجوز كب الميت على
وجهه لغسل ظهره بل يحرك من جنبه حتى يعمه الماء . وهذه هي الغسلة الأولى
فاذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية . أما السنة فانه يزداد على هذه
الغسلة غسلتان أخريان . وذلك بأن يضع ثانيا على يمينه ثم يصب الماء على شقه =

= الأيسر ثلاثا بالكيفية المتقدمة ثم يجلسه الغاسل ويسنده اليه ويمسح بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه . وهذه هي الغسلة الثانية . ثم يضيغ بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه ثلاثا بالكيفية المتقدمة . وهذه هي الغسلة الثالثة . وتكون الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف كورق النبق والصابون . أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور . ثم بعد ذلك يحفف الميت ويوضع عليه الطيب كما تقدم . هذا ولا يشترط لصحة الغسل نية وكذلك لا تشترط النية لاسقاط فرض الكفاية على التحقيق إنما تشترط النية لتحصيل الثواب على القيام بفرض الكفاية .

المالكية — قالوا اذا أريد تخسيل الميت وضع أولا على شيء مرتفع ثم يجرد من جميع ثيابه ما عدا ساتر العورة فانه يجب إبقاؤه سواء كانت مغلفة أو مخففة ثم يغسل يدي الميت ثلاث مرات ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها من الأذى فلا يخرج بعد الغسل ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه حال صب الماء عليهما ثم يغسل ما على بدنه من أذى ثم يضمضه وينشقه ويميل رأسه لجهة صدره برفق حال المضمضة والاستنشاق ثم يمسح أسنانه ودخل أنفه بخرقة ثم يكمل وضوءه ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عضو ثم يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات بلا نية فان النية ليست مشروعة في غسل الميت ثم يغسل شقه الأيمن ظهرا وبطنا الى آخره ثم يغسل شقه الأيسر كذلك وقد تم بذلك غسله . وهذه هي الغسلة الأولى وتكون بماء قراح وبها يحصل الغسل المفروض ثم يندب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتنظيف وتكون أولى هاتين الغسلتين بالصابون ونحوه فبدلك جسده بالصابون أولا ثم يصب عليه الماء . أما الغسلة الثانية منهما فتكون بماء فيه طيب والكافور أفضل من غيره . ولا يزداد على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها إنقاء جسده من الأوساخ . فان احتاج لغسلة رابعة غسله أربع مرات الى آخر ما تقدم في المندوبات ثم ينشف جسده ندبا ثم يجعل الطيب في حواسه ومحل سجوده كالجهة واليدين والرجلين وفي المحال الغائرة منه كإبطيه ثم يجعل في منافذه قطنا وعليه شيء من الطيب .

= الشافعية - قالوا اذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا . وأن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا الغاسل ومن يعينه وأن يكون في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء فان أمكن أن يدخل الغاسل يده من كفه الواسع اكتفى بذلك وإن لم يمكن شقه من الجانبين فان لم يوجد قميص يغسل فيه وجب ستر عورته ويستحب تغطية وجهه من أول وضعه على المغتسل وأن يكون الغسل بماء بارد مالمح إلا الحاجة كبرد أو وسخ فيسخن قليلا . ثم يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ويجعل يمينه على كتف الميت وإبهامه علىقرة قفاه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمسح بيساره بطنه ويكرر ذلك مع تحامل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات . ويندب أن يكون عنده مجرة (مبخرة) يفوح منها الطيب ويكثر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج . ثم بعد ذلك يضع الميت على ظهره ويلف الغاسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها سواتيه وباقي عورته ثم يلقى الغاسل الخرقة ويغسل يد نفسه بماء وصابون ان تلوث بشيء من الخارج ثم يلف خرقة أخرى على سبابته اليسرى وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ولا يفتح أسنانه إلا اذا تجسس فيه فانه يفتح أسنانه للتطهير ثم يوضئه كوضوء الحى بمضمضة واستنشاق ويجب على الغاسل أن ينوى الوضوء بأن يقول نويت الوضوء عن هذا الميت على المعتمد . أما نية الغسل فسنة كما تقدم . ثم يغسل رأسه فلحيته سواء كان عليهما شعر أولا بمنظف كورق نبق وصابون ويسرح شعر الرأس واللحية لغير المحرم ان كان متلبدا بمشط ذا أسنان واسعة ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر فان سقط شيء رد الى الميت في كفه . ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك . ثم يحركه الى جنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه وظهره الى قدمه ثم يحركه الى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في كل غسلة بصابون ونحوه ويحرم كب الميت على وجهه احتراما له ثم يصب عليه ماء من رأسه الى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه . ثم يصب عليه ماء قراحا خالصا ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء هذا اذا كان الميت غير محرم كما تقدم . وهذه الغسلات =

الثلاث تعد غسلة واحدة إذ لا يحسب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات فهي المسقطة للواجب ولذا تكون نية الغسل معها لا مع ما قبلها فاذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ولكن يسن الغسل ثمانية وثلاثة بالكيفية السابقة فيكون عدد الغسلات تسعا لكن التكرار يكون في غسل غير الوجه واليدين أما غسلهما فلا يندب تكراره .

الحنبلة — قالوا اذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم . ثم يجزئ من ثيابه ندبا فلو غسل في قميص خفيف واسع الكمين جاز ويسن ستر الميت عن العيون وأن يكون تحت سقف أو خيمة . ثم ترفع رأسه قليلا برفق في أول الغسل الى قريب من جلوسه ان لم يشق ذلك ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من أذى إلا اذا كانت امرأة حاملا فان بطنها لا تعصر وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ليذهب ما خرج ولا تظهر رائحته وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة . ثم يضع الغاسل على يده خرقة خشنة فيغسل بها أحد فرجى الميت . ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقه . ثم بعد تجريده من ثيابه وستر عورته وغسل قبله ودبره بالكيفية الموصحة ينوى الغاسل غسله وهذه النية شرط في صحة الغسل فلو تركها الغاسل لم يصح الغسل ثم يقول الغاسل بسم الله ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص . ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة . ثم يلف الغاسل خرقة خشنة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ويمسح بها أسنان الميت ومنخريه وينظفهما بها وتنظيف أسنانه ومنخريه بالخرقة المذكورة مستحب ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات كوضوء المحدث ما عدا المضمضة والاستنشاق وهذا الوضوء سنة . ثم يغسل رأسه ولحيته فقط برغوة ورق النبق ونحوه مما ينظف ويغسل باقي بدنه بورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات . ثم يغسل شقه الأيمن من رأسه الى رجله يبدأ بصفحة عنقه ثم يده اليمنى الى الكتف ثم كتفه ثم شق صدره الأيمن ثم نخذه وساقه الى الرجل ثم يغسل شقه الأيسر كذلك ويقبله =

التكفين

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين اذا قام به البعض سقط عن الباقيين وأقله ما يسترجع بدن الميت سواء كان ذكرا أو أنثى وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين، ويجب تكفين الميت من ماله انخالص الذي لم يتعلق به حق الغير كالمروءون، فان لم يكن له مال خالص فكفنه على من تلزمه نفقته في حال حياته ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القادر تكفين زوجته ^(١).

فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كف من بيت المال ان كان للمسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه وإلا فعلى جماعة المسلمين القادرين، ومثل الكفن في هذا التفصيل مؤن التجهيز كالحمل الى المقبرة والدفن ونحوه .
وفي أنواع الكفن وصفته تفصيل في المذاهب ^(٢).

= الغاسل على جنبه مع غسل شقيه فيرفع جانبه الأيمن ويغسل ظهره ووركه ونحوه ولا يكبه على وجهه . ويفعل بجانبه الأيسر كذلك . ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجزئ الاقتصاد عليها ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات كما تقدم وترا .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ولو كانت فقيرة .

(٢) الشافعية — قالوا لا يجوز تكفين الميت إلا بما كان يجوز له لبسه حال حياته، فلا يكفن الرجل ولا الخنثى بالحرير والمزعفران وجد غيرهما وإلا جاز للضرورة، وبكره تكفينهما بالمعصفر . أما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والمعصفر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكراهة، والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديما مغسولا فان لم يوجد ذلك كفن بما يحل ، فان لم يوجد إلا حرير وجلد وحشيش وحناء معجونة وطين قدم الحرير على الجلد والجلد على =

= الحشيش والحشيش على الحياء المعجونة وهى مقدّمة على الطين، ويجب أن يكون الكفن طاهراً فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر ولو كان حريراً فان لم يوجد طاهر صلى عليه عارياً ثم كفن بالمتنجس ودفن، وتكره المغالاة فى الكفن بأن يكون غالى القيمة كما يكره للحنى أن يدخر لنفسه كفناً حال حياته إلا اذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز، ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن. ويكره أن يكون فى الكفن شيء غير البياض كالعصفر ونحوه، ثم الكفن ثلاثة أبواب للذكر والأنثى يستركل واحد منها جميع بدن الميت إلا رأس المحرم ووجه المحرمة. وهذا اذا كفن من تركته ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة ولم يوص أن يكفن بثوب واحد وإلا كفن بثوب واحد سائر الجميع بدن غير المحرم ويجوز الزيادة على ذلك إن تبرع بها غيره. أما من يكفن من بيت المال أو من المال الموقوف على أكلان الموتى فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد إلا إن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه، ويجوز أن يزداد على الثلاثة أبواب المتقدمة فى كفن الرجل قبض تحتها وعمامة على رأسه ولكن الأفضل والأكل الاقتصار على الثلاثة فقط وإنما تجوز الزيادة ما لم يكن فى الورثة قاصر أو محجور عليه وإلا حرمت الزيادة.

أما الأنثى فالأكل أن يكون كفنها خمسة أشياء إزار فقميص نحر فلها فتان.

وكيفيته أن يبسط أحسن اللقائف وأوسعها ويوضع عليه حنوط (نوع من الطيب) ونحوه كالكاפור وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليها الحنوط وكذا الثالثة إن كانت، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقياً على ظهره وتجعل يده على صدره ويمناه على يساره أو يرسلان فى جنبه ثم تشد أليائه بخرقه بعد أن بدس بينهما قطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخرقه الى حلقة الدبر من غير إدخال، وينبغى أن تكون الخرقه مشقوقة الطرفين على هيئة (الحماظ) وتلف عليه اللقائف واحدة واحدة بأن يثنى حرفها الذى يلى شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس، وينبغى جمع الباقي =

= من الكفن عند رأسه ورجليه وتشد لفائف غير المحرم بأربطة خشية الانتشار عند حمله وتحمل الأربطة بعد وضعه في القبر تفاؤلاً بحل الشدائد عنه ولا يطيب المحرم مطلقاً لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله كما تقدم كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالحيط .

الحنفية - قالوا أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض سواء كانت جديدة أو خلفة ، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره للتكفين فيه فيكره للرجال التكفين بالحرير والمعصفر والمزعفر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك ، وينظر في كفن الرجل الى مثل ثيابه لخروجه في العيدين . وينظر في كفن المرأة الى مثل ثيابها عند زيارة أبويها ، والكفن ثلاثة أنواع كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة ، وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة . فكفن السنة للرجل والنساء قميص وإزار ولفافة ، والقميص من أصل العنق الى القدم ، والإزار من قرن الرأس الى القدم ، ومثله لللفافة ، ويزاد للمرأة على ذلك نماريستر وجهها . وخرقة تربط نديها . ولا يعمل للقميص أحكام ولا فتحات في ذيله وتزاد لللفافة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها فلا يظهر من الميت شيء . ويجوز ربط أوسطها بشريط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها . وأما كفن الكفاية فهو الاقتصار على الإزار واللفافة أو مع النمار وخرقة الثديين للنساء مع ترك القميص فيهما فيكفي هذا بدون كراهة ، وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة . وإن لم يوجد شيء يغسل ويجعل عليه الإذخران وجد ويصلى على قبره وإذا كان للمرأة صفائر وضعت على صدرها بين القميص والإزار . ويندب تبخير الكفن كما تقدم . هذا وإذا كان مال الميت قليلاً وورثته كثيرون أو كان مديناً يقتصر على كفن الكفاية .

وكيفية التكفين أن يسط للرجل اللفافة ثم يسط عليها إزار ثم يوضع الميت على الإزار ويقمص ثم يطوى الإزار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين . =

= وأما المرأة فتبسط لها اللقافة والإزار ثم توضع على الإزار وتلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يطوى الإزار واللقافة ثم الخرقعة بعد ذلك تربط فوق الأكتاف وفوق القدمين .

المالكية — قالوا يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة، والأفضل أن يكفن الرجل في خمسة أشياء. قميص له أكمام وإزار. وعمامة لها (عذبة) قدر ذراع تطرح على وجهه، ولقافتان، وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء، إزار وقميص ونحار وأربع لفائف . ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا (الحفاظ) وهو خرقعة تجعل فوق القطن المجمعول بين الفخذين مخافة ما يخرج من أحد السيلين . ويندب أن يكون الكفن أبيض ، ويجوز التكفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس (نبت أصفر باليمن)، ويكره بالمعصر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس ويكره أيضا بالحريرواخذ والنجس، ومحل الكراهة في ذلك كله إن وجد غيره وإلا فلا كراهة، ويجب تكفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديما، وإذا تنازع الورثة فطلب بعضهم تكفينه فيما كان يلبسه في الجمعة وطلب البعض الآخر تكفينه في غيره قضى للفريق الأول . ويندب تغيير الكفن وأن يوضع الطيب داخل كل لقافة وعلى قطن يجعل بمنافذه كأنتفه وفمه وعينه وأذنيه ومخرجه ، والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم . ويندب ضمير شعر المرأة وإلقاؤه من خلفها .

الحنابلة — قالوا الكفن نوعان : واجب، ومسنون . فالواجب ثوب يستر جميع بدن الميت مطلقا ذكرًا كان أو غيره ، ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والأعياد إلا إذا أوصى بأن يكفن بأقل من ذلك فتفتذ وصيته، ويكره تكفينه فيما هو أعلى من ملبوس متله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك . وأما المسنون فمختلف باختلاف الميت . فان كان رجلا سن تكفينه في ثلاث لفائف بيض من قطن، ويكره الزيادة عليها كما بكره أن يجعل له عمامة، وكيفيته أن تبسط =

مبحث صلاة الجنازة

هى فرض كفاية على الأحياء اذا فعلها البعض ولو واحدا سقط عن الباقين ،
ولها أركان وشروط تتعلق بالمصلى وشروط تتعلق بالميت . وسنن ومندوبات .

أركانها

فأما أركانها فمنها النية ^(١) وقد تقدم الكلام عليها فى الصلاة ، ومنها التكبيرات وهى :
أربع بتكبيرية الاحرام . وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، ومنها القيام فيها الى أن تم

= اللقائف على بعضها ثم تبخر بعود ونحوه ويوضع الميت عليها ، ويسن أن تكون اللقافة
الظاهرة أحسن الثلاث وأن يجعل الحنوط (وهو أخلاط من طيب) فيما بينها
ثم يجعل قطن محط بين ألتية وتشد فوقه خرقه مشقوقة الطرف كالسراويل
ويحسن تطيب الميت كله ثم يرد طرف اللقافة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر
وطرفها الأيسر على شقه الأيمن ثم يفعل باللقافة الثانية والثالثة كذلك ويجعل أكثر
الزائد من اللقائف عند رأسه ثم تربط هذه اللقائف عليه ثم تحل اذا وضع فى القبر ،
وأما الأئني والخنثى البالغان فيكفنان فى خمسة أثواب بيض من قطن وهى ، إزار .
ونحر ، وقيص ، ولفافتان . والكيفية فى اللقافتين كما تقدم . والنحر يجعل على الرأس
والإزار فى الوسط والقميص يلبس لها ، ويسن أن يكفن الصبي فى ثوب واحد
وأن تكفن الصبية فى فيص ولفافتين ، ويكره التكفين بالشعر والصوف والمزعرفر
والمعصرفر والرقيق الذى يحدد الأعضاء أما الرقيق الذى يشف عما تحته فلا يكفى ،
ويحرم التكفين بالجلد والحريز ولو لامرأة وكذا بالمذهب والمفضض ، ويجوز
التكفين بالحريز والمذهب والمفضض إن لم يوجد غيرها .

(١) الحنفية والحنابلة — قالوا النية شرط لا ركن لأنها كالصلاة .

فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح ، ومنها الدعاء لليت ، وفي محله وصفته تفصيل
(١)
المذاهب .

(١) المالكية — قالوا يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المعتمد ، وأقله أن يقول اللهم اغفر له ونحو ذلك ، وأحسنه أنت يدعو بدعاء أبي هريرة رضي الله عنه : وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى : والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ، اللهم إنه عبدك وآبن عبدك وآبن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، ويقول في المرأة اللهم انها أمتك و بنت عبدك و بنت أمتك ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التأنيث ، ويقول في الطفل الذكر اللهم إنه عبدك وآبن عبدك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمتهم وأنت تحييه . اللهم اجعله لوالديه سلفا و ذنرا وفرطا وأجرا وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تفتنا وإياهما بعده ، اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة ابراهيم وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم . فان كان يصلى على ذكر وأنثى معا يغلب الذكر على الأنثى فيقول إنهما عبدك وآبنا عبدك وآبنا أمتك الخ ، وكذا اذا كان يصلى على جماعة من رجال ونساء فانه يغلب الذكور على الإناث فيقول اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك الخ . فان كن نساء يقول : اللهم لمنهن إماءك وبنات عبيدك وبنات إماءك كن يشهدن الخ ، وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبير الرابعة ، اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا ومن سبقنا بالايمان اللهم من أحبيته منا فأحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم يسلم .

الحنفية — قالوا الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة ، والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث =

== عوف بن مالك وهو : اللهم اغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزله ووسع
مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته
وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار . هذا اذا كان الميت رجلا
فان كان أنثى يبدل ضمير المذكر بضمير الأنثى ولا يقول وزوجا خيرا من زوجها .
وإن كان طفلا يقول : اللهم اجعله لنا فرطا . اللهم اجعله لنا ذنرا وأجرا اللهم
اجعله لنا شافعا ومشفعا فان كان لا يحسن المصلى هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية — قالوا يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة، وأن يكون
الدعاء مشتملا على طلب الخير للميت الحاضر فلو دعا للمؤمنين بغير دعاء له بخصوصه
لا يكفي إلا اذا كان صبيا فانه يكفي كما يكفي الدعاء لوالديه ، وأن يكون المطلوب
به أمرا أخرويا كطلب المغفرة والرحمة ولو كان الميت غير مكلف كالصبي
والمجنون الذي بلغ مجنوننا واستتر كذلك الى الموت ، ولا يتقيد المصلى في الدعاء
بصفة خاصة ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة
الميت فان خيف ذلك وجب الاختصار على الأقل ، والدعاء المشهور هو : اللهم
هذا عبدك وأبن عبدك نرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه وأحبابه فيها الى
ظلمة القبر وما هو لاقية . كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن
سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك وأنت أعلم به منه . اللهم انه نزل
بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتكم
راغبين اليك شفعاء له . اللهم ان كان محسنا فزد في إحسانه وان كان مسيئا
ف تجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وأفسح له في قبره وجاف
الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمنا الى جنتك
برحمتك يا أرحم الراحمين ، ويستحب أن يقول قبله : اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على
الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ، اللهم لا تحرمتنا أجره . ويندب أن =

= يقول قبل الدعائين المذكورين اللهم أغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزه
 ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض
 من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه
 وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار . وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء
 التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه ، وله أن
 يذكر مطلقا بقصد الشخص وأن يؤث مطلقا بقصد الجنائز ، ويصح أن يقول
 في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور . اللهم أجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً
 وعظماً واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما
 بعده ولا تحرمهما أجره .

الحنبالة — قالوا محل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ويجوز عقب الرابعة ولا يصح
 عقب سواهما وأقل الواجب بالنسبة للكبير . اللهم اغفر له ونحوه وبالنسبة للصغير
 اللهم اغفر لوالديه بسببه ونحو ذلك ، والمسنون الدعاء بما ورد ، ومنه اللهم اغفر
 لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وأنثانا إنك تعلم مقبلنا ومثوانا
 وأنت على كل شيء قدير . اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام والسنة ومن
 توفيته منا فتوفه عليهما . اللهم أغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزه ووسع
 مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض
 من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجه وأدخله الجنة وأعذه
 من عذاب القبر ومن عذاب النار وأفسح له قبره وتور له فيه ، وهذا الدعاء للميت الكبير
 ذكر كان أو أنثى إلا أنه يؤث الضمائر في الآتى ، وإن كان الميت صغيرا أو بلغ مجموعا
 واستمر على جنونه حتى مات قال في الدعاء اللهم أجعله ذخرا لوالديه وفرطاً وأجراً وشفيعاً
 مجاباً . اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما وألحقه بصالح سلف المؤمنين
 وأجعله في كفالة إبراهيم وقسه برحمتك عذاب الجحيم ، يقال ذلك في الذكر والآتى
 إلا أنه يؤث في المؤنث .

ومنها السلام بعد التكبيرة الرابعة . ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية^(٢) . وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ففيها اختلاف في المذاهب^(٣) .

شروط صلاة الجنازة

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلماً فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى : ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾ . ومنها أن يكون الميت حاضراً فلا تجوز الصلاة على الغائب . أما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فهي

(١) الحنفية — قالوا ان السلام فيها ليس ركناً وإنما هو واجب بكافي الصلوات .

(٢) الحنفية — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية مسنونة وليست ركناً .

المالكية — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .

(٣) الحنفية — قالوا قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنازة مكروهة تحريماً . أما بنية الدعاء بخاتمة .

الشافعية — قالوا قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ركن من أركانها والأفضل قراءتها بعد التكبيرة الأولى ومتى سُرِعَ فيها بعد التكبيرة الأولى وجب إتمامها ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها فإن فعل ذلك بطلت صلاته وهذا في غير المسبوق . أما المسبوق فيتعين عليه أن يقرأها عقب تكبيرته الأولى .

الحنابلة — قالوا قراءة الفاتحة فيها ركن ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .

المالكية — قالوا قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

خصوصية^(١) له . ومنها تطهير الميت فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم . ومنها أن يكون الميت مقدما أمام القوم فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعا خلفهم^(٢) . ومنها أن لا يكون الميت محمولا على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة^(٣) . ومنها أن لا يكون شهيدا وسيأتي بيانه في مبحث خاص فتحرم الصلاة عليه لحرمة غسله^(٤) . ومنها أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تغسيله ، على ما تقدم في الغسل ، وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجبا على ما تقدم تفصيله في المذاهب . وأما شروطها المتعلقة بالمصلي فهي شروط الصلاة من النية والطهارة واستقبال القبلة وستر العورة ونحو ذلك .

سنن صلاة الجنائز

وأما سنن صلاة الجنائز ففصل في المذاهب^(٥) .

- (١) الجنائز — قالوا تجوز الصلاة على الغائب إن كان بعد موته بشهر فأقل .
- الشافعية — قالوا تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .
- (٢) المالكية — قالوا الواجب حضور الميت . وأما وضعه أمام المصلي بحيث يكون عند منكبي المرأة ووسط الرجل فمندوب .
- (٣) الشافعية والمالكية — قالوا تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة أو أيدي الناس أو أعناقهم .
- (٤) الحنفية — قالوا إن الشهيد لا يغسل ولكن تجب الصلاة عليه .
- (٥) الحنفية — قالوا يسن الثناء بعد التكبيرة الأولى ، وهو سبحانه اللهم وبمحمدك إلى آخر ما تقدم في سنن الصلاة ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية ، والدعاء على القول بأنه ليس ربنا . ويندب أن يقوم الامام بخذاء صدر الميت سواء كان ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا . ويندب أيضا أن تكون =

= صفوف المصلين عليه ثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم (من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له) فلو كان عدد المصلين سبعة قدام واحد ثم ثلاثة ثم اثنان ثم واحد .

المالكية — قالوا ليس لصلاة الجنازة سنن بل لها مستحبات وهي الإسرار بها . ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه كما في الاحرام لغيرها من الصلوات . وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . ووقوف الامام والمنفرد على وسط الرجل وعند منكبي المرأة ويكون رأس الميت عن يمينه رجلا كان أو امرأة إلا في الروضة الشريفة فانه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف وأما المأموم فيقف خلف الامام كما يقف في غيرها من الصلاة وقد تقدم في صلاة الجماعة . وجهر الامام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه وأما غيره فيسر فيها .

الحنابلة — قالوا سننها فعلها في جماعة . وأن لا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة ان كثر المصلون وان كانوا ستة جعلهما الامام صفين وان كانوا أربعة جعل كل اثنين صفا ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة . وأن يقف الامام والمنفرد عند صدر الذكر ووسط الأئني وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها .

الشافعية — قالوا سننها التعوذ قبل الفاتحة . والتأمين بها . والإسرار بكل الأقوال التي فيها ولو فعلت ليلا الا اذا احتيج لجهر الامام أو المبلغ بالتكبير والسلام ويجهران بهما . وفعلها في جماعة . وأن يكون ثلاثة صفوف اذا أمكن وأقل الصف اثنان ولو بالامام ولا تكره مساهة المأموم للامام في الوقوف حينئذ، وأجل الصلاة على النبي عليه السلام، وقد تقدم في سنن الصلاة . والصلاة على الآل دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام . والتحميد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي والدعاء المأثور في صلاه الجنازة . والتسليمة الثانية . وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام . اللهم لا تحرمنا أجره =

مبحث الاحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب^(١) .

= ولا تفتنا بعده ثم يقرأ آية (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به) الآية وأن يقف الإمام أو المنفرد عند رأس الذكر وعند عجز الأنثى أو الخشي . وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة ثم يضعهما تحت صدره . وأن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته . وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغايرين . أما إعادتها ممن أقاموها أولاً فمكروهة ، ومن السنن ترك دعاء الافتتاح وترك السورة ويكره أن يصلى عليه قبل أن يكفن .

(١) الحنفية — قالوا يقدم في الصلاة عليه السلطان إن حضر ، ثم نائبه وهو أمير المصر ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم امام الحى اذا كان أفضل من ولى الميت ، ثم ولى الميت على ترتيب العصابة في النكاح فيقدم الابن ، ثم ابن الابن وان سفل ، ثم الأب ثم الجد وان علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، وهكذا الأقرب فالأقرب كما هو مفصل في باب النكاح ، فان لم يكن له ولى قدم الزوج ثم الحيران ، واذا أوصى لأحد بأن يصلى عليه أو بأن يغسله فهى وصية باطلة لا تنفذ ، ولمن له حق التقدم أن يأذن غيره في الصلاة .

الحنابلة — قالوا الأولى بالصلاة عليه إماما . وصيه العدل ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم أب الميت وإن علا ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم ذوا الأرحام ثم الزوج فان تساوى الأولياء في القرب كاخوة أو أعمام قدم الأفضل منهم على ترتيب الإمامة . وقد تقدم في صلاة الجماعة فإن تساوا في جميع جهات التقديم أقرع بينهم عند التنازع ، واذا أناب الولى عنه واحدا كان بمنزلة فيقدم على من يليه في الرتبة بخلاف نائب الوصى فلا يكون بمنزلة .

الشافعية — قالوا الأولى بإمامتها أب الميت وإن علا ، ثم ابنه وإن سفل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب . ثم ابن الأخ الشقيق . ثم ابن الأخ لأب . وهكذا =

مبحث كيفية صلاة الجنازة مفصلة

قد ذكرت كيفية صلاة الجنازة مفصلة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب .^(١)

= على ترتيب الميراث، فإن لم يكن قريب قدم معتق الميت . ثم عصيته الأقرب فالأقرب . ثم الامام الأعظم أو نائبه . ثم ذوا الأرحام الأقرب فالأقرب، ويقدم الأسن في الاسلام العدل عند التساوى في درجة كابنين . ثم الأقفه والاقراء والأورع . وإذا أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم ممن ذكر فلا تنفذ وصيته .

المالكية — قالوا الأحق بالصلاة على الميت من أوصى الميت بأن يصلى عليه اذا كان الايصاء لرجاء بركة الموصى له والا فلا . ثم الخليفة وهو الامام الأعظم . وأما نائبه فلا حق له في التقدم إلا اذا كان نائبا عنه في الحكم والخطبة، ثم أقرب العصبية فيقدم الابن ثم ابنه ثم الأب ثم الأخ ثم ابن الأخ . ثم الجد . ثم العم ثم ابن العم . وهكذا فان تعددت العصبية المتساوون في القرب من الميت تقدم الأفضل منهم لزيادة قفه أو حديث ونحو ذلك، ولا حق لزوج الميت في التقدم بخلاف السيد فله الحق ويكون بعد العصبية، فان لم يوجد عصبية ولا سيد فالأجانب سواء الا أنه يقدم الأفضل منهم كما في صلاة الجماعة وقد تقدم .

(١) الحنفية — قالوا صفتها أن يقوم المصلى بجذاء صدر الميت ثم ينوى أداء فريضة صلاة الجنازة عبادة لله تعالى ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حين التكبير ثم يقرأ الشاء ثم يكبر تكبيرة أخرى بدون أن يرفع يديه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ثلاثة بدون رفع يديه أيضا ثم يدعو لليت ولجميع المسلمين والأحسن أن يكون بالدعاء السابق ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضا . ثم يسلم تسليمين احدهما عن يمينه وينوى بها السلام على من على يمينه . ثانيتهما على يساره وينوى بها السلام على من على يساره ولا ينوى السلام على الميت في التسليمتين ويسر في الكل الا في التكبير .

= المالكية — قالوا صفتها أن يقوم المصلى عند وسط الميت أن كان رجلا وعند منكيه أن كان امرأة ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ثم يكبر تكبيرة الإحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة ثم يدعو كما تقدم ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ثم يدعو أيضا ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه ثم يدعو ثم يكبر رابعة بدون رفع ثم يدعو ثم يسلم تسليمة واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما تقدم في الصلاة ولا يسلم غيرها ولو كان مأموما ويندب الإسرار بكل أقوالها إلا الامام فيجهر بالتسليم والتكبير ليسمع المأمومون كما تقدم ويلاحظ في كل دعاء أن يكون مبدوءا بحمد الله تعالى وصلاة على نبيه عليه السلام .

الشافعية — قالوا كيفيتها أن يقف الامام أو المنفرد عند رأسه أن كان ذكرا وعند عجزه أن كان أنثى أو خشي ثم ينوى بقلبه قائلا بلسانه نويت أصلى أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية لله تعالى . ثم يكبر تكبيرة الاحرام وإن كان مقتديا ينو الاقتداء ثم يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بدون دعاء الافتتاح . ثم يقرأ الفاتحة ولا يقرأ سورة بعدها ثم يكبر التكبيرة الثانية ثم يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها للميت بأى دعاء أخرى والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم . ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويقول بعدها اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم يقرأ قوله تعالى ﴿ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ﴾ الآية ثم يسلم التسليمة الأولى ينوى بها من على يمينه ثم يسلم الثانية ناويا بها من على يساره . ويرفع يديه عند كل تكبيرة ويضعهما تحت صدره كما في الصلاة .

الحنابلة — قالوا صفتها أن يقف المصلى عند صدر الذكر ووسط الأنثى ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ونحو ذلك ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه كما في الصلاة ثم يتعوذ ثم يسلم ثم يقرأ الفاتحة ولا يزيد =

أحكام عامة تتعلق بصلاة الجنازة

(أولا) اذا زاد الامام في التكبير على أربع أو نقص عنها ففي متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل ^(١) .

= عليها ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعا يديه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد الأخير ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ثم يدعو لليت كما تقدم ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضا ولا يقول بعدها شيئا ويصبر قليلا ساكنا ثم يسلم تسليمة واحدة ولا بأس بتسليمة ثانية .

(١) الحنفية — قالوا اذا زاد الامام عن أربع فالمقتدى لا يتابعه في الزيادة بل ينتظر حتى يسلم معه وصحت صلاة الجميع أما اذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمدا فان كان سهوا فالحكم بحكم نقص ركعة في الصلاة إلا أنه لا سجود للسهو في صلاة الجنازة وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة .

الشافعية — قالوا لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم بل ينوى المفارقة بقلبه ويسلم قبله أو ينتظره ليسلم معه والأفضل الانتظار وتصح صلاة الكل إلا اذا والى الامام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات فان الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين ان ينتظروه . وان نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين ان كان النقص عمدا فان كان سهوا تداركه كالصلاة ولا يسجد للسهو هنا .

المالكية — قالوا اذا زاد الامام عن الأربع عمدا أو سهوا كره للمؤمنين أن ينتظروه بل يسلمون دونه وصحت صلاته وصلاتهم وان نقص عنها عمدا وهو يرى ذلك مذهبا له فلا يتبعه المأمومون في النقص بل يكملون التكبير أربعا وصحت صلاة الجميع . وأما اذا نقص عمدا وهو لا يرى ذلك مذهبا فان صلاته تبطل وتبطل صلاة المأمومين تبعا لبطلان صلاته فان نقص سهوا سبغ له المأمومون فان رجع عن قرب وكل التكبير ككواه وصحت صلاة الجميع ، وان لم يرجع أو لم =

(ثانياً) إذا جاء المأموم الى صلاة الجنازة فوجد الامام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ففي حكمه تفصيل^(١) .

= يتنبه إلا بعد زمن طويل كما تقدم في الصلاة كما هم وصحت صلاتهم وبطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا اذا زاد الامام على أربع تكبيرات تابعه المأمومون في الزيادة الى سبع تكبيرات فان زاد على السبع نبهوه ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله وتصح صلاة الجميع وان نقص عنها فان كان عمدا بطلت صلاة الجميع وان كان سهوا فلا سلم المأمومون بل ينبهونه فان أتى بما تركه عن قرب صحت صلاة الجميع وان طال الفصل أو وجد من الامام مناف للصلاة بطلت صلاة الامام وتبطل صلاة المأمومين ان لم ينووا المفارقة وإلا صحت .

(١) الحنفية — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام قد فرغ من التكبيرة الأولى واشتغل بالثناء أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الثالثة واشتغل بالدعاء فلا يكبر في الحال بل ينتظر إمامه ليكبر معه فان لم ينتظره وكبر فلا تفسد صلاته ولكن لا يحتسب هذه التكبيرة ثم بعد سلام الامام يأتي المسبوق بالتكبيرات التي فاته ان لم ترفع الجنازة فوراً فان رفعت فوراً سلم ولا يقضى ما فاته من التكبيرات فلو جاء بعد أن كبر الامام التكبيرة الرابعة وقبل أن يسلم فالصحيح أن يدخل معه ثم يتم بعد سلامه على التفصيل السابق .

المالكية — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام مشغولاً بالدعاء فانه يجب عليه أن لا يكبر وينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه فان لم ينتظر وكبر صحت صلاته ولا تحتسب هذه التكبيرة في حالة الانتظار وعدمه واذا سلم الامام قام المأموم لقضاء ما فاته من التكبير سواء رفعت الجنازة فوراً أو بقيت إلا أنه اذا بقيت الجنازة دعا عقب كل تكبيرة يقضيها وان رفعت فوراً والى التكبير ولا يدعو لثلاث يكون مصلياً على غائب والصلاة على الغائب ممنوعة كما تقدم . أما اذا جاء المأموم وقد فرغ الامام =

(ثالثاً) يكره تكرار الصلاة على الجنازة فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة فان صلى عليها أولاً بدون جماعة أعيدت ندبا في جماعة ما لم تدفن^(١) .

= ومن معه من التكبيرة الرابعة فلا يدخل معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد فلو دخل معه يكون مكررا للصلاة على الميت وتكرارها مكروه .

الحنابلة — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام قد كبر التكبيرة الأولى واشتغل بالقراءة أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الثالثة واشتغل بالدعاء فانه يكبر فوراً ولا ينتظر الامام حتى يرجع الى التكبير ثم يتبع الامام فيما يفعله ثم يقضى بعد سلام امامه ما فاتته على صفته بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتي بها بعد سلام الامام ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ان لم يخف رفع الجنازة فان خشي رفعها كبر تكبيرا متتابعاً بدون دعاء ونحوه وسلم ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى ما فاتته كما يجوز له أن يدخل مع الامام بعد التكبيرة الرابعة ثم يقضى الثلاثة استحباباً .

الشافعية — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها فانه يدخل معه ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة الثالثة الا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفرداً فبعد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الامام ويسقط عنه الباقي ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وهكذا فاذا فرغ الامام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور سواء بقيت الجنازة أو رفعت واذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر امامه عقب تكبيره هو للاحرام كبر معه وتحمل الامام عنه كل الفاتحة .

(١) الشافعية — قالوا تسن الصلاة على الجنازة مرة أخرى لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن .

مكان صلاة الجنائزة

(١) تكرر الصلاة على الميت في المساجد وإن كان الميت خارج المسجد كما يكره إدخاله في المسجد من غير صلاة .

مبحث الشهيد

في حدّ الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب . (١)

= الحنابلة — قالوا يجوز تكرار الصلاة على الجنائزة لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن كما تقدم ويكره التكرار لمن صلى أولاً .

(١) الحنابلة — قالوا تباح الصلاة على الميت في المساجد إن لم يخش تلويث المسجد وإلا حرمت الصلاة عليه وحرّم إدخاله .

الشافعية — قالوا يندب الصلاة على الميت في المسجد .

(٢) الحنفية — قالوا الشهيد هو من قتل ظلماً سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حربى أو قاطع طريق أو لص ولو كان قتله بسبب غير مباشر. وينقسم إلى ثلاثة أقسام : (الأول) الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة . ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط، وهى : العقل، والبلوغ، والاسلام، والطهارة من الحدث الأكبر، والحيض، والنفاس، وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله حياً ولا يمضى عليه وقت صلاة وأن يجب بقتله القصاص وإن رفع القصاص لعارض كصلح ونحوه أما إذا وجب بقتله عوض مالى كما إذا قتل خطأ فإنه لا يكون كامل الشهادة. ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعا عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة . لكن بشرط أن يقتل بمحدد. وحكم هذا القسم من الشهداء أنه لا يغسل إلا لنجاسة أصابته غير دمه ويكفن في أثوابه بعد أن ينزع عنه ما لا يصلح للكفن مثل الفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح والدرع بخلاف السراويل وكذلك الحشو والعرو إذا لم =

= يوجد غيرهما ثم يزداد إن نقص ما عليه من كفن السنة وينقص ان زاد ما عليه عن ذلك ويصلى عليه ويدفن بدمه وثيابه . (الثانى) من الشهداء شهيد الاخرة فقط وهو كل من فقد شرطا من الشروط السابقة بأن قتل ظالما وهو جنب أو حائض أو نفساء أو لم يمّت عقب الاصابة أو كان صغيرا أو مجنونا أو قتل خطأ ووجب بقتله مال فهو لاء ليسوا كاملى الشهادة إلا أنهم شهداء فى الآخرة لهم الأجر الذى وعد به الشهداء يوم القيامة فيجب تغسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم ومثل هؤلاء فى شهادة الآخرة الغرقى والحرقى ومن مات بسقوط جدار عليه . وكذا الغرباء والموتى بالوباء وبداء الاستسقاء أو الاسهال أو ذات الجنب أو النفاس أو السل أو الصرع أو الحمى أو لدغ العقرب ونحوه كالموتى فى أثناء طلب العلم والموتى ليلة الجمعة . ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم وإن كان لهم اجر الشهداء فى الآخرة . (الثالث) الشهيد فى الدنيا فقط وهو المناق الذى قتل فى صفوف المسلمين ونحوه وهذا لا يغسل . ويكفن فى ثيابه ويصلى عليه اعتبارا بالظاهر .

الحنبالية — قالوا الشهيد هو من مات بسبب قتال كفار حين قيام القتال ولو كان غير مكلف أو كان غالا (بأن كتم من الغنيمة شيئا) رجلا كان أو امرأة وحكمه أنه يحرم غسله والصلاة عليه ويجب دفنه بثيابه التى قتل فيها إلا اذا وجب غسل غير غسل الاسلام قبل قتله فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذى عليه الا اذا كانت عليه نجاسة غير الدم فانه يجب غسلها ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود وأن لا يزداد أو ينقص من ثيابه التى قتل فيها فان سلبت عنه وجب تكفينه فى غيرها ومثل الشهيد المتقدم المقتول ظالما بأن قتل وهو يدافع عن عرضه أو هاله ونحو ذلك فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن بل يدفن بثيابه بخلاف من تردى عن دابته فى الحرب أو عن شاقى جبل بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك أو عاد سهمه اليه فمات أو وجد بعد المعركة ميتا أو جرح ثم حمل فأكل أو شرب أو عطش أو طال بقاؤه عرفا فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء وإن كان من الشهداء يوم القيامة . =

= والشهيد الذى تقدم بيانه هو شهيد الدنيا والآخرة . وهناك شهيد الآخرة وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة إلا أن الآثار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة وذلك نحو من مات بالطاعون أو وجع البطن أو الغرق أو الشرق أو بالحرق أو بالهدم أو بذات الجنب أو بالسل أو اللقوة أو مات بالطاعون أو سقط من فوق جبل أو مات فى سبيل الله ، ومنه من مات فى الحج أو طلب العلم أو خرج من بيته للقتال فى سبيل الله بنية الشهادة فيه صادقة فمات بغير فعل الكفار ومن الشهداء المرابطون وأمناء الله فى الأرض وهم العلماء والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك .

المالكية — قالوا الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل فى معركة بين المسلمين والكفار سواء كان القتال ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام كما اذا غزا الحربيون المسلمين وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تغسيله والصلاة عليه ولو لم يقاتل بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل وكذلك اذا قتله مسلم يظنه كافرا أو داسته الخيل أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله أو تردى فى بئر أو سقط من شاقق جبل فمات فكل هؤلاء يحرم تغسيلهم والصلاة عليهم ولا فرق بين الجنب وغيره انما يشترط أن لا يرفع من المعركة حيا فان رفع حيا غسل وصلى عليه الا اذا رفع مغمورا (والمغمور هو الذى لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم) فهذا كالمرفوع ميتا فلا يغسل ولا يصلى عليه ويجب دفن الشهيد بثيابه التى مات فيها متى كانت مباحة ولا يزداد عليها ان سترت جميع بدنه فان لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستره ولا يترع خفه ولا قلنسوته (وهى ما يتعمم عليه وتسمى الطاقية) ولا تترع منطقته وهى ما يشد فى وسطه ان كان ثمنها قليلا وكذلك يبقى معه خاتمه ان قل ثمن فصه وكان الخاتم من فضة والا ترع ودفن بدونه ويتزع عنه آلة الحرب كالسيف والدرع ، والشهيد المذكور يشمل الدنيا والآخرة وهو من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا . وشهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة . وأما شهيد الآخرة فقط وهو المبطلون والغريق والحرق ونحوهم والمقتول ظلما فى غير قتال الحربيين ولم يقتله حربى فهو كغيره من الموتى فى غسله وغيره فيجب =

حكم حمل الميت وكيفيته

حمل الميت الى المقبرة فرض كفاية كغسله وتكفينه والصلاة عليه . وفي كيفيته
المستونة تفصيل المذاهب .^(١)

= تغسيله والصلاة عليه ولا يجب دفنه في ثيابه . وشهد الآخرة المذكور له في الآخرة
الأجر الوارد في الشرع ان شاء الله تعالى وأما شهيد الدنيا فقط فلا أجر له في الآخرة
وان كان يعامل معاملة الشهداء في الدنيا كما تقدم .

الشافعية — قالوا الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة وهو من
قاتل الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة (الغلول هو الأخذ
من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين) . (٢) شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة
ولو مع إعلاء كلمة الله أو قاتل رياء أو غلّ من الغنيمة . (٣) شهيد الآخرة فقط وهو
من مات بهدم أو غرق أو نحوها كالمقتول ظلماً . والقسمان الأولان يرم تغسيلهما
والصلاة عليهما ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر ولا فرق بين أن يقتل واحد
من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ . وكذا من يقتل بسلاح نفسه
بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله أو يسقط عن دابته فيموت أو تطأه الدواب أو نحو
ذلك ولا فرق أيضاً بين أن يموت في الحال أو يبقى حياً بعد الإصابة بشرط أن
يكون بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أو يموت بعد انقضاء الحرب اذا كانت
حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه الا حركة مذبوح . ويجب تكفينه . ويسن أن
يكفن بثيابه وتكمل بم' يستره ان لم تستره . ويندب أن يترع عنه آلات الحرب
كالدرع والخف والفروة والسلاح ونحوها . وأما القسم الثالث فهو شهيد في ثواب
الآخرة فقط وأما في الدنيا فهو كغيره من الموتي يغسل ويصلى عليه ويلاحظ فيه
كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتي وتجب ازالة النجاسة من على بدن من يحرم
غسله سوى دم الشهادة ولو أدى ازالته الى ازالة دم الشهادة .

(١) الحنفية — قالوا يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن يحملها أربعة
رجال على طريق التعاقب بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات وأما إكمال السنة =

= فيحصل بأن يتبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ثم ينتقل الى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضا ثم ينتقل الى المقدم الأيسر فيحمله على عاتقه الأيسر كذلك ثم ينتقل الى المؤخر الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك . ويكره أن تحمل على الكتف ابتداء بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أوقلا ثم يضعها على كتفه ويكره حمله بين عمودين بأن يحملها رجلان أحدهما في المقدم والآخر في المؤخر إلا عند الضرورة . وكيفية حمل الصغير الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا هي أن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب . ويكره حمل الكبير على الدابة ونحوها الا لضرورة . ويندب أن يسرع بالسير بالجنازة اسرعا غير شديد بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه . ويغطي نعش المرأة ندبا كما يغطي قبرها عند الدفن الى أن يفرغ من لحدها اذ المرأة عورة من قدمها الى قربها فرما يبدو شيء منها واذا تأكد ظهور شيء منها وجبت التغطية .

الحنابلة — قالوا ليس أن يحمل الجنازة أربعة رجال بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ثم يدعها لغيره وينقل الى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضا ثم يدعها لغيره ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم يدعها لغيره ثم ينتقل الى القائمة اليمنى المؤخرة فيضعها على كتفه اليسرى أيضا ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش . ولا يكره حمل الجنازة على دابة اذا كان لحاجة كبعد المقبرة ونحو ذلك . ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة بوضع فوق النعش يصنع من خشب أو جريد وفوقه ثوب .

المالكية — قالوا حمل الميت ليس له كيفية معينة فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص وثلاثة واثان بلا كراهة . ولا يتعين البدء بناحية من السرير (النعش) والتعين من البدع، ويندب حمل ميت صغير على الأيدي وكره حمله في نعش لما فيه من =

حكم تشيع الميت وما يتعلق به

وأما تشيعه فهو سنة^(١) . ويندب أن يكون المشيع ماشيا ويكره الركوب^(٢) إلا لعذر فيجوز له ذلك . ويندب للشيع أن يتقدم أمام الجنازة إن كان ماشيا وأن يتأخر عنها^(٣)

= التفاجر . ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالقبة لأنه أبلغ في السترة المطلوب بالنسبة لها . وكره فرش النعش بحريروا أما ستر النعش بالحريز بخائرا إذا لم يكن ملونا والا كره .

الشافعية — قالوا للحمل كفتان كل منهما حسن : (أولا) التثليث . وصفته أن يحملها ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير يضع طرفيه على كتفيه ورأسه بينهما ثم يحمل المؤخر رجلان كل منهما يضع طرفا على عاتقه وهذه الكيفية أفضل من التربع الاتي . (ثانيا) التربع وهو أن يحمله أربعة اثنان يحملان مقدم سرير الميت واثنان يحملان مؤخره بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن .

ويجب في حمل الميت أن لا يكون بهيئة تنافي الكرامة كأن يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك بخلاف الصغير .

ويسن أن يغطي نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة لأنه أستر . ويجوز ستر غطاء نعشها بحريز وكذا نعش الطفل على المعتمد أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحريز .

(١) المالكية — قالوا التشيع مندوب .

(٢) الحنفية — قالوا لا بأس بالركوب في الجنازة والمشى أفضل إلا أنه إذا كان المشيع راجبا كره له أن يتقدم الجنازة لأنه يضر بمن خلفه بإثارة الغبار .

(٣) الحنفية — قالوا الأفضل للشيع أن يمشى خلفها ويجوز أن يمشى أمامها إلا أن تباعد عنها أو تقدم على جميع الناس فإنه يكره المشى أمامها حيثئذ . أما المشى =

إن كان راجعاً . ويندب أن يكون قريباً منها عرفاً ، ويندب الإسراع بالسير في الجنائز اسراعاً وسطاً بحيث يكون فوق المشي المعتاد وأقل من الهرولة . ويكره للنساء أن يشيعن الجنائز إلا إذا خيف منهن الفتنة فيكون تشييعهن للجنائز حراماً .

وليس أن يكون المشيعون سكوتاً فيكره لهم رفع الصوت ولو بالذكر وقراءة القرآن وقراءة البردة والدلائل ونحوها . ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى فليذكره في سره . وكذلك يكره أن تتبع الجنائز بالمباعر والشموع لما روى (لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار) .

وإذا صاحب الجنائز منكر (كالموسيقى والنائحة) فعلى المشيعين أن يحتدوا في منعه فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا^(٤) عن تشييع الجنائز .

= عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى هذا إذا لم يكن خلف الجنائز نساء يخشى الاختلاط بهن أو كان فيهن نائحة فإن كان ذلك فالمشي أمامها يكون أفضل .

(١) الشافعية — قالوا إن المشيع شفيح فيندب أن يقدم أمام الجنائز سواء كان راجعاً أو ماشياً .

(٢) المالكية — قالوا لا يستحب ذلك .

(٣) المالكية — قالوا إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنائز مطلقاً وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال إن وجد وإن كانت شابة لا يخشى منها الفتنة جاز خروجها للجنائز من يعز عليها كأب وولد وزوج وأخ وتكون في سيرها كما تقدم . وأما من يخشى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقاً .

الحنفية — قالوا تشييع النساء للجنائز مكروه تحريماً مطلقاً .

(٤) الحنابلة — قالوا إذا كان مع الجنائز منكر وعجز المشيع عن إزالته حرم عليه أن يتبعها لما فيه من إقرار المعصية .

والأفضل أن يسير المشيع الى القبر وينتظر الى تمام الدفن ولكن لا كراهة
في الرجوع سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها . أما جلوس المشيع قبل وضع الجنازة
على الأرض ففيه تفصيل المذاهب ^(٢) .
هذا ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنازة عليهم وهم جلوس ^(٣) .

مبحث البكاء على الميت وما يتبع ذلك

^(٤) يحرم البكاء على الميت برفع الصوت والصياح أما هطل الدموع بدون صياح
فإنه مباح . وكذلك لا يجوز الندب وهو عذ محاسن الميت بنحو قوله واجملاه
واسنده ونحو ذلك ومنه ما تفعله النائحة (المعددة) كما لا يجوز صبغ الوجوه ولطم
الحدود وشق الجيوب لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الحدود وشق
الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية » رواه البخارى ومسلم .

هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله المحترمين عليه إلا إذا أوصى به . وإذا علم أن أهله
سيكونون عليه بعد الموت وظن أنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا وتقذوا وصيته وجب
عليه أن يوصيهم بتركه فإذا لم يوص عذب ببكائهم عليه بعد الموت .

(١) المالكية والحنفية — قالوا يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا وأما بعد
الصلاة فلا يكره الرجوع ان أذن به أهل الميت . وزاد المالكية أنه لا يكره
الرجوع اذا طالت المسافة ولو بغير اذن .

(٢) المالكية — قالوا يجوز ذلك بلا كراهة .

الحنفية — قالوا يكره ذلك تحريما الا لضرورة .

الحنابلة — قالوا يجوز ذلك لمن كان بعيدا عن الجنازة ويكره لمن كان قريبا منها .

الشافعية — قالوا ليس أن لا يقعد حتى توضع .

(٣) الشافعية — قالوا يستحب أن يقام عند رؤية الجنازة على المختار .

(٤) الشافعية والحنابلة — قالوا يباح البكاء على الميت برفع الصوت .

حكم دفن الميت وما يتعلق به

دفن الميت فرض كفاية إن أمكن فإن لم يمكن كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رأبته فانه يربط بمثقل ويلقى في الماء . وعند إمكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونبش السباع وما زاد على ذلك ففيه تفصيل المذاهب^(١) . وأقلها طولاً وعرضاً ما يسع الميت ومن يتولى دفنه ، ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفر إلا إذا لم يمكن الحفر، ثم إن كانت الأرض صلبة فيسن فيها الخمد^(٢) (وهو أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت)، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق^(٣) (وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر) ثم يبنى جانباه باللبن ويسقف بعد وضع الميت وهذا حيث تعذر الخمد . ويجب وضع الميت في قبره مستقبل القبلة^(٤) .

(١) المالكية — قالوا يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .

الحنفية — قالوا يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامة رجل متوسط وما زاد على ذلك فهو أفضل .

الشافعية — قالوا يسن الزيادة في العمق الى قدر قامة رجل متوسط الخلقة باسط ذراعيه الى السماء .

الحنابلة — قالوا يسن تعميق القبر من غير حد معين .

(٢) المالكية — قالوا ان الخمد في الأرض الصلبة مستحب .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا يستحب الشق في الأرض الرخوة وهو أفضل من الخمد .

(٤) المالكية — قالوا ان وضع الميت على جنبه الأيمن ووجهه للقبلة مندوب . وكذا يندب وضع يده اليمنى على جسده .

ويسن أن يكون على جنبه الأيمن وأن يقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١).

وإذا ترك شيء من هذه الأشياء بأن وضع الميت غير موجه للقبلة أو جعلت رأسه موضع رجله أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر فإن أهيل عليه التراب لم ينش ^(٢) القبر بقصد تدارك ذلك . أما قبل إهالة التراب عليه فيتبني تدارك ما فات من ذلك ولو رفع اللبنة بعد وضعه . ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللبنة في قبره ، ويكره أن يوضع الميت في صندوق إلا لحاجة كندوة الأرض ورخاوتها ، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره . وبعد دفن الميت في اللحد أو الشق وسد قبره باللبن ونحوه يستحب أن يحشو كل واحد من شهد دفنه ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الأولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (وفيها نعيدكم) وفي الثالثة (ومنها نخرجكم تارة أخرى) ثم يمال عليه التراب حتى يستد ^(٣) قبره .

(١) المالكية — زادوا أن يقول واضعه بعد ذلك اللهم تقبله بأحسن قبول ونحو ذلك .

الشافعية — قالوا ليس أن يقول واضعه بسم الله الرحمن الرحيم وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره .

(٢) الحنابلة والشافعية — قالوا يجب نبش قبر الميت ولو بعد إهالة التراب عليه قبل تغيره إذا دفن غير موجه إلى القبلة ليتدارك ما فاتته من استقبال القبلة .

(٣) الحنابلة — قالوا إن وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .

المالكية — قالوا إن دفن الميت في التابوت (الصندوق ونحوه) خلاف الأولى .

(٤) المالكية والحنابلة — قالوا لا يطلب ذكر الآية الكريمة أو غيرها عند

حثو التراب .

ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ويجعل كسنام البعير . ويكره تبيض القبر بالجبس أو الجير . أما طلاؤه بالطين فلا بأس به لأنه لا يقصد به الزينة^(٢) ويكره أن يوضع على القبر أحجار أو خشب أو نحو ذلك إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر فيجوز وضع ذلك للتمييز . أما إذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام . القبر فيجوز وضع ذلك للتمييز . أما إذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام .
أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب .^(٤)

مبحث اتخاذ البناء على القبور

يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به (كالحيشان) إذا لم يقصد بها الزينة والتفاخر وإلا كان ذلك حراما وهذا إذا كانت

- (١) الشافعية — قالوا جعل التراب مستويا مسطحا أفضل من تسليمه .
- (٢) المالكية — قالوا طلاؤه مكروه سواء كان بالطين أو بالجبس أو بالجير .
- (٣) الشافعية — قالوا يسن وضع حجر أو خشبة عند رأس القبر لتمييزه .
- الحنابلة — لم ينصوا على كراهة وضع حجر ونحوه عند رأس القبر .
- (٤) المالكية — قالوا الكتابة على القبر إن كانت قرآنا حُرمت وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته فهي مكروهة .
- الحنفية — قالوا الكتابة على القبر مكروهة تحريما مطلقا إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره .
- الشافعية — قالوا الكتابة على القبر مكروهة سواء كانت قرآنا أو غيره إلا إذا كان قبر عالم أو صالح فيندب كتابة اسمه وما يميزه ليعرف .
- الحنابلة — قالوا تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل .
- (٥) الحنابلة — قالوا إن البناء مكروه مطلقا سواء كانت الأرض مسبلة أو لا إلا أنه في المسبلة أشد كراهة .

الأرض غير مسبلة ولا موقوفة . والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ولم يسبق لأحد ملكها . والموقوفة هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف كقراءة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه . أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيهما البناء مطلقا لما في ذلك من الضيق والتجوير على الناس .

مبحث القعود والنوم على القبور وما يتعلق به

يكره القعود والنوم على القبر ويحرم البول والغائط ونحوهما كما تقدم في باب قضاء الحاجة . ويكره المشي على القبور إلا لضرورة كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك .

نقل الميت من جهة موته

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب .^(٣)

(١) الحنفية — قالوا القعود والنوم على القبر مكروه تنزيها والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريما .

المالكية — قالوا الجلوس على المقابر جائز وكذا النوم . وأما التبول ونحوه فحرام .

(٢) المالكية — قالوا يكره المشي على القبر إن كان مسنما والطريق دونه وإلا جاز كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ولو كان القبر مسنما .

(٣) المالكية — قالوا يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثه : (أولها) أن لا ينفجر حال نقله . (ثانيها) أن لا تنتهك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له . (ثالثها) أن يكون نقله لمصلحة كأن يخشى من طغيان البحر على قبره أو يراد نقله إلى مكان ترجى بركته أو إلى مكان قريب من أهله أو لأجل زيارة أهله إياه فان فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل . =

نبش القبر

ويحرم نبش القبر ما دام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه ويستثنى من ذلك أمور : منها أن يكون الميت قد كفن بمغصوب وأبى صاحبه أن يأخذ القيمة . ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ولم يرض مالكها ببقائه . ومنها أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد سواء كان هذا المال له أو لغيره وسواء كان كثيرا أو قليلا^(١) ولو درهما سواء تغير الميت أو لا^(٢) .

= الحنفية — قالوا يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها . ولا بأس بنقله من بلدة الى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير رأتخته . أما بعد الدفن فيحرم إنجراجه ونقله إلا اذا كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة أو أخذت بعد دفنه بشفعة .

الشافعية — قالوا يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل آخر ليدفن فيه ولو أمن تغيره إلا إن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم . ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس أو قريبا من مقبرة قوم صالحين فانه يسن نقله اليها اذا لم يخش تغير رأتخته وإلا حرم وهذا كله اذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته . وأما قبل ذلك فيحرم مطلقا . وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة كمن دفن في أرض مغصوبة فيجوز نقله إن طالب بها مالكها .

الحنابلة — قالوا لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها الى جهة بعيدة عنها بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح كأن ينقل الى بقعة شريفة ليدفن فيها أو ليدفن بجوار رجل صالح وبشرط أن يؤمن تغير رأتخته ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

(١) المالكية — قالوا اذا كان المال للميت فلا ينبش القبر اذا كان المال قليلا .

(٢) المالكية — قالوا اذا تغير الميت لا ينبش قبره لانجراج المال ويعطى =

دفن أكثر من واحد في قبر واحد

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل المذاهب ^(١) . وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة ويليه المفضل . ويلاحظ تقديم الكبير على الصغير والذكر على الأنثى ونحو ذلك . ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ولا يكفى الفصل بالكفن . وإذا بلى الميت وصار ترابا في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك .

التعزية

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة . ووقتها من حين الموت الى ثلاثة أيام . وتركه بعد ذلك إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائبا فانها لا تركه حينئذ بعد ثلاثة أيام وليس

= مثله لربه من التركة مثليا كالدرهم والدنانير وقيمتها ان كان مقوما كالثياب هذا اذا كان ملكا لغير الميت أما اذا كان ملكا له فتركه الورثة وأيضا انما ينهش القبر لخراج المال اذا لم يطل الزمن بحيث يظن تلقه والا فلا ينهش .

(١) الحنفية — قالوا يكره ذلك إلا عند الحاجة .

المالكية — قالوا يجوز جمع أموات بقبر واحد لضرورة كضيق المقبرة ولو كان الجمع في أوقات كأن تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر . وأما عند عدم الضرورة فيحرم جمع أموات في أوقات . ويكره في وقت واحد .

الشافعية والحنابلة — قالوا يحرم ذلك إلا لضرورة ككثرة الموتى وخوف تغييرهم أو حاجة كمشقة على الأحياء .

(٢) المالكية — قالوا اذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش قبره للدفن فيه والمشى عليه . وأما زرعه والبناء عليه فلا يجوز لأنه يجرد الدفن فيه دمارا حبسا لا يتصرف فيه بغير الدفن سواء بقى الميت أو فنى .

للتعزية صيغة خاصة والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن ^(٢) وإذا اشتد بهم الحزن فتكون قبل الدفن أولى . ويستحب أن تعم التعزية جميع أقارب الميت نساء ورجالا كبارا وصغارا إلا المرأة الشابة فإنه لا يعزىها إلا محارمها دفعا للفتنة . وكذا الصغير الذي لا يميز فانه لا يعزى . ويباح لأهل المصيبة أن يجلسوا في المنزل لقبول العزاء ثلاثة أيام . أما الجلوس على قارعة الطريق وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهي عنها وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم مرة أخرى ^(٣) .

مبحث ذبح الذبائح وعمل الأطعمة في المآتم

ومن البدع المكروهة ما يفعل الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت من البيت أو عند القبر وإعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية وتقديمه لهم كما يفعل ذلك في الأفراح ومحافل السرور وإذا كان في الورثة قاصر عن درجة البلوغ فيحرم إعداد الطعام وتقديمه . روى الامام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال (كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة) أما إعداد الجيران والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعنه لهم فذلك مندوب لقوله صلى الله عليه وسلم «أصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم» ويلح عليهم في الأكل لأن الحزن قد يمنعهم منه .

(١) الحنفية — قالوا يستحب أن يقال للمصاب غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه وتغمده برحمته ورزقه الصبر على مصيبته وأجرك على موته . وأحسن صيغة في هذا الباب صيغة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي (إن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى) فيحسن أن يضيفها الى ما ذكر .

(٢) الحنابلة — قالوا التعزية قبل الدفن وبعده على السواء .
المالكية — قالوا الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن . طلقا وإن وجد منهم جرح شديد .

(٣) الحنابلة — قالوا الجلوس للعزاء مكروه سواء كان في المنزل أو غيره .
الحنفية — قالوا الجلوس للتعزية خلاف الأولى . والأولى أن يتفرق الناس بعد الدفن ، ويكره الجلوس في المسجد .

(٤) المالكية — قالوا لا كراهة .

خاتمة في زيارة القبور

زيارة القبور مندوبة للاتعاظ وتذكر الآخرة . وثنا ^(١) كد يوم الجمعة ويوما قبلها ويوما بعدها . وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن لئيت فان ذلك ينفع الميت على الأصح . ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور (اللهم رب الأرواح الباقية والأجسام البالية والشعور المتمزقة والجلود المتقطعة والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها روحا منك وسلاما مني) . ومما ورد أيضا أن يقول (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة بل يندب السفر لزيارة الموتى خصوصا مقابر الصالحين . أما زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي من أعظم القرب . وكما تندب زيارة القبور للرجال تندب أيضا للنساء العجائز اللاتي لا يخشى منهن الفتنة ان لم تؤد زيارتهن الى الندب أو النياحة وإلا كانت محزنة . أما النساء اللاتي يخشى منهن الفتنة ويترتب على خروجهن لزيارة القبور مفساد كما هو الغالب على نساء هذا الزمان فخرجهن للزيارة حرام ^(٢) وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجرا ولا عتبة ولا خشبا ولا يطلب من المزور شيئا الى غير ذلك .

(١) الحنابلة — قالوا لا ثنا كد الزيارة في يوم دون يوم .

الشافعية — قالوا ثنا كد من عصر يوم الخميس الى طلوع شمس يوم السبت وهذا قول راجح عند المالكية .

(٢) الحنابلة — قالوا القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل اليها إلا بسفر فزيارتها مباحة لا مندوبة .

(٣) الحنابلة والشافعية — قالوا يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا سواء كن عجائز أو شواب الا اذا علم أن خروجهن يؤدى الى فتنة أو وقوع محرم وإلا كانت الزيارة محزنة .

كتاب الصيام

تعريف الصوم وأقسامه

الصوم شرعا هو الامساك عن المفطرات يوما كاملا من طلوع الفجر الى غروب الشمس بالشرائط الآتية :^(١)

وينقسم الى أربعة أقسام : (الأول) المفروض وهو صيام شهر رمضان أداء وقضاء وصيام الكفارات والصيام المنذور . أما إتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه وقضاؤه اذا أفسده فمسنون^(٢) ومثله صوم الأيام التي نذر اعتكافها كأن يقول لله على أن اعتكف

(١) الشافعية والمالكية — زادوا في التعريف (مع النية) لأنها ركن كما يأتي :

(٢) الحنفية — زادوا قسما خامسا وهو الصيام الواجب . وينقسم الى ثلاثة أقسام : (أحدها) المنذور والكفارات على أحد قولين راجحين ، والقول الثاني أنهما فرض وفاقا للذاهب الأخرى ومن قال بالفرضية يقول إنه فرض عملي لا اعتقادي فلا يكفر منكزه . (ثانيها) قضاء ما أفسده من النفل وكذا إتمام النفل بعد الشروع فيه . (ثالثها) صيام أيام الاعتكاف المنذور .

(٣) الحنفية — قالوا انه واجب على أحد القولين كما تقدم قبله .

(٤) الحنفية — قالوا انه واجب كما تقدم أيضا .

المالكية — قالوا إتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه فرض وكذلك قضاؤه اذا تعمد إفساده ويستثنى من ذلك من صام تطوعا ثم أمره أحد والديه أو شيخه بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم فانه يجوز له الفطر ولا قضاء عليه .

عشرة أيام فيسن الصوم فيها فقط ولا يفترض لأنه لا يشترط^(١) في صحة الاعتكاف الصوم كما يأتي في مبحث الاعتكاف . (الثاني) الصيام المحترم . (الثالث) الصيام المنذوب . (الرابع) الصيام المكروه وسيأتي بيان هذه الأقسام .

صوم رمضان

هو فرض عين على المكلف . وكانت فرضيته في شعبان من السنة الثانية من الهجرة .

دليل فرضيته

ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ۖ ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ ﴾ . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه البخاري عن ابن عمر . وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيته ولم يخالف فيها أحد من المسلمين فهي معلومة من الدين بالضرورة ومنكرها كافر بمنكر فرضية الصلاة والزكاة والحج .

ركن الصيام

للصيام ركن واحد^(٢) وهو الإمساك عن المفطرات .

(١) الحنفية — قالوا يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور كما تقدم .
المالكية — قالوا الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم بمعنى أن نذر الاعتكاف أياماً لا يستلزم نذر الصوم لهذه الأيام فيصح أن يؤدي الاعتكاف المنذور في صوم تطوع ولا يصح أن يؤدي في حال الفطر لأن الاعتكاف من شروط صحته الصوم كما يأتي :

(٢) الشافعية — قالوا أركان الصيام ثلاثة : الإمساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم .

شروطه

للصوم شروط كثيرة : منها الاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنية ^(١) . وتنقسم الشروط الى شروط وجوب . وشروط صحة على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

- (١) الشافعية — قالوا النية ليست بشرط وانما هي ركن كما تقدم قبله .
- (٢) الشافعية — قالوا تنقسم شروط الصوم الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة . أما شروط وجوبه فأربعة : (الأول) الاسلام ولو فيا مضى فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة وان كان يعاقب عليه في الآخرة ويجب على المرتد وجوب مطالبة بعد إسلامه . (الثاني) البلوغ فلا يجب على صبي ويؤمر به لسبع سنين ان أطاقه ويضرب على تركه لعشر . (الثالث) العقل فلا يجب على المجنون إلا ان كان زوال عقله بتعديده فإنه يلزمه قضاؤه بعد الإفاقة ومثله السكران إن كان متعديا بسكره فيلزمه قضاؤه وان كان غير متعد كما اذا شرب من إناء يظن أن فيه ماء فاذا به خمر سكر منه فانه لا يطالب بقضاء زمن السكر . أما المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقا أى سواء أكان متعديا بسبب الانغماء أم لا . (الرابع) الاطاقة حسا وشرعا فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حسا . ولا على نحو حائض لعجزها شرعا ، وأما شروط صحته فأربعة أيضا : (الأول) الاسلام حال الصيام فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد . (الثاني) التمييز فلا يصح من غير ميزان كان مجنونا لا يصح صومه وان جن لحظة من نهار وان كان سكرانا أو مغمى عليه لا يصح صومه اذا كان عدم التمييز مستغفرا لجميع النهار . أما اذا كان في بعض النهار فقط فيصح ويكفي وجود التمييز ولو حكما فلو نوى الصوم قبل الفجر ونام الى الغروب صح صومه لأنه مميز حكما . (الثالث) خلو الصائم من الحيض والنقاس والولادة وقت الصوم وان لم تر الولادة دما . (الرابع) أن يكون الوقت قابلا للصوم فلا يصح صوم يومى العيد وأيام التشريق فانها أوقات غير قابلة للصوم . ومنها يوم الشك إلا اذا كان هناك سبب يقتضيه =

= كان صامه قضاء عما في ذمته أو نذر صوم يوم الاثنين القابل فصادف يوم الشك
 فله صومه أو كان من عادته صوم الخميس وصادف ذلك يوم الشك فله صومه أيضا
 أما ان قصد صومه لأنه يوم الشك فلا يصح صومه كما سيأتى في بحث صيام يوم
 الشك وكذلك لو صام النصف الثانى من شعبان أو بعضه فانه لا يصح ويحرم
 إلا ان كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب التى بينها في يوم الشك
 أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ولو بيوم واحد . هذه هى الشروط عند
 الشافعية وليست منها النية لأنها ركن كما تقدم ويجب تجديدها لكل يوم صامه .
 ولا بد من تبيتها أى وقوعها ليلا قبل الفجر ولو من المغرب ولو وقع بعدها ليلا
 ما ينافى الصوم لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل . وإن كان الصوم فرضا كرمضان
 والكفارة والنذر فلا بد من إيقاع النية ليلا مع التعيين بأن يقول بقلبه نويت صوم
 غد من رمضان أو نذرا على أو نحو ذلك ويسن أن ينطق بلسانه بالنية لأنه عون
 للقلب كأن يقول نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان الحاضر لله تعالى . وأما
 ان كان الصوم نفلا فإن النية تكفى فيه ولو كانت نهارا بشرط أن تكون قبل الزوال
 وبشرط أن لا يسبقها ما ينافى الصوم على الراجح ولا يقوم مقام النية التسحر فى جميع
 أنواع الصوم إلا اذا خطر له الصوم عند التسحر ونواه كأن يتسحر بنية الصوم
 وكذلك اذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوف الافطار فيقوم هذا مقام النية .
 الحنفية — قالوا شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب
 الأداء . وشروط صحة الأداء . فأما شروط الوجوب فهى ثلاثة : (أحدها) الاسلام
 فلا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه
 لأن النية شرط لصحته كما سيأتى وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم فالاسلام
 شرط للوجوب وللصحة . (ثانيها) العقل فلا يجب على المجنون حال جنونه ولو جن
 نصف الشهر ثم أفاق وجب عليه صيام ما بقى وقضاء ما فات . أما اذا أفاق بعد
 فراغ الشهر فلا يجب عليه قضاؤه ومثل المجنون المعفى عليه والنائم اذا أصيب
 بمرض النوم قبل حلول الشهر ثم ظل نائما حتى فرغ الشهر . (ثالثها) البلوغ =

= فلا يجب الصيام على صبي ولو مميزا ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين ويضرب على تركه عند بلوغ سنه عشر سنين ان أطاقه . وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان : (أحدهما) الصحة فلا يجب الأداء على المريض وان كان مخاطبا بالقضاء بعد شفائه من مرضه . (ثانيهما) الإقامة فلا يجب الأداء على مسافر وان وجب عليه قضاؤه . وأما شروط صحة الأداء فاثنتان أيضا : (أحدهما) الطهارة من الحيض والنفاس فلا يصح للحائض والنفساء أداء الصيام وان كان يجب عليهما . (ثانيهما) النية فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزا للعبادات عن العادات والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا ويسن له أن يتلفظ بها ووقتها كل يوم بعد غروب الشمس الى ما قبل نصف النهار، والنهار الشرعي من انتشار الضوء في الأفق الشرق عند طلوع الفجر الى غروب الشمس . فيقسم هذا الزمن نصفين وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار الى غروب الشمس أكثر مما مضى فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكا فله أن ينوى الى ما قبل نصف النهار كما سبق . ولا بد من النية لكل يوم من رمضان، والتسحر نية إلا أن ينوى معه عدم الصيام ، ولو نوى الصيام في أول الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع الصيام ، ويجوز صيام رمضان والنذر المعين والنفل بنية مطلق الصوم أو بنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار ولكن الأفضل تبييت النية وتعيينها . واذا نوى صيام يوم آخر في رمضان يقع عن رمضان ولو كان المنوى نفلا . أما القضاء والكفارة والنذر المطلق فلا بد من تبييت النية فيها وتعيينها ؛ أما صيام الأيام المنهى عنها كالعيدين وأيام التشريق فانه يصح ولكن مع التحريم فلو نذر صيامها صح نذره ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام ولو قضاها فيها صح مع الإثم .

المالكية — قالوا للصوم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا . أما شروط الوجوب فهي اثنان : البلوغ والقعدة على الصوم فلا يجب على صبي ولو كان مراهما ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب ولا على =

== العاجز عنه . وأما شروط صحته فثلاثة : الاسلام فلا يصح من الكافر وإن كان واجبا عليه ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر . والزمان القابل للصوم فلا يصح في يوم العيد . والنية على الراجح وسيأتى تفصيل أحكامها . وشروط وجوبه وصحته معا ثلاثة : العقل فلا يجب على المجنون ، والمغنى عليه ولا يصح منهما . وأما وجوب القضاء ففيه تفصيل حاصله أنه إذا أغمى على الشخص يوما كاملا من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو أغمى عليه معظم اليوم سواء كان مفيقا وقت النية أو لا في الصورتين أو أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ولم يكن مفيقا وقت النية في الحالتين فعليه القضاء بعد الإفاقة في كل هذه الصور . أما إذا أغمى عليه نصف اليوم أو أقله وكان مفيقا وقت النية في الصورتين فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل حصول الإغماء . والجنون كالإغماء في هذا التفصيل ويجب عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جن أو أغمى عليه ولو استمر ذلك مدة طويلة . والسكران كالمغنى عليه في تفصيل القضاء سواء كان السكر بحلال أو حرام . وأما النائم فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى بيت النية في أول الشهر . الشرط الثاني : التقاء من دم الحيض والنفاس فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليها تبييت النية ويجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع . الشرط الثالث : دخول شهر رمضان فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ولا يصح . أما النية فهي شرط لصحة الصوم على الراجح كما تقدم . وهى قصد الصوم . وأما نية التقرب الى الله تعالى فهي مندوبة فلا يصح صوم فرضا كان أو نفلا بدون النية ويجب في النية تعيين المنوى بكونه نفلا أو قضاء أو نذرا مثلا فان جزم بالصوم وشك بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء انعقد تطوعا وإن شك هل نوى النذر أو القضاء فلا يجوز عن واحد منهما وانعقد نفلا فيجب عليه إتمامه . ووقت النية من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلو نوى الصوم في آخر جزء من الليل بحيث يطلع الفجر عقب النية صحته . والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل لأنه ==

= أحوط . ولا يضر ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع أو نوم بخلاف الإغماء والجنون إذا حصل أحدهما بعدها فبطل ويجب تجديدها وإن بقي وقتها بعد الافاقة ولا تصح النية نهائياً في أى صوم ولو كان تطوعاً . وتكفى النية الواحدة في كل صوم يجب نتابعه كصيام رمضان وصيام كفارته وكفارة القتل أو الظهار ما دام لم ينقطع نتابعه فان انقطع التتابع بمرض أو سفر أو نحوهما فلا بد من تبييت النية كل ليلة ولو استمر صائماً على المعتمد . فاذا انقطع السفر والمرض كفت نية للباقي من الشهر . وأما الصوم الذى لا يجب فيه التتابع كقضاء رمضان وكفارة اليمين فلا بد فيه من النية كل ليلة ولا يكفيه نية واحدة في أوله ، والنية الحكيمة كافية فلو تسحر ولم يخطر بباله الصوم وكان بحيث لو سئل لماذا تسحر أجاب بقوله إنما تسحرت لأصوم كفاه ذلك .

الحنابلة — قالوا شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط الوجوب فقط فهي ثلاثة : الاسلام البلوغ والقعدة على الصوم فلا يجب على صبي ولو كان مراهقاً . ويجب على وليه أمره به إذا أطاقه ويجب أن يضربه إذا امتنع . ولا يجب على العاجز عنه الكبر أو مرض لا يرجى برؤه . وأما المريض الذى يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ وقضاء ما فاتته من رمضان . وأما شروط الصحة فقط فهي ثلاثة : (أولها) النية ووقتها الليل من غروب الشمس الى طلوع الفجر ان كان الصوم فرضاً . أما إذا كان الصوم نفلاً فتصح نيته نهائياً ولو بعد الزوال إذا لم يأت بمناف للصوم من أكل أو شرب مثلاً من أول النهار . ويجب تعيين المنوى من كونه رمضان أو غيره . ولا تجب نية الفرضية . وتجب النية لكل يوم سواء رمضان وغيره . (ثانيها) انقطاع دم الحيض . (ثالثها) انقطاع دم النفاس فلا يصح صوم الحائض والنفساء وإن وجب عليهما القضاء . وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ثلاثة : الاسلام فلا يجب الصوم على كافر ولو كان مرتداً ولا يصح منه . والعقل فلا يجب للصوم على مجنون ولا يصح منه . والتمييز فلا يصح من غير مميز كصبي لم يبلغ =

ثبوت شهر رمضان

يثبت شهر رمضان بأحد أمرين : (الأول) رؤية هلاله اذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها . (الثاني) إكمال شعبان ثلاثين يوما اذا لم تكن السماء خالية مما ذكر لقوله صلى الله عليه وسلم : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين» . رواه البخارى عن أبي هريرة . وفى ثبوت رؤية الهلال تفصيل فى المذاهب .^(٢)

= سبع سنين لكن لو جن فى أثناء يوم من رمضان أو كان مجنوناً وأفاق أثناء يوم من رمضان وجب عليه قضاء ذلك اليوم وأما اذا جن يوما كاملاً أو أكثر فلا يجب عليه قضاؤه بخلاف المغمى عليه فيجب عليه القضاء ولو طال زمن الإغماء . والسكران والنائم كالمغمى عليه لافرق بين أن يكون السكران متعدياً بسكره أولاً .

(١) الحنابلة — قالوا اذا غم الهلال فى غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان فلا يجب إكمال شعبان ثلاثين يوما ووجب عليه تبييت النية وصوم اليوم التالى لتلك الليلة سواء كان فى الواقع من شعبان أو من رمضان وينويه عن رمضان فان ظهر فى أثناءه أنه من شعبان لم يجب إتمامه .

(٢) الحنفية — قالوا ان كانت السماء خالية من موانع الرؤية فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بنجرهم العلم وتقدير الكثرة منوط برأى الامام أو نائبه فلا يلزم فيها عدد معين على الراجح . ويشترط فى الشهود فى هذه الحالة أن يذكروا فى شهادتهم لفظ (أشهد) . وان لم تكن السماء خالية من الموانع المذكورة وأخبر واحد أنه رآه اكتفى بشهادته ان كان مسلماً عدلاً عاقلاً بالغاً ولا يشترط أن يقول (أشهد) كما لا يشترط الحكم ولا مجلس القضاء . ومتى كان بالسماء علة فلا يلزم أن يراه جماعة لتعسر الرؤية حينئذ . ولا فرق فى هذا الشاهد بين أن يكون ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً وإذا رآه واحد ممن تصح شهادته وأخبر بذلك واحداً آخر تصح شهادته فذهب =

= الثانى الى القاضى وشهد على شهادة الأول فللقاضى أن يأخذ بشهادته . ومثل العدل فى ذلك مستور الحال على الأصح .

ويجب على من رأى الهلال ممن تصح شهادته أن يشهد بذلك فى ليلته عند القاضى اذا كان فى المصر فإن كان فى قرية فعليه أن يشهد بين الناس بذلك فى المسجد ولو كان الذى رآه امرأة مخدرة . ويجب على من رأى الهلال وعلى من صدقه الصيام ولو ردّ القاضى شهادته إلا أنهما لو أفطرا فى حالة ردّ الشهادة فعليهما القضاء دون الكفارة .

الشافعية — قالوا يثبت رمضان برؤية عدل ولو مستورا سواء كانت السماء صحوا أو بها ما يجعل الرؤية متعسرة . ويشترط فى الشاهد أن يكون مسلما عاقلا بالغاً حراً ذكراً عدلاً ولو بحسب ظاهره وأن يأتى فى شهادته بلفظ أشهد كأن يقول أُمَامُ القاضى أشهد أبى رأيت الهلال ولا يلزم أن يقول وان غدا من رمضان ولا يجب الصوم على عموم الناس إلا اذا سمعها القاضى وحكم بصحتها أو قال ثبت الشهر عندى ويجب على من رأى الهلال بعينه أن يصوم رمضان ولو لم يشهد عند القاضى أو شهد ولم تسمع شهادته وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم متى بلغته شهادته ووثق بها ولو كان الرأى صبياً أو امرأة أو عبداً أو فاسقاً أو كافراً .

المالكية — قالوا يثبت هلال رمضان بالرؤية . وهى على ثلاثة أقسام : (الأول) أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر البالغ العاقل الخالى من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة أو فعل ما يحل بالمرءة . (الثانى) أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم ويؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا عدولا . (الثالث) أن يراه واحد ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد إلا فى حق نفسه أو فى حق من أخبره اذا كان من أخبره لا يعنى بأمر الهلال . أما من له اعتناء بأمره فلا يثبت فى حقه الشهر برؤية الواحد وإن وجب عليه الصوم برؤية نفسه ولا يشترط فى الواحد الذكورة ولا الحرية فتى كان غير مشهور بالكذب وجب =

ومتى تثبت رؤية الهلال بقطر من الأفطار وجب الصوم على سائر الأفطار
لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم
ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال^(١) . ولا عبرة بقول المنجمين فلا يجب عليهم الصوم

= على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد إخباره ولو كان امرأة أو عبدا
متى وثقت النفس بخبره واطمأنت له . ومتى رأى الهلال عدلان أو جماعة مستفيضة
وجب على كل من سمع منهما أن يصوم كما يجب على كل من نقلت إليه رؤية واحد
من القسمين الأولين إنما إذا كان النقل عن العدلين فلا بد أن يكون الناقل عن كل
منهما عدلين ولا يلزم تعدد العدلين في النقل فلو نقل عدلان الرؤية عن واحد ثم
نقلها عن الآخر أيضا وجب الصوم على كل من نقلت إليه أو جماعة مستفيضة
ولا يكفي نقل الواحد . وأما إذا كان النقل عن الجماعة المستفيضة فيكفي فيه العدل
الواحد كما يكفي إذا كان النقل عن ثبوت الشهر عند الحاكم أو عن حكمه بثبوته .
وإذا رأى الهلال عدل واحد أو مستور الحال وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح
باب الشهادة فربما ينضم إليه واحد آخر إذا كان عدلا أو جماعة مستفيضة إن كان
غير عدل ولا يشترط في إخبار العدلين أو غيرهم أن يكون بلفظ أشهد .

الحنابلة — قالوا لا بد في رؤية هلال رمضان من إخبار مكلف عدل ظاهرا
وباطنا فلا تثبت برؤية صبي مميز ولا بمستور الحال ولا فرق في العدل بين كونه ذكرا
أو أنثى حرا أو عبدا ولا يشترط أن يكون الإخبار بلفظ أشهد فيجب الصوم على
من سمع عدلا يخبر برؤية هلال رمضان ولو رد الحاكم خبره لعدم علمه بحاله
ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب إلى القاضي ولا إلى المسجد كما لا يجب
عليه إخبار الناس .

(١) الشافعية — قالوا إذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة
القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بناء على هذا الثبوت . والقرب يحصل باتحاد =

بحسابهم ولا على من وثق بقولهم^(١) لأن الشارع علق الصوم على أمانة ثابتة لا تتغير أبداً وهي رؤية الهلال أو إكمال العدة ثلاثين يوماً، أما قول المنجمين فهو وإن كان مبنيًا على قواعد دقيقة فإنا نراه غير منضبط بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان. ويفترض على المسلمين فرض كفاية أن يلمسوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وافتطارهم. وإذا رُئى الهلال نهائياً قبل الزوال أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ووجب افطار اليوم الذي يليه إن كان في آخر رمضان. ولا يجب عند رؤيته الإمساك في الصورة الأولى ولا الإفطار في الثانية^(٢). ولا يشترط في ثبوت الهلال وجوب الصوم بمقتضاه على الناس حكم الحاكم ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أى طريق في مذهبه وجب الصوم على عموم المسلمين ولو خالف مذهب البعض منهم لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف.

= المطلع بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخاً تحديداً. أما أهل الجهة البعيدة فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلع.

(١) الشافعية — قالوا يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الراجح.

(٢) الحنابلة — قالوا لا يفترض التماس الهلال وإنما يندب.

(٣) الشافعية والحنابلة — قالوا إن رؤية الهلال نهائياً لا عبرة بها وإنما المعتبر رؤيته بعد الغروب.

(٤) الشافعية — قالوا يشترط في تحقيق الهلال وجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم فمضى حكمه به وجب الصوم على الناس ولو وقع حكمه عن شهادة واحد عدل.

ثبوت شهر شوال

يثبت دخول شوال بإخبار عدلين برؤية هلاله سواء كانت السماء صحواً أولاً^(١). ولا تكفي رؤية العدل الواحد في ثبوت هلاله ولا يلزم في شهادة الشاهد أن يقول أشهد^(٢). فان لم ير هلال شوال وجب اكمل رمضان ثلاثين فاذا تم رمضان ثلاثين يوماً ولم ير هلال شوال فإما أن تكون السماء صحواً أولاً فان كانت صحواً فلا يحل الفطر في صبيحة تلك الليلة بل يجب الصوم في اليوم التالي ويكذب شهود هلال رمضان وإن كانت غير صحو وجب الافطار في صبيحتها وأعتبر ذلك اليوم من شوال^(٣).

(١) الحنفية — قالوا تكفي شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين كذلك إن كانت السماء بها علة كغيمة ونحوه. أما إن كانت صحواً فلا بد من رؤية جماعة كثيرين. المالكية — قالوا يثبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ويفيد خبرها العلم ولا يشترط فيها الحرية ولا الذكورة كما تقدم في ثبوت هلال رمضان.

(٢) الشافعية — قالوا تكفي شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال فهو كرمضان على الراجح.

المالكية — قالوا تكفي رؤية العدل الواحد في حق نفسه ويجب عليه الفطر بالنية ولا يجوز له الفطراً كل أو شرب ونحوهما ولو أمن اطلاع الناس عليه لثلاثتهم بالفسق نعم إن طرأ له ما يبطل الفطر كالسفر والمرض جاز له الفطر بغير النية وإذا أفطر بغير عذر مبيح بالأكل ونحوه وعظ وشدد عليه أن كان ظاهر الصلاح فإن لم يكن ظاهر الصلاح عزر.

(٣) الشافعية والحنفية — قالوا يلزم ذلك.

(٤) الشافعية — قالوا إذا صام الناس بشهادة عدل وتم رمضان ثلاثين يوماً وجب عليهم الافطار على الأصح سواء كانت السماء صحواً أولاً.

=

مبحث صيام يوم الشك

في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذهب ^(١) .

= الحنابلة — قالوا ان كان صيام رمضان بشهادة عدلين وأتموا عدّة رمضان ثلاثين يوما ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين وجب عليهم الفطر مطلقا . أما ان كان صيام رمضان بشهادة عدل واحد أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوما بسبب غيم ونحوه فانه يجب عليهم صيام الحادى والثلاثين .

(١) الحنفية — قالوا يوم الشك هو آخر يوم من شعبان احتمل أن يكون من رمضان وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك فى اليوم التالى له هل هو من شعبان أو من رمضان أو حصل الشك بسبب ردّ القاضى شهادة الشهود أو تحدث الناس بالرؤية ولم تثبت . أما صومه فتارة يكون مكروها تحريما أو تنزيها وتارة يكون مندوبا وتارة يكون باطلا . فيكره تحريما اذا نوى أن يصومه جازما أنه من رمضان . ويكره تنزيها اذا نوى صيامه عن واجب نذر وكذا يكره تنزيها اذا صامه مترددا بين الفرض والواجب بأن يقول نويت صوم غد ان كان من رمضان وإلا فعن واجب آخر أو مترددا بين الفرض والنفل بأن يقول نويت صوم غد فرضا ان كان من رمضان وتطوعا إن كان من شعبان . وينسب صومه بنية التطوع ان وافق اليوم الذى اعتاد صومه ولا بأس بصيامه بهذه النية وان لم يوافق عادته . ويكون صومه باطلا اذا صامه مترددا بين الصوم والإفطار بأن يقول نويت أن أصوم غدا إن كان من رمضان وإلا فانا مفطر . واذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزاء صيامه ولو كان مكروها تحريما أو تنزيها أو مندوبا أو مباحا .

الشافعية — قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته ولم يشهده أحد أو شهد به من لا تقبل شهادته كالنساء والصبيان =

= ويحرم صومه سواء كانت السماء في غروب اليوم الذي سبقه صحوا أو بها غيم ولا يراعى في حالة الغيم خلاف الامام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ لأن مراعاة الخلاف لا تستحب متى خالف حديثا صريحا وهو هنا خبر (فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما) . فان لم يتحدث الناس برؤية الهلال فهو من شعبان جزما وان شهد به عدل فهو من رمضان جزما . ويستثنى من حرمة صومه ما اذا صامه لسبب يقتضى الصوم كالنذر والقضاء أو الاعتياذ كما اذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الشك فلا يحرم صومه بل يكون واجبا في الواجب ومندوبا في التطوع . واذا أصبح يوم الشك مفطرا ثم تبين أنه من رمضان وجب الإمساك باقى يومه ثم قضاء بعد رمضان على الفور ، وان نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان فان تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلا لعدم نيته وان تبين أنه من رمضان فان كان صومه مبنيا على تصديقه من أخبره ممن لا تقبل شهادته كالعبد والفاسق صح عن رمضان وان لم يكن صومه مبنيا على هذا التصديق لم يقع عن رمضان . وان نوى صومه على أنه إن كان من شعبان فهو نفل وإن كان من رمضان فهو عنه صح صومه نفلا ان ظهر أنه من شعبان فان ظهر أنه من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا .

المالكية — عرفوا يوم الشك بتعريفين : (أحدهما) أنه يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته برؤية هلال رمضان كالفاسق والعبد والمرأة . (الثانى) انه يوم الثلاثين من شعبان اذا كان بالسماء ليلته غيم ولم ير هلال رمضان وهذا هو المشهور في التعريف .

واذا صامه الشخص تطوعا من غير اعتياد أو لعادة كما اذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الخميس يوم الشك كان صومه مندوبا وان صامه قضاء عن رمضان السابق أو عن كفارة يمين أو غيره أو عن نذر صادفه كما اذا نذر أن يصوم يوم الجمعة فصادف يوم الشك وقع واجبا عن القضاء وما بعده ان لم يتبين أنه من =

الصيام المحرم

وأما الصيام المحرم ففيه تفصيل المذاهب .^(١)

= رمضان فان تبين انه من رمضان فلا يجزئ عن رمضان الحاضر لعدم نيته ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر لأن زمن رمضان لا يقبل صوما غيره ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر وقضاء يوم آخر عن رمضان الفائت أو الكفارة أما النذر فلا يجب قضاؤه لأنه كان معينا وفات وقته . وإذا صامه احتياطا بحيث ينوئ أنه ان كان من رمضان احتسب به وان لم يكن من رمضان كان تطوعا فني هذه الحالة يكون صومه مكروها . فان تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه وان وجب الامساك فيه لحرمه الشهر وعليه قضاء يوم . وندب الامساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ويتبين الأمر من صوم أو إفطار فان تبين أنه من رمضان وجب إمساكه وقضاء يوم بعد . فان أفطر بعد ثبوت أنه من رمضان عامدا عالما فعليه القضاء والكفارة .

الحنبلة — قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحوا لا علة بها . ويكره صومه تطوعا إلا اذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر فلا كراهة ثم إن تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه ويجب عليه الامساك فيه وقضاء يوم بعد . أما اذا صامه عن واجب كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة فيصح ويقع واجبا ان ظهر أنه من شعبان فان ظهر أنه من رمضان فلا يجزئ لا عن رمضان ولا عن غيره ويجب إمساكه وقضاؤه بعد وان نوى صومه عن رمضان ان كان منه لم يصح عنه اذا تبين انه منه وان وجب عليه الامساك والقضاء كما تقدم فان لم يتبين أنه من رمضان فلا يصح لا نفلا ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي ويومين بعد عيد الأضحي إلا في الحج . للتمتع والقارن فيجوز لهما صومهما . وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحي فمكروه .

ومن الصوم المحترم صيام المرأة نفلا بغير اذن زوجها أو بغير علمها برضاه إلا اذا لم يكن محتاجا لها كأن كان غائبا أو محرما أو معتكفا^(١) .

الصوم المندوب

الصوم المندوب منه صوم المحترم وأفضله يوم التاسع^(٢) والعاشر منه ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر ويندب أن تكون هي الأيام البيض^(٣) أعنى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر العربى ومنه صوم تسع ذى الحجة السابقة على يوم النحر ومن التسع يوم عرفة لغير حاج . أما صوم الحاج ففيه تفصيل المذاهب^(٤) . ومن

= الشافعية — قالوا يحرم ولا ينعقد صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي مطلقا ولو فى الحج .

الحنابلة — قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي إلا فى الحج للتمتع والقارن .

الحنفية — قالوا صيام يومى العيد وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريما إلا فى الحج .

(١) الحنفية — قالوا صيام المرأة بدون اذن زوجها مكروه .

الحنابلة — قالوا متى كان زوجها حاضرا فلا يجوز صومها بدون اذنه ولو كان به مانع من الوطء كاحرام أو اعتكاف أو مرض .

(٢) الحنفية — قالوا صوم تاسوعاء وعاشوراء مسنون لا مندوب .

(٣) المالكية — قالوا يكره قصد الأيام البيض بالصوم .

(٤) الحنابلة — قالوا يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة اذا وقف بها ليلا ولم يقف بها نهارا . أما اذا وقف بها نهارا فيكره له صومه .

الحنفية — قالوا يكره صوم يوم عرفة للحاج ان أضعفه وكذا صوم يوم التروية وهو ثامن ذى الحجة .

المندوب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ومنه صوم ست من شوال والأفضل^(١) أن تكون متتابعة وأن تكون متصلة بيوم الفطر . ومنه صوم يوم وإفطار يوم وهو صيام داود عليه السلام وهو أحب الصيام الى الله تعالى . ومنه صوم رجب وشعبان^(٢) وبقيّة الأشهر الحرم . والأشهر الحرم أربع : ثلاثة متوالية وهي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ، وواحد منفرد وهو رجب . وبالجملة فيندب الصوم تطوعا في أيام السنة إلا ما ورد النهى عن صومه كراهة أو تحريما .

= المالكية — قالوا يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة كما يكره له أيضا أن يصوم يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذى الحجة .

الشافعية — قالوا الحاج إن كان مقيا بمكة ثم ذهب الى عرفة نهارا فصومه يوم عرفة خلاف الأولى وإن ذهب الى عرفة ليلا فيجوز له الصوم . أما ان كان الحاج مسافرا فيسن له الفطر مطلقا .

(١) المالكية — قالوا يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط : (١) أن يكون الصائم ممن يقتدى به أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها . (٢) أن يصومها متصلة بيوم الفطر . (٣) أن يصومها متتابعة . (٤) أن يظهر صومها فان انتفى شرط من هذه الشروط فلا يكره صومها إلا اذا اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة فيكره صومها ولو لم يظهرها أو صامها متفرقة .

الحنفية — قالوا يستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومان .

(٢) المالكية — قالوا يندب ذلك لمن يضعفه صوم الدهر . وأما غيره فصوم الدهر مندوب له كما يأتي :

(٣) الحنابلة — قالوا لإفراد رجب بالصوم مكروه إلا اذا أفطر في أثناءه فلا يكره .

(٤) الحنفية — قالوا المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها وهي الخميس والجمعة والسبت .

الصوم المكروه

وأما الصوم المكروه فثمة صوم يوم الشك وفيه التفصيل الموضح في بحثه . ومنه أفراد يوم الجمعة بالصوم وكذا أفراد يوم السبت ويكره صوم يوم النيروز ^(١) ويوم المهرجان وهما موسمان لغير المسلمين اعتاد الناس الاحتفال بهما . ويكره أن يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لا أكثر . وهناك مكروهات أخرى مفصلة في المذاهب . ^(٢)

(١) الشافعية — قالوا لا يكره صوم يوم النيروز والمهرجان . وأما صوم يوم أو يومين قبل رمضان فهو حرام وكذلك صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بما قبله ولم يوجد سبب يقتضى صومه كنذر أو عادة كما يأتي .

الحنابلة — قالوا المكروه أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم ما لم يوافق عادة له والا فلا كراهة .

المالكية — قالوا لا يكره صوم يوم أو يومين قبل رمضان .

(٢) الحنفية — قالوا الصوم المكروه ينقسم الى قسمين : مكروه تحريماً وهو صوم أيام الأعياد والتشريق فإذا صامها انعقد صومه مع الإثم وإن شرع في صومها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء . ومكروه تنزيهاً وهو صيام يوم عاشوراء منفرداً عن التاسع أو عن الحادى عشر . ومنه أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم إلا أن يوافق ذلك عادته . ومنه صيام أيام الدهر لأنه يضعف البدن عادة . ومنه صوم الوصال وهو مواصلة الإمساك ليلاً ونهاراً . ومنه صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم . ومنه صوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها إلا أن يكون مريضاً أو صائماً أو محرمًا بحج أو عمرة . ومنه صوم المسافر إذا أجهده الصوم .

المالكية — قالوا أفراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم جائز وليس بمكروه ويكره صوم رابع النحر ويستثنى من ذلك القارن ونحوه كالمتمتع ومن لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة فإنه يصومه ولا كراهة . وإذا صام الرابع تطوعاً فيعقد وإذا أفطر فيه =

ما يفسد الصوم وما لا يفسده

مفسد الصوم نوعان : ما يوجب القضاء فقط . وما يوجب القضاء والكفارة .
وغير المفسد نوعان أيضا : مباح ومكروه ؛ وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب ^(١) .

= عامدا ولم يقصد بالفطر التخلص من النهى وجب عليه قضاؤه وإذا نذر صومه لزمه نظرا لكونه عبادة في ذاته ويكره سرد الصوم وتباعه لمن يضعفه ذلك عن عمل أفضل من الصوم ويكره أيضا صوم يوم المولد النبوي لأنه شبيه بالأعياد ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء وصوم الضيف بدون إذن رب المنزل . وأما صوم المرأة تطوعا بدون إذن زوجها فهو حرام كما تقدم كما يحرم الوصال في الصوم وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم الفطر . وأما صوم المسافر فهو أفضل من الفطر إلا أن يشق عليه الصوم فالأفضل الفطر .

الشافعية — قالوا يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا مشقة شديدة وقد يفضى إلى التحريم كما إذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك الغذاء ، ويكره أيضا أفراد يوم جمعة أو سبت أو أحد لصوم إذا لم يوجد له سبب . أما إذا صامه لسبب فلا يكره كأن وافق عادة له أو وافق يوما في صومه . وكذا يكره صوم الدهر ويكره التطوع بصوم يوم وعليه قضاء فرض لأن الفرض أهم من التطوع .

الحنابلة — زادوا على ما ذكره صوم الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين وتزول الكراهة بأكل تمر ونحوها ويكره أفراد رجب بالصوم كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء : (الأول) أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء (وما فيه غذاء هو ما يميل الطبع إلى تناوله وتتقضى شهوة البطن به وما في معنى الغذاء هو الدواء) . (الثاني) أن يتناول غذاء أو دواء لعذر شرعي كمرض أو سفر أو إكراه أو خطأ كأن أهمل =

= وهو يتضمن فوصل الماء الى جوفه وكذا اذا داوى جرحا في بطنه أو رأسه فوصل الدواء الى جوفه أو دماغه . أما النسيان فانه لا يفسد الصيام أصلا فلا يجب به قضاء ولا كفارة . (الثالث) أن يقضى شهوة الفرج غير كاملة ومن القسم الأول ما اذا أكل أرزا نيئا أو عجينا أو دقيقا غير مخلوط بشيء يؤكل عادة كالسمن والعلسل وإلا وجبت به الكفارة وكذا اذا أكل طينا غير أرمني اذا لم يعتد أكله . أما الطين الأرمني (وهو معروف عند العطارين) فانه يوجب الكفارة مع القضاء أو أكل ملحا كثيرا دفعة واحدة فان ذلك مما لا يقبله الطبع ولا تقتضى به شهوة البطن . أما أكل القليل منه فان فيه الكفارة مع القضاء لأنه يتلذذ به عادة . وكذا اذا أكل نواة أو قطعة من الجلد أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها كالسفرجل اذا لم يطبخ أو يملح وإلا كانت فيه الكفارة . وكذا اذا ابتلع حصاة أو حديدة أو درهما أو ديناراً أو ترابا أو نحو ذلك أو أدخل ماء أو دواء في جوفه بواسطة الحقنة من الدبر أو الأنف أو قبل المرأة . وكذا اذا صب في أذنه دهنا بخلاف ما اذا صب ماء فانه لا يفسد صومه على الصحيح لعدم سريان الماء . وكذا اذا دخل فيه مطر أو ثلج ولم يبتلعه بصنعه . وكذا اذا تعمد إخراج القيء من جوفه أو خرج كرها وأعاد بصنعه بشرط أن يكون ملء الفم في الصورتين وأن يكون ذا كرا لصومه فان كان ناسيا لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم . وكذا اذا كان أقل من ملء الفم على الصحيح واذا أكل ما بقي من نحو تمرة بين أسنانه اذا كان قدر الحمصة وجب القضاء فان كان أقل فلا يفسد لعدم الاعتداد به . وكذا اذا تكوّن ريقه ثم ابتلعه أو بقي بلل فيه بعد المضغمة وابتلعه مع الريق فلا يفسد صومه وينبغي أن يبصق بعد المضغمة قبل أن يبتلع ريقه ولا يشترط المبالغة في البصق . ومن القسم الثاني : (وهو ما اذا تناول غذاء أو ما في معناه لعذر شرعى) اذا أفطرت المرأة خوفا على نفسها أن تمرض من الخدمة أو كان الصائم نائما وأدخل أحد شيئا مفطرا في جوفه . وكذا اذا أفطر عمدا بشبهة شرعية بأن أكل عمدا بعد أن أكل ناسيا أو جامع ناسيا ثم جامع عمدا أو أكل كل عمدا بعد الجماع ناسيا . وكذا اذا لم يبيت النية ليلا ثم نوى نهارا فانه اذا أفطر لا تجب =

= عليه الكفارة لشبهة عدم صيامه عند الشافعية . وكذا اذا نوى الصوم ليلا ولم ينقض نيته ثم أصبح مسافرا ونوى الإقامة بعد ذلك ثم أكل لا تلزمه الكفارة وان حرم عليه الأكل في هذه الحالة . وكذا اذا أكل أو شرب أو جامع شاكا في طلوع الفجر وكان الفجر طالعا لوجود الشبهة . أما الفطر وقت الغروب فلا يكفي فيه الشك لإسقاط الكفارة بل لا بد من غلبة الظن على إحدى الروايتين . ومن جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر فان نزع فورا لم يفسد صومه وان بقي كان عليه القضاء والكفارة . ومن القسم الثالث : (وهو ما اذا قضى شهوة الفرج غير كاملة) ما اذا أمنى بوطء ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تستهى أو أمنى بفخذ أو بطن أو عبث بالكف أو وطئت المرأة وهي نائمة أو قطرت في فرجها دهنًا ونحوه فانه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة ، ويلحق بهذا القسم ما اذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره أو استنجد فوصل الماء الى داخل دبره وإنما يفسد ما دخل في الدبر اذا وصل الى محل الحقنة ولا يكون هذا إلا اذا تعمده وبالغ فيه . وكذا اذا أدخل في دبره خرقة أو خشبة كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء . أما اذا بقي منه في الخارج شيء بحيث لم يغيب كله لم يفسد صومه . وكذلك المرأة اذا أدخلت أصبعها مبلولة بماء أو دهن في فرجها الداخل أو أدخلت خشبة أو نحوها في داخل فرجها وغيبتها كلها . ففي كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة .

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أمران : (الأول) أن يتناول غذاء أو ما في معناه بدون عذر شرعي كالأكل والشرب ونحوهما ويميل اليه الطبع وتنقض به شهوة البطن . (الثاني) أن يقضى شهوة الفرج كاملة وإنما تجب الكفارة في هذين القسمين بستروط : (أولا) أن يكون الصائم المكلف ميتا للنية في أداء رمضان فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة كما تقدم . وكذا اذا بعت النية في قضاء ما فاتته من رمضان أو في صوم آخر غير رمضان ثم أفطر فانه لا كفارة عليه . (ثانيا) أن لا يطرأ عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض فانه يجوز له أن يفطر بعد حصول المرض أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة . (ثالثا) أن =

= يكون طائعا مختارا لا مكرها . (رابعا) أن يكون متعمدا فلو أفطر ناسيا أو مخطئا تسقط عنه الكفارة كما تقدم . ومن هذا النوع الجماع في القبل أو الدبر وهو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به بالشروط المتقدمة ويزاد عليها أن يكون المفعول به آدميا حيا يشتهى وتجب الكفارة بمجرد التقاء الختانين وإن لم ينزل . وإذا مكنت المرأة صغيرا أو مجنونا من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق . أما المساحقة بين امرأتين فإن أنزلنا أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة . وأما وطء البهيمة والميت والصغيرة التي لا تشتهى فانه لا يوجب الكفارة ويوجب القضاء بالانزال كما تقدم ، ومن القسم الأول شرب الدخان المعروف وتناول الأفيون والحشيش ونحو ذلك فإن الشهوة فيه ظاهرة . ومنه ابتلاع ريق زوجته أو حبيبه للتلذذ به . ومنه ابتلاع حبة حنطة أو سمسة من خارج فله لأنه يتلذذ بها إلا اذا مضغها فتلاشت ولم يصل منها شيء الى جوفه . ومنه أكل الطين الأرمني كما تقدم وكذا قليل الملح . ومنه أن يأكل عمدا بعد أن يغتاب آخر ظنا منه أنه أفطر بالغيبة لأن الغيبة لا تفطر فهذه الشبهة لا قيمة لها . وكذلك اذا أفطر بعد الحجامة أو المس أو القبله بشهوة من غير إنزال لأن هذه الأشياء لا تفطر فاذا تعمد الفطر بعدها لزمته الكفارة ومنه غير ذلك مما أشير اليه في قسم ما يوجب القضاء .

وأما ما يكره للصائم فعله فهو أمور : (أولا) ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل الى جوفه بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضا أو نفلا إلا في حالة الضرورة فيجوز للمرأة أن تذوق الطعام لتبين ملوحته اذا كان زوجها سيئ الخلق ومثلها الطاهي (الطباخ) وكذا يجوز لمن يشتري شيئا يؤكل أو يشرب أن يذوقه اذا خشى أن يغبن فيه ولا يوافقه . (ثانيا) مضغ شيء بلا عذر فإن كان لعذر كما اذا مضغت المرأة طعاما لابنها ولم تجد من يمضغه سواها ممن يحل له الفطر فلا كراهة .

ومن المكروه مضغ العلك (اللبان) الذي لا يصل منه شيء الى الجوف . (ثالثا) تقويل امرأته سواء كانت القبله فاحشة بأن مضغ شفتها أولا . وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة بأن يضع فرجه على قرجها بدون حائل . =

= وإنما يكره له ذلك إذا لم يأمن على نفسه من الإنزال أو الجماع . أما إذا أمن فلا يكره كما يأتي . (رابعاً) جمع ريقه في فيه ثم ابتلاعه لما فيه من الشبهة . (خامساً) فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم كالقصد والحجامة . أما إذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة .

وأما ما لا يكره للصائم فعله فأمر : (أولاً) القبلة أو المباشرة الفاحشة إن أمن الإنزال والجماع . (ثانياً) دهن شاربته لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم . (ثالثاً) الاكتحال ونحوه وإن وجد أثره في حلقه . (رابعاً) الحجامة ونحوها إذا كانت لا تضعفه عن الصوم . (خامساً) السواك في جميع النهار بل هو سنة ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك يابساً أو أخضر مبلولاً بالماء أولاً . (سادساً) المضمضة والاستنشاق ولو فعلهما لغير وضوء . (سابعاً) الاغتسال . (ثامناً) التبريد بالماء بلف ثوب مبلول على بدنه ونحو ذلك .

هذا ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهناً في أحليه للتداوى . وكذا لو أمن بنظره بشهوة ولو كرر النظر كما لا يفطر إذا أمن بسبب تفكره في وقاع ونحوه أو احتلم ولا يفطر أيضاً بشم الروائح العطرية كالورد والزرجس ولا بتأخير غسل الجنابة حتى تطلع الشمس ولو مكث جنباً كل اليوم ولا بدخول غبار طريق أو غربة دقيق أو ذباب أو بعوض إلى حلقه رغماً عنه .

المالكية — قالوا يفسد الصوم أمور : (أولاً) الجماع الذي يوجب الغسل ويفسد به صوم البالغ من الواطئ والموطوء ولو جامع البالغ غير مطيقة فلا يفسد صومه إلا إذا أنزل . (ثانياً) إخراج المني أو المذى مع لذة معتادة بنظر أو تفكر أو غيرهما كالقبلة والمباشرة فيما دون الفرج . أما إذا خرج المني أو المذى لمرض فلا يفسد الصوم كما لا يفسد بخروج المني أو المذى يجزئ نظراً أو فكر من غير استدامة متى كان ذلك يكثر عروضه له بأن كان حصوله مساوياً لعدم حصوله في الزمن أو زائداً . أما إذا كان زمن عروضه أقل من زمن ارتفاعه فإنه يفسد الصوم . (ثالثاً) إخراج =

= القيء وتعمدته سواء ملاً الفم أولاً . أما اذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا اذا رجع شيء منه ولو غلبه فيفسد صومه وهذا بخلاف البلغم اذا رجع فلا يفسد الصوم ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع . (رابعاً) وصول مائع الى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف سواء كان المائع ماء أو غيره وصل عمداً أو سهواً أو غلبة كماء غلب من المضمضة أو السواك حتى وصل الى الحلق أو وصل خطأ كأكله نهاراً معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس أو شاكاً في ذلك ما لم تظهر الصحة كأن يتبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس وإلا فلا يفسد صومه وفي حكم المائع البخور وبخار القدر اذا استنشقهما فوصلا الى حلقه . وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه فمجّرد وصول دخانه الى حلقه مفطر وإن لم يصل الى المعدة . وأما دخان الحطب فلا أثر له كرائحة الطعام اذا استنشقه فلا أثر لها أيضاً . ولو اكتحل نهاراً فوجد طعم الكحل في حلقه فسد صومه . وأما لو اكتحل ليلاً ثم وجد طعمه نهاراً فلا يفسد صومه . ولو دهن شعره فوصل الدهن الى حلقه من مسام الشعر فسد صومه وإذا استعملت المرأة الحناء في شعرها فوجدت طعمها في حلقها فسد صومها . (خامساً) وصول أى شيء الى المعدة سواء كان مائماً أو غيره وسواء وصل من الأعلى أو من الأسفل لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم إلا اذا وصل من منفذ كالدبر . أما الحقنة في الإحليل وهو الذكر فلا تنفسد الصوم . ولو وصل الى المعدة حصاة أو درهم فسد صومه إن كان واصلاً من الفم فقط ؛ وكل ما وصل الى المعدة على ما بين يبطل الصوم ويوجب القضاء في رمضان سواء كان وصوله عمداً أو غلبة أو سهواً أو خطأ كما تقدّم في وصول المائع للحلق إلا أن الواصل عمداً في بعضه الكفارة أيضاً كما يأتي :

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أن من تناول مفسداً من مفسدات الصوم السابقة ما عدا إخراج المذى وبعض صور خروج المنى كما يأتي وجب عليه القضاء والكفارة بشروط مخصوصة : (أولاً) أن يكون الفطر في أداء رمضان فإن كان —

= في غيره كقضاء رمضان وصوم مندور أو صوم كفارة أو نفل فلا تجب عليه الكفارة وعليه القضاء في بعض ذلك على تفصيل يأتي في القسم الثاني . (ثانياً) أن يكون متعمداً فإن أفطر ناسياً أو مخطئاً أو لعذر كمرض وسفر فعليه القضاء فقط . (ثالثاً) أن يكون مختاراً في تناول المفطر . أما إذا كان مكرهاً فلا كفارة عليه وعليه القضاء . (رابعاً) أن يكون عالماً بجحمة الفطر ولو جهل وجوب الكفارة عليه إذا أفطر . أما إذا كان جاهلاً بجحمة الفطر كحديث عهد بالاسلام أفطر عمداً مختاراً فلا كفارة عليه . (خامساً) أن يكون غير مبال بجحمة الشهر وهو غير المتأول تأويلاً قريباً فإن كان متأولاً تأويلاً قريباً فلا كفارة عليه؛ والمتأول تأويلاً قريباً هو المستند في فطره لأمر موجود وله أمثلة : منها أن يفطر أولاً ناسياً أو مكرهاً ثم ظن أنه لا يجب عليه إمساك بقية اليوم بعد التذكر أو زوال الإكراه فتناول مفطراً عمداً فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود وهو الفطر أولاً ناسياً أو بإكراه . ومنها ما إذا سافر الصائم مسافة أقل من مسافة الفطر فظن أن الفطر يباح له لظاهر قوله تعالى : ﴿ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ فنوى الفطر من الليل وأصبح مفطراً فلا كفارة عليه . ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد وأن الفطر مباح فأفطر لظاهر قوله عليه السلام : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فلا كفارة عليه . وأما المتأول تأويلاً بعيداً فهو المستند في فطره إلى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضاً أمثلة : منها أن من عادته الحمى في يوم معين فبيت نية الفطر من الليل ظاناً أنه مباح فعليه الكفارة ولو حم في ذلك اليوم . ومنها المرأة تعتاد الحيض في يوم معين فبيت نية الفطر لظنها بإباحته في ذلك اليوم لمحجى الحيض فيه ثم أصبحت مفطرة فعليها الكفارة ولو جاء الحيض في ذلك اليوم حيث نوت الفطر قبل مجيئه . ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان فظن أن صومه بطل وأن الفطر مباح فأفطر متعمداً فعليه الكفارة . (سادساً) أن يكون الواصل من الهم فلو وصل سىء من الأذن أو العين أو غيرهما مما يتقدم فلا كفارة وإن وجب القضاء . (سابعاً) أن يكون الوصول للمعدة فلو وصل سىء

= الى حلق الصائم وردّه فلا كفارة عليه وان وجب القضاء في المائع الواصل الى الحلق . ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة . رفع النية ورفضها نهارا . وكذا رفع النية ليلا اذا استمر رافعا لها حتى طلع الفجر . ووصول شيء الى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمدا سواء وصل عمدا أو غلبة لا نسيانا ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء عادة كقشر الجوز ولو كان الوصول غلبة متى تعمد الاستياك في نهار رمضان فهذه الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من القيء والواصل من أثر السواك المذكور فإنه لا يشترط بل التعمد والوصول غلبة سواء . وأما الوصول نسيانا فيوجب القضاء فقط فيهما ثم إن إخراج المني بلامع هو الذي يوجب الكفارة فقط إلا أنه اذا كان بنظر أو فكر فلا يوجبها إلا اذا استدامها وكانت عادته الانزال عند الاستدامة فان يكن الانزال عادته عند استدامة النظر فقولان في الكفارة وعدمها فان خرج المني بمجرد نظر أو فكر مع لذة معتادة بلا استدامة أو وجب القضاء فقط دون الكفارة . وأما إخراج المني فلا يوجب إلا القضاء مطلقا ، ومن جامع نائمة في نهار رمضان وجب عليه أن يكفر عنها كما تجب الكفارة على من صب شيئا عمدا في حلق شخص آخر وهو نائم ووصل لمعدته . وأما القضاء فيجب على المجاعة وعلى المصوب في حلقه لأنه لا يقبل النيابة .

وأما ما يوجب القضاء دون الكفارة فهو أن من تناول مفطرا من الأمور المفسدة للصوم المتقدمة ولم توجد شرائط وجوب الكفارة السابقة فعليه القضاء ان كان الصوم في رمضان أو في فرض غيره كقضاء رمضان والكفارات والنذر غير المعين . وأما النذر المعين فان كان الفطر فيه لعذر كمرض أو متوقع بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤدي الى مرضه أو خاف من الصوم زيادة المرض أو تأخر البرء أو كان الفطر لحيض المرأة فيه أو نفاسها أو لإغماء أو جنون فلا يجب قضاؤه نعم اذا بقي نسيء من زمنه بعد زوال المانع نعين الصوم فيه . أما اذا أفطره ناسيا أو مخطئا كان نذر صوم يوم الخميس فصام الأربعاء يظنه الخميس ثم أفطر يوم الخميس =

= فعليه القضاء . ومن الفرض صوم المتمتع والقارن اذا لم يجدا الهدى فان أفطر فيهما وجب عليه القضاء وعلى الجملة كل فرض أفطر فيه يجب عليه قضاؤه إلا النذر المعين على التفصيل السابق . وأما النفل فلا يجب القضاء على من أفطر فيه إلا اذا كان الفطر عمدا حراما .

وأما ما لا يفسد ولا يوجب القضاء فهو أن من غلبه القيء ولم يرجع منه شيء فصومه صحيح وكذا من وصل غبار طريق الى حلقه أو دقيق ونحوه لمزاولة أو دخل ذباب حلقه فكل ذلك لا يفسد الصوم متى كان وصوله غلبة ومن طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلاً فنزع المأكول ونحوه من فيه بمجرد طلوع الفجر فصومه صحيح وكذلك من غلبه المنى أو المدي بمحذور نظر أو فكر كما تقدم أو ابتلع ريقه المجتمع في القم أو ما بين أسنانه من بقايا الطعام فلا يضره ذلك وصومه صحيح ولو تعدد بلغ ما بين أسنانه على المعتمد إلا اذا كان كثيراً عرفاً وابتلعه ولو غلبة فبطل الصوم وكذا لا قضاء اذا وضع دهناً على جرح في بطنه واصل لجوفه لأنه لا يصل لمحل الطعام والشراب وإلا لمات من ساعته . وكذلك الاحتلام فكل هذه الأشياء لا تفسد الصوم ولا تكره .

أما ما يكره للصائم فهو أن يذوق الطعام ولو كان صانعاً له واذا ذاقه وجب عليه أن يحبه لئلا يصل الى حاقه منه شيء فان وصل شيء الى حلقه غلبة فعليه القضاء في الفرض على ما تقدم . وان تعدد ايصاله الى جوفه فعليه القضاء والكفارة في رمضان كما تقدم . ويكره أيضاً مضغ شيء كتمر أو لبان ويجب عليه أن يحبه وإلا فكما تقدم . ويكره أيضاً مداواه حفر الأسنان (وهو فساد أصولها) نهاراً إلا أن يخاف الضرر اذا أخر المداواة الى الليل فلا تكره نهاراً بل تجب ان خاف هلاكاً أو شديداً أذى بالناحية . ومن المكروه غزل الكتان الذي له طعم وهو الذي يعطن في المبالا اذا لم تكن المرأة الغازلة مضطرة للغزل وإلا فلا كراهة ، ويجب عليها أن تمتج . **اتكوت** في فمها من الريق على كل حال . أما الكتان الذي لا طعم له وهو الذي يعطن في البحر فلا يكره غزله ولو من غير ضرورة . ويكره الحصاد للصائم لئلا يصل =

= الى حلقه شئ من الغبار فيفطر مالم يضطر اليه وإلا فلا كراهة . وأما رب الزرع
 فله أن يقوم عليه عند الحصاد لأنه مضطر لحفظه وملاحظته . وتكره مقدمات
 الجماع كالقبلة والفكر والنظر ان علمت السلامة من الإمذاء والإماء ؛ فان شك
 في السلامة وعدمها أو علم عدم السلامة حرمت ثم اذا لم يحصل إمذاء ولا إماء
 فالصوم صحيح فان أمذى فعليه القضاء الا اذا أمذى بمجرد نظر أو فكر من غير قصد
 ولا متابعة فلا قضاء عليه ؛ وان أمنى فعليه القضاء والكفارة في رمضان ان كانت
 المقدمات محرمة بأن علم الناظر مثلا عدم السلامة أو شك فيها فان كانت مكروهة
 بأن علم السلامة فعليه القضاء فقط الا اذا استرسل في المقدمة حتى أنزل فعليه
 القضاء والكفارة ؛ ومن المكروه الاستياك بالرطب الذى يتحالم منه شئ والا جاز
 في كل النهار بل يندب لمقتض شرعى كوضوء وصلاة . وأما المضمضة للعطش فهى
 جائزة والاصباح بالحنابة خلاف الأولى والأولى الاغتسال ليلا ومن المكروه الجماع
 والفصد للصائم اذا كان مريضا وشك في السلامة من زيادة المرض التى تؤدى
 الى الفطر فان علم السلامة جاز كل منهما كما يجوزان للصحيح عند علم السلامة
 أو الشك فيها فان علم كل منهما عدم السلامة بأن علم الصحيح أنه يمرض لو احتجم
 أو فصد أو علم المريض أن مرضه يزيد بذلك كان كل منهما محرما .

الحنابلة - قالوا يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها ادخال شئ
 الى جوفه عمدا من الفم أو غيره سواء كان يذوب فى الجوف كلقمة أو لا كقطعة
 حديد أو رصاص . وكذا اذا وجد طعم علك بعد مضغه نهارا أو ابتلع نجاسة وصلت
 الى فمه أو وصل الدواء بالحقنة الى جوفه أو وصل طعم كحل الى حلقه . وكذا اذا
 وصل قىء الى فمه ثم ابتلعه عمدا أو أصاب ريقه نجاسة ثم ابتلعه عمدا فانه يفسد
 صومه وعليه القضاء دون الكفارة .

ويفسده أيضا كل ما وصل الى دماغه عمدا كالدواء الذى يصل الى أم الدماغ
 اذا داوى به الجرح الواصل اليها وتسمى المأمومة . وما قطر فى أذنه فوصل
 الى دماغه عمدا ولو كان ماء .

= ويفسد صومه أيضا اذا استدعى القيء فقاء ولو كان قليلا . وكذا اذا أمني بسبب تكرار النظر أو أمدى أو أمني بسبب الاستمئاء بيده أو بيد غيره . أو بسبب تقبيل أو لمس أو بسبب مباشرة دون الفرج فانه يفسد صومه اذا تعمد في كل ذلك وعليه القضاء فقط ولو كان جاهلا بالحكم . وكذا ان احتجم أو حجم عمدا اذا ظهر دم وإلا لم يفطر . وكذا يفسد بالردة ولو عاد الى الاسلام فورا ولا يفسد صومه بشيء مما تقدم اذا فعله ناسيا أو مكرها ولو كان الاكراه بادخال دواء الى جوفه أو رأسه سواء أكره على الفعل حتى فعله أو فعل به مكرها .

ويوجب القضاء والكفارة شيان : (أحدهما) الوطء في نهار رمضان ولو كان الفرج دبرا أو كان بميتة أو بهيمة سواء كان الواطء متعمدا أو ساهيا أو عالما أو جاهلا . مختارا أو مكرها أو مخطئا كمن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يحن وقته ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر لأنه صلى الله عليه وسلم : أمر المجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع . والكفارة واجبة في ذلك سواء كان الواطئ صائما حقيقة أو ممسكا إمساكا واجبا وذلك كمن لم يبيت النية فإنه لا يصح صومه مع وجوب الامساك عليه فلو جامع في هذه الحالة لزمته الكفارة مع القضاء الذي تعلق بذمته والتزاع جماع كمن طلع عليه الفجر وهو يجامع فتزاع وجب عليه القضاء والكفارة . أما الموطوء فان كان مطاوعا عالما بالحكم غير ناس للصوم فعليه القضاء والكفارة أيضا . (ثانيهما) الإنزال بالمساحقة . واذا جامع وهو صحيح ثم حبس أو مرض أو سافر أو حاضت المرأة لم تسقط الكفارة .

وأما ما يباح للصائم فأمر : منها الفصد ولو خرج دم وكذلك التشريط بالموس بدل الحجامه للتداوى . ومن ذلك الرؤف ونحرج القيء رغما عنه ولو كان عليه دم . ومن ذلك ما اذا وصل الى حلق الصائم ذباب أو غبار طريق ونحوه بلا قصد لعدم امكان التحرز عنه . وكذلك اذا أدخلت المرأة أصبعها أو غيره في فرجها ولو مبتلة فانها لا تفطر ومن ذلك الإنزال بالفكر أو الاحتلام وكذا اذا طلع باطن قدمه بالحناء =

= فوجد طعمها بحلقه أو تمضمض أو استنشق فهرب الماء الى جوفه بلا قصد ولو كان مبالغاً فيهما زائداً عن ثلاث مرات وإن كانت المضمضة عبثاً أو سرفاً مكروهة .

ومن ذلك ما إذا أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع النهار أو ظاناً غروب الشمس ولم يتبين الحال في الحالين . أما لو تبين خطؤه في الحالين فعليه القضاء في الأكل والشرب وعليه الكفارة أيضاً في الجماع ويجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقد نهاراً فتبين أنه ليل لأن النية تنقطع بذلك ومحل ذلك إذا لم يحدد النية ليلاً فإن جدد صومه صح صومه فإن شك أو ظن هذا الوقت ليلاً صح صومه وكذا يجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقد ليلاً فإن نهاراً أو أكل ناسياً فظن أنه أفطر بالأكل ناسياً فأكل عامداً فإنه يفسد صومه وعليه القضاء فقط .

أما ما يكره للصائم فأمور : من ذلك ما إذا تمضمض عبثاً أو سرفاً أو لحز أو لعطش أو غاص في الماء لغير تبرد أو غسل مشروع فإن دخل الماء في هذه الحالات الى جوفه فإنه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال ومنه أن يجمع ريقه فيبتلعه . وكره مضغ ما لا يتحلل منه شيء وحرم مضغ ما يتحلل منه شيء ولو لم يبلغ ريقه . وكذا ذوق طعام لغير حاجة فإن كان ذوقه لحاجة لم يكره . وبطل الصوم بما وصل منه الى حلقه إذا كان لغير حاجة وكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه وشم ما لا يؤمن من وصوله الى حلقه بنفسه كسحق مسك وكافور وبنحو عود بخلاف ما يؤمن فيه جذبه بنفسه الى حلقه فإنه لا يكره كالورد . وكذا يكره له القبلة ودواعي الوطء كعائقة ولمس وتكرار نظر إذا كان ما ذكر يحرك شهوته وإلا لم يكره وتحرم عليه القبلة ودواعي الوطء إن ظن بذلك انزالاً . وكذا يكره له أن يجمع وهو شاك في طلوع الفجر الثاني بخلاف السحور مع الشك في ذلك لأنه يتقوى به على الصوم بخلاف الجماع فإنه ليس كذلك .

الشافعية - قالوا ما يفسد الصيام ويوجب القضاء دون الكفارة أمور :
منها وصول شيء ولو سيسة أو حمصة أو ماء الى جوف الصائم عامداً غير مكرر =

= ولا جاهل بسبب قرب إسلامه بشرط أن تصل إلى جوفه من طريق معتبر شرعا كأنفه وفمه وأذنه وقبله ودبره وكالجرح الذي يوصل إلى الدماغ ومن ذلك تعاطى الدخان المعروف والتبأك والنشوق ونحو ذلك فإنه مفطر ومن ذلك ما لو أدخل أصبعه أو جزءا منه ولو جافا حالة الاستنجاء في قبل أو دبر لغير ضرورة . أما إذا كان لضرورة كأن توقف خروج الخارج على ذلك فإنه لا يفطر ومن ذلك أن يدخل نحو عود في باطن أذنه فإنه يفطر لأن باطن الأذن معتبر شرعا من الجوف أيضا ومن ذلك ما إذا زاد في المضضعة والاستنشاق عن المطلوب شرعا من الصائم بأن بالغ فيهما أو زاد عن الثلاث فترتب على ذلك سبق الماء إلى جوفه فإن عليه القضاء ومن ذلك ما إذا أكل ما بقي بين أسنانه مع قدرته على تمييزه ومجه فإنه يفطر ولو قليلا دون الحصاة ومنها إذا قاء الصائم عامدا عالما مختارا فإنه يفطر وعليه القضاء ولو لم يلائم الفم ومن ذلك ما إذا دخلت ذبابة في جوفه فأخرجها ومنه التجشئ إن تعمدته وخرج شيء من معدته إلى ظاهر الحلق (وهو مخرج الحاء المهملة على المعتمد) فإنه يفطر وليس منه إخراج النخامة من الباطن وقذفها إلى الخارج لتكرر الحاجة إلى ذلك . أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فمه فإنه يفطر ومنها الإنزال بسبب المباشرة ولو كانت فاحشة وكذا الإنزال بسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط . أما الإنزال بسبب النظر أو التفكير فإن كان غير عادة له فإنه لا يفسد الصوم كالاختلام .

أما ما يوجب القضاء والكفارة فينحصر في شيء واحد وهو الجماع بشروط :
 (الأول) أن يكون ناويا للصوم فلو ترك النية ليلا لم يصح صومه ولكن يجب عليه الإمساك فإذا وطئ في هذه الحالة نهارا لم تجب عليه الكفارة لأنه ليس بصائم حقيقة . (الثاني) أن يكون عامدا فلو وطئ ناسيا لم يبطل صومه فليس عليه قضاء ولا كفارة . (الثالث) أن يكون مختارا فلو أكره على الجماع لم يبطل صومه أيضا .
 (الرابع) أن يكون عالما بالتحريم وليس له عذر مقبول شرعا في جهله فلو صام وهو قريب العهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وجامع في هذه الحالة لم يبطل صومه =

= أيضا . (الخامس) أن يكون الجماع المذكور في خصوص أداء رمضان فلو صام نفلا أو نذرا أو قضاء أو كفارة ثم وطئ عمدا في هذه الحالة فلا كفارة عليه . (السادس) أن يكون الجماع مستقلا في إفساد الصوم فلو أكل مجامعا في وقت واحد فلا كفارة عليه وعليه القضاء فقط . (السابع) أن يكون آثما بهذا الجماع فلو كان الواطئ صبيا فليس عليه كفارة وكذا لو أصبح المسافر صائما ثم أراد أن يفطر لعدم وجوب الصوم عليه بسبب رخصة السفر فافطر بالجماع في هذه الحالة فلا كفارة عليه . (الثامن) أن يكون معتقدا صحة صومه فلو أكل ناسيا فظن أن هذا مفطر ثم وطئ عمدا فلا كفارة عليه وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء . (التاسع) أن لا يجن بعد الوطء قبل الغروب فلو جن بعد الوطء وقبل الغروب فلا كفارة عليه لعدم الأهلية . (العاشر) أن يكون الوطء منسوباً إليه فلو علمته امرأة وأنزل بالادخال فلا كفارة عليه إلا إن أغراها على ذلك . (الحادي عشر) أن لا يكون مخطئا فلو جامع ظانا بقاء الليل أو دخول المغرب ثم تبين أنه جامع نهارا فلا كفارة عليه وإن وجب عليه القضاء والامساك . (الثاني عشر) أن يكون الجماع بادخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ونحوه فلو لم يدخلها أو أدخل بعضها فقط لم يبطل صوم الواطئ إلا إذا أنزل فعليه القضاء فقط ولكن يجب عليه الامساك فإن لم يمسك بقية اليوم فقد أثم . (الثالث عشر) أن يكون الجماع في فرج ولو كان دبر الآدمي ولو ميتا أو بهيمة ولو لم يتزل ولو وطئ في غير ما ذكر فلا كفارة عليه . (الرابع عشر) أن يكون واطئا لاموطوء فلو وطئ أنثى أو ذكرا فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقا ومن طلع عليه الفجر وهو يجامع فإن نزع حالا صح صومه وإن استمر ولو قليلا بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه . أما إن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

ويغتفر للصائم أمور منها وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه أو بسبب جهل يعذر به شرعا ومه وصول شيء كان بين أسنانه بجر يان ريقه بشرط أن يكون عاجزا عن مجسه . أما إذا ابتاعه مع قدرته على مجه فانه يفسد صومه ومثل هذا النخامة وأثر الفهوة على هذا التفصيل ومن ذلك غبار الطريق وغرلة الدقيق =

ومن فسد صومه في أداء رمضان وجب عليه الإمساك بقية اليوم تعظيما لحرمه الشهر . أما من فسد صومه في غير أداء رمضان كالصيام المنذور سواء أكان معينا أم لا وكصوم الكفارات وقضاء رمضان وصوم التطوع فلا يجب عليه الإمساك بقية اليوم ^(١) .

= والذباب والبعوض فإذا وصل الى جوفه شيء من ذلك لا يضر لأن الاحتراز عن ذلك من شأنه المشقة والحرج .

أما ما لا يفسد ويكره فأمر : منها المشاتمة وتأخير الفطر عن الغروب اذا اعتقد أن هذا فضيلة وإلا فلا كراهة . ومن ذلك مضغ العلك (اللبان) ومنه مضغ الطعام فانه لا يفسد ولكنه يكره إلا لحاجة كأن يمضغ الطعام اولده الصغير ونحوه ومن ذلك ذوق الطعام فإنه يكره للصائم إلا لحاجة كأن يكون طباحا ونحوه فلا يكره ومن ذلك المجاماة والفصد فانهما يكرهان للصائم إلا لحاجة ومن ذلك التقبيل ان لم يحترك الشهوة وإلا حرم ومنله المعاقبة والمباشرة ومن ذلك دخول الحمام فانه مضجع للصائم فكره له ذلك لغير حاجة ومن ذلك السواك بعد الزوال فانه يكره إلا اذا كان لسبب يقتضيه كتغير فيه بأكل نحو بصل بعد الزوال نسيانا ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات من المبصرات والمشمومات والمسموعات إن كان كل ذلك حلالا فانه يكره . أما التمتع بالمحرم فهو محرم على الصائم والمفطر كما لا يخفى . ومن ذلك الاكتحال وهو خلاف الأولى على الراجح .

(١) المالكية — قالوا يجب إمساك المفطر أيضا في النذر المعين سواء أفطر فيه عمدا أو لا لتعين وقته للصوم بسبب النذر كما أن شهر رمضان متعين للصوم في ذاته . أما النذر غير المعين وباقى الصوم الواجب فإن كان التابع واجبا فيه كصوم كفارة رمضان وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعا فلا يجب عليه الإمساك اذا أفطر فيه عمدا لبطلانه بالفطر وجوب استئذنه من أوله ، وإن أفطر فيه سهوا أو غلبة فان كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الإمساك ، وإن كان في اليوم الأول =

صوم الكفارات

تقدم أن الصيام ينقسم الى مفروض وغيره وأن المفروض ينقسم الى أقسام صوم رمضان ، وصوم الكفارات ، والصيام المنذور . أما صوم رمضان فقد تقدم الكلام فيه . وأما الكفارات فأنواع منها كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل ولهذه الأنواع الثلاثة مباحث خاصة بها في قسم المعاملات من الفقه فلذلك لم نتعرض لها ههنا لأن هذا القسم مختص بالعبادات ، ومن أنواع الكفارات كفارة الصيام وهي المراد بيانها هنا .

فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في أداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب .

وهي إعتاق رقبة مؤمنة بشرط أن تكون سليمة من العيوب المضرة كالعمى والبكم والجنون فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فإن صام في أول الشهر العربي أكله وما بعده باعتبار الأهلة وإن ابتدأ في أثناء الشهر العربي صام ببقية وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال وأكل الأول ثلاثين يوماً من الثالث ولا يحسب يوم القضاء من الكفارة ؛ ولا بد من تتابع هذين الشهرين بحيث لو أفسد يوماً في أثناءها ولو بعذر شرعي كسفر صار ما صامه نفلاً ووجب عليه استئنافها لا تقطاع التتابع الواجب فيها . فإن لم يستطع الصوم لمشقة شديدة ونحوها فاطعام ستين

= ندب الامساك ولا يجب ، وإن كان التتابع غير واجب فيه كقضاء رمضان وكفارة اليمين جاز الامساك وعدمه سواء أفطر عمداً أو لا لأن الوقت غير متعين للصوم ، وإن كان الصوم نفلاً فإن أفطر فيه نسياناً وجب الامساك لأنه لا يجب عليه قضاؤه بالفطر نسياناً ، وإن أفطر فيه عمداً فلا يجب الامساك لوجوب القضاء عليه بالفطر عمداً كما تقدم .

(١) الحنفية — لم يشترطوا أن تكون الرقبة مؤمنة في الصيام .

(٢) الحنابلة — قالوا الفطر لعذر شرعي كالفطر للسفر لا يقطع التتابع .

مسكيناً فهي واجبة على الترتيب المذكور^(١). لخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه ؛ جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هاكت قال : وما أهلكك ؟ قال واقعت امرأتى فى رمضان . قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال لا ؛ قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ؛ قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال لا ؛ ثم جلس السائل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بعرق فيه تمر؛ العرق : (مكحل من خوص النخل وكان فيه مقدار الكفارة) فقال : تصدق بهذا . فقال : على أفقر منا يا رسول الله ؛ فوالله ما بين لا بتيها أهل بيت أحوج اليه منا ؛ فضحك صلى الله عليه وسلم ؛ حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك . وما جاء فى هذا الحديث من إجزاء صرف الكفارة لأهل المكفر وفيهم من تجب عليه نفقته فهو خصوصية لذلك الرجل لأن المفروض فى الكفارة إنما هو إطعام ستين مسكيناً لغير أهله بحيث يعطى كل واحد منهم مقدارا مخصوصا على تفصيل فى المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا كفارة رمضان على التخيير بين الاعتاق والإطعام وصوم الشهرين المتتابعين وأفضلها الإطعام فالعتق بالصيام . وهذا التخيير بالنسبة للحُر الرشيد . أما العبد فلا يصح العتق منه لأنه لا ولاء له فيكفر بالإطعام أن أذن له سيده فيه وله أن يكفر بالصوم فإن لم يأذن له سيده فى الإطعام تعين عليه التكفير بالصيام . وأما السفية فيأمره وليه بالتكفير بالصوم فإن امتنع أو عجز عنه كفر عنه وليه بأقل الأمرين قيمة من الإطعام أو العتق .

(٢) المالكية — قالوا يجب تملك كل واحد مدًا بمدة النبي صلى الله عليه وسلم وهو ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد المكفر من قمح أو غيره ولا يجزئ بدنه الغداء ولا العشاء على المعتمد وقدّر المد بالكيل بثلاث قدح مصرى وبالوزن برطل وثلاث كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما ميكا وكل درهم وزن خمسين حبة ونحو حبة من متوسط =

= الشعير والذي يعطى انما هو الفقراء أو المساكين ولا يجزئ اعطاؤها لمن تلزمه نفقتهم كأبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار أما أقارب الذين لا تلزمه نفقتهم فلا مانع من إعطائهم منها اذا كانوا فقراء كإخوته وأخواته وأجداده .

الحنفية — قالوا يكفي في اطعام الستين مسكينا أن يشبعهم في غذائين أو عشائين أو فطور وسحور أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته أو صاعا من الشعير أو التمر أو الزيت . والصاع قدحان وثلاث بالكيل المصرى ويجب ان لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته كأصوله وفروعه وزوجته .

الشافعية — قالوا يعطى لكل واحد من الستين مسكينا مدا من الطعام الذى يصح إخراجها في زكاة الفطر كالقمح والشعير ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده ولا يجزئ نحو الدقيق والسويق لأنه لا يجزئ في الفطرة . والمد نصف قدح مصرى وهو ثمن الكيلة المصرية ويجب تملكهم ذلك ولا يكفي أن يجعل هذا القدر طعاما يطعمهم به فلو غداهم وعشاهم به لم يكف ولم يجزئ . ويجب أن لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته ان كان الجانى في الصوم هو المكفر عن نفسه أما ان كفر عنه غيره فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجانى في الصوم من ضمن المساكين .

الحنابلة — قالوا يعطى كل مسكين مدا من قمح (والمد هو رطل وثلاث بالعراقى والرطل العراقى مائة وثمانية وعشرون درهما) أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط (وهو اللبن المجمد) ولا يجزئ إخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة . والصاع أربعة أمداد ومقدار الصاع بالكيل المصرى قدحان ويجوز إخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما (وهو ما يمحس ثم يطحن) اذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ولو لم يكن متخولا كما يجزئ إخراج الحب بلا تنقية ولا يجزئ في الكفارة اطعام الفقراء خبزا أو اعطاؤهم حبا معيا كالقمح المسوس والمبلول والقديم الذى تغير طعمه ويجب أن لا يكون في الفقراء الذين يطعمهم في الكفارة من هو أصل أو فرع له كأمه وولده ولو لم يجب عليه نفقتهم ولا من تلزمه =

وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة^(١) ، أما اذا تعدد المقتضى في اليوم الواحد فلا تتعدد ولو حصل الموجب الثاني بعد التكفير عن الأول^(٢) فلو وطئ في اليوم الواحد عدة مرات فعليه كفارة واحدة ولو كفر بالعتق أو الاطعام عقب الوطء الأول فلا يلزمه شيء لما بعده وان كان آثما لعدم الامساك الواجب فان عجز عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته الى الميسرة^(٣) .

الأعذار المبيحة للفطر

الأعذار التي تبيح للصائم الفطر كثيرة : منها المرض — فاذا مرض الصائم وخاف بالصوم زيادة المرض أو تأخر البرء أو حصول مشقة شديدة جازله الفطر^(٤)

= نفقته كزوجته وأخته التي لا يعولها غيره سواء كان هو المكفر عن نفسه أو كفر عنه غيره .

(١) الحنفية — قالوا لا تتعدد الكفارة بتعدد ما يقتضيها مطلقا سواء كان التعدد في يوم واحد أو في أيام متعددة وسواء كان في رمضان واحد أو في متعدد من سنين مختلفة إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر عنه ثم فعل ما يوجبها ثانيا فان كان هذا التكرار في يوم واحد كفت كفارة واحدة وان كان التكرار في أيام مختلفة كفر عما بعد الأول الذي كفر عنه بكفارة جديدة وظاهر الرواية يقتضى التفصيل وهو ان وجبت بسبب الجماع تتعدد وإلا فلا تتعدد .

(٢) الحنابلة — قالوا اذا تعدد المقتضى للكفارة في يوم واحد فان كفر عن الأول لزمته كفارة ثانية للموجب الذي وقع بعده وان لم يكفر عن السابق كفته كفارة واحدة عن الجميع .

(٣) الحنابلة — قالوا اذا عجز في وقت وجوبها عن جميع أنواعها سقطت عنه ولو أيسر بعد ذلك .

(٤) الحنابلة — قالوا ليس الفطر في هذه الأحوال ويكره الصوم .

أما اذا غلب على ظنه اهلاكه بسبب الصوم أو الضرر الشديد كتعطيل حاسة من حواسه وجب عليه الفطر فان كان صحيحا وظن بالصوم حصول مرض شديد ففي حكمة تفصيل في المذاهب^(١)، ولا يجب على المريض اذا أراد الفطر أن ينوى به^(٢) الترخص .

ومنها خوف الحامل والمرضع الضرر من الصيام على أنفسهما ولدهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولدهما فقط وفي ذلك تفصيل في المذاهب^(٣) .

(١) الحنابلة — قالوا يسنّ له الفطر كالمريض بالفعل ويكره له الصوم .
الحنفية — قالوا الصحيح اذا غلب على ظنه حصول المرض له لو صام فهو كالمريض فيباح له الفطر .

المالكية — قالوا اذا ظن الصحيح بالصوم هلاكا أو أذى شديدا وجب عليه الفطر كالمريض .

الشافعية — قالوا ان الصحيح اذا ظن بالصوم حصول المرض له فلا يجوز له الفطر .
(٢) الشافعية — قالوا يجب عليه أن ينوى بفطره الترخص وإلا كان آثما .

(٣) المالكية — قالوا الحامل والمرضع سواء أ كانت المرضع أمّا للولد من النسب أم غيرها وهي للظئر، اذا خافتا بالصوم مرضا أو زيادته سواء كان الخوف على أنفسهما ولدهما أو أنفسهما فقط أو ولدهما فقط يجوز لهما المطر وعليهما القضاء ولا فدية على الحامل بخلاف المرضع فعليها الفدية ، أما اذا خافتا بالصوم هلاكا أو ضررا شديدا لأنفسهما أو ولدهما فيجب عليهما الفطر وإنما يباح للرضع الفطر اذا تعين الرضاع عليهما بأن لم تجد مرضعة سواها أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها أما ان وجدت مرضعة غيرها وقبلها الولد فيتعين عليهما الصوم ولا يجوز لهما الفطر بحال من الأحوال ، واذا احتاجت المرضعة الجلدية التي قبلها الولد لأجرة فان كان للولد مال فالأجرة تكون من ماله . وان لم يوجد له مال فالأجرة تكون على الأب لأنها من توابع النقة على الولد والنقة واجبة على أبيه اذا لم يكن له مال . =

= الخنقية — قالوا اذا خافت الحامل أو الموضع الضرر من الصيام جاز لها الفطر سواء كان الخوف على النفس والولد معا أو على النفس فقط أو على الولد فقط، ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون فدية وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء ولا فرق في الموضع بين أن تكون أمًا أو مستأجرة للارضاع وكذا لا فرق بين أن تستعين للارضاع أو لا لأنها إن كانت أمًا فالارضاع واجب عليها ديانة وإن كانت مستأجرة فالارضاع واجب عليها بالعقد فلا يحصى عنه .

الحنابلة — قالوا يباح للحامل والموضع الفطر اذا خافتا الضرر على أنفسهما وولدهما أو على أنفسهما فقط وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية . أما ان خافتا على ولدهما فقط فعليهما القضاء والفدية، والموضع اذا قبل الولد ندى غيرها وقدرت أن تستأجر له أو كان للولد مال يستأجر منه من ترضعه استأجرت له ولا تفطر وحكم المستأجرة للرضاع كحكم الأم فيما تقدم .

الشافعية — قالوا الحامل والموضع اذا خافتا بالصوم ضررا لا يحتمل سواء كان الخوف على أنفسهما وولدهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولدهما فقط وجب عليهما الفطر وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة وعليهما أيضا الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة وهي ما اذا كان الخوف على ولدهما فقط . ولا فرق في الموضع بين أن تكون أمًا للولد أو مستأجرة للرضاع أو متبرعة به وإنما يجب الفطر على الموضع في كل ما تقدم اذا تعينت للارضاع بأن لم توجد مرضعة غيرها . فطرة أو صائمة لا يضرها الصوم فان لم تستعين للارضاع جاز لها الفطر مع الارضاع والصوم مع تركه ولا يجب عليها الفطر ومحل هذا التفصيل في المرضعة المستأجرة اذا كان ذلك الخوف قبل الإجارة . أما بعد الإجارة بأن غلب على ظنها احتياجها للفطر بها . الإجارة فانه يجب عليها الفطر متى خافت الضرر من الصوم ولو لم تستعين للارضاع .

والفدية : هي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء . مقداراً من الطعام يعادل ما يعطى لأحد مساكين الكفارة على التفصيل المتقدم في المذاهب . =

ومنها السفر^(١) بشرط أن يديح قصر الصلاة على ما تقدم تفصيله وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل الى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر^(٢) فان كان السفر لا يديح قصرها لم يحزله الفطر فاذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة^(٣) ويجوز الفطر للمسافر الذي بيت النية بالصوم ولا اثم عليه وعليه القضاء^(٤).

ويندب للمسافر الصوم ان لم يشق عليه لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فان شق عليه كان الفطر أفضل الا اذا أدى الصوم الى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه أو تعطيل منفعة فيكون الفطر واجبا ويحرم الصوم .

(١) الحنابلة — قالوا اذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ولو بعد الزوال سفرا مباحا يديح القصر جاز له الإفطار ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .
(٢) الشافعية — زادوا شرطا ثالثا لجواز الفطر في السفر وهو أن لا يكون الشخص مديما للسفر فان كان مديما له حرم عليه الفطر الا اذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التي تبيح التيمم فيفطر وجوبا .

(٣) الشافعية — قالوا اذا أفطر الصائم الذي أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجبا عليه واذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء وحرم عليه الفطر على كل حال .

(٤) المالكية — قالوا اذا بيت نية الصوم في السفر فأصبح صائما فيه ثم أفطر لزمه القضاء والكفارة سواء أفطر متأولا أو لا .

الحنفية — قالوا يحرم الفطر على من بيت نية الصوم في سفره واذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

(٥) المالكية — قالوا يندب للمسافر الصوم ولو تضرر بأن حصلت له مشقة .

الحنابلة — قالوا يسن للمسافر الفطر ويكره له الصوم ولو لم يجد مشقة لقوله صلى الله عليه وسلم : «ليس من البر الصوم في السفر» .

ومنها الحيض والنفاس ، فلو حاضت أو نفست الصائمة وجب عليها الفطر وحرم الصيام ولو صامت فصومها باطل وعليها القضاء .

فأما الجوع والعطش الشديدان اللذان لا يقدر معهما على الصوم فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر وعليه القضاء .

ومنها كبر السن ، فالشيخ الهرم الفاني الذي لا يقدر على الصوم في جميع فصول السنة يفطر وعليه عن كل يوم فدية^(١) طعام مسكين ، ومثله المريض الذي لا يرجى برؤه ، ولا قضاء عليهما لعدم القدرة . أما من عجز عن الصوم في رمضان ولكن يقدر على قضائه في وقت آخر فإنه يجب عليه القضاء في ذلك الوقت ولا فدية عليه .

ومنها الجنون ، فإذا طرأ على الصائم ولو لحظة لم يجب عليه الصوم ولا يصح وفي وجوب القضاء تفصيل المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا يستحب له الفدية فقط .

(٢) الحنابلة — قالوا من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فعليه الفدية عن كل يوم ثم إن أخرجها فلا قضاء عليه إذا قدر بعد على الصوم . أما إذا لم يخرجها ثم قدر فعليه القضاء .

(٣) الشافعية — قالوا إن كان متعدياً بجنونه بأن تناول ايلاً عامداً شيئاً أزال عقله نهاراً فعليه قضاء ما جئ فيه من الأيام وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا إذا استغرف جنونه جميع اليوم فلا يجب عليه القضاء مطلقاً سواء كان متعدياً أولاً وإن أفاق في جزء من اليوم وجب عليه القضاء .

الحنفية — قالوا إذا استغرف جنونه جميع الشهر فلا يجب عليه القضاء وإلا وجب .

وإذا زال العذر المبيح للأفطار في أثناء النهار كان طهرت الحائض أو أقام المسافر أو بلغ الصبي وجب عليه الإمساك بقية اليوم احتراماً للشهر^(١) .

ما يستحب للصائم

يستحب للصائم أمور : منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب وقبل الصلاة . وينسب أن يكون على رطب فتمر فخلو فاء وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً ثلاثة فاكثراً . ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور كأن يقول : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وعليك توكلت وبك آمنت ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر يا واسع الفضل أغفر لي . الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فافطرت . ومنها السحور على شيء وإن قل ولو جرعة ماء لقوله صلى الله عليه وسلم : « تسحروا فإن في السحور بركة » ويدخل وقته بنصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل بحيث لا يقع في شك في الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . ومنها كف اللسان عن فضول الكلام . وأما كفه عن الحرام كالغيبة والتميمة فواجب في كل زمان ويتأكد في رمضان . ومنها الإكثار من الصدقة والإحسان إلى ذوي الأرحام والفقراء والمساكين . ومنها الإشتغال بالعلم وتلاوة القرآن والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كلما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً . ومنها الاعتكاف وسيأتي بيانه في مبحثه .

= المالكية - قالوا إذا جنّ يوماً كاملاً أو جله سلم في أوله أو لا فعليه القضاء وإن جن نصف اليوم أو أقله ولم يسلم أوله فيهما فعليه القضاء أيضاً وإلا فلا كما تقدم .

(١) المالكية - قالوا لا يجب الإمساك ولا يستحب في هذه الحالة إلا إذا كان العذر الاكراه فانه إذا زال وجب عليه الإمساك وكذا إذا أكل ناسياً ثم تذكر فانه يجب عليه الإمساك أيضاً .

الشافعية - قالوا لا يجب الإمساك في هذه الحالة ولكنه يسنّ .

قضاء رمضان

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه عمدا أو لسبب من الأسباب السابقة فانه يقضى بدل الأيام التي أفطرها في زمن يباح الصوم فيه تطوعا، فلا يجوز القضاء فيما نهى عن صومه كأيام العيد ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر وأيام النذر المعين كأن ينذر صوم عشرة أيام من أول القعدة فلا يجوز قضاء رمضان فيها لتعينا بالنذر كما لا يجوز القضاء في رمضان الحاضر لأنه متعين للأداء فلا يقبل صوما آخر سواه فلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر أو أياما منه قضاء عن رمضان سابق فلا يصح الصوم عن واحد منهما لا عن الحاضر لأنه لم ينو ولا عن الفائت لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر^(١) ويجوز القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعا، ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال فنأفطر رمضان كله وكان ثلاثين يوما ثم ابتداء قضاءه من أول المحرم مثلا فكان تسعة وعشرين يوما وجب عليه أن يصوم يوما آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوما كرمضان الذي أفطره . ويستحب لمن عليه قضاء أن يادر به ليتعجل براءة ذمته وأن يتابعه اذا شرع

(١) الحنفية — قالوا اذا قضى ما فاته من رمضان في الأيام التي نذر صومها صح صيامه عن رمضان وعليه قضاء النذور في أيام أخر وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والمكان والدرهم فيجزئه صيام رجب عن صيام شعبان في النذر وكذلك يجوز تصدق بدرهم بدل آخر في مكان غير المكان الذي عينه في نذره .

الحنابلة — قالوا انها ظاهر عبارة الاقتناع أنه اذا قضى أيام رمضان في أيام النذر المعين اجزأه .

(٢) الحنفية — قالوا من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر صح الصيام ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت لأن الزمن متعين لأداء الحاضر فلا يقبل غيره ولا يلزم فيه تعيين النية كما تقدم في شرائط الصيام .

فيه فاذا أخر القضاء أو فرقه صح ذلك وخالف المندوب إلا أنه يجب عليه القضاء فوراً اذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول فيتعين القضاء فوراً^(١) في هذه الحالة ومن أخر القضاء حتى دخل رمضان الثاني وجب عليه الفدية زيادة عن القضاء وهي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء ومقدارها هو ما يعطى لمسكين واحد في الكفارة كما تقدم في مبحث الكفارات .

وانما تجب الفدية اذا كان متمكناً من القضاء قبل دخول رمضان الثاني وإلا فلا فدية عليه ولا تكرر الفدية بتكرر الأعوام بدون قضاء^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا يجب القضاء فوراً أيضاً اذا كان فطره في رمضان عمداً بدون عذر شرعي .

الحنفية — قالوا يجب قضاء رمضان وجوباً موسعاً بلا تقييد بوقت فلا يأثم بتأخيره الى أن يدخل رمضان الثاني .

(٢) الحنفية — قالوا لا فدية على من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني سواء كان التأخير بعذر أو بغير عذر .

(٣) الشافعية — قالوا تكرر الفدية بتكرر الأعوام .

الاعتكاف

تعريفه

هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص^(١) ، فأركانه ثلاثة . المكث في المسجد . والمسجد . والشخص المعتكف . وله أقسام ، وشروط وفسدات ، ومكروهات ، وآداب .

أقسامه ومدته

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب وهو المنذور ، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه الاعتكاف ؛ وسنة وهو ماعدا ذلك ، وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض تفصيل في المذاهب . وأقل مدته لحظة زمنية^(٢) .

(١) المالكية والشافعية — زادوا في التعريف كلمة (نية) لأن النية ركن عندهم لا شرط فالأركان عندهم أربعة .

(٢) الحنابلة — قالوا يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان وآكده في العشر الأواخر منه .

الشافعية — قالوا ان الاعتكاف سنة مؤكدة في رمضان وغيره وهو في العشر الأواخر منه آكد .

الحنفية — قالوا هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان ومستحب في غيرها فالأقسام عندهم ثلاثة .

المالكية — قالوا هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ويتأكد في رمضان مطلقا وفي العشر الأواخر منه آكد فأقسامه عندهم اثنان : واجب وهو المنذور ، ومستحب وهو ماعداه .

(٣) المالكية — قالوا أقله يوم وليلة على الراجح .

شروطه

وأما شرطه : فمنها الاسلام فلا يصح الاعتكاف من كافر، ومنها التمييز فلا يصح من مجنون ونحوه ولا من صبي غير مميز . أما الصبي المميز فيصح اعتكافه، ومنها وقوعه في المسجد فلا يصح في بيت ونحوه . وفي شروط المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف تفصيل المذاهب . ومنها النية، فلا يصح الاعتكاف بدونها^(٢) .

= الشافعية — قالوا لا بد في مدته من لحظة تزيد من زمن قول ((سبحان الله)).

(١) المالكية — اشترطوا في المسجد أن يكون مباحا لعموم الناس فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ولو كان المعتكف امرأة ولا يصح في الكعبة ولا في مقام الولي .

الحنفية — قالوا يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة (وهو ماله إمام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات الخمس أولا) هذا إذا كان المعتكف رجلا . أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها، ويكره تزيتها اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد سواء أعدت في بيتها مسجدا لها أو اتخذت مكانا خاصا بها للصلاة .

الشافعية — قالوا متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية (أي ليس مشاعا) صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ولو كان المسجد غير جامع أو غير مباح للعموم .

الحنابلة — قالوا يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ولم يشترط للمسجد شروط إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمنا يتخلله فرض تجب فيه الجماعة فلا يصح الاعتكاف حينئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين .

(٢) الشافعية والمالكية — قالوا النية ركن لا شرط كما تقدم ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد ولو حكما فيشمل المتردد في المسجد فتكفي في حال مروره على المعتمد .

ومنها الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس .
وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى على ذلك^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا انخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لا لصحته فلو اعتكف الجنب صح اعتكافه مع الحرمة . أما انخلو من الحيض والنفاس فانه شرط لصحة الاعتكاف الواجب وهو المنذور فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافهما لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ولا يصح الصيام منهما . أما الاعتكاف المسنون فان انخلو من الحيض والنفاس ليس شرطاً لصحته لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .

المالكية — قالوا انخلو من الجنابة ليس شرطاً لصحة الاعتكاف انما هو شرط لحل المكث في المسجد فاذا حصل للعتكف أثناء اعتكافه جنابة بسبب غير مفسد للاعتكاف كالاختلام ولم يكن بالمسجد ماء وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ثم يرجع عقبه فان ترانخى عن العود الى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه إلا اذا تأخر لحاجة من ضرور ياته كقص أطافره أو شاربته فلا يبطل اعتكافه . وأما انخلو من الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقاً . منذورا أو غيره لأن من شروط صحته الصوم . والحيض والنفاس ما نعان من صحة الصوم فاذا حصل للعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف خرجت من المسجد وجوبا ثم تعود اليه عقب انقطاعهما لتتميم اعتكافها التي ترزته أو نوته حين دخولها المسجد فتعتكف في المنذور بقية أبايه وتأتى أيضا ببدل الأيام التي حصل فيها العذر . وأما في التطوع فتكمل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها ولا تقضى بدل أيام العذر .

(٢) المالكية — زادوا في شروط الاعتكاف الصوم سواء كان الاعتكاف منذورا أو تطوعا .

ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ولو كان اعتكافها مندورا .

مفسداته

وأما مفسداته : فمنها الجماع ولو بدون إنزال سواء كان عمدا أو نسيانا^(٢) ليلا أو نهارا . أما دواعي الجماع^(٣) من تقبيل بشهوة ومباشرة ونحوها فانه لا تفسد الاعتكاف إلا بالإنزال ، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة . ولا يفسده إنزال المنى بفكر^(٤) أو نظر أو احتلام .

= الحنفية — زادوا في شروط الاعتكاف الصيام ان كان واجبا . أما التطوع فلا يشترط فيه الصوم .

(١) الشافعية — قالوا اذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها صح وكانت آثمة ويكره اعتكافها ان أذن لها وكانت من ذوات الهيئة .

المالكية — قالوا لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو نتطوع به بدون إذن زوجها اذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء فاذا فعلت ذلك بدون اذنه فهو صحيح وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير ولو أفسده وجب عليها قضاءه ولو كان تطوعا لأنها متعدية بعدم استئذانه ولكن لا تسرع في القضاء إلا باذنه .

(٢) الشافعية — قالوا اذا كان الجماع نسيانا فلا يفسد الاعتكاف .

(٣) المالكية — قالوا مثل الجماع القبلة على الفم ولو لم يقصد المقبل لذة ولم يحدها ولو لم يتزل . أما اللبس والمباشرة فانهما يفسدان بشرط قصد اللذة أو وجدانها وإلا فلا .

(٤) المالكية — قالوا يفسد الاعتكاف بإنزال المنى ، بالفكر والنظر ليلا أو نهارا عمدا أو ناسيا .

الشافعية — قالوا ان كان الإنزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف فانه يفسد الاعتكاف وان لم يكن عادة له فلا يفسده .

ومنها الخروج من المسجد على تفصيل في المذاهب .

(١) الحنفية - قالوا خروج المعتكف من المسجد له حالتان :
 (الحالة الأولى) أن يكون الاعتكاف واجبا بنذر وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من المسجد مطلقا ليلا أو نهارا عمدا أو نسيانا فن خرج بطل اعتكافه إلا بعذر .
 والاعذار التي تبيح للمعتكف اعتكافا واجبا الخروج من المسجد تنقسم الى ثلاثة أقسام : (١) أعذار طبيعية كالبول أو الغائط أو الجنابة بالاحتلام حيث لا يمكنه الانفسال في المسجد ونحو ذلك فإن المعتكف يخرج من المسجد للاغتسال من الجنابة ولقضاء حاجة الانسان بشرط أن لا يمكث خارج المسجد إلا بقدر قضائها .
 (٢) وأعذار شرعية كالخروج لصلاة الجمعة اذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ولا يجوز أن يخرج إلا بقدر ما يدرك به أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر ولا يمكث بعد الفراغ من الصلاة إلا بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا فإن مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه لأن المسجد الثاني محل للاعتكاف إلا أنه يكره له ذلك تنزيها لمخالفته ما التزمه أولا وهو الاعتكاف في المسجد الأول بلا ضرورة .
 (٣) أعذار ضرورية كالخوف على نفسه أو مناعه اذا استمر في هذا المسجد وكذا اذا تهدم المسجد فانه يخرج بشرط أن يذهب الى مسجد آخر فوراً ناويا الاعتكاف فيه . (الحالة الثانية) أن يكون الاعتكاف نفلا وفي هذه الحالة لا بأس من الخروج منه ولو بلا عذر لأنه ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ولا يبطل ما مضى منه فان عاد الى المسجد ثانيا ونوى الاعتكاف كان له أجره . أما اذا خرج من المسجد في الاعتكاف الواجب بلا عذر اثم وبطل ما فعل منه .

المالكية - قالوا اذا خرج المعتكف من المسجد فان كان خروجه لقضاء مصلحة لا بد منها كشرء طعام أو شراب له أو ليتطهر أو ليتبول مثلاً فلا يبطل اعتكافه . وأما اذا خرج لغير حاجياته الضرورية كأن خرج لعبادة مريض أو لصلاة الجمعة حيث كان المسجد الذي يعتكف فيه ليس فيه جمعة أو خرج لأداء شهادة -

= أول تشييع جنازة ولو كانت جنازة أحد والديه فإن اعتكافه يبطل وإن كان الخروج واجبا كما في الجمعة فإن مكث بالمسجد ولم يخرج لها كان آثما وصح اعتكافه لأن ترك الجمعة واحدة ليس من الكبائر والاعتكاف لا يبطل إلا بارتكاب كبيرة على المشهور، وليس من الخروج المبطل لاعتكافه ما إذا خرج لعذر كحيض أو نفاس كما تقدم .

وأما إذا صادف المعتكف أثناء اعتكافه زمن لا يصح فيه الصوم كأيام العيد فإنه يجب عليه البقاء بالمسجد ولا يجوز له الخروج على الراجح فإذا انتهى العيد أتم ما بقي من أيام الاعتكاف الذي نذر أو نواه تطوعا .

الحنابلة — قالوا يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد عمدا لا سهوا إلا لحاجة لا بد له منها كبول وقئ غلب عليه وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه والطهارة عن الأحداث كغسل الجنابة والوضوء وله أن يتوضأ في المسجد ويغتسل إذا لم يضر ذلك بالمسجد أو بالناس ، وإذا خرج المعتكف لشيء من ذلك فله أن يمشي على حسب عادته بدون إسراع وكذلك يجوز له الخروج لياقن بطعامه وشرابه إذا لم يوجد من يحضرهما له ويخرج أيضا للجمعة إن كانت واجبة عليه ولا يبطل اعتكافه بذلك لأنه خروج واجب وله أن يذهب لها مبكرا وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها بدون كراهة لأن المسجد الثاني صالح للاعتكاف ولكن يستحب له المسارعة بالرجوع إلى المسجد الأول ليم اعتكافه به ، وعلى الإجمال لا يبطل الاعتكاف بالخروج لعذر شرعي أو طبعي .

الشافعية — قالوا الخروج من المسجد بلا عذر يبطل الاعتكاف والأعذار المبيحة للخروج تكون طبيعية كقضاء الحاجة من بول وغائط وتكون ضرورية كأنهدام حيطان المسجد فإنه إن خرج إلى مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه وإنما يبطل الاعتكاف بالمفسد إذا فعله المعتكف عامدا مختارا عالمًا بالتحريم فإن فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا جهلا يعذر به شرعا كأن كان قريب عهد بالاسلام =

ومنها الرقة، فإذا آرتد المعتكف بطل اعتكافه ثم إن عاد للإسلام فلا يجب عليه قضاؤه ترغيباً له في الإسلام^(١) .
وهناك مفسدات أخرى مفصلة في المذاهب^(٢) .

= لم يبطل اعتكافه ومن خرج لعذر مقبول شرعاً لا ينقطع ثواب اعتكافه بالمدة التي خرج فيها ولا يلزمه تجديد نيته عند العود لكن يجب قضاء المدة التي مضت خارج المسجد إلا الزمن الذي يقضى فيه حاجته من تبرز ونحوه مما لم يطل عادة فانه لا يقضيه . وهذا اذا كان الاعتكاف واجبا متتابعاً بأن نذر اعتكاف أيام متتابعة . أما الاعتكاف المنذور المطلق أو المقيّد بمدة لا يشترط فيها التتابع فانه يجوز له الخروج من المسجد فيهما ولو لغير عذر لكن ينقطع اعتكافه بخروجه ويحدّد النية عند عودته إلا اذا عزم على العود فيهما أو كان خروجه لنحو تبرز فانه لا يحتاج الى تجديدها ومثل ذلك الاعتكاف المندوب . أما بول المعتكف في إناء في المسجد فهو حرام وإن لم يبطل اعتكافه .

(١) الحنابلة — قالوا اذا عاد للإسلام بعد الرقة وجب عليه القضاء .

(٢) المالكية — قالوا من المفسدات أن يأكل أو يشرب نهراً عمداً فاذا أكل أو شرب نهراً عمداً بطل اعتكافه ووجب عليه ابتداءه من أوله سواء كان الاعتكاف واجباً أو غيره ولا يبنى على ما تقدّم منه . وأما اذا أكل أو شرب ناسياً فلا يجب عليه ابتداءه بل يبنى على ما تقدّم منه ويقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر واو كان الاعتكاف تطوعاً، ومنها تناول المسكر المحرم ايلاً ولو أفاق قبل الفجر وكذلك تعاطى المخدر اذا خذّره بالفعل فحق تعاطى شيئاً من ذلك بطل اعتكافه وابتدأه من أوله ؛ ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم كالغيبة والميعة على أحد قولين مشهورين، والقول الآخر هو أن ارتكاب الكبائر لا يبطله وقد تقدّمت الإشارة الى ذلك ؛ ومنها الجنون والإغماء فاذا جن المعتكف أو أغمى عليه فان كان ذلك =

= مبطلا للصوم كما تقدم بطل اعتكافه ولكنه لا يتبدئه من أوله بعد زوالها بل يبنى على ما تقدم منه ويقضى بدل الأيام التي حصلها فيها ان كان الاعتكاف واجبا كما تقدم في الحيض والنفاس ؛ ومنها الحيض والنفاس كما تقدم في الشروط .

الحنفية — قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالإغماء اذا استمر أياما ومثله الجنون .
وأما السكر ليلا فلا يفسده وكذلك لا يفسد بالسباب والجلد ونحوهما من المعاصي .
وأما الحيض والنفاس فقد تقدم أن الخلو منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب وحل الاعتكاف غير الواجب فاذا طرأ أحدهما على المعتكف اعتكافا واجبا ففسد اعتكافه . واذا فسد الاعتكاف فان كان فسادة بالردة فلا قضاء بعد الاسلام كما تقدم وان فسد بغيرها فان كان الاعتكاف معينا كما اذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة قضى بدل الأيام التي حصل فيها المفسد ولا يستأنف الاعتكاف من أوله وإن كان غير معين استأنف الاعتكاف ولا يعتد بما تقدم منه على وجود المفسد .

الحنابلة — قالوا من مفسدات الاعتكاف أيضا سكر المعتكف ولو ليلا .
أما ان شرب مسكرا ولم يسكر أو ارتكب كبيرة فلا يفسد اعتكافه . ومنها الحيض والنفاس فاذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها ولكنها بعد زوال المانع تبني على ما تقدم منه لأنها معذورة بخلاف السكران فانه لا يبنى بعد زوال السكر ويتبدى اعتكافه من أوله . ولا يبطل الاعتكاف بالإغماء ، ومن المفسدات أن ينوى الخروج من الاعتكاف وإن لم يخرج بالفعل .

الشافعية — قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالسكر والجنون ان حصل بسبب تعديه ، وبالحيض والنفاس اذا كانت المدة المنذورة تخلو في الغالب عنهما بأن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيض وتسعة أشهر فأقل في النفاس . أما اذا كانت المدة لا تخلو في الغالب عنهما بأن كانت تزيد على ما ذكر فلا يفسد بالحيض ولا بالنفاس كما لا يفسد بارتكاب كبيرة كالغيبة ولا بالثتم .

مكروهات الاعتكاف وآدابه

وأما مكروهاته وآدابه، ففيها تفصيل في المذاهب ^(١).

(١) المالكية — قالوا مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد على شهر ، ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه كرجبته وفنائه أما إذا أكل بعيدا من المسجد فإن اعتكافه يبطل ، ومنها أن لا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفيهِ من أكل أو شرب ولباس ، ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لا بد منها إذا كان بذلك المنزل زوجته أو أمته لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف فإن كان منزله بعيدا من المسجد بطل اعتكافه بالخروج اليه ، ومنها الاشتغال حال الاعتكاف بتعلم العلم أو تعليمه لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس وذلك يحصل غالبا بالذكر والصلاة ويستثنى من ذلك العلم العيني فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف ، ومنها الاشتغال بالكتابة إن كانت كثيرة ولم يكن مضطرا لها لتحصيل قوته وإلا فلا كراهة ، ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك كزيادة مريض بالمسجد وصلاة على جنازة به ، ومنها صعوده منارة أو سطحا للأذان .

وأما آدابه ، فمنها أن يستصحب ثوبا غير الذي عليه لأنه ربما احتاج له ، ومنها مكثه في مسجد اعتكافه ليلة العيد إذا اتصل انتهاء اعتكافه بها ليخرج من المسجد إلى مصلى العيد فتصل عبادة بعبادة ، ومنها مكثه بمؤخر المسجد ليعبد عن يشغله بالكلام معه ، ومنها إيقاعه برمضان ، ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لاكتماس ليلة القدر فإنها تغلب فيها ، ومنها أن لا ينقص اعتكافه عنه عشرة أيام .

الحنفية — قالوا يكره تحريما فيه أمور : منها الصمت إذا اعتقد أنه قرينة . أما إذا لم يعتقد ذلك فلا يكره والصمت عن معاصي اللسان من أعظم العبادات ، ومنها إحضار سلعة في المسجد للبيع . أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لعياله بدون إحضار السلعة بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز .

= وأما آدابه، فمنها أن لا يتكلم إلا بخير وأن يختار أفضل المساجد وهى المسجد الحرام ثم الحرم النبوى ثم المسجد الأقصى لمن كان مقيا هناك ثم المسجد الجامع ويلازم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية - قالوا من مكروهات الاعتكاف الجمجمة والفصد اذا أمن تلويث المسجد وإلا حرم، ومنها الاثثار من العمل بصناعته فى المسجد . أما اذا لم يكثر ذلك فلا يكره فمن خاطأ أو نسج خوفا قليلا فلا يكره .

وأما آدابه ، فمنها أن يشتغل بطاعة الله تعالى كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم لأن ذلك طاعة ويسن له الصيام وأن يكون فى المسجد الجامع وأفضل المساجد لذلك المسجد الحرام ثم المسجد النبوى ثم المسجد الأقصى . وأن لا يتكلم إلا بخير فلا يتسم ولا ينطق بلغو الكلام .

الحنابلة - قالوا يكره للعتكف الصمت الى الليل واذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به .

وأما آدابه، فمنها أن يسغل وقته بطاعة الله تعالى كقراءة القرآن والذكر والصلاه وأن يجتنب ما لا يعنيه .

كتاب الزكاة

تعريفها

هى لغة التطهير والبراءة قال تعالى : ﴿قد أفلح من زكاه﴾ أى طهرها من الأذى ، ويقال زكا الزرع اذا نما وزاد ، وشرعا تملك^(١) مال مخصوص لمستحقه بشروط مخصوصة ، وسيأتى بيان ذلك .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمس وفرض عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية :

وقد فرضت فى السنة الثانية من الهجرة وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة .
أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿وآتوا الزكاة﴾ .
وقال تعالى : ﴿وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ . وقال النبى صلى الله عليه وسلم : «بنى الاسلام على خمس» الحديث : فذكر منها وإيتاء الزكاة . وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة كما تقدم .

شروطها

يشتط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على الصبي؁ ومنها العقل فلا تجب على المجنون . وتجب الزكاة فى مال كل منهما ويجب على الولى إخراجها منه^(٢) .

(١) الحنابلة — قالوا الزكاة حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص .

(٢) الحنفية — قالوا لا تجب الزكاة فى مال الصبي؁ والمجنون ولا يطالب وليهما بإخراجها من مالها لأنها عبادة محضة والصبي والمجنون لا يتخاطبان بها وإنما =

ومنها الإسلام فلا تجب على كافر سواء كان أصليا أو مرتدًا^(٢) وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى زمن ردته .

وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها أيضا لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية والنية لا تصح من الكافر^(٣) .
ومنها الملك التام وفيه تفصيل المذاهب^(٤) .

= وجب في مالها الغرامات والتفقات لأنهما من حقوق العباد ووجب في مالها العشر وصدقة الفطر لأن فيهما معنى المؤنة فالتحقا بحقوق العباد وحكم المعتوه كحكم الصبي^(٥) فلا تجب الزكاة في ماله .

(١) المالكية — قالوا الإسلام شرط للصحة لا للوجوب فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام لقوله تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن يتنخوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ ولا فرق بين الكافر الأصلي والمترد .

(٢) الشافعية — قالوا تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا على عوده الى الإسلام فان عاد اليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ ولو أخرجها حال ردته أجزأت وتجزئه النية في هذه الحالة لأنها للتمييز لا للعبادة . أما اذا مات على ردته ولم يسلم فقد تبين أن المال خرج عن ملكه وصار فيئا فلا زكاة .

(٣) الشافعية — قالوا تصح النية من المرتد لأنها للتمييز كما تقدم .

(٤) الحنفية — قالوا الملك التام أن يكون المال مملوكا في اليد فلو ملك شيئا لم يقبضه فلا تجب فيه الزكاة كصداق المرأة قبل قبضه فلا زكاة عليها فيه وكذلك لا زكاة على من قبض مالا ولم يكن ملكا له كالمدين الذي في يده مال الغير . أما مال العبد المكاتب فإنه وإن كان مملوكا له ملكا غير تام إلا أنه خارج بقيد الحرية الآتى .

= وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له وهو خارج أيضا بقييد الحرية ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك فيه ولا في الزرع النابت بأرض مباحة لعدم الملك أيضا .

المالكية — قالوا الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف فيما ملك فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال لأن ملكه غير تام ولو كان مكاتباً لأن تصرفه ربما أدى الى محضه عن أداء دين الكتابة فيرجع رقيقاً وكذلك لا زكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له كالمرتهن . وأما المرأة فصدقتها مملوك لها ملكاً تاماً إلا أنها لا تزكية حال وجوده بيد الزوج وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضى عليه حول عندها بعد قبضه . وأما المدين الذي بيده مال غيره وكان عيناً فإن كان عنده ما يمكنه أن يوفى الدين منه من عقار وغيره وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه حول لأنه بالقدرة على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكاً له أما إذا كان المال الذي عنده حرثاً أو ماشية أو معدناً فإن الدين لا يسقط زكاته ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفى به الدين، ولا زكاة في مال مباح لعموم الناس كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد فيكون الزرع لمن أخذه ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير معينين كالفقراء أو على معينين فتجب زكاته على ملك الواقف لأن الوقف لا يخرج العين عن الملك فلو وقف بستاناً ليوزع ثمره على الفقراء أو على معينين كبنى فلان وجب عليه أن يزكى ثمره متى خرج منه نصاب فإن خرج منه أقل من نصاب فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكل النصاب فتجب عليه زكاة الجميع .

الشافعية — قالوا اشتراط الملك التام يخرج الرقيق والمكاتب فلا زكاة عليهما أما الأول فلا أنه لا يملك . وأما الثاني فلا أن ملكه ضعيف وكذلك يخرج المال المباح لعموم الناس كزرع نبت بفلاة وحده بدون أن يستتبه أحد فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له ونخرج أيضاً المال الموقوف على غير معين فلا تجب الزكاة =

ومنها حولان الحول القمري على ملك النصاب وفيه تفصيل المذاهب^(١).

= فيه كما اذا وقف بستانا على مسجد أو رباط أو جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه . أما اذا أجزت الأرض وزرعت فيجب على المستأجر الزكاة مع أجرة الأرض ، وكذلك الموقوف على معين تجب الزكاة فيه . وأما صدق المرأة اذا كان بيد زوجها فهو من قبيل الدين وسيأتى أن زكاته واجبة وانما تخرج بعد قبضه . وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكاه اذا حال عليه الحول وهو في ملكه لأنه ملكه بالاستقراض ملكا تاما .

الحنابلة — قالوا الملك التام هو أن يكون المال بيده لم يتعلق به حق للغير ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ولا فيما هو موقوف على غير معين كالمساكين أو على مسجد ومدرسة ونحوها . أما الوقف على معين فتجب فيه الزكاة فمن وقف أرضا أو شجرا على معين فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت نصابا . أما صدق المرأة فهو من قبيل الدين وسيأتى حكمه وحكم المال الذي استدانه شخص من غيره . أما العبد فلا زكاة عليه وسيأتى الكلام فيه عن ذكر شرط الحرية .

(١) الحنفية — قالوا يشترط كمال النصاب في طرفي الحول سواء بقي في أثناءه أولا فاذا ملك نصابا كاملا في أول الحول ثم بقي كاملا حتى حال الحول وجبت الزكاة، فان نقص في أثناء الحول ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضا . أما اذا استمر ناقصا حتى فرغ الحول فلا تجب فيه الزكاة ومن ملك نصابا في أول الحول ثم استفاد مالا في أثناء الحول يضم الى أصل المال وتجب فيه الزكاة اذا بلغ المجموع نصابا وكان المال المستفاد من جنس المال الذي معه، وانما يشترط حولان الحول في غير زكاة الزرع والثمار . أما زكاتها فلا يشترط فيها ذلك .

المالكية — قالوا حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والحرث (الزرع والثمار) أما هي فتجب فيها الزكاة ولو لم يحل عليها الحول كما =

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصاباً فلا تجب الزكاة إلا على مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة) . ويختلف النصاب باختلاف المال المزكى وسيأتى بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة ، ومنها الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً ، ومنها فراغ المال من

= يأتي تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة ، وإذا ملك نصاباً من الذهب أو الفضة في أول الحول ثم نقص في أثناءه ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول فتجب عليه الزكاة لأن حول الربح حول أصله وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم آتجر فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .

الحنابلة — قالوا يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ولو تقريباً فتجب الزكاة مع نقص الحول نصف يوم وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض التجارة . أما في غيرها كالثمار والمعادن والركاز فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول ، ولا بد من حولان الحول بتمامه ولو تقريباً على النصاب فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم آتجر فيه فربح ما يكمل النصاب فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام . أما إذا ملك في أول الحول نصاباً ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالاتجار فيه فإنه يضم إلى المال الذي عنده ويذكر الجميع على حول الأصل لأن حول الربح حول أصله متى كان الأصل نصاباً .

الشافعية — قالوا حولان : الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد فلو نقص الحول ولو لحظة فلا زكاة ؛ وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب والمعدن والركاز وربح التجارة لأن ربح التجارة يزكى على حول أصل بشرط أن يكون الأصل نصاباً فإن كان أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالربح فالحول من حين التمام ولو كان النصاب كاملاً في أول الحول ثم نقص في أثناءه ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام .

الدين فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل في المذاهب^(١) .

(١) الشافعية — قالوا لا يشترط فراغ المال من الدين فمن كان عليه دين وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

الحنفية — قالوا ينقسم الدين بالنسبة لذلك الى ثلاثة أقسام : (الأول) أن يكون ديناً خالصاً للعباد . (الثاني) أن يكون ديناً لله تعالى : لكن له مطالب من جهة العباد كدين الزكاة والمطالب هو الامام في الأموال الظاهرة (وهي السوائم وما يخرج من الأرض) أو نائب الامام في الأموال الباطنة (وهي أموال التجارة كالذهب والفضة) ونائب الامام هم الملاك لأن الامام كان يأخذها الى زمن عثمان رضى الله عنه فتموضها عثمان الى أربابها في الأموال الباطنة . (الثالث) أن يكون ديناً خالصاً لله تعالى ليس له مطالب من جهة العباد كديون الله تعالى الخالصة من نذور وكفارات وصدقة فطر ونفقة حج .

فالدين الذى يمنع وجوب الزكاة هو دين القسمين الأولين فاذا ملك شخص نصاب الزكاة ثم حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ثم حال عليه حول آخر فانه لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثانى لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب وكذا لو ملك مالا وكان عليه دين لشخص آخر لا فرق بين أن يكون الدين قرضاً أو ثمن مبيع أو نقوداً أو مكيلاً أو موزوناً أو حيواناً أو غيره والدين المذكور يمنع وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الزروع والثمار (العشر والخراج) . أما القسم الثالث فانه لا يمنع وجوب الزكاة .

المالكية — قالوا من كان عليه دين ينقص النصاب وليس عنده ما يفي به من غير مال الزكاة مما لا يحتاج اليه في ضرورياته كدار السكنى فلا تجب عليه الزكاة في المال الذى عنده ، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة اذا لم يكونا من معدن أو ركاز . أما المشايخ والحرث فتجب زكاتهما ولو مع الدين وكذا المعدن والركاز . =

ولا تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة، وكذا لا تجب في الجواهر كالؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقا سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا^(١)، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة سواء أكان مالهما من أهل العلم أم لا^(٢).

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : (الأول) النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) . والمراد بها الأهلية فلا زكاة في الوحشية ولا في المتولد بين وحشى وأهلى سواء أكانت الأم أهلية أم لا والمراد بالبقر ما يشمل الجوامس وبالغنم ما يشمل

= الحنابلة — قالوا لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ولو كان الدين من غير جنس المال المزكى ولو كان دين خراج أو حصاد أو أجرة أرض وحرث، ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة كالنقد وقيم عروض التجارة والمعدن . والأموال الظاهرة كالماشى والحبوب والثمار . فمن كان عنده مال وجبت زكاته وعليه دين فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولا ثم يزكى الباقي إن بلغ نصابا .

(١) الحنفية — قالوا آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع كالصبغة تجب فيها الزكاة وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا كتب العلم إذا كان مالهما من أهل العلم فلا تجب فيها الزكاة وإلا وجبت .

(٣) الحنفية — قالوا المتولد بين وحشى وأهلى ينظر فيه للأم فإن كانت أهلية ففيها الزكاة وإلا فلا زكاة فيها .

الحنابلة — قالوا تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .

المعز . ولا زكاة في غير ما يبناه من الحيوان فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها إلا اذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الا ترى بيانها . (الثاني) الذهب والفضة ولو غير مضروبين . (الثالث) عروض التجارة . (الرابع) المعدن والركاز . (الخامس) الزروع والثمار ولا زكاة فيما عدا هذه الانواع الخمسة .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون سائمة ^(١) وأن تبلغ نصابا وفي بيان السائمة تفصيل المذاهب . أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتي : ^(٢)

(١) المالكية — قالوا لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم فتجب الزكاة فيها متى بلغت نصابا سواء أكانت سائمة أم معلوفة ولو في جميع السنة وسواء أكانت حاملية أم غير حاملية .

(٢) الحنابلة — قالوا السائمة هي التي تكتفى برعى الكلاء المباح في أكثر السنة على الأقل ويشترط أن تكون مقصودة للدر أو النسل أو التسمين فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ولو اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها ولا يشترط أن ترسل للرعى فلورعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحول بدون أن يقصد مالكمها ذلك وجبت فيها الزكاة .

الشافعية — قالوا السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها العالم بأنه مالك لها أو نائبه لرعى الكلاء المباح كل الحول ومثل الكلاء المباح الكلاء المملوك اذا كانت قيمته يسيرة ولا يضر علفها بشئ يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين كيوم أو يومين اذا لم يقصد بذلك العلف اليسير قطع السوم .

فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة كأن سامت بنفسها أو أسامها غير مالكمها أو نائبه أو علفت قدرا لا تعيش بدونه ، وكذا لو علفت بشئ تعيش بدونه بضرر بين أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم أو ورثها ولم =

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس فاذا بلغت فيها شاة من الضأن أو المعز كما يأتي بيانه وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياه فان بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فاذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون فاذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان فاذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون^(١) فاذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت

= يعلم بانتقال الملك إليه فلا زكاة فيها في كل هذه الأحوال كما لا زكاة في السائمة المستكلمة للشروط اذا قصدت للعمل .

الحنفية — قالوا السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة لقصد الدر أو النسل أو السمن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها فلا بد من أن يقصد صاحبها إسامتها لذلك . فان قصد إسامتها للذبح أو الحمل أو الركوب أو للحرث فلا زكاة فيها أصلا . وإن أسامها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها، وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها كما لا تجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد من مالكمها .

المالكية — لم يحددوا السائمة لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا اذا بلغت الإبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خير الساعي بين ان يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين اذا وجد الصنفان عند المزكي أو فقدا . أما اذا وجد أحدهما فقط فانه يتعين الإخراج منه ولا يكلف رب المال بإخراج الصنف المفقود اذا رأى الساعي ذلك .

الحنفية — قالوا اذا زاد العدد على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة وكانت زكاة ما زاد كزكاة النصاب الأول فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع =

لبون وفي كل خمسين حقة ففى مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفى مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفى مائة وخمسين ثلاث حقاق وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فعشرة .

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه مثلا الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضا فلا شىء عليه فى مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا . وبنت المخاض هى ما بلغت من الإبل سنة ودخلت فى الثانية . وبنت اللبون ما أتمت ستين ودخلت فى الثالثة . والحقة ما أتمت ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . والجذعة ما أتمت أربع سنين ودخلت فى الخامسة .^(١)

= الحقتين الى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفى مائة وخمسين ثلاث حقاق ثم تجب فى كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة الى مائة وأربع وسبعين وفى مائة وخمس وسبعين ثلاث حقاق وبنت مخاض وفى مائة وست وثمانين ثلاث حقاق وبنت لبون وفى مائة وست وتسعين أربع حقاق الى مائتين وفى مائتين يخير المتصدق بين أربع حقاق أو خمس بنات لبون ثم تستأنف الفريضة كما تستأنف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين بمعنى أنه يجب فى كل خمس تزيد على مائتين شاة مضافة الى ما وجب فى ذمته الى مائتين وأربع وعشرين فاذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض مع الأربع حقاق أو الخمس بنات اللبون الى مائتين وست وثلاثين ففيها بنت لبون مع ما وجب فى المائتين الى مائتين وخمس وأربعين فاذا بلغت مائتين وستا وأربعين ففيها خمس حقاق الى مائتين وخمسين فاذا زادت فعل فى الخمسين الزائدة مثل ما تقدم وهكذا .

(١) الحنابلة - اكتبوا فى تعريف الأصناف المذكورة بتمام سنها ولم يذكروا الدخول فى السنة التى بعده فمثلا بنت المخاض ما كان سنها سنة كاملة وهكذا .

أما الشاة المجزئة وبيان نوعها ففى ذلك تفصيل المذاهب .

(١) الحنفية — قالوا الشاة التى تجزئ فى الزكاة ما أتمت سنة ودخلت فى الثانية معزاً كانت أو ضأناً . ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ولو كانت الإبل المزكاة معيبة .

الحنابلة — قالوا الشاة التى تجزئ فى الزكاة إن كانت من الضأن فيشترط أن تم ستة أشهر وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة ؛ ويجب أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التى تمنع من إجزائها فى الأضحية إلا أنه إذا كانت الإبل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص قيمة الإبل المريضة عن الإبل الصحيحة مثلاً إذا كان عند الشخص خمس من الإبل تساوى لمرضاها ثمانين جنيهاً ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها مائة فيكون نقص المريضة عن الصحيحة الخمس فلو كانت الشاة التى تخرج عن الإبل الصحيحة تساوى خمساً فالتى تخرج عن الإبل المريضة شاة صحيحة تساوى أربعاً فقط .

الشافعية — قالوا الشاة التى تجزئ فى الزكاة إن كانت ضأناً وجب أن تم سنة إلا إذا أسقطت مقدم أسنانها بعد مضى ستة أشهر من ولادتها فإنها تجزئ وإن لم تم الحول وإن كانت من المعز فيشترط أن تم ستين وتدخل فى الثالثة ولا بد فى كل منها من السلامة وإن كانت الإبل التى يخرج زكاتها معيبة .

المالكية — قالوا الشاة التى يجزئ إخراجها فى الزكاة لا بد أن تكون أوفت سنة تامة سواء كانت من الضأن أو المعز إلا أنه فى إخراج الواجب من أى الصنفين تفصيل يتلخص فيما يأتى :

يتعين إخراج الشاة من الضأن إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ولو كانت غنم المزكى بخلاف ذلك فإن كان أكثر الغنم فى بلد المزكى هو المعز فالواجب إخراج الشاة منه إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن فيكفيه ذلك ويحبر الساعى على قبوله فإن تساوى الضأن والمعز فى البلد خير الساعى فى أخذ الشاة من الضأن أو المعز . =

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون فاذا بلغتها ففيها تبيع أو تبعة^(١) فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة^(٢) فاذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبعة وفي كل أربعين مسنة ففي الستين تبيعان أو تبيعتان وفي السبعين مسنة وتبيع وفي الثمانين مستان وفي التسعين ثلاثة أتبة وفي المائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مستان وتبيع وفي مائة وعشرين الواجب أربعة أتبة أو ثلاث مسنات^(٣) وهكذا وما بين الفريضتين معفو عنه ولا زكاة فيه^(٤) والتبيع ما أوفى سنة ودخل في الثانية^(٥) والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة^(٦).

= ويجب أن تكون الشاة التي يفرجها سليمة من العيوب فلا يجزئ لإخراج المعيبة إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للفقراء لكثرة لحمها مثلا فيجزئ لإخراجها لكن لا يجر المالك على دفعها .

(١) الشافعية والمالكية — قالوا الواجب في الثلاثين من البقر تبيع والتبعة أفضل فيجزئ لإخراجها بالأولى .

(٢) الحنفية — قالوا الذكر والأثني سواء فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن أو مسنة .

(٣) المالكية — قالوا في مائة وعشرين أربعة أتبة أو ثلاث مسنة يخير أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان أو فقدا معا فاذا وجد أحدهما فقط عند المالك تعين الأخذ منه وليس لأخذ الزكاة جبره على شراء الصنف الآخر .

(٤) الحنفية — قالوا ما بين الفريضتين عفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين فإنه تجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهكذا إلى الستين .

(٥) المالكية — قالوا التبيع هو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة .

(٦) المالكية — قالوا المسنة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسَّن الذي تقدّم بيانه إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنًا تعين الإخراج منها وإن كانت معزًا فالإخراج من المعز وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزًا فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن وعشرون من المعز خير الساعي في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء . فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وفي أربع مائة شاة أربع شياه وما زاد ففي كل مائة شاة وما بين الفريضتين معفو عنه فلا زكاة فيه .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالًا وهو الدينار^(٢) ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيها مصريًا ونصفًا وربعا وثمنا وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧,٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنه الإنجليزي اثنا عشر جنيها وثمان جنيه إنجليزي ، وقيمة النصاب بالبنو خمسة عشر بنو وخمسا خمس ، وقيمة النصاب من الحجر خمسة وعشرون مجرا وثمانية أوساع .

(١) الشافعية — قالوا يجوز إخراج الضأن عن المعز وعكسه مع رعاية القيمة فلو كانت غنمه كلها ضأنًا وأراد أن يخرج ثلثه من المعز أجزاء ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوى قيمة الجذعة من الضأن وهكذا .

الحنابلة — قالوا يجوز إخراج الواحدة من المعز عن الضأن بشرط أن يكون سنهما حولًا كما تجزئ الشاة من الضأن عن أربعين من المعز بشرط أن لا ينقص سنهما عن ستة أشهر كما تقدّم .

(٢) الحنابلة — قالوا الدينار أصغر من المثلقال فالنصاب بالدينارين خمسة وعشرون دينارًا وسبعة دینار وتسع دینار .

وقيمة النصاب من البندق خمسة وعشرون بندقيا ونصف بندق . ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة ونصاب الفضة مائتا درهم وتساوى بالريال المصرى ستة وعشرين ريالا مصريا وتسعة قروش وثلاثي قروش ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشا وثلاثين فمن ملك نصابا منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضرويين أو غير مضرويين . وهذا في غير الحلّى . أما الحلّى ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) المالكية — قالوا الحلّى المباح كالسوار للمرأة وقبضة السيف المعدّ للجهاد والسنّ والأنف للرجل لا زكاة فيه إلا في الأحوال الآتية : (أولا) أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده الى ما كان عليه إلا بسبكه مرة أخرى . (ثانيا) أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ولكن لم ينو مالكة إصلاحه . (ثالثا) أن يكون معدّا لنوائب الدهر وحوادثه لا للاستعمال . (رابعا) أن يكون معدّا لمن سيوجد للمالك من زوجة وبنت مثلا . (خامسا) أن يكون معدّا لصداق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده . (سادسا) أن ينوى به التجارة ففى جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة . وأما الحلّى المحترّم كالأواني والمرود والمكحلة فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل والمعتبر في زكاة الحلّى الوزن لا القيمة .

الحنفية — قالوا الزكاة واجبة في الحلّى سواء كان للرجال أو للنساء تبرّا كان أو سبيكة آنية كان أو غيرها ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة .

الحنابلة — قالوا لا زكاة في الحلّى المباح المعدّ للاستعمال أو الإعارة لمن يباح له استعماله فان كان غير معدّا للاستعمال فتجب زكاته اذا بلغ النصاب من جهة الوزن فاذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن لا تجب فيه الزكاة . أما الحلّى المحترّم فتجب فيه الزكاة كما تجب في آنية الذهب والفضة البالغة نصابا وزنا واذا انكسر الحلّى فان أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة وإن لم يمكن =

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصابا وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة
ففى زكاته تفصيل فى المذاهب .^(١)

= فإن كان يحتاج فى إصلاحه الى صوغ وجبت فيه الزكاة . وإن لم يحتاج الى صوغ
ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية — قالوا لا تجب الزكاة فى الحلّى المباح الذى حال عليه الحول مع
ماله العالم به . أما اذا لم يعلم بملكه كأن يرث حلّا يبلغ نصابا ومضى عليه الحول
بدون أن يعلم بانتقال الملك اليه فانه تجب عليه زكاته . أما الحلّى المحترّم كالذهب
للرجل فانه تجب فيه الزكاة ومثله حلّى المرأة اذا كان فيه اسراف تخلخل المرأة اذا
بلغ مائتى مثقال فانه تجب فيه الزكاة أيضا كما تجب فى آنية الذهب والفضة وتجب
الزكاة فى فلادة المرأة المأخوذة من الذهب اذا لم تكن لها عروة من ذهب أو نحاس
فان كان لها عروة منهما فلا زكاة فيها ويعتبر فى زكاة الحلّى الوزن دون القيمة واذا
انكسر الحلّى لم تجب زكاته اذا قصد إصلاحه وكان إصلاحه ممكنا بلا صياغة
وإلا وجبت .

(١) الحنفية — قالوا ينقسم الدين الى ثلاثة أقسام : قوى ومتوسط وضعيف
فالقوى هو دين القرض والتجارة اذا كان على معترف به ولو مفلسا . والمتوسط هو
ما ليس دين تجارة كثمن دار السكنى وثيابه المحتاج اليها اذا باعها ونحو ذلك مما
تتعلق به حاجته الأصلية كطعامه وشرابه . والضعيف هو ما كان فى مقابل شىء غير
المال كدين المهر فانه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته وكدين الخلع بأن
خالعها على مال وبقي دين فى ذمته فان هذا الدين لم يكن بدل شىء أخذه منها ومثله
دين الوصية ونحوه فأما الدين القوى فانه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه
إن كان يساوى أربعين درهما فكلما قبض أربعين درهما وجب عليه أن يخرج زكاته
درهما واحدا ولا يجب عليه إنخراج شىء اذا قبض أقل من الأربعين سواء قبض أقل =

= منها ابتداء بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً أو قبض في الأول أربعين ثم قبض أقل منها بعد ذلك فإنه لا تجب عليه الزكاة في كل حال إلا في الأربعين الكاملة لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً ثم حال عليها ثلاثة أحوال فقبض منها مائتين وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوى على الأربعين أربع مرات وذلك يساوى مائة وستين درهماً فيخرج عنها أربعة دراهم وهى زكاة السنة الثانية فيبقى مائة وستة وثمانون درهماً تحتوى أيضاً على الأربعين أربع مرات فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع دراهم أيضاً ولا شيء عليه فيما زاد عن ذلك ويعتبر حولان الحول في الدين القوى من وقت ملك النصاب لا من وقت القبض فيجب أداء الزكاة يجزئ القبض بلا خلاف . أما الدين المتوسط فإنه لا يجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً وقبض مائتين وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ولا يجب عليه فيما دون ذلك كما تقدم والدين المتوسط مثل الدين القوى في حولان الحول عليه فيعتبر حوله بحسب الأصل لا من وقت القبض في الأصح وأما الدين الضعيف فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض وهذا كله إذا لم يكن عنده مال يبلغ نصاباً سوى مال الدين أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ثم قبض من الدين شيئاً سواء كان ما قبضه قليلاً أو كثيراً وسواء أكان الدين قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال وإخراج زكاة الجميع لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كالمال الذى استفاده في أثناء السنة فقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصل .

الحنابلة — قالوا تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً في ذمة المدين ولو كان المدين مفلساً إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا عند قبضه فيجب عليه إخراج زكاة ما قبضه فوراً إذا بلغ نصاباً بنفسه أو بضمه إلى ما عنده من المال ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

= المالكية - قالوا من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو صداق أو خلع أو بيع عرض مقننى كأن باع متاعا أو عقارا أو أرض جناية (تعويض) ولم يضع عليه يده بل بقى ديناً له عند واضع اليد فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حول من يوم قبضه مثال ذلك . رجل ورث مالا من أبيه وعينت له المحكمة حارسا قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب واستمر ديناً له أعواما كثيرة فانه لا يطالب بزكاته فى كل هذه الأعوام ولو أخره فرارا من الزكاة فاذا قبضه ومضى عليه حول بعد قبضه وجبت عليه زكاة ذلك الحول ويحتسب من يوم القبض .

ومن كان عنده مال مقبوض بيسده وأقرضه لغيره وبقى عند المدين أعواما كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد إلا إذا أخره قصدا فرارا من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته فى كل الأعوام التى قصد تأخيرها فيها ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تزكيته ان كان قد زكاه قبل إقراضه فإذا ملك شخص مالا ومكث معه ستة أشهر ثم أقرضه لآخر فكثت عنده ستة أشهر أخرى فانه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول لأنه يحتسب من يوم الملك أما اذا مكث بيده سنة ثم زكاه وأقرضه لآخر فإن الحول يحتسب من يوم تزكيته . وانما تجب الزكاة فى هذا الدين بشروط أربعة : (أولا) أن يكون أصله (وهو ما أعطاه للدين) عينا (ذهبا أو فضة) أو عرض تجارة لمحتكر (التاجر المحتكر هو الذى لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر وانما يحبس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق) مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنيا فيسلفها لغيره ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة (وهو محتكر) فيبيعها لغيره بعشرين جنيا مؤجلة الى عام أو أكثر فان كان أصل الدين عرضا للقفنية ولم ينو به التجارة كما اذا كان عنده دار اتخذها لسكناه ثم باعها بأربعمائة جنيه مؤجلة عاما أو أكثر فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا اذا قبض منه نصابا فأكثر ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام فيزكى ذلك المقبوض لا غير . وان كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير (وهو الذى يبيع ويشترى =

= بالسعر الحاضر) فانه يزكى الدين كل عام باضافته الى قيم العروض التى عنده والى ما باع به من الذهب والفضة على ما يأتى فى زكاة التجارة . (ثانيا) أن يقبض شيئا من الدين على التفصيل الآتى فان لم يقبض منه شيئا فلا زكاة عليه إلا فى دين تجارة المدير على ما يأتى . (ثالثا) أن يكون المقبوض ذهابا أو فضة فان قبض عروضاً كثياب وقمح فلا تجب عليه الزكاة إلا اذا باع هذه العروض ومضى حول من يوم قبض العروض فيزكى الثمن حينئذ وهذا اذا كان تاجرا محتكرا فإذا كان مديرا زكى قيمة العروض كل عام ولولم يبعها واذا لم يكن تاجرا أصلا بأن قبض عروضاً للقيمة ثم باعها لحاجة فانها تجب زكاتها عليه اذا مضى عليها حول من يوم قبض ثمنها . (رابعا) أن يكون المقبوض نصابا على الأقل ولو قبضه فى عدة مرات أو يكون المقبوض أقل من نصاب ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليهما أو كانا من المعدن لأن المعدن لا يشترط فى زكاة المستخرج منها حلول الحول كما تقدم فلو قبض من دينه نصابا زكاه دفعة واحدة ثم يزكى المقبوض بعد ذلك سواء كان قليلا أو كثيرا إلا أن مبدأ الحول فى المستقبل مختلف فحول النصاب المقبوض أولا من يوم قبضه وحول الدفع المقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها أما اذا كان المقبوض أولا أقل من نصاب ولم يكن عنده ما يكمل النصاب فلا يزكى إلا اذا تم المقبوض نصابا بدفع أخرى ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ثم ما يقبضه بعد التمام يزكاه قليلا أو كثيرا ويعتبر حوله فى المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية — قالوا تجب زكاة الدين اذا كان ثابتا وكان من نوع الدراهم أو الدنانير أو عروض التجارة سواء كان حالا أو مؤجلا أما اذا كان الدين ماشية أو مطعوما نحو التمر والعنب فلا تجب الزكاة فيه ولا يجب إخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذ دينه فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية أما اذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه فان الزكاة تسقط عنه .

أما الأوراق المالية (البنكنوت) فهي وإن كانت سندات دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً وتقوم مقام الذهب في التعامل فتجب فيها الزكاة متى بلغت قيمتها نصاباً ووجدت باقي الشروط المعبرة في وجوب الزكاة^(١) .

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (بسكون الراء) وهو ما ليس بنقد (ذهب أو فضة^(٢)) . وتجب فيها الزكاة (ربع العشر) بشروط وكيفية مفصلة في المذاهب^(٣) .

(١) الشافعية — قالوا الورق النقدي وهو المسمى (بالبنكنوت) التعامل به في صورة حوالة على البنك بقيمة إلا أنها غير صحيحة شرعاً لعدم وجود الإيجاب والقبول لفظاً بين المعطى والآخذ وعلى ذلك فلا تجب الزكاة على مالكه إلا إذا قبض قيمته ذهباً أو فضة ومضى على هذه القيمة حول كامل .

الحنابلة — قالوا لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة ووجد فيه شروط الزكاة السابقة .

(٢) المالكية — قالوا عرض التجارة ما ليس بذهب ولا فضة مضروبين فيدخل فيه الحلّي الذي اتخذ للتجارة .

(٣) الشافعية — قالوا تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة : (الأول) أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة ك شراء فن أشتري عروضاً نوى بها التجارة سواء اشتراها بنقد أو بدين حال أو مؤجل وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية : أما إذا كانت العروض مملوكة بغير معاوضة كآرث كان ترك لورثته عروض تجارة فلا تجب عليهم زكاتها . (الثاني) أن ينوى بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه فإذا لم ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه فلا زكاة فيها ، ويشترط تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال فإذا فرغ رأس المال فلا تجب النية عند كل تصرف لانسحاب حكم التجارة عليه

== اكتفاء بما تقدم . (الثالث) أن لا يقصد بالمال الفنية (أى إمساكه للانتفاع به وعدم التجارة) فان قصد ذلك انقطع الحول فاذا أراد التجارة بعد احتياج لتجديد نية للتجارة مقرونة بتصرف فى المال . (الرابع) مضى حول من وقت ملك العروض فان لم يمض حول من ذلك الوقت فلا تجب الزكاة فيها إلا إذا كان الثمن الذى ملك به العروض نقدا حالاً وكان نصاباً أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد فى هاتين الصورتين تجب عليه الزكاة فى العروض متى مضى حول على أصلها وهو النقد . (الخامس) أن لا يصير جميع مال التجارة فى أثناء الحول نقداً من جنس ما تقوم به العروض (على ما أتى فى كيفية زكاة العروض) وهو أقل من النصاب فان صار جميع المال نقداً مع كونه أقل من نصاب انقطع الحول فاذا اشترى به سلعة للتجارة ابتدأ حولها من حين شرائها ولا عبرة بالزمن السابق أما لو صار بعض المال الى ما ذكر وبقى بعضه عروضاً أو باع الكل بنصاب من نقد أو بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كما أتى فلا ينقطع الحول . (السادس) أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصاباً فالعبرة بآخر الحول لا بجميعه ولا بطريقه، وإذا كانت عروض التجارة مما تتعلق الزكاة بعينها كالسائمة والثمر نظر فان وجد النصاب فى عين المال وفى قيمته زكى عين المال على حكم زكاة السوائم والثمر دون القيمة، وإن وجد النصاب فى أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والثمر، وتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام ما دام النصاب كاملاً . وكيفية زكائها أن تقوم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة أما اذا اشتراها بغير نقد فتقوم بالنقد الغالب فى البلد ولا بد فى التقويم آخر الحول من عدلين لأنها شهادة بالقيمة والشاهد فى ذلك لا بد من تعدده، والواجب فيها ربع العشر .

الخفية — قالوا تجب الزكاة فى عروض التجارة بشروط منها أن تبلغ قيمتها نصاباً من الذهب أو الفضة وتقوم بالمضروبة منهما وله تقويمها بأى النوعين سواء إلا اذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصاباً وتبلغ بالآخر فينئذ يتعين التقويم بما يبلغها =

= النصاب، وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال حتى لو أرسل تجارة الى بلد آخر
 خال عليها الحول اعتبرت قيمتها في تلك البلد فلو أرسلها الى معازة اعتبرت قيمتها
 في أقرب الأمصار الى تلك المفازة وتضم بعض العروض الى بعض في التقويم وإن
 اختلفت أجناسها . ومنها أن يحول عليها الحول والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه
 فمن ملك في أول الحول نصابا ثم نقص في أثائه ثم كمل في آخره وجبت فيه الزكاة
 أما لو نقص في أوله أو في آخره فإنه لا تجب فيه الزكاة كما تقدم في شروط الزكاة
 وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه
 الزيادة . ومنها أن ينوى التجارة وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل التجارة فعلا
 فلو اشترى حيوانا ليستخدمه ثم نوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة إلا اذا شرع في بيعه
 أو تأجيريه بالفعل وإذا وهب له مال غير التقدين أو أوصى له به ونوى به التجارة
 عند الهبة أو الوصية فإن هذه النية لا تصح إلا اذا نصرف بالفعل، وإذا استبدل
 سلعة تجارية بسلعة مثلها فتعتبر النية في الأصل لا في البدل فيكون البدل للتجارة
 بلا نية اكتفاء بالنية في الأصل إلا اذا نوى عدم التجارة فيه فإنه لا يكون للتجارة
 حينئذ، ومنها أن تكون العين المتجر فيها صالحة لنية التجارة فلو اشترى أرض عشر
 وزرعها أو بذرا وزرعه وجب في الزرع الخارج العشر دون الزكاة، أما اذا لم يزرع
 الأرض العشرية فإن الزكاة تجب في قيمتها بخلاف الأرض الخراجية فإن الزكاة
 لا تجب فيها وإن لم يزرعها، وإذا كان عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها الحول ثم قطع
 نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ونحوهما مما تقدم في زكاة السوائم بطل
 حول التجارة وأبتدأ الحول من وقت جعلها سائمة فإذا تم الحول من ذلك الوقت
 زكاهما نفسها على حكم زكاة السائمة المتقدمة ولا يقوماها، وإذا أخرج في الذهب أو الفضة
 زكاهما على حكم زكاة النقد المتقدمة ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة،
 وإذا بقيت عروض التجارة عنده أعواما ثم باعها بعد ذلك فعليه زكاتها لجميع الأحوال
 = لا لعام واحد فقط .

= المالكية - قالوا تجب زكاة عروض التجارة مطلقا سواء كان التاجر محتكرا أو مديرا (وقد سبق بيانها في زكاة الدين) بشروط خمسة وبكيفية مخصوصة : (الأول) أن يكون العرض مما لا يتعلق الزكاة بعينه كالثياب والكتب فإن تعلقت الزكاة بعينه كالحلى من الذهب أو الفضة وكالماشية (الإبل والبقر والغنم) وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة ان بلغ نصابا فان لم يبلغ نصابا يكون الزكاة في قيمته كبقية العروض . (الثاني) أن يكون العرض مملوكا بمبادلة حالية كسواء وأجار لا مملوكا بآرث أو خلع أو هبة أو صدقة مثلا فانه اذا ملك شيئا بسبب ذلك ثم نوى به التجارة فانه اذا باعه يستقبل بثمنه حولا من يوم قبض الثمن لا من يوم ملكه واذا لم يبعه فلا يقوم عليه ولا زكاة فيه ولو كان مديرا . (الثالث) أن ينوى بالعرض التجارة حال شرائه سواء نوى التجارة فقط أو نوى معها الاستغلال أو الانتفاع بنفسه مثال ذلك أن يشتري للتجارة بيتا ونوى مع ذلك أن يكرهه أو يسكنه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتي في كيفية زكاة العروض . وأما اذا اشترى عرضا ونوى به الاستغلال أو الاقتناء لينتفع به بنفسه أو لم ينو شيئا فلا تجب زكاته . (الرابع) أن يكون ثمنه عينا أو عرضا امتلكه بمعاوضة مالية . وأما اذا كان ثمنه عرضا ملكه بهبة أو إرث مثلا فلا زكاة فيه بل اذا باعه بعد استقبل بثمنه حولا من يوم قبضه . (الخامس) أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة ان كان محتكرا أو بأى شيء منهما ولو درهما إن كان مديرا فان لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين أو لم يبيع المدير بشيء منهما فلا تجب الزكاة إلا اذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب منهما من مال استفاده بإرث مثلا وحال عليه الحول أو من معدن وان لم يحل الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع .

وأما كيفية زكاة عرض التجارة فان كان التاجر محتكرا فيزكى ما باع به من النقدين مضموما الى ما عنده منها لسنة واحدة فقط ولو أقامت العروض عنده أعواما والديون التي له من التجارة لا يزكيها إلا اذا قبضها فيزكيها لعام واحد فقط =

= وإن كان مديرا فانه يقوم في كل عام ماعنده من عروض التجارة ولو كسد سوقها وأقامت عنده أعواما ثم يضم قيمتها الى ما عنده من النقدين ويزكى الجميع . وأما الديون التي له من التجارة فان كانت نقدا حل أجله أو كان حالا ابتداء وكان مرجوا خلاصه ممن هو عليه في الصورتين فانه يعتبر عدده ويضمه الى ما تقدم وان كان الدين عرضا أو نقدا مؤجلا وكان مرجوا خلاصه أيضا فانه يقومه ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع وكيفية تقويم النقد المؤجل أنه يقوم بعرض ثم العرض بذهب أو فضة حالين مثلا اذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال ما مقدار ما يشتري بهذه العشرة جنيهات المؤجلة من الثياب مثلا فاذا قيل خمسة أثواب قيل واذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالة فبكم تباع فاذا قيل بثمانية جنيهات أعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض فاذا بلغ المجموع نصابا زكاه وإلا فلا . وأما اذا كان الدين على معدم لا يرجى خلاصه منه فلا تجب عليه زكاته إلا اذا قبضه من المدين فاذا قبضه زكاه لعام واحد فقط وكذا حكم الدين السلف فإنه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه ويعتبر مبدأ حول المدير من الوقت الذي ملك فيه الثمن الذي اشترى به عروض التجارة ان لم تجز فيه الزكاة فان جرت الزكاة في عينه فحوله من يوم ملك الأصل أو زكاته اذا كان دون نصاب كما سبق ولو تأخر وقت الادارة عن ذلك على الراجح . وأما المحتكر فبدأ حوله يوم ملك الأصل أو زكاته إن كان قد زكاه قولاً واحداً ، ولا يقوم على المدير الأواني التي توضع فيها سلع التجارة ولا آلات العمل ، واذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ومديراً للبعض الآخر فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي . إن كان ما فيه الادارة مساويا لما فيه الاحتكار زكى الأول على حكم الادارة يعني يقومه كل عام . وزكى الثاني على حكم الاحتكار يعني يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط وكذا ان كان الأقل للادارة والأكثر للاحتكار فكل منهما على حكمه المتقدم (أى المدار يقوم كل عام وغيره ينتظر زكاته البيع وقبض الثمن) . وأما اذا كان الأكثر للادارة فيقوم الجميع كل عام تغليباً لجانب الادارة على الاحتكار؛ ويكفى في تقويم العروض واحد =

وانما تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها ويضم عند التقويم بعضها الى بعض ولو اختلفت أجناسها كثياب ونحاس كما يضم الربح الناشئ عن التجارة الى أصل المال في الحول وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة وفي ذلك تفصيل المذاهب ^(١) .

= ولا يشترط التعدد لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة بل هو من قبيل الحكم والحكم لا يجب أن يكون متعددا .

الحنابلة — قالوا تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت قيمتها نصابا بشرطين : (الأول) أن يملكها بفعله كالشراء فلو ملك العروض بغير فعله كأن ورثها فلا زكاة فيها . (الثاني) أن ينوى التجارة حال التملك بأن يقصد التكسب بها ولا بد من استمرار النية في جميع الحول . أما لو اشترى عرضا للفتنة ثم نوى به التجارة بعد ذلك فلا يصير للتجارة إلا الحل المتخذ للبس فانه اذا نوى به التجارة بعد شرائه للبس يصير للتجارة يجزئ النية ، وتقوم عروض التجارة عند تمام الحول ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة سواء أكان من نقد البلد أم لا وسواء بلغت قيمة العروض نصابا بكل منهما أو بأحدهما ولا يعتبر إنما في التقويم ما اشترت به من ذهب أو فضة لا قدرا ولا جنسا واذا نقصت بعد التقويم أو زادت فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول ، وإن ملك نصاب سائمة لتجارة ثم حال الحول عليه وكان السوم ونية التجارة موجودين فعليه زكاة تجارة وليس عليه زكاة سوم ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ثم قطع نية التجارة استأنف بها حولا من وقت قطع النية ، وإن اشترى أرضا لتجارة يزرعها وبلغت قيمتها نصابا أو اشترى أرضا لتجارة وزرعها ببذر تجارة فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصابا .

(١) الحنفية — قالوا اذا كان مالكا لنصاب من أول الحول ثم ربح فيه أثناء الحول أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة كالارث والهبة فإن الربح وذلك المال المستفاد يضم كل منهما الى النصاب في الحول بحيث انه يزكى الجميع متى تم =

= الحول على النصاب ولم يتقص في آخر الحول فالعبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم .

المالكية — قالوا الربح وهو الناشئ عن التجارة بالمال يضم لأصله وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ولو كان الأصل أقل من نصاب فلو كان عنده عشرة دنانير في المحترم آتجر فيها من ذلك التاريج فصارت في رجب عشرين ديناراً ثم استمرت إلى المحترم من العام التالي وجب عليه زكاة الجميع لأن الربح يعتبر كامناً في أصله فكأنه موجود عند وجوده فلذلك ضم إليه مطلقاً ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد بدون تجارة كالارث والهبة فإنه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ولو كان المال نصاباً بل يستقبل به حولاً جديداً من يوم ملكه فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلاً ملكه في محترم ثم استفاد في رجب عشرة دنانير فإنه إذا جاء المحترم زكى النصاب ثم إذا جاء رجب ثاني عام زكى العشرة ففى زكاة العين (الذهب والفضة) فرق بين الربح وغيره . أما زكاة الماشية فإن كان عنده ماشية وكانت نصاباً ثم استفاد ماشية أخرى لشراء أو هبة سواء أكان المستفاد نصاباً أم لا فإن الثانية تضم للأولى وتركى على حولها فإن كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصاباً ويستقبل بها حولاً من يوم حصول الثانية وأما أن حصلت المائدة بولادة الأمهات لحولها حولهن وإن كانت الأمهات أقل من نصاب لأن التاج يقدر كامناً في أصله فحوله حوله .

الشافعية — قالوا يضم الربح لأصله في الحول وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد من غير التجارة فله حول مستقل من يوم ملكه ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا إذا كان ثمرها ناشئاً عن الشجر المتجرف فيه أو نتاجاً ناشئاً عن الحيوان المتجرف فيه فإنه يضم إليه في الحول .

الحنابلة — قالوا يضم الربح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصاباً فإن كان أقل من نصاب فلا يضم إلى الأصل بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب . =

وإذا كان الذهب أو الفضة مغشوشا فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصابا ^(١) .

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= وأما المال المستفاد من غير التجارة فلا يضم في الحول إلى ما لها بل له حول مستقل من يوم ملكه . إلا نتاج السائمة فحوله حول الأمهات .

(١) الحنفية — قالوا يعتبر في المغشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرهما فالذهب المخلوط بالفضة إن غلب فيه الذهب زكى زكاة ذهب واعتبر كله ذهبا . وإن غلب فيه الفضة فخكه كله حكم الفضة في الزكاة فإن بلغ نصابا زكى وإلا فلا . أما إن كان الغالب النحاس فإن راجح في الاستعمال رواج النقد وبلغت قيمته نصابا زكى كالتقود وكذلك يزكى زكاة النقد إن كان الخالص فيه يبلغ نصابا فإن لم يرج ولم يبلغ خالصه نصابا فإن نوى به التجارة كان كعروض التجارة فيقوم وتركى القيمة وإلا فلا تجب فيه الزكاة .

المالكية — قالوا الذهب والفضة المغشوشان إن راجحا في الاستعمال رواج الخالص من الغش وجبت زكاهما كخالص سواء ، وإن لم يروجا في الاستعمال كرواج الخالص فإما أن يبلغ الصافي فيهما نصابا أولا فإن بلغ نصابا زكى الخالص وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا المعدن والركاز بمعنى واحد وهو شرعا مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خالقيا خلقه الله تعالى : بدون أن يضعه أحد فيها أو كان كنزا دفنه الكفار ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة . وتنقسم المعادن إلى أقسام ثلاثة ما ينطبع بالنار ، ومائع ، وما ليس بمنطبع ولا مائع ، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس =

= والرصاص والحديد. والمائع ما كان كالقار (الزفت) والنفط (زيت البترول الغاز) ونحوهما والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنورة والجواهر واليواقيت . فأما الذي ينطبع بالنار فيجب فيه إخراج الخمس ومصرفه مصرف خمس الغنيمة المذكور في قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية . وما بقى بعد الخمس يكون للواجد ان وجد في أرض غير مملوكة لأحد كالصحراء والجبل وإنما يجب فيه الخمس اذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان من ضرب أهل الاسلام فهو بمنزلة اللقطة ولا يجب فيه الخمس ولو اشتبه الضرب يجعل جاهليا . أما ان وجده في أرض مملوكة ففيه الخمس المذكور والباقي لك ومن وجد في داره معدنا أو ركازا فانه لا يجب فيه الخمس ويكون ملكا لصاحب الدار ولا فرق فيمن وجد الكثر والمعدن بين أن يكون رجلا أو امرأة حرا أو عبدا بالغا أو صبيا مسلما أو ذميا . وأما المائع كالقار والنفط والملح فلا شيء فيه أصلا، ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجواهر ونحوهما فانه لا يجب فيهما شيء ويستثنى من المائع الزئبق فانه يجب فيه الخمس ويلحق بالكثر ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك فانه يخمس على ما تقدم ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والمرجان والسمك ونحو ذلك إلا اذا أعده للتجارة كما تقدم .

المالكية — قالوا المعدن هو ما خلقه الله تعالى : في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما كالنحاس والرصاص والمغرة والكبريت فهو غير الركاز الآتي بيانه وحكمه أنه تجب زكاته إن كان من الذهب أو الفضة بشروط الزكاة السابقة من الحرية والاسلام وبلوغ النصاب . وأما مرور الحول فلا يشترط كما تقدم وفي اشتراط الحرية والاسلام وعدم اشتراطهما قولان صحيحان فتى أخرج نصابا من ذهب أو فضة في مرة أو مرات وجبت الزكاة ويضم المخرج ثانيا لما استخرج أولا متى كان العرق واحدا ثم ما يخرج بعد تمام النصاب تجب فيه الزكاة أيضا سواء كان قليلا أو كثيرا فان تعدد العرق فان كان ظهور العرق الثاني قبل انقطاع العمل في الأول كان العرقان كعرق واحد فيضم مانح من أحدهما للأخر فتى بلغ =

= المجموع نصابا زكاه وإلا فلا وإن كان ظهور العرق الثانى بعد انقطاع العمل فى الأول أعتبر كل على حدته فإن بلغ المخرج منه نصابا زكاه وإلا فلا ولو كان مجموع الخارج منهما نصابا . وكما لا يضم عرق الى آخر لا يضم معدن الى آخر فلا بد أن يكون الخارج من كل نصابا على حدته والزكاة الواجبة فى المعدن هى ربع العشر ومصرفها مصرف الزكاة الآتى بيانه وهو الأصناف الثمانية المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ الآية . ويستثنى من ذلك ما يسمى بالندرة وهى القطعة الخالصة من الذهب والفضة التى يسهل تصفيتهما من التراب فيجب فيها الخمس ويصرف فى مصارف الغنائم وهو مصالح المسلمين ولا يختص بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصابا وإنما يجب الخمس فى الندرة اذا لم يحتج مخرجها من الأرض الى نفقة عظيمة فى الحصول عليها أو عمل كبير وإلا ففيها ربع العشر يصرف فى مصارف الزكاة ولو لم تبلغ الندرة نصابا ولو كان مخرجها عبدا أو كافرا . وأما معادن غير الذهب والفضة كالنحاس والقصدير فلا يجب فيها شئ إلا اذا جعلت عروض تجارة فيجوز فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق . وأما الركاز فهو ما يوجد فى الأرض من دفائن أهل الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرها ويعرف ذلك بعلامة عليه فاذا شك فى المدفون هل هو لجاهلى أو غيره حمل على أنه لجاهلى ، ويجب فى الركاز إخراج خمسة سواء كان ذهبا أو فضة أو غيرها وسواء وجدته مسلم أو غيره حرا كان الواجد أو عبدا ويكون الخمس كالغنائم يصرف فى المصالح العامة إلا اذا احتاج الحصول على الركاز الى عمل كبير أو نفقة عظيمة فيكون الواجب فيه ربع العشر ويصرف لمصارف الزكاة ولا يشترط فى الواجب فى الركاز فى الحالى بلوغ النصاب والباقي من الركاز بعد إخراج الواجب يكون لملك الأرض التى وجد فيها ان كان قد ملكها يارث أو باحيا لها فان ملكها بشراء أو هبة مثلا فالباقي يكون للمالك الأول وهو البائع له أو الواجد فان لم تكن الأرض مملوكة لأحد فالباقي يكون لواجد الركاز . وأما ما يوجد فى الأرض مما دفنه المسلمون أو أهل الذمة من الكفار فانه يكون لهم متى عرف المالك أو ورنه وان لم يعرف =

= مستحقه فيكون كاللقطة يعرف عاما ثم يكون لواجده إلا اذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورتهم فلا تعرف حينئذ وتكون من قبيل المال الذي جهلت أربابه فيوضع في بيت مال المسلمين ويصرف في المصالح العامة . ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض أو بساحل البحر فيجب فيها الخمس والباقي لمن وجدها ولا شيء فيما يلفظه البحر كعنب ولؤلؤ ومرجان ويسر بل يكون لمن يجده إلا اذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فيكون كالركاز واللقطة على ما تقدم من التفصيل .

الحنابلة — قالو المعدن هو كل ما تولد من الأرض وكان من غير جنسها سواء كان جامدا كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكل أو مائعا كزرنينخ ونفط ونحو ذلك فيجب على من استخرج شيئا من ذلك وله ك ربع العشر بشرطين : (الأول) أن يبلغ بعد تصفيته وسبكه نصابا ان كان ذهبا أو فضة أو تبلغ قيمته نصابا ان كان غيرهما . (الثاني) أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة فلا يجب عليه إن كان ذميا أو كافرا أو مدينا أو نحو ذلك . ثم إن كان المعدن جامدا أو كان مستخرجا من أرض مملوكة فهو لمالكها ولو كان المستخرج غيره لأنه يملكه بملكه الأرض لكن لا يجب عليه زكاته إلا اذا وصل الى يده ولا يضم معدن الى معدن آخر ليس من جنسه لتكبل نصاب المعدن إلا في الذهب والفضة فيضم كل منهما الى الآخر في تكبل النصاب فان كان في أرض مباحة غير مملوكة فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه وتجب عليه زكاته (ربع العشر) سواء كان ذهبا أو فضة أو سلاحا أو ثيابا أو غيرها ومن وجد مسكا أو زبادا أو استخرج لؤلؤا أو مرجانا أو سمكا أو نحوه من البحر فلا زكاة عليه في ذلك ولو بلغ نصابا . وأما الركاز فهو دفن الجاهلية أو من تقدم من الكفار ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض وكان عليه أو على شيء منه علامة كفر . أما ان وجد عليه علامة اسلام أو وجد عليه علامة اسلام وكفر فهو لقطة تجرى عليه أحكامها ويجب على واجد الركاز إخراج خمسة الى بيت المال فيصرفه الامام أو نائبه في المصالح العامة وباقيه لواجده ان وجده في أرض =

= مباحة وإن وجدته في ملكه فهو له وإن وجدته في ملك غيره، فهو له إن لم يدعه المالك فإن ادعاه مالك الأرض بلا بينة ولا وصف فالركاز لمالك الأرض مع يمينه فإن كان متعديا بالدخول في الأرض فمالكها أربابه وإن كان قد دخلها وعمل فيها باذنه فالواجد أحق من المالك .

الشافعية — قالوا المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه وهو خاص هنا بالذهب والفضة فلا يجب شيء فيما يستخرج من المعادن كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمنطبع وغيره ويجب فيه ربع العشر كزكاة الذهب والفضة بشروطها المتقدمة إلا حولان الحول فإنه ليس بشرط هنا ولكن عاد شرط آخر وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له وإلا فلا زكاة فيه إلا إذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين وكان وجود المعدن بها بعد الوقف فإنه يجب فيه الزكاة ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ولو زال ملكه عن ما استخرجه أولا بشرط أن يتحد المعدن ويتصل العمل أو ينفصل لعذر كمرض وإلا فلا يزكى الأول إن لم يبايع نصابا وإنما يضم إلى الثاني فقط في إكمال النصاب فإن كمل به وجبت زكاة الثاني فقط . ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تخليصه وتنقيته فلو أخرج الزكاة قبل تصفيته لا تجزئ . وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ويجب فيه الخمس حالا بالشروط المعتبرة في الزكاة إلا حولان الحول متى بلغ كل منهما نصابا ولو ضمه إلى ما في ملكه ولو غير مضروب فلو وجدته فوق الأرض لا يكون ركازا بل يكون لقطة فإن لم يكن دفين الجاهلية بأن وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي فخكه وجوب رده إلى مالكه أو وارثه إن علم وإلا فهو لقطة . وكذا إذا جهل حاله أجاهلي هو أو إسلامي وإذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو لمالك الأرض إن ادعاه وإلا فهو لمن علم ممن سبقه من المالكين .

زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدلائل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى غرب (داو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر » وهذا الحديث قد بين ما أجملته الآية الكريمة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا من الشروط العامة العقل والبلوغ فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون إلا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار فتجب في مال الصبي والمجنون ويستلزم لزكاتها زيادة على ما تقدم أن تكون الأرض عشرية فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الحراجية ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونمائها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي (الغاب) والسعف لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف بل تفسد بها نعم أو قطعها وبيعها واستفاد منها وجبت الزكاة في قيمتها ان بلغت نصابا ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة بخلاف الخارج فإنه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة ومتمكنا ربهما من زرعها فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها فلا تجب فيها الزكاة ويجب فيها الخارج لنموها تقديرا فسيب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منها بخلاف الخارج فسيب وجوبه النمو ولو تقديرا . وحكم زكاة الزرع والثمار هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السيج (الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف ونحوها) ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها ويجب أن يخرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة والشعير والدخن والأرز وأصناف الحبوب والبقول =

= والرياحين والورد وقصب السكر والبطيخ والقثاء والخيار والباذنجان والعصفور والتمر والعنب وغير ذلك سواء كانت له ثمرة تبقى أولا وسواء كان قليلا أو كثيرا فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول وتجب في الكتان وبذره ؛ وفي الجوز واللوز والكمون والكزبرة وفيما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة كأشجار الجبال ولا تجب في البذور التي لا تصلح إلا للزراعة كبذر البطيخ والحناء وبذر الحلبة وبذر الباذنجان ولا تجب فيما هو تابع للأرض كالنخل والأشجار ولا تجب فيما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران ولا تجب في حطب القطن ونحوه ولا تجب في الموز؛ وما ينفق على الزرع من الكلف يحسب على الزارع فتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن يخصم منه النفقات وإذا باع الزرع قبل إدراكه وجبت الزكاة على المشتري وبعد الإدراك على البائع وقت وجوب زكاة الخضر عند ظهور الثمرة والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حدًا ينتفع بها ثم يخرج حقها وقت قطعها . أما وقت زكاة الحبوب فبعد يكلها وتفتيتها . وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير صنع المالك وإذا هلك بعضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك وكذا ما يقتات به اضطرارا .

الشافعية — قالوا زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : (الأول) أن يكون مما يقتات اختيارا كالبر والشعير والأرز والذرة والعدس والحمص والفول والدخن فإن لم يكن صالحا للاقتيات كالحلبة والكراويا والكزبرة والكتان فلا زكاة فيه .

وكذا ما يقتات به عند الضرورة كالتمرس ونحوه . (الثاني) أن يكون مملوكا لمالك معين بالشخص فلا زكاة في الموقوف على المساجد على الصحيح إذ ليس لها مالك معين كما لازكاة في التخييل المباح بالصحراء إذا لم يكن لها مالك معين . (الثالث) أن يكون نصابا كاملا فأكثر ولا يزكى من الثمار إلا العنب والرطب فلا زكاة في الخوخ والمشمش والجوز واللوز والتين ومتى ظهر لون العنب أو الرطب أولان جلده وصالح للأكل أو اشتد الحب والزرع فقد بدأ صلاحه وحينئذ =

= يحرم على المالك التصرف فيه قبل إخراج الزكاة ولو بالصدقة وعلى هذا يحرم أكل الفول الأخضر والفريك وإعطاء أجر الحصادين قبل إخراج الزكاة على المعتمد ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حدّ النصاب وهو خمسة أوسق تحديدا وما زاد فبحاسبه فلا زكاة فيما دون ذلك والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى ويبلغ النصاب بالكيل المصرى الآن أربعة أرداب ولتین هذا إذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ومصفاة من القشر فإن كانت مما يدخر في قشره كشعير الأرز أو كان فيها غلت كطين وتراب فلا يعتبر إلا ما كان خالصا منها بحيث يبلغ النصاب ولا بد أن يكون النصاب من جنس واحد فلا يضم القمح الى الشعير لإتمام النصاب وكذا غيره من الأصناف المختلفة ولا يضم ثمر أو زرع هذا العام الى العام الذى قبله لا كمال النصاب . أما إذا تكرر الزرع في عام واحد كالذرة الصيفية والذرة النيلية فيضم بعضه الى بعض لأنه لم يتحلل بين الزرعين عام كامل أى اثنا عشر شهرا هلالية والعبارة في الحبوب للحصاد وفى الثمار بظهورها . وكذا العنب فإنه يضم ما بكر منه الى ما تأخر في عامه . أما التمر المتكرر في عام كان أثمرت الخلة مرتين في عام واحد فيزكى عن المرة الأولى إن أكملت النصاب وإلا فلا يضم الى المرة الثانية . والذى يجب إخراجها يختلف باختلاف مدة عيش الزرع ونمائه لا بعدد السقيات فإن سقى الزرع أو التمر بماء السماء أو بماء النهر بدون آلات أو شرب بعروقه كالزرع البعلى فالواجب فيه العشر فإن سقى بدولاب أو شادوف أو بماء مشترى فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المؤنة فلو سقى يجمع الأمرين كان سقى نصف الأرض بماء السماء والنصف الآخر بدولاب وجب في هذه الحالة إخراج ثلاثة أرباع العشر وإن اختلف عدد السقيات لأن العبارة بمدة الزراعة لا بعدد السقيات .

الحنبلة — قالوا تجب زكاة الزروع والثمار بشرطين زيادة على ما تقدّم :
(الأول) أن تكون صالحة للاذخار . (الثانى) أن تبلغ نصابا وقت وجوب الزكاة

= والنصاب ما خمس أوسق بعد تصفية الحب من قشره أوتبنه وبعد جفاف التمر والورق. والخمسة أوسق ثلثاية صاع وهي ألف وأربعمائة وعشرون رطلا مصريا وأربعة أسباع رطل فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حبا أو غيره ما كولا أو غير ما كولا كالتفاح والبقول وحب الرشاد وحب الفجل وحب الخردل والزعرور والأشنان وورق الشجر المقصود كورق السدر والآس وكتمر وزبيب ولوز وفستق وبندق . أما العناب والزيتون فلا تجب الزكاة فيهما كما لا تجب في الجوز الهندي والتين والتوت وبقية الفواكه وقصب السكر واللفت والكرب والبصل والفجل والورس والنيلة والحساء والبرنقال والقطن والكتان والزعفران والعصفور لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول . وأما العسل والأرز اللذان يدخران في قشرهما فنصابهما في قشرهما عشرة أوسق لأن الاختبار دل على ذلك ولا يجوز تقدير غيرهما في قشره ولا إخراج زكاته قبل تصفيته . والعبرة في هذه المكاييل بالمتوسط في الثقل وهو العسل والحنطة فتجب في خفيف بلغ نصابا كيلا إن قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه لأنه في الكيل كالثقل ولا تجب في ثقل بلغ النصاب وزنا لا كيلا وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكميل النصاب إن كانت من زرع عام واحد أو من تمر عام واحد إن كانت الثمرة من شجرة يحمل في السنة مرتين . والزكاة الواجب لإخراجها في الزرع والثمار هي العشران سقيت بماء السماء ونحوه ونصف العشران سقيت بالآلات فإن سقى النصف بماء السماء والنصف الآخر بالآلات وجب إخراج ثلاثة أرباع العشر فإن تفاوتتا فالحكم لأكثرهما نفعا للزرع فإن جهل المقدار فالواجب العشر احتياطا والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب هو وقت اشتدادها حال الصلاح للأخذ والإدخار ووقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها فإذا تلفها أو باعها بعد ذلك ضمن حق الفقراء فإن تلفت من غير تعدي سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه فإن وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء .

المالكية — قالوا تجب زكاة الحرث (الزرع والثمار) ويتعلق الوجوب بها من وقت الطيب وهو بلوغ الزرع أو الثمر حد الأكل منه قال : مالك رضي الله عنه ؛ —

== إذا أزهى النخل وطاب الكرم واسود الزيتون أو قارب وأفرك الزرع واستغنى عن الماء وجبت فيه الزكاة؛ وحيث إن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فكل ما أكل من الحب وهو فريك أو من البلح وهو بسر أو من العنب بعد ظهور الخلاوة فيه يحسب وتخرج زكاته وإذا أخرج زكاته منه إذ ذاك أجزاءه وكذلك يحسب ما يرميه الهواء إن أمكن جمعه والانتفاع به أو يهديه أو يعلف به الدواب أو يستأجر به الحصاد أو غيره ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد وما تلف بسبب حر أو برد وكل جائحة سماوية وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرت نصاباً . ونصاب الحرت خمسة أوسق لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » وقدر النبي صلى الله عليه وسلم ؛ الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهده والصاع خمسة أرطال وثلاث الرطل العراقي وبالكيل أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ والمد ثلاث قدح بالقدح المصري فيكون الصاع قدحا وثلاثا وقدر النصاب بالكيل المصري بأربعة أرادب وويته (يكتين) ويقدر الجفاف للأوسق إن كانت غير جافة بالفعل ولا يحسب منها الحشف وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بدونه كقشر الفول الأعلى . أما القشر الذي تخزن فيه كقشر حب الفول فلا يعتبر الخلوص منه وإنما تجب الزكاة في الحبوب والثمار إذا حصلت من الإنبات أو غرس الشحوص سواء أكانت الأرض خراجية أم لا . أما ما نبت بنفسه في الجبال أو في الأرض المباحة فلا زكاة فيه ومن سبق إلى شيء منها ملكه . وتجب الزكاة في عشرين نوعاً وهي : الفمح، والشعير، والسلت . (نوع من الشعير لا قشرله) والعلس (وهو نوع من الفمح تكون الحبتان منه في قشرة واحدة وهو طعام أهل صنعاء باليمن) . والأرز، والدخن، والذرة، والقطاني السبعة وهي : (الفول واللوبياء والحمص والعدس والترمس والبسيلة والحبان) . وذوات الزيوت الأربعة وهي : (الزيتون والسمن والقرطم وحب الفجل الأحمر) . ونوعان من الثمار وهما : التمر، والزبيب . ولا زكاة في غيرها إلا أن تكون عروض تجارة فتركى قيمتها على ما تقدم . =

= والواجب إخراجُه هو نصف العشر من الحب أو التمر أو زيت ماله زيت متى بلغ الحب نصاباً وإن لم يبلغه الزيت وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات فإن سقى بالمطر أو السيج فالعشر ولو اشترى المطر ممن نزل بأرضه أو أنفق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ففيه العشر أيضاً وإن سقى بالآلة وبغيرها نظراً للزمن فإن تساوت مدة السقيين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر . فإن كانت مدة أحدهما الثلث أو قريباً منه فقليل يعتبر الأكثر فيزكى الكل عن حكمه وقيل ينظر لكل واحد على حدة فإذا كان السقي في ثلثي المدة بدون آلة وفي ثلثها بالآلة أخرج عن ثلثي الخارج العشر وعن ثلثه نصف العشر وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر؛ ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتي :

القطاني السبعة المتقدمة جنس واحد في الزكاة تضم أنواعه بعضها إلى بعض فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ويخرج من كل نوع القدر الذي يخصه والقمح والشعير والسلت في باب الزكاة حنس واحد كذلك فإن اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع وأخرج من كل نوع ما يخصه وشرط الضم من كل ما ذكر أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه وإلا لم يضم إليه . وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكملان به نصاباً وأما الذي لا يضم بعضه إلى بعض فهو باقي الأنواع العشرين السابقة كالأرز والذرة والعلس والتمر والزبيب فكل واحد منها ينظر إليه وحده فإن حصل منه نصاب وجبت زكاته وإلا فلا . فلا يضم أرز لذرة ولا تمر لزبيب كما لا يضم فول إلى قمح ولا عدس إلى شعير مثلاً . وأما أصناف النوع الواحد كالتمر فيضم بعضها إلى بعض فإذا كان عنده صنفان من التمر جيد وردى واجتمع منهما نصاب يزكى الجميع وأخرج من كل بقدره فإن اجتمع النصاب من جيد ومتوسط وردى أخرج زكاة الجميع من المتوسط فإن أخرجها من الجيد كان أفضل ولا يجوز إخراجها من =

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف وما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب ^(١) .

= الردىء لاعنه ولاعن غيره وإذا بدا صلاح البلح باحمراره أو اصفراره أو بدا صلاح العنب بحلاوته واحتاج المالك للأكل منه أو بيعه أو اهدائه فعليه أن يقدره أولاً بواسطة عدل عارف ما على الأشجار والنخيل من العنب والبلح إذا جف كل منهما بأن صار البلح تمراً والعنب زيباً ويكون التقدير لشجرة شجرة وبعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصاباً زكى أن كان كل منهما مما شأنه الجفاف واليبس وإلا أخرج الزكاة من الثمن إن باعه ومن القيمة أن لم يبعه فيخرج عشر الثمن أو القيمة أو نصف عشرهما كما سبق متى بلغ الحب بالتقدير نصاباً ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة وكذا الحكم في كل زرع وثمر شأنه عدم الجفاف ولو لم يكن محتاجاً إلى بيعه أو أكله فيخرج عنه من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن لم يبعه وذلك كالقول المسقاوى ورطب مصر وعنبها . والزيتون الذى لا زيت له تخرج من ثمنه أو قيمته إن بلغ الحب نصاباً .

(١) الحنفية — قالوا الفقير هو الذى يملك أقل من النصاب أو يملك نصاباً غير تام يستغرق حاجته أو يملك نصباً كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة فإن ملكها لا يخرجها عن كونه فقيراً يجوز صرف الزكاة له . وصرفها للفقير العالم أفضل . والمسكين هو الذى لا يملك شيئاً أصلاً فيحتاج إلى المسألة لقوته أو لتحصيل ما يوارى به بدنه ويحل له أن يسأل لذلك بخلاف الفقير فإنه لا تحل له المسألة ما دام يملك قوت يومه بعد ستره بدنه . والعامل هو الذى نصبه الامام لأخذ =

= الصدقات والعشور . والرقاب هم الأرقاء المكاتبون . والغارم هو الذى عليه دين ولا يملك نصابا كاملا بعد دينه والدفع اليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير . (وفى سبيل الله) هم الفقراء المنقطعون للغزو فى سبيل الله على الأصح . وآبن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله فيجوز صرف الزكاه له بقدر الحاجة فقط . والأفضل له أن يستدين . وأما المؤلفة قلوبهم فانهم منعوا من الزكاة فى خلافة الصديق . ويشترط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لإخراجها أو لعزل ما وجب إخراجها .

هذا ولما لك أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة فى الآية الكريمة أو لبعضهم ولو واحدا من أى صنف كان والأفضل أن يقتصر على واحد اذا كان المدفوع أقل من نصاب فان دفع لواحد نصابا كاملا فأكثر أجزاء مع الكراهة إلا اذا كان مستحق الزكاة مدينا فانه يجوز للمالك أن يسدد له دينه بالزكاة ولو كانت أكثر من نصاب وكذا لو كان ذا عيال فانه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب . ويشترط فى سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقها بذلك فلو سدد المالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة وسقط الدين ، ولا يجوز للمالك أن يصرف الزكاة لأصله كأبيه وجده وإن علا ولا لفرعه كابنه وابن ابنه وإن سفل وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ولو كانت مبانة فى العدة كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها عند أبى حنيفة . أما باقى الأقارب فان صرف الزكاة لهم أفضل . والأفضل أن يكون على هذا الترتيب الإخوة والأخوات ثم أولادهم ثم الأخوال والخاللات ثم أولادهم ثم باقى ذوى الأرحام ويجوز أن يصرف الزكاة لمن تجب عليه نفقته من الأقارب بشرط أن لا يحسبها من النفقة .

ولا يجوز أن يصرف الزكاة فى بناء مسجد أو مدرسة أو فى حج أو جهاد أو فى إصلاح طرق أو سقاية أو قنطرة أو نحو ذلك من تكفين ميت وكل ما ليس فيه تمليك لمستحق الزكاة وقد تقدم أن التمليك ركن للزكاة . =

= ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب وإن كان صحيحا ذاكسب .
أما من يملك نصابا من أى مال كان فاضلا عن حاجته الأصلية وهى مسكنه
وأثاثه وثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه فلا يجوز صرف الزكاة له .

ويجوز دفع الزكاة الى ولد الغنى الكبير اذا كان فقيرا . أما ولده الصغير فانه
لا يجوز دفع الزكاة له وكذا يجوز دفعها الى امرأة الغنى الفقيرة والى الأب المعسر
وإن كان ابنه موسرا .

ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد إلا أن ينقلها الى قرابته أو الى قوم هم أحوج
اليها من أهل بلده ولو نقل الى غيرهم أجزاء مع الكراهة وإنما يكره النقل اذا أخرجها
فى حينها . أما اذا عجلها قبل حينها فلا بأس بالنقل والمعتبر فى الزكاة مكان المال
حتى لو كان المسالك فى بلد وماله فى بلد أخرى تفرق الزكاة فى مكان المال .

واذا نوى الزكاة بما يعطيه لصبيان أقاربه أو لمن يأتية بشارة ونحوها أجزأه
وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء فى المواسم والأعياد ، ويجوز التصدق على
الذمى بغير مال الزكاة ولا تحل لبنى هاشم بخلاف صدقات التطوع والوقف .

المالكية — قالوا الفقير هو من يملك من المال أقل من كفاية العام فيعطى
منها ولو ملك نصابا وتجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس من الفقير من وجبت
نفقته على غيره متى كان ذلك الغير غنيا قادرا على دفع النفقة فلا يجوز أن يعطى الزكاة
لوالده الفقير ولو لم ينفق عليه بالفعل لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم .
وأما اذا كان شخص ينفق على فقير تطوعا بدون أن تجب عليه نفقته فانه يجوز أن
يصرف الزكاة له ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه أوله مرتب كذلك
فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة فان كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة بقدر كفايته .
والمسكين من لا يملك شيئا أصلا فهو أحوج من الفقير . ويشترط فى الفقير والمسكين
ثلاثة شروط : الحرية والاسلام وأن لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف =

= اذا أعطوا ما يكفيهم من بيت المال وإلا صح إعطاؤهم حتى لا يضرهم الفقر .
وأما بنو المطلب أنحى هاشم فليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم فتحل لهم الزكاة
وأما صدقة التطوع فتحل لبنى هاشم وغيرهم ، والمؤلفة قلوبهم هم كفار يعطون منها
ترغيبا في الاسلام ولو كانوا من بنى هاشم وقيل هم مسلمون حديثو عهد بالاسلام
فيعطون منها ليمكن الإيمان في قلوبهم ، وعلى القول الثاني فتحكمهم باق لم ينسخ
فيعطون من الزكاة الآن . وأما على التفسير الأول ففي بقاء حكمهم وعدمه خلاف
والتحقيق أنه اذا دعت حاجة الاسلام الى استئلاف الكفار أعطوا من الزكاة
وإلا فلا والعامل على الزكاة كالساعي والكاتب والمفتزق والذي يجمع أرباب المواشى
لتحصيل الزكاة منهم ويعطى العامل منها ولو غنيا لأنه يستحقها بوصف العمل
لا لفقر فان كان فقيرا استحق بالوصفين . ويشترط في أخذه منها أن يكون حراما مسلما
غير هاشميّ ويشترط في صحته توليته عليها أن يكون عدلا عارفا بأحكامها فلا يولى
كافرا ولا فاسقا ولا جاهلا بأحكامها واذا ولى السلطان عاملا عبدا أو هاشميا نفذت
توليته . ويعطى الأجرة من بيت المال لا من الزكاة ﴿ وفي الرقاب ﴾ الرقبة رقيق
مسلم يشتري من الزكاة ويعتق ويكون ولاؤه للمسلمين فاذا مات ولا وارث له وله مال
فهو في بيت مال المسلمين ، والغارم هو المدين الذي لا يملك ما يوفى به دينه فيوفى
دينه من الزكاة ولو بعد موته وشرطه الحرية والاسلام وكونه غير هاشميّ . وأن يكون
تدانيه لغير فساد كشرب نحر وإلا فلا يعطى منها إلا أن يتوب ويشترط أن يكون
الدين لادعى فان كان لله كدين الكفارات فلا يعطى من الزكاة لسداده ، والمجاهد
يعطى من الزكاة إن كان حرا مسلما غير هاشميّ ولو غنيا ويلحق به الجاسوس
ولو كافرا فان كان الجاسوس مسالما فشرطه أن يكون حرا غير هاشميّ وإن كان كافرا
فشرطه الحرية فقط . ويصح أن يشتري من الزكاة سلاح وخيل للجهاد ولتكن نفقة
الخيال من بيت المال ، وابن السبيل هو الغريب المحتاج لما يوصله لوطه فيعطى
من الزكاة ان كان حرا مسلما غير هاشميّ ولا عاصيا بسفره كقاطع الطريق ومتى =

= استوفى الشروط أخذ ولو غنيا ببلده إن لم يجد من يسلفه ما يوصله اليها والا فلا يعطى كمن فقد أحد الشروط . ويجب في الزكاة أن ينوى مخرجها أن هذا القدر المعطى زكاة وتكون النية عند تفريقها إن لم ينو عند العزل فإن نوى عند عزل مقدار الزكاة انه زكاة كفاه ذلك فإن تركت النية أصلا فلا يعتد بما أخرجه من الزكاة . ولا يلزم إعلام الآخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة بل يكره لما فيه من كسر قلب الفقير ويتعين تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه ولا يجوز نقله الى مسافة قصر فأكثر إلا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب فيجب نقل الأكثر لهم وتفرقة الأقل على أهلهم . وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين فإن لم يوجد بيت مال بيعت واشترى مثلها بالمحل الذى يراد النقل اليه أو فرق ثمنها بذلك المحل على حسب المصلحة وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ولو لم تكن في بلد المالك ومحل المالك . هذا في العين . وأما الماشية فوضع وجوبها محل وجودها إن كان هناك ساع وإلا فمحل المالك ، ولا يجب نعيم الأصناف الثانية في الاعطاء بل يجوز دفعها ولو لواحد من صنف واحد إلا العامل فلا يجوز دفعها كلها اليه اذا كانت زائدة على أجرة عمله .

الحنابلة - قالوا الفقير هو من لم يجد شيئا أو لم يجد نصف كفايته ، والمسكين هو من يجد نصفها أو أكثر فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام كفايته مع عائلته سنة ، والعامل عليها هو كل من يحتاج اليه في تحصيل الزكاة فيعطى منها بقدر أجرته ولو غنيا ، والمؤلف هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى قوة إيمانه أو إسلام نظيره من الكفار أو يحتاج اليه في جبايتها ممن لا يعطيها . فيعطى منها ما يحصل به التأليف ، والرقاب هو المكاتب ولو قبل حلول نبيء من دين الكتابة وبعطى ما يقضى به دين الكتابة ، والغارم قسيمان : (أحدهما) من استدان للاصلاح بين الناس . (ثانيهما) من استدان لاصلاح نفسه في أمر مباح أو محترم وتاب . ويعطى ما يفي به دينه ، وفي سبيل الله هو الغازي إن لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه وبعطى ما يحتاج اليه من سلاح أو فرس =

= أو طعام أو شراب وما يفي بعودته ، وابن السبيل هو الغريب الذى فرغت منه النفقة فى غير بلده فى سفر مباح أو محرم وتاب ويعطى ما يبلغه لبلده ولو وجد مقرضا سواء كان فى بلده غنيا أو فقيرا ويكفى الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد كما يجوز للواحد أن يدفع زكاته لجماعة ولا يجوز إخراج الزكاة بقيمة الواجب وإنما الواجب لإخراج عين ما وجب ولا يجوز دفع الزكاة للكافر ولا لريق ولا لغنى بمال أو كسب ولا لمن تلزمه نفقته ما لم يكن عاملا أو غازيا أو مؤلفا أو مكاتبا أو ابن سبيل أو زارما لاصلاح ذات بين . ولا يجوز أيضا أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها وكذا العكس ولا يجوز دفعها لها شئ . فان دفعها لغير مستحقها جهلا ثم علم عدم استحقاقه لم تجزئه ويستردّها ممن أخذها وإن دفعها لمن يظنه فقيرا أجزأه كما يجوز تفريقها للأقارب ان لم تلزمه نفقتهم والأفضل تفريقها جميعها لفقراء بلده ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذى فيه المال ويحرم نقلها الى مسافة القصر وتجزئه .

الشافعية — قالوا الفقير من هو لا مال له أصلا ولا كسب من حلال أوله مال أو كسب من حلال لا يكفيه بأن كان أقل من نصف الكفاية ولم يكن له متفق يعطيه ما يكفيه كالزوج بالنسبة للزوجة . والكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب وهو اثنان وستون سنة إلا اذا كان له مال يتجر فيه فيعتبر ربحه فى كل يوم على حدة فان كان ربحه فى كل يوم أقل من نصف الكفاية فى ذلك اليوم فهو فقير وكذا اذا جاوز العمر الغالب فالعبرة بكل يوم على حدة فان كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكفيه فى نصف اليوم فهو فقير ، والمسكين من قدر على مال أو كسب حلال يساوى نصف ما يكفيه فى العمر الغالب المتقدم أو أكثر من النصف ، فلا يمنع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لائق به أو وجود ثياب كذلك ولو كانت للتجمل ، وكذا لا يمنع من وصف المرأة بالفقر والمسكنة وجود حل لها تحتاج للترين به عادة ، وكذا وجود كتب العلم الذى يحتاج لها للذاكرة أو المراجعة كما أنه اذا كان له كسب من حرام أو مال غائب عنه بمرحلتين أو أكثر أو دين له =

== مؤجل فان ذلك كله لا يمنعه من الأخذ من الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة . والعامل على الزكاة هو من له دخل في جمع الزكاة كالساعي والحافظ والكاتب وانما يأخذ العامل منها اذا فرقها الامام ولم يكن له أجرة مقدرة من قبله فيعطى بقدر أجر مثله والمؤلفة قلوبهم هم أربعة أنواع : (الأول) ضعيف الايمان الذي أسلم حديثا فيعطى منها ليقوى إسلامه . (الثاني) من أسلم وله شرف في قومه ويتوقع بإعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار . (الثالث) مسلم قوى الايمان يتوقع بإعطائه أن يكفينا شر من تحت ولايته من الكفار أو شر ما لا يبق الزكاة . (الرابع) من يكفينا شرمانع الزكاة والرقاب هو المكاتب يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ليخلص من الرق وانما يعطى بشروط أن تكون كتابته صحيحة وأن يكون مسلما وأن لا يكون عنده وفاء بما عليه من دين الكتابة وأن لا يكون مكاتبا لنفس المزكى ، والغارم هو المدين وأقسامه ثلاثة : (الأول) مدين للإصلاح بين المتخاصمين فيعطى منها ولو غنيا . (الثاني) من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح أو غير مباح بشرط أن يتوب . (الثالث) من عليه دين بسبب ضمان لغيره وكان معسرا هو والمضمون اذا كان الضمان بإذنه فان تبرع هو بالضمان بدون اذن المضمون يعطى متى أعسر هو ولو أيسر المضمون ، ويعطى الغارم في القسمين الأخيرين ما عجز عنه من الدين بخلاف القسم الأول فيعطى منها ولو غنيا ، وفي سبيل الله هو المجاهد المتطوع للغزو وليس له نصيب من المخصصات للغزاة في الديوان ويعطى منها ما يحتاج اليه ذهابا وإيابا وإقامة ولو غنيا كما تعطى له نفقة من يمونه وكسوته وقيمة سلاح وفرس ويهأ له ما يحمل متاعه وزاده إن لم يعتد حملها ، وابن السبيل هو المسافر من بلد الزكاة أو المأثر بها فيعطى منها ما يوصله لمقصده أو لماله إن كان له مال بشرط ان يكون محتاجا حين السفر أو المرور وأن لا يكون عاصيا بسفره وأن يكون سفره لغرض صحيح شرعا ، ويشترط في أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : (الأول) الاسلام . (الثاني) كمال الحرية . (الثالث) أن لا يكون من بني هاشم ولا بنى المطلب ولا عتيقا لواحد منهم ==

= ولو منع حقه من بيت المال ويستثنى من ذلك الحمال والكيال والحافظ للزكاة فيأخذون منها ولو كفارا أو عبيدا أو من آل البيت لأن ذلك أجرة على العمل .
(الراجح) أن لا نكون نفقته واجبة على المزكى . (الخامس) أن يكون القابض للزكاة رشيدا وهو البالغ العاقل حسن التصرف .

ويجب في الزكاة تعميم الأصناف الثمانية ان وجدوا سواء فرقتها الإمام أو المالك إلا أن المالك لا يجب عليه التعميم إلا اذا كانت الأصناف محصورة بالبلد ووفى بهم المال وإلا وجب إعطاء ثلاثة أشخاص من كل صنف وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للموجود واختار جماعة جواز دفع الزكاة ولو كانت زكاة مال لواحد .

وتشترط نية الزكاة عند دفعها للإمام أو المستحقين أو عند عزلها ولا يجوز للمالك نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر ولو كان قريبا متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الإمام فيجوز له نقلها، وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الحول والمال موجود فيه وهذا فيما يشترط فيه الحول كالذهب . وأما غيره كالزروع فبلد زكاته المحل الذي تعلقت الزكاة به وهو موجود فيه .

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بإخراجها فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين فقال (أدوا صاعا من بر أو قمح أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير) وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية فليست فرضا ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الاسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية . ولا يشترط نماء النصاب ولا بقاؤه فلو ملك نصابا بعد وجوبها ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة فإنه لا يشترط فيها ذلك كما تقدم وكذا لا يشترط فيها العقل ولا البلوغ فجب في مال الصبي والمجنون حتى إذا لم يخرجها وليهما كان آثما ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والافاقة . ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ويصح أدائها مقدما ومؤخرا لأن وقت أدائها العمر فلو أخرجها في أي وقت شاء كان مؤديا لا قاضيا كما في سائر الواجبات الموسعة إلا أنها تستحب قبل الخروج الى المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم (اغنهم عن السؤال في هذا اليوم) ويجب أن يخرجها عن نفسه وولده الصغير الفقير وخادمه وولده الكبير إذا كان مجنونا ، أما ان كان عاقلا فلا يجب على أبيه وإن كان الولد فقيرا إلا أن يتبرع ولا يجب على الرجل أن يخرج زكاة زوجته فإن تبرع بها أجزأت ولو بغير =

= إنزها، وتخرج من أربعة أشياء الخنطة والشعير والتمر والزبيب، فيجب من الخنطة نصف صاع عن الفرد الواحد والصاع أربعة أمداد والمد رطلان والرطل مائة وثلاثون درهماً ويقدر الصاع بالكيل المصرى بقدرين وثلاث فالواجب من القمح قدح وسدس مصرى عن كل فرد والبكلة المصرية تكفى سبعة أفراد اذا زيد عليها سدس قدح، ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل فالبكلة المصرية منها تجزئ عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصرى، ويجوز له أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود بل هذا أفضل لأنه أكثر نفعاً للفقراء، ويجوز دفع زكاة جماعة الى مسكين واحد كما يجوز دفع زكاة الفرد الى مساكين، ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذى ورد فى آية ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ الآية .

الحنبالة — قالوا زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلته وكتب علم وتلزمه عن نفسه وعن تلزمه مؤنته من المسلمين فإن لم يجد ما يخرجهم جميعهم بدأ بنفسه فزوجته فرفيقه فأبيه فولده فالأقرب فالأقرب باعتبار ترتيب الميراث، وسن إخراجها عن الجنين، والأفضل إخراجها فى يوم العيد قبل الصلاة ويكره إخراجها بعدها . ويحرم تأخيرها عن يوم العيد اذا كان قادراً على الإخراج فيه . ويجب قضاؤها . وتجزئ قبل العيد بيومين ولا تجزئ قبلهما ومن وجب عليه فطرة أنخرجها فى المكان الذى أفطر فيه آخر يوم من رمضان وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته فى هذا المكان . والذى يجب على كل شخص صاع من بر أو شعير أو تمر أو زبيب أو أقط وهو طعام يعمل من اللبن الخيض، ويجزئ الدقيق ان كان يساوى الحب فى الوزن، فان لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتا من ذرة أو أرز أو عدس أو نحو ذلك ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ولو من غير من أخذها منه ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

=

= الشافعية — قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم — (ويجب على الكافر إخراج زكاة خادمه وقريبه المسلمين) — قادر على قوته وقوت عياله يوم العيد ولينته بعد ما يحتاج اليه من كل ما جرت به العادة من مطعم هيئ للعيد خاصة قبل وقت الوجوب من نحو سمك وغيره ومن الثياب اللائقة به ومن يمونه ومن مسكن وخادم يحتاج اليهما يليقان به . ومن آنية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد . ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يمونه مما يليق بهما . وتجب ولو كان المزكى مدينا .

ويجب أن يخرجها عنه وعن من تلزمه نفقته وقت وجوبها وهم أربعة أصناف :
(الأول) الزوجة غير الناشز ولو موسرة أو مطلقة رجعيًا أو بائناً حاملاً ومثلها العبد والخادم إن كانت نفقتهم غير مقدرة وإلا فلا تجب . (الثاني) أصله وإن علا .
(الثالث) فرعه وإن سفل ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً . والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما إلا إذا كانوا فقراء أو مساكين ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم .
ويشترط في الفرع الكبير الذي لم يكن مشغولاً بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب . (الرابع) المملوك وإن كان أبقاً أو مأسوراً .

ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال . ويسن إخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد ، ويكره إخراجها بعد صلاة العيد إلى الغروب إلا لعذر كانتظار فقير قريب ونحوه . ويحرم إخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعذر كغياب المستحقين لها وليس من العذر انتظار نحو قريب . ويجوز إخراجها من أول شهر رمضان في أي يوم شاء ويجب إخراجها في البلد التي غربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجه في رمضان قبل ذلك في بلده والقدر الواجب عن كل فرد صاع (وهو قدحان بالكيل المصري) =

= من غالب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات البر فالسلت (الشعير النبوى) فالشعير . فالذرة فالأرز فالحمص . فالعدس فالقول فالتمر فالزبيب فالأقط فاللبن فالجبن . ويجزئ الأعلى من هذه الأقوات وان لم يكن غالبا عن الأدنى وان كان هو الغالب بدون عكس . ولا يجزئ نصف من هذا ونصف من ذاك وان كان غالب القوت مخلوطا . ولا تجزئ القيمة . ومن لزمه زكاة جماعة ولم يجد ما يفي بها بدأ بنفسه فزوجته فخادمها فولده الصغير فأبيه فأمه فابنه الكبير فرفيقه . فان استوى جماعة فى درجة واحدة كالأولاد الصغار آختر منهم من شاء وزكى عنه .

المالكية — قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها فى وقت وجوبها سواء كانت موجودة عنده أو يمكنه اقتراضها فالقادر على التسليف يعد قادرا إذا كان يرجو الوفاء . ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته فى يوم العيد فاذا احتاج إليها فى النفقة فلا تجب عليه ، ويجب أن يخرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأقارب . وهم الوالدان الفقيران . والأولاد الذكور الذين لا مال لهم الى أن يبلغوا قادرين على الكسب . والإناث الفقراء أيضا الى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى للدخول بنسب أن يكن مطيقات للوطء ، والمماليك ذكورا وإناثا والزوجة والزوجات . وقدرها صاع عن كل شخص وهو قدح ونلت بالكيل المصرى فنجزئ الكيلة عن ستة أشخاص . ويجب إخراج الصاع للقادر عليه فان قدر على بعضه أخرجه فقط .

ويجب إخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية وهى : القمح ، والشعير ، والسلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط (لبن يابس أخرج زبدته) فان اقتات أهل البلد صنفين منها ولم يغلب أحدهما خير المركزى فى الإخراج من أيهما . ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا اذا كان أفضل =

= كَانَ اقْتَاتُوا شَعِيرًا فَأُخْرِجَ بِرَافِجِزِي . وما عدا هذه الأصناف التسعة كالقول والعدس لا يجوز الإخراج منه إلا إذا اقْتَاتَهُ النَّاسُ وَتَرَكُوا الْأَصْنَافَ التَّسْعَةَ فَيَتَعَيَّنُ الإِخْرَاجُ مِنَ الْمُقْتَاتِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ غَالِبٌ وَغَيْرُ غَالِبٍ أُخْرِجَ مِنَ الْغَالِبِ وَإِنْ اسْتَوَى صِنْفَانِ فِي الْاِقْتِيَاتِ كَالْقَوْلِ وَالْعَدَسِ خِيَرُ فِي الإِخْرَاجِ مِنْ أَيْهَمَا . وإذا أُخْرِجَ مِنَ اللَّحْمِ اعْتَبَرَ الشَّيْبُ . مثلاً إذا كَانَ الصَّاعُ مِنَ الْقَمَحِ بِشَيْعِ اثْنَيْنِ لَوْ خَبَزَ فَيَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ اللَّحْمِ مَا يَشْبَعُ اثْنَيْنِ .

ولا تصرف إلا لفقير أو مسكين بشرط الحرّية والاسلام وأن لا يكون من بنى هاشم ولا تعطى لبقية الأصناف الثمانية المتقدمة . ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعاً أو أقل أو أكثر، والأولى أن يعطى كل واحد صاعاً . وهنا أمور تتعلق بذلك وهى :

(أولاً) إذا كان الطعام الذى يريد الإخراج منه فيه علت وجبت تنفيته إذا كان الغلت ثلثاً فأكثر وإلا نذبت الغريلة .

(ثانياً) يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد وقبل الذهاب لصلاة العيد ويجوز إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد .

(ثالثاً) إذا وجبت زكاة عن عدّة أشخاص وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعاً ويمكنه أن يخرجها عن بعضهم بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم والديه ثم ولده .

(رابعاً) يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ولا تسقط بمضى ذلك اليوم بل تبقى فى ذمته فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته إن كان ميسوراً ليلة العيد .

=

(خامسا) من كان عاجزا عنها وقت وجوبها ثم قدر عليها في يوم العيد لا يجب عليه إخراجها ولكنه يندب فقط .

(سادسا) من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ولا يجب اذا كان عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به فان لم تجر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه .

(سابعا) من اقتات صنفا أقل مما يقتاته أهل البلد كالشعير بالنسبة للقمح جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته اذا اقتاته لفقره فان اقتاته لشح أو غيره فلا يجوز له الإخراج منه .

(ثامنا) يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل وهو قدح وثلاث كما تقدم وعن الخبز بالوزن وقدّر برطلين بالرطل المصرى .

كتاب الحج

تعريفه

هو لغة القصد إلى معظم . وشرعا أعمال مخصوصة تؤدى في زمان مخصوص
ومكان مخصوص على وجه مخصوص .

حكمه ودليله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الآتية ،
وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ والله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم :
« بنى الإسلام على خمس » الحديث . وقد تقدم وانتفتت الأمة على فرضيته فيكفر
منكرها . ويدل على أنه مفروض في العمر مرة واحدة قوله صلى الله عليه وسلم :
« يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت
صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثا فقال عليه الصلاة والسلام لو قلت نعم لوجبت
ولما استطعتم » .

والحج فرض على الفور^(١) فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ثم أخره عن أول
عام استطاع فيه يكون آثما بالتأخير . وله شروط وجوب وشروط صحة وأركان
وواجبات وسنن ومندوبات ومكروهات ومفسدات ومحرمات غير مفسدات .

(١) الشافعية — قالوا هو فرض على التراخي أو أخره عن أول عام قدر فيه
إلى عام آخر فلا يكون عاصيا بالتأخير ولكن بشرطين : (الأول) أن لا يخاف فواته
إما للكبر سنه وعجزه عن الوصول وإما اضياع ماله فان حاف فواته شيء من ذلك —

شروطه

فأما شروط وجوبه : فمنها الإسلام^(١) فلا يجب على الكافر ولو مرتدًا^(٢) . ومنها البلوغ فلا يجب على صبي وإن فعله صح منه إن كان مميزًا ولا يجزئه عن الفريضة بعد البلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم « أيما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام » . ومنها العقل فلا يجب على مجنون كما لا يصح منه . ومنها الحرية فلا يجب على من فيه رق ، ومنها الاستطاعة وفي بيانها تفصيل المذاهب^(٣) .

= وجب عليه أن يفعله فورًا وكان عاصيًا بالتأخير . (الثاني) أن يعزم على الفعل فيما بعد فلو لم يعزم يكون آثمًا .

(١) المالكية — قالوا الإسلام شرط صحة لا وجوب فيجب الحج على الكافر ولا يصح منه إلا بالإسلام .

(٢) الشافعية — قالوا لا يجب الحج على الكافر الأصلي أما المرتد المستطيع فيجب عليه الحج ولا يصح إلا إذا أسلم وإذا مات بعد إسلامه قبل أن يحج حج عنه من تركته .

(٣) الحنفية — قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة بشرط أن يكونا زائدين عن حاجياته الأصلية كالدين الذي عليه والمسكن والملبس والمواشي اللازمة له وآلات الحرفة والسلاح وعن نفقة من تلزمه نفقتهم مدة غيابه إلى أن يعود ويعتبر في الراحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفا ويختلف ذلك باختلاف الناس فمن لا يستطيع الركوب على القتب (وهو الكاف الصغير حول سنام البعير) ولم يجد ما يستطيع ركوبه كالحمل لا يجب عليه الحج ويعتبر فيها أيضا أن تكون مختصة به فلو قدر على راحلة مع شريك له بحيث يتعاقبان الركوب عليها لا يعتبر قادرا ولا يجب عليه الحج وإنما يشترط في وجوب الحج القدرة على الراحلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة بثلاثة أيام فأكثر أما القريب منها فيجب عليه الحج =

= ولو لم يقدر على الرحلة متى قدر على المشى وعلى الزاد الفاضل عما تقدم، وسيأتى فى آخر الشروط ما يتعلق بالحج بالنسبة للأعمى والمرأة .

المالكية — قالوا الاستطاعة هى إمكان الوصول الى مكة ومواضع النسك إمكانا عاديا سواء كان ماشيا أو راكبا وسواء كان ما يركبه مملوكا له أو مستأجرا ويشترط أن لا تلحقه مشقة عظيمة بالسفر فمن قدر على الوصول مع المشقة الفادحة فلا يكون مستطيعا ولا يجب عليه الحج ولكن لو تكلفه وتجشم المشقة أجزأه ووقع فرضا كما أن من قدر على الحج بأمر غير معتاد كالطيران ونحوه لا يعد مستطيعا ولكن لو فعله أجزأه ويعتبر أيضا فى الاستطاعة الأمن على نفسه وماله فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم لا يجب عليه إلا اذا كان الظالم واحدا وكان يأخذ قليلا لا يحجب بالماخوذ منه وكان لا يعود للأخذ مرة أخرى فان وجوده وأخذه لا يمنعان الاستطاعة فيجب الحج مع ذلك ولا يشترط فى الاستطاعة القدرة على الزاد والرحلة كما يؤخذ مما تقدم فيقوم مقام الزاد الصنعة اذا كانت لا ترى بصاحبها وعلم أو ظن رواجها وعدم كسادها بالسفر، ويقوم مقام الرحلة القدرة على المشى فمن قدر على المشى وجب عليه الحج ولو كان بعيدا عن مكة بمقدار مسافة القصر أو أكثر فيجب الحج على الأعمى القاصر على المشى اذا كان معه ما يوصله من المال وكان يهتدى بالطريق بنفسه أو معه قائد يهديه ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه نفقتهم كولد أو خوفه على نفسه الفقر فيما بعد إلا اذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه فلا يجب عليه الحج واذا لم يوجد عند الشخص إلا ما يباع على المفلس كالعقار والماشية والثياب التى لازمة وكتب العلم وآلة الصانع وجب عليه الحج لأنه مستطيع وتعتبر الاستطاعة ذهابا فقط ان أمكنه أن يعيش بمكة فان لم يمكنه الإقامة بها اعتبرت الاستطاعة فى الإياب أيضا الى مكان يمكنه أن يعيش فيه ولا يلزم رجوعه لخصوص بلده فلا بد أن يكون عنده ما يكفيه ذهابا وإيابا الى محل يعيش فيه أو صنعة تقوم بحاجياته اذا كانت =

= رابحة كما تقدم ولا فرق بين البر والبحر متى كانت السلامة فيه غالبية فان لم تغلب فلا يجب الحج اذا تعين البحر طريقا .

وكل ما تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل والمرأة ، ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج أو محرم من محارمها أو رفقة مأمونة فاذا فقد جميع ذلك فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب ميسورا لها اذا كانت المسافة بعيدة والبعد لا يحد بمسافة القصير بل بما يشق على المرأة المشي فيه ويختلف ذلك باختلاف النساء فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها ؛ فاذا شق المشي على المرأة ولم يتيسر لها الركوب فلا يجب عليها الحج كما لا يجب عليها اذا تعين السفر في سفن صغيرة لا تتمكن فيها المرأة من الستر وحفظ نفسها أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها محال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة فيجب السفر فيها اذا تعينت طريقا ولا يسقط الحج عن المرأة ، وإذا كانت المرأة معتدة من طلاق أو وفات وجب عليها البقاء في بيت العدة ولا يجوز لها الإحرام بالحج لأنه يؤدي الى ترك بيت العدة ولبثها فيه واجب لكن لو فعلت ذلك صح إحرامها مع الإثم ومضت فيه ولا تتمكث في بيت العدة .

الحنابلة — قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة الصالحة لمثلها ويشترط أن يكونا فاضلين عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقته ونفقة عياله على الدوام .

الشافعية — قالوا الاستطاعة نوعان : استطاعة بالنفس وأستطاعة بالغير . أما الأولى فلا تتحقق إلا بأمور : (أولا) القدرة على ما يلزمه من الزاد وأجرة الخفارة ونحو ذلك في الذهاب والإقامة بمكة والإياب منها إن لم يعزم على الإقامة بها فإن = عزم على الإقامة بها فلا يشترط القدرة على مؤونة الإياب . (ثانيا) وجود الراحلة ويعتبر ذلك في حق المرأة مطلقا سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة وفي حق =

= الرجل إن كانت المسافة طويلة (وهى مرحلتان فأكثر) فإن كانت قصيرة وقدر على المشى بدون مشقة لا تحتمل عادة وجب عليه الحج بدون وجود الراحة وإلا فلا يجب ، والمراد بالراحة ما يمكن الوصول عليه سواء كنت مختصة أو مشتركة بشرط أن يجد من يركب معه فإن لم يجد من يركب معه ولم يتيسر له ركوبها وحده فلا يجب عليه الحج ولا بد أن تكون الراحة مهيأة بما لا بد منه فى السفر تحيية تنصب عليها لآتقاء حر أو برد وإلا فلا يجب الحج إن حصلت بدونها مشقة لا تحتمل وفى حق المرأة لا بد من ذلك ولو لم تنضرر بعدمه لأن الستر مطلوب فى حقها ويشترط كون ما تقدم من الزاد والراحة فاضلا عن دينه ولو مؤجلا وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود وعن مسكنه اللائق به إن لم يستغن عنه وإلا باع مسكنه وجمع به وعن مواشى الزراعة وخيل الجندى وسلاحه المحتاج إليه وعن آلات صناعة وكتب فقيه ونحو ذلك . (ثالثا) أمن الطريق ولو ظنا على نفسه وعلى زوجه وعلى ماله ولو كان قليلا فلو كان فى الطريق سبع أو قاطع طريق أو نحوهما ولا طريق له سوى هذا فلا يجب عليه الحج . (رابعا) وجود الماء والزاد وعلف الدابة فى الطريق بحيث يجد ذلك عند الاحتياج إليه بثن المثل على حسب العادة . (خامسا) أن يكون مع المرأة زوجها أو محرمها أو نسوة يوثق بهن . اثنتان فأكثر فلو وجدت امرأة واحدة فلا يجب عليها الحج وإن جاز لها أن تحج معها حجة الفريضة بل يجوز لها أن تخرج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن أما فى النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرت وإذا لم تجد المرأة رجلا محرما أو زوجا إلا بأجرة لزمها إن كانت قادرة عليها ، والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد قائدا ولو بأجرة بشرط أن يكون قادرا عليها فإن لم يجد قائدا أو وجده ولم يقدر على أجرته فلا يجب عليه ولو كان ميكا وأحسن المشى بالعصا . (سادسا) أن يكون ممن ثبتت على الراحة بدون ضرر شديد وإلا فليس بمستطيع بنفسه . (سابعا) أن يبق من وقت الحج بعد القدرة على لوازمه ما يكفى لأدائه ، وتغيب الاستطاعة عند دخول وقته وهو من أول شوال =

وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى للوجوب^(١١) .

= إلى عشر ذى الحجة فلو كان مستطيعاً قبل ذلك ثم عجز عند دخول وقته فلا يجب عليه، وأما النوع الثانى وهو الاستطاعة بالغير فسيأتى بيانه فى مبحث الحج عن الغير .

(١) الحنفية — زادوا فى شروط الوجوب العلم بكون الحج فرضاً بالنسبة لمن كان فى غير بلد الإسلام فمن نشأ فى غير بلد الإسلام ولم يخبره بفرضية الحج رجلان أو رجل وأمراًتان فلا يجب عليه أما من كان فى دار الإسلام فإنه يجب عليه الحج ولو لم يعلم بفرضيته سواء نشأ مسلماً أو لا .

وهناك أمور أخرى عثها بعض الحنفية فى شروط الوجوب وبعضهم جعلها قسماً ثالثاً سماه بشروط الأداء وهو الصحيح ، وهذه الأشياء هى : (أولاً) سلامة البدن فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ لا يثبت على الرحلة ونحو ذلك وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضاً ويلحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذى يمنع الناس من الحج . أما الأعمى القادر على الزاد والراحلة فإن لم يجد قائداً يهديه للطريق فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره وإن وجد قائداً وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه . (ثانياً) أمن الطريق بأن يكون الغالب فيه السلامة سواء كان ذلك بحراً أو براً . (ثالثاً) وجود زوج أو محرم للمرأة لافرق بين أن تكون شابة أو عجوزاً اذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فأكثراً اذا كانت المسافة أقل من ذلك فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج (والمحرم هو الذى لا يحل له زواجها بسبب النسب أو المصاهرة أو الرضاع) ويشترط فيه أن يكون مأموناً عاقلاً بالغاً ولا يشترط كونه مسلماً . (رابعاً) عدم قيام العدة فى حق المرأة فلا تخرج الى الحج اذا كانت معتدة من طلاق أو موت .

الحنابلة — زادوا فى شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف أو غيره ، ووجود زوج أو محرم للمرأة فلا يجب عليها الحج اذا لم يكن معها أحدهما ، ووجود القائد للأعمى فإن لم يجد قائداً فلا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره ، =

وأما شروط صحته فهي الاسلام وهو شرط لصحة الحج مطلقا سواء باشره الشخص بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه فلا يصح من الكافر ولا عنه ، والتمييز^(١) وهو شرط لمباشرة الحج بالنفس فغير المميز كالمجنون والصبي لا يصح منه الاحرام به ولا مباشرة أى عمل من أعماله ولكن الولي يحرم عنه وعليه أن يحضره الموافق فيطوف ويسعى به ويأخذه الى عرفة وهكذا ، والوقت المخصوص وفي بيانه تفصيل المذاهب .^(٢)

= متى توفرت هذه الشروط وجب عليه الحج بنفسه إن كان قادرا عليه فان عجز عنه بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو كان لا يقدر على الركوب إلا بمشقة شديدة وجب عليه أن ينوب من يجمع عنه وسيأتى تمام ذلك في مبحث الحج عن الغير .

المالكية والشافعية — لم يزيّدوا شروطا أخرى على ما تقدّم ولكنهم أدخلوا معظم ما ذكره الحنفية والحنابلة هنا في الاستطاعة كما يعلم من مراجعة مذاهبهما السابقة .

(١) المالكية — لم يعدّوه من شروط صحة الحج بل من شروط صحة الاحرام كما يأتى ذكره .

(٢) الحنفية — قالوا الوقت الذى هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ووقت الوقوف ، فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر ، وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر الى آخر العمر فيصح الطواف فى أى زمن بعد الوقوف بعرفة فى زمنه المذكور فلو لم يقف بعرفة فى زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه ، وأما الوقت الذى لا يصح سىء من أفعال الحج قبله فهو شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فلو طاف أو سعى قبل ذلك فلا يصح ويستثنى من ذلك الاحرام فانه يصح قبل أشهر الحج مع الكراهة ، وزاد الحنفية فى شروط الصحة المكان المخصوص (وهو أرض عرفات للوقوف ، والمسجد الحرام لطواف الزيارة ، والإحرام . وقد عدّوا شروط الصحة فقط ثلاثة : الاحرام ، =

= الوقت، المكان. أما الاسلام فهو شرط وجوب وصحة معا، وأما التمييز فلم يعتد به من شروط الصحة وإن كان شرطا في المعنى لأن إحرام غير المميز لا يصح عندهم .

المالكية — قالوا الوقت المخصوص أنواع منه ما يبطل الحج بفواته ومنه ما لا يبطل الحج بفواته وهو أنواع : وقت الاحرام بالحج ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت الطواف الركن (وهو طواف الافاضة ويسمى طواف الزيارة)، ووقت بقية أعمال الحج كرمي الجمار ، والحلق ، والذبح ، والسعى بين الصفا والمروة — فوقت الاحرام من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف بعرفة وليس ابتداء الاحرام في ذلك الوقت شرطا لصحة الحج فيصح ابتداء الاحرام قبل ذلك الزمن اذا استمر محرما الى دخوله وبعده مع الكراهة فيهما ويكون الاحرام بعده للعام القابل لأنه لا يمكن الحج في هذا العام لفوات زمن الوقوف، ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر العيد، وأما الوقوف لحظة من الوقت الذي بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها فهو واجب يلزم في تركه هدى ، ووقت طواف الافاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذي الحجة فاذا أخره عن ذلك لزمه دم وصح ولا يصح قبل يوم العيد بخلاف الوقوف الركن فلا يصح قبل وقته المتقدم ولا بعده ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتي عند ذكر كل منها فالسعى يكون عقب طواف الافاضة إن لم يتقدم عقب طواف القدوم . والرمي له أيام مخصوصة الأول والثاني والثالث والرابع من أيام العيد وهكذا مما يأتي فوقت الحج الذي فيه جميع أعماله شوال وذو القعدة وجميع ذي الحجة ، وأما المكان المخصوص وهو أرض عرفة للوقوف فليس ركنا على حدة ولا شرطا كذلك بل هو جزء من مفهوم الركن وهو الوقوف بعرفة ، وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطا لصحة الحج بل هو شرط لصحة الطواف ، وأما التمييز فلم يعتد به من شروط الحج وإن كان إحرام غير المميز لا يصح لأنه شرط في الاحرام الذي هو النية لأن النية لا تصح من غير المميز فليس عندهم شرط لصحة الحج =

إلا الإسلام فقط .

أركان الحج

وأما أركان الحج فهي أربعة^(١) : الاحرام ، وطواف الزيارة (ويسمى طواف الافاضة) ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة .

= الشافعية — قالوا الوقت المخصوص هو من أول يوم من شوال الى طلوع فجر يوم عيد النحر وهو شرط لصحة الاحرام بالحج فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده فلا يصح حجا ولكن ينقذ عمرة . وأما الوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج فلكل منها وقت يأتي بيانه عند ذكره وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة : الاسلام ، والتمييز ، والوقت المخصوص .

الحنابلة — قالوا الوقت المخصوص أنواع : وقت الاحرام ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت طواف الافاضة ، ووقت بقية أعمال الحج كالسعى بين الصفا والمروة . أما وقت الاحرام فهو من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف ، والاحرام في هذا الوقت سنة ويصح قبل هذا الوقت وبعده مع الكراهة فيهما . وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال فسيأتي ذكره عند بيان كل منها ،

(١) الحنفية — قالوا للحج ركنان فقط وهما الوقوف بعرفة ومعظم طواف الزيارة وهو أربعة أشواط ، وأما باقيه وهو الثلاثة الباقية المكتملة للسبعة فواجب كما سيأتي ، وأما الاحرام فهو من شروط الصحة كما تقدم والسعى بين الصفا والمروة واجب لا ركن .

الشافعية — قالوا أركان الحج ستة وهي الأربعة المذكورة في أعلى الصحيفة وزادوا عليها ركنين آخرين وهما ازالة الشعر بشرط أن يزيل ثلاث شعرات كلا أو بعضا من الرأس لا من غيره ويستترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة وبعد استئصال ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الاحرام على الجميع =

مباحث الاحرام

تعريفه

الاحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية أو سوق هدى أو نحو ذلك وإنما يسنّ اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوى ويأبى بلا فاصل .

مواقيت الإحرام

للإحرام ميقات مكانى وميقات زمانى . أما الميقات الزمانى فقد تقدّم الكلام عليه في الوقت المخصوص « وأما الميقات المكانى فيختلف باختلاف الجهات فأهل مصر والشام والمغرب ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتكرور ميقاتهم الحجفة (وهى بضم الجيم وسكون الحاء قرية بين مكة والمدينة وهى خربة الآن ويقرب منها القرية المعروفة برايح فيصح الإحرام منها بلا كراهة) وهؤلاء يحرمون من هذا المكان عند محاذاته بحرا لأنه لا يلزم فى الإحرام من الميقات المرور به فى البربل المدار على أحد أمرين إما المرور عليه أو محاذاته ولو بالبحر . وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم ذات عرق (وهى قرية على مرحلتين من مكة وسميت بذلك لأن بها جبلا

= والوقوف على طواف الأفاضة والخلق . والطواف على السعى ان لم يفعل السعى عقب طواف القدوم .

(١) الحنفية — قالوا الإحرام هو التزام حرمان مخصوصة ويتحقق بأمرين : (الأول) النية . و (الثانى) اقترانها بالتلبية ويقوم مقام التلبية مطلق الذكر أو تقليد البدنة مع سوقها فلو بوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر أو لبي ولم ينو لا يكون محرما . وكذا لو أشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر (وهو خاص بالابل) أو وضع الجل عليها أو أرسلها وكان غير متمتع بالعمرة الى الحج ولم يلحقها أو قلد شاة لا يكون محرما .

=

يسمى عرفا بكسر العين يشرف على واد يقال له وادى العقيق (وأهل المدينة المنورة : نور النبي صلى الله عليه وسلم بميقاتهم ذو الحليفة) وهى موضع ماء لبنى جشم بينه وبين المدينة دون خمسة أميال) وهى أبعد المواقيت من مكة لأن بينهما تسع مراحل أى سفر تسعة أيام والميقات لأهل اليمن والهند يعلم بفتح الالامين وسكون الميم بينهما (وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة) . ولأهل نجد قرن (بسكون الراء وفتح القاف ، وهو جبل مشرف على عرفات وهو على مرحلتين من مكة . ويقال له قرن المنازل . وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ولكل من مر بها أو حاذاها وإن لم يكن من أهل جهتها فمن مر بميقات منها أو حاذاه قاصدا للتسك وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له أن يجاوزه بدون إحرام فإن جاوزه ولم يحرم وجب عليه الرجوع اليه ليحرم منه إن كان الطريق مأمونا وكان الوقت متسعا بحيث لا يفوته الحج لو رجع فإن لم يرجع لزمه هدى لأنه جاوز الميقات بدون إحرام سواء أمكنه الرجوع أو لم يمكن لخوف الطريق أو ضيق الوقت إلا أنه فى حالة امكان الرجوع يأنم بتركه ولا فرق فى ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى فى طريقه أولا .

= المالكية — قالوا الاحرام هو الدخول فى حرمة الحج ويتحقق بالنية فقط على المعتمد ويسن اقتراؤه بقول كالتلبية والتهليل أو فعل متعلق بالحج كالتوجه وتقليد البدنة .

(١) الحنفية — قالوا إن جاوز الميقات بدون إحرام حرم عليه ذلك ويلزمه الدم إن لم يكن أمامه ميقات آخر يتر علىه بعد وإلا فالأفضل إحرامه من الأول فقط إن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينافى الاحرام فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤثر الإحرام الى آخر المواقيت التى يتر بها .

المالكية — قالوا متى مر بميقات من هذه المواقيت وجب عليه الاحرام منه فإن جاوزه بدون إحرام حرم ولزمه دم إلا اذا كان ميقات جهته أمامه يتر علىه فيما بعد فإن كان كذلك ندب له الاحرام من الأول فقط فإن لم يحرم منه فلا إثم عليه ولا دم وخالف المندوب .

ومن كان بمكة سواء كان من أهلها أولا . فيقاتها نفس مكة ولا يطلب من غير المكي اذا كان بها أن يخرج لميقاته ولو كان الوقت متسعا^(١) ومن كان مسكنه بعد المواقيت وقبل مكة فاحرامه يكون من مسكنه لأنه ميقات له .

ما يطلب من مرید الاحرام قبل أن يشرع فيه
يطلب من مرید الاحرام أمور مفصلة في المدهاب .^(٢)

(١) المالكية - قالوا من كان بمكة من غير أهلها وأراد الاحرام بالجمع صح إحرامه من مكة بلا إثم ولكن يندب له أن يخرج لميقاته ليحرم منه ان كان الوقت متسعا وأمن على نفسه وماله لو خرج وإلا فلا يندب له الخروج .

(٢) الحنفية - قالوا يطلب منه أمور : منها الاغتسال وهو سنة مؤكدة ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ولكن الغسل أفضل وهذا الغسل للنظافة لا للطهارة فيطلب من الحائض والنفساء حال الحيض والنفساء . وإذا فقد الماء سقط ولم يشرع بدله التيمم اذا لا نظافة في التيمم . ومنها قص الأظافر وحلق الشعر المأذون في إزالته كشعر الرأس والشارب اذا اعتاد حلق ذلك وإلا فيسرحه . وهذا مستحب ويكون قبل الغسل . ومنها جماع زوجته اذا لم يكن بها مانع لثلا يطول عليه العهد فيقع فيما يفسد الاحرام . وهو مستحب أيضا . ومنها لبس إزار ورداء . والإزار هو ما يستتر به من سترته الى ركبته . والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكتفين . وهو مستحب أيضا . وان زرر الإزار أو عقده أساء ولا دم عليه . ويستحب أن يكون الإزار والرداء جديدين أو مغسولين طاهرين وأن يكونا أبيضين . ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا تبقى عينه بعد الاحرام وإن بقيت رائحته وهو مستحب ان كان عنده طيب والا فلا يستحب . ومنها أن يصلي بعد ما تقدم ركعتين اذا كان الوقت ليس وقت كراهة وإلا فلا يصلي . وهذه الصلاة سنة على الصحيح . والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة قل يا أيها =

= الكافرون . وفي الثانية بالفتحة وسورة الاخلاص . ويقوم مقامها الصلاة المفروضة اذا أحرم بعدها . ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه اللهم انى أريد الحج فيسره لى وتقبله منى ثم يلبى بعد ذلك وصفة التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك . ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة . وكذا كلما لقي ربكاً أو ارتفع على مكان أو هبط وادياً . وكذا يكثرها بالأشجار وحين يستيقظ من نومه وعند الركوب والتزول ويستحب فى التلبية كلها رفع الصوت بدون إجهاد .

المالكية — قالوا يسن له أن يغتسل ولو كان حائضاً أو نفثاً لأنه مطلوب للاحرام وهو يتأتى من كل شخص ولا تحصل السنة إلا اذا كان متصلاً بالاحرام . فلو اغتسل ثم انتظر طويلاً عرفاً بلا احرام أعاده . ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام لمن أراد أن يحرم من ذى الحليفة واذا كان فاقداً للساء فلا يشرع له التيمم بدل الغسل . ويسن أيضاً تقليد الهدى ان كان معه ثم اشعاره بعد ذلك . والتقليد هو (تعليق قلادة فى عنقه يعلم به المساكين فتطمئن نفوسهم) . والاشعار هو (أن يشق من السنام قدر الأئمة أو الأئمتين) ويكون الجانب الأيسر ويبدأ به من العنق الى المؤخر وانما تقلد الابل والبقر ولا يشعر إلا الابل وما له سنام من البقر أما الغنم فلا تقلد ولا تشعر . ويندب أن يلبس إزاراً ورداء ونعلين . والإزار هو ما يستر العورة من السرة الى الركبة . والرداء هو ما يلقى على الكتفين ولو لبس غيرهما مما ليس مخيطاً ولا محيطاً فلا يضر ولكن يفوت المندوب . ومن السنن ايقاع الاحرام عقب صلاة . ويندب أن يكون ركعتي نفل ان كان الوقت مما تجوز فيه النافلة وإلا انتظر حتى تحل النافلة والأولى أن يحرم الراكب اذا استوى على ظهر دابته والماشى اذا أخذ فى المشى . ويسن قرن الاحرام بالتلبية كما تقدم . والتلبية فى ذاتها واجبة . ويندب تجديدها عند تغير الحال كصعود على مرتفع أو هبوط الى واد أو ملاقة فئة وعقب الصلاة ويستمر يلبى حتى يدخل —

= مكة ثم يقطعها حتى يطوف ويسعى اذا أراد السعى عقب طواف القدوم ثم يعاودها بعد ذلك حتى تزول الشمس يوم عرفة ويصل الى مصلاها فيقطعها حينئذ فان لم يعاودها كان تاركا للواجب وعليه دم . ويندب التوسط فيها فلا يدأب عليها حتى يمل ويضجر كما يندب التوسط في رفع صوته بها فلا يخفقه جدا ولا يرفعه جدا بل يكون بين الرفع والخفض . ويندب الاقتصار على اللفظ الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ليك اللهم ليك لا شريك لك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك .

الحابلة — قالوا يسن له أن يغتسل ولو حائضا أو نفساء أو يتيمم لعدم الماء أو عجزه عن استعماله بمرض ونحوه ولا يضر حدث بين الغسل والاحرام ويسن له أيضا أن يتنظف قبل إحرامه بأخذ شعره وقلم ظفره وإزالة رائحة كريهة ويسن له أيضا أن يطيب بدنه بالطيب وكره تطيب ثوبه فان طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم يترعه فان ترعه لم يجز له لبسه قبل غسله ويسن له أيضا قبل إحرامه لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعد تجرده عن المحيط إن كان ذكرا ويسن له إحرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة بشرط أن لا يكون أداء النافلة وقت نهى وأن لا يكون عادما للاء والتراب ويسن أن يعين في إحرامه نسكا حجا كان أو عمرة أو قرانا وأن يتلفظ بما يعينه ويسن له أن يقول اللهم انى أريد النسك الفلانى فيسره لى وتقبله منى وإن حبسنى حابس فحلى حيث حبستى ، فان فعل ذلك وحبس بمرض أو عدو ونحوه حل ولا شئ عليه .

الشافعية — قالوا يسن لمن يريد الإحرام أمور : منها الغسل قبله ولو مع بقاء الحيض وينوى به غسل الإحرام ويكره تركه لغير عذر فان عجز عنه لعدم الماء أو لعدم قدرته على استعماله يتيمم . ومنها إزالة شعر الإبط والعانة وقص الشارب وتقليم الأظفار وحلق الرأس لمن يترين به وإلا أبقاه ولبدنه بنحو صمغ وهذا إذا كان عازما على عدم التضحية وإلا أخر ذلك الى ما بعدها ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل فى حق غير الجنب أما هو فيسن له تأخيرها عنه . ومنها تطيب البدن بعد الغسل =

ما ينهى عنه المحرم بعد الدخول في الاحرام

يحرم على المحرم عقد النكاح ويقع باطلاً . وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه كالقبلة والمباشرة ، ويحرم الخروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محترم وإن كان ذلك محترماً في غير الحج إلا أنه يتأكد فيه وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم ونحوهم لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ . والرفث الجماع ودواعيه والكلام الفاحش ، والجidal المخاصمة ، ويحرم أيضاً

= إلا لصائمه فیکره وإلا للمرأة التي وجب عليها الاحداد (ترك الزينة) لوفاة زوجها فيحرم ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولو كان مما له جرم ولا يضر تعطر الثوب بسبب ذلك . ومنها الجماع قبل إحرامه . ومنها أن تخضب المرأة يديها الى الكوعين من غير نقش وأن تمش وجهها بشيء من الخضاب . ومنها أن يلبس إن كان رجلاً إزاراً ورداء أبيضين جديدين وإلا فمغسولين ونعلين ويكره لبس المصبوغ . ومنها صلاة ركعتين سنة الاحرام القبلية في غير وقت الكراهة إلا لمن كان في الحرم المكي فيصلبها مطلقاً ويقوم مقامها أى صلاة يصلبها فرضاً أو نفلًا وبسر القراءة فيهما ولوليلًا . ومنها استقبال القبلة عند بدء الاحرام ويقول اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي . ومنها التلبية وهي أن يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك يقول ذلك بسكينة ووقار للذكر ويسن أن يرفع صوته بها ما دام محرمًا فإن لم يكن محرمًا فالسنة الإسرار بها كما أن السنة للمرأة أن تسر بها على كل حال ويكره لها رفع الصوت بها بحضور الأجنبي ومثلها الخنثى ويصلي ويسلم عقبها على النبي صلى الله عليه وسلم وتؤكد التلبية ثلاثاً عند تغير الأحوال من سكون إلى حركة وصعود وهبوط واختلاط رقة وأقبال ليل أو نهار ثم يدعو بعدها بما شاء والوارد أفضل .

(١) الحنفية — قالوا يجوز للمحرم عقد النكاح لأن الاحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها وإنما يمنع الجماع فهو كالحيض والنفس والظهار قبل تكفيره في أن كلا منها يمنع الجماع فقط لا صحة العقد .

التمترض لصيد البر بالقتل أو الذبح أو الإشارة اليه إن كان مرثياً أو الدلالة عليه إن كان غير مرثى أو نحو ذلك كإفساد بيضه وإنما يحرم التعرض له إذا كان وحشياً مأكولاً^(١) . وأما صيد البحر فهو حلال . قال الله تعالى : ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمت حراماً﴾ . والبرى هو ما يكون توالده وتناسله في البر وإن كان يعيش في الماء والبحرى بخلافه^(٢) ويحرم عليه أيضاً استعمال الطيب كالمسك في ثوبه أو بدنه وقلم الظفر ، ويحرم على الرجل أن يلبس غيطاً أو يحيطاً ببدنه أو بعضه كالقميص والسرراويل والعمامة (والجبة) القباء والخلف إلا إذا لم يجد نعلين فيجوز لبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وتغطية رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر^(٣) ويحرم على المرأة ستر وجهها ويديها بأى ساتر^(٤) إلا إذا قصدت بذلك الستر عن الأجانب فيجوز لها ذلك على تفصيل^(٥) .
أما رأسها فلا يحرم سترها مطلقاً .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا يحرم التعرض لصيد البر الوحشى سواء كان مأكولاً أو غير مأكول .

(٢) الشافعية — قالوا البرى ما يعيش في البر فقط أو يعيش فيه وفي البحر والبحرى ما لا يعيش إلا في البحر .

(٣) الشافعية والحنابلة — قالوا لا يحرم على الرجل تغطية وجهه .

(٤) المالكية — قالوا يحرم على المرأة ستر يديها بشيء يحيط بهما كالقفاز وهو لباس يعمل على قدر اليمين لا تنقاء البرد ويحرم سترهما بشيء فيه خياطة أو ربط . وأما ادخلهما في قميصها فلا يحرم ، كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها .

الشافعية — قالوا لا يحرم تغطية يديها إلا بالقفاز أما سترهما بغيره فإنه يجوز ولو شدته أو عقدته عليها .

(٥) الحنفية والشافعية — قالوا تستر المرأة وجهها عن الأجانب بإسدال شيء عليه بحيث لا يمس .

ويحرم لبس ثوب مصبوغ بما له رائحة طيبة على تفصيل^(١) ويكره شم الطيب واستصحابه والمكث بمكانه حتى لا يشمه^(٢) ويحرم عليه إزالة شعر رأسه أو غيره سواء كان ثابتا في العين أو غيرها ويستثنى من ذلك ما اذا تأذى ببقائه فيجوز إزالته وفيه

= الحنابلة - قالوا للمرأة أن تستر وجهها لحاجة كمرور الأجانب بقربها ولا يضر التصاق الساتر بوجهها .

المالكية - قالوا اذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها التستر عن أعين الناس فلها ذلك وهي محرمة بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ولا ربط وإلا كان محزما وعليها الفدية في ستر الوجه كما يأتي .

(١) الحنفية - قالوا يحرم لبس المصبوع بالعصفر وهو زهر القرطم ، والورس (بفتح الواو وسكون الراء) وهو نبت أحمر بايمن ، والزعفران ونحو ذلك من أنواع الطيب إلا اذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة فيجوز لبسه حال الإحرام .

المالكية - قالوا المصبوع بما له رائحة يحرم على المحرم وذلك كالمصبوع بالورس والزعفران . وأما المصبوع بالعصفر فان كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل وان كان صبغه ضعيفا أو كان قويا وغسل فلا يحرم لبسه وانما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم وهو المطيب .

الشافعية - قالوا المصبوع بما تقصد رائحته كالزعفران والورس لا يجوز لبسه إلا اذا زالت الرائحة بالمره . وأما المصبوع بما يقصد لونه دون الرائحة كالعصفر والحناء فلبسه لا يحرم .

الحنابلة - قالوا يحرم عليه لبس المصبوع بالورس أو الزعفران . وأما المصبوع بالعصفر فيباح لبسه سواء كان الصبغ قويا أو ضعيفا .

(٢) الحنابلة والشافعية - قالوا اذا قصد تم الطيب كما اذا وضع وردة على انفه بقصد شمه حرم عليه ذلك سواء كان معه أو مكث بمكانه . أما اذا لم يقصد شمه فلا حرمة عليه .

الفدية إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به فلا فدية^(١). وسيأتي تفصيل ذلك في باب الفدية .

ولا يجوز للحرم أن يختضب^(٢) بالحناء لأنه طيب والمحرم ممنوع من التطيب سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء كان الخضاب بها في اليدين أو في الرأس أو غير ذلك من أجزاء البدن .

ولا يجوز للحرم أن يأكل أو يشرب طيباً أو شيئاً مخلوطاً بطيب سواء كان قليلاً أو كثيراً إلا إذا استهلك^(٣) الطيب بحيث لم يبق له طعم ولا رائحة فلو بقي له طعم أو رائحة حرم . ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف إليه الطيب مطبوخاً أو غيره

(١) المالكية — قالوا إزالة الشعر مطلقاً حرام على المحرم سواء كان الشعر في العين أو غيره إلا لعذر يقتضى إزالته فلا يحرم حينئذ وفيها الفدية ولو كان في العين .

(٢) الشافعية — قالوا يكره الخضاب بالحناء للمرأة حال الإحرام إلا إذا كانت معتدة من وفاة فيحرم عليها ذلك كما يحرم عليها الخضاب إذا كان نقشاً ولو كانت غير معتدة . وأما الرجل فيجوز له الخضاب بها حال الإحرام في جميع أجزاء جسده ما عدا اليدين والرجلين فيحرم خضبهما بغير حاجة . وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بحناء مخينة .

الحنابلة — قالوا لا يحرم على المحرم ذكرها كان أو أتى الاختضاب بالحناء في أى جزء من البدن ما عدا رأس الرجل .

(٣) المالكية — قالوا المراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ ومتى كان كذلك لا يحرم ولو ظهر ريحه كالمسك أو لونه كالأزفران . أما ما اختلط بشيء من غير طبخ فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم إن الرطب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله ولو بقيت عينه .

(١) مطبوح ولا يجوز له أن يكتحل بما فيه طيب فان فعل ففيه الجزاء الآتى بيانه :
أما الاكتحال بما ليس فيه طيب بخائز ويحرم عليه إسقاط شعره فان فعل ففيه الجزاء
الآتى : ولا يجوز للحرم أن يدهن شعره أو بدنه على تفصيل فى المذاهب .^(٢)

(١) الحنفية — قالوا اذا تغير الطيب بالطبخ فلا شئ على المحرم فى أكله
سواء وجد رائحته أو لا أما ان خلط بما يؤكل بلا طبخ فان كان الطيب مغلوبا
فلا شئ فيه إلا أنه يكره ان وجدت معه رائحة الطيب وان كان غالبا ففيه الجزاء
وهذا اذا خلط بما يؤكل فان خلط بما يشرب فان كان غالبا ففيه دم وان كان مغلوبا
ففيه صدقة إلا ان شرب مرارا ففيه دم كما يأتى . أما ان أكل عين الطيب فان
كان كثيرا ففيه دم وإلا فلا شئ فيه .

(٢) المالكية — قالوا يحرم على المحرم الاكتحال مطلقا بما فيه طيب وغيره
إلا لضرورة فيجوز مطلقا غير أنه اذا اكتحل بمطيب لضرورة فعليه الفدية وان
اكتحل بغير مطيب لضرورة فلا فدية عليه .

(٣) المالكية — قالوا يحرم عليه دهن الشعر والجسد أو بعضه بأى دهن
كان ولو كان خاليا من الطيب فإن فعل ذلك فعليه الفدية كما سيأتى إلا اذا أدهن
بما لا طيب فيه لمرض به فلا فدية عليه سواء كان الممرض فى باطن اليدين
أو فى الرجلين أو غيرهم .

الحنفية — قالوا الأشياء التى نستعمل فى البدن تنقسم الى ثلاثة أنواع :
(الأول) طيب محصر أعد لتطيب به كالمسك والكافور والعنبر ونحو ذلك وهذا
النوع لا يجوز للحرم استعماله فى ادهان أو غيره بأى وجه كان . (الثانى) ما ليس
طيبا بنفسه وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه كالشحم وهذا النوع يجوز =

حكم قطع شجر الحرم وحشيشه بالنسبة للحرم

ولا يحل للحرم كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع أو قلع أو إتلاف ولا لغصن من أغصانه ولو كانت الأغصان واصله الى الحل . أما إذا كان الشجر مغروسا في الحل فيباح التعرض له والانتفاع به اذا لم يكن مملوكا لغير ولو وصلت أغصانه الى داخل الحرم ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم إلا الاذخر وهو (نبت معروف طيب الرائحة) وكذا السنا (المعروف بالسنامكي) فانه يباح التعرض لها بالقطع وغيره وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل المذاهب ^(١) .

= لالحرم استعماله في الادهان ونحوه ولا شيء في استعماله . (الثالث) ما ليس طيبا بنفسه ولكنه أصل للطيب وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والادهان وتارة على وجه التداوى كالزيت فان استعمال استعمال التطيب والادهان فهو في حكم الطيب لا يجوز للحرم استعماله . أما اذا استعمال للتداوى فانه يجوز للحرم كما يجوز له أكله .

الشافعية - قالوا يحرم الادهان بما له رائحة طيبة مطلقا ويجوز الادهان بغيره في جميع البدن إلا في شعر الرأس والوجه فلا يجوز إلا الحاجة .

الحنابلة - قالوا ما له رائحة طيبة يحرم على الحرم الادهان به في سائر بدنه أو أى جزء . أما ما ليس كذلك كالزيت فلا يحرم الادهان به ولو في شعر الرأس والوجه .

(١) الشافعية - قالوا يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة وحشيشه الرطب بقطع أو قلع أو إتلاف ولو كانت مملوكا للتعرض ما عدا ما ذكر في أعلى الصحيفة ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه . وإنما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه ان كان بغير قصد إصلاحه كأن يقلم الشجر لنموه وإلا جاز، أما الشجر اليابس فيجوز =

== قطعه وقلعه وكذا يجوز قطع الحشيش اليابس أما قلعه فيحرم مطلقا إلا اذا فسد منبته فيجوز أيضا ، ولا فرق في الشجر بين الذى نبت بنفسه كالسنط وما أنبته الناس كالنخل فيحرم التعرض له مطلقا ، أما الحشيش والحبوب ونحوها فأنما يحرم التعرض لها اذا نبتت بنفسها فاذا زرعها الناس جاز لهم التعرض لها محرمين أو غير محرمين ويستثنى مع المنع أمور : منها أخذ سعف النخل وورق الشجر بلا خبط يضر بالشجر وإلا حرم ، ومنها أخذ نمر الشجر وكذا عود السواك بشرط أن ينبت مثله فى سنة ، ومنها رعى الشجر بالبهايم ، ومنها أخذه للدواء كالحنظل والسنامكى .

الحنابلة — قالوا يحرم قلع شجر الحرم المكي وحشيشه اذا كانا رطبين ولو كان فيهما مضرّة كالشوك وكذا السواك ونحوه والورق الرطب . أما ما كان يابساً من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما لأنهما كالميت وكذا لا بأس بقطع الإذخر والفقع والكأه والتمرّة وإن كان كل ذلك رطباً كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمى من شجر أو حشيش لأنه مملوك الأصل . ويباح رعى حشيش الحرم المذكور والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر وما انفصل من الأرض أو انكسر من غير فعل آدمى ولم ينفصل المنكسر عن أصله . أما ما قطعه آدمى فلا يجوز أن ينتفع هو أو غيره به .

الحنفيه — قالوا النابت فى أرض الحرم إما أن يكون جافاً أو منكسراً وإما أن يكون غير ذلك فالجاف والمنكسر لا يدخل فى حكم شجر الحرم لأنه حطب وكذا حشيش الإذخر فإنه مستثنى من شجر الحرم وغير الجاف وهو قابل للنمو إما أن يكون نابتاً بنفسه أولاً ، والأقول إما أن يكون من جنس ما ينبتة الناس كالزراع أولاً كالشجرة المعروفة (بأم غيلان) فالذى يحرم قطعه من ذلك هو الذى ينبت بنفسه ولبس من جنس ما ينبتة الناس وهذا لا يجوز قطعه مطلقاً سواء كان مملوكاً أو غير مملوك إلا أنه اذا قطعه مالكه حرم عليه قطعه فقط وليس عليه جزاء واذا قطعه غير مالكه فعليه الجزاء وسيأتى بيانه وعليه قيمته ويعفى عما يقطع من ذلك ==

ما يباح للمحرم

يباح للمحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر . وحك الجلد والشعر اذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر أو الهوام وإلا حرم .
ويباح للمحرم غسل رأسه وبدنه بالماء لإزالة الأوساخ عنه بشرط أن لا يغسل بما يقتل الهوام فيجوز الاغتسال بالصابون والأشنان والسدر (وهو ورق النبق)

= بسبب نصب الخيمة أو حفر الكانون أو وطء الدواب لأنه لا يمكن الاحتراز عنه . أما الذى ينبته الناس أو ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبته الناس فانه يحل قطعه والانتفاع به اذا لم يكن مملوكا فان كان مملوكا لاغير لزم دفع قيمته لمالكه .
المالكية — قالوا يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات كالبقل البرى وشجر الطرفاء ولوزرع وسواء كان أخضر أو يابساً ، ويستثنى من ذلك أمور : (أولاً) الإذخر (وهو نبت كالخلفاء طيب الرائحة) . (ثانياً) السنا (المعروف بالسنامكى) للاحتياج اليه فى التداوى . (ثالثاً) العصا . (رابعاً) السواك . (خامساً) قطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه أو لإصلاح البساتين . (سادساً) قطع ورق الشجر بالمجن (وهو عصا معوجة) يضعها على الغصن ويحزكها فيقع الورق من غير خبط ، وأما خبط العصا ، على الشجر ليقع ورقه فهو حرام ، وأما الشجر أو النبات الذى شأنه أن يزرع كالحنطة والبطيخ والمان فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابثا بنفسه .

(١) المالكية — قالوا يكره للمحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ويجوزان لحاجة وعليه الفدية ان وضع على موضعهما عصابة وإلا فلا .

(٢) الشافعية — قالوا يكره للمحرم حك جلده وشعره ما لم يترتب عليه سقوط الشعر وإلا حرم كما ذكر .

(٣) المالكية — قالوا لا يجوز للمحرم إزالة الوسخ بالغسل ويستثنى من ذلك غسل اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالصابون ونحوه مما ليس بطيب أما الغسل بالطيب الذى تبقى رائحته فى اليد فلا يجوز .

والخطمى^(١) (بكسر الخاء المعجمة وسكون الطاء وهو نبت معروف) ويجوز له أيضا أن يستظل بالشجرة والخيمة والبيت والحمل والمظلة المعروفة (بالشمسية) بشرط أن لا يمس شيء من ذلك رأسه ووجهه فإن كشفهما واجب^(٢) .

ما يطلب من المحرم لدخول مكة

يسن له أن يغتسل لدخول مكة وهذا الغسل للنظافة فيطلب من الحائض والنفساء ، ويستحب له أن يدخلها نهارا وأن يكون دخوله من أعلاها ليكون مستقبلا للبيت تعظيما له وأن يكون دخوله من بابها المعروف (بباب المعلى) وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على أمتعه . ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهارا ملبيا متراضعا خاشعا وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ويكبر ويهلل ويقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبرا وزد من عظمته وشرفه بمن حجه أو أعتمره تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبرا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ويدعو بعد ذلك بما شاء وبعد ذلك يطوف^(٤) .

(١) الحنفية — قالوا ان الخطمى له رائحة طيبة فلا يجوز الاغتسال به وكذا الصدر فهو كالخطمى .

(٢) الشافعية — قالوا يجوز الاستئصال بكل ما ذكر واو لاصق رأسه أو وجهه لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفا كعباءة وقصد الاستتار به حرم عليه ذلك وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا اذا استظل بما يلزمه غالبا كالحمل حرم عليه ذلك سواء كان راكبا أو ماشيا وإن استظل بما لا يلزمه كشجرة أو خيمة جاز له ذلك .

(٣) الحنفية — قالوا يكره له رفع اليدين .

(٤) المالكية — قالوا يندب الغسل لدخول مكة وهو للطواف بالبيت لا للنظافة فلا تفعله الحائض ولا النفساء لأنهما ممنوعتان من الطواف لأن الطهارة =

وهذا الطواف يسن للحرم اذا كان قادما من خارج مكة ولهذا يسمى طواف القدوم وإنما يطلب منه اذا اتسع الوقت له وللوقوف وإلا ذهب للوقوف بعرفة وتركه .

الطواف

الركن الثاني من أركان الحج الأربعة المتقدمة الطواف وقد تقدم الكلام على الركن الأول منها وهو الإحرام . أما الطواف فأنواعه ثلاثة : (ركن) وهو طواف الزيارة ويسمى طواف الإفاضة وقد تقدم الكلام على وقته . (وواجب^(٢)) وهو طواف الوداع ويسمى طواف الصدر . (وسنة) وهو طواف القدوم ، فالركن هو نوع واحد وهو طواف الزيارة ، وللطواف شروط وواجبات وسنن مبينة في المذاهب .

= شرط فيه كما يأتي . ويندب أن يدخل مكة نهرا في وقت الضحى فإن قدم ليلا بات بمكان يعرف بذي طوى وآخر الدخول للغدا اذا ارتفع النهار . ولم ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت لا دعاء خاص ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا إن طواف القدوم واجب على من أحرم بالحج وحده الذي نحن بصدد الكلام فيه وسيأتي الكلام على غيره .
(٢) المالكية — قالوا طواف الوداع مندوب .

(٣) الشافعية — قالوا للطواف في ذاته ثمانية شروط : (الأول) ستر العورة الواجب سترها في الصلاة . (الثاني) الطهارة من الحدث وانجبت كما في الصلاة أيضا . (الثالث) بدؤه بالحجر الأسود محاذيا له أو لجزئه بجميع بدنه من جهة الشق الأيسر بأن لا يقتسم جزءا من بدنه على جزء من الحجر فإذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله اليه فإذا انتهى اليه ابتدأ منه ويشترط أن يحاذيه على الوجه المذكور عند الانتهاء أيضا . (الرابع) جعل البيت عن يساره وقت الطواف مارا تلقاء وجهه ولا بد أن يكون الطائف خارجا بكل بدنه عن جدار البيت وشاذروانه وعن الحجر (بكسر الحاء) فلو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في مروره أو دخل من إحدى فتحتي الحجر بالكسر ونرج من الأخرى لم يصح طوافه الذي =

= حصل فيه كما لا يصح طواف من استقبال البيت أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يساره ورجع القهقري . (الخامس) كونه سبع أشواط يقينا فلو ترك شيئا من السبع لم يجزئه . (السادس) كونه في المسجد وإن اتسع فيصح الطواف ما دام في المسجد ولو في هوائه أو على سطحه ولو مرتفعا عن البيت ولو حال حائل بين الطائف والبيت . (السابع) عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف فإن صرفه انقطع . (الثامن) نية الطواف وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم أما هما فلا يحتاج كل منهما الى نية لشمول نية النسك لهما ولا بد أن تكون نية الطواف عند محاذاة الحجر فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي اليه إلا إذا عاد الى محاذاته بعد النية . ويزيد طواف القدوم شرطا تاسعا وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة فلا يطلب ممن دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد منتصف الليل . وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف ، ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها أن يلتزم الأدب ، ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

وللطواف ثمانية سنن : (الأولى) أن يستقبل البيت أول طوافه ويقف بجانب الحجر الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي . مستقبلا الحجر مارا الى جهة الباب فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره الى البيت وهذا خاص بالمرة الأولى . (الثانية) أن يمشي القادر ولو امرأة . والركوب في الطواف خلاف الأولى إن كان بلا عذر وإلا فلا بأس به إذا كان الحمل على غير دابة صيانة للمسجد عن الدابة والأفضل أن يكون حافيا ما لم يتأذ بذلك ، ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلمس الحجر الأسود بيده أول طوافه وقبله تقبيل خفيفا ، ولا يسن للراة ذلك إلا عند خلوة المطاف ليلا أو نهارا ، ويستحب للرجل أن يضع جبهته عليه وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثا فإن عجز عن الاستلام بيده استلمه بنحو عصا ويقبل ما أصابه به فإن عجز عن ذلك أيضا أشار إليه بيده أو بما فيها واليمين أفضل . يفعل ذلك في كل طوفة . =

= (الثالثة) الدعاء المأثور فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة بسم الله والله أكبر مع رفع يديه كرفع الصلاة اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتّابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا القول أكد في الطوفة الأولى من غيرها . (الرابعة) أن يمشى الذكر مسرعا من غير عدو ولا وثب في الطوفات الثلاثة الأولى ويمشى في الباقي على هينة ، بخلاف المرأة فإنها تمشى كما دتها . (الخامسة) الاضطباع للذكر ولو صبيا وهو أن يجعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على منكبه الأيسر . (السادسة) أن يكون الرجل والصبي قريبا من البيت عند عدم الزحام وعدم التأذى بخلاف المرأة فيسن لها عدم القرب صيانة لها . (السابعة) الموالاة في الطواف فلو أحدث في الطواف ولو عمدا تطهر وبني لكن الاستئناف أفضل وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في الطواف فإنه يصلي ويتم الطواف بعدها والاستئناف أيضا أفضل . (الثامنة) أن يصلي بعده ركعتين ويكفي فرض أو نفل آخرعهما ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة كما يندب استلام الحجر عقبهما وأن يسعى عقب الاستلام إن كان السعى مطلوبا منه ، والأفضل صلاتهما خلف المقام ثم بالحجر (بالكسر) ثم ما قرب من البيت وهما سنة مطلوبة ولو طال تأخرهما عن الطواف ويكره قطع الطواف من غير سبب والبصق ولو في نحو ثوب بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره أو على فمه في غير حال التأثب وفرقة الأصابع ويكره الطواف أيضا حال مدافعة الأخبثين .

المالكية — قالوا يستلزم لصحة الطواف شروط : (الأول) أن يكون سبعة أشواط فإن نقص عنها لم يجزئه ولا يكفي عنه الدم إن كان ركنا وإن شك في النقص بني على اليقين وتم الأشواط السبعة أما إذا زاد عليها فلا يضر لأن الزائد لغو لا اعتداد به . (الثاني) الطهارة من الحدث الأصغر والكبر ومن الخبث فإذا أحدث في شأنه أو علم فيه نجاسة في بدنه أو ثوبه بطل فإن أحدث بعده وقبل صلاة ركعتيه أعاده لأن الركعتين كالجزء منه إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له فيكفيه الطواف ويعيد الركعتين فقط . وعليه أن يبعث بهدي ، وحكم صلاة هاتين —

= الركعتين الوجوب بعد طواف الإفاضة والقدوم . أما في طواف الوداع فقليل بوجوب الركعتين وقيل بسنتينهما والقولان صحيحان . ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة (الكافرون) في الركعة الأولى وسورة (الإخلاص) في الثانية وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم والدعاء بعدهما بالملتزم (وهو بين الحجر الأسود والباب) كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب وقبل نوافلتها لمن طاف بعد العصر . (الثالث) ستر العورة كما في الصلاة . (الرابع) أن يجعل البيت (وهو الكعبة) عن يساره . (الخامس) أن يكون جميع بدنه خارجا عن الحجر بتمامه وعن الشاذروان (وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة) . (السادس) الموااة فلو تفرق بين أشواطه كثيرا بطل الطواف ويغفر التفريق اليسير . (السابع) أن يكون داخل المسجد فلا يصح على سطحه ولا خارجه ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود فلو ابتدأه قبله وجب إتمام الشوط الأخير إليه فإن لم يتمه وطال الفصل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته . إلا إذا رجع لبلده فيكفيه هذا الطواف ويبعث هديا .

أما واجبات الطواف فهي صلاة ركعتين بعده كما تقدم والمشي فيه للقادر عليه . وأما سننه فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ويكبر عند ذلك فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده فإن لم يستطع لمسه بعود مثلا ثم يضع يده أو العود بعد اللمس بأحدهما على فيه ، ويكبر حينئذ فإن لم يستطع شيئا من ذلك كبر عند محاذاته . ومن السنن أيضا استلام الركن ايمانى بيده في الشوط الأول ثم يضعها على فيه ، والدعاء في الطواف ولا يحدد بحد مخصوص بل يدعو بما شاء ، والرمل وهو الاسراع فوق المشى المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول وانما يسر الرمل للرجل لا للمرأة وفي غير طواف الإفاضة أما الرمل في طواف الإفاضة فهو مندوب كما يأتي :

ويندب في الطواف الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة لمن لم يطف طواف القدوم وتقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول واستلام الركن ايمانى في غير الشوط الأول أيضا والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال أما النساء فالسنة أن يطفن خلف الرجال كما في الصلاة . =

= الحنابلة - قالوا يشترط لصحة الطواف شروط . منها النية . ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ولا يصح قبل الوقوف ولا حد لآخر وقته . ومنها ستر العورة كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الخبث كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر إلا اذا كان الحاج طفلا لم يميز فيصح الطواف ولو كان محدثا متلبسا بنجاسة . ومنها كون الأشواط سبعا يبتدئها من الحجر الأسود فاذا آبتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط . ومنها المشي اذا كان قادرا عليه . ومنها الموالاة بين الأشواط فلو أحدث في أثناءه بطل وعليه استثنائه لكن اذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ويبنى على ما تقدم من الأشواط مبتدئا من الحجر الأسود وكذلك اذا حضرت جنازة للصلاة عليها . ومنها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه ويصح على سطحه . ومنها جعل البيت عن يساره ولا بد أن يكون خارجا عن جميع الحجر والشاذروان ، وليس للطواف واجبات عندهم . وأما سننه فهي : (١) استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط . (٢) استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضا إن تيسر والإشارة إليه بيده عند محاذاته إن تعسر . (٣) الاضطباع في طواف القدوم وهو أن يجعل وسط رداءه تحت إبطه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر . (٤) الرمل (وهو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى) وإنما يسن في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم لغير الراكب والمعذور والمحرم من مكة أو مكان قريب منها ولغير المرأة أيضا . أما هؤلاء فلا يسن لهم كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره مما عدا طواف القدوم . (٥) الدعاء . (٦) الذكر . (٧) القرب من الكعبة . (٨) صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية - قالوا للطواف زمان ومكان وواجبات وسنن ومكروهات . فأما مكانه فهو داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم أو من وراء العمدة جاز أما اذا طاف خارج المسجد فان طوافه لا يصح . وأما زمانه فان كان طواف زيارة فيبتدئ من طلوع فجر يوم النحر ولا حد لنهايتها كما تقدم وإن كان طواف =

== قدوم فيبتدى من حين دخول مكة وينتهى الى الوقوف بعرفة فتي وقف فقد فاته طواف القدوم أما اذا لم يقف فينتهى بطلوع فجر يوم النحر .

وأما واجباته : فمنها أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف ما دام بمكة فإن لم يعده ورجع وجب عليه دم والأفضل أن لا يترك شيئاً من الحجر الأسود بل يقابله بجميع بدنه أن يجعله عن يمينه ويجعل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود . ومنها التيامن بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ويجعل الكعبة عن يساره لأنها بمنزلة الإمام له والمنفرد يقف على يمين إمامه فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه الإعادة أو الدم . أما طهارة الثوب والبدن والمكان من الخبث فسنة مؤكدة حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس فلا جزاء عليه وإنما ترك السنة على الصحيح . ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة فلو أنكشف ربع العضو الواجب ستره في الصلاة فقد ترك الواجب ووجبت عليه الإعادة أو الدم ، واعلم أن ستر العورة في ذاته فرض فمعنى كونه واجبا هنا أن الطواف لا يفسد بتركه بل يصح مع الإثم ويجب فيه الإعادة أو الجزاء ، أما اذا أنكشف أقل من ربع العضو فلا يضر كما في الصلاة . ومنها المشى فيه للقادري عليه فلو طاف راكبا أو محمولا أو زاحفا بلا عذر فعليه الإعادة أو الدم ، أما إن كان ذلك لعذر فلا شيء عليه . ومنها أن يطوف وراء الحطيم (الحجر) لأن بعضه من البيت . ومنها كون الطواف سبع أشواط والشوط من الحجر الأسود الى الحجر الأسود وهذه الأشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع إلا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع وهي أربعة لزمه دم ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها سوى التوبة لأنه سنة في ذاته ، وإنما وجب بالشروع فيه كالإفاضة فلا يكون حكمه حكم الواجب بأصله ، أما طواف الزيارة المفروض فأكثر أشواطه ركن بحيث لو ترك الأكثر بطل وناقيا واجب كما تقدّم . ولا يتحقق ترك الواجب إلا بالخروج من مكة . أما ما دام فيها فهو مطالب به ولا تجزئ الإنازة في الطواف بدون عذر. =

السعي بين الصفا والمروة

الركن الثالث^(١) من أركان الحج المتقدمة . السعي بين الصفا والمروة .

= ومنها أن يصلي ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه سواء كان طوافه فرضاً أو واجباً أو سنة أو نفلاً والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف إلا إذا طاف في وقت الكراهة ولا تفوت بتركها بل يصليهما في أى وقت شاء ولو بعد الرجوع إلى وطنه إلا أنه يكره له ذلك . ويستحب أداؤهما خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم في كل ما قرب من الحجر (بالكسر) إلى البيت ثم المسجد ثم الحرم فإن صلاهما خارج الحرم أساء . ويقرأ في الركعة الأولى (الكافرون) وفي الثانية (الإخلاص) . وأما سننه فهي أمور : منها أن يجعل قبل شروعه في الطواف طرف رداءه تحت إبطه اليمنى ويلقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر ويسمى هذا الفعل اضطباعاً ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى كطواف القدوم، ومنها المشى بسرعة مع تقارب الخطى وهز الكتفين ويسمى هذا الفعل رملاً يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط فإن رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل، ومنها استلام الحجر الأسود وتقبيله عند نهاية كل شوط وتأكيد النية في الشوط الأول والأخير فإن لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن ويقبل ما مس به فإن لم يستطع ذلك أيضاً استقبل الحجر ورفع يديه مستقبلاً بباطنهما إياه ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستقبال مستحب وكذا استلام الركن اليماني مستحب وليس بسنة ويستحب أن يدعو عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة وأن يأتي زمزم بعد صلاة ركعتين قبل الخروج إلى الصفا فيشرب منها ويتوضع ويفرغ الباقي في البئر ويقول : اللهم إني أسألك رزقا واسعا وعلماً نافعا وشفاء من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى الصفا .

(١) الحنفية — قالوا إن السعى بين الصفا والمروة واجب لا ركن كما تقدم .

وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب .

(١) الحنفية - قالوا للسعي بين الصفا والمروة واجباب وسنن وشروط . فأما واجباته فمنها أن يؤخره عن الطواف . ومنها أن يسعى سبعة أشواط وكل شوط من أشواطه السبعة واجب . ومنها المشي فيه حتى لو سعى راكبا لغير عذر لزمه إعادته أو إرافة دم . ومنها أن يبدأ سعيه من الصفا ثم ينتهي الى المروة ويعتد هذا شوطا على الصحيح فإن بدأ بالمروة لا يحسب هذا الشوط . وأما سننه فمنها أن يوالى بين الطواف والسعي فلو فصل بينهما بوقت ولو طويلا فقد ترك السنة وليس عليه جزاء . ومنها الطهارة من الحدثين فيصح سعي الحائض والنفساء بلا كراهة للعذر . ومنها أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه وأن يسعى بين الميئين الأخضرين وهما عمودان أحدهما تحت منارة باب على والآخر قبالة رباط العباس . ومنها أن يهرول بين الميئين المذكورين . ومنها أن يكبر ويهال ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء ويستقبل البيت على الصفا والمروة . ومنها أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب الى السعي بيده فإن لم يستطع فعل ما تقدم بيانه في سنن الطواف ، والأفضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بنى مخزوم ويقدم رجلاه اليسرى في الخروج ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة ، وإذا أقيمت الصلاة وهو في طوافه أو سعيه صلى وبني بعد صلاته على ما فعله قبلها ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء السعي والطواف .

وأما شرطه فهو أن يكون بعد الطواف فلو سعى أولا ثم طاف لا يعتد بسعيه ويجب عليه الاعادة ما دام يمكنه .

المالكية - قالوا السعي بين الصفا والمروة ركن للحج كما تقدم وله شروط صحة وسنن ومندوبان وواجب فأما شروط صحته فهي : (أولا) كونه سبعة أشواط فإن سعى أقل منها فلا يجزئه وعليه أن يكمله إلا اذا طال الفصل عرفا وإلا ابتداء من أوله . (ثانيا) أن يبدأ بالصفا فلو بدأ بالمروة فلا يحتسب ذلك الشوط ويعتد =

= الذهاب من الصفا الى المروة شوطا والرجوع منها الى الصفا شوطا آخر . (ثالثا) الموالاة بين أشواطه فلو فرق بينها تفريقا كثيرا استأنفه ويعتفر الفصل اليسير كأن يصلي أثناءه على جنازة أو يحصل منه بيع وشراء لا يطول عرفا . (رابعا) أن يكون بعد طواف سواء كان الطواف ركنا أو غيره فإن لم يفعله بعد طواف فلا يصح وإن أوقعه بعد طواف صح ولا يطالب باعادته إن كان الطواف السابق عليه ركنا وهو طواف الافاضة أو واجبا وهو طواف القدوم ، أما إذا أوقعه بعد الطواف المندوب كطواف تحية المسجد فإنه يطالب باعادته عقب طواف القدوم إن لم يكن وقف بعرفة وإلا أعاده عقب طواف الافاضة لأن طواف القدوم يفوت بالوقوف وإنما يعيده على هذا التفصيل مادام بمكة أو قريبا منها فيرجع لاعدته ويعيد طواف الافاضة لأجله فإن تباعد عن مكة بعث هديا ولا يرجع لاعدته وكذلك يعيده على هذا التفصيل إذا أوقعه عقب الطواف الركن وهو لا يعتقد أنه ركن ولم ينو ذلك أو بعد الطواف الواجب ولم يعتقد وجوبه ولم ينو .

وأما سننه فهي : (أولا) تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له وبعد الطواف وصلاة ركعتين . (ثانيا) اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه . (ثالثا) الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول اليه في كل شوط وينبغي أن لا يفرط في إطالة الوقوف عليهما كما يفعله الناس . وإنما يسن الصعود عليهما للرجال وللنساء إن لم يكن هناك زحمة رجال وإلا فلا يصعدن . (رابعا) الدعاء عليهما بلا حد . (خامسا) اسراع الرجال بين الميلين الأخضرين فوق الرمل المتقدم في الطواف . والميلان الأخضران عمودان أحدهما تحت منارة باب على . وثانيهما قبالة رباط العباس . والاسراع المذكور يكون حال ذهابه الى المروة ولا يسرع في رجوعه على الراجح .

وأما مندوبات السعي فهي الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر ومن الخبث وباقي شروط الصلاة الممكنة مندوبة له أما غير الممكنة فلا تسدب كاستقبال القبلة لعدم تيسره . وليس للسعي سوى واجب واحد وهو المشي للقادر عليه —

= الحنابلة — قالوا شروط السعى بين الصفا والمروة سبعة : (أحدها) النية .
 (ثانيها) العقل . (ثالثها) الموالاة بين مرات السعى . (رابعها) المشى للقادر عليه .
 (خامسها) أن يكون السعى بعد طواف ولو كان الطواف مندوبا . (سادسها) أن
 يكون السعى سبع مرات كاملة وتعتبر المزة من الصفا الى المروة ومن المروة الى
 الصفا مرة أخرى وهكذا الى تمام السبعة . (سابعها) أن يقطع المسافة التي بين
 الصفا والمروة كلها بأن يلصق عقب رجله بأسفل الصفا ثم يمشى الى المروة الى أن
 يلصق أصابع رجله بها ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه الى الصفا
 الى أن يلصق أصابع رجله بأسفل الصفا وهكذا ويفتتح بالصفا ويختتم بالمروة فان
 بدأ بالمروة لم تحسب له تلك المرة وسنن السعى أن يكون متطهرا من الحدث
 واغتسل وأن يكون مستور العورة وأن يوالى بين السعى والطواف .

الشافعية — قالوا للسعى شروط ومندوبات ومكروهات ، فأما شروطه فهي :
 (أولا) البدء بالصفا واغتسل بالمروة ويحتسب الذهاب من الصفا الى المروة شوطا
 ومن المروة اليه شوطا آخر . (ثانيا) كونه سبعة أشواط يقينا فلو شك في العدد
 بنى على الأقل لأنه هو المتيقن ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط وأن لا يصرف
 سعيه الى غير النسك فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح . (ثالثا) أن يقع بعد
 طواف الافاضة أو القدوم بشرط أن يتخلل بينهما وقوف بعرفة فلو طاف للقدوم
 ثم وقف بعرفة فلا يسعى حينئذ بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الافاضة . وأما
 مندوباته فهي : (أولا) أن يخرج اليه من باب الصفا وهو أحد أبواب المسجد
 الحرام . (ثانيا) أن يرقى الرجل على الصفا حتى يرى الكعبة أما النساء فلا يسرن
 لمن ذلك إلا اذا خلا المحل عن الرجال الأجانب . (ثالثا) الذكر الوارد عند كل
 منهما وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة سواء رقى على الصفا أولا : الله أكبر
 ثلاثا ثم يقول ولله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء
 قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب —

الركن الرابع من أركان الحج الحضور بأرض عرفة على أى حال من الأحوال سواء كان يقظان أو نائماً وسواء كان قاعداً أو قائماً وسواء كان واقفاً أو ماشياً وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب ^(١) .

= وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما شاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات . (رابعا) أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستور العورة . (خامسا) عدم الركوب إلا لعذر . (سادسا) أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهابا وإيابا وأما في أول المسافة وآخرها فيمشي على حسب عادته كما أن المرأة لا تهرول مطلقا . (سابعا) أن يقول في حال سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم . (ثامنا) اتصاله بالطواف واتصال أشواطه بعضها ببعض من غير تفريق ويكره الوقوف أثناءه بغير عذر وتكراره وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعي .

(١) الشافعية — قالوا للوقوف بعرفة شروط وسنن . أما شروطه فهي : (أولا) أن يكون ذلك الحضور في وقته . ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذى الحجة الى فجر يوم النحر ويكفي الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة . (ثانيا) أن يكون الحاج أهلا للعبادة بأن لم يكن مجنونا ولا سكران زائل العقل فإن كان مجنونا أو سكران زائل العقل لم يجزئه ذلك الحضور عن الفرض ، وأما المغمى عليه فهو كالمجنون إن لم ترجع إفاقته وإلا ظل محرما الى أن يفيق من الإغماء .

وأما سننه : فمنها أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات الجبار التي في أسفل جبل الرحمة إن سهل عليه ذلك وإلا اكتفى بالقرب منها بحسب الامكان وهذا للرجال . أما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف إلا أن يكون لهن هودج ونحوه فإن الأولى لهن حينئذ الركوب فيه ، ومنها الآثار من الأدعاء والذكر والتهليل كأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصرى نورا اللهم =

= اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى اللهم لك الحمد كالذى تقول وخيرا مما تقول .
ويندب غير ذلك من الأدعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتح بالتحميد
والتمجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويتغم بمثل ذلك مع التأمين
ويكثر من البكاء ومن قراءة سورة الحشر . ومنها أن يحرص على أكل الحلال وعلى
خلوص النية ومزيد الخضوع والانكسار . ومنها رفع يديه (ولا يجاوزهما رأسه)
وأن يبرز للشمس إلاما لعذر وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف
وأن يتجنب الوقوف فى الطريق . ومنها أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستورا
العورة مستقبل القبلة وأن يكون راجبا إن أمكن وأن لا ينهر السائل أو يحتقر أحدا
من خلق الله وأن يترك المخاصمة والمشاتمة . ومنها أن يقف بعرفة الى الغروب
ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

الحنفية — قالوا للحضور بعرفة شرط وواجب وسنن . أما شرطه فهو أن
يكون فى وقته الشرعى وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذى الحجة الى
بخر يوم النحر ولا يشترط النية ولا العلم ولا العقل فمن حضر فى عرفة فى هذا الوقت
صح حجه سواء أكان نائما أم لا ، عالم بأنه فى عرفة أو جاهلا ، عاقلا أو مجنونا
أو مغمى عليه أو نائما أو يقظان . وأما واجبه فهو أن يمتد الى غروب الشمس إن
وقف نهارا أما إن وقف ليلا فلا واجب عليه ، فإذا وقف بالنهار ودفع من عرفة
قبل غروب الشمس فعليه دم . وأما سننه فهى الاغتسال . وأن يخطب الامام
خطبتين . وأن يجمع الحاج بين صلاة الظهر والعصر بالشروط المتقدمة فى مبحث
الصلاة ، وأن يعجل الوقوف عقبهما ، وأن يكون مفطرا ، وأن يكون متوضئا ،
وأن يقف على راحته ، وأن يكون وراء الامام قريبا منه بقدر إمكانه ، وأن يكون
حاضر القلب فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وأن يقف عند الصخرات السود
وهى موقف النبي صلى الله عليه وسلم فإن تعذر الوقوف عندها اجتمع أن يكون
قريبا منها بقدر الامكان ، وأن يرفع يديه مبسوطتين ويدعى بعد الحمد والتهليل
والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويأبى فى موقفه ويكثر الاستغفار =

= لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ، وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص ، وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يدعو بقضاء الحوائج لغروب الشمس ولا يتقيد بصيغة خاصة في دعائه بل يدعو بما شاء . والأفضل أن يكون أكثر دعائه لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد إلا إياه ولا نعرف ربا سواه اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار أجزني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم إذ هديتني للإسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وأنا عليه . والسنة أن يخفي صوته بالدعاء .

الحنابلة — قالوا للحضور بعرفة شروط وواجبات وسنن . أما شروطه فمنها أن يكون الحضور إلى عرفة باختياره فلا يصح حضور من أكره على الوقوف ، ومنها أن يكون أهلا للعبادة فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ولا مغنى عليه ، ومنها أن يكون في الوقت المعتبر له شرعا وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذي الحجة إلى فجر اليوم العاشر وهو يوم النحر ، ويميزه الوقوف ولو لم يعلم بأن المكان الذي وقف فيه من عرفة ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف فتي صادف المكان والزمن صح وقوفه ولو لم يعلم بهما . وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءا من الليل إذا كان قد وقف نهارا وأما من جاء الجبل ليلا فانه يميزه الحضور في وقته المذكور ولا شيء عليه .

وأما سننه فمنها أن يقف على راحلته ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون عند الصخرات وجبل الرحمة ولا يطلب صعوده ، وأن يرفع يديه عند الدعاء ، وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء ولا يستبطئ الإجابة ويكرر كل دعاء ثلاث مرات ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له =

— له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصرى نورا وفي سمعى نورا ويسرلى أمرى .

المالكية — قالوا من أركان الحج الحضور بعرفة بأى جزء منها على أى حال كان سواء لبث بها أو مرّ إلا أنه إن كان مارا شرط فيه أمران : (الأول) العلم بأنها عرفة فلو مرّ بها جاهلا لا يكفيه ذلك . (الثانى) أن ينوى بمروره الحضور فلو مرّ بها ولم ينو ذلك فلا يكفيه وأما غير المأز وهو من لبث بها فلا يشترط فيه شيء من ذلك فيكفى مكثه بها وهو نائم أو مغمى عليه وقد تقدّم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة الى طلوع الفجر وواجب الركن الطمأنينة فى حضوره فاذا لم يطمئن لزمه دم كما يجب الوقوف فى نهار التاسع بعد الزوال الى الغروب فاذا تركه بغير عذر فعليه دم فالحضور بعرفة نوعان ركن يفسد الحج بتركه وواجب يلزم فى تركه دم فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر، والثانى لحظة من زوال شمس يوم عرفة الى غروب الشمس من ذلك اليوم .

ويجزئ الوقوف بأى جزء من عرفة كان ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة فى أسفل جبل الرحمة ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع . وأن يتزل اذا وصلها بالمحل المعروف بنمرة . والاغتسال للوقوف والتزعم والابتهاال الى الله تعالى بالدعاء والتطهر من الحدث والركوب والقيام للرجال إلا لعذر . وأما النساء فلا يندب لهن القيام، وليس الجمع بين صلاتى الظهر والعصر بعرفة تقديماً وأن يخطب الامام خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعل بعرفة الى آخر الحج وتكون الخطبتان إثر زوال الشمس من اليوم التاسع ثم يؤذن ويقام للظهر وهو على المنبر ثم يتزل فيصلى بالناس الظهر ثم يؤذن ويقام ثانيا للعصر ثم يصاها بهم ويجمع هذا الجمع ولو كان اليوم يوم جمعة وعليه فلاجتماع فى هذا اليوم ثم ينصرف الناس بعد الصلاة للوقوف الى الغروب فاذا غربت الشمس ودخل الليل وهم بعرفة فقد حصل الركن كما حصل الواجب بالحضور نهارا .

واجبات الحج

تقدم لك أن للحج شروطاً وأركاناً وواجبات وسنناً، وقد سبق الكلام في شروطه وأركانه وما يتعلق بكل ركن منها من شروط وواجبات وسنن . وهناك واجبات أخرى عامة للحج مبينة في المذاهب ^(١) .

(١) الشافعية — قالوا واجبات الحج العامة خمسة : (الأول) الاحرام من الميقات على التفصيل المتقدم . (الثاني) الوجود بمزدلفة ولو لحظة بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بعرفة ولا يشترط المكث بل يكفي مجرد المرور بها سواء أعلم بأنها المزدلفة أم لا . (الثالث) رمي الجمار بأن يرمى بحجرة العقبة وحدها يوم النحر والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ويدخل وقت الرمي بانتصاف ليلة النحر بشرط تقدم الوقوف ويمتد وقته الى آخر أيام التشريق ولا بد من تحقق معنى الرمي فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به ، وكذا لا بد من قصد مكان الرمي فلا يجوز الرمي في الهواء وإن وقع في المرمى ولا يجوز الرمي إلا إذا تحقق إصابة المرمى . والرمي المعتبر سرعاً هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه فانه لا يجوز له إلا لعذر ولا يجوز الرمي إلا بالحجر . أما اللؤلؤ والملح والآجر ونحوه فلا يجوز ولا بد أن يجزم الرامي بأنه رمى سبع حصيات في كل حجرة من الجمرات الثلاث وذلك في اليوم الثاني والثالث والرابع من أيام العيد كما أنه لا بد أن يتحقق رمي سبع حصيات في حجرة العقبة وهي التي تكون في يوم العيد فإن شك كل حتى يتحقق السبع . ويشترط في السبع حصيات أن ترمى في سبع مرات . أما لو رماها على غير ذلك فلا تحسب إلا واحدة ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق فيبدأ برمي الحجرة التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم العقبة فلا ينتقل الى واحدة إلا بعد تمام ما قبلها . وسنن الرمي : منها الاغتسال له كل يوم ، ومنها تقديم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر ، ومنها الموالاة بين الرميات وبين الجمرات ، ومنها أن يكون الرمي باليد أي مني إن سهل ، ومنها غسل =

= الحصى إن احتملت نجاسة، ومنها أن يكون الجمر صغيرا أقل من الأتملة، ومنها إبدال التلبية بالتكبير عند أول حصة يرميها، ومنها أن يرمي رابعا إذا أتى من منى رابعا، ومنها أن يرمي بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن . (الرابع) من واجبات الحج المبيت بمنى ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليالى أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل أما من أراد أن يتعجل ويخرج من منى إلى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من أيام العيد فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمي فيه لقوله تعالى ﴿ فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ﴾ الآية بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني فلو غربت عليه الشمس وهو بمنى تعين عليه المبيت ليلة الثالث والرمي فيه إلا إذا كان تأخيره لعذر ويستترط لجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارنة له فلو خرج من غير نية لزمه العود . وأن لا يعزم على العود حال خروجه فلو خرج عازما على العود لزمه العود ولا تفيد نية الخروج . وإنما يجب المبيت بمنى ليالى الرمي على غير المعذور . أما المعذور كإعانة الإبل وأهل السقاية بمكة أو بالطريق ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فيرخص له في ترك المبيت ولا يلزمه . أما الرمي فلا يسقط . (الخامس) التباعد عن محرمات الاحرام السابقة .

الحنفية — قالوا واجبات الحج الأصلية خمس : (أولا) السعى بين الصفا والمروة . (ثانيا) الحضور بمزدلفة ولو ساعة قبل الفجر فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم إلا إذا كانت به علة أو مرض فلا نىء عليه . (ثالثا) رمي الجمار لكل حاج وسيأتى بيانه . (رابعا) الحلق أو التقصير . (خامسا) طواف الصدر وأما ما عدا ذلك من الواجبات فهى متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الأصلية أو متعلقة بترط أو ركن على حدته وقد علمت مما تقدم واجبات الطواف وواجبات السعى وواجبات الوقوف وبقى من الواجبات الترتيب بين الرمي والحلق، والذبح يوم النحر، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان ، والضابط أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب وسيأتى بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث جنائى الحج . =

= الحنابلة — قالوا للحج واجبات سبعة : (الأول) الإحرام من الميقات المعتبر شرعا . (الثاني) وقوفه بعرفة الى الغروب اذا وقف نهارا . (الثالث) المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة ويتحقق بالوجود بها في أى لحظة من النصف الثاني من الليل . (الرابع) المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة ليالى أيام التشريق . (الخامس) رمى الجمار على الترتيب بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة ، ولا يجوز في الرمي أن يرمى بحصاة صغيرة جدا أو كبيرة ولا بما رمى بها غيره ولا يجوز أيضا بغير الحصى بكوهه وذهب ونحوهما ويشترط رمى الحصى فلا يكفى وضعه في المرمى بدون رمى ويشترط كون الرمي واحدة بعد واحدة الى تمام السبع فلو رمى أكثر من واحدة في مرة واحدة حسب ذلك واحدة ويشترط أيضا أن يعلم وصول الحصى الى المرمى فلا يكفى ظن الوصول ، ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرمى ثم تدرجت حتى سقطت فيه أجزأته وكذا إن رماها فوقعت على ثوب انسان فسقطت في المرمى ولو بدفع غيره أجزأته أيضا ، ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة ولا يصح الرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال . (السادس) الحلق أو التقصير . (السابع) طواف الوداع .

المالكية — قالوا واجبات الحج العامة التي لا تختص ركا من أركانه أمور : منها النزول بمزدلفة بقدر حط الرحال بعد أن يدفع من عرفة ليلا وهو سائر الى منى إذا لم يكن عنده عذر وإلا فلا يجب عليه النزول بها ، ومنها تقديم رمى جمرة العقبة في اليوم العاشر على الحلق وطواف الإفاضة فلو حلق قبل الرمي أو طاف للإفاضة قبله فعليه دم . وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الحلق وتقديم الحلق على طواف الإفاضة فهو مندوب فالمطلوب في يوم النحر أربعة أمور : رمى جمرة العقبة . نحر الهدى أو ذبحه . الحلق . طواف الإفاضة وتفعل على هذا الترتيب . ورمي جمرة العقبة في ذاته واجب ووقته من طلوع فجر يوم النحر ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس الى الزوال وبكره تأخيرها عنه ، ومنها الرجوع للمبيت بمنى بعد طواف الإفاضة فيبات بها ثلاث ليال وجوبا وهي ليلة الثاني —

= والثالث والرابع من يوم النحر إن لم يتعجل أما إذا تعجل فكفيه المبيت ليلتين ويسقط عنه البيات ليلة الرابع والرمى في ذلك اليوم بشرط أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث وإلا تعين عليه المبيت بها ليلة الرابع والرمى فيه . ومنها رمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر يرمى في كل يوم ثلاث جمرات كل منها بسبع حصيات . ووقت الرمي في كل يوم منها من زوال الشمس الى الغروب فلو قدم الرمي على الزوال لا يكفي وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال وإن أخره الى الليل أو الى اليوم الثاني فعليه دم ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلى الظهر ويشترط في صحة الرمي أمور :

(أولاً) أن يبدأ برمي الجمرة الكبرى وهي التي تلى مسجد منى ثم الوسطى التي في السوق ثم يختم بالعقبة وليس في يوم البحر سوى رمي جرة العقبة كما تقدم . (ثانياً) أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر فلورمي بطين لا يكفي . (ثالثاً) ألا يكون صغيراً جداً كالقمحة بل يكون كالخصي الذي يتحاذف به الصبيان وقت اللعب . يجعل الشخص الخصي بين السبابة والإبهام من يده اليسرى ثم يحذفها بسبابة اليمنى فلورمي بصغير جداً لا يجزىء وإن رمى بكبير أجزأ مع الكراهة ولا يشترط طهارة ما يرمى به فلورمي بمتنجس أجزأه وندب أن يعيده بطاهر . (رابعاً) أن يكون الرمي باليد فلورمي برجله لا يكفي . ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى إن كان يحسن الرمي بها ، ومن الواجبات الحلق فلو تركه لزمه دم وكذا يلزمه دم إذا أخره حتى رجع لبلده أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة أما إذا فعله بها ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل وخالف السنة . وأما المرأة فالواجب في حتمها التقصير ولا تحلق لأنه مثله وكيفية التقصير بالنسبة لها أن تأخذ قدر الأتملة وأما الرجل فيأخذ الشعر من قرب أصله وجذوره فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزأه ذلك وأساء .

ومن واجباته القدية وهدي للفساد وهدي للقران أو التمتع وسياى بيانه عند الكلام عليها .

سنن الحج

أما سنننه فكثيرة : منها ما يتعلق بالإحرام، ومنها ما يتعلق بالطواف، ومنها ما يتعلق بالسعى، ومنها ما يتعلق بالوقوف . وقد تقدم جميع ذلك في المباحث السابقة وبقيت سنن أخرى مفصلة في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا بقي سنن : منها المبيت بنى في ليالى أيام النحر، ومنها المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة، ومنها أن يذهب من مزدلفة إلى منى قبل طلوع الشمس، ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث . وقد تقدم لك أن أصل رمى الجمار واجب، وكيفيته أن يرمى يوم النحر جمرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات ونحوها مما يجوز عليه التيمم ولو كفا من تراب فانه يقوم مقام الحصاة الواحدة، ولا يجوز الرمي بخشب وعبر ولؤلؤ وذهب وفضة وجوهر وبعر ونحو ذلك لأنه ليس من جنس الأرض ويكره أخذ الحصاة ونحوها من عند الجمرة كما يكره تنزيها أن يرمى أكثر من سبع حصيات . ويسن في الرمي أن يكون بين الرامى وبين الجمرة (أى المكان الذى يرمى فيه الحصى) خمسة أذرع وأن يمسكها برؤس أصابعه فان رماها ونزلت على رجل أو جمل فان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز أما إن وقعت فى مكان الجمرة بفعل ذلك الرجل أو الجمل أو وقعت فى مكان بعيد عن الجمرة فانها لا تجزئه ويرمى غيرها وجوبا (ويقدر البعد بثلاثة أذرع) ، وأن يكبر مع رمى كل حصاة بأن يقول بآسم الله الله أكبر ويقطع التلبية لأولها ويكره أن يتخذ حجرا واحدا يكسره إلى حصى صغير يرمى به . ووقت أداء رمى جمرة العقبة بغير يوم النحر إلى فجر اليوم الثانى منه فان قدمه عن ذلك لا يجزئه وإن أخره عن ذلك لزمه دم ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس إلى الزوال ويباح بعد ذلك إلى الغروب ويكره بالليل كما يكره بعد فجر النحر إلى طلوع الشمس ثم يرمى ثانى يوم النحر الجمار الثلاث . ويسن أن يبدأ برمى الجمرة الأولى وهى التى تلى مسجد الخيف ثم بالجمرة الوسطى ثم بجمرة العقبة وفى كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية =

= المتقدمة فان عكس هذا الترتيب بأن رمى الجمرة الوسطى مثلاً قبل الجمرة الأولى سن له إعادة الرمي . ويسن أن يقف بعد أن يتم الرمي الذي بعده رمى آخر بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن (ثلث ساعة تقريباً) . ووقت الرمي في اليوم الثاني والثالث هو من بعد الزوال إلى الغروب ويكره في الليل إلى الفجر وقبل الزوال لا يجوز وبعد فجر اليوم الثاني يلزمه دم بالتأخير . ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء رافعاً يديه نحو القبلة أو نحو السماء ثم يرمي كذلك في ثالث أيام النحر وكذا في تاليه إن بقي هناك . ويجوز له أن يرمي ماشياً أو راكباً والأفضل في رمي الأولى والوسطى أن يكون ماشياً وفي رمي جمره العقبة أن يكون راكباً . وللحج آداب أيضاً وهي كثيرة: منها أن يقضى ديونه قبل حجه، ومنها أن يستشير ذا رأى في سفره ذلك العام الذي يريد فيه أداء الحج، ومنها أن يستخير الله تعالى وسنة الاستخارة أن يصلي ركعتين بسورة الإخلاص بعد أم الكتاب ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور ثم يبدأ بالتوبة وإخلاص النية ورد المظالم، ومنها أن يستسمح خصومه وكل من له معه معاملة، ومنها أن يقضى ما قصر فيه من العبادات، ومنها أن يتجرد من الرياء والسمعة والفخر، ومنها أن يبتعد في تحصيل النفقة الحلال فانه لا ثواب للحج بالمال الحرام وإن سقط به الفرض حتى ولو كان المال مغصوباً، ومنها أن يتخذ رفيقاً صالحاً يذكره إن نسى ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز، ومنها أن يجعل خروجه يوم الخميس وإلا فيوم الاثنين في أول النهار من أول الشهر، ومنها أن يودع أهله وإخوانه ويستسمحهم ويطلب دعاءهم ويذهب إليهم لذلك ؛ وأما هم فيسن لهم أن يذهبوا إليه عند قدومه، ومنها أن يصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد الرجوع إلى بيته ويقول عقب الصلاة حين يخرج اللهم إليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت تقى وأنت رجائي اللهم آكفني ما أهمنى وما لا أهتم به وما أنت أعلم به منى عز جارك ولا إله غيرك اللهم زدنى التقوى وأغفر لى ذنوبى ووجهنى الى الخير أينما توجهت إني أعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنقلب والخور بعد الكور وسوء النظر فى الأهل والمال . =

= وإذا خرج يقول باسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى وأحفظني من الشيطان الرجيم واقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص والمعوذتين. وإذا ركب الدابة يقول باسم الله والحمد لله الذي هدانا للإسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني من خير أمة أخرجت للناس سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون الحمد لله رب العالمين .

الشافعية — قالوا سنن الحج كثيرة : منها المبيت بنى ليلة عرفة وإنما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة بخلاف المبيت ليلى التشريق فانه واجب كما تقدم ، ومنها سرعة السير فى بطن وادى محسر (وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى) سعى بذلك لأنه حصرأى عجز فيه الفيل الذى أراد أبرهة هدم الكعبة به وهو المذكور فى الآية ، ومنها الخطب المبسوطة فيه وهى أربع : (إحداهما) يوم السابع من ذى الحجة وهى خطبة مفردة يخطبها الإمام أو نائبه كأمر الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام يفتتحها بالتكبير إن كان غير محرم وبالتلبية إن كان محرم والأفضل أن يكون الخطيب محرمًا . (ثانيها) يوم عرفة بمنى قبل صلاة الظهر وهما خطبتان . (ثالثها) يوم النحر بنى وهى واحدة بعد صلاة الظهر . (رابعها) يوم النفر الأول بنى وهى واحدة بعد الظهر وينبغى للخطيب أن يعلم الناس فى كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج ، ومن السنن حلق الرجل وتقصير الأنتى ، ومنها الوقوف بالمشعر الحرام وهو جبل قزح (بوزن عمر) يذكرون الله تعالى عنده ويدعون ربهم الى الإسفار مع استقبال القبلة ، ومنها أن لا يتعجل من منى بل يبقى بها جميع ليلى التشريق ، ومنها الذكر المسنون كأن يقول عند رؤية البيت الحرام ما سبق بيانه ويقول فى أول طوافه ما تقدم أيضا ويقول قبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار ويقول بين الركنتين اليمانيه ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويقول فى الرمي اللهم حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً ويقول فى السعى رب اغفر وارحم وتجاوز —

= عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم، ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه، ومنها إرضاء خصومه . وأن يتوب من جميع المعاصي . وأن يتعلم كيفية الحج وأن يستسمح كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة، ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ويشهد عليها . وأن يطلب رفيقا صالحا موافقا راغبا في الحج وأن يكثر من الزاد والتفقة ليواسي منه المحتاجين ، ومن السنن الإكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف في المسجد الحرام كلما دخله . ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو تقيلا، ومنها الإكثار من شرب ماء زمزم مع التضلع منه مستقبلا القبلة عند شربه قائلا اللهم اني بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم ؛ أنه قل : « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لاسعادة الدنيا والآخرة اللهم فافعل ثم يسمي الله تعالى : ويشرب ويتنفس ثلاثا ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها والترج منها بالدلو ونضح وجهه ورأسه وصدره بمائها و يترقد منها عند سفره .

المالكية — قالوا للحج سنن ومندوبات . فأما سننه فهي : (أولا) الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة كما تقدم . (ثانيا) جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم . (ثالثا) قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة . وأما هم فلا يقصرون . (رابعا) جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة اليها وهذا الجمع يكون تأخيرا في وقت العشاء وإنما يسن لمن وقف بعرفة مع الامام ثم سار الى المزدلفة مع الناس أو لم يسر معهم وهو قادر عاياه فان لم يقف مع الامام فلا يجمع بينهما بل يصلي كل صلاة في وقتها واذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم فانه يؤخر المغرب ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أى مكان شاء . (خامسا) قصر العشاء لغير أهل مزدلفة فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها والقصر إنما يسن لغير أهل المحل الذي فيه القصر . (سادسا) تقليد الهدى . (سابعا) الإشعار وقد تقدم بيان معناهما وبيان ما يقلد وما يشعر من الأنعام وما لا يقلد منها ولا يشعر . ومن السنن غير ذلك مما تقدم في خلال الأركان . وأما مندوباته فهي النزول بذي طوى لمن وصل مكة ليلا فيبيت بها ليدخل مكة نهارا =

= ضحوة والغسل لمن دخلها إن لم يكن حائضاً أو نفساء . أما هما فلا يندب لهما الغسل لأنه للطواف بالبيت ولا يصح منهما كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والإكثار من شرب ماء زمزم بنية حسنة فقد ورد « ماء زمزم لما شرب له » . وتقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ، والدعاء ، والتضرع حال الوقوف الى الغروب ، والبيات بمزدلفة ليلة العاشر من ذى الحجة ، وارتحال منها الى منى بعد صلاة الصبح وقبل الإسفار ، ووقوفه بالمشعر الحرام مستقبلاً يدعو الله تعالى : ويثني عليه للإسفار ، والاسراع بيطن محسر (وهو واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر) سمي بذلك لحسر أصحاب القيل ونزول العذاب عليهم فيه كما في سورة القيل وإنما يندب الاسراع فيه لغير المرأة . وأما المرأة فلا يندب لها إلا اذا كانت راكبة . ومنها رمى جمره العقبة حين وصوله الى منى وبعد طلوع الشمس كما تقدم . والمشى في غير جمره العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، ونتائج الحصيات حال الرمي بأن لا يفصل بين رمى بعضها والبعض الآخر ، والتقاط الحصيات التي يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والحلق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير الحلق عن الذبح ، وفعل طواف الإفاضة في ثوبى إحرامه وعقب حلقه ، ووقوفه عقب رمى الجمرتين الأوليين وهما الكبرى والوسطى للدعاء ، وجعل الجمره الأولى خلفه ، ونزول غير المستعجل بالمحصب (وهو واد يكثر فيه الحصى جهة مقبرة مكة عند كدآء) فاذا رجع من منى الى مكة بعد رمى اليوم الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة فاذا نزل به أقام حتى يؤدى به أربع صلوات وهى من الظهر الى العشاء فيؤخر صلاة الظهر فيوقعها به إن لم يخف خروج وقتها الاختيارى . وإنما يستحب النزول به إن لم يصادف رجوعه يوم الجمعة وإلا فينزل الى مكة ولا يعرج عليها كما لا يستحب النزول به لمن تعجل وخرج من منى بعد رمى الثانى من أيام التشريق ، وطواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة وقد تقدم ومن المنذوبات عدا ذلك ما تقدم فى الأركان .

الحسابلة — قالوا ببق من مسنونات الحج أمور : منها لمبيت بمنى ليلة التاسع من ذى الحجة ، ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذى الحجة بالمسجد الحرام =

مبحث ما يترتب على ارتكاب محظور من المحظورات

المتقدمة من الجزاء

المحظورات في الحج أنواع : منها ما يفسده ، ومنها ما يترتب عليه هدى أو فدية أو غيرهما . وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب ^(١) .

= ويوم عرفة بها ويوم الأضحي بمنى ، ومنها استمرار التلبية الى رمى جمره العقبة ومنها غير ذلك كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

(١) الحنابلة — قالوا الأمور المحظورة على المحرم تنقسم الى أقسام : (الأول) ما يوجب الفدية . (الثاني) ما يوجب الإطعام . (الثالث) ما يوجب القيمة . (الرابع) ما لا يوجب شيئاً ؛ فأما ما يوجب الفدية فيتنقسم الى قسمين : (الأول) ما يوجبها على التخيير . (والثاني) ما يوجبها على الترتيب فالذى يوجبها على التخيير أمور : (١) لبس المخيط أو المحيط . (٢) استعمال الطيب . (٣) تغطية الرجل رأسه أو الأتني وجهها . (٤) إزالة أكثر من شعرتين من الجسد أو أكثر من ظفرين . فكل واحد من هذه فيه فدية على التخيير بين ثلاثة أشياء . فإما أن يذبح شاة سنها ستة أشهر على الأقل إن كانت من الضأن وسنة إن كانت من المعز . وإما أن يصوم ثلاثة أيام . وإما أن يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مد من بر أو نصف صاع (مدان) من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط ، ومما يوجب الفدية على التخيير جزاء الصيد . والصيد إما أن يكون له مثل من النعم أو لا يكون فإن كان له مثل فيخير في فديته بين ثلاثة أشياء ذبح المثل وإعطاء لحمه لفقراء الحرم في أى وقت شاء ، وتقديم المثل بالحلل الذى تلف فيه الصيد ويكون التقديم بدراهم ثم يشتري بها طعام من الأصناف السابقة ويعطى كل مسكين مدا من بر ومدن من غيره كما تقدم ، وصيام أيام بسدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين فإن بقى أقل من إطعام مسكين صام عنه يوماً كاملاً ، وإن لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الأخيرين إطعام القيمة والصيام . وأما ما يوجب =

= الفدية على الترتيب فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج، والتحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة وهي رمي جمرة العقبة والحلق أو التقصير وطواف الزيارة، ومثل الوطء الانزال بتكرار النظر أو بالمباشرة لغير الفرج أو بالتقيل أو باللبس بشهوة قبل التحلل الأول، فإذا حصل الوطء أو الإنزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الإبل سنها خمس سنين، فإن لم يجد بدنة صام عشرة أيام . ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج . وسبعة بعد الفراغ منها . والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والإنزال إن كانت طائفة . وأما المباشرة بدون إنزال فتوجب الفدية على التأخير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة وهي ذبح الشاة أو إطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام وكذا الإماء بنظرة بدون تكرار وكذا إذا حصل الوطء بعد التحلل الأول وقد تقدم بيانه، وإذا جاوز الشخص ميقاته بلا إحرام أو ترك شيئاً من واجبات الحج كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب بأن يذبح شاة فإن لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة بعده كما تقدم . وأما ما يوجب الإطعام فهو قص ظفرين أو أقل وإزالة شعرتين أو أقل فيجب في الظفر الواحد أو بعضه وفي إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها إطعام مسكين واحد مداً من بر أو نصف صاع من غيره كما تقدم وفي الظفرين أو الشعرتين إطعام مسكينين . وأما ما يوجب القيمة فهو كسر بيض الصيد وقتل الجراد فإذا كسر بيضاً أو قتل جراداً فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها في محل الإلتلاف . وأما ما لا يوجب شيئاً فهو قتل القمل وعقد النكاح، وقد سبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم وحشيشه إلا ما استثنى فإن فعل شيئاً من ذلك فعليه في قطع الشجرة الصغيرة عرفاً ذبح شاة وفي قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة وفي الحشيش والورق إخراج القيمة .

المالكية - قالوا الأشياء التي يجب على المحرم اجتنابها أنواع : فمنها ما يفسد الحج ، ومنها ما يوجب الهسدى ، ومنها ما يوجب الفدية ، ومنها ما يوجب حفنة من طعام ، ومنها ما يوجب الجزاء من النعم أو إخراج القيمة طعاماً أو صيام أيام بعدد الأمداد التي في الطعام الواجب .

= فأما ما يفسد الحج فهو الجماع، وهو تغيب الحشفة أو قدرها في قبل أو دبر لآدمي أو غيره سواء كان المغيب صغيرا أو كبيرا وسواء كان المغيب فيه مطبقا للوطء أو لا وسواء وقع الجماع عمدا أو سهوا أو جهلا ، وهو مفسد للحج الفاعل والمفعول ، وكالجماع في إفساد الحج إخراج المنى بتقبيل أو مباشرة أو نظر أو فكر أو غيرها إلا أنه إذا خرج بالنظر أو الفكر فلا يفسد الحج إلا إذا استدامهما . فلو خرج المنى بمجرد نظرة أو تفكير من غير استدامة فلا يفسد، وإن خرج بهما كالتقبيل أفسد مطلقا، وإنما يفسد الجماع أو إخراج المنى المذكور إن وقع قبل رمي جمره العقبة (وتقدم أن رميها يوم النحر وقبل طواف الافاضة وقبل مضى يوم النحر) سواء وقع قبل الوقوف بعرفة أو بعده . أما إذا جامع أو أخرج المنى بعد أن رمى جمره العقبة أو بعد طواف الافاضة أو بعد أن مضى يوم النحر ولو لم يكن رمى ولا طاف فلا يفسد الحج . وإنما يجب عليه الهدى إلا إذا حصل منه ذلك بعد رمى جمره العقبة وبعد طواف الافاضة وبعد الحلق أيضا فلا هدى عليه حينئذ لأنه صار متحلا من إحرامه ، ويجب عليه الهدى أيضا إذا أمذى أو أخرج المنى بمجرد نظر أو فكر بدون أن يستديمهما ، ويجب على من فسد حجه إتمامه فلو ترك الإتمام لظنه أنه خرج من الإحرام بمجرد الفساد فلا يفيد ذلك وهو باق على إحرامه حتى لو أحرم من العام القابل بحج جديد كان إحرامه لغوا واعتبر باقيا على إحرامه بالحج الذي أفسده فيتمه ، ويجب عليه أيضا قضاء المفسد ولو كان تطوعا ويقضيه فوراً وجوبا فإن أخرقضاه اثم ، ويجب عليه أيضا نحر هدى للفساد وتأخير نحره الى زمن القضاء ليجتمع له الجابر للنسكي والجابر للمالي ، فالواجب على من فسد حجه أربعة أشياء إتمامه وقضائه ونحر هدى للفساد وتأخير نحره لزمن القضاء . وأما ما يوجب الهدى فهو ترك واجب من واجبات الحج السابقة سواء كانت متعلقة بركن مخصوص من الأركان الأربعة أو غير مختصة وذلك كمجاوزة الميقات بدون إحرام وترك طواف القدوم وترك رمي الجمار وترك المبيت بمنى ليالى الرمي وترك التزول بمزدلفة بقدر حط الرجال فأى واجب من واجبات الحج إذا ترك يجب في تركه الهدى ويستثنى من ذلك اجتناب لبس =

= الثياب الخيطة واجتناب التعرض للصيد فإن الواجب في ترك الأول هو الفدية
وفي ترك الثاني الجزاء وسيأتى تفصيلهما :

ومن عجز عن تحصيل الهدى بأن لم يكن واجداً لثمنه ولا لمن يسلفه إياه فعليه أن يصوم عشرة أيام ثلاثة في الحج (أى من حين إحرامه به الى يوم النحر) وسبعة إذا رجع من منى بعد فراغ الرمي ويستحب تأخير صومها حتى يرجع لبلده (وسيأتى تمام هذا المبحث في مبحث القران والتمتع) .

وأما ما يوجب الفدية فهو كل فعل محرم يحصل به ترفه وتعم للمحرم أو إزالة الشعث عنه كالاغتسال في الحمام فمضى جلس في الحمام حتى عرق ثم صب الماء الحار على جسده ولو لم يتدلك فانه يجب عليه الفدية لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن الجسد، ومثل ذلك مس شيء مما يتطيب به وقص الشارب ، ولبس الثياب، وتغطية الرأس أو تغطية المرأة وجهها ويديها بقفاز لا يقصد التستر كما تقدم، وقص أظفاره وتنف إبطه وغير ذلك كالاختضاب بالحناء . وإنما تجب الفدية في لبس الثياب ونحوها إذا حصل به انتفاع من حر أو برد، أما لو لبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به فلا تجب فيه الفدية، وأما الطيب ونحوه مما ينتفع به يجزئ مزاولته فإن الفدية تجب فيه ولو أزاله فوراً . والفدية ثلاثة أنواع على التخيير: (الأول) اطعام ستة مساكين لكل منهم مدين بمدة النبي صلى الله عليه وسلم من غالب قوت البلد . ويجزئ بدل المدين الغداء والعشاء إذا بلغ مفدارهما المدين ولكن تمليك المدين أفضل . (الثانى) صيام ثلاثة أيام . (الثالث) نسك (ذبيحة) شاة فأعلى كبقرة وبدنة ويعتبر في سننها ما ذكر في الهدى . ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان فله أن يذبحه بأى زمان ومكان شاء إلا إذا سوى به الهدى فانه يذبح بمنى أو مكة على ما ذكر في تفصيل الهدى . وأما ما يوجب الحفنة من الطعام فأمر : (١) قلم الظفر الواحد بدون قصد إزالة الأذى و"الوسخ" كأن يقلمه لمداواة قرحه تحته أو لاستقباح طوله أو يقلمه عبثاً . أما إذا قلّمه قصد إزالة =

= الأذى ففيه فدية . (٢) إزالة شعرة أو أكثر الى اثنتي عشرة أيضا .
 (٣) إزالة القراد عن بعيره أو قتله ففي كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد .
 وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان مثلا اذا لبس الثياب وتطيب
 فعليه فديتان فدية للبس وفدية لاستعمال الطيب ، وإذا قلم ظفرا واحدا وأزال
 شعرة فعليه حفنة . ويستثنى مما ذكر مسائل لا تتعدّد فيها الفدية ولا الحفنة
 بتعدّد الموجب : (١) أن يظن إباحة ما فعله لفساد الحج أو لأنه رفضه أو لاعتقاده
 تمامه خطأ كما إذا طاف للإفاضة معتقدا صحته ففعل أمورا متعدّدة كل منها يوجب
 فدية أو حفنة ثم ظهر له فساد الطواف فلا تتمعدّد الكفارة (الفدية أو الحفنة)
 في هذه الصور . (٢) أن يفعل أمورا متعدّدة فورا من غير فصل بينها . (٣) أن
 ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدّد كأن يلبس الثوب ونوى عنده أنه
 يتطيب أيضا فاذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة بشرط أن لا يفدى للأول قبل
 فعل الثانى وإلا فعليه فديتان . (٤) أن يقدم ما نفعه أعم كأن يلبس الثوب أولا
 ثم السراويل بعد فعليه فدية واحدة . وأما ما يوجب الجزاء فهو قتل الصيد
 وتعريضه للتلف كأن ينفذ ريشه ولم يتحقق سلامته أو يحرقه كذلك أو يطرده من
 الحرم فصاده صائد فى الحل أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم . والجزاء الواجب
 فى الصيد ثلاثة أنواع على التخيير : (١) مثل الصيد من النعم (أى ما يقاربه
 فى الصورة والقدر) فإن لم يوجد له مقارب فى الصورة كفى لإخراج مقارب له
 فى القدر . ولا يجزئ من النعم فى الجزاء إلا ما يصح فى الضحية وهو ما أوفى سنة
 إن كان من الغنم وثلاث سنين إن كان من البقر ونحسا إن كان من الإبل كما ذكر
 فى الهدى . (٢) قيمته طعاما وتعتبر القيمة يوم تلفه وبنفس المحل الذى حصل فيه
 التلف فإن لم تكن له قيمة بمحل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه وتعطى
 هذه القيمة لمساكين المحل الذى وجد فيه التلف كل يأخذ مدا بمدا النبي عليه الصلاة
 والسلام . (٣) صيام أيام بعدد الامداد التى يقوم بها الصيد من الطعام ويصوم =

= يوما كاملا عن بعض المد لأن الصوم لا يتجزأ . ولا يكون الجزاء إلا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج الى ذلك والصوم لا يكون إلا بعدد الأمداد فلا بد من التقويم أيضا حتى يصوم .

ويستثنى من المثل حمام مكة والحرم ويمامهما ففي ذلك شاة من الضأن أو المعز ولا يحتاج الى حكم فان عجز عن الشاة صام عشرة أيام .

الحنفية — قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله في الإحرام من الأمور المتقدمة ينقسم الى ستة أقسام : (الأول) ما يفسد الحج . (الثاني) ما يوجب بدنة . (الثالث) ما يوجب دما واحدا . (الرابع) ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع . (الخامس) ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع . (السادس) ما يوجب القيمة .

فأما الذى يفسد الحج فهو الجماع بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة أما اذا جامع بعد الوقوف قبل أداء الركن الثانى وهو طواف الزيارة فان حجه لا يفسد لأن الحج بعد تمام الوقوف لا يتطرق إليه الفساد ولا فرق فى الفساد بالجماع بين أن يكون الفاعل أو المفعول ناسيا أو عامدا مستيقظا أو نائما مختارا أو مكراها متى كان بالغنا عاقلا فاذا جامع الصبي الذى يمكن لمثله أن يجامع عادة أو المجنون امرأة بالغة نسد حجها دونهما واذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حجه دونها ويفسد بمجرد مغيب الحشفة فى القبل أو الدبر سواء حصل إنزال أو لا ، واذا فسد حجها بالجماع فعليهما أن يستمرا فى إتمامه فاسدا ويقضياه فى قابل وعلى كل واحد منهما دم وتجزئ الشاة فى ذلك ولو تعدد بالجماع فى مجلس واحد أما اذا تعدد فى مجالس مختلفة ففى كل واحد منها دم .

وأما ما يوجب بدنة فأمران : أحدهما الجماع بعد الوقوف وقبل الحلق . ثانيهما أن يطوف طواف الزيارة وهو جنب أو تطوف وهى حائض أو نفساء (البدنة من الإبل هى ما طعن فى السادسة) واذا تكرر الجماع فى مجلس واحد لا تلزمه زيادة =

= على البدنة بخلاف ما اذا تكرر في مجالس متعدّدة فانه يلزمه لكل مجلس بدنة كما تقدّم فيما قبله .

وأما ما يوجب دما واحدا فأمر : (أولا) دواعى الجماع كالمعانقة والمباشرة والقبلة واللس بشهوة أنزل أو لم يتزل . وكذا لو أنزل بنظر الى فرج امرأة أو بتفكر أو بالايلاج في فرج بهيمة . أما اذا أوج في البهيمة بدون إنزال فلا شيء عليه . وكذا يلزمه دم بالتبطين والتفخيز أنزل أو لم يتزل . (ثانيا) إزالة شعر كل رأسه أو لحيته أو إزالة ربعهما ، وليس في أقل من الربع دم . وكذا إزالة شعر رقبته أو إبطيه أو أحدهما أو إزالة شعر عاتيه ، وإنما يجب الدم بإزالة الشعر اذا كان لغير عذر فان كان لعذر كأن علقته به الحوام وآذته فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . قال تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ . (ثالثا) أن يلبس الرجل المخيط . أما المرأة فإنها تلبس ما شاءت إلا أنها لا تستر وجهها بساتر ملاصق كما تقدّم والذي يضرهو اللبس المعتاد فلو التحف بالمخيط أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه . هذا اذا لبس لغير عذر فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله . (رابعا) أن يستر رأسه بساتر معتاد يوما كاملا وقد تقدّم تفصيل الكلام في الساتر المعتاد . (خامسا) أن يطيب عضوا كاملا من من الأعضاء الكبيرة كالفخذ والساق والذراع والوجه والرأس والرقبة بأى نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها ، أما اذا طيب ثوبه فانه لا يلزمه الدم إلا اذا لبس الثوب يوما كاملا وكان الطيب كثيرا في ذاته أو كان قليلا واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبرا في شبر . والحناء من الطيب فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستر ما تحتها فعليه دم وإلا فعليه دمان لأنه يكون في هذه الحالة قد تطيب وستر رأسه . ومنه العصفور والزعفران كما تقدّم فإن تطيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم . ومثل الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون أو السمسّم لغير عذر فإن فعل لعذر كالداوى فلا شيء عليه . (سادسا) قص أظفار يد واحدة أو رجل =

= واحدة . وكذا لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد أما إذا قصها في مجالس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم . (سابعاً) أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر أو يترك شوطاً من أشواط العمرة أو واجباً من الواجبات المتقدمة .

وأما ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته فأمرور : أن يطيب أقل من عضو ، وأن يلبس قميصاً أقل من يوم كامل أو ثوباً مطيباً أقل من يوم أو يستر رأسه كذلك أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية أو يحلق ساقه أو عضده أو يقص ظفراً أو ظفرين . أن يطوف طواف القدوم أو الصدر محدثاً محدثاً أصغر . أن يترك شوطاً من أقل أشواط طواف الصدر . أن يحلق رأس غيره سواء كان غيره محرماً أو لا .

وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جراداً فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء والاثنان والثلاثة يتصدق لها بكف من طعام فإن زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

وأما الذي يوجب القيمة فهو أمران : (الأول) صيد البر المتقدم ذكره بالقيود السالفة . (الثاني) قطع حشيش الحرم السابق أيضاً .

فاذا أصطاد الحرم ما لا يحل له اصطاده قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين فإن بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة : (أحدها) أن يشتري بهذه القيمة هدياً يذبحه في الحرم . (ثانياً) أن يشتري به طعاماً يتصدق به على الفقراء في أى مكان لكل واحد نصف صاع . (ثالثاً) أن يصوم بدل كل نصف صاع يوماً ، ولا يلزم في هذا الصوم التتابع وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الأخيرين فقط وهما الطعام والصيام ، ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ولا يلزم أن يأتي بمثل ما صاد بل تكفى قيمته وأما العمد والمثلية الواردان في الآية الكريمة فإن العمد ذكر فيها لأنه الغالب والمثلية المراد بها أن يكون مثلاً =

= في المعنى : قال تعالى . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مِنْ قَتْلِهِ مِنْكُمْ مَتَعِدًا بِجَزَاءٍ مِثْلَ مَا قَتَلْتُمْ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ الآية . هذا اذا كان الصيد غير مملوك لأحد فان كان مملوكا للغير فعليه مثلالن : أحدهما الجزاء المتقدم . والثاني لمالكه .

والصيد في الحرم لا يحل مطلقا ولو كان الصائد غير محرم وإن صاده وذبحه لا يؤكل ويكون كالميتة بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار واذا أتلف عضوا أو نتف ريشا أو نحو ذلك يلزم بالفرق، ولا شيء في قتل الهوام كقراد وسلحفاة وزنبور وفراش وذباب ونمل وقنفذ وكذلك الحية والعقرب والفأرة والغراب والكلب العقور . واذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه كما تقدم .

الشافعية — قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله الاحرام ينقسم الى قسمين مفسد للحج وغير مفسد فالمفسد هو الجماع . ويشترط في الافساد به إدخال الحشفة أو قدرها من فاقدها في قبل أو دبر من حيوان ذكر أو أنثى ولو بهيمة ولو بجائل . وإنما يفسد الجماع اذا كان مع العلم والعمد والاختيار وكان قبل التحلل الأول وإلا فلا يفسد الحج وإن كان الجماع يحرم اذا وقع بين التحللين كما تحرم مقدماته كالقبلة والمباشرة بشهوة سواء أنزل أو لم ينزل وتجب في ذلك الفدية . أما الاستمنا فهو حرام أيضا إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الانزال . وأما النظر واللس مع الحائل بشهوة فهو حرام ولا تجب الفدية أيضا في ذلك سواء أنزل أو لم ينزل لأن شرط الحرمة الاستمتاع وهو حاصل بالنظر واللس المذكورين، وشرط الفدية المباشرة بشهوة وهذه لم تحصل ويجب إتمام جميع أعمال الحج الذي فسد بالجماع وإن كان فاسدا وعليه أن يحتب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحا فإن فعل محظورا فيه الفدية لزمته ، ويجب قضائه فورا أى في العام الذي يلي هذا العام ولو كان الفاسد نفلا، وتلزمه كفارة الجماع المفسد وهى بدنة (واحد من الابل ذكرا كان أو أنثى) بشرط أن تكون متصفة بالأوصاف التي تكفى في الأنحية، فان عجز =

= عنها وجب عليه بقرة تجزئ في الأضحية أيضا فان عجز عنها أيضا وجب عليه سبع شياه تجزئ في الأضحية فان عجز عنها أيضا قومت البدنة بسعر مكة وتصدق بقيمتها طعاما لا نقدا على مساكين الحرم وفقرائه ثلاثة فأكثر . ويشترط في الطعام أن يجزئ في الفطرة فان عجز عن ذلك صام عن كل مد يوما بنية الكفارة كأن يقول نويت صوم غد عن كفارة الجماع ، ولا كفارة على المرأة وان فسد نسكها بأن كانت محرمة مميزة مختارة عادمة عالمة بالتحريم فليس عليها إلا الإثم كما في الصوم . والقسم الثاني غير المفسد هو أن يفعل فعلا محرما في الحج فمن ذلك الجماع بين التحللين ، ومنه مقدمات الجماع كالقبلة واللبس بشهوة مع العمد والعلم والاختيار ، ومنه الوطء الثاني بعد الوطء المفسد ، فيجب في هذه الأفعال الثلاثة واحد من أمور ثلاثة : إما أن يذبح شاة تجزئ في الأضحية أو يطعم ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام . أما عقد النكاح فلا فدية فيه وان كان حراما على المحرم لأنه لا ينعقد . ولا فدية أيضا في النظر بشهوة ولا في القبلة بمائل .

ومن المحظور غير المفسد حلق الشعر أو تقصيره أو نتفه أو حرقه فيجب أحد الأمور الثلاثة المتقدمة على المحرم المميز الذي فعل شيئا من ذلك قبل التحلل وقبل دخول وقته متى كان المزال من الشعر ثلاث شعرات فأكثر سواء أزالها كلها أو بعضها وسواء كانت الإزالة بفعله أو بفعل غيره مع اختياره وسواء كانت الشعرات من الرأس أو غيرها لكن لا بد من اتحاد الزمان والمكان عرفا بحيث تقع إزالة الشعرات على التوالي عرفا فلو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه إلا فدية واحدة والمراد بالمكان الموضع الذي يجلس فيه لإزالة الشعر ولو كانت الشعرات من مواضع مختلفة من بدنه .

وانما تقتضى إزالة الشعر الفدية بأحد الأمور الثلاثة المتقدمة إن فعلها المحرم بغير ضرورة . أما لو فعلها لضرورة كأن نبت في جفنه ثلاث شعرات فإزالتها لدفع أذاها فانه لا يجب عليه فدية .
=

= ومن كشط جلده النابت فيه شعر فلا فدية عليه لأن الشعر لم تحصل إزالته قصدا بل كان تابعا لمنبذه . وإنما قيدنا في وجوب الفدية المتقدم بيانها بثلاث شعرات لأن من أزال شعرة واحدة وجب عليه مد واحد وفي الشعرتين مدان إذا اتحد المكان والزمان كما تقدم . وبعض الشعرة حكمه كالشعرة .

ولا يشترط في وجوب الفدية بإزالة الشعر أن تكون عن علم وعمد فانها تجب ولو مع الجهل والنسيان .

ومثل إزالة الشعر في جميع ما تقدم تقليم الظفر وكسره فان ذلك حرام على المحرم وفيه الفدية ان كان غير تابع كما تقدم .

ومن المحظور غير المفسد لبس المخيط لغير ضرورة اذا فعله المحرم المميز المختار العالم بالتحريم قبل التحلل الأول فانه يجب عليه الفدية المتقدمة اذا لبس مخيطا أو ستر رأسه ولو البياض الذي وراء الأذن بما يعد ساترا ولو شفافا ولو كان مما لا يستتر به عادة كالعجينة الغليظة من الطين والحناء ومثل المخيط بالخاء المعجمة المخيط بالخاء المهملة أى الذى يحيط ولو ببعض بدنه كالقفاز والجورب (الشراب) ويستثنى من المحظور اابس المنطقة والسيف وكل أنواع السلاح فانه ليس فيها فدية . وكذلك لبس النعل والخاتم وتجب الفدية على المرأة المحرمة إن سترت شيئا من وجهها بساتر غير متجاف عنه قبل التحلل الأول ويستثنى من ذلك الجزء الذى سترته من الوجه مضطرة كالقدر الذى لا يمكن استيعاب ستر الرأس إلا به . وتجب عليها الفدية أيضا إن لبست قفازا ونحوه .

وإنما قلنا لغير ضرورة لأنه لو لم يجد المحرم إزارا أو وجد سراويل لا يتأتى الاتزار به فانه يجوز له لبسه لستر عورته ولا فدية عليه . وكذا اذا لم يجد نعلين مع الاحتياج اليهما ولم يجد إلا الخفين فقطعهما أسفل من الكعبين فانه يجوز له أن يلبسهما بدون فدية للضرورة وهذا بخلاف الحاجة كأن احتاج المحرم لستر رأسه لحز أو برد أو احتاجت المحرمة لستر وجهها فيجب الفدية وإن كان لا اثم عليهما للحاجة ، واعلم أن الفدية تكرر بتكرار اللبس والستر اذا اختلف الزمان والمكان . =

= ومن المحظور غير المفسد استعمال الطيب ويجب فيه الدم على المحرم المميز الذي لم يتحلل التحلل الأول اذا استعمله عامدا عالما بالتحريم مختارا سواء استعمله في ملبوسه ولو نعلا أو ظاهر بدنه أو باطنه باحتقان أو أكل أو شرب إن كان مما يقصد منه رائحته كالمسك والعنبر وكان استعماله على الوجه المألوف المعتاد فيه كالتبخير بالعود بخلاف حمله ووضعه في النار فإنه غير مألوف لمن أراد استعماله وبخلاف شم ماء الورد من غير مس، وبخلاف ما يقصد به الأكل كالتفاح أو التداوى فإنه لا يحرم ولا تجب فيه الفدية، والفدية في ذلك . إما ذبح شاة مجزئة في الأضحية . أو إطعام ستة مساكين . أو صوم ثلاثة أيام .

ومن المحظور غير المفسد دهن شيء من شعر رأسه ولحيته وبقاى شعر الوجه بأى دهن ولو كان غير مطيب كزيت ولو كانت الرأس والحية مخلوقين، فيجب فيه الدم اذا فعله المحرم المميز الذي لم يتحلل اذا كان عامدا عالما بالتحريم مختارا . أما من تجرد رأسه أو وجهه من الشعر كالأفروع فله دهن رأسه . وكذا الأصلع في محل الصلع . وكذا الأمرد اذا دهن مكان لحيته التي لم يبلغ أو أن نباتها . وكذا من كان في رأسه شجة فجعل هذا الدهن في باطنها فلا فدية على الجميع ، والفدية الواجبة في ذلك هي التي سبق بيانها من التخيير بين الأمور الثلاثة .

ومن المحظور غير المفسد التعرض للصيد البرى الوحشى يقينا ويشمل التعرض المحظور الاصطياد والدلالة على الصيد وإتلافه فان تلف تحت يده أو أتلفه هو أو أمرضه فان كان الصيد له مثل من النعم كالجمام واليمام والقمرى ففي الواحدة شاة من ضأن أو معز وفي النعامة ذكرا أو أنثى بدنة أى بعير وفي البقرة الوحشية أو الحمار الوحشى بقرة أهلية وفي الظبي تيس وفي الظبية عذرو في الغزال معز صغير وفي الأرنب عناق وهي أنثى المعز اذا قويت ولم تبلغ سنة وفي كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة هذا كله فيما ورد في حكمه نقل صحيح عن الشارع وإلا حكم ذوا عدل خيران بمثله في الشبه والصورة تقريبا ولا بد من مراعاة المماثلة في الصفات فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير =

= صغير وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب ان اتحد جنس العيب كالعور فيهما .
أما ان اختلف العيب فلا يكفي وهكذا كالسمن والهزال والحبل لكن لا يذبح
الحامل بل تقوم ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما فان لم يرد فيه
نقل ولا حكم بمثله عدلان وجبت قيمته بحكم عدلين ، والفدية الواجبة هي أحد أمور
ثلاثة : إما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم . وإما أن
يشترى بقيمته طعاما مجزئا في الفطرة ويتصدق به عليهم . وإما أن يصوم يوما
عن كل مد من الطعام وهذا في المثل . أما غير المثل كالجراد وبقية الطيور ما عدا
الحمام ونحوه فهو مخير بين أمرين : إما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاما ويتصدق
به على من ذكره . وإما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام . ولا فرق في ذلك بين
صيد الحل والحرم متى كان المتعرض محرما . وأما ان كان حلالا فان الحكم يختص
بصيد الحرم .

وإنما يجب ما ذكر في الصيد اذا كان المتعرض ميمزا ولو كان ناسيا أو جاهلا
أو مخطئا أو مكروها ، وإنما يحظر التعرض للصيد ما لم يؤذ في ماله أو نفسه أو يوصل
ضررا اليه كأن ينجس متاعه أو يأكل طعامه أو يمنع من سلوك الطريق كالجراد
المنتشر فلو تعرض له بسبب شيء مما ذكر فلا فدية ولا ضمان .

ومن المحذور غير المفسد التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم
فان قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة وان قطع صغيرة لزمه شاة . أما الصغيرة جدا ففيها
القيمة وهو مخير بين ذبح ما ذكر والتصدق بلحمه وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق
به أو يصوم لكل مد يوما . أما الحشيش ففيه القيمة ان لم ينبت بدله فان نبت
بدله فلا ضمان ولا فدية .

هذا ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة ثم صيام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة أيام اذا رجع لأهله ان عجز عن الذبح على كل من ترك شيئا مما يأتي :

مبحث العمرة

العمرة معناها في اللغة الزيارة يقال عمره اذا زاره . وشرعا زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتي بيانه .

حكمها ودليله

العمرة فرض عين في العمر مرة واحدة كالج على التفصيل السابق من كونه على الفور أو التراخي . ودليل فرضيتها قوله تعالى : ﴿ وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ والمعنى

- (١) = على المتمتع (وسيأتي بيانه) لأنه ترك تقديم الحج على العمرة .
- (٢) على القارن (وسيأتي بيانه) لأنه ترك الأفراد بالحج .
- (٣) على من ترك رمى ثلاث حصيات فأكثر من حصى الجمار .
- (٤) على من ترك المبيت بمنى ليالى التشريق لغير عذر .
- (٥) على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر .
- (٦) على من ترك الاحرام من الميقات لغير عذر .
- (٧) على من ترك طواف الوداع لغير عذر .
- (٨) على من ترك الفعل الذى نذره في الحج كالمشي أو الركوب أو الحلق أو الإفراد .
- (٩) على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره في جزء من أرضها ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ويجب على من فاته الوقوف أن يتحلل بعمرة بأن يأتى بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ويسقط عنه المبيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار ثم يطوف ويسعى ان لم يكن سعى ويحلق بنية التحلل ويجب عليه القضاء فورا من قابل ولو فاته لعذر ولو كان الحج نفلا سواء كان مستطيعا أو لا ولا يصح ذبحه في سنة القواف فالذبح يكون مع القضاء . أما المحصر فسيأتي حكمه .

(١) المالكية والحنفية — قالوا العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحج مكتوب والعمرة تطوع » رواه ابن ماجه =

إثنا بهما تامين مستجمعين للشرائط والأركان ويدل على الفرضية أيضا حديث عائشة قالت : (يا رسول الله هل على النساء من جهاد . قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه . الحج والعمرة) رواه الإمام أحمد وأبو ماجه ورواته ثقة . وروى عن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن . قال : حج عن أبيك وأعتمر) رواه الخمسة (البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأبو ماجه) وصححه الترمذى . وما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع .

شروطها

يشتري للعمرة ما يشترط للحج وقد تقدمت الشروط مفصلة .

أركان العمرة

لها ثلاثة أركان : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة .

= وأما قوله تعالى : **وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** فهو أمر بالإتمام بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب إتمامها ولو كانت نفلا فلا يدل على الفرضية . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : في الحديث « عليهن جهاد لا قتال فيه . الحج والعمرة » لا يدل على فرضية العمرة لأنه يحتمل أن يراد بالمنظرة (عليهن) ما يشمل الوجوب والتطوع . فالوجوب بالنسبة للحج والتطوع بالنسبة للعمرة بدليل الحديث الأول (والعمرة تطوع) وأما فرضية الحج فقد ثبتت بقوله تعالى : **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** وبغيره من الأدلة السابقة (في قول مباحث الحج) .

(١) الشافعية — قالوا أركان العمرة خمسة : الاحرام ، والطواف ، والسعى ، بين الصفا والمروة . وإزالة الشعر . والترتيب بين هذه الأركان .
الحنفية — قالوا للعمرة ركن واحد وهو معظم الطواف (أربعة أسواط) .
أما الاحرام فهو شرط لها . وأما السعى بين الصفا والمروة فهو واجب كما تقدم في الحج ، ومثل السعى لحج أو لتعمير فهو واجب فقط لا ركن .

مبقاتها

لها مبقات زمانى ومبقات مكانى . فأما الزمانى فهو كل السنة فيصح إنشاء الاحرام للعمرة من غير كراهة فى كل أوقات السنة إلا فى أحوال مقصلة فى المذاهب ^(١) . أما مبقاتها المكانى فهو كمبقات الحج على ما سبق بيانه إلا بالنسبة لمن كان بمكة

(١) الحنفية — قالوا يكره الاحرام بالعمرة تحريماً فى يوم عرفة قبل الزوال وبعده على الراجح . وكذلك يكره الاحرام بها فى يوم عيد النحر وثلاثة أيام بعده ، كما يكره فعلها فى أشهر الحج لأهل مكة سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين اذا أرادوا الحج فى تلك السنة فإن أحرم بها فى وقت من هذه الأوقات لزمته بالشروع فيها لكن مع كراهة التحريم ويجب عليه رفضها تخلصاً من الاثم ثم يقضيها وعليه دم للرفض . فان لم يرفضها صححت مع الاثم وعليه دم ، وكذلك يكره تحريماً الجمع بين إحرامين لعمرتين ، فمن أحرم بعمرة فطاف لها شوطاً واحداً أو طاف كل الأشواط أو لم يطف أصلاً ثم أحرم بأخرى ارتفضت الثانية ولو لم ينو رفضها ولزمه قضاؤها وعليه دم للرفض ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأحرم بأخرى لزمته الأخرى ولا يرفضها وعليه دم للجمع بين إحرامين وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر . أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر . ومن أحرم بحج ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم لزمه وصار قارناً وأساء لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج والسنة فى القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معاً أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج . ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر . وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها . أما اذا أحرم بالعمرة بعد أن طاف طواف القدوم للحج فيندب له رفض العمرة وعليه دم للرفض ووجب عليه قضاؤها . فان لم يرفضها ومضى عليهما (الحج والعمرة) فعليه دم جبر وخالف المندوب .

المالكية — قالوا يصح الاحرام بالعمرة فى كل وقت من السنة إلا اذا كان محرماً بحج أو بعمرة أخرى فلا يصح الاحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة =

سواء كان من أهلها أو غريباً فإن ميقاته في العمرة الحل (وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد) وأفضل الحل الجعرانة^(١). (مكان بين مكة والطائف) ثم التمتع يليه في الفضل (وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة) فيلزمه أن يخرج إلى طرف الحل ثم يحرم بخلاف الحج فإن ميقاته للحرم على التفصيل السابق فإذا أحرم المكي بالعمرة في الحرم فإن لم يخرج إلى الحل صح إحرامه وعليه دم تركه

= الأولى، والفراغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسعي ورمى الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر أو مضى زمن الرمي بعد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه. ويندب تأخير الإحرام بها حتى تغرب شمس اليوم الرابع فإن أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم وقبل غروب الشمس صح الإحرام بها مع الكراهة إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تغرب الشمس فإن فعل شيئاً من أفعالها كأن طاف أو سعى قبل الغروب فلا يعتد به ويلزمه إعادته بعد الغروب. ولا يكره الإحرام بالعمرة في يوم عرفة ولا في أيام التشريق ولا غيرها وإذا أحرم بحجتين أو عمرتين فالثاني منهما لغو لا أثر له فلا يعتد به.

الحنابلة — قالوا تصح العمرة في كل أوقات السنة ولا تكره في أيام التشريق ولا غيرها إلا أنه إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة فيلغو الإحرام بها ولا يكون قارناً ولا يلزمه بالإحرام الثاني شيء وإن أحرم بعمرتين انعقد بأحدهما ولغت الأخرى ومثل ذلك ما إذا أحرم بحجتين.

الشافعية — قالوا تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة إلا لمن كان محرماً بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة. فإن أحرم بها فلا يعتد بإحرامه كما أنه إذا أحرم بحجتين أو عمرتين فإنه يعتد بأحدهما ويلغو الآخر.

(١) الحنفية والحنابلة — قالوا أفضل الحل التمتع ثم الجعرانة.

(٢) المالكية — قالوا إذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه ولكن يجب عليه أن يخرج إلى الحل قبل طوافها وسعيها لأن كل إحرام لا بد أن يجمع فيه بين =

الإحرام من الميقات . وإن خرج قبل أن يطوف ويسمى وأحرَم من الميقات فلا شيء عليه .

ويندب الإِثَار من العمرة وتؤكد في شهر رمضان^(٢) لما روى عن ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة .

واجباتها وسننها ومفسداتها

يجب للعمرة ما يجب للحج . وكذلك يسن لها ما يسن له وبالجملة فهي كالْحج في الإحرام والفرائض والواجبات والسنن والمحرمات والمكروهات والمفسدات^(٣)

= الحل والحرم فإن طاف للعمرة وسعى ثم خرج للحل فلا يعتد بذلك وعليه إعادة الطواف والسعى حتا بعد خروجه للحل .

(١) المالكية — قالوا يكره تكرار العمرة في السنة مرتين إلا لمن كان داخلا مكة قبل أشهر الحج وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات حلالا كما تقدم فإنه لا يكره له تكرارها بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام فإذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة لأنه لا يكره الإحرام بالحج في هذه الحالة بخلاف الإحرام به قبل زمانه فإنه مكروه . وأما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو مندوب وينبغي أن يقصد بها إقامة الموسم لتقع سنة كفاية عن عموم الناس لأنها سنة كفاية كل عام بالنسبة لعموم الناس ، وأبتداء السنة بالنسبة للعمرة المحزوم .

(٢) المالكية — قالوا العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر كما تقدم ولم يفرقوا بين شهر رمضان وغيره .

(٣) المالكية — قالوا يفسد العمرة ما يفسد الحج من الجماع ونحوه إلا أن ذلك لا يفسدها إلا اذا وقع قبل تمامها بالسعى بين الصفا والمروة . ومتى فسدت وجب عليه إتمامها وقضاؤها فورا ونحر هدى للفساد وتأخير نحره الى زمن القضاء =

والإحصار وغير ذلك ولكنها تخالفه في أمور : منها أنها ليس لها وقت معين ولا نفوت . وليس فيها وقوف بعرفة . ولا نزول بمزدلفة . وليس فيها رمى جمار . ولا جمع بين صلاتين . ولا خطبة ولا طواف قدوم وأن ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فإن ميقاته للكي الحرم كما تقدم^(١) .

مبحث الحج عن الغير

تنقسم العبادات الى ثلاثة أقسام : بدنية محضة كالصلاة والصوم فإن القصد من كل منهما التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ولا دخل للمال فيهما ، ومالية محضة كالزكاة والصدقة فإن القصد منهما نفع المتصدق عليهما بالمال . ومركبة منهما كالحج فإن فيه الخضوع لله تعالى بالطواف والسعى وغيرهما من الأعمال وفيه أيضا إتفاق المال في هذا السبيل . أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقا فلا يجوز للرجل أن يستنيب من يصلى عنه أو يصوم ولو فعل ذلك فلا ينفعه . وأما القسم الثاني فيقبل النيابة فيجوز لمالك المال أن يوكل من يخرج عنه زكاة ماله أو يدفع صدقة للغير . وأما القسم الثالث (وهو الحج) ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل المذاهب^(٢) .

= كما تقدم في الحج . أما اذا وقع الجماع ونحوه بعد السعى وقبل الحلق فلا تفسد العمرة ويجب عليه دم . كما يجب عليه دم (هدى) بانخراج المذى ونحوه مما تقدم في الحج .
(١) المالكية والحنفية — زادوا على ذلك أنها سنة مؤكدة لا فرض كما تقدم .
الحنفية — زادوا أيضا أنه لا تجب بدنة بإفسادها ولا بطوافها جنباً بخلاف الحج وإنما يجب بذلك شاة في العمرة . وزادوا أيضا أنه ليس لها طواف صدر (وداع) كما في الحج .

(٢) المالكية — قالوا الخ وإن كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ولكنه غلب فيه جانب البدنية فلا يقبل النيابة من كان عليه حجة الإسلام وهي حجة الفريضة فلا يجوز له أن ينوب عنه سواء كان صحيحاً أو مريضاً ترجى =

= صحته . ولو استأجر من يحج عنه حجة الفريضة كانت الإجارة فاسدة . وإذا حج الأجير وأتم عمله كان له أجرة المثل . أما إذا لم يتم عمله بأن فسخ الحاكم الإجارة حين الاطلاع عليها فلا شيء له من الأجرة أصلا . ومن استأجر غيره للحج عنه تطوعا كالمريض الذي لا يرجى برؤه وكن حج حجة الإسلام فإن الإجارة مكروهة لكنها تصح . ومثل ذلك الاستئجار على العمرة فتكون الإجارة مكروهة وتصح لأن العمرة سنة لا فرض . ومن عجز عن الحج بنفسه ولم يقدر عليه في أى عام من حياته فقد سقط عنه الحج بتاتا ولا يلزمه استئجار من يحج عنه إذا كان قادرا على دفع الأجرة . وإذا استأجر الشخص من يحج عنه سواء أكان صحيحا أم مريضا وسواء أكان الحج الذي استأجر عليه فرضا أم نفلا فلا يكتب له أصلا بل يقع الحج نفلا للأجير وإنما يكون للاستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج وبركة الدعاء الذي يدعو به . كما أنه إذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه وجع عنه بعد الموت أو فعل ذلك ورثته بدون إيصاء منه بأن استأجروا له بعد موته من يحج عنه فإنه لا يكتب لبيت أصلا لا فرضا ولا نفلا ولا يسقط به عنه حجة الإسلام إذا كان لم يؤدّها حال حياته وهو مستطيع قادر عليها وإنما يكون لبيت ثواب مساعدة الأجير على الحج كما تقدم .

وتكره الوصية بالحج ولكن يجب على الورثة بعد موت الموصى أن ينفذوها من ثلث التركة إذا لم تعارضها وصية أخرى غير مكروهة كالإيصاء بمال الفقراء والمساكين . أما إذا عارض الوصية بالحج وصية أخرى غير مكروهة بحيث لا يسع ثلث التركة إلا إحدى الوصيتين فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ وتلغى الوصية بالحج . مثال ذلك أن يوصى بالحج عنه ويوصى بخمسين جنيها للفقراء وكانت أجرة الحج عنه خمسين جنيها وثلث التركة خمسين جنيها ففي هذه الحالة لا يسع الثلث إلا إحدى الوصيتين (الحج عنه . والصرف على الفقراء) فيصرف ثلث التركة للفقراء وتلغى الوصية بالحج سواء كان الموصى عليه حجة الإسلام أولا على الراجح . ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى فإن الوصية بالحج تنفذ كما تقدم . ويستأجر =

= لليت من يحج عنه من بلده الذى مات فيه اذا لم يعين الميت مكانا غيره . فان عين مكانا غيره كأن قال حجوا عني من مكة تعين أتباع شرطه فيستأجر له من مكة من يحج عنه ولا يستأجر له من بلده الذى مات فيه . فان كان ثلث التركة لا يسع الحج مما عينه أو من بلده عند عدم التعيين وكان يحتمل الحج به من مكان آخر حجاً من الممكن تنفيذاً للوصية بقدر الإمكان . ومثل ذلك ما إذا عين مقدارا من المال للحج عنه كثلثين جنيها وكان الحج بها غير ممكن من بلده الذى مات فيه أو من المكان الذى عينه فانه يحج به من أى بلد يمكن الاستئجار منها بقدر الإمكان وإذا كان ثلث التركة أو المال الذى عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من حجة واحدة فانه يحج عنه مرة واحدة والباقي من الثلث أو المال المعين يكون ميراثا إلا اذا قال حجوا عني بالثلث أو بهذا المبلغ كائة جنييه فانه يلزم الورثة أن يستأجروا أشخاصا يحجون عنه كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج فاذا وسع ما ذكر حجتين استأجر الورثة شخصين يحج كل منهما عن الميت ويكون ذلك كله في عام واحد على الراجح . فأن بقى بعد الحجتين مقدار لا يسع حجة صار ميراثا . وهكذا الحكم لو وسع الثلث أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية -- قالوا الحج مما يقبل النيابة . فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن يستنيب غيره ايحج عنه وبصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستمرا الى الموت عادة كالمرضى الذى لا يرجى برؤه وكالأعمى والزمن ، ومتى كان عاجزا بحيث لا يرجو القدرة على الحج الى الموت ثم أناب من يحج عنه وحج عنه النائب فقد سقط العرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج بعد . أما المريض الذى يرجى برؤه والمحبوس فانه اذا أناب عنه الميراث فحج عنه ثم زال عذره بعد فان ذلك لا يسقط فرض الحج به ومنها نية الحج عن الأمر فيقول أحرمت عن فلان وليت عن فلان وتكفى نية القلب فلو بوى النائب الحج عن نفسه فلا يعزى عن النائب به ومنها أن يكون أكثر النفقة من مال المحجوج عنه . فو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله فلا يعزى ذلك أن كان قد وصى بالحج عنه . أما اذا لم يوص وتبرع أحد الورثة =

= أو غيرهم فانه يرجى قبول حجهم عنه ان شاء الله تعالى . وأما اذا خلط شخص ماله بمال المحجوج عنه ثم حج فانه يجزئ المحجوج عنه . ثم اذا كان المال المدفوع اليه من المحجوج عنه أقل من النفقة عليه رجع بباقي النفقة عليه ؛ ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب بل يتكفل بأن ينفق عليه نفقة المثل فاذا دفع اليه نفقة ليصرفها في الحج عنه ثم بقيت منها بقية فعليه أن يردها للمحجوج عنه إلا اذا تبرع له أو تبرع الورثة وكانوا أهلا للتبرع بأن كانوا راشدين . أما اذا اشترط الأجرة للنائب كأن يقول استأجره للحج عني بكذا فان حجه لا يجوز ولا يجزئ عن المستأجر وتكون الاجارة باطلة كالاستئجار على بقية الطاعات إلا ما استثنى للضرورة كتعليم العلم والأذان والإمامة . ومنها عدم مخالفة ما شرطه المستنيب فلو أمر بالإفراد فحج عنه الغائب قارنا أو متمتا لم يقع عنه ويضمن النفقة التي صرفت له أما لو أمره بالعمرة فنفذ أمره وأعتمر عنه ثم حج عن نفسه أو أمره بالحج فحج عنه ثم أعتمر عن نفسه فان ذلك يجوز وتجزئ العمرة في الصورة الأولى والحج في الصورة الثانية عن المستنيب إلا إن نفقة إقامته للحج عن نفسه في الأولى والعمرة عن نفسه في الثانية تلزمه في ماله فاذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب ، فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب كأن يأمره بالحج عنه فيعتمر عن نفسه أولا ثم يحج عن المستنيب بعد ذلك فانه لا يصح ويضمن النفقة كلها في ماله ؛ ومنها أن يحرم بحجة واحدة فلو أحرم بحجة عن الأمر ثم بأخرى عن نفسه لم يحز ولا يجزئ عن الأمر إلا إن رفض الثانية ولو أمره رجلان كل منهما بالحج عنه فأحرم لهما معا لم يصح وضمن النفقة لكل منهما ، ومنها أن يكون كل من الأمر والمأمور مسلما عاقلا فلا يصح الحج عن الكافر ولا عن المجنون إلا اذا كان جنونه طارئا بعد أن وجب عليه الحج فيصح الإحجاج عنه ، ومنها أن يكون النائب مميزا فلا يصح أن يحج عن الغير صبي غير مميز ، أما المراهق فانه يصح أن يحج عن الغير ، كما يصح حج المرأة والعبد عن غيرهما وكذلك من لم يؤد فريضة الحج عن نفسه ، وهذه الشروط كلها في الحج عن الغير اذا كان فرضا ، أما الحج عن الغير نفلا فانه لا يشترط في صحته إلا الإسلام والعقل =

= فيهما (المستتيب والنائب) وتميز النائب وعدم الاستئجار . هذا وإذا فعل المأمور ما يفسد الحج فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة فإنه يضمن المال للتيب . وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن لأنه أدى الركن الأعظم (وهو الوقوف) وكل كفارة جناية تجب على المأمور لأنه سبها، وأما هدى الإحصار فعلى المنتيب لأن الإحصار لا اختيار للمأمور فيه . ومن أوصى بأن يحج عنه بعد موته فإن عين مالا ومكانا وجب تنفيذ وصيته على ما عين وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفى فإن لم يكف وصيته وجب أن يحج عنه من المكان الذى يكفى منه المال فإن لم يكف أصلا بطلت وصيته وإن كان الثلث يكفى لأكثر من حجة فإن عين حجة واحدة فالباقي للورثة وإلا حج به كله فى سنة واحدة حججا متعددة هذا أفضل من أن يحج به حججا متعددة فى سنين متعددة .

الشافعية — قالوا الحج من الأعمال التى تقبل النيابة فيجب على من عجز عن الحج أن ينوب غيره ليحج بدله إما باستئجاره لذلك أو بالإتفاق عليه . والعجز إما أن يكون لعاهة أو كبر سن أو مرض لا يرجى برؤه بقول طبيين عدلين أو بمعرفته هو إن كان عارفا بالطب . وحذ العجز أن يكون على حالة لا يستطيع معها أن يثبت على راحته إلا بمشقة شديدة لا تحتمل عادة وأيس من المقدرة . ثم إن وجوب الإنابة تارة يكون على الفور وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج . وتارة يكون على التراخى وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده وكان غير متمكن من الأداء .

ويشترط فى العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو كد بمكة فلا تجوز له الإنابة بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتماله المشقة حينئذ فإن عجز عن مباشرة الحج بنفسه فى هذه الحالة يحج عنه الغير بعد موته من تركته إلا إذا أتت المرض قواه وصار فى حالة لا يحتمل معها الحركة فإن الإنابة تجوز عنه حينئذ .

ويشترط أيضا أن يكون النائب قد أدى فرضه فلا تجوز إنابة من لم يحج حجة الفرض . وأن يكون نقة عدلا .

= ويشترط لصحة عقد الاستئجار على الحج والعمرة معرفة العاقلين أعمال الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك النائب شيئاً من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره . وكذلك يشترط لصحة الإجارة أن يكون الأجير قادراً على الشروع في العمل فلا يصح استئجار من لم يمكنه الشروع لعذر ما ، ولا يشترط ذكر الميقات نعم يجب على الأجير أن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه أو إلى مثل مسافته إذا عينوا ميقاتاً يحرم منه وإذا لم عينوا ميقاتاً فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المحجوج عنه ولو اقتصر مسافة منه ولا يشترط معرفة من استؤجر عنه ويشترط أن ينوي عمن استؤجر عنه . وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه لزمه أن يحج عن نفسه بعد شفائه لتبين فساد الإجارة ووقع الحج للنائب ولا أجرة له بل يسترد منه ما أخذه وكما تكون الإنابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات فيجب على وصي الميت . فوارثه . فالحاكم ينيب عنه من يفعله من تركته فوراً فإن لم تكن له تركة فلا يجب الإنابة بل يسر للوارث أو الأجنبي (وإن لم يأذن له الوارث) أن يؤديه عنه بنفسه أو بالإنابة ، ويشترط أن يكون الميت غير مرتد ، وأن يكون الحج والعمرة واجبين عليه ولو بالنذر . فإذا لم يكونا واجبين عليه فلا يحج عنه من تركته لكن للغير الحج والإحجاج عنه وإن لم يكن مخاطباً به حال حياته .

هذا كله في الفرض . وأما في النفل فلا يجوز الحج والعمرة عنه إلا إذا أوصى به وإذا أفسد النائب الحج لزمه قضاؤه عن نفسه ويقع القضاء له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له . أو يأتي بالحج عن الميت في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام .

الحنابلة - قالوا الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة فإذا عجز من وجبا عليه عن أدائها وجب عليه أن ينيب من يؤديهما عنه وجوباً فورياً ، وأسباب العجز كبر السن ، والعاهة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الراحلة إلا بمشقة شديدة . والهزال الذي لا يستطيع أن يثبت معه على الراحلة إلا بتبشة لا تحتل بحسب العادة . ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرماً تنحج معه . =

= ولا يشترط في النائب أن يكون رجلا بل تجزئ إناثة المرأة أيضا ، وإذا عوفى العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه فلا يلزم بأدائها مرة أخرى سواء كانت قدرته بعد فراغ النائب من أعمالها أو بعد الشروع وقبل الفراغ . أما إذا عوفى قبل إحرام النائب بهما فلا بد من أدائها بنفسه ولا يجوز له حج النائب عنه ولا عمرته لو فعل . وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه لا تجزئه النيابة ويجب عليه أن يحج ويعتمر بنفسه متى زالت علته .

وإذا كان العاجز قادرا على الإنفاق على النائب ولم يجد نائبا لم يجب عليه الحج فإذا وجد النائب بعد ذلك لم تلزمه الإناثة إلا إذا كان مستطيعا .

ومن توفى قبل أن يحج الحج الواجب عليه سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر وجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ولو لم يوص وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج لا من المكان الذي مات فيه ويجوز أن يكون الإجماع عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر فإن كان أكثر فلا يجوز ولا يجزئه حج النائب عنه . ويسقط الحج عن الميت بحج أجنبي عنه ولو بلا إذن وليه .

ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الإسلام ولا حجة قضاء ولا نذر . فإذا استأجاب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حجه عنه ويجب عليه أن يرد إلى الميت ما أخذ منه في مقابلة الحج عنه . والعمرة كالج في ذلك فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذ كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الإسلام أو عليه عمرة مندورة أو قضاء .

ويصح أن ينوب في الحج من نذر عن نفسه وإن كان عليه العمرة . وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عن نفسه ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه . ويجب أن يؤدي المأمور ما أمر به ، فهو أمره بالحج فعتمر أو بالعكس فلا يجوز ولا يجزئ عن الأمر ويجب على المأمور أن يذبح إليه ما أخذه . وهذا في الحج =

مبحث القران والتمتع والافراد وما يتعلق بها

من أراد الحج والعمرة جاز له في الإحرام بهما ثلاث كيفيات : (الأولى)
الإفراد وهو أن يحرم بالحج وحده فاذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة وطاف وسعى لها
على ما تقدم (في مبحث العمرة) . (الثانية) القران وهو الجمع بين الحج والعمرة
في إحرام واحد حقيقة أو حكماً . (الثالثة) التمتع وهو أن يعتمر أولاً ثم يحج من
عاه وفي كل ذلك تفصيل المذاهب .^(١)

= والعمرة عن الحى ، أما الميت فيقع عنه ما فعله النائب حجا كان أو عمرة ولا إذن
لوارثه . ويكفى النائب أن ينوى النسك (الحج والعمرة) عن المستنيب ولا يشترط
اللفظ باسمه .

وللنائب النفقة المعتادة لأمثاله بحسب العرف ويرد ما زاد على ذلك وله نفقة
العودة ولو طال مقامه بمكة إلا إذا اتخذها داراً له ولو زماً قصيراً كساعة فليس له
نفقة في العودة منها ، وإذا أفسد النائب حجه فعليه القضاء ويجب عليه أن يرد ما أخذه
من المستنيب لأن الحج لم يقع عنه . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه فإن لم يفرط فله
النفقة . وإن مرض النائب في الطريق فعاد فله النفقة في رجوعه ، ودم القران والتمتع
على المستنيب إن أذن فيهما وإلا فعلى النائب كما أن كفارة الجنائيات تكون على النائب .

(١) الشافعية — قالوا الحج والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه : (الأول) الإفراد
وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهره من ميقات بلده وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها
يحرم بالعمرة . (الثانى) التمتع وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذى مر
عليه في طريقه وإن كان غير ميقات بلده ثم يأتى بأعمالها وبعد الفراغ منها يحرم
بالحج من مكة أو من الميقات الذى أحرم منه للعمرة أو من مثل مسافته أو من ميقات
أقرب منه . فاذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذى مر عليه ثم أحرم بالحج بعد الفراغ
منها كان متمتعاً أيضاً وعليه الإثم ودم لمجاوزته الميقات بدون إحرام مع إرادته . وسعى
هذا متمتعاً لأنه تمتع بمحظورات الإحرام بين النسكين . (الثالث) القران وهو =

= أن يحرم بالبحر والعمرة معا من ميقات الحج سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذى مر عليه فى طريقه . فإن كان بمكة وأحرم منها بالبحر والعمرة كان قارنا ولا يلزمه الخروج الى الحل لأجل العمرة لأنها مندرجة فى الحج تابعة له ، ومن القرآن أيضا أن يحرم بالعمرة أولا سواء كان ذلك فى أشهر الحج أو قبل أشهره ثم يدخل الحج عليها فى أشهره قبل أن يشرع فى طواف العمرة . وصفة لإدخال الحج على العمرة أن ينوى الحج قبل الشروع فى طوافها كما تقدم . وأما إدخال العمرة على الحج فلا يصح ويكون لغوا . والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة الإفراد ويليها التمتع ثم القرآن . وإنما يكون الإفراد أفضل إن أعتمر من عامه . فان تأخرت العمرة عن عام الحج كان الافراد مفضولا لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه .

والقارن يلزمه عمل واحد فقط وهو عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة لقوله صلى الله عليه وسلم (من أحرم بالبحر والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا) صححه الترمذى .

ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى . أما وجوب الهدى على المتمتع فلقوله تعالى : (وَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ) . وأما وجوبه على القارن فلما روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم (ذبح عن نسائه البقر يوم النحر وكن قارنات) .

وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط : (الأول) ألا يكون كل منهما من حاضرى المسجد الحرام . والمراد بحاضرى المسجد الحرام من بين مساكنتهم والحرم أقل من مرحلتين فإن كانا من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى . (الثانى) أن تقع عمرة المتمتع فى أشهر الحج فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج سواء أتمها قبل دخول أشهر الحج أو أتمها فيها فلا يجب عليه الهدى لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة فى أشهر الحج فأشبهه المنفرد . (الثالث) أن يحج من عامه فإذا أعتمر فى أشهر =

= الحج ثم حج في عام آخر أو لم يحج أصلا فلا دم عليه . (الرابع) ألا يعود المتمتع بعد فراغه من العمرة الى الميقات الذي أحرم منه أولا أو الى ميقات آخر ليحرم منه بالحج وألا يعود القارن الى الميقات بعد دخول مكة وقبل تلبسه بنسك كالوقوف بعرفة وطواف القدوم فان عاد المتمتع الى الميقات ليحرم منه بالحج فلا دم عليه ، وكذلك اذا عاد القارن الى أى ميقات بعد أن أحرم بهما معا أو بعد أن أدخل الحج على العمرة على ما تقدم (في تعريف القران) فلا دم عليه .

ووقت وجوب الدم على المتمتع هو وقت الإحرام بالحج ويجوز على الأصح تقديمه على هذا الوقت فيذبحه اذا فرغ من عمرته . والأفضل ذبحه يوم النحر ولا آخر لوقته كسائر دماء الجبر .

ومن عجز عن الهدى في الحرم إما لعدم وجوده أصلا أو لعجزه عن ثمنه أو وجده يباع بأكثر من ثمن المثل أو كان محتاجا الى ثمنه ففي كل هذه الأحوال يجب عليه أن يصوم بدل الهدى عشرة أيام . ثلاثة في الحج . وسبعة اذا رجع الى وطنه . والأيام الثلاثة إنما يصومها بعد الإحرام بالحج فلو صامها المتمتع قبل الإحرام بالحج فلا يجزئ ذلك . ويسن أن يصومها قبل يوم عرفة لأنه يسن فطر ذلك اليوم . فان أخرها عن أيام التشريق أتم وكان صومها قضاء ولا دم عليه بالتأخير . وأما الأيام السبعة فيصومها اذا رجع لوطنه أو أى بلد يريد توطنها . فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة . وإنما يجزئ صومها في وطنه اذا عاد إليه بعد الفراغ من الأعمال . فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعى فلا يجزئ صومها نعم لو بقي عليه من أعمال الحج الحلق جاز أن يصومها في وطنه بعد أن يحلق .

المالكية - قالوا من أراد أن يحج ويعتمر فله في الإحرام بهما ثلاث حالات : (الأولى) الأفراد . وهو أن يحرم بالحج وحده فاذا أتم أعماله أعتمر . (الثانية) التمتع . وهو أن يحرم بالعمرة أولا بحيث يفعل بعض أعمالها ولو ركنا واحدا في أشهر الحج ثم يحج من عامه . وتدخل أشهر الحج بغروب شمس آخر يوم من رمضان . فاذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ثم انتهى من أعمالها ليلة العيد فهو متمتع إن حج =

== من عامه . وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ثم حج من عامه فليس متمتعاً لأنه لم يفعل شيئاً من أركان العمرة في أشهر الحج . (الثالثة) القرآن وله صورتان : (الأولى) أن يحرم بالحج والعمرة معا . (الثانية) أن يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة أو بعد الشروع فيه وقبل تمامه أو بعد تمامه وقبل صلاة ركعتيه ففى كل هذه الحالات يكون قارناً إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها وقبل صلاة الركعتين . فإذا أدخل الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها أتمه على أنه نفل وأندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد كما يأتى . وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها وقبل الركعتين فإن طوافها يتقلب تطفوعاً . أما إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها وصلاة ركعتيه فإن إحرامه بالحج يكون لغوا ولا ينعقد . كما يلغو الإحرام بالحج إذا كانت العمرة التى أدخل عليها الحج فاسدة . ويجب عليه إتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً كما تقدم (فى مبحث العمرة) . فإدخال الحج على العمرة إنما يصح بشرطين : (الأول) أن يكون الإرداف (إدخال الحج على العمرة) قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة . (الثانى) أن تصح العمرة التى أدخل الحج عليها . فإذا أنتفى شرط من هذين فلا يصح الإرداف ولا ينعقد الإحرام بالحج . وأما إدخال العمرة على الحج بأن يحرم بالحج أولاً ثم يدخل العمرة عليه فلا يصح ويكون لغوا غير متعقد لأن الضعيف لا يرتد على القوى وأفضل أوجه الإحرام للإفراد ثم القرآن ثم اتمع . والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة وهو عمل الحج مفرداً فيكفيه طواف واحد وسعى واحد وحلق واحد للحج والعمرة غاية الأمر أنه يلزمه هدى للفران . كما أن المتمتع أيضاً يلزمه هدى . قال تعالى : **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** وقد وردت السنة بم يفيد وجوب الهدى على القارن .

ويشترط اوجوب الهدى على كل من القارن والمتمتع أمران : (الأول) ألا يكون متوطناً مكة أو ما يحكمها وقت القرآن والتمع (أى وقت الإحرام بالحج =

= والعمرة معا في إحدى صورتى القران ووقت الإحرام بالعمرة في الصورة الأخرى
 وفي التمتع (وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه . فان كان
 متوطنا بمكة أو ما في حكمها وقت فعلهما فلا هدى عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط أحد
 السفرين عنه ودم القران والتمتع إنما وجب لذلك . قال تعالى : ﴿ ذلك لمن لم يكن
 أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ فسر المالكية حاضري المسجد الحرام بأهل مكة
 وما في حكمها . (الثاني) أن يحج من عامه . فلو منعه مانع من الحج في هذا العام كأن
 صد عنه بعد أو غيره بعد أن قرن أو تمتع ثم تحلل من إحرامه لأجل المانع فلا دم
 عليه . ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث وهو ألا يرجع لبلده أو مثله
 في البعد بعد الفراغ من أعمال العمرة وقبل الإحرام بالحج . ثم إن هدى التمتع إنما
 يجب بإحرام الحج لأن التمتع لا يتحقق إلا به . وهذا الوجوب موسع ويتضيق برمي
 جرة العقبة يوم النحر . فلو مات المتمتع بعد رمي الجرة المذكورة تعين على ورثته
 أن يهدوا عنه من رأس ماله . أما اذا مات قبل ذلك فلا يلزم الورثة الإهداء عنه
 لا من رأس ماله ولا من ثلثه . وأجزأ نحر هدى التمتع بعد الإحرام بالعمرة وقبل
 الإحرام بالحج . ومن عجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام ثلاثة في الحج
 وسبعة اذا رجع منه . قال تعالى ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾
 والعجز عن الهدى إما لعدم وجوده أو لعدم وجود ثمنه وعدم وجود من يقرضه
 إياه أو لأحتياجه لثمنه في نفقاته الخصوصية . أما صوم الأيام الثلاثة فيبتدىئ وقتها
 من حين الإحرام بالحج ويمتد الى يوم النحر . فإن لم يصمها قبل يوم النحر صام
 وجوبا الأيام الثلاثة التالية له (ليوم النحر) وهي أيام التشريق ويكره تأخير صومها
 الى أيام التشريق من غير عذر . فإن أخر صومها عن أيام التشريق صامها في أى
 وقت شاء سواء وصلها بالسبعة الباقية أولا . وأما السبعة الباقية فيصومها اذا فرغ
 من أعمال الحج بأن انتهى من رمي الجمار سواء رجع الى أهله أولا ، فالمراد بالرجوع
 في الآية الكريمة المتقدمة ﴿ وسبعة اذا رجعتم ﴾ الفراغ من أعمال الحج . ويندب
 تأخير صومها حتى يرجع الى أهله بالفعل . أما اذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج =

= فلا يجوز صومها سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده . وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمرة كأن ترك واجبا من واجبات الإحرام بأن جاوز الميقات بدون إحرام أو أمذى أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى كما تقدم (في مبحث الجنائيات) ثم يحجز عنه وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق وإنما يصوم الأيام الثلاثة قبل أيام التشريق أو فيها إذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما إذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده فلا يصوم الأيام الثلاثة إلا بعد أيام التشريق . وإذا قدر على الهدى بعد السروع في صوم الأيام الثلاثة وقبل تمام ندب له الإهداء وأتم صوم اليوم الذي هو فيه تطوعا . أما إذا قدر عليه بعد تمام الأيام الثلاثة فلا يتدب له الرجوع للهدى لكن لو رجع إليه أجزأه ولا يصوم لأن الهدى هو الأصل .

الحنبالة — قلوا من أراد الإحرام فهو بخير بين ثلاثة أمور : التمتع ، والإفراد والقران . وأفضلها التمتع ثم الإفراد ثم القران .

أما التمتع فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها بالتحلل فإن لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متمعا . ويشترط أن يحج في عامه لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَتَّع ﴾ الآية فإن ظاهره يقتضى الموالاة بينهما .

وأما الإفراد فهو أن يحرم بالجمع مفردا فإذا فرغ من الجمع أتمم العمرة الواجبة عليه إن كانت باقية في ذمته .

وأما القران فهو أن يحرم بالجمع والعمرة معا أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها بالجمع قبل السروع في طوافها ، لا إذا كان معه هدى فإنه يصح له أن يدخل الجمع على العمرة ولو بعد السعى ويكون بذلك قارنا . ويصح إدخال الجمع على العمرة وإن كان محرما به في غير أشهر الحج ، أما إذا أحرم بالجمع ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها ولم يصر قارنا .

ولا يعمل القارن شيئا زائدا من أعمال الجمع عن الفرد فيطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدا وهكذا .

= ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى﴾ الآية . وهو هدى عبادة لا هدى جبر، وإنما يجب الهدى بسبعة شروط : (أولاً) ألا يكون المتمتع من أهل مكة أو مستوطناً بها وأهل الحرم وأن لا يكون بينه وبين نفس الحرم أقل من مسافة القصر فإن كان كذلك فلا يجب عليه الهدى . (ثانياً) أن يعتمر في أشهر الحج . (ثالثاً) أن يحج من عامه كما تقدم . (رابعاً) ألا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر فإن سافر مسافة قصر فأكثر ثم أحرم بالحج فلا هدى عليه . (خامساً) أن يحل من العمرة قبل إحرامه من الحج فإن أحرم به قبل حله منها صار قارناً لا متمتعاً ولزمه هدى قران . (سادساً) أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده أو من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر فلو أحرم من دون ذلك يكون من أهل المسجد الحرام كما تقدم وإنما يكون عليه هدى مجاوزة الميقات إن تجاوزه بغير إحرام وهو من أهل الوجوب . (سابعاً) أن ينوى التمتع في ابتداء العمرة أو أثنائها . ويلزم هدى التمتع والقران بطلوع فجر يوم النحر ، ويلزم القارن أيضاً هدى نسك إذا لم يكن من أهل المسجد الحرام ولا يسقط هدى التمتع والقران بفسادهما ولا يسقط بفوات الحج وإذا قضى القارن ما فاتته قارناً لزمه هديان هدى اقترانه الأول وهدى لقترانه الثاني .

ولو ساق المتمتع هدياً فليس له أن يحل من عمرته فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحلله بالحق فاذا ذبحه يوم النحر حل من الحج والعمرة معاً والمعتمر يحل متى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ولو كان معه الهدى بخلاف المتمتع فإن كان معه هدى نحره عند المروة ويجوز أن ينحره في أى مكان من الحرم . ومن عجز عن الهدى بأن لم يجده يباع أو وجدته ولم يجد ثمنه فعليه أن يصوم عشرة أيام منها ثلاثة في أشهر الحج والسبعة الباقية يصومها إذا رجع إلى أهله والأفضل أن يكون آخر الأيام الثلاثة يوم عرفة فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر صام أيام منى وهى الثلاثة التالية ليوم العيد ولا هدى عليه في ذلك فإن لم يصمها في أيام منى صام عشرة أيام كاملة وعليه هدى لتأخيرها واجبا من واجبات الحج عن وقته ويجوز أن يصوم الثلاثة قبل =

= إحرامه بالبح بعد أن يحرم بالعمرة . وأما صومها قبل إحرامه بالعمرة فلا يجوز أما وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدى وهو طلوع فجر يوم النحر، ولا يصح صوم السبعة بعد إحرامه بالبح وقبل فراغه منه كما لا يصح صومها في أيام منى ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة أما أن صامها بعد طواف الزيارة والسعى فإنه يصح ، ولا يجب في صوم الثلاثة ولا السبعة نتائج ولا تفريق ومتى وجب عليه الصوم ثم وجد الهدى فلا يجب عليه الانتقال إليه ولو لم يشرع في الصوم فإن شاء انتقل إليه وإن شاء لم ينتقل وصام .

الحنفية - قالو من أراد الاحرام فهو بخير بين الإفراد والقران والتمتع إلا أن القران أفضل من الاثنين والتمتع أفضل من الإفراد وإنما يكون القران أفضل اذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محذور من محظورات الاحرام لطول الأيام التي يلزم أن يبقى فيها محرماً ، فإذا خشي المحرم الوقوع في شيء منها كان التمتع أفضل لقلة الأيام التي يلزم فيها البقاء على "الإحرام في التمتع فيمكن للإنسان أن يضبط نفسه .

أما الإفراد فهو "إحرام بالبح وحده" وأما القران فعناه في اللغة الجمع بين شيئين ومعناه شرعاً أن يحرم بحجة وعمرة معا حقيقة أو حكماً فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما بإحرام واحد في زمان واحد والجمع بينهما حكماً هو أن يؤخر إحرام البح عن إحرام العمرة ثم يجمع بين أفعالها وذلك أن يحرم بالعمرة أولاً ثم قبل أن يطوف لها أربعة أشواط يحرم بالبح . فلو أحرم بالبح بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارناً بل متمتعاً بأن كان طوافه في أشهر البح وإلا لم يكن قارناً ولا متمتعاً أما إن أحرم بالبح أولاً ثم بوى العمره قبل طواف القدوم فإنه يكون قارناً مع الإساءة وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى كما تقدم في مبحث العمرة . ويصح إحرام القارن من الميقات أو قبله ون جاوز الميقات بلا إحرام لزمه هدى إلا اذا عاد إليه محرماً ويصح إحرامه في أشهر البح وقبلها إلا أن تقدّم الاحرام على أشهر البح مكروه أما أفعال البح ولعمرة فإنه لا بد من وقوعها في أشهر البح بأن يؤدى طواف العمرة أو أكثره وجميع سعيها وسعى نحر في تلك الأشهر، ويسن أن يتلفظ بقوله : اللهم =

= انى أريد العمرة والحج فيسرهما لى وتقبلهما منى . ويستحب أن يقدم العمرة في الذكر كما يجب أن يقدمها في العمل لأن عمل الحج لا يكفى لعمل العمرة فيجب أولا أن يطوف للعمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأول بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره في أشهر الحج كما تقدم آنفا . ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج وقع طوافه عن العمرة لأن من طاف طوافا في وقته وقع له سواء نواه أولا ، ثم يسعى لها ويتم عمل العمرة بذلك ولكن لا يتحلل منها لكونه محرما بالحج فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا فلو حاق لزمه دمان بخائسته على إحرامين ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع في أعمال الحج كما تقدم فلو طاف للعمرة فقط ثم طاف للحج بعد ذلك ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ثم سعى للحج بعد ذلك صح مع الإساءة ولا هدى عليه بسبب ذلك ويشترط للفران سبعة شروط : (الأول) أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو أحرم به بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارنا . (الثاني) أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة . (الثالث) أن يطوف للعمرة كل طوافها أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه الهدى اللازم للعمرة ، أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف فانه يتم الباقي من طوافها قبل طواف الزيارة . (الرابع) أن يصون الحج والعمرة عن الفساد فلو جامع مثلا قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الهدى . (الخامس) أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف أكثر طوافها قبل أشهر الحج لم يصرف قارنا . (السادس) أن لا يكون من أهل مكة فلا يصح قران المكي إلا اذا خرج من مكة الى جهة أخرى قبل أشهر الحج . (السابع) أن لا يفوته الحج فلو فاتته لم يكن قارنا وسقط عنه الهدى ، ولا يشترط لصحة القران عدم الإلمام بأهله فيصح قران من طاف بالعمرة ثم رجع الى موطنه بعد طوافها دون أن يتحلل .

وأما التمتع شرعا فهو أن يحرم بالعمرة أولا في أشهر الحج أو قبلها بشرط أن يطوف أكثر أشواطها في أشهر الحج ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة أو حكما إن لا يعود —

= الى بلده بعد العمرة أصلاً أو يعود الى بلده ولكن يكون العود الى مكة ثانياً . مطلوباً منه بسببين : أحدهما أن يكون قد ساق الهدى لأن الهدى يمنعه من التحلل قبل يوم النحر . ثانيهما أن يعود الى بلده قبل أن يحلق لأنه في هذه الحالة يكون العود الى الحرم مستحقاً عليه لوجوب الحلق في الحرم . ويسمى ذلك العود الى بلده إلماماً بأهله غير صحيح . فلو اعتمر بلا سوق هدى ثم عاد الى بلده قبل الحلق كان باقياً على إحرامه فان رجع الى الحج قبل أن يحلق في بلده كان متمتعاً لأن إلمامه بأهله لم يكن صحيحاً أما إن حلق ببلده فقد بطل تمتعه . وإن اعتمر مع سوق الهدى فلا يخلو إما أن يتركه الى يوم النحر أولاً فان تركه الى يوم النحر فتمتعته صحيح ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى سواء عاد الى أهله أولاً . وإن تعجل ذبح هديه فاما أن يرجع الى أهله أولاً فان رجع فلا شيء عليه مطلقاً سواء حج من عامه أو لا وبطل تمتعه وإن لم يرجع الى أهله فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضاً وإن حج من عامه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل أوانه .

ويشترط لصحة التمتع شروط : منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج . ومنها أن يقدم إحرام العمرة على الحج . ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج . ومنها عدم إفساد العمرة . ومنها عدم إفساد الحج ومنها عدم الإلمام بأهله إلماماً صحيحاً كما تقدم . ومنها أن يؤدي الحج والعمرة في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يرجع الى أهله أو بقى محرماً الى الثانية . ومنها عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً وإلا كان متمتعاً . ومنها أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة لأنه حينئذ يكون ليس من أهل التمتع كأهل مكة وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج ودو محرمة ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها في غير أشهر الحج .

وبعد أن يفرع المنتمع من أعمال العمرة يتحالى منها إن شاء إما بالحلق أو القصير ثم يظل حلالاً الى أن يخرج « الحج في اليوم الثامن وهو يوم التروية -

مبحث الهدى

تعريفه

هو ما يهدى من النعم للحرم . ويكون من الإبل والبقر والغنم وهى على هذا الترتيب فى الأفضلية الإبل ويليه البقر ثم الغنم . ولا يحزئ من الإبل إلا ما أكل خمس

= (لأنه يوم احرام أهل مكة) ويجوز له أن يؤخر الإحرام الى اليوم التاسع وهو يوم عرفة متى استطاع أن يقف بعرفة فى زمنه .

ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمى جمرة العقبة قال تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ﴾ والقران كالتمتع فى المعنى فيجب فيه الهدى إن وجد كما يجب فى التمتع فان لم يجد الهدى وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة والأفضل لتابعها ويكون صومها فى أشهر الحج بشرط أن يكون بعد إحرام العمرة ولا يحزئ صومها قبله ويصوم أيضا وجوبا سبعة أيام اذا فرغ من أعمال الحج والأفضل فيها التتابع أيضا كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبقى على العيد سوى ثلاثة أيام لجواز أن يتيسر له الهدى قبل ذلك فلا يحتاج للصوم أما صوم الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج فى أى وقت شاء إلا فى الأيام المنهى عنها كأيام التشريق . فان صامها فيها فلا يحزئه فان لم يصم الأيام الثلاثة حتى جاء يوم النحر لم يحزئه إلا الهدى فان لم يقدر على الهدى تحلل ووجب عليه هديان فى ذمته أحدهما للقران أو التمتع والثانى للتحلل قبل ذبح الهدى ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج بالحق أو التقصير بطل صومه ورجع للهدى وقد علمت أن القران والتمتع لا يصحان ممن كان داخل الحرم قال تعالى ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ وحاضروا المسجد الحرام من كانوا داخل المواقيت وهم أهل الحرم .

سنوات ودخل في السادسة . ولا يجزئ من البقر إلا ماله ستان^(١) كاملتان ودخل في الثالثة . أما ما يجزئ من الغنم ضانا ومعزافيه تفصيل المذاهب^(٢) .

أقسام الهدى

ينقسم الهدى الى ثلاثة أقسام : (الأول) واجب لعمل في الحج والعمرة كهدى التمتع^(٣) والقران وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات كما تقدم . (الثاني) مندور وهو واجب أيضا لكن بالنذر . (الثالث) تطوع وهو ما تبرع به المحرم .

وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب^(٤) .

(١) المالكية — قالوا لا يجزئ من البقر إلا ماله ثلاث سنين ودخل في الرابعة دخولا ما ولو بيوم .

(٢) الشافعية — قالوا يجزئ من الضأن الجذع وهو ما له سنة كاملة على الأصح أو ماله ستة أشهر اذا سقطت مقدم أسنانه ومن المعز المنثى وهو ما له ستان . المالكية — قالوا يجزئ من الضأن ما أكل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ولو بيوم ومن المعز ما أكل سنة ودخل في الثانية دخولا ينبتا بشهر ونحوه .

الحنابلة — قالوا يجزئ من الضأن ماله ستة أشهر ومن المعز ما له سنة كاملة . الحنفية — قالوا لا يجزئ من الغنم إلا ماله سنة كاملة سواء كان من الضأن أو من المعز إلا اذا كان الضأن سمينا فانه يجزئ منه ما زاد عن نصف سنة اذا كان لا يفرق بينه وبين ماله سنة اسمته .

(٣) الحنفية — قالوا هدى التمتع والقران وان كان واجبا إلا أنه يسمى دم شكر .

(٤) الحنابلة — قالوا ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة واو قبل الخطبة والأفضل أن يكون بعدها . وآخره آخر اليوم الثاني من =

= أيام التشريق وهو الثالث من يوم النحر فإيام النحر ثلاثة يوم العيد وتاليه ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث من أيام العيد، والأفضل ذبحه في اليوم الأول، وإن ذبح قبل وقته لم يجزئه ووجب عليه بدله، وإن فات وقته فإن كان تطوعاً سقط عنه. وإن كان واجباً ذبحه قضاء. وأما مكان ذبحه فهو الحرم فيجزئ نحره في أى ناحية منه إلا أن الأفضل للعتمر أن ينحره عند المروة وللحاج أن ينحره بمنى. فإن نحره في غير الحرم فلا يجزئ إلا إذا عطب قبل الوصول فينحره في مكان عطبه.

الحنفية — قالوا تتعين أيام النحر الثلاثة (يوم العيد وتاليه) لذبح هدى القران والتمتع ويكون الذبح بعد رمى جمرة العقبة كما تقدم. فإن ذبح قبل أيام النحر لم يجزئه. وإن ذبح بعدها أجزأه وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر. أما غير هدى القران والتمتع فلا يتقيد ذبحه بزمان. وأما مكان ذبح الهدى مطلقاً فهو الحرم ويسن ذبحه بمنى إن كان الذبح في أيام النحر وإن كان في غيرها فمكة أفضل إلا البدنة المنذورة فلا يتقيد ذبحها بالحرم.

الشافعية — قالوا يدخل وقت ذبح الهدى الواجب بالنذر أو الهدى المندوب بمضى زمن يسع صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ويمتد ذلك الوقت الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق. ويجوز ذبحه ليلاً ونهاراً في ذلك الوقت إلا أنه يكره ذبحه ليلاً إلا لضرورة كما إذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ليلاً فإن فات الوقت المذكور (بأن مضت أيام التشريق) لزمه ذبح الهدى. أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج فإن وقته يكون بعد وقوع سببه إلا دم الفوات فإنه يكون في حجة القضاء وأما الهدى الواجب على المتمتع فوقته لإحرامه بالحج ويجوز تقديمه على الإحرام بالحج إذا فرغ من عمرته ولا آخر لوقته والأفضل ذبحه يوم النحر. وأما مكان ذبحه فهو الحرم فلا يجوز ذبحه بغيره فحيث نحر الهدى أجزأه في أى جزء من أجزاء الحرم إلا أن السنة للعتمر أن ينحره بمكة لأنها موضع تحله والأفضل عند المروة. ومكان ذبح هدى المحصر هو المحل الذى أحصر فيه والأفضل أن يبعثه الى الحرم والسنة للحاج أن ينحره بمنى لأنها موضع تحلل الحاج. =

مبحث الأكل من الهدى ونحوه
ويجوز لرب الهدى أن يأكل منه على تفصيل في المذاهب^(١).

ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليماً من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية، فلا يجوز للأعور ولا الأعمى ولا العجفاء وهي: (الهزيلة التي لا تخ في عظامها) ولا العرجاء التي لا تسير بسير الصحيح من جنسها ولا المريضة التي مرضها بين ونحو ذلك مما هو مبين في الضحايا.

= المالكية - قالوا ابتداء نحر الهدى يوم العيد ويندب أن يكون بعد رمى جمرة العقبة ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر ويندب تأخيره إلى أن تطلع الشمس كما تقدم في مندوبات الحج ويمتد وقته إلى آخر اليوم الثالث من أيام العيد فأيام النحر ثلاثة. يوم العيد وتاليه، ولو فاتت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضاً. وأما مكان ذبحه فهو منى بشروط ثلاثة: (الأول) أن يكون مسوقاً في إحرام الحج. (الثاني) أن يقف به بعرفة جزءاً من ليلة يوم النحر، ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوفه. (الثالث) أن يريد نحره في يوم من الأيام الثلاثة السابقة. فان انتهى شرط من هذه الشروط كأن ساقه في حال إحرامه بالعمرة أو اشتراه من مكة أو لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر أو أراد نحره بعد الأيام الثلاثة فمحل ذبحه مكة لا يجوز ذبحه بغيرها وكل نواحي مكة صالحة للذبح فيها لكن الأفضل أن يكون عند المروة. ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزأ مع الإثم تركه الواجب وهو ذبحه بمنى.

(١) الحنزية - قالوا هدى القران والتمتع (ويسمى هدى الشكر كما تقدم) يندب لربه أن يأكل منه كما يندب الأكل من هدى التطوع إلا إذا عطب في الطريق فذبحه قبل أن يبلغ محله فإن "واجب حينئذ تركه في محل عطبه مذبوحة بعد أن يبلطخ فلدنته بدمه ليعلم الفقراء أنه هدى تطوع. وأما هدى النذر فلا يجوز الأكل =

= منه لأنه صدقة فهو حق للفقراء فإذا أكل منه ضمن قيمته . وهدى الكفارات وهو ما وجب جبراً لتقص ومثله هدى الإحصار لا يجوز الأكل منه أيضاً فلو أكل ضمن القيمة للفقراء وحيث جاز له الأكل من الهدى فيستحب أن يجعله أثلاثاً فيأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدى الثلث كالأضحية . ويتصدق المهدي بحلال الهدايا وعظامها وجلدها ولا يعطى الجزار أجرته من لحمها . ولا يجوز لرب الهدى أن ينتفع بلبنه فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء .

المالكية — قالوا ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد وفدية الأذى بعضها يجوز لربه أن يأكل منه وبعضها لا يجوز له الأكل منه وهي بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام : (القسم الأول) ما لا يجوز الأكل منه مطلقاً أى سواء بلغ محل الذبح المعتاد (منى أو مكة كما تقدم) سليماً ثم ذبح أو حصل له عطب قبل بلوغ المحل فذبح في الطريق . وذلك القسم هو ثلاثة أشياء : (الأول) النذر المعين المجعول للساكنين باللفظ أو النية كأن يقول هذا الحيوان نذر لله على الساكين أو يقول هذا الحيوان نذر لله على ونوى أنه للساكنين . (الثاني) هدى التطوع إذا جعله للساكنين . (الثالث) فدية الأذى إذا لم ينوبها الهدى . فهذه الثلاثة يحرم على ربها الأكل منها مطلقاً . وإنما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذى جعله للساكنين لأنه بالتعيين لا يلزم بدله إذا عطب قبل بلوغ محله فلو جاز له الأكل منه لتسلط عليه بائناً فله قبل بلوغ محله فلذلك لم يجز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل . ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سالم لأنه جعل للساكنين . كما أن هدى التطوع نظراً لجعله للساكنين يحرم الأكل منه مطلقاً .

وأما فدية الأذى إذا لم تجعل هدياً فهي عوض عن النرفة الذى حصل للحرم بإزالة الشعث ونحوه فلذلك لم يجز له الأكل منها . (القسم الثانى) ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ المحل ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سالماً . وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للساكنين كأن يقول لله على هدى للساكنين . وفدية الأذى إذا نوى بها الهدى . وجزاء الصيد فهذه الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا =

= عطيت قبل المحل لأن عليه بدلها . ولا يجوز الأكل منها إذا بلغت سالمة لأنها حق للمساكين بالنسبة إلى النذر وبدل من الترفه بالنسبة إلى الفدية وقيمة للصيد بالنسبة إلى الجزاء . (القسم الثالث) ما لا يجوز الأكل منه قبل المحل ويجوز الأكل منه بعده وهو هدى التطوع والنذر المعين إذا لم يحمل كلا منهما للمساكين فلا يجوز الأكل منهما قبل المحل لأنه لا يجب عليه بدلها فلو جاز له الأكل لاتهم بأنه هو الذي تسبب في عطيهما قبل أن يبلغا محل الذبح أو النحر لياكل منهما وأما بعد المحل فله أن يأكل منهما لأنهما لم يعينا للمساكين . (القسم الرابع) ما يجوز لربه الأكل منه مطلقا قبل المحل وبعده وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة المتقدمة كالهدي الواجب عليه لترك واجب من واجبات الحج والنذر غير المعين إذا لم يجعله للمساكين وهدي القران والتمتع فله أن يأكل من ذلك مطلقا وحيث جاز له الأكل فله أن يترود ويطعم الغني والفقير . وإذا أكل رب الهدي من الممنوع أن يأكل منه فإنه يضمن بدل ما أكله حديا كاملا إلا إذا أكل من النذر المعين المجعول للمساكين فإنه يضمن قدر ما أكله فقط على المعتمد . وحكم زمام الحيوان وجله (وهو ما يجعل على ظهره) حكم اللحم فلا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه ولا جلّه بل يدهه للفقراء كاللحم فإن أخذ شيئا من ذلك رده للفقراء إن بقي فإن أكله ضمن قيمته لهم . وما يجوز له الأكل من لحمه يجوز له أخذ زمامه وجله . ويكره الانتفاع بلبن الهدي بعد تقليده أو اشعاره لأنه نخرج قربة لله تعالى بالتقليد أو الاشعار ومحل الكراهة ما لم يضر أخذ اللبن بالفصيل أو بأمه وإلا كان حراما . ويكره أيضا ركوب الهدي والحمل عليه لغير ضرورة .

الحنبلة - قالوا يندب للهدي أن يأكل من هدي التطوع ويهدي للغير منه ويتصدق بأن يأكل الثلث ويهدي أهله الثلث ويعطي المساكين الثلث كالأضحية فإن أكل الكل ضمن للمساكين الثلث . أما الهدي الواجب فلا يجوز الأكل منه سواء كان وجوبه بنذر أو بالتعيين (بأن قال هذا هدي) أو بتقليده أو بأشعاره ويستثنى من ذلك هدي التمتع والقران فإنه يجوز الأكل منه وإن كان واجبا . فإن =

الاحصار والفوات

هو في اللغة المنع وفي الشرع منع المحرم عن إتمام ما يوجبه الإحرام قبل أداء ركن النسك . والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة وفي أحكامها تفصيل المذاهب .^(١)

= أكل مما لا يجوز له الأكل منه ضمن مثله لما للساكنين . ويحرم على المهدى بيع جلود الهدايا وجلالها ولكن يجوز الانتفاع بها كما يحرم إعطاء الجزار أجرته منها ويجوز له أن ينتفع بلبنها بشرط أن يكون فاضلا عن أولادها ويحرم شرب ما لم يفضل عنها وضمنه .

الشافعية — قالوا لا يجوز للمهدى أن يبيع شيئا من الهدى سواء كان واجباً أو تطوعاً ويجب أن يتصدق بجميع الهدى الواجب حتى جلده ولا يجوز أخذ شيء منه . وإن كان تطوعاً جاز الانتفاع بجلده وادخار الشحم وبعض اللحم للأكل والهدية ويجب أن يتصدق ببعض اللحم ولو قليلاً بشرط أن لا يكون نافها عرفاً وأن يكون نيئاً . فالذي يجوز الأكل منه هو هدى التطوع والذي لا يجوز الأكل منه هو الهدى الواجب .

(١) الحنفية — قالوا أسباب المنع من إتمام النسك تنقسم إلى شرعية وحسية فالشرعية هي أن تفقد المرأة زوجها أو محرماً بعد الدخول في الإحرام لموت أو طلاق ومثل ذلك ما إذا منعها زوجها من حج التطوع وكذا إذا فقد نفقة وكان لا يقدر على المشي . والحسية هي كأن يوجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المضى في النسك أو يعرض له مرض أو حبس .

وحكم الإحصار هو أن يبعث المحصر بالهدى أو بثمنه يشتري به هدى يذبح عنه في الحرم ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ليكون على بينة منه فلا يطول عليه الإحرام ولو فعل شيئاً من محظورات الإحرام قبل ذبح الهدى فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم إذا لم يكن محصراً وإن حل في يوم ورجعه على ظن أن الهدى قد ذبح ثم تبين له أنه =

= لم يذبح كان محرماً وعليه دم لا حلاله قبل وقته أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد فإنه يجوز ولا يشترط في التحلل الحلق ولو حلق فحسن .

ثم إذا تحلل المحصر بالهدى فإن كان مفرداً بالبح فعليه قضاء حجة وعمره من قابل إذا لم يرتفع الإحصار قبل فوات حج عامه وإن كان مفرداً بالعمره فعليه عمره مكانها وإن كان قارناً فأنما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة هذا إذا تحلل بالهدى أما إذا تحلل بالعمره فإن كان مفرداً فليس عليه سوى قضاء الحج فقط وإن كان قارناً فعليه حج وعمره وإذا زال الإحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو إما أن يتمكن من إدراك ما أحرم به وإدراك الهدى معاً أو يتمكن من إدراك أحدهما أولاً يتمكن من إدراك شيء فإن كان الأول لزمه أن يمضي في إتمام نسكه وله أن يفعل بهديه ما شاء وإن كان الثاني فإن كان متمكناً من إدراك الهدى فقط فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود وله أن يتحلل بعمره وإن كان متمكناً من إدراك النسك جازله أن يمضي في إتمامه وجاهله أن يتحلل وإن كان الثالث يتحلل وله أن يتحلل بعمره . ومن فاته الحج بأن وقف في غير زمان الوقوف فعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى من قابل ولا دم عليه .

الحسابلة - قالوا إذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته لعذر أو لغيره عذر فاته الحج في ذلك العام وتحول لإحرامه إلى عمره إن لم يختار بقاءه على إحرامه ليحج من العام القابل بذلك للإحرام ولا تجزئ هذه العمره التي انقلب إليها إحرامه عن عمره الإسلام وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الفات ولو كان نقلاً وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه إلى حجة التضاء فإن عدم الهدى وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم النحر صام كما يصوم الممنوع ومن منع من الوصول إلى البيت الحرام ويسمى محصراً سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله أو كان منعه في إحرام العمره وجب عليه ذبح هدى بنية التحلل فإن لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل وقد حل بذلك من إحرامه وبياح التحلل من الإحرام لحاجة كأن احتاج إلى بذل مال كثير لمسله أو كافر أو لقتال أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم =

ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج وكذلك من جن أو أغشى عليه فإن لم يتحلل المحصر إلا بعد فوات الحج لزمه القضاء ومن منع عن طواف الإفاضة وقد وقف بعرفة ورمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف طواف الإفاضة ويسعى إذا لم يكن سعى . وكذا لا يتحلل إن حصر عن السعى فقط وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من إحرام تام يحرم جميع المحظورات وهذا لا يحرم إلا النساء فقط ومن حصر عن واجب أو رمى جمار لم يتحلل وعليه دم ترك الواجب كما لو تركه اختيارا ومن كان محرما بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة وأمكنه الوصول إلى مكة تحلل بعمل عمرة ولا شيء عليه فإن كان من فاته الوقوف بعرفة أو أحصر قد طاف وسعى قبل ذلك وجب أن يتحلل بطواف وسعى آخرين ومن أحصر بمرض أو بفقد نفقة أو بعدم اهتدائه إلى الطريق بقى محرما حتى يقدر على البيت الحرام لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقالا من حال إلى أحسن منها فإن فاته الحج تحلل بعمرة ولا ينحر هديا كان معه إلا بالحرم فليس بمن حصره عدو والصغير كالبالغ في جميع ما تقدم ومن قال في أول إحرامه نويت الإحرام بالنسك الفلاني فيسره لى وتقبله منى وإن حبسنى حابس فمحلى حيث حبستى فله أن يتحلل مجانا في جميع ما تقدم ولا قضاء عليه .

الشافعية — قالوا إذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور الحرم في جزء من أرض عرفة فاته الحج ويجب به الدم على من كان محرما بالحج فقط أو كان قارنا . ويجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمرة بأن يأتى بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف بنية التحلل فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى ويسقط عنه بفوات الحج المبيت بمنى وبمزدلفة ورمى الجمار ويحلق من غير نية العمرة ولا تغنى هذه العمرة عن عمرة الاسلام وعليه القضاء فورا من قابل ولو فاته بعذر ولو كان الحج نفلا ولو كان غير مستطيع ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فاكثر ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع وقد تقدم ولا يصح ذبحه في سنة الفوات فإن كان قارنا وفاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء دم لفوات ودم للقران ودم له أيضا في القضاء وإن أفرد في القضاء لأنه الترم القران بالإحرام .

= أما لو نشأ القوات عن حصر كن أحصر عن إتمام نسك من حج أو عمرة بعدد أو حبس من أمير ونحوه ظلما أو بدين لا يتمكن من أدائه وليس له بينة تشهد باعساره ولم يغلب على ظنه أن يكشف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها ان كان حاجا أو في ثلاثة أيام ان كان معتمرا فانه اذا أراد التحلل تحلل بالذبح ثم الحلق بنية التحلل بهما ان كان واجدا للدم وبالحلق فقط ان لم يجد دما ولا طعاما لا عسار أو غيره بنية التحلل والأولى للحصر المعتمر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت وإلا فالأولى التعجيل لخوف القوات نعم يمنع تحلله ان كان في الحج وغلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها أو في العمرة وتيقن قرب زوال المانع في ثلاثة أيام ومن الأعذار المحبوزة للتحلل المرض فانه إن شرط التحلل بذلك عند ابتداء الإحرام كأن قال في حال النية إذا مرضت فأنا حلال يصير حلالا بمجرد المرض وأما ان قال ان مرضت تحللت فان كان شرطه في تحلله الهدى تحلل بذبح ثم حلق بنية التحلل فيهما فان لم يشترط الهدى بأن سكت عنه أو نفاه تحلل بالحلق فقط ومن الأعذار اضلال الطريق ونفاد النفقة . ويذبح المحصر حيث أحصر ولو في غير الحرم أو يرسل الى الحرم ليذبح فيه لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنجوه ولا يرسل الدم الى غير الحرم نعم ان أحصر في الحرم تعين الذبح فيه ثم ان كان نسكه تطوعا فلا شيء عليه وان كان فرضا بقي في ذمته على ما كان عليه من قبل وان أحصر ومنع من عرفة دون مكة وجب عليه دخولها والتحلل بعمرة وان منع من مكة دون عرفة وقف وتحلل ولا قضاء فيهما على الأظهر والواجب بالاحصار شاة تجزئ في الأصحية فان عجز حسا أو شرعا أخرج بقيمة الشاة طعاما تجزئ في الفطرة وفترقه على مساكين ذلك التحل فان عجز عنه صام عن كل مذ يوما ولا تجب الفدية لعدم تعديه .

المالكية - قالوا لا حصار هو المنع من أداء النسك كأن يمنع المعتمر من دخول مكة كما وقع عام الحديبية حين صد لمشركون النبي صلى الله عليه وسلم ومنعوه من دخول مكة بعد أن حرمه بعمرة وكان يمنع الحاج من الطواف بالبيت أو السعى =

== بين الصفا والمروة أو من الوقوف بعرفة أو من جميع ذلك سواء كان المنع ظلما كأن يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة أو تقع فتنة بين المسلمين وبعضهم مع بعض فتغلب الفئة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة (مكة وما حوالها من مواطن النسك) أو كان المنع بحق كأن يماطل المدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه فيحبس ليؤدى ما عليه .

والفوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة لمرض منعه من الوقوف بها أو لخطأ أهل الموسم كأن يقفوا في اليوم الثامن من ذى الحجة ولم يعلموا خطأهم حتى مضى وقت الوقوف وهو ليلة العاشر كما سبق ولا يتأتى فوات الحج إلا بذلك لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج فإن ما يبقى بعد الوقوف من الطواف والسعى يصح في كل وقت وليس له وقت معين .

ومن كان معتمرا ومنع عن مواضع النسك أو كان محرم بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة معا فإن كان المنع ظلما فلا فضل له أن يتحلل من إحرامه بالنية بأن ينوى الخروج من الإحرام ومتى نوى ذلك صار حلالا فلا يحرم عليه مباشرة النساء ولا التعرض للصيد ولا التطيب ولا غير ذلك مما يحرم على المحرم ويسن للتحلل أن يحلق وإن كان معه هدى فينحره بمكانه الذى هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة وإلا بعثه وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا أُسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ محمول على ما إذا كان الهدى مع المحصر من قبل كأن ساقه تطوعا وإنما يباح له التحلل بثلاثة شروط : (الأول) أن لا يعلم المانع قبل الإحرام فإن أحرم وهو يعلم أنه سيعرض له عدو مثلا ويمتنعه من الحج أو العمرة فلا يباح له التحلل عند المنع بل يتعين البقاء على إحرامه حتى يؤدى نسكه ولو في ثاني عام لأنه داخل على ذلك . (الثاني) أن يئأس من زوال المانع قبل فوات الحج بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الوقت بعرفة فإن لم يئأس آتتظار له زول . (الثالث) أن يكون الوقت متسعا لإدراك الحج عند الإحرام به بحيث إذا لم يمنع يتأتى له إدراكه أما إذا لم يتمكن من إدراك الوقوف على فرض عدم وجود المانع ثم حصل =

= المنع فليس له أن يتحلل لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل وأما إذا كان المنع لحق كأن يحبس المدين حتى يؤدي دينه فإن كان قادرا على دفعه فلا يباح له التحلل لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه فإذا لم يفعل فهو باق على إحرامه ما شاء الله وإن كان عاجزا عن دفعه فهو كالمتنوع ظلما والأفضل له التحلل بالنية وله أن يبقى على إحرامه ويكون قد خالف الأفضل ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك كمزدلفة ومنى ومكان السعى فقد تم حجه ولكن لا يحل من إحرامه حتى يطوف للأفاضة ويسعى بعده إن لم يكن قد قدم سعيه عقب طواف القدوم فإن بقي محصرا حتى فاتته التزول بمزدلفة ورى الجمار والمييت بنى إلى الرمي فعليه هدى واحد لفوات الجميع وإن كان كل منها واجبا مستقلا ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المانع حسبا أو غيره وسواء كان الحبس ظلما أو بحق فيبقى على إحرامه حتى يتم حجه ولو بقي سنين .

وأما من منع من عرفة لأي مانع كان وكان متمكنا من البيت الحرام فله أن يتحلل من إحرامه وله البقاء إلى العام القابل والأفضل له التحلل إن كان بعيدا عن مكة فالبقاء على الإحرام خلاف الأولى فإن كان قريبا من مكة أو دخلها كره له البقاء ثم إن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيدا عن مكة فإن كان بعيدا منها تحلل بالنية ولا يكف فعل العمرة ثم إذا تحلل بالعمرة وكان إحرامه بالحج أولا من الحرم فعليه أن يخرج إلى الحل حال إحرامه بالعمرة لأن كل إحرام يجب فيه الجمع بين الحل والحرم .

ولا يسقط عن المحصر نسك الإسلام من حج أو عمرة فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منهما فعليه القضاء بعد وجوبها في الحج واستنانا في العمرة وعليه هدى لأجل الفوات يؤخره إلى القضاء وكذلك لا يسقط عنه الذر الذي لم يعينه بخلاف المعين فلا يجب قضاءه متى مع عن إحرامه لفوات وقته .

ولو نوى حين الأحرام بالنسك التحلل منه إن حصل مانع كما لو قال اللهم محلي حيث حبستني فلا ينفعه ذلك ولا بد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة أو بعمره على التفصيل المتقدم .

وإذا طلب المانع من النسك مالا في مقابلة إخلاء الطريق جاز الدفع له ولو كان كافرا لأن ذل منع الحج أشد من ذل دفع المال .

والمحصر المحرم بالحج متى رمى جمرة العقبة يوم النحر حل له كل شيء مما كان محظورا في الإحرام إلا قربان النساء والتعرض للصيد فيحرمان وإلا من الطيب فيكره وهذا هو التحلل الأصغر . أما الأكبر الذي يحل به كل شيء حتى النساء والصيد فيحصل بطواف الإفاضة إن كان قدم السعي عقب طواف القدوم وإلا فلا يتحلل إلا بعد السعي عقب الإفاضة فتي أفاض وسعى حل له كل شيء إن كان قد حلق ورمى جمرة العقبة أوفات وقتها وهو يوم النحر فإن وطئ قبل الحلق أو الرمي فعليه دم وإن صاد فلا شيء عليه وإن فعل غير ذلك لا شيء عليه أيضا .

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات وقد ورد فيها أحاديث :
 منها ما رواه ابن عمر مرفوعا « من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي »
 وروى ابن عدى والطبرانى « من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني » وعن أنس
 مرفوعا « من زارني ميتا فكأنما زارني حيا ومن زار قبري وجبت له شفاعتي يوم
 القيامة وما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر » وعن عطاء عن
 ابن عباس مرفوعا « من زارني في مماتي كمن زارني في حياتي ومن زارني حتى
 انتهى الى قبري كنت له يوم القيامة شهيدا أو قال شفيعا » وإذا نوى زيارة القبر
 الشريف فليנו معه زيارة المسجد أيضا فانه أحد المساجد التي تَسُدُّ إليها الرحال
 وإذا توجه للزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة
 الطريق ويصلى في طريقه من مكة الى المدينة في المساجد التي يمر بها وهي عشرون
 مسجدا .

وإذا عاين حيطان المدينة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : اللهم
 هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب ويغتسل
 قبل الدخول وبعده إن أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعا
 عليه السكينة والوقار وإذا دخل المدينة يقول : اللهم رب السموات وما أظللن
 ورب الأرضين وما أقللن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير
 أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها . اللهم هذا حرم رسولك
 فاجعل دخولى فيه وقاية لى من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب . وإذا دخل
 المسجد فعل ما يفعله فى سائر المساجد من تقديم رجله اليمنى ويقول : اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد . اللهم أغفر لى ذنوبى وأفتح لى أبواب رحمتك . اللهم آجعلنى

اليوم من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وأجمع من أعال وأبتغي مرضاتك . ويصلى عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر بحذاء منكبيه الأيمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين القبر الشريف والمنبر . ثم يسجد شكرًا لله تعالى على ما وقفه ويدعو بما يحب ثم ينهض فيتوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه الشريف مستقبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة البهية كأنه نائم في لحده عالم به يسمع كلامه ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله فقد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا بخزلك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأنماها اللهم أجعل نينا يوم القيامة أقرب النبيين وأسقنا من كأسه وآرزقنا من شفاعته وأجعلنا من رفقاءه يوم القيامة . اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نينا عليه السلام وآرزقنا العود إليه يا ذا الجلال والإكرام ولا يرفع صوته ولا يخفضه كثيرا ويبلغه سلام من أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان يستشف بك إلى ربك فاشفع له وجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستدبرا القبلة ويصلى عليه ما شاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضى الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يارفيقه في الأسفار السلام عليك يا أمينه في الأسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى إماما عن أمة نبيه ولقد خلفته بأحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقاقلت أهل الردة والبدع ومهدت الإسلام ووصلت الأرحام ولم تزل قائما للحق ناصرا لأهله حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم أمتنا على حبه ولا تخيب سعيها في زيارته برحمتك يا كريم ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر رضى الله عنه ويقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الإسلام السلام عليك يا مكسر الأصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضى الله عن استخافتك فقد نصرت الإسلام

والمسلمين حيا وميتا تكفلت الأيتام ووصلت الأرحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين إماما مرضيا وهاديا مهديا جمعت من نملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كسرهم السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضحيجي رسول الله ورفيقيه ووزيريه ومشاريه والمعاونين له على القيام في الدين القائمين بعده بمصالح المسلمين جرا كما الله أحسن الجزاء ثم يدعو لنفسه ووالديه ولبن أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه الشريف كالأول ويقول اللهم إنك قلت وقولك الحق ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيم﴾ وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك ﴿ربنا آغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويدعو بما يحضره من الدعاء . ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لتناثه بركة الرسول ويصلي عليه ويدعو بما شاء ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنانية وهي التي فيها بقية الجذع الذي حنّ الى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ حين تركه وخطب على المنبر . ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج الى البقيع ويأتي المشاهد والمزارات فيزور العباس ومعه الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق ويزور أمير المؤمنين سيدنا عثمان وقبر ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثيرا من الصحابة والتابعين خصوصا سيدنا مالكا وسيدنا نافعا ويستحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس خصوصا قبر سيد الشهداء سيدنا الحمزة ويقول سلام عليكم

بما صبرتم فنعم عقي الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
ويقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص ويستحب أن يأتي مسجد قبا يوم السبت
ويدعو بقوله يا صريح المستصرخين ويا غياث المستغيثين ويا مفزع كرب
المكروبين ويا مجيب دعوة المضطرين صلى على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما
كشفت عن رسولك كربته وحزنه فى هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف
ويا دائم الإحسان يا أرحم الراحمين ويستحب له أن يصلى الصلاة كلها فى مسجد
النبي صلى الله عليه وسلم ما دام فى المدينة وإذا أراد الرجوع الى بلده استحب له أن
يودع المسجد بركعتين ويدعو بما أحب ويأتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
ويدعو بما شاء والله مجيب الدعاء .

ملحق

في الأضحية والذكاة الشرعية وما يجوز وما لا يجوز
على المذاهب الأربعة

كتاب الاضحية

تعريفها

الأضحية بضم الهمزة وكسرهما مع تخفيف الياء وتسديدها وهى اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقرباً الى الله تعالى فى أيام النحر .^(١)

دليلها

شرعت فى السنة الثانية من الهجرة كالمدين وزكاة المال وزكاة الفطر وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : ﴿ فصل لربك وأنحر ﴾ . وروى مسلم عن أنس رضى الله عنه قال : « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما » . والأملح الأبيض الخالص . وقيل الذى يبيضه أكثر من سواده . والأقرن الذى له قرنان معتدلان وغير ذلك من الأحاديث . وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها .

حكمها

أما حكمها فهو السنية .^(٢)

(١) المالكية — زادوا فى التعريف لغير حاج لأنها لا تسن للحاج عندهم .

(٢) الحنفية — قالوا هى واجبة على المعتمد والمراد الوجوب العملى لا الفرض وقد بين ذلك فى آخر الكتاب .

فالأضحية سنة عين مؤكدة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها .^(١)

شروطها

تنقسم شروط الأضحية الى قسمين : شروط سنتها ، وشروط صحتها . فاما شروط سنتها فمنها القدرة عليها فلا تسن للعاجز عنها وفي حد القدرة تفصيل المذاهب .^(٢)

(١) الشافعية — قالوا هي سنة عين للنفرد وسنة كفاية لأهل بيت واحد أو بيوت متعدّدة تلزم نفقتهم شخصا واحدا بمعنى أنه إذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم فلا ينافى أنها تسن لكل منهم .

(٢) الحنفية — قالوا القادر عليها هو الذى يملك مايتى درهم وقد تقدّم بيانها فى الزكاة أو يملك عرضا يساوى مائة درهم يزيد عن مسكنه وثياب اللبس والمتاع الذى يحتاجه . وإذا كان له عقار يستغله تلزمه الأضحية اذا دخل له منه قوت عامه وزاد معه النصاب المذكور . وقيل تلزمه اذا دخل منه قوت شهر . وإن كان العقار وفقا تلزمه الأضحية ان دخل له منه قيمة النصاب وقتها .

الحنابلة — قالوا القادر عليها هو الذى يمكنه الحصول على ثمنها ولو بالدين اذا كان يقدر على وفاء دينه .

المالكية — قالوا القادر عليها هو الذى لا يحتاج الى ثمنها لأمر ضرورى فى عامه فاذا احتاج الى ثمنها فى عامه فلا تسن واذا استطاع أن يستدين استدان وقيل لا يستدين .

الشافعية — قالوا القادر عليها هو الذى يملك ثمنها زائدا عن حاجته وحاجة من يعول يوم العيد وأيام التشريق ومن الحاجة ماجرت به العادة من كعك وسمك وفطير وتقل ونحو ذلك .

الحنفية — زادوا فى الشروط أن يكون مقيا فلا تجب على المسافر وإن تطوع بها أجزأته . واذا اشترى شاة ليضحى بها ثم سافر قبل حلول وقتها فانه يبيعها =

ومنها الحرية . فلا تسن لأعبد وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى . أما البلوغ فليس شرطاً لسنتها فتسن للصبي القادر عليها ويضحى عنه وليه ولو كان الصبي يتيماً .^(١)
وأما شروط صحتها فمنها السلامة من العيوب فلا تصح إذا كان فيها عيب من العيوب المفصلة في المذاهب .^(٢)

== ولا تجب عليه الأضحية وكذا لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يذبح فإن الأضحية لا تجب عليه وتجب على الحاج إن لم يكن مسافراً بأن كان من أهل مكة .
المالكية — زادوا أن لا يكون حاجاً فلا تسن للحاج عندهم ولو كان من أهل مكة وتسن لغيره من المسافرين .

(١) الحنفية — قالوا البلوغ ليس شرطاً لوجوبها فتجب على الصبي عندهما ويضحى وليه من مال الصبي إن كان له مال . فلا يضحى الأب عن ولده الصغير وعند محمد شرط فلا تجب الأضحية في مال الصبي وهل تجب على الأب أولاً قولان مصححان . ومثل الصغير المجنون .

الشافعية — قالوا لا تسن للصغير بالبلوغ شرط لسنتها وكذلك العقل .

(٢) الحنفية — قالوا لا تصح الأضحية بالعمياء ولا بالعوراء ولا بالعجفاء وهي المهزولة التي لا تخ في عظامها ولا بالعرجاء التي لا تستطيع المشي إلى المذبح أما العرجاء التي تمشي بثلاث قوائم وتضع الرابعة على الأرض لتستعين بها على المشي فإنها تجزئ وكذا لا تصح بمقطوعة الأذن أو الذنب أو الألية إذا ذهب أكثر من ثلثها أما إذا بقي ثلثها وذبح ثلثها فإنها تصح . وكذا لا تصح بالهتاء إلا إذا بقي أكثر أسنانها ولا تصح بالسكاء التي لا أذن لها بحسب الخلقة ولا تصح الأضحية بمقطوعة رأس الضرع ولا بمقطوعة الأذن ولا بالتي انقطع لبنها ولا بالتي لا ألية لها بحسب الخلقة ولا بالجلالة وهي التي ترعى العذرة قبل حبسها وإطعمها الطاهر كما تقدم . ==

= وتصح بالجماء التي لا قرون لها خلقة والعطاء وهي التي ذهب بعض قرونها فإذا وصل الكسر الى المخ لم تصح وكذا تصح بالتولاء وهي المجنونة اذا لم يمنعها الجنون عن الرعى فان منعها لا تجوز التضحية بها وتصح بالجرباء اذا كانت سمينة فاذا هزلت بالجرب فلا تصح .

وكذا لا تصح بالصغير وهو ما كان أقل من سنة في الضأن والمعز إلا اذا كان الضأن كبير الجسم سمينا فانها تصح به اذا بلغ ستة أشهر بشرط أنه اذا خاط بماله سنة لا يمكن تمييزه منه أما المعز فانها لا تصح به إلا اذا بلغ سنة وطعن في الثانية على كل حال . أما الصغير من البقر والجاموس فهو ما كان أقل من سنتين فلا تصح بالبقر والجاموس إلا إذا بلغ سنتين وطعن في الثالثة والصغير من الإبل ما كان أقل من خمس سنين فلا تصح بالإبل إلا إذا بلغت خمس سنين وطعنت في السادسة ، وتجزئ الشاة عن الواحد وتجزئ الناقة والبقرة عن سبعة أشخاص بشرط أن يكون لكل واحد منهم سبعها فان نقص نصيبه عن السبع لم تجزئه .

المالكية — قالوا لا تصح بالعمياء ولا بالعوراء والمعتبر في العمى والعور ذهاب ضوء العين وإن بقيت صورتها ولا تصح بالمریضة التي لا تستطيع أن تتصرف كتصرف السليمة أما اذا كان المرض خفيفا فانه لا يضر ولا تصح بالجرباء اذا كان جربها ظاهرا ولا بما أكلت أكلا غير معتاد فبشمت مالم يحصل لها اسهال فتصح به . ولا تصح بالمجنونة جنونا دائما أما الجنون غير الدائم فانه لا يضر فتصح بالتولاء وهي التي تدور في موضعها من الجنون ولا تتبع الغنم . ولا تصح بالمهزولة هزلا بيتنا وهي التي لا تخ في عظامها ولا بالعرجاء عرجا بيتنا يمنعها من مساية أمثالها ولا بمقطوعة جزء من أجزائها كيد أو رجل سواء كان القطع خلقيا أو لا وسواء كان الجزء أصليا أو زائدا ولكن يغتفر قطع خصية الحيوان فتصح بالخصى لأن فيه فائدة تعود على اللحم ولا فرق بين أن يكون خصيا بالخلقة أو لا . ولا تصح بالصمماء وهي صغيرة الأذنين جدا ولا بالبتراء وهي مقطوعة الذنب سواء كان ذلك خلقة أو بعارض =

= ولا بالبكاء (فائدة الصوت) إلا لعارض عادي كالنافة اذا مضى ^{على} .
تبكم فتصح بها . ولا بالبخرء وهى منتنة الفم إلا اذا كان أصليا كما هو .
الإبل وكذا لا تصح بياسة الضرع ومشقوقة الأذن إذا كان الشق أكثر .
فان كان الشق ثلثها أجزأت على المشهور ولا بمكسورة سنين فأكثر ^{أو} مكسر
واحد فتصح بها كما إذا ذهب أسنانها اكبر أو تغير فانها تصح . ولا تصح :
ثلث الذنب أما ذاهبة ثلث الأذن فتصح بها . وكذا لا تصح بجوالة متولد
وحشى وإنسى فاذا كانت الآباء غنما والأهات طباء أو بالعكس لا تجزئ ^{على} الأضحية
على الأصح .

وتصح بالجاء وهى المخلوقة بدون قرن أما إذا كانت مستأصلة القرنين ^{فهي} وضاً
ففيها قولان وهذا إذا لم يكن مكانهما داميا وإلا فلا تصح بها قولاً واحداً . وكذا
تصح بالمقعدة العاجرة عن القيام بسبب السمن وكثرة الشحم لا بالمرض . وتصح
بالجذع من الضأن وهو ما بلغ سنة عربية وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه
وتصح بالثنى من المعز وهو ما بلغ سنة ودخل فى الثانية دخولا بينا بأن قطع منها
نحو شهر . وتصح بالثنى من البقر وهو ما بلغ ثلاث سنين . وبالثنى من الإبل وهو
ما بلغ خمس سنين والمعتبر السنة القمرية ولو نقص بعض شهرها .

الشافعية — قالوا لا تصح بالمعيبة يعيب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها
مما يؤكل فلا تصح بالعوراء ولا بالعمياء والمعتبر ذهاب ضوء العين وكذا ما كان على
أحدى عينيها بياض إذا كان كثيرا بخلاف اليسير فلا يضر كما لا يضر العمش وهو
ضعف البصر مع سيلان الدمع غالبا ولا تصح بالعرجاء عرجا بينا وهى التى تسبقها
أمتالها الى المرعى وتتخلف عنها ولو حصل لها العرج وقت الذبح ولو فى حال قطع
الحلقوم والمرى .

ولا تصح بالمریضة مرضا بينا بأن يظهر بسببه هزائها وفساد لحمها فلو كان
مرضها يسيرا لا يضر . ولا تصح بالعجفاء وهى التى لا تحل لها فى عظامها من شدة =

كتاب الأنفحة

بالثولاء وهى التى تستدبر المرعى ولا ترعى إلا قليلا قتهزل ولا تصح
لأن الحرب يسيرا لأنه يفسد اللحم ولا بمقطوعة الأذن كلا أو بعضا
عنة الألية ويغتفر ما يقطع من طرف الألية فى الصغر ويسمى (التطريف)
بربالسمن أما المخلوقة بلا ذنب فانها تجزئ كالمخلوقة بلا ضرع ولا ألية
ب المخلوق بلا أذن فانها لا تصح به وتصح بمشقوقة الأذن أو منقوبتها اذا لم
ب بذلك شئ منها . وتصح بالخصى . والخصاء جائز بشروط ثلاثة . أن يكون
ما كول اللحم . أن يكون فى صغره . أن يكون فى زمان معتدل . وإلا حم .
وتصح بمكسورة القرن وإن كان محله داميا ما لم يترتب عليه نقص فى اللحم كما تصح
بالجماء ما لا قرن له خلقة وإن كان الأقرون أفضل . وتصح بفاقد الأسنان خلقة
أما ما ذهبت أسنانه لعارض فانه لا يجزئ . كما لا يجزئ ما ذهبت بعض أسنانه
إن كان ذلك يؤثر فى علفه فان كان لا يؤثر تجزئ .

وتصح بالضأن اذا بلغ سنة كاملة أو أسقط مقدم أسنانه بشرط أن يكون
ذلك بعد سنة أشهر . وتصح بالمعز اذا بلغ سنتين كاملتين وتصح بالبقر والجاموس
إذا بلغ سنتين كاملتين . وبالإبل إذا بلغ خمس سنين كوامل ولا يجزئ المتولد بين
لأسمى ووحشى .

الحنابلة — قالوا لا تصح بالعمياء وهى التى ذهب نور عينها وإن بقيت عيناها
صورة ولا تصح بالعوراء وهى التى انخسفت عينها . أما اذا كان عليها بياض وهى
قائمة فنصح بها ولا تصح بالعجفاء التى لا مخ فى عظامها لهزالها ولا تصح بالعرجاء
وهى التى لا تقدر على المشى مع جنسها الصحيح الى المرعى ولا تصح بالمكسورة
ولا بالمريضة مرضا يفسد لحمها بكرب أو غيره . ولا تصح بالاعضاء وهى التى ذهب
أكثر أذن أو قرن أو التى خرقت أذنها أو نسقت أو قطع منها النصف أو أقل
فتصح بها مع الكراهة ومثل الأذن فى ذلك القرن .

ومنها الوقت المخصوص فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده وفي بيانه تفصيل المذاهب ^(١) .

= ولا تصح بالجداء وهي جافة الضرع ولا بالهتاء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها ولا بالعصاء وهي التي انكسر غلاف قرنها . ولا تصح بما ذهب أكثر من دهمف أليتها أما ما ذهب نصفها فأقل فتصح بها كما تصح بالجاء وهي التي خلقت بلا زن والصمعاء وهي الصغيرة الأذن جدًا وما خلقت بلا أذن وكذا تصح بالبراء وهي التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعا . وتصح بالخص . أما المحبوب . وهو ما قطع ذكره مع أنثيه . فإنه لا يجزئ والحامل كغيرها في الأحكام . ولا تصح بالوحشى ولا بالمتولد بين وحش وغيره .

وتصح بالجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره . وتصح بالنثى مما سواه فثنى المعز ماله سنة كاملة . وثنى البقر ماله ستان كاملتان وثنى الإبل ماله خمس سنين ودخل في السادسة ولا تصح بما دون ذلك .

(١) الحنفية — قالوا يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر وهو يوم العيد ويستمر الى قبيل غروب اليوم الثالث وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحي في المصر أو يضحي في القرية ولكن يشترط في صحته للمصري أن يكون الذبح بعد صلاة العيد ولو قبل الخطبة إلا ان الأفضل تأخيره الى ما بعد الخطبة فإذا ذبح ساكن المصر قبل صلاة العيد لا تصح أضحيته ويأكلها لها فإذا عطلت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضى وقت الصلاة ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال ثم يذبح بعد ذلك . =

= أما القروى (ساكن القرية) فانه لا يشترط له ذلك الشرط بل يذبح بعد طلوع فجر النحر وإن أخطأ الناس في يوم العيد فصلوا ونحووا ثم بان لهم أنه يوم عرفة أجزأتهم . إلتهم وأضحيتهم . وإذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حية .

الأكية — قالوا يتدئ وقت الأضحية لغير الامام في اليوم الأول بعد تمام ذبح الامام ويتدئ وقتها للامام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد . أو مضى زمن قدر ذبح لإمام أضحيته ان لم يذبح الإمام ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد ويفوت بغروبه . فاذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الامام بل يذبح اذا ارتفعت الشمس واذا ذبح بعد الفجر أجزأه فاذا ذبح أحد قبل الامام متعمدا لا تجزئه وأعاد ذبح أضحيته أخرى أما اذا لم يعتمد بأن تحوى أقرب امام لم يبرز أضحيته وظن انه ذبح فذبح بعده وتبين انه سبق الإمام أجزأه فاذا تأخر الامام بعذر شرعى انتظره الى قرب الزوال بحيث يسبق على الزوال ما يسع الذبح ثم يذبح ولو لم يذبح الامام .

الحنابلة — قالوا يتدئ وقت ذبح الأضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد فيصبح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة ولا يلزم أن ينتظر الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي تصلى فيه العيد ان تعددت بل لو سبق بعضها جاز واذا كان في جهة لا يصلى فيها العيد كالبادية وأهل الخيام ممن لا عيد عليهم فان وقت الأضحية يتدئ فيها بمضى زمن قدر صلاة العيد فان فاتت صلاة العيد بالزوال ضحى اذن عند الزوال . وآخر وقت ذبح الأضحية اليوم الثاني من أيام التشريق فأيام النحر عندهم ثلاثة يوم العيد ويومان بعده . ويجوز في ليل يومى التشريق التالين ليوم العيد انما الأفضل أن يذبح في النهار .

الشافعية — قالوا يدخل وقت ذبح الأضحية بعد مضى قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر وإن لم ترتفع الشمس قدر رمح ولكن الأفضل =

وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى ^(١) .

ويصح الاشتراك في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقر فإذا اشترك سبعة في بقرة أو ناقة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع فإن كانوا أكثر من سبعة لا يصح أما أن كانوا أقل فيصح .

ولا تصح الأضحية بغير النعم من الإبل والبقر والجاموس والغنم وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= تأخيره إلى مضي ذلك من ارتفاعها ويستمر إلى آخر أيام التشريق الثلاث ويصح الذبح ليلاً أو نهاراً بعد دخول وقتها إلا أنه يكره في الليل إلا لحاجة كاشتغاله نهاراً بما يمنعه من التضحية . أو لمصلحة كسهولة حضور الفقراء ليلاً .

(١) المالكية — زادوا أن يكون الذبح نهاراً فلو ذبح ليلاً لم تصح أضحيته وهذا الشرط بالنسبة لليوم الأول لاختلاف فيه عندهم أما في غير اليوم الأول ففي صحة الذبح ليلاً خلاف والمشهور أنه لا يجزئ . وأن يكون الذابح مسلماً فإذا ذبحها الكلابي لا تجزئ ولكنها تؤكل لحماً . وإن لا يشرك معه فيها أحد ويصح أن يشرك في الثواب لا في الثمن معه من تلزمه نفقتهم أن كانوا معه في سكن واحد وإلا فلا تصح وهذا هو المشهور عندهم .

الحنفية — زادوا أن يكون الذبح نهاراً في اليوم الأول والرابع فلو ذبح في الليلة الأولى أو الليلة الرابعة لا تصح أما الذبح في اللتين المتوسطتين فإنه مكروه تنزيهاً .

(٢) المالكية — قالوا لا يصح الاشتراك في الثمن إنما يصح الاشتراك في الأجر بالشروط المتقدمة .

(٣) الحنفية — قالوا الشاة أفضل من سبع البدنة (البقرة أو الجمل ونحوهما) إذا استويا في اللحم والقيمة والكبش أفضل من النعجة إذا استويا في الثمن والقيمة =

مبحث اذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة سواء أكانت أضحية أم غيرها فن ترك التسمية عمدا لا تؤكل ذبيحته بخلاف ما اذا تركها سهوا فانها تؤكل كما سيأتى في مبحث الذبح . وكذلك من أهل لغير الله فان ذبيحته لا تؤكل والاهلال لغير الله هو الصياح بذكر الصنم ونحوه عند ذبح ما يتقرب به اليه فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عند ما يذبحون لأصنامهم بذكرها .

= أيضا والأثني من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة والأثني من الابل والبقر أفضل اذا استويا أيضا .

الشافعية — قالوا أفضلها سبع شياه عن واحد فبدنة فبقرة والكمال لاحد له .

الحنابلة — قالوا الأفضل الابل ثم البقران أخرج كاملا بدون اشتراك ثم الغنم ثم شرك سبع في ناقة أو حمل ثم شرك في بقرة وأفضلها جميعها الأسمن ثم الأغلى ثمنا والذكر والأثني سواء .

المالكية — قالوا الأفضل الضأن مطلقا ثم المعز . ثم البقر وتقديمه على الابل هو الأطهر . ثم الابل . ويندب الفحل ان لم يكن الخصى أسمى . فان كان أسمى فهو أفضل من الفحل السمين .

(١) الشافعية — قالوا التسمية ليست شرطا في حل أكل الذبيحة فلو ترك التسمية عمدا حلت الذبيحة ولكن ترك التسمية مكروه أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكر اسم غير الله عليها وهي التي كانت تذبح للأصنام .

مبحث مندوبات الأضحية ومكروهاتها

وأما مندوباتها ومكروهاتها فهي مفصلة في المذاهب^(١).

(١) المالكية — قالوا يندب إبراز الضحية للصلى ويكره عدم ذلك للامام فقط . ويندب أن يكون الصنف الذي يضحي منه جيدا من أعلى النعم وأكمله وأن يكون من مال طيب . وأن تكون سالمة من العيوب التي تصح بها فيندب أن تكون غير خرقاء وهي التي في أذنها خرق مستدير وأن تكون غير شرعاء وهي مشقوقة الأذن أو مقابلة وهي مقطوعة الأذن من جهة وجهها . أو مدارة وهي مقطوعة الأذن خلفها ، وندب أن يكون سمينا . وأن يكلف ليسمن على الراح . وندب أن يكون ذكرا ذا قرنين أبيض . وندب أن يكون خفلا أن لم يكن المخصى أسمن . وندب أن يكون ضا ئما ثم معزا الى آخر التفصيل المتقدم . ويندب لمن يريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشرين الحجمة الى أن يضحي . ويندب أن يذبح الأضحية بيده . ويندب للوارث أن ينفذ أضحية مورثه إن عينها قبل موته ما لم تكن نذرا وإلا وجب تنفيذ الوصية . ويندب أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والإهداء بدون تحديد معين بل يفعل في ذلك كما يحب ويسن ذبح أو نحرو ولد خرج من الضحية قبل ذبحها أو نحرها ميتا ويؤكل إن تم خلقه ونبت شعره أما إن خرج منها عقب ذبحها حيا حياة مستمرة فإن ذبحه أو نحره واجب .

ويكره جزصوفها قبل الذبح بشرطين : الأول أن لا ينوى جزء عند شرائها فان نوى جزء ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة أما اذا نوى بيعه فانه يكره . الثاني أن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح وإلا فلا كراهة أما المنذورة فانه يحرم جزصوفها مطلقا وقيل حكمها كغيرها في ذلك .

الحنفية — قالوا يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدنر ويتصدق والأفضل أن يتصدق بالثلث ويدنر الثلث . ويتخذ الثلث لأقربائه وأصدقائه . ولو أخذ =

= الكل لنفسه جاز لأن القرية تحصل بإرافة الدم هذا إذا لم تكن منذورة وإلا فلا يحل الأكل منها مطلقا بل يتصدق بها جميعها . وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر وهى ما اذا اشتراها للأضحية ثم حبسها حتى مضت أيام النحر فانه يجب عليه أن يتصدق بها حية ويحرم عليه الأكل منها . وكذا يحرم الأكل من ولد الأضحية التي تلده قبل الذبح فاذا ولدت الأضحية ولدا قبل ذبحها فانه يذبح معها = ويتصدق به جميعه ولا يحل الأكل منه فان أكل منه شيئا تصدق بقيمته ويستحب أن يتصدق به حيا . أما الولد الذى لا يخرج حيا فسيأتى بيان الخلاف فى تذكيتة فى مبحث الذكاة . وكذا يحرم الأكل من الأضحية التي ضحى بها عن الميت بأمره وعن المشتركة بين سبعة نوى أحدهم بحصته القضاء عن الماضى فان هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها .

ويندب أن لا يتصدق منها بشيء إذا كان صاحبها ذو عيال توسعة عليهم . وأن يذبح بيده إن كان يعرف الذبح وإلا شهدا بنفسه ويأمر غيره .

وكره ذبح الكبشى . وأما المجوسى والوثنى فلا تحل ذبيحته كما تقدم .

وكره بيع جلدها أو استبداله بما يستهلك كلحم وجبن وخل ونحو ذلك .

أما استبدالها بغير مال ودلو ونحو ذلك مما يبقى زمنا طويلا فإنه يحل ويجوز أن ينتفع به فى مثل هذا فيعمل هو غربالا وقربة وسفرة ونحو ذلك . وقيل بيع جلدها باطل لامكروه .

وكره جزصوفها قبل الذبح لينتفع به فإن جره تصدق به . وكره ركوبها وتأجيرها فان فعل تصدق بالأجرة التي أخذها .

ويكره الاستفاح بلبنها قبل ذبحها . وأن يعطى الجزار أجره منها .

ويكره تنزيها الذبح ليلا فى اللياليتين المتوسطتين . أما الليلة الأولى والرابعة فانه لا يصح فيهما الذبح كما تقدم . ويسن توجيهها إلى القبلة وأن يعمل فيها كغيرها مما تقدم من حدة الشفرة وعدم تعذيبها بغير ضرورة . =

= وكره بيع صوف الأضحية وشرب لبنها وإطعام كافر منها كتابيا كان أو مجوسيا بأن يبعث له بشيء منها في منزله . أما إذا ضافه كافر أو نزل به وهو يأكل فإنه لا كراهة في إطعامه منها على الراجح . وكره التغالى في ثمنها أو عددها إن خاف المباهاة أما إذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب .

وكره فعل التضحية عن شخص ميت إذا لم يشترطها في وقف له وإلا وجب فعلها عنه ويلزم أن يتبع شرطه سواء كان جائرا أو مكروها فان عين أضحية قبل موته كان تنفيذها مندوبا كما تقدم . وكره العنيرة وهى ذبيح شاة في رجب كانوا يذبحونها في الجاهلية لأصنامهم وكانت جائزة في أول الإسلام ثم نسخت بالأضحية ويكره إبدالها بأقل منها أو مساو لها إذا لم يعينها وإلا فلا يصح .

الشافعية — قالوا يسن في الأضحية كونها سمينة سواء كان سمنها بفعله أو بفعل غيره . وأن لا تكون مكسورة القرن ولا فاقدته . وأن تذبح بعد صلاة العيد وأن يكون الذابح مسلما . وأن يكون الذبيح نهارا ويكره ليلا إن لم يكن لحاجة وإلا فلا كراهة وأن يطلب لها موضعا ليلا لأنه أسهل لها . وأن يوجه مذبجها للقبلة . وأن يتوجه هو إليها أيضا . وأن يسمى الله تعالى ويكره تعمد ترك التسمية كما تقدم .

ويسن أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . وأن يكبر ثلاثا بعد التسمية وأن يقول اللهم هذا منك وإليك فتقبل منى . وأن تذبح الغنم والبقر وتحر الإبل . وأن لا يبين رأسها . ويسن قطع الودجين . ويسن أن تكون الإبل عند النحر قائمة معقولة رجلها اليسرى والغنم والبقر مضجعة على جنبها الأيسر . وأن يحذ المدية . ويكره أن يحذها والذبيحة تنظر إليه كما يكره أن يذبح واحدة والأخرى تنظر .

الحنابلة — قالوا يسن أكل ثلث الأضحية . واهداء ثلثها ولولغنى والتصدق بثلاثها على الفقراء ولا فرف في ذلك بين المعينة والمندورة وغيرها إلا أن المعينة والمندورة لا يجوز إهداء الكافر منهما . أما أضحية التطوع فيجوز إهداء الكافر منها . =

= ويستحب أن يتصدق بأفضلها وأن يهدي الوسط ويأكل الأقل . وإن كانت الأضحية لیتيم فلا يجوز لاولی أن يتصدق عنه أو يهدي منها بل يوفرها له .

وله أن يشرب من لبنها إلا إذا كان لها ولد فإنه يحرم عليه أن يشرب ما ينقص من القدر الذى يكفى فى رضاع ولدها وتلزمه قيمته أما ما زاد بعد رضاعه فله شربه أيضا ويجوز أن يحز صوفها إن كان فيه منفعة لها بأن يزيد فى سمنها . أما ان كانت المنفعة فى بقاءه بأن يقى الحز والبرد فلا يجوز حزه . ولا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها بل إن شأ أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية ويحرم بيع جلدها وجلها « وهو الذى يغطى به الحيوان » كما يحرم بيع شئ من الذبيحة وله أن ينتفع بالجلد والجل فيصلى عليه ويتخذة غربالا ونحو ذلك أو يتصدق بهما .

وإن ولدت التى عینت للأضحية ذبح ولدها معها سواء عینها حاملا أو حدث الحمل بعد التعین ويندب ذبح الجنين الذى يخرج من بطن أمه ميتا أو الذى فيه حركة المذبح أما الجنين الذى يخرج وفيه حياة مستقرة فان ذبحه واجب . وذكاة الجنين ذكاة أمة سواء نبت شعره أو لم ينبت . ويسن نحر الأبل قائمة معقولة الرجل اليسرى وأن يعمل مع الأضحية ما يعمل مع غيرها مما يأتى فى مبحث الذبح .

كتاب الزكاة

مبحث الزكاة الشرعية

« الذبح »

الزكاة ذبح أو نحر أو عقر حيوان مباح للأكل بشرائط مفصلة في المذاهب^(١).

(١) الخفية — قالوا الزكاة الشرعية تنقسم الى قسمين: زكاة الضرورة وزكاة الاختيار فزكاة الضرورة هي جرح وقع في أى جزء من بدن الحيوان وإنما تكون في حيوان غير مستأنس فلو توحش غنم أو بقر أو بعير وتعسر ذبحه ثم رمى بسهم فأصابه في أى جزء من بدنه وأراق دمه وأماته حل أكله وكذا لو قتر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه إلا بجماعة فإن له أن يرميه ومتى جرح وسال دمه ومات بهذا الجرح حل أكله ومثله ما اذا صال حيوان على أحد فرماه دفعا عن نفسه فأماته فانه يحل أكله اذا جرحه وأسال دمه . وكذا اذا وقع حيوان في بئر وتعذر ذبحه فرماه بفجره وعلم أنه مات بالجرح أو لم يعلم ان كان قد مات به أو بغيره فانه يحل أكله أما اذا علم أنه مات بغير الجرح فان أكله لا يحل وكذا اذا تعسرت بقرة في الولادة فأدخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله فان لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله وان لم يذبح أو يجرح فلا يحل ولو ذبحت أمه لأن زكاة الأم ليس زكاة لولدها عند أبي حنيفة وقالوا (أبو يوسف ومحمد) ان تم خلقه أكل كل بذكاة أمه لحديث زكاة الجنين زكاة أمه وحمل الامام الحديث على التشبيه يعنى أن زكاة الجنين مثل زكاة أمه .

وأما زكاة الاختيار فهي الذبح بين مبدأ الخلق الى مبدأ الصدر بأن يقطع الودجين وهما (عرقان كبيران في جانبي قدام العنق) ويقطع الحلقوم وهو (بحرى =

(= النفس) والمرى وهو (مجرى الطعام والشراب) ويكفى قطع ثلاثة منها فإن للأكثر حكم الكل فلا بد من قطع الحلقوم أو المرى مع الودجين أو قطع ودج مع الاثنين ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والمرى مع أخذ الودجين ومتى تحقق القطع على هذا الوجه صار الذبح شرعياً وحل أكل الذبيحة سواء كان الذبح فوق العقدة التي في أعلى الحلق أو تحتها .

ويشترط (أولاً) أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً يهودياً أو نصرانياً أفرنجياً أو غيره ويدخل في النصراني الصابئ لأنه يقر بعيسى عليه السلام . ويدخل في اليهودي السامرة لأنهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم ولا تحل ذبيحة غيرهم من وثني ومجوسى ومرتد عن الاسلام . وكذا لا تحل ذبيحة الدروز الذين لا يدينون بكتاب . وإذا ذكر الكتابي اسم المسيح فقيل تحل وقيل لا تحل والتحقيق أنها تحل .

(ثانياً) أن لا يذبح صيد الحرم فإن الصيد في الحرم لا تحله الذكاة ولو كان الذابح غير محرم .

(ثالثاً) أن يترك التسمية عمداً أما ان تركها سهواً فإن الذبيحة تكون حلالاً ويشترط في التسمية :

(١) أن تكون ذكراً خالصاً بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه سواء كان مقروناً بصفة نحو الله أكبر الله أعظم أو غير مقرون بصفة نحو الله الرحمن أو يذكره بالتسبيح والتلهيل . أما ذكر اسم الله مقروناً بدعاء كقول اللهم اغفر لى فإن الذبيحة لا تحل به ويستحب أن يقول بسم الله . الله أكبر .

(٢) وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح والراى لصيد حال الرى ومرسل كلب الصيد حال الارسال فلو سمي غير الفاعل لا يحل الأكل .

وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبدل المحاسن فإذا سمي واشتغل بأكل أو شرب فإن طال لم يحل الذبح وإلا حل . وحد الطول ما يستكثره الناظر، ويشترط =

= أن لا يقصد بالتسمية شيئا آخر كالترك في ابتداء الفعل فان فعل ذلك أو نوى أمرا آخر غير الذبح فانها لا تحل أما اذا لم تحضره النية أصلا فانها تحل .

ويحل ذبيحة الصبي الذي يعرف التسمية وإن لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق ومثله السكران اذا كان يعقل لفظ التسمية وكذلك المجنون فكل هؤلاء اذا كانوا يضبطون عمل الذبح ويدكرون اسم الله تحل ذبيحتهم كما تحل ذبيحة الأخرس وذبيحة الأفلح وهو الذي لم يختن بدون كراهة .

ويصح الذبح بكل ما يقطع العروق المشروط قطعها ويسيل الدم فيجوز الذبح بالسكين وقشر القصب الأزرق (الغاب) والمروة وهى حجر أبيض كالسكين وغير ذلك ما عدا السن والظفر فانه لا يحل الذبح بهما اذا كان متصلين فان انفصلا حل الذبح بهما مع الكراهة لما فيه من تعذيب الحيوان كالذبح بالسكين الكالة التى لا تقطع . واذا ذبح لعظيم بقصد التقرب اليه وتعظيمه بالتحرقان ذبيحته لا تؤكل لأنه أهل بها لغير الله بخلاف ما يذبح للضيف بتقصده لإكرامه فانه جائز وإن قدم له غير المذبح عند الأكل .

المالكية - قالوا الذكاة الشرعية هى السبب الموصل لحل أكل الحيوان البرى اختيارا وأنواعها أربعة ذبح . ونحر . وعقر . وفعل يزيل الحياة بأى وسيلة فالذبح يكون فى البقر والجاموس والضأن والمعز والطيور والوحش المقذور عليه ما عدا الزرافة فانها تنحر . ويعرف الذبح بأنه قطع الحلقوم والودجين من المقدم بمجدد بنية ولا يشترط قطع المرى . ويشترط أن يكون الذابح ميّزا مسلما أو كتابيا . وأن لا يرفع يده رفعا طويلا باختياره قبل تمام الذبح .

ويشترط لحل ذبيحة الكتابي شروط أن يذبح ما يحل له بشرعنا وأن لا يهل به لغير الله . وقد تقدم بيان ذلك فى الأنحية فى مبحث اذا ذبحها كتابي . وأن يذبح بمحضرة مسلم ميّز عارف بأحكام الذكاة ان كان الكتابي ممن يستحل الميتة فلا يحل أكل ذى ظفر ذبحه يهودى كإبل وبط وأوز وزرافة من كل ما ليس بمتمفرج =

= الأصابع لأن اليهود يحرّمون أكل ذى الظفر وثبت في شريعتنا أنه محرّم عليهم فإذا ذبحه فلا يحل أما ما يحل لهم في شريعتهم كاللحم والذجاج ونحوهما فإنها حلال إذا ذبحها . (النوع الثانى) النحر ويكون فى الإبل والزرافة والفيلة ويكره فى البقر والجاموس . وكذا الخيل والبغال والحمير الوحشية . ويعرف النحر بأنه طعن مميز مسلم أو كتابى بلبّة بلا رفع طويل قبل التمام بنية . (النوع الثالث) العقر ويكون فى وحشى غير مقدور عليه إلا بعسر سواء كان طيرا أو غيره . ويعرف بأنه جرح مسلم مميز حيوانا وحشيا بمحدد أو حيوان صيد معلم بنية وتسمية ولا يصح العقر من كافر وقيل يصح من الكتابى كالذبح .

ولا يصح العقر من صبي أو مجنون أو سكران ولا يصح عقر حيوان مستأنس إذا شرد فلونفرت بقرة أو غنم أو حمل فإنه لا يصح عقره . وكذا لو سقط حيوان فى بئر ولم يقدر على ذبحه إلا بالعقر فعقر فإنه لا يؤكل ولا يصح العقر بعصا أو حجر لاحد له ويصح برصاصة لأنها أقوى من المحدد .

وأما الفعل الميت فهو ذكاة من لا دم له كالجراد والدود فإنه ذكاته إمامته أى سبب كالماء أو قطع الأسنان أو ضرب العصا أو نحو ذلك ويشترط نية ذكاته ويشترط فى الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى لمسلم ذاكر قادر فان نسي أو عجز كأخرس أكلت ذبيحته .

الشافعية — قالوا الذكاة الشرعية هى قطع الحلقوم والمرئ جميعا فلو بقى شيء منهما لم يحل المذبح ويشترط أن يكون فى الحيوان حياة مستقرة قبل ذبحه ان وجد سبب يحال عليه الهلاك وإلا فلا يشترط وجودها فالمرضى بغير سبب يحال عليه هلاكه لو ذبح آخر مرق حل وإن لم يسل الدم ولم توجد حركة عتيفة . والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة ومن أماراتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرئ أو الحركة الشديدة ولا فرق بين أن يكون قطع الحلقوم والمرئ من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها لكن =

= بشرط أن يبقى منها تدويره متصلة بأصل العنق والا لم يحل المذبوح لأنه حينئذ يسمى مزعا لا ذبحا . أما قطع الودجين فهو سنة ولو قطع الرأس كله كفى ولكن يكره على المعتمد . وإنما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقذور عليه أما غير المستأنس كغنم وبقرة وحش وبعير وفر وغزال في الصحراء وبهيمة سقطت في بئر ولا يمكن الوصول إلى ذبحها فذكاته عقره في أى موضع من بدنه بشيء يجرح ينسب إليه زهوق الروح فلا ينفع العقر بجائر أو خوف ولا بخدش الحيوان خدشة لطيفة .

ويشترط لحل الذبح شروط : (أولا) قصد العين أو الجنس فلورمى شيئا ظنه حجرا أو حيوانا لا يؤكل فظهر أنه حيوان يؤكل حل أكله لأنه كان يقصد عينا وكذا لو رمى قطع ظباء فأصاب واحدة منها أو قصد واحدة فأصاب غيرها حل المرمى لقصد جنسه فإذا لم يقصد العين أو الجنس لا يحل الحيوان فإذا وقعت منه السكين فأصاب حيوانا فذبح أو احتك بسكين فأنذبح أو صال أحد بسيفه فأصاب مذبج حيوان لا يحل المذبوح لعدم القصد . (ثانيا) أن يكون الإسراع بإزهاق روح الحيوان متمحضا لقطع الحلقوم والمرئ فلو أخذ واحد في قطعهما وأخذ الثاني في نزع الأمعاء أو نحس الخاصرة لم يحل . (ثالثا) وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حيث وجد سبب يحال عليه الهلاك .

فإذا جرح حيوان أو سقط عليه سقف أو نحوه وبقيت فيه حياة مستقرة فذبح حل ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وإن تيقن هلاكه بعد ساعة وإلا فلا يحل لوجود سبب يمكن أن يستدل به الهلاك وهو الجرح أو سقوط السقف ولا يشترط تيقن الحياة المستقرة بل يكفي ظن وجودها وإذا وصل الحيوان قبل الذبح إلى حالة فقد معها الإبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح فإنه يحل ولو لم يتفجر الدم أو يتحرك الحركة العنيفة . أما إذا أكل الحيوان طعاما انتفخ به حتى صار في آحر رفق ثم ذبح لا يحل على المعتمد ما لم توجد الحركة =

الشديدة أو انفجار الدم . (رابعاً) أن يكون المذبوح مما يحل أكله فلا يجوز ذبح ما لا يحل ولو لإراحته عند تضرره من الحياة . (خامساً) أن يكون القطع بمحدد ولو من قصب أو خشب أو ذهب أو فضة إلا السن والظفر وباقي العظام فإنه لا يحل الذكاة بها فإذا قبل الحيوان بغير محدد بأن ضرب ببندقية أو سهم بلا نصل ولا حد أو خنق بشرك فمات فإنه يحرم في كل ذلك . (سادساً) أن يكون القطع دفعة واحدة فلو قطع الحلقوم وسكت ثم تم الذبح فإن كان الفعل الثانى منفصلاً عن الأول عرفاً اشترط أن تكون في الحيوان حياة مستقرة عند ابتداء العمل الثانى . وإن لم يكن الفعل الثانى منفصلاً عن الأول عرفاً فلا تشتط الحياة المستقرة وذلك كأن رفع السكين وعادها فوراً أو ألقاها لكونها لا تقطع وأخذ غيرها فوراً أو سقطت منه فتناولها أو أخذ غيرها سريعاً أو قلبها وقطع بها ما بقى فكل ذلك جائز إذ لا فصل فيه بين العمل الأول والثانى . (سابعاً) أن لا يكون الذابح محرماً والمذبوح صيد برى وحشى فإن كان كذلك فلا يحل المذبوح . (ثامناً) أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً لا مجوسياً ولا وثنياً ولا مرتداً فتحل ذكاة اليهودى والنصرانى كالمسلم كما تحل ذكاة المجنون والسكران وغير المميز ولو في الحيوان الذى لا يقدر عليه على الراجح لكن مع الكراهة . وكذلك تركه ذكاة الأعمى . ولا تشتط التسمية وإنما تسن وإذا ذكر اسم الله مقترناً باسم غيره كأن قال بسم الله واسم محمد فإن أراد الاشرار كفروا حرمت الذبيحة وإن لم يرد الاشرار حلت الذبيحة ولكن يكره إن قصد التبرك ويحرم إن أطلق لايهام الشريك

الحنبالة — قالوا الذكاة شرعاً هي ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر أو نحره إلا الجراد ونحوه مما لا يذبح أو ينحر وتتحقق الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرئ . والحلقوم مجرى النفس والمرئ (وهو البلعوم) مجرى الطعام والشراب والنحر يكون في اللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ولا يشترط قطع الودجين وهما عرقان محيطان بالحلقوم ولكن الأولى قطعهما فإذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره عقر بأن يرمى بسهم أو نحوه في أى موضع من جسمه فيجرحه ويميته فيحل

= أكله كالصيد. فإذا نفر بعير فلم يقدر عليه أو سقط حيوان مباح الأكل في بئر وتعذر ذبحه فعقر حل أكله بشرط أن يموت بالجرح الذي قصد به عقره فإن مات بغيره فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجبا لقتله ويشترط أيضا أن تتوفر شروط الذابح فيمن رماه فلو رماه مجوسى لا يصح أكله .

ويشترط لحل الذبيحة أربعة شروط : (الشرط الأول) أن يقول بسم الله عند حركة يده بالذبح أو النحر أو العقر ولا يقوم شئ مقام التسمية فلو سبح الله لا يجزئ وتجوز بغير العربية ولو مع القدرة على العربية . ويسن أن يكبر مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر فإن كان الذابح أحرس أو مأ برأسه الى السماء أو أشار إشارة تدل على التسمية بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية وهذا كاف في حل ذبيحة الأحرس فإذا تركت التسمية عمدا أو جهلا لم تنج الذبيحة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ وإن تركت التسمية سهوا فانها تحل لحديث شداد بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم اذا لم يتعمد . ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تنج الثانية . ولا يضر الفصل اليسير بين التسمية والذبح فلو سمي ثم تكلم وذبح حلت وإذا أضجع شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى سكينته وأخذ غيرها وذبح . حلت وكذا اذا ردّ سلاما أو استقى ماء . والكتابى كالمسلم فإذا ذكر اسم المسيح لا تحل الذبيحة واذا لم يعلم إن كان الذابح سبي أولا ذكر اسم الله أو غيره فالذبيحة حلال . (الشرط الثانى) أهلية الذابح أو الناحر أو العاقر وهو أن يكون عاقلا قاصدا للتذكية فلو وقعت السكين على حلق شاة فذبحتها لم تحل لعدم قصد التذكية . وأن يكون مسلما أو كتابيا ولو حربيا أو من نصارى بنى تغلب لا فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا وواجبا وحائضا ونفساء وأعمى وفاسقا ولا تحل ذبيحة مجنون وسكران وصبي غير مميز لأنه لا قصد لم فماذا كان الصبي مميزا تحل ذبيحته ولو كان دون عشر سنين . ولا تحل ذبيحة مرتد ولا مجوسى ولا وثنى ولا زنديق ولا درزى وكل من لا يدين بكتاب أخذنا من مفهوم قوله تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ =

(١) ويسن أن تحرق الإبل ونحوها مما له رقبة طويلة ويذبح غيرها كالبقرة والغنم .
ويسن أن يحرق الشفرة أولاً (السكين ونحوها) وأن يحرقها بعيداً عن الذبيحة . وأن
لا يذبح واحدة والأخرى تنظر وأن يضجع الذبيحة إن كانت شاة أو بقرة على جنبها
الأيسر ثم يقول اللهم هذا منك ولك وجهت وجهي الآية . إن صلاتي ونسكي
الآية بسم الله الله أكبر ثم يذبح ويكره كسر عنق المذبوح قبل أن ترهق روحه
ويسكن وكذلك يكره سلخه أو قطع عضو منه أو تنف ريشه قبل أن ترهق روحه
ويكره ترك التوجه إلى القبلة ويكره كل تعذيب للمذبوح بدون فائدة .

= أى فلا يحل لكم طعام غيرهم . (الشرط الثالث) الآلة وهو أن يذبح بالآلة محددة
تقطع أو تحرق بحرقها لا تقطع أو تحرق بثقلها ولا فرق في المحددة بين أن تكون من
حديد كالسكين والسيف والنصل ونحوها أو تكون من حجر أو خشب أو عظم
إلا السن والظفر فلا يصح الذكاة بهما سواء كانا متصلين أو منفصلين . (الشرط الرابع)
أن يقطع الحلقوم والمرئ وقد تقدم بيانهما وإذا ذبح كتابي ما يحرم عليه في شريعته
وثبت في شريعتنا تحريمه عليه يحل أكله كما إذا ذبح يهودى لذى ظفروها الإبل
والنعام والبط وما ليس بمشقوق الأصابع فإن الله تعالى أخبر بأنه حرم عليهم كل ذى
ظفر . وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه كما إذا ذبح
حيواناً ملتصقة رثته بأضلاعه فانهم يزعمون أن الرثة تحرم عليهم ويسمونها باللازقة .

(١) المالكية — قالوا يجب نحر الإبل والزرافة والفيلة (لأنها تؤكل عندهم)

فإن ذبحت لم تؤكل ويجب ذبح غيرها من الأنعام والوحوش والطيور فإن نحر
لم تؤكل ويمحوز الأمران والأفضل الذبح في البقر والجاموس والخيول والبغال وحمر
الوحش وكل ذلك في حالة السعة والاختيار أما في حالة الضرورة كعدم آلة للذبح
أو كوقوع الحيوان في حفرة فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نحر فإنه في هذه
الحالة يجوز العكس في الأمرين بأن يذبح ما ينحر وينحر ما يذبح للضرورة .

باب ما يجوز أكله وما لا يجوز

أحل الله تعالى للناس أن يأكلوا مما في الأرض حلالاً طيباً وحرم عليهم أن يأكلوا الخبائث التي تضرهم في أبدانهم وعقولهم كما حرم عليهم أن يأكلوا مما في أيدي الناس بالباطل . قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ . وقال: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ .

فيحرم أكل الميتة . والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به أى ما ذكر عند ذبحه اسم معبود غير الله تعالى، والمنخنقة وهي التي ماتت بالخنق، والنطيحة وهي التي نطحها حيوان فأماتها، والموقوذة وهي التي ضربت فماتت، والمتردية وهي التي سقطت من مرتفع فماتت، وما بقر حيوان مفترس بطنها إلا إذا ذبحت وفيها حياة فإن كل واحدة مما ذكر تحل حينئذ .

ويحرم ^(١) أكل الحيوانات المفترسة كالسبع والثور ونحوها كما يحرم أكل الكلاب ^(٢) والحُمير الأهلية والبغال . أما الحمر الوحشية فأكلها حلال .

ويحرم أكل سباع الطير وهو ماله ظفر يبطش به كالصقر والباز ونحوه . ويحل أكل الضب ^(٤)، والضبع ^(٥)، والعلب ^(٦)، والنعام، والخليل ^(٦) .

(١) المالكية — قالوا يكره أكل الحيوانات المفترسة .

(٢) المالكية — لهم في الكلب قولان الكراهة والحُرمة والمشهور الحرمة .

(٣) المالكية — قالوا في الحمر الأهلية والبغال قولان : الكراهة التحريم .

والمشهور التحريم .

(٤) الحنفية — قالوا يحرم أكل الضب والضبع .

(٥) الحنفية والحنابلة — قالوا يحرم أكل الثعلب .

(٦) المالكية — قالوا المشهور عندهم تحريم الخليل وفيه قول بإباحتها .

الحنفية — قالوا يكره أكل الخليل كراهة تنزيه على المعتمد .

ويحل أكل الطيور كالحمام، والبط، والاوز، والسمان، والقنبر، والزرزور، والقطا، والكروان والبلبل وغير ذلك .

ويحل أكل الجراد ، ويحرم أكل حشرات الأرض (صغار دوابها) كالعقرب والتمعان، والقارة، والضفدع، والنمل، وغير ذلك .

مبحث ما يحل لبسه وما لا يحل

يحرم أن يلبس الرجل ثوبا من الحرير المأخوذ من دود القز المعروف كما يحرم عليه أن يستعمله في جلوس أو استناد على تفصيل في المذاهب .^(٢)

أما النساء فيحل لهن لبسه واستعماله بجميع طرق الاستعمال .

ويحل أن يوضع في الثوب قدرا من الحرير لا يتجاوز قدر أربع أصابع .

(١) المالكية — قالوا المشهور عندهم أن أكل حشرات الأرض جائز إن قبلتها طبيعة الآكل ولم تضر .

(٢) الشافعية — قالوا يحرم على الرجل الجلوس على الحرير أو الاستناد عليه إذا لم يوضع عليه حائل (غطاء) كملاءة من قطن أو صوف أو كان أنحوها ولا يشترط في الحائل في هذه الحالة أن يخاط بالحرير بل يكفي لحل الجلوس والاستناد مجزئ وضعه أما الملبوس فانه لا يكفي وضع مجزئ الحائل بل لا بد من خياطته به بحيث لا يظهر منه شيء وكما يحرم استعمال الحرير للرجل أو لبسه يحرم استعمال ما أكثره حرير ويجوز الاستعمال واللبس لضرورة .

الحنفية — قالوا يحل فرش الحرير والنوم عليه والجلوس والاستناد عليه على المشهور .

الحنابلة — قالوا يحرم الجلوس على الحرير والاستناد عليه وتوسده وستر الجدران به إلا الكعبة فانه يحل كسوته به .

وبياح لبس الحرير للضرورة كدفع أذى من قتل ونحوه أو لدفع مرض^(١) كحرب وغيره .

مبحث في لبس الذهب والفضة واستعمالها

يحرم على الرجال والنساء استعمال الذهب والفضة ويحل للنساء لبسهما دون استعمالها . أما الرجال فيحرم عليهم لبسهما أيضا إلا الخاتم فإنه يحل لهم لبسه على تفصيل في المذاهب .^(٢)

فيحرم اتخاذ الآنية من الذهب والفضة فلا يحل لرجل أو امرأة أن يأكل فيها أو يستعملها وكما يحرم استعمالها يحرم اقتناؤها بدون استعمال^(٣) .

ويستثنى من ذلك أمور : منها الأنف إذا قطعت فإنه يصح عمل غيرها من الذهب أو الفضة . وكذلك الأسنان إذا سقطت .

ويحل أيضا تمويه بعض الآنية ونحوها بالذهب والفضة على تفصيل في المذاهب .

= المالكية — المشهور عندهم تحريم الجلوس على الحرير والاستناد عليه ولو فرش عليه شيء آخر وبعضهم أباح الجلوس عليه والاستناد أما جعله سنارة دلى نافذة فإنه جائز عندهم بدون كراهة .

(١) المالكية — قالوا لا يحل لبس الحرير ولو لدفع أذى أو لرفع مرض .

(٢) الشافعية — قالوا يحل للرجل التختم بالفضة بل يسق ما لم يسرف فيه عرفا وتعتبر عادة أمثاله وزنا وعدا ومحلا . أما التختم بالذهب فإنه حراما .

الحنفية — قالوا يحل للرجل لبس خاتم من فضة وزنه أقل من مثقال . أما إذا كان متقالا فما فوق فإنه يحرم كما يحرم التختم بغير الفضة إلا العقيق .

المالكية — قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتما من الفضة لا يزيد على درهمين بشرط قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

= الحنابلة — قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتما من الفضة يزيد عن مثقال أو ينقص والمعول في هذا على العادة فتى زاد على العادة حرم والأفضل أن يلبسه في خنصر يده اليسرى .

الشافعية — قالوا يجوز تحليته المصحف بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب فلا يجوز إلا للمرأة . وكذلك يحل تحلية آلة الحرب كالسيف والرمح بالفضة فقط للرجل دون المرأة والتحلية وضع قطع رقيقة أما تمويهه بالذهب والفضة فلا يجوز والتمويه هو الطلي بهما بعد إذا بهما وكذلك يحل استعمال الاناء المضرب (أى الذى كسر ثم لحم) بضبة فضة صغيرة ويحرم تمويه السقوف والجدران بالذهب والفضة سواء أمكن استخراج شئ بالعرض منها على النار أولا .

المالكية — قالوا الممؤه بالذهب والفضة وهو الاناء المتخذ من معدن غير الذهب والفضة ثم يطلى بها فيه قولان متساويان وأما الاناء المضرب ففيه قولان قول بالمنع وقول بالكراهة والقولان متساويان أيضا .

خاتمة

في تفسير بعض الألفاظ الاصطلاحية في المذاهب

الشافعية — قالوا الواجب والفرض بمعنى واحد وهو ما يشاب فاعله على فعله ويعاقب على تركه كالصلاة المفروضة فإن فاعلها يثاب وتاركها يعذب بالنار. وكذا كل الفرائض وقد يختلف معنى الفرض والواجب وذلك في باب الحج فإن الفرض معناه ما يبطل به الحج والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

(الحرام) هو ما يعاقب على فعله ويثاب على تركه فإذا فعله المكلف يعذب عليه بالنار .

(المكروه) هو المطلوب تركه طلباً غير جازم فإذا فعله المكلف لا يعذب وإذا تركه يثاب .

السنة والمندوب والمستحب والتطوع ألفاظ مترادفة بمعنى واحد وهو المطلوب فعله طلباً غير جازم فإذا فعله المكلف يناب على فعله وإذا تركه لا يعاقب .

وتنقسم السنة الى قسمين سنة عين وهي ما يسن فعله بعينه لكل واحد من المكلفين كسن الفرائض الراتبية . وسنة كفاية وهي التي اذا أتى بها البعض سقطت عن الباقيين وذلك كبده السلام من واحد مع جماعة . والتسمية على الأكل من واحد اذا تعدد الآكلون وتسميت العاطس بمحضرة جماعة ففي كل هذا اذا أتى به واحد من الجماعة راع عنهم المطالبة بالسنة لكنه يختص وحده بالثواب . وكذلك الواجب ينقسم الى قسمين واجب عين وهو ما يتعين على كل فرد أن يأتي به كما تقدم وواجب كفاية وهو ما اذا فعله البعض سقط عن الآخرين كصلاة الجماعة ورد السلام .

المالكية — قالوا الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ويسمى فرضا ولازما كالصلاة المفروضة وقد يختلف معنى الواجب والفرض وذلك في باب الحج فان الفرض ما يبطل بتركه الحج رأسا والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

ويقسم الفرض الى قسمين فرض عين وهو ما يطلب من كل مكلف وفرض كفاية وهو ما اذا فعله البعض سقط عن الباقي كصلاة الجنازة وتجهيز الميت وغير ذلك .

(المحرم) هو ما يعاقب على فعله ولا يذم على تركه ويسمى محظورا ومعصية وذنباً وحراماً وذلك كشرب الخمر .

(السنة) هي ما طلبه الشارع وأكد أمره وعظم قدره ولم يدل دليل على وجوبه واذا فعلها المكلف يثاب، واذا تركها لا يعاقب وذلك كالوتر وصلاة العيدين .

(المندوب) هو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم وخفف أمره واذا فعله المكلف يثاب واذا تركه لا يعاقب وذلك كصلاة أربع ركعات قبل الظهر .

(المكروه) هو ما نهى عنه الشارع نهياً غير جازم فاذا فعله لا يعاقب على فعله ويسمى خلاف الأولى وذلك كترك إفشاء السلام والنفل بعد صلاة العصر وقبل الغروب .

(المباح) هو ما لم يطلبه الشارع ولم ينه عنه ففعله خير من فعله وتركه .

الحنابلة — قالوا الفرض ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهو في الصلاة ووسائلها كالوضوء والغسل ما لا يسقط عمداً أو سهواً ويسمى ركناً أيضاً .

الواجب هو كالفرض إلا في الحج فان الفرض ما يبطل الحج والواجب ما يجبر بذبح فدية وكذلك يختلف الواجب مع الفرض في بعض أعمال الصلاة فانهم عدّوا للصلاة واجبات وقالوا إن الصلاة تبطل بتركها عمداً أما تركها جهلاً أو نسياناً فانه

لا يبطل الصلاة بل يجبر بسجود السهو بخلاف الفرض فإن تركه يبطل الصلاة مطلقا وينقسم الفرض الى عيني وكفاية كما هو مقرّر عند غيرهم (السنة والمندوب والمستحب) الفاظ مترادفة عندهم بمعنى واحد وهو ما يشاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

وتنقسم السنة الى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكدة كالوتر وركعتي الفجر والتراويح وتركها مكروه .

(الحرام) ما يثاب على تركه امتثالا ويعاقب على فعله .

(الحلال) ضد الحرام ويسمى الواجب والمندوب والمكروه فيأثم بترك الواجب ويعاقب عليه أما غيره فلا يأثم بفعله ولا تركه كما تقدم .

(الباطل) ما لا تبرأ به الذمة فاذا قص ركن من أركان الصلاة مثلاً بطلت وبقيت عاقلة في الذمة الى أن يعيدها .

(الصحيح) ما تبرأ به الزمة .

الحنفية — قالوا (الفرض) ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والايان بالله تعالى وحكم الفرض أنه لازم اعتقادا وعملا فاذا أنكره أحد كفر واذا تركه ولم يعمله كان فاسقا .

(أما الواجب) فهو عندهم غير الفرض وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكمه أنه لازم عملا لا اعتقادا فنكره لا يكفر بقيام الشبهة وتركه يأثم اثما أقل من اثم الفرض لأن من ترك الفرض يعاقب بالنار أما من ترك الواجب فالتحقيق أنه لا يعذب بالنار بل يحرم من سقائه المصطفى صلى الله عليه وسلم .

(أما السنة) فتقسم الى قسمين الأول سنة مؤكدة وهي بمعنى الواجب تماما فتاركها يأثم اثما أقل من اثم الفرض واذا تركت في الصلاة سهوا تجبر بالسجود

كالواجب وبعض الواجبات أكد من بعض فوجوب سجدة التلاوة أكد من وجوب صدقة الفطر وجوبهما أكد من وجوب الأضحية . الثاني سنة غير مؤكدة وهو المندوب والمستحب .

(أما الحرام) فهو ما يقابل الفرض فيعذب فاعله بالنار ويثاب تاركه امتثالا .

(والمكروه تحريما) ما كان الى الحرام أقرب ويقابل الواجب والسنة المؤكدة .

(والمكروه تنزيها) وهو ما لا يعاقب على فعله ويثاب على تركه أدنى ثواب

ويقابل السنة غير المؤكدة . والله أعلم .

اللهم انا نسألك أن تجعل عملنا لديك مقبولا وأن تصلح من قلوبنا ونفوسنا وأن تجعلها مملوءة بعظمتك وجلالك لا تتركنا إلا إليك ولا تطعن إلا بما يرضيك يارب العالمين كما نسألك أن توقفنا الى عمل الإصلاح في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤادا الأول وأن تبقيه ذخرا للبلاد والعباد انك سميع الدعاء ما

6295
/ 51A

صورة قرار اللجنة

بما لما عملناه في هذا الكتاب نقتر ما يأتي :

احتاج هذا الكتاب الى عمليين ومجهودين في دفعتين : تحضير أحكامه وجمعها ،
وتحريرها وصوغ عباراتها .

١ - فاما تحضير أحكامه فقد اشترك فيه على الوجه الآتي :

اشترك في تحضير أحكام مذهب الامام مالك فضيلة الشيخ محمد السالوطي
وفضيلة الشيخ محمد عبد الفتاح العناني - عمل الأول من بدء الكتاب الى آخر
مباحث الغسل ، وعمل الثاني من بدء مباحث استقبال القبلة الى آخر الكتاب .
وما بين مباحث الغسل ومباحث استقبال القبلة فهو من عمل فضيلة الشيخ
عبد الرحمن الجزيري .

اشترك في تحضير أحكام مذهب الامام أحمد بن حنبل فضيلة الشيخ محمد سبيع
الذهبي وفضيلة الشيخ أبو طالب حسين - عمل الأول من بدء الكتاب الى آخر
مباحث المياه ، وعمل الثاني من آخر مباحث المياه الى آخر الكتاب .

اشترك فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري وفضيلة الشيخ محمود البلاوي
في تحضير أحكام مذهب الامام أبي حنيفة من بدء الكتاب الى آخره .

وحضر أحكام مذهب الامام الشافعي فضيلة الشيخ محمد يوسف الباهي
الشافعي من بدء الكتاب الى آخره .

٢ - وأما تحرير أحكامه وصوغ عباراته فقد كان الاشتراك فيه على
الوجه الآتي :

قام فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري بتحرير جميع الأحكام وصوغ العبارات في صيغ متناسبة من أول الكتاب الى آخره وأبلى في ذلك بلاء حسنا وتكلف مجهودا كبيرا وحده إلا فيما يأتي :

مباحث المياه فقد اشترك معه في تحريرها سائر أعضاء اللجنة سوى فضيلتي الشيخ السالموني والشيخ الذهبي .

مباحث صلاة السفر وسجود السهو والصيام والزكاة والنج فقد شاركه في تحريرها فضيلة الشيخ محمد العناني وشاركهما في تحرير كتاب الصيام فضيلة الشيخ محمود البيلوي .

